الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

جامعة قسنطينة03 صالح بوبنيدر

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

عنوان الأطروحة:

أثر النزاعات الإثنية على أمن واستقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة

"دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص :علاقات دولية

إعداد الطالب: بن قاصير موسى

إشراف الأستاذ الدكتور: أ.د بـوريش رياض

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د عبـدالكـريم كيبش	أسـتاذ التـعليم العالي	رئيسا	جامـعة قسنطينة03 صالح بوبنيدر
أ.د ريـاض بـوريـش	أستـاذ التعليم الـعالي	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر
أ.د عبـد الحميد حسنة	أستاذ التـعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة الإخوة منـتوري قسنطينة 1
أ.د صـالح زيـانـي	أسـتاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامـعة الحـاج لخضر باتـنة 1
أ.د عبداللطيف بوروبي	أستـاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة03 صـالح بوبنيدر
د.سـامـي بلعـابـد	أسـتاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الإخـوة منتوري قسنطينة 1

السنة الجامعية: 2017-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي

جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

عنوان الأطروحة:

أثر النزاعات الإثنية على أمن واستقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة

"دراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بالسودان"

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص :علاقات دولية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

بن قاصير موسى **أ.د بـوريش رياض**

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
أ.د عبـدالكـريم كيبش	أستاذ التعلـيم العالـي	رئيسا	جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر
أ.د ريـاض بـوريـش	أسـتاذ الـتعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة 03صالح بوبنـيدر
أ.د عبـد الحميد حسنة	أستاذ التـعليم العالي	عضوا مناقشا	جامـعة الإخوة منـتوري قسنطينة 1
أ.د صـالح زيـانـي	أسـتاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا	جامـعة الحاج لخـضر باتـنة 1
أ.د عبداللطيف بوروبي	أسـتاذ التعليم العـالي	عضوا مناقشا	جامعة قسنطينة 03 صـالح بوبنيدر
د سـامـي بلعـابـد	أسـتاذ محـاضر أ	عضوا مناقشا	جامـعة الإخوة منتوري قسنطينة 1

السنة الجامعية: 2017-2018

شكـــــــــــر وتقدير و عـــــرفان

الحمد والشكر لله تعالى حمدا لا ينقطع أن وفقني لإتمام هذا العمل.

ثم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور رياض بوريش على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى توجيهاته و ملاحظاته القيمة خلال إنجاز هذه الأطروحة

ثم الشكر و الامتنان للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة. بداية بالأستاذ الدكتور كيبش عبدالكريم الذي يسرني وجوده في رئاسة هذه اللجنة . الشكر للأستاذ الدكتور عبد الحميد حسنة من جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1. الشكر و الامتنان للأستاذ الدكتور صالح زياني من جامعة الحاج لخضر باتنة1. الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور عبداللطيف بوروبي .الشكر للدكتور سامي بلعابد من جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1.

خـــــطة الأطروحة

خـــــطة الأطروحة:

الفصل الأول : الإطار المفاهيـــــمي والنــظري للنزاعات الإثنية والأمن.

المبحث الأول: مدخل مفاهيــمي للنــزاع.

المطلب الأول: مفـــهوم الـــنزاع.

المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة مع النـزاع.

المطلب الثالث: مستويات التحليل في النزاعات.

المبحث الثاني : مفهوم النزاع الإثني والمــقاربات المفسرة له.

المطلب الأول : مفهوم الإثنية والمفاهيم المتقاربة معها.

المطلب الثاني: المــقاربات النظرية المفسرة للنزاع الإثــني.

المبحث الثالث: الأمن والنـــــزاعات الإثنية: مفاهيميا . و نظريا.

المطلب الأول: ماهية الأمن وتطور مفــهومه في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: مقــاربة المعضلة الأمنية والنزاعات الإثنـــية .

المطلب الثالث: مقاربة الاحتياجات الإنسانية والنزاعات الإثنية .

الفصل الثاني: الفصل الثاني: النزاعات الإثنية و الأمن في دول القارة الإفريقية في ظل البنى السياسية والاجتماعية القائمة .

المبحث الأول: الخصائص السياسية والسوسيوثقافية وأمن المجتمعات والدول في إفريقيا.

المطلب الأول: إشكالية بناء الدول في إفريقيا و خصائصها.

المطلب الثاني: بنية المؤسسات والأنظمة السياسية في القــارة الإفريقية.

المطلب الثالث: التركيبة السوسيوثقافية والتنوع الإثني في الدول الإفريقية.

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية و التدخلات المؤدية إلى انفجار النزاعات الإثنية في الدول الأفريـقية و اللاستقرار الأمني.

المطلب الأول: الأسباب والعوامل المرتبـــطة بالبيـــئة الداخلية.

المطلب الثاني: الأســباب والعوامل المرتبــطة بالبــيئة الخارجية.

المطلب الثالث: طبيعة التدخلات الخارجية ودورها في تفجير النزاعات الإثنية.

المبحث الثالث: أشكال وخصائص النزاعات الإثنية في إفريقيا في ظل تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثاني : أنماط وأشكال النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية.

المطلب الثالث: خصائص ومميزات النزاعات الإثــنية في إفريقيا.

الفصل الثالث : الدراسة الجيوسياسية لدولة الســـــودان وإقليم دارفور.

المبحث الأول : دولة الـــــــسودان : دراســـة جيوســـياسية.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لدولة السودان.

المطلب الثاني : التركيبة السكانية والتقـــــسيم الاثـــــني.

المطلب الثالث : التهميش والنزاعات في السودان : جدلية الصراع بين المركز –الهامش.

المبحث الثاني : إقـــــــليم دارفــور: تاريخيا و سيسيولوجيا.

المطلب الأول : المحددات الجغرافية والبشرية لإقليم دارفور.

المطلب الثاني: المقومات الطبـــــيعية للإقلـــــيم.

المطلب الثالث : تاريخ إقليم دارفور حتى مرحلة الاستقلال عام 1956.

المبحث الثالث : التركيبة الإثـــنية والاجـــتماعية لإقليم دارفور.

المطلب الأول : القـــبائل الإفريقـــية في إقلـــيم دارفور.

المطلب الثاني : القـبائل العـــربـــية في إقلـــيم دارفـــور.

المطلب الثالث : **قبائل** دارفور من التعايش تاريخيا إلى النزاع الاثني .

الفصل الرابع : ديـــناميكيات النـــزاع الاثني في إقلـــيم دارفـــور وتحولاته

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنزاع الإثني في إقليم دارفور وتطوره .

المطلب الأول: المرحلة الأولى للنزاع من بداية فترة الثمانينيات حتى عام 2003.

المطلب الثاني : المرحلة الثانية للنزاع الإثني في دارفور التمرد المسلح بعد عام 2003.

المبحث الثاني: الأطراف الرئيسية للـــنزاع الاثني في إقليم دارفور واستراتيجياتها النزاعية.

المطلب الأول: الحكومة السودانية والجماعات الموالية لها.

المطلب الثاني : الحركات المتمردة المسلحة في إقليم دارفور.

المبحث الثالث : الأسباب الرئيسية المحركة للنزاع الاثني في إقليم دارفور.

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالبـيئة الداخلية.

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية.

الفصل الخامس : انعكـاسات مخلـــفات النزاع الإثني في دارفور وتفاعلاته على استقرار وأمن السودان و السيناريوهات المستقبلية.

المبحث الأول:تأثيرات النزاع الإثني في دارفورعلى المجالات الأمنية السياسية والاقتصـادية.

المطلب الأول : أثر النزاع الإثني في دارفور على أمن واستقرار السودان سياسيا.

المطلب الثاني : أثر النزاع الإثني في دارفورعلى الأمن الاقتصادي والتنمية في السودان.

المطلب الثالث : انعكاسات النزاع الإثني في دارفور على أمن واستقرار السودان إجتماعيا وإنسانيا.

المـــبحث الثـــاني: انعكاسات مواقف الأطـراف الدولية والإقليمية من النزاع الإثني في دارفور على أمن و استقرار السودان.

المطلب الأول: من حيث القرب الجغرافي ، مواقف: جمهورية تشاد وإرتيريا وجنوب السودان.

المطلب الثاني: من حيث النفوذ والتأثير الدولي، مواقف: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا.

المطلب الثالث: من حيث المصالح والأهداف الاستراتيجية ، مواقف :الصين–إسرائيل.

المبحث الثالث: قرارات مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية وأثرها على أمن السودان و حل النزاع الإثني في دارفور.

المطلب الأول: قـرارات مـــجلس الأمـــن وطرح تدويل النزاع الإثني في دارفور .

المطلب الثاني: دور محكمة الجنايات الدولية وأثر قراراتها على أمن السودان .

المبحث الرابع: آفاق ومستقبل الاستقرار الأمني للسودان في ظل معطيات النزاع الإثني في دارفور والبيئة الإقليمية والدولية

المطلب الأول: مفهوم السيناريو المستقبلي وأنواعه.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للوضع الأمني والاستقرار للسودان في ظل النزاع الإثني بدارفور.

الخـــاتـــــمة

مـــــقدمة

تمهيد:

تعد القارة الإفريقية من بين أكثر المناطق اضطرابا، إذ أنها تعاني منذ عقود من الزمن شبح النزاعات الدولية، حيث كانت الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة حافلة بالنزاعات بين دول القارة وحتى داخل الدول آنذاك، واختلفت أسبابها بين ما هو اقتصادي وسياسي وحتى ثقافي وديني ، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى نهاية الحرب الباردة أين عرف العالم موجة جديدة من النزاعات، وهي النزاعات الداخلية ، وهي الموجة التي مست مناطق أخرى من العالم بفعل التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، غير أن القارة الإفريقية كان لها نصيب كبير منها، وهذا يعود لخاصية التعددية المميزة للقارة الإفريقية من الناحية السياسية والاقتصادية و التركيبة السوسيوثقافية والاثنية لدولها.

تعتبر النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية إحدى الظواهر الأكثر أهمية وحساسية لما لها من تأثيرات على جميع المستويات، خاصة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، أين شهدت العديد من الدول الإفريقية نزاعات إثنية عنيفة في الجهات الأربع للقارة أثرت على الاستقرار الأمني والسياسي، حسب أشكالها و خصوصية البيئة الداخلية والسياق الإقليمي، بالإضافة إلى مستوى التدخل الدولي فيها، حيث تزايدت هذه النزاعات بفعل الاختلافات العرقية واللغوية والدينية التي تتميز بها التركيبة السوسيوثقافية للدول الإفريقية و التي لم تجد معظمها السبيل إلى خلق بنية اجتماعية متجانسة من شأنها أن ترسخ مبدأ التعايش بين مختلف الجماعات الإثنية مند استقلالها إلى يومنا هذا ، بل على العكس أدت هذه الحالة لإيجاد علاقات متوترة بين هذه الجماعات على اختلاف انتماءاتها وأحجامها (أقلية-أغلبية)، ليتحول هذا التوتر إلى عنف إثني بين الحكومات وهذه الجماعات أو بين الجماعات فيما بينها.

بعض هذه النزاعات أدت إلى خلق حركات انفصالية تطالب بإنشاء كيانات جديدة مستقلة عن الدول التي توجد بها وهو من بين أصعب وأعقد التحديات التي تواجه الدول الإفريقية، وبعضها الآخر كان ذو طابع سياسي ارتبط بقضايا المشاركة السياسية والانتخابات والتداول على السلطة ليتم تسيس هذه الأخيرة من طرف نخب المركز أو نخب الهامش لتصبح نزاعات عنيفة. وبعضها كان له طابع اقتصادي بالدرجة الأولى بسبب السياسات الاقتصادية الغير مناسبة التي اتبعتها أنظمة الحكم الوطنية، وأدت إلى خلق اختلالات بنيوية وهيكلية رسخت حالة الانقسام الداخلي خاصة إذا استولت جماعة ما على الثروة وحرمان جماعات أخرى بناء على انتمائها الإثني أو الجهوي مما يولد لديها شعورا بالحرمان

والحاجة و يؤدي بها إلى التعبير عن رفضها لهذه السياسات باستعمال العنف، ضف إلى ذلك الدور الذي لعبته الترابطات الدولية في تأجيج هذه النزاعات بحثا عن الموارد الأولية والطاقوية، مما أدى بالكثير من الفواعل الدولية لأن تكون جزء من ديناميكيات هذه النزاعات سعيا وراء مكاسب اقتصادية، وبهذا أصبحت النزاعات الإثنية وحالة عدم الاستقرار مبررا مناسبا لتدخلها وحتى العمل على استمرارها من طرف القوى الدولية والإقليمية وبمساعدة لوردات الحرب المحلين و الدوليين حسب ما تقتضيه المصلحة.

يعتبر السودان نموذج للدولة الإفريقية التي تتميز بتعددية إثنية وقبلية وتركيبة سوسيوثقافية معقدة حتى أنه أصبح يطلق عليه إفريقيا المصغرة، بحيث توجد به أكثر من 50 قبيلة وأكثر من 150 لغة ولهجة، ويعاني من عدم استقرار مستمر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث كانت البداية بالنزاع في جنوب السودان الذي أفضى في النهاية إلى انفصاله عن السودان وإعلان دولته المستقلة. بعد استفتاء جويلية 2011، وهو النزاع الذي أدى إلى إنهاك السودان وإهدار إمكانيات كبيرة وثروات في مواجهة حركة التمرد في الجنوب.

أمام هذه الفسيفساء الاجتماعية والتعدد الإثني الكبير نجد أن الحكومات والإدارات المتعاقبة على حكم السودان لم تنجح في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مختلف هذه المكونات وبناء دولة موحدة ومتماسكة، ولم تستطع تحقيق مستويات التنمية المطلوبة في جميع مناطق الدولة، بل حدث أن اهتم صناع القرار بخدمة منطقة دون المناطق الأخرى وهي الشمال، وهو ما حرك أبناء المناطق الأخرى نتيجة إحساسهم بالتهميش والحرمان المقصود والمسيس ورأت نخب هذه المناطق أن الحل هو استعمال خيار القوة ضد المركز، تعبيرا عن رفض حالة الوضع القائم طالما أنه ليس هناك استجابة من طرف الحكومات المتعاقبة لمختلف المطالب الشعبية، وهنا تبرز حالة أقاليم الشرق، مثل كردفان، والنيل الأزرق والبجا، أما في الغرب فتوجد مشكلة دارفور بتفاعلاتها المعقدة والممتدة منذ عام 2003 إلى يومنا هذا، وهو صورة مصغرة أيضا عن السودان.

يشكل النزاع في إقليم دارفور مشكلة حقيقية ورئيسة بالنسبة لدولة السودان، من حيث التعدد الإثني والقبلي فيه ويأتي من حيث خطورته بعد النزاع في الجنوب قبل الانفصال، لما له من تأثيرات على المشهد السياسي والأمني على المستوى الداخلي ثم على المستويين الإقليمي والدولي، إذ أنه بعد عام 2003 دخلت الحكومة في مواجهات ضد حركات متمردة مسلحة في الإقليم تشكلت من عناصر

قبلية مختلفة، أكبرها حركة العدل و المساواة و حركة تحرير السودان معلنة أنها ضد السياسات التي اتبعتها الخرطوم منذ عقود من الزمن، والتي جعلت الإقليم يعيش حالة من التخلف والتردي الأمني بفعل التهميش والحرمان الذي مورس ضد سكان الإقليم، مما جعلهم يشعرون بأن الهوة بين المركز والمحيط شاسعة، ليدخل الإقليم في صراع مفتوح غدته النعرات القبلية بعدما تم استقطاب القبائل ودخولها في مواجهات على أساس انتمائها العرقي العرب ضد الزرقة، وزاد من حدته تسليح الحكومة لمليشيات أصبحت تعمل لصالحها ضد الجماعات المتمردة المسماة بالجنجويد والتي أصبحت بفعل ممارستها سببا للاتهامات بإبادة جماعية، وتطهير عرقي في الإقليم واستغلتها وسائل إعلام غربية لتقديم صورة مأساوية عن واقع الجماعات ذوي الأصول الإفريقية في الإقليم وبدلك كانت البداية لتحول النزاع في إقليم دارفور من مجاله المحلي إلى قضية دولية تشغل الرأي العام العالمي، ومسألة تناقش على مستوى مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية تحت ذريعة الأمن الإنساني، و انتهاكات حقوق الإنسان، تحركها قوى دولية تسعى إلى فرض التدخل العسكري في النزاع من أجل الحل.

2- أهمية الدراسة:

نتيجة للاهتمام المتزايد بالنزاعات في القارة الإفريقية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة عموما، وبالنزاعات الحاصلة في السودان وخاصة النزاع الاثني في إقليم دارفور لما لهذا النزاع من خصوصية مرتبطة بالعوامل المحركة له، والآثار الأمنية التي أثرت على البيئة الداخلية، وكذلك البيئة الإقليمية يكتسي موضوع دراستنا أهمية علمية وعملية.

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل في:

✓فهم المتطلبات النظرية والفكرية التي تمكننا من تحليل ودراسة هذا النوع من النزاعات المعقدة، والأسباب المختلفة التي تؤدي إلى نشوبها، خاصة وأنها تتزايد من سنة إلى أخرى في مختلف مناطق العالم دون استثناء.

✓كون موضوع النزاعات الإثنية أحد الموضوعات الهامة في حقل النزاعات الدولية، ومحور اهتمام بالنسبة للجامعيين والأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، من شأنه الإسهام في توسيع النقاش حول هذا الشكل من النزاعات والذي يمكننا من فهم وإدراك أعمق للديناميكيات المحركة لها، خاصة وأنها تتداخل مع ميادين علمية أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم السياسية.

✓فهم واقع مجتمعاتنا التي تعاني هذا الشكل من النزاعات، بالبحث في خصوصية الظاهرة على المستوى الإفريقي وهو ما يفتح الباب للابتعاد عن الدراسات الموجهة، أو النماذج الجاهزة التي تم التوصل إلى نتائجها في جامعات ومراكز بحثية غير إفريقية مما يجعل الصورة غير واضحة أو غير مكتملة عن طبيعة هذه الأحداث وسيرورتها في هذا الشكل من النزاعات.

- **الأهمية العلمية:** وتتمثل في:

✓محاولة فهم الأثر الذي تركه النزاع الاثني في إقليم دارفور بالسودان على الأمن الداخلي بمختلف مستوياته خاصة في ظل عدم الاستقرار المستمر الذي الذي يميز المشهد السياسي الداخلي للسودان بسبب تراكمات المراحل السابقة، وهو أمر من شأنه أن يقدم صورة عن انعكاسات هذه النزاعات، بالنسبة للدول التي تكون مرشحة لحدوث هدا النوع من النزاعات داخلها، نتيجة تشابه الظروف والمعطيات.

✓إثراء ورشات العمل المتعلقة بدراسات السلام وحل النزاعات في القارة الإفريقية والتي تعتبر أحد المجالات الجغرافية الأكثر تأثرا بالنزاعات الإثنية والتي هي بحاجة إلى مثل هذه المبادرات.

✓محاولة استخلاص استنتاجات واقعية انطلاقا من دراسة الأحداث وتطورات النزاع الاثني في إقليم دارفور والتي من شأنها أن تسهم في فهم الأسباب العميقة لتكرار هذا النوع من النزاعات داخل السودان، بالإضافة إلى ما قد يقدم من توجيهات للأطراف المحلية والإقليمية الراغبة في لعب دور فعال من أجل حل النزاعات الإثنية داخل السودان، بالإضافة إلى ما قد يقدم من توجيهات للأطراف انطلاقا من جملة النتائج والمعطيات المتحصل عليها من دراسة هذا النزاع.

✓توظيف هذه النتائج والمعطيات المرتبطة بالدراسة في إدارة النزاعات الإثنية التي قد تواجه صانع القرار في فترات لاحقة طالما أن نفس الظروف والمعطيات متوفرة فإن فرضية وجود هذا الشكل من النزاعات تبقى قائمة، في ظل شساعة الدولة وعدم قدرتها على تحقيق اندماج اجتماعي من شأنه تحقيق استقرار أمني دائم، ومنه تصبح هذه المعلومات والنتائج أرضية قد تساعد في إدارة عقلانية لما قد يطرأ في المستقبل.

3-أسباب اختيار الموضوع:

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسة موضوع ما، قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار طبيعة الموضوع وقيمته وأهميته، أو ذاتية تتعلق بالباحث في حد ذاته.

- **الأسباب الذاتية:** وتتمثل في:

✓ الرغبة الشخصية في فهم طبيعة وديناميكيات هذا الشكل من النزاعات لما تتميز به من خاصية في التعقيد والانتشار الجغرافي، والاهتمام العالمي الذي يرافق هذه النزاعات على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

✓ الانتماء إلى القارة الإفريقية يجعلنا أقرب إلى محاولة فهم القضايا الحساسة كالنزاعات الإثنية التي تطبع المشهد الإفريقي منذ السنوات الأولى لتأسيس الدولة بعد الاستقلال، ولماذا لم تنتهي هذه النزاعات بل تعرف تزايدا من سنة إلى أخرى وفي حالات كثيرة بنفس الأسباب والأطراف والعوامل الخارجية، وبنفس النتائج أيضا.

✓ الرغبة في تقديم دراسة أكاديمية حول الموضوع كمساهمة متواضعة في مكتبة الجامعة الجزائرية.

- **الأسباب الموضوعية:**

✓ كون الموضوع يدخل في صميم دراسات العلاقات الدولية وبصفة خاصة ميدان النزاعات الدولية الذي هو ميدان خصب للبحث والإجابة عن الأسئلة التي تثيرها قضايا النزاعات الدولية في مختلف الفترات.

✓ موضوع النزاع الاثني في دارفور هو موضوع الساعة ويحمل المستجدات والمتغيرات ما يجعله موضوع خصب للدراسة والبحث عن الأسباب والتعمق في القضايا الرئيسية التي يدور حولها النزاع.

✓ كون موضوع النزاعات الإثنية في الوقت الحاضر قضية قد تمس جميع الدول دون استثناء، فإن دراسة موضوع النزاع الاثني في دارفور مهم خاصة في ظل التركيبة الإثنية والقبلية المعقدة للإقليم ومستوى العنف الممارس في هذا النزاع من طرف جميع الأطراف الرئيسية الممثلة في الحكومة والميليشيات التابعة لها، والجماعات المتمردة المسلحة على اختلاف انتماءاتها العرقية (العربية أو الإفريقية).

✓ الوضع الإنساني الذي خلفه النزاع الاثني في إقليم دارفور على مدار السنوات الماضية، حيث كان كارثة إنسانية بجميع المقياس من حيث عدد القتلى الانتهاكات الإنسانية جرائم الحرب حالة التهجير والتشريد التي طالت أكثر من مليونين من سكان الإقليم.

✓ مستوى النقاش الذي خلفه النزاع الاثني في دارفور على المستوى الإقليمي أي تضارب المواقف بين الدول المجاورة كل حسب مصلحته وعلى المستوى الدولي المواقف والنقاشات التي دارت حول فكرة التدخل الدولي وقضية الإبادة العرقية وما تلاها من قرارات في مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية.

4- الإشكالية:

عرفت نهاية الثمانينات وضعا بيئيا متأزما أدى إلى موجة جفاف كبيرة في الإقليم وهو ما انعكس على موارد عيش الجماعات الإثنية في دارفور، إذ اضطر الرعاة العرب إلى التنقل بقطعانهم باتجاه المراعي والتي هي غالبا عبارة عن أراضي خاصة بالمزارعين من قبائل الفور مما نتج عنه صدامات حادة فيما بينها، وكانت هذه الصدامات تتجدد من وقت إلى آخر غير أنها لم تكن نزاعات حادة فيما بينها في ظل وجود وسائل محلية لحلها، وهي مؤسسة الجودية أي الصلح بين هذه القبائل وكذلك الإدارة الأهلية، حيث أن ملكية الأرض محكومة بمنطق الحاكورة أي الملكية منذ قرون سابقة، ورغم تكرار هذه الأحداث إلا أن الحكومة لم تجد حلا لها بالعكس فقد تعقد الوضع أكثر بتهميش الإدارة الأهلية التي أصبحت شبه معطلة بعدما كانت تقوم بدور حيوي في إدارة شؤون المجتمع في دارفور.

بنهاية الثمانينات بدأت تظهر بوادر تكتلات عرقية رافضة لسياسات الحكومة المركزية وكانت في أساسها من ذوي الأصول الإفريقية، غير أن الحكومة سرعان ما أخمدت هذه الحركة، وردت عليها بدعم تكتل عربي لقبائل دارفور العربية، واستمر الوضع على ما عليه دون استقرار في ظل اهتمام الخرطوم بمشكلة الجنوب وإهدار إمكانات وطاقات الدولة في محاولة إنهاء هذا النزاع، غير أن ذلك كان على حساب إهمال تنمية أقاليم أخرى خاصة في ظل بلد يتميز بالتعدد الإثني والقبلي ويحكمه نظام سياسي يكرس المركزية والقبلية أكثر من حكم المؤسسات، أدى بفعل هذه الممارسات إلى خلق جماعات معارضة له وتيارات سياسية رافضة لاستمراره متهمة إياه بتكريس سياسات الإقصاء والتهميش ضد جماعات الهامش والتي هي في معظمها من العنصر الإفريقي وهو تعبير عن سياسة تمييز عرقي ضدها.

وفي الوقت الذي كان يعتقد الجميع أن السودان بدأ يخرج من حالة النزاعات التي أنهكته خاصة نزاع الجنوب، حتى ظهرت قضية دارفور في غرب السودان وبصورة مأساوية، إذ امتزجت فيها العوامل العرقية بالتهميش الاقتصادي والحرمان الاجتماعي والسياسي وكلها كانت مشاكل مزمنة، وبرزت في عام 2003 مجموعة من الحركات المسلحة المتمردة في الإقليم اغلبها من القبائل الإفريقية، فضلت خيارا استعمال السلاح لمواجهة مظالم حكومة المركز في الخرطوم ،في مقدمتها دعم نخب المركز للقبائل العربية بالسلاح لإبادة الزنوج حسب تصريحات قادة الحركات المسلحة، لتدخل قبائل الإقليم العربية والإفريقية في تنافس مفتوح من أجل استقطاب الشباب وتجنيدهم، وحشد الدعم المادي والمعنوي

داخليا وخارجيا، وكان هذا بداية لنزاع طويل ترسخت فيه روح القبلية وبلغ التصعيد فيه مستويات قياسية من العنف من الطرفين أفضى إلى الألاف من القتلى وملايين المشردين والنازحين وخسائر مادية تقدر بملايين الدولارات، زادت من أعباء الحكومة وزادت أيضا من تخلف الإقليم، ليصبح الباب مفتوحا للمطالبة بالتدخل الخارجي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باسم حماية النازحين واللاجئين وتقديم المساعدات الإنسانية بمساعدة دول غربية ومنظمات أجنبية للإغاثة، ومنه بات الوضع في إقليم دارفور متأزما، ومصدر تهديد لأمن السودان واستقراره بعد أن أصبحت ولايات الإقليم جميعها مسرحا لحرب دامية بين الحكومة والجماعات المتمردة والقبائل ضد بعضها البعض، ومسرحا لمحاولات أجنبية لتنفيذ أجندات خاصة بها تركز أساسا في البحث عن ثروات السودان وإقليم دارفور قبل كل شيء، من هنا كانت إشكالية الدراسة تتمحور حول: **كيف أثر النزاع في إقليم دارفور على أمن واستقرار السودان في ظل التعقيدات التي تميزه وغياب تسوية أو حل له إلى غاية المرحلة الراهنة؟**

5- الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

- فيما تكمن الأهمية الجيوسياسية للسودان بصفة عامة، و دارفور بصفة خاصة؟
- كيف أثرت علاقة المركز بالهامش على حالة الاستقرار و الأمن في السودان؟
- هل يمكن إرجاع أسباب النزاع في إقليم دارفور إلى العوامل البيئية والعوامل الإثنية أم أن هناك عوامل أخرى أدت إلى انفجاره؟
- ما هي العوامل التي تحكمت في السلوك النزاعي للأطراف الرئيسية في النزاع (الحكومة – الحركات المتمردة الفاعلة)؟
- ما هو الدور الذي لعبته الأطراف الخارجية في استمرار النزاع وتصعيده في فترات زمنية معينة وكيف أثرت على حل النزاع في الإقليم؟

6- الفرضيات:

لكل دراسة مجموعة من الفرضيات من شأنها أن تساعد في الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة وهي:

- **الفرضية الرئيسية:**

- ✓ إذا كان النزاع في دارفور هو نزاع إثني يدور حول قضايا مبدئية بين الجماعات الإثنية في الإقليم بقيادة حركات التمرد والحكومة المركزية أو بين الجماعات القبلية ضد بعضها البعض فإن آثاره وانعكاساته على أمن واستقرار السودان كانت خطيرة في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية و زادت من تأزيم الوضع بما لا يخدم مصالح وامن السودان.

- **الفرضيات الفرعية:**

1- إذا كان إقليم دارفور يتميز بالتنوع الإثني والقبلي وتعاشيت فيه هذه الجماعات الإثنية لقرون طويلة دون علاقات صراعية مزمنة فإن النزاع الحالي هو نزاع مسيس من طرف قوى محلية وإقليمية ودولية تسعى إلى تحقيق مصالح خاصة على المديين القصير والطويل.

2- يعتبر سوء إدارة النظام السياسي في السودان لمخلفات الوضع البيئي في الإقليم وملف المطالب التنموية والثقافية وإشراك الجماعات الإثنية في السلطة والثروة وقضية انتشار السلاح أهم العوامل التي أدت إلى تصعيد النزاع وتحوله إلى معضلة أمنية داخلية للسودان.

3- إذا كان السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة من أغنى الأقاليم في إفريقيا بالثروة النفطية والمعدنية، فإن النزاع في دارفور واستمراره أدى إلى تصاعد حدة التنافس بين القوى العالمية حول هذه الثروات وسعيها للتدخل عبر مؤسساتها السياسية والعسكرية أو عبر المؤسسات الدولية تحت ذريعة أعمال الإغاثة الإنسانية مستغلة الأوضاع الإنسانية والأمنية المتردية لخدمة مخططاتها.

7- مناهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج هي:

- **المنهج التاريخي:**

المنهج التاريخي يقدم لنا المادة التاريخية التي تكشف عن العلاقات والعوامل التي أسهمت في تشكيل الظاهرة وارتباطها بظروف ووقائع معينة، ومن هنا تستند أهمية المنهج التاريخي إلى فرضية مؤداها أن معرفة الماضي يؤدي إلى معرفة الحاضر والتنبؤ لما سيحدث في المستقبل، ومنه فموضوعنا بحاجة إلى استعمال المنهج التاريخي، وذلك لمعرفة تاريخ منطقة النزاع والعلاقات التاريخية بين الجماعات المختلفة داخل الإقليم والعلاقة بين الإقليم تاريخيا ومختلف الدول التي قامت في المنطقة، وكذلك البحث عن أشكال الصراعات التي كانت قائمة في الإقليم بين مختلف القبائل وهو ما يمكننا من فهم العلاقة القائمة بينها اليوم، وعملية التحول التي حصلت فيها، وما هي العوامل التاريخية التي

أججت هذا النزاع في الوقت الحالي بفهم التاريخ الحديث للإقليم خاصة منذ بداية التواجد البريطاني ثم مرحلة الاستقلال وصولا إلى مرحلة نهاية فترة الثمانينات التي شهدت تحولات سياسية وتحولات بيئية مؤثرة، وهي كلها عوامل تاريخية تمكننا من فهم النزاع في شكله الحالي ومحاولة تقديم استنتاجات عن ما سيحدث في المستقبل بناء على المعطيات الماضية، والحاضرة.

- **المنهج الوصفي:**

يتطلب الموضوع استعمال المنهج الوصفي، وذلك من أجل وصف الظاهرة محل الدراسة، وهو ما يتطلبه موضوعنا، بحيث يساعدنا المنهج الوصفي في وصف النزاع الإثني في دارفور والوقوف عند أهم الحقائق المميزة للبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية في السودان ودارفور على السواء، في محاولة لمعرفة المعطيات المهمة في التحليل وكذلك محاولة معرفة طبيعة وخصائص الأطراف الرئيسية المشاركة في هذا النزاع من حكومة وميليشيات تابعة لها، وكذلك الجماعات المسلحة المتمردة في الإقليم، وكذلك طبيعة البنية القبلية في الإقليم ونمط الحياة المنقسم بين رعاة ومزارعين على اختلاف انتماءاتهم القبلية والعرقية (عرب– أفارقه).

- **المنهج السوسيولوجي:**

استعمال المنهج السوسيولوجي يساعد في فهم ودراسة البناء الاجتماعي والإثني والأدوار ومدى تلاحم أعضاء الجماعات الإثنية مع توضيح أبعاد النزاعات ومسبباتها، ويتجلى هذا في دراستنا من خلال التطرق إلى بنية المجتمع السوداني الذي يعرف تعددية إثنية كبيرة جعلته يشبه النموذج المصغر عن القارة الإفريقية، من حيث التعددية اللغوية، والعرقية والدينية، والثقافة السائدة داخل هذه الجماعات في مختلف مناطق السودان، وكذلك العلاقة بين هذه الجماعات خاصة وأنها القضية الرئيسية التي أثرت على مسألة الاندماج الوطني و الفشل في خلق وحدة وطنية متماسكة، وهي ظاهرة ممتدة في تاريخ السودان وليست حديثة غير أن العوامل السياسية والاجتماعية والبيئية لعبت دورا في صناعة واقع جديد نقل السودان من مرحلة التعايش فيها إلى مرحلة الصراع المزمن ، على مستوى حالة الدراسة نجد نفس الوضع إذ لابد من معرفة التركيب الاجتماعي والقبلي داخل إقليم دارفور الذي يتميز هو الآخر بتعددية قبلية وعرقية ولغوية أثرت على وحدة النسيج الاجتماعي، وخلقت حالة من التوتر أدت على نزاع عميق مازال مستمرا إلى يومنا هذا، وهو ما نسعى لفهمه عبر تتبع هذا التركيب السوسيولوجي في الماضي والحاضر وما هو الشكل الذي سيصبح عليه مستقبلا.

- **المنهج النظمي:**

اعتمدنا على هذا المنهج لما يشتمل عليه من مفردات تحليلية كالبنية وعملية التحويل، لما يتيحه هذا المنهج من إمكانية فهم البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي، وكذلك التميز بين الجماعات الإثنية كأحد مكونات النظام الاجتماعي، وهو ما يساعدنا في فهم العلاقات والآليات المتبعة من طرف الحكومة السودانية المتعاقبة تجاه المطالب المتنوعة لمختلف الجماعات الإثنية في السودان بصفة عامة وفي إقليم دارفور بصفة خاصة، وكيف تعامل معها النظام السياسي في المركز والعلاقة بين مختلف النخب السياسية والمركز إذ أن فكرة التعدد الاجتماعي تفرض تعدد في الآراء السياسية وهو ما انعكس على الوضع العام في السودان، حيث أصبحت القرارات والمؤسسات السياسية مرتبطة بالانتماء القبلي والعرقي وتم التعامل مع الأوضاع التنموية والثقافية في المحيط انطلاقا من هذا الطرح، وهو ما جعل النظام السياسي يعاني من أزمات في قضايا التوزيع، وإعادة التوزيع وقضايا المشاركة السياسية وكلها أدت إلى زيادة التصعيد في النزاعات التي يعرفها السودان بدل التهدئة والحل، وهو ما يجعل السؤال قائما كيف يصنع القرار ومن يتحكم فيه على مستوى النظام السياسي السوداني؟

- **منهج دراسة الحالة:**

استعمال هذا المنهج يقتضي منا التعمق في دراسة وحدة واحدة، وذلك قصد الإحاطة بمختلف عناصرها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات البنيية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، ودراستنا هنا قائمة على حالة النزاع الاثني في إقليم دارفور باعتبار أنه نزاع له خصوصية معينة، ومنه سنحاول من خلال هذه الدراسة فهم التعمق في الأسباب التي أدت إلى اندلاعه والأسباب التي أدت إلى اتباع التصعيد والعنف من طرف جميع الأطراف المتورطة فيه، وما هي العلاقات الموجودة بين الجماعات العرقية ذات الأصول العربية والنظام السياسي السوداني وكيف أدت الترابطات الدولية إلى جعل مشكلة دارفور قضية عالمية، وما هو شكل العلاقات الاجتماعية التي أفضى إليها النزاع الاثني في دارفور بعد أكثر من عقد من الزمن، وهل يمكن إيجاد حل سلمي ومرضي لهذا النزاع بما يحقق الاستقرار الأمني والسياسي للسودان، أم أن سيناريو التقسيم سيطاله مثلما حدث سابقا في جنوبه.

8- أدبيات الدراسة:

1- **كتاب: دارفور الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل**، للكاتبين أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، الصادر عن دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2012، الطبعة الأولى، في 484 صفحة.

يتضمن هذا الكتاب أربعة فصول تطرق فيها الكاتب للنزاع في دارفور، حيث عرف بالإقليم جيوسياسيا من حيث الموقع الجغرافي والإمكانيات الاقتصادية، وكذلك أوضح طبيعة التركيب الإثنوغرافي، كما تطرق الكتاب أيضا أثر هذا الواقع الجيوسياسي على أطراف النزاع ودورها في تأجيج النزاع، بالإضافة إلى البحث في طبيعة الحركات المسلحة وتكوينها الاجتماعي والقبلي، المسألة الأخرى التي عالجها الكتاب هي دور العوامل الجيوسياسية في بلورت المواقف الإقليمية والدولية، وتحديد المصالح بناء على هذا الواقع، خاصة أطماع القوى الأوروبية والآسيوية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وفي شق آخر عالج الكاتب الدور الذي لعبه مجلس الأمن في التأثير على مسار النزاع انطلاقا من مصالح الدول المؤثرة فيه، ليختم الكاتب بتقديم تصورات حول الحل ومستقبل الإقليم في ظل مبادرات الحل القائمة من البيئة المحلية والإقليمية مبرزا كيفية إيقاف النزاع الدائر وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة وهته الأطراف من أجل إيجاد حل للنزاع وتحقيق الاستقرار في السودان ككل.

2- **كتاب: مشكلة دارفور أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، للكاتب زكي البحيري، الصادر عن دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 2010، في 394صفحة.

يتضمن هذا الكتاب إثني عشر فصلا عالج من خلالها الكاتب تاريخ الإقليم منذ نشأة السلطة إلى غاية نهاية الحكم الثنائي، ثم التشكيلة القبلية والجذور التاريخية للنزاعات التي مر بها الإقليم مع التطرق مباشرة إلى الجانب السكاني والإمكانات الاقتصادية في الإقليم، وهي عناصر تساعد على فهم تركيبة المجتمع في دارفور، كما تطرق أيضا إلى الأسباب المختلفة التي أدت إلى تحول الأزمة إلى حرب مستمرة في الإقليم، وخاصة حالة الإقليم خلال عهد حكم الإنقاذ، في أجزاء أخرى عالج إرهاصات التحول من الاحتجاج السياسي إلى التمرد في الإقليم وما هي مختلف الحركات التي ظهرت على الساحة، وما تبعها من تطورات سياسية على المستوى المحلي والدولي، ضف إلى ذلك تطرق الكاتب إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة وكيف عملت على تدويلها .في الفصول الأخيرة أشار الكاتب إلى دور وموقف بعض الدول الأجنبية، وكيف أثرت قرارات محكمة الجنايات الدولية على الوضع العام في السودان خاصة بعد صدور مذكرة توقيف الرئيس ومواقف القوى منها الإقليمية منها.

ليختم الكاتب باقتراحات حول كيفية الخروج من حالة النزاع في الإقليم بعد قرار محكمة الجنايات الدولية.

3- **كتاب: دارفور من أزمة دولة على صراع القوى العظمى**، للكاتب عبده مختار موسى الصادر عن الدار العربية للعلوم ناشرون، سنة 2009، الطبعة الأولى، في 391صفحة.

وجاء هذا الكتاب في ثماني فصول تناول من خلالها الكاتب قضايا مهمة في تحليل النزاع في دارفور كأزمة الدولة والهوية في السودان وأيضا قضية محورية ورئيسية في نزاعات السودان وهي ديناميكيات العلاقة بين المركز والأطراف كما تطرق أيضا لتبيان طبعة التركيبة القبلية وموقع الإقليم في الخارطة ثم كيف بدأ النزاع وتطور ودور دول الجوار خاصة تشاد وليبيا في تعقيد النزاع في الفترات اللاحقة لحدوثه، وهنا أشار كذلك إلى دور الحكومات المتعاقبة في تفاقم النزاع، رغم الجهود التي جاءت بعد 2006 لحل النزاع في فصول أخرى عالج الكاتب قضية التدخل الدولي، خاصة بعد تحول النزاع من قضية محلية إلى أزمة إنسانية دولية، وهنا أبرز دور دول الاتحاد الأوروبي ودور مجلس الأمن والتحول إلى القوات الهجين الأممية في الإقليم، كما أشار أيضا إلى دور محكمة الجنايات الدولية ودورها في تعقيد النزاع ليختم الكاتب بإبراز صراع القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة فرض مبدأ التدخل العسكري في الإقليم سعيا وراء مصالح خاصة هي اقتصادية بالأساس مرتبطة باستغلال النفط والثروات المعدنية.

4- **كتاب: دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب**، للكاتب محمود ممداني ،ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2010، الطبعة الأولى، في 384صفحة.

وجاء هذا الكتاب في ثماني فصول حاول الكاتب خلالها إبراز الجدل الذي دار حول حدوث تطهير عرقي في الإقليم وكيف تم تأسيس حركة إنقاذ دارفور هي الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى أي حد تم توظيف الذين في تسويق النزاع خاصة وأنه ربط بالحرب على الإرهاب، كما أشار الكاتب على إشكالية الهوية في السودان تاريخيا، والعلاقة بين الأفريقانية والتعريب في السودان، وحلل الكاتب أيضا طبيعة الدولة السودانية، وأهمية الأرض والقبلية في دارفور عبر حركة التاريخ السياسي والاجتماعي للإقليم، يبين بعد ذلك دور الحركة الاستعمارية في صناعة معادلة جديدة للعرق والقبلية في الإقليم بإعادة إفضاء القبلية على كل الممارسات وأنتجت علاقات قائمة على الإقصاء والتهميش، كما حاول أيضا إبراز

الجدال الذي كان قائما في السودان حول بناء أمة حسب الطرح الإسلامي أو الإفريقي وهنا أبرز دور الرئيس جعفر النميري في ما سماه بالسودنة، في الفصلين الآخرين عالج الكاتب قضية النزاع المسلح بداية من الأزمة الإيكولوجية ومخلفات الوضع الدولي بعد الحرب الباردة وكيف أصبح إقليم دارفور مسرحا للحرب بالوكالة بين تشاد والسودان بسبب التقاطع القبلي فيه أي القبائل الرئيسية التي تعيش مناصفة بين البلدين وفي الأخير، حلل طبعة النزاع الدائر بين العرب والفور في الإقليم وكيف لعبت الأرض الدور الكبير في استراتيجيات كل جماعة من الجماعات الرئيسية المتمردة في الإقليم، بالإضافة إلى انهيار نظام المعالجة أو دور الحكومة عبر سياستها القمعية في تصعيد النزاع، ليختم بفكرة المسؤولية الدولية ومن يحق له وكيف معاقبة المتسببين في هذه المآسي التي حدثت في الإقليم.

5-دراسة تحت عنوان: أثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، للكاتب عبده مختار موسى، في مجلة المستقبل العربي ،العدد463،سبتمبر2017.

عالج الباحث في هده الدراسة إشكالية متمحورة حول من هو المسؤول عن النزاعات القبلية في السودان؟،تضمنت هذه الدراسة البحث في أسباب النزاع القبلي في السودان وهذا من خلال استقراء تاريخ النزاعات القبلية ،لينتقل لبحث النزاعات القبلية في إقليم دارفور حتى عام 2015 والتي أصبحت تتسم بالعنف الشامل بسبب حالة التسيس التي طالتها وإلغاء الإدارة الأهلية وتدفق السلاح من دول الجوار. توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:

- النزاعات القبلية أضعفت سلطة الدولة ،و أصبحت مناطق دارفور تحت سيطرة ميليشيات القبائل.
- تسيس الإدارة الأهلية جعلها غير قادرة على احتواء النزاعات كما في الماضي.
- دفع الديات من طرف الحكومة شجع على انتشار الجرائم و العنف.
- أصبحت النزاعات القبلية تدار من الخرطوم من قبل النخب الساعية للوصول للسلطة على حساب مصالح مناطق دارفور لان الانتماء القبلي هو الصوت الأعلى في نتائج المحاصصة.

9- هيكل الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على خطة مقسمة إلى خمسة فصول ومقدمة وخاتمة:

يمثل **الفصل الأول** إطارا مفاهيميا ونظريا يحيط بمختلف الأبعاد النظرية للدراسة، وهذا أولا بالتطرق لمفهوم النزاع وكذلك المفاهيم المرتبطة به، وهذا من أجل توضيح العلاقة بين هذه المفاهيم التي يتم تداولها في الاختصاص –تحليل النزاعات الدولية– دون الوقوف عند حدود كل مفهوم في الكثير من الحالات، وإبراز كذلك عنصر مستويات التحليل في النزاعات في محاولة لفهم العناصر التحليلية التي تمكننا من فهم سلوك مختلف الوحدات والفواعل المؤثرة في العملية النزاعية وموقف النظريات من هذه الفواعل بداية من المستوى الفردي ثم النظمي الداخلي، وبيئة النظام الدولي، ثم التطرق للنزاع الاثني والمقاربات النظرية المفسرة له، وهذا أيضا للوقوف عند عناصر النزاع الإثني ومختلف الأسئلة التي تطرح حول أسبابه وخصائصه وكيف تحدث هذه النزاعات وتنتشر بهذا الشكل، المبحث الأخير في هذا الفصل كان حول الأمن بمختلف جوانبه المفاهيمية والنظرية حتى نتمكن من توضيح مفهومه بين الطرح التقليدي والحديث ثم انتقلنا إلى فهم مقاربة المعضلة الأمنية كنتيجة من نتائج ومسببات النزاع الإثني في نفس الوقت خاصة على المستوى الداخلي، أي المعضلة الأمنية المجتمعية . وأخيرا مقاربة الاحتياجات الإنسانية انطلاقا من طبيعة النزاعات الإثنية التي يشهدها العالم اليوم نجد أن أغلبها يدور حول عدم الإيفاء بحاجات غير مادية كالهوية و الأمن و الاعتراف وبدرجة أقل حاجات مادية. وهو ما جعلنا نختار هاذين المقاربتين لاشتمالها على العناصر التحليلية التي تمكننا من فهم وتفسير هذا الشكل من النزاعات ما بعد الحرب الباردة .

الفصل الثاني كان حول طبيعة ديناميكية النزاعات الإثنية و الأمن في القارة الإفريقية في ظل البنى السياسية و الاجتماعية القائمة، وهو محاولة منا لوضع الدراسة في إطارها العام جغرافيا، أي كون وحدة الدراسة توجد في السياق الإفريقي، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه الخصائص السياسية والسوسيوثقافية للمجتمعات والدول في إفريقيا، وهذا من أجل توضيح إشكالية تأسيس الدولة الإفريقية وخصائصها، والوقوف عند طبيعة بنية المؤسسات والأنظمة السياسية في القارة وفهم أيضا التركيبة السوسيوثقافية والتنوع الإثني الذي يميز جل دول القارة، المبحث الثاني خصص لمعالجة الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انفجار هذه النزاعات باستمرار و خلق حالة من التوتر الأمني، وتم التطرق إليها في شقين الأسباب الموجودة في البيئة الداخلية ثم الأسباب التي توجد في

البيئة الخارجية دون إهمال أيضا عنصر التدخلات الخارجية ودورها في تفجير هذه النزاعات وتأثيرها على الوضع الأمني. وهنا كان الغرض من أجل معرفة التقاطعات الموجودة بين مجموع هذه الأسباب وإسهامها في تعقيد النزاعات الإثنية في القارة وتأزيم المشهد الأمني فيها، المبحث الثالث كان حول أنماط وأشكال النزاعات وخصائصها في القارة الإفريقية نبين من خلاله مدى تميز الظاهرة النزاعية في القارة الإفريقية وفق السياق الإقليمي والداخلي.

فيما يركز **الفصل الثالث** على الدراسة الجيوسياسية لدولة السودان وإقليم دارفور، وهذا بدراسة الموقع الجغرافي ودراسة التنوع الإثني والاجتماعي في كلا من المجالين، قسم هذا الفصل إلا ثلاثة مباحث المبحث الأول خصص للدراسة الجيوسياسية للسودان بمعرفة المقومات الطبيعية والاقتصادية لدولة السودان، ثم التركيبة السكانية والتقسيم الإثني، وتم التطرق فيه أيضا لمسألة المركزية في السلطة والثروة، والهامش الذي يمثل بقية الآخر، المبحث الثاني خصص لدراسة الواقع الجيوسياسية لإقليم دارفور وتاريخ الإقليم التي جعلت منه إقليم ذو أهمية كبيرة، بالنسبة للأطراف المحلية والإقليمية، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة التركيبة الإثنية ومختلف القبائل المتواجدة في الإقليم وهذا بغرض معرفة العناصر المتحكمة في سلوكها وهذا نتيجة للانقسام الحاصل في الإقليم بين القبائل ذات الأصول العربية والقبائل الإفريقية والتي أصبحت هي المحرك الرئيسي للنزاع الاثني، كما تم معالجة قضية التحول الذي حصل في العلاقة بين هذه الجماعات والانتقال من حالة التعايش التاريخية إلى حالة الانقسام والنزاع الاثني المستمر مند عقود من الزمن، خاصة بعد موجة الجفاف والتحولات البيئية التي عرفتها المنطقة بعد منتصف فترة الثمانينات.

في حين يتناول **الفصل الرابع**، ديناميكيات النزاع الاثني في إقليم دارفور وتحولاته وتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول خصص للخلفية التاريخية للنزاع وهو جزء مهم لمعرفة كيف بدأ النزع وتطور، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أطراف النزاع الاثني وكيف كانت استراتيجيتهم النزاعية، وحاولنا توضيح رؤية كل طرف سواء الجماعات المتمردة الرئيسية، أو الحكومة والهدف الذي يسعى لأجله، وكذلك الإمكانيات التي يمتلكها كل طرف في هذا النزاع، المبحث الثالث كان حول الأسباب الرئيسية المحركة للنزاع الاثني في دارفور، حاولنا من خلاله معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى انفجار النزاع ثم مرحلة التصعيد سواء الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية من سياسية واقتصادية واجتماعية...أو الأسباب المتعلقة

بالبيئة الإقليمية والدولية، من تسيس وتدخل إقليمي لقضايا الانتماء العرقي، أو تحريك النزاع نحو التصعيد باستعمال وسائل سياسية وإعلامية من أجل التغلغل في المنطقة وتحقيق أهداف محددة.

أما **الفصل الخامس** فتناولنا من خلاله انعكاسات مخلفات النزاع الاثني وتفاعلاته في إقليم دارفور على الاستقرار والأمن في السودان، وكدا السيناريوهات المستقبلية بتقسيمه إلى أربعة مباحث المبحث الأول عالجنا فيه تأثير مخرجات النزاع في إقليم دارفور على البيئة المحلية والوطنية في المجالات الرئيسية السياسية (الاستقرار السياسي) وفي مجال الأمن الاقتصادي (قضايا التنمية–البنية التحتية–ثروات الإقليم)، ثم على المستوى الاجتماعي أحد المجالات المهمة لما يتميز به السودان وإقليم دارفور من تعددية إثنية ودور خاص للقبيلة والمجتمعات المحلية فيه، (قضايا الانسجام الاجتماعي، والوضع الإنساني)، المبحث الثاني كان حول تأثير موقف الأطراف الدولية والإقليمية من الأحداث في إقليم دارفور على الأمن في السودان بتقسيمها حسب تأثيرها ونفوذها وقربها الجغرافي لمحل النزاع، وكذلك بعض الدول التي لها مصالح وأهداف بعيدة الأمد على المنطقة، المبحث الثالث تناولنا فيه انعكاسات القرارات الدولية خاصة مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية على السودان و استقراره و أيضا على عرقلة حل النزاع الاثني في دارفور من خلال ما أصدرته من قرارات بفعل ما نتج عن النزاع من حالة عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وأيضا ما خلفه على المستوى الإنساني من تشريد وتهجير وقتل للمدنيين، والأبعاد الخفية لهذا التدخل الدولي عبر المؤسسات الدولية، هل هو لأغراض إنسانية فعلا، أم أنها تخفي ورائه أهداف سياسية وغايات اقتصادية. المبحث الرابع كان حول مستقبل النزاع الاثني في دارفور و السيناريوهات الممكنة للوضع الأمني للسودان في السنوات القادمة في ظل المعطيات المحلية و الدولية .

الفصل الأول

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنزاعات الإثنية و الأمن.

يعتبر مفهوم النزاع (Conflict) من بين أهم المفاهيم في الأدبيات والدراسات السياسية الدولية، ويثار حوله نقاش واسع، إذ لم يوجد تعريف شامل وجامع له. بالإضافة إلى وجود مفاهيم متشابهة ومتقاربة معه مثل الحرب (War)، الأزمة (Crises)، التوتر (Tension).

من هذا المنطلق ارتأينا أن يكون هذا الفصل مشتَّملا على مجموعة من التعريفات الخاصة بمفهوم النزاع وتبيان العلاقة بينه وبين المفاهيم السابقة الذكر، ثم التطرق لمفهوم النزاع الإثني (Ethnic conflict) كما سوف نحاول تقديم بعض المقاربات النظرية المساعدة على تفسير وفهم النزاعات الإثنية، في سبيل توضيح الرؤية للدارسين المتخصصين والقارئ في محاولة منا لوضع الدراسة في السياق المفاهيمي والنظري الملائم.

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للنزاع .

يعتبر مفهوم النزاع من المصطلحات التي يثار حولها النقاش بشكل موسع نتيجة لما يتضمنه من عناصر تحليلية و اختلاف الزاوية التي يعالج من خلالها الباحث هذا المفهوم، من هنا سيكون هذا المبحث مخصصا لتوضيح مفهوم النزاع و مجموعة المفاهيم المتقاربة معه.

المطلب الأول: مفهوم النزاع.

أولا – تعريف النزاع:

قدم الدارسون والمتخصصون في ميدان العلاقات السياسية الدولية وتحليل النزاعات العديد من التعاريف للنزاع ، ومن بين هذه التعاريف :

– يعرف "جون بورتون – John Burton" النزاع بقوله : "أن نزاعا يبدو أنه يدون حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية وهي التعاون على أساس وظيفي من أجل استغلال الموارد المتنازع حولها"[1].

[1] John Burton, **deviance. Terrorism and war**, Oxford: Martin Robertson Company, 1979, p228.

إذن حسبه فإن تضاربا ما موجود بين أطراف لهم مصالح مختلفة، لكن في نفس الوقت هذا التناقض يمكن أن يفهم بطريقة إيجابية إذا فكرت الأطراف في استغلال الفرص المتاحة لها بشكل غير صفري (المكاسب المشتركة).

– يعرفه "يوسف ناصف حتي بأنه : "تصادم أو تعارض بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغيره"[1].

يعتبر " يوهان غالتونغ– Johan Galtung" النزاع بأنه : "عملية ديناميكية يتغير فيها الهيكل والتصرفات والسلوك بصفة ثابتة، وتؤثر هذه العناصر في بعضها البعض فعندما يظهر النزاع فهو يمثل في البداية مصالح متضاربة بين أطرافه ، وبعدها يبدأ أطراف النزاع في تنظيم أنفسهم سعيا لتحقيق مصالحهم ويباشرون بتصرفات عدائية وسلوك نزاعي، ثم يتخذ النزاع شكلا متناميا ومتطورا وعندما يصل إلى هذه المرحلة يمكن أن يتسع ويجر إليه أطراف آخرين، ثم يتعمق وينتشر مسببا نزاعات أخرى ثانوية داخل الأطراف نفسها أو بين الداعمين للأطراف من الخارج الذين تورطوا في النزاع. وهذا التطور من شأنه أن يؤدي إلى تعقيد مهمة معالجة أصل ومحور النزاع"[2].

نستنتج من خلال هذا التعريف أن النزاع يبدأ من نقطة معينة هي المصالح وبتوفر عناصر أخرى، يبدأ الأطراف في حشد قوتهم وتغير سيرورة النزاع ليصبح في كثير من الحالات يتميز بالعنف والعدائية. وبذلك تتغير القضايا والأهداف والأطراف داخليا وخارجيا (العملية الديناميكية).

وقد أوضح "غالتونغ" هذه المقاربة من خلال ما اصطلح عليه بمثلث غالتونغ الذي يتضمن عناصر تحليلية ثلاث وهي : السلوك (Behavior) والمواقف (Attitudes) والتناقض (Contradiction) وهو ما سنوضحه من خلال الشكل التالي[3].

---

(1) يوسف ناصف حتي، **النظـــــــرية في العلاقـــات الدولية**، بيـروت : دار الكتاب الغربي، ط1، 1985، ص160.

(2) محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، ج1، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص83.

(3) Johan Galtung, **Theory of conflict**, (definition, dimension, negation, formations), Jondal and alfaz, 2009, p21, sur: http://www.transcend.org/galtung/publications.

الشكل رقم (1): شكل توضيحي لمثلث النزاع عند يوهان غالتونغ

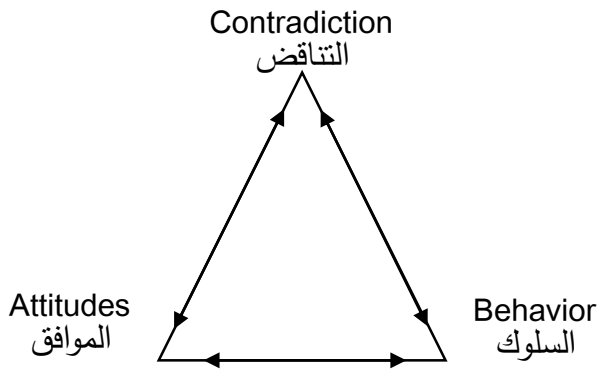

المصدر: إعداد الطالب

– يعرف النزاع أيضا بأنه: "حالة من الصدامات العنيفة، أو على الأقل أحد الأطراف يستعمل السلاح، ويخلف هذا الأخير على الأقل 100قتيل، ويتضمن كل من يشارك في هذا النزاع من مواطنين وعسكريين وغيرهم"[1].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أنه يركز على حالة المواجهة المسلحة والتي غالبا ما يرافقها عنف شامل. ويؤدي إلى سقوط ضحايا من الجانبين دون استثناء أي من المدنيين والعسكريين وحتى الأطراف الأخرى المنخرطة في النزاع.

– يعرف "أيان براونلي – Ian Brownlie" النزاع : "بأنه خلاف حول مسألة قانونية أو بين أطراف معينة، ويتضح هذا الخلاف من خلال تقديم أحد أطراف النزاع مزاعم أو احتجاجات في صور مختلفة، وتقابل هذه المزاعم والاحتجاجات حتما بالرفض من جانب الطرف الآخر"[2].

– يعرف "لويس كوسر – Louis Kusser" النزاع بأنه : "تنافس على القيم والموارد يكون الهدف منه بين المتنافسين هو تحيد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"[3].

---

(1) Heinz Jürgen and Another's, Conflict , Litterateur review, Duisburg sur : **http://www.europanization,de.pdf.p02**, 12/08/2015.

(2) سامي السيد أحمد، **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**، مركز الإنماء للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010، ص16.

(3) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 1985، ص140.

وبما أن النزاع هو تفاعل بين البشر، يعني أنه يتضمن درجة من التنافس، حيث الأفراد يتنافسون على أشياء نادرة، لكن قد يصبح هذا التنافس نزاعا عندما يسعى كل طرف إلى تدعيم مركزه مقارنة بمراكز الآخرين. والعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لأهدافهم كما أنه قد يكون عنيفا أو غير عنيف بالمعنى المأساوي للعنف وقد يكون مستمرا أو متقطعا. وقد يكون قابلا للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف. وفي هذا الإطار يرى توماس شيلنغ أن النزاع " ليس مقتصرا على مجرد التصادم وإنما على الاعتماد المتبادل بينهما أيضا. ومواقف النزاع هي في أساسها مواقف مساومة نظرا لأنها تتضمن مصالح متضاربة بالإضافة إلى مصلحة مشتركة قوية مضمونها ألا تكون نتيجة النزاع تدمير الطرفين"[1].

قدم كل من "ميال –Mail Hugh " و"رامس بوتام – Ramsbotham" و"وود هاوس – Woodhouse" تعريفا للنزاع بأنه : متابعة لأهداف متضاربة بين جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السلمية أو القوة المسلحة، ويميزون بين نزاعات المصالح التي يمكن التفاوض حولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة (Deep Seated Conflict) يدور محورها حول تلبية الحاجات الإنسانية (Human needs) والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب التي أدت لظهورها"[2].

في هذا التعريف نجد التركيز على شكل القضايا أي التي ممكن أن يتفاوض حولها بشكل بسيط وسهل أي مصلحية، وقضايا أخرى تتميز بالتعقيد وأغلبها غير مادي يرتبط بحاجيات إنسانية (الهوية، الاعتراف، الدين. اللغة..) و هي قضايا مبدئية. بالإضافة للفت الانتباه إلى مسألة معالجة الأسباب الجدرية للنزاعات وليس للقضايا العرضية.

حسب "جيمس دورتي" : "فإن النزاع يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر فتنخرط في تعارض واعي مع مجموعات أخرى معينة، لأن كلا هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو أنها تبدو كذلك"[3].

---

[1] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة : غازي عبد الرحمن القصبي، جدة : مطبوعات تهامة، ط1، 1984، ص91.

[2] محـــمد أحمد عبد الـــغفار، **مرجـع سابق الذكـــــــــر**، ص237.

[3] جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، **مرجع سابق الذكر**، ص140.

فالنزاع بصفة عامة يعبر عن حالة تعارض بين طرفين أو أكثر حيث أن كل واحد منهما يحاول الحصول على قدر معين من الموارد وفي وقت محدد[1]، ويلعب الوقت دور مهم عند كل طرف في محاولة لتحقيق أو الحصول على الموارد.

وحول مفهوم الموارد يقول "بيتر فالنشتين Peter Wallensteen " هذه النقطة مهمة جدا والمقصود بالموارد ليس الجانب المادي الاقتصادي فقط بل كل ما هو مرتبط بالأمن الإنساني، أو بالجانب السيئ أو بالتاريخ ، وبقدر ما أن النزاع يدور حول مجموعة من الموارد المهمة فهي ليست بالضرورة لا يمكن التنازل عنها في كثير من الأحيان.

وحسب مشروع أوبسالا لبيانات النزاع المسلح الكبير فإن النزاع هو : "موقف تنازع يتعلق بحكومة أو أرض تقع فيه نتيجة استخدام القوة المسلحة بين القوات العسكرية لفريقين أحدهما على الأقل هو حكومة الدولة. يسفر عن وفاة 1000 شخص على الأقل في سنة واحدة"[2].

إذن النزاع هو تناقض الإرادات الوطنية، وهو ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول بمعنى أنه حالة تنافسية تكون فيه مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين. أو هو أحيانا إنكار طرف دولي لحقوق طرف دولي آخر حول مسائل محددة تثير النزاع فيما بينهما.

يعرف النزاع حسب الموسوعة السياسية على أنه: "تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة.

والنزاع ظاهرة طبيعية في حياة المجتمعات الإنسانية في كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا، معلنا أو كامنا وأشهر أنواع النزاعات هو النزاع الدولي " [3].

---

(1) Niklas L.P Swanrtrom and Mikael. S. Weismann, **Conflict prevention and conflict management and beyond: conceptual exploration.**Concept paper, Uppsala University, summer 2005, p09-04.

(2) ميكائيل أركون وآخرون، تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها، في كتاب : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص229.

(3) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، ج3، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1997، ص613.

نلاحظ من خلال التعريفات السابقة، أن النزاع يدور حول مجموعة من الأهداف والمصالح التي تكون متناقضة بين الطرفين، وأن كل طرف يسعى إلى تحقيق هذه المصالح بأي وسيلة يمكنه أن يستعملها. مما يُبرز أن النزاع غالبا ما يكون عنيفا خاصة بين الدول لأنها تعتبر أن ذلك يدخل ضمن مصالحها الوطنية و السيادية ولا يمكنها بأي حال التخلي عنه ولو بالوسائل المسلحة العنيفة، ونجده حتى بين الجماعات داخل الدولة خاصة ما تعلق بالأهداف السياسية.

ونجد أيضا أن النزاع هو "الخلاف بين دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة يمكن أن تنشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة"[1].

من خلال التعاريف السابقة للنزاع يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات والعناصر :

* النزاع هو ظاهرة إنسانية واجتماعية ملازمة لكل المجتمعات على اختلاف درجات تقدمها أو تخلفها.

* النزاع يتضمن أطرافا وهي متنوعة ومتعددة حسب شكل النزاع وبيئته سواء ما بين الدول والجماعات الإثنية أو الحركات المسلحة(أي تماثلية وغير تماثلية) لأغراض سياسية أو اقتصادية أو ثقافية .

* قضايا النزاع كل نزاع يدور حول مجموعة من القضايا كالحدود، الممرات المائية، الأراضي وهي غالبا تتم بين الدول. وهناك قضايا سياسية كالحكم والمشاركة السياسية أو لأسباب دينية ولغوية وعرقية وهي غالبا ما تكون داخل الدولة.

* ديناميكية النزاع حيث أن جل النزاعات تمر بفترات عنيفة وفترات غير عنيفة وهذا حسب طبيعة الظروف والمعطيات وتفاعل أطراف النزاع مع التحولات الحاصلة في البنية الداخلية (التصعيد) أو الإقليمية والدولية (الدعم والتدخلات).

* بيئة النزاع وهي مختلفة من قارة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى حيث أن المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي يلعب دورا في تفاعلات النزاع (العنف) وطريقة حل النزاع (سرعة التفاوض).

---

[1] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية، ط1، 1998، ص65.

يمكن تلخيص عناصر النزاع من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (2): مخطط توضيحي لعناصر مفهوم النزاع.

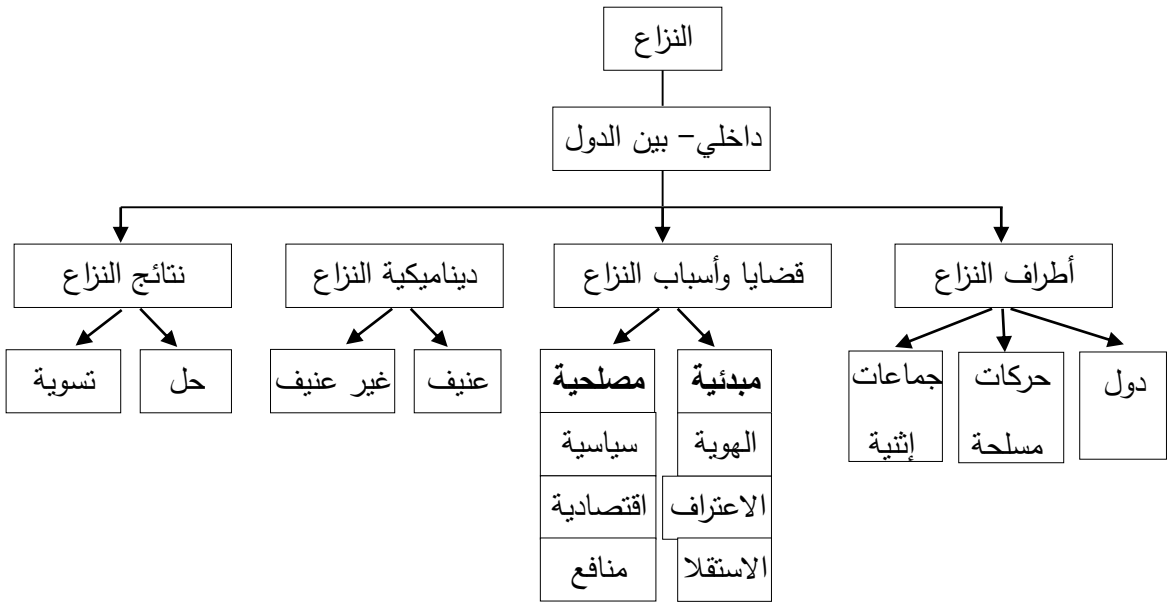

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة مع النزاع.

غالبا ما تتداخل مفاهيم النزاع مع المفاهيم الأخرى، نتيجة التقارب في بعض العناصر و المعطيات. كالآزمة و الحرب والتوتر ،غير أن هده المصطلحات لها ما يميزها عن النزاع .وهو ما سنوضحه من خلال هذا المطلب.

أولا– مفهوم الحرب:

قدمت تعريفات كثيرة للحرب في الدراسات الدولية، واختلفت هذه الأخيرة تبعا لدوافعها وأحجامها والزمن الذي تستغرقه والآثار التي تخلقها. ولأن الحرب هي دائما انتقال من حالة السلم إلى حالة متناقضة تماما وهي حالة المواجهة العنيفة. فقد كانت الشعوب منذ القدم تتوق إلى السلم وتنبذ الحرب. ونتائجها الوخيمة وتنادي بتجريمها. كما أنه لم تمر حقبة من التاريخ لم تكن هناك حرب في أي منطقة من العالم.

يرى "هدلي بول – Hadley Bull" بأن الحرب : "هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض ويمكن إضافة شرط شائع الاستخدام في العديد من الدراسات الكمية للحرب ؛ وهو أن واحدة من هذه الوحدات يجب أن تفقد ما لا يقل عن ألف 1000 قتيل[1].

وتعرف الحرب أيضا بأنها: "صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية أو تحقيق مصالح وطنية أو قومية معينة"[2].

من خلال التعريفين السابقين يمكن ملاحظة أن الحرب تتميز بالعنف بين الوحدات السياسية وخاصة التركيز على الدول باعتبار أنها الوحدة الأكثر تنظيما والتي تمتلك القدرة على خوض الحروب. كما أنها قد تكون ذات طابع داخلي بين وحدات ذات تكوين مختلفة ويرافقها حسب التعريف الثاني سقوط عدد من القتلى.

حسب "فان كلاوزفيتز – Van Clausewitz" "فإن الحرب هي نشاط اجتماعي وأنها شأن من شؤون الدولة ؛ فهي عنف منظم تشنه الدولة لمصلحتها ضد دولة أخرى وأنها نشاط تدفع ثمنه الشعوب بكم هائل من القتلى وخسائر مادية كبيرة"[3].

من خلال هذا التعريف يتضح أن الحرب تحمل وجهين إيجابية كونها من أجل مصلحة الدولة، والجانب الآخر هو تكلفة هذه الحرب بشريا وماديا.

أما "شارل روسو – Charl Rousseau" فيقول بأن الحرب "ظاهرة اجتماعية مرضية، وعنصر من عناصر التغير السياسي، من النواحي التاريخية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وبأن الحرب قتال مسلح بين الدول بهدف تغليب جهة نظرها السياسية"[4]. وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين الحرب الأهلية أو الحملات المسلحة ضد الثوار وبين الحرب التي تدور بين قوات حكومية.

---

(1) Richard Ned Lebow, **Why Nations Fight Past and Future Motives For war** , UK : Cambridge University Press, 2010, p20.

(2) أيمن السيد شبانة، **التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2006، ص19.

(3) مارتن فان كريفلد، **حرب المستقبل**، ترجمة : السيد عطاء، القاهرة : الهيئة المعربة العامة للكتاب، ط1، 1995، ص52.

(4) صلاح الدين أحمد حمدي، **دراسات في القانون الدولي العام**، الجزائر : دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص246.

كما يعرفها "ماليوفسكي ويبر – Malioviski Weber" بأنها : "نزاع مسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين، عن طريق اللجوء إلى القوة المسلحة والمنظمة"[1].

من خلال هذين التعريفين نجد أن الحرب هي إحدى الظواهر التي توجد في كل المجتمعات وكثيرا ما تكون سببا لتغيير الوضع القائم سلبا ونجد أن كلاهما يركز على الوحدات السياسية الممثلة في الدول باعتبار أنها تمتلك الوسائل المادية (القوة المسلحة) لتحقيق أهداف معينة يرى صناع القرار بأنها من صميم المصلحة الوطنية.

يؤكد "كلاوز فيتزفون" على أن الحرب : "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"[2].

وتعني أيضا بأنها : "نزاع مسلح بين طرفين أو أكثر يهدف كل طرف متورط فيها حماية حقوقه ومصالحه في مواجهة الطرف الآخر، وفرض واقع جديد وتخوض غمارها القوات النظامية وهي أيضا كل نزاع أخفقت فيه جميع المساعي الدبلوماسية لإيجاد تسوية سلمية له، إذ أن كل طرف يحاول فرض إرادته على الطرف الآخر وإخضاعه لسيطرته"[3].

ويبين دارسوا القانون الدولي أن الحرب لا تقوم إلا بين أشخاص القانون (الدول) وتختلف عن تلك الحرب التي تقوم في إطار السيادة الوطنية، والتي يطلق عليها الحرب الأهلية والتي لا تخضع إلا لقوانين وأنظمة القانون الجنائي الذي اندلعت في نطاقه (داخل الدولة) مثل الحرب الطائفية، الدينية.

أما "كوينسي ورايت – Quincy Wright" فيرى بأن : "الحرب هي نزاع بين قوات مسلحة وفي نفس الوقت بسبب عواطف شعبية أو عقائد تشريعية أو اتفاقات قومية"[4].

كما أنها تعني استخدام القوات المسلحة في نزاع ما وبخاصة بين الدولة[5]، وترى وجهة النظر التقليدية أن تصنيف النزاع على أنه حرب يجب أن يفضي إلى 1000 قتيل على أرض المعركة على

---

(1) Raymond Aron, **Études politiques**, Paris: Edition Gallimard, 1972, p385.

(2) عادل فتحي عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة : دراسة للنماذج النظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة**، الإسكندرية : دار الجامعة الجدية، ط1، 1997، ص239.

(3) ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، عمان : مركز الدراسات العربية، ط1، 2004، ص161.

(4) غا ستون بوتول، **الحرب والمجتمع : تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية**، ترجمة : عباس الشربيني، بيروت : دار النهضة العربية، ط1، 1983، ص49.

(5) مارتن غريفيش وتيري أوكلا هان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002، ص49.

الأقل. يسمح هذا التعريف بضم حروب أخرى، مثل الحرب الأهلية داخل الدول وحروب من النوع الثالث[*] أيضا على الرغم من أن كل حرب لها ميزات محددة.

يعرفها "فون بوجسيلافسكي – Von Bougsilaviski" بأنها : "المعركة التي تشنها جماعة معينة من الرجال أو القبائل أو الأمم والشعوب أو الدول ضد جماعة مماثلة أو شبيهة لها"[1].

نستشف من خلال هذا التعريف النظرة الموسعة للحرب حيث أنها تشتمل على أطراف من مختلف المستويات (الفردي، المحلي، الدولي).

أما "لا جورجيت – La Georgette" فيرى بأنها حالة من الصراع العنيف الذي يقوم بين جماعتين أو عدة جماعات من أفراد منتمين إلى نفس النوع بناء على رغبتهم أو إرادتهم".

نلاحظ أنه يتركز على حالة العنف التي تسود المواجهة بين الجماعات وهنا تكون الجماعات متجانسة ولها إرادة مشتركة لتحقيق الهدف.

ثانيا–التوتر:

التوتر أحد المفاهيم المرتبطة بالظاهرة النزاعية، وكثيرا ما يكون بداية النزاعات الدولية أو النزاعات الداخلية.

يشير التوتر إلى ذلك القلق النفسي الذي يسود العالم بكامله، وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي، وينذر بحرب محلية وإقليمية قد تتحول إلى حرب عالمية[2]. ومن أهم أسباب التوتر الدولي نذكر ما يلي على سبيل المثال لا الحصر :

---

[*] هناك ثلاث فئات من الحروب بوصفها مجموعة من الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدول وتبادر إليها بإرسال قواتها المسلحة لتغير الحدود الدولية :
أ- الحروب التي ينكن وصفها بالعـــقـلانية وهي حروب تشن عن قصد من جانب حكـــومة أو أكثر لتحقيق أهداف قومية.
ب- الحروب التي تقع نتيجة الانزلاق أو الصدام. وفي هذه الحالة تنخرط الحكومات في الحرب بسبب سوء حسابات خاطئة أو فشل في إدراك مسار الأحداث وعادة ما يصعب التنبوء بمسارها.
جـ- الحروب التي تتقاطع مع الفئتين السابقتين وهي حروب تشن لأن الحكومة المعنية تخاف من السلام، وتشعر أنها ما لم تشن حربا فإن النتيجة المترتبة عن عدد متزايد من متبني السلام ستكون أقل احتمالا.

[1] غا ستون بوتول، **مرجع سابق الذكر**، ص49.

[2] محمد نصر مهنا، **علوم السياسة، دراسة في الأصول والنظريات**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، د ط، 2005، ص601.

1. قتل رئيس دولة كبرى أو رؤساء الحكومات.

2. إدلاء رئيس دولة كبرى بتصريح ينطوي على الإثارة والاستفزاز.

3. توجيه تهديد من دولة كبرى لدولة أخرى يتضمن التلويح بالحرب.

4. تهجم الصحف والإذاعات ضد طرف معين ونشر الحرب النفسية.

5. حشد الجيوش على الحدود.

6. الاعتداء على إحدى الدول خاصة المجاورة منها.

7. تحويل أساطيل الدول الكبرى نحو جهة معينة.

8. توقف مباحثات السلام أو المفاوضات الجارية بشأن قضايا حساسة.

9. خرق إحدى معاهدات السلم والأمن المتبادل.

10. حدوث انقلاب في دولة ذات وزن قد يغير من موازين القوة.

11. اكتشاف معدات حربية في منطقة ما من شأنها أن تهدد الاستقرار الإقليمي.

وحسب "مارسل ميرل – Marcel Meral" التوتر الدولي هو : "مواقف نزاعيه لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى لجوء أطرافه إلى استعمال القوة"[1]. إذن التوتر يعتبر المرحلة الأولى التي تؤدي إلى السلوك النزاعي حيث أن صانعي القرار تنتابهم لحظات من الشك و الريبة تجاه سلوك الآخرين، مما يجعلهم يتصرفون بطريقة قد تستفز الدول الأخرى لتحدث بذلك شرخا في العلاقات البينية ومنه قد تدخل الدولة في صراع مع الأطراف المعنية.

يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا وصريحا وجهودا متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. والتوتر حالة سابقة على النزاع ولكنه ليس كالنزاع بل أنه ليس بالضرورة ضد التعاون إلا أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب النزاع

[1] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة : حسن نافعة، القاهرة : دار المستقبل العربي، ط1، 1986، ص499.

إلى جانب ذلك فإن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون جذورها عاملا مساعدا رئيسيا لحدوث النزاع طالما أنها تؤثر على صانع القرار[1].

ثالثا-الأزمة:

يعتبر مفهوم الأزمة من بين أكثر المفاهيم شيوعا في الدراسات السياسية عامة ودراسة النزاعات الدولية بصفة خاصة. بالإضافة لكون العالم عرف عدة أشكال للأزمات داخل الدول وبين الدول ولأسباب متعددة ،من هنا كانت محور اهتمام بتحليلها وتعريفها وسنورد مجموعة من التعاريف لإيضاح مفهومها وعلاقته بالنزاع.

يعرفه "جليني سنايدر – Gileni.Snyder" الأزمة بأنها : "هي موقف للنزاع الحاد بين الحكومات المتنازعة، سببه محاولة طرف من الأطراف تغيير الوضع الراهن لذلك الطرف الذي يجابهه بالمقاومة الأمر الذي يجعله يدرك باحتمال قوى لاندلاع الحرب"[2]. ويرى أنه كل أزمة تحدث تكون فريدة ومختلفة في نمطها وظروفها عن الأزمات الأخرى، ولهذا تختلف سبل وطرق حل هذه الأزمات. ومنه فالضرورة تتطلب تشخيص طبيعة الأزمة وأسبابها والطرق التي أدت إلى ظهورها والتفاعلات المحيطة بها.

يعرف "تركسا – Trikssa" الأزمة الدولية بأنها : "ذلك التكثيف الشديد لطاقات الاختلال وعدم الاستقرار داخل النظام الدولي"[3].

أما "جون سبانير – John Spanyer" فيرى بأنها : "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي ترفضه دول أخرى ما يخلق درجة عالية من احتمال وقوع حرب"[4]. أما "والتر ريموند – Walter Raymond" فيعرف الأزمة الدولية في قاموسه "المصطلحات السياسية" أنها : "حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب حل نزاع كان قائما

---

(1) جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص141.
(2) ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق الذكر**، ص50.
(3) إدريس لكريني، إدارة الأزمات في عالم متحول : مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، **المستقبل العربي**، العدد 287، 2003، ص21.
(4) كمال حماد، إدارة الأزمات : الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 57، 2006، ص108.

بينها، وفي تقديره أيضا أن الأزمة قد تتمثل في النشاط أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية"[1].

الأزمة عبارة عن مدة وجيزة من الوقت يشعر فيها طرف أو أكثر في حالة نزاع أن خطرا كبيرا يهدد مصالحه الحيوية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذه الخطة[2].

فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازديادا حادا، والأزمات هي تحول مفاجئ يطرأ على العلاقات الطبيعية بين الدول قد تصعد فينجم عنها حرب، أو يتم التعامل معها بطريقة يبعدها عن الحرب ويعيد الوضع إلى ما كان عليه، لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب لكن ليس بالضرورة أنها تؤدي إلى حرب.

قدم "تشارلز هيومان" مفهوم محدد للأزمة حيث اعتبرها تتسم بالعناصر التالية :

1. تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (أو الدولة).
2. الوقت المحدد الممكن لصناعة القرار قبل أن يحدث تغير في الوضع.
3. مفاجأة صناع القرار بالحدث[3].

إذن يمكن اختصار سمات الأزمة بما يلي : تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة.

عرفها "جيلين سنايدر – Snyder" و"بول ديزينغ – Paul Desing" بأنها : "تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة وقوع حرب حقيقية ولكن يحتوي بين طياته بدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب"[4].

المطلب الثالث : مستويات التحليل في النزاعات .

يعتبر مستوى التحليل إطار مهم لفهم السلوكيات التي تتحكم في النزاعات وهي مسألة مهمة في دراسة العلاقات الدولية بصفة عامة والنزاعات الدولية و الإثنية بصفة خاصة. انطلاقا من فهم

---

(1) خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية والواقع- الأشخاص والقضايا**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2011، ص389.

(2) مارتن غريفش وتيري أوكلا هان، **مرجع سابق الذكر**، ص47.

(3) يوسف ناصـــــف حتي، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص183.

(4) علي بن بهلول الرويلي، **الأزمات : تعريفها، أبعادها، أسبابها**، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص04.

المستويات الثلاث الفردي – الوطني – النظام الدولي، حيث يقدم لنا كل مستوى معطيات ومتغيرات تمكننا من تحليل الظاهرة بشكل دقيق وتحليل ديناميكيات النزاع في مستويات مختلفة.

أولا –المستوى الفردي:

عند التطرق ودراسة هذا المستوى الفرد كأحد مستويات التحليل في دراسة وتتبع ظاهرة النزاعات، نكون هنا بصدد النظر في دور صانع القرار السياسي داخل الدولة أو القائد السياسي مهما كانت طبيعة نظام الحكم. ويبرز هذا الدور بشكل جلي في الأنظمة والمجتمعات المغلقة أين يكون للقائد السياسي دور كبير في إعطاء الشكل النهائي للقضية محل الدراسة، كما نكون أيضا في حاجة إلى معرفة ما يسمى بالمجموعة الضيقة في صنع القرار السياسي، فبالعودة إلى التعريف الذي قدمه نيكلسون للنزاع نجد أن تركيزه كان منصبا على صراعات الأشخاص حيث يقول : "إن النزاع يوجد عندما يرغب شخصان في القيام بأعمال غير متناسقة ويستطيعون تحقيقها في نفس الوقت...، حيث أن هذه الأشياء المختلفة تتعارض بشكل متبادل"[1].

لقد تم التركيز على دور الفرد والمستوى التحليلي منذ الحقب الزمنية السابقة لدى العديد من فلاسفة اليونان، فنجد "إكزينوفن" يركز على الدور الأساسي الذي تلعبه العواطف على حساب العقل، إذ أن الحرب حسبه هي وسيلة فعالة لإظهار الذات وتحقيق التقدير والإعجاب الشخصي من قبل الآخرين، وأن هذه الرغبة هي ميزة متأصلة في الإنسان وأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى هذه الغاية هي الحرب.

ونفس الشيء نجده عند الفيلسوف أفلاطون427–347 ق.م، إذ يركز هو الآخر على مسألة الدوافع البشرية التي تبدأ بالرغبة وتصل إلى العقل، ويعتبر أن التربية والتثقيف هي أساس التنشئة وتعلم استعمال العقل بدل استعمال الرغبة والانفعال في سلوكياته، وعلى نفس النهج سار الفيلسوف أرسطو 384–322 ق م، يعتقد نفس الشيء كأستاذه أفلاطون أن الحرب تحصل نتيجة تغليب الأهواء والرغبات على العقل. ويؤكد كلاهما على أن الحرب متأصلة في الجنس البشري نتيجة عامل الأهواء إلا أنهما اعتقدا أنه بالإمكان منع حصول النزاعات باللجوء إلى تثقيف الإنسان لتغليب العقل على الأهواء والرغبة، ونجد أيضا في هذا الصدد أراء كل من "جون لوك" الذي اعتبر أن العقل هو عبد للرغبات

[1] Michael Nicholson, **Conflict Analysis**, London : The English Universities. Press st pool's House, 1970, p02.

والأهواء أما "توماس هوبز" فيرى أن الحرب هي شيء طبيعي في الإنسان والمجتمعات البشرية وهي ليست وسيلة سلام وإنما علاقة مستمرة[1].

نفس الطرح قدمه كل من "نيبور رينولد" و"فريدريك نيتشه" و"ألبرت إنشتاين" حيث يؤكدون على فكرة الشر المتأصلة في الإنسان وأن جميع تصرفاته محكومة بالأهداف والنزاعات العنيفة التي تؤدي إلى تفضيله لأسلوب العنف والحرب في صياغة قراراته وسياساته وسلوكياته، وهو ما أكده أيضا المؤرخ "ليدل هارت" بأن الحرب هي جزء من انفعالات الإنسان فإذا تخلص الساسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم فإنه يمكن تجنب الحرب[2].

يعتبر هذا المستوى التحليلي مهما في الكثير من جوانبه لأنه يقدم لنا صورة عن الممارسة السياسية حيث أنه بالعودة إلى شكل الدولة نجد بأنها شخص معنوي لكنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الأفراد الذين يتخذون القرارات باسمها. ومن ثم فالصفات الشخصية للأفراد صانعي القرارات ومستويات ونوع مدركاتهم تلعب دورا كبيرا في عملية صنع القرار وهو ما يظهر بشكل جلي في المواقف الصراعية فكلما زاد حجم المشاركة في عملية صنع القرار السياسي أدى ذلك إلى تبني مواقف تسم بالعقلانية حيث تتنوع المدركات والرؤى وكلما قل حجم المشاركة فإن ذلك يقود إلى صنع قرارات تتسم بالشخصنة ومنه تصبح مسببات النزاع تعبيرا عن حالة التناقض في المدركات والدوافع الذاتية للوحدة القرارية[3].

في هذا السياق أقر "أرنولد ولفرز" أن ما يقع في السياسة الدولية وعلى مسرح العلاقات الدولية هو تعبير عن ما يحصل في ذهن وتفكير الإنسان وما يختزنه من رغبات وأحاسيس، حقد، كراهية، ثأر. وأن الاستفزاز هو تعبير لردة الفعل التي سيقوم بها الإنسان[4]. وهو ما ذهب إليه أيضا "نيكولا سبيكمان" الذي يرى بأن محصلة السياسة الدولية والعلاقات الدولية هي محصلة العلاقة بين أفراد ينتمون لحضارات وثقافات معينة ومختلفة وأن السلوك الدولي هو محصلة التأثير والتأثر بينها، ومنه لا نجد الأمم تحمل دائما عن بعضها صورا وانطباعات صحيحة وإنما تختزن مخاوف مردها الصور المشوهة

---

(1) يوسف ناصف حتي، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص ص305-307.

(2) إبراهـــيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القـوى**، بنغازي : دار الكتاب الجديد المتـــــحدة، ط1، 1999، ص21.

(3) ولاء علي البحيري، إشكالية النظرية والتطبيق.. الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، العدد191، جانفي 2013، ص12.

(4) حسين قادري، **النزاعات الدولية – دراسة وتحـــليل**، الجزائر : منشورات خـــير جليس، ط1، 2007، ص71.

عن الآخرين[1]، ولهذا يكون مصدر النزعة العدوانية لدى الفرد أنماط الثقافة بمعناها الواسع التي تتسم بها الشعوب والأمم.

حسب نظريات علم النفس هناك ثلاث اتجاهات هامة لتفسير النزعة العدوانية لدى الإنسان حيث:

الاتجاه الأول : يعتبر أن العدوانية هي أساسا غريزة وأبرز من عبر عن هذا الاتجاه "سيغموند فرويد Sigmund Freud" الذي اعتبر ما ينطبق على الفرد ينطبق أيضا على مستوى الجماعة فيما يخص مصدر العدوانية. لكن يعتبر "فرويد" أن الإنسان يمكن أن يكون عقلانيا ولذلك يمكن السيطرة على العنف مؤقتا ، فالطبيعة البشرية حسبه تلجأ للقوة لإقامة حق وتستعمل العنف للحفاظ على ما تعتبره حقا لها. وتخمد هذه الطاقة العدوانية حسبه في ظروف السلم لأن الضوابط الاجتماعية تتحرك لتكبت هذه الطاقة العدوانية وتحول دون انفجارها[2].

الاتجاه الثاني : يعتبر أن العدوانية تكتسب بالتعلم هذا الاتجاه هو نقيض للأول، وحسب علماء الاجتماع النفسي فإن السلوكية العدوانية يتعلمها الإنسان ويستعملها بالتالي في خدمة أهدافه ومنه اللجوء إلى استعمال العنف في الحروب الأهلية ، و يعبر هذا السلوك عن اختيار عقلاني من أطراف معنية بهدف تحقيق أهداف محددة[3]. ومثال ذلك أعمال إرهابية تدميرية، الاغتيال بهدف زعزعة استقرار نظام معين.

الاتجاه الثالث : يعتبر أن العدوانية أساسا هي ردة فعل على حالة الإحباط ، فالإنسان مثلا يعمل للوصول إلى هدف معين ويحصل تدخل من قبل طرف يعطل محاولة الوصول إلى ذلك الهدف فتصبح ردة فعله نوعا من السلوكية العدوانية الموجهة نحو الطرف الذي كان ضد الهدف المرغوب، وتقوم نظرية الإحباط على حجج مقنعة وصلبة أكثر من الاتجاهين الأولين، ويعتبر "بروكويتز" أن إدراك الإنسان أو الجماعة للإحباط بخلق غضبا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك

---

(1) كاظم هاشم نعمة، **نظـــــرية العلاقات الدوليـــــــة**، طرابلس : دار الشـــط للأعمال الفنية، ط1، 1999، ص233.

(2) ولاء علي البـــــحيري، **مرجع سابق الذكـــــــــــر**، ص12.

(3) Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehousse, **International Relations**, New Jersey: My poliscilab, published, 10ed, 2014, p157.

الأطراف التي تمارس العدوانية أنه هناك تفاوت غير مقبول بين ما هو مأمول أن يكون (مستوى اقتصادي–اجتماعي، مشاركة سياسية معينة) وبين ما هو قائم[1].

تكمن إذن أسباب الحرب الرئيسية وفقا لهذا التصور في طبيعة الإنسان وسلوكه، فالنزاعات تنشأ من الأنانية ومن الدوافع العدوانية الموجهة توجيها سيئا، أما الأسباب الأخرى فهي أسباب ثانوية وينبغي تفسيرها في ضوء تلك العوامل[2].

الحياة السياسية تقدم لنا العديد من المعطيات لفهم حالة التفاعل التي تحصل والتي تفرز لنا جملة من القرارات والتي تكون مؤشرات لفهم هذا المستوى التحليلي. حيث أن مجموعة من السلوكيات للقيادات السياسية قد تؤدي إلى حدوث صدام أو تصعيد النزاع أو تحقيق السلام، فالنخب يمكن أن تكون سببا للتصعيد في هذه الأزمات أو تهدئتها حسب مواقفها ومصالحها وكذلك نجد الرموز الشعبية غير الرسمية أو خارج دائرة صنع القرار السياسي الرسمي مثل قادة الجماعات العرقية أو الدينية وغيرها، في بعض الأحيان تلعب دورا هاما في توجيه قرارات القادة السياسيين في الدولة أو في توجيه العلاقات مع السلطة الحاكمة باتجاه النزاع أو التهدئة والتعاون، وفق مصالحهم طبعا ووفق منظوماتهم المعرفية ومعلوماتهم ويلخص "كوينسي رايت"[*] أهم أسباب النزاعات العنيفة والحروب على هذا المستوى الفردي/النخبوي بأنها تنبع من المواقف التالية[3] :

أولا : المواقف التي يجد فيها القادة أو الحكومات أنفسهم مرغمين على الاختيار بين أن يحاربوا أو أن يفقدوا وجودهم، ومن هنا يصبح مبدأ المحافظة على البقاء مسألة مهمة وضرورية جدا.

ثانيا : المواقف التي يضطر فيها القادة إلى اتخاذ قرار خوض الحرب كرد فعل لمؤشر من البيئة الخارجية الإقليمية والدولية ومنه تصبح ردة الفعل باتجاه سلوك الحرب أمر حتمي لا مناص منه.

---

(1) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص309، 310.

(2) كينث والتز، **الإنسان والدولة والحرب – تحليل نظري**، ترجمة : عمر سليم التل، أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013، ص52.

(*)كوينسي رايت: هو من أوائل الباحثين في مجال دراسات الصراع و السلام و من إسهاماته العلمية المشهورة كتابه دراسة في الحرب A study of war عام 1942 وهو ثمرة أبحاث لمدة 16 سنة تناول فيه طبيعة الحرب وأسبابها وكيفية معالجتها وسبق ذلك بحث هام بعنوان : طبيعة الصراع (The Nature of the conflict) تحدث فيه عن طبيعة الصراع ومفاهيمه وأنواعه وارتباطه بأنماط العلاقات ومناهج إدارة وحل الصراعات وأخيرا عن الصراع والحضارات.

(3) سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص ص153، 154.

ثالثا : المواقف التي يقاتل فيها القادة أو الحكومات لتحقيق أهداف معينة كالثروة أو القوة أو لتحقيق التضامن والوحدة القومية، إذ يرون بأن الوسائل الأخرى دون الحرب هي أقل فاعلية وغير مجدية.

رابعا : المواقف التي يقاتل فيها القادة والحكومات تحت ضغط الشعور بالإحباط أو للتنفيس عن بعض العقد ومركبات النقص وهنا يمكن ذكر حالات كانت محل نقاش (نموذج أدولف هتلر وصدام حسين) أين تكون الحرب وسيلة لتحقيق الشعور بالاسترخاء من الضغوط والتوترات النفسية.

رغم العناصر التحليلية المهمة التي قدمت عبر هذا المستوى إلا أنه يجب التعمق في النظر إلى هذا المستوى بمزيد من التحليل والتمعن، حيث أنه إذا قمنا بتقصير الأمر على الفرد في تحليل الظاهرة النزاعية بصفة خاصة وظواهر العلاقات الدولية بصفة عامة سوف يكون تحليلنا خاطئ، كما يقول "أرنولد ولفرز" يؤدي بنا هذا التحليل إلى الوقوع في الخطأ ذلك أن الوقائع السيكولوجية لا تمثل كل المقومات التي تتشكل منها السياسة الدولية ،وعليه فإن الباحث السيكولوجي لا يستطيع أن يحلل ويشرح بعيدا عن مساعدة الباحث السياسي وأن يفسر بشكل دقيق الواقع الدولي الذي ينبثق لا من الأفراد فقط، بل ومن الجماعات المنظمة ذات المستويات المتباينة والمتعددة[1]. كما أن هذا المستوى لا يقدم لنا تفسيرا للعوامل السلوكية التي تدفع بالفرد إلى تبني خيار السلام ونبذ العنف فهو لا يقدم إجابة على تساؤل مهم لماذا يتجه بعض القادة الذين يوصفون بالسوء إلى الصراع والبعض الآخر لا يفعل ذلك[2].

المستوى الثاني – الدولة – المستوى المجتمعي:

في هذا المستوى يبرز لنا بشكل جلي أن المسألة الرئيسية التي تحرك أي دولة هي مصالحها القومية حيث تتصرف كل دولة، من هذا المنطلق محاولة إيجاد موقع متقدم في المنظومة الدولية القائمة لأنه بدون دولة لا يمكن للفرد أن يتصرف ويكون له دور، ومنه يصبح تأثيره في العلاقات الدولية غير وارد.

هناك مجموعة من الباحثين يرون بأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وأن الفاعلين الآخرين لا يمثلون إلا كيانات تترجم إرادة الدولة ولكن من خلال واجهات أخرى ومن أبرز المدافعين عن هذا الرأي "هانز مورغانثو" (H. Morgenthau) و"ريمون أرون" (R .Aron) "ستانلي

(1) جمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص19.
(2) ولاء عـلي البحـيري، **مرجـع سابق الذكـر**، ص12.

هوفمان" (S. Hoffman) "كوينسي رايت" (Q. Wright) "فيرالي" (Virally) و"دوون فاتيل" (Dunn Vaitel).

ويعتبر "Virally" من بين الأكثر تشددا في التركيز على أن العلاقات الدولية تعالج العلاقات بين الدول فقط ويعرفها بالعلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرب من سلطة سياسية أعلى منها[1].

تعد الدولة هي الوحدة الرئيسية التي سيطرت على النظام الدولي منذ معاهدة واستيفاليا (1648) حتى يومنا هذا، وقد بني النظام الدولي منذ نشأته على القوة بمفهومها الشامل، والقوة القومية لكل دولة ظاهرة نسبية تعبر عن حالة الدولة وموقفها من علاقات القوة على المستوى الإقليمي وهيكل القوة في النظام الدولي السائد. وتضع جميع الدول في اعتبارها إمكانية استخدامها لقوتها في مواجهة الدول الأخرى وإمكانية استخدام الدول الأخرى لقوتها في مواجهتها ، وتتعدد تصنيفات الدول (كبرى، متوسطة، صغيرة) لكن تحديد موقع كل دولة في النظام الدولي ليست مسألة ميسورة لأنها تطرح عدد من المشاكل نظرا لتعدد المعايير التي يتم على أساسها تحديد موقع الدولة[2].

ويقدم "ريمون أرون" تعريفا للعلاقات الدولية : بأنها "تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجودة في العالم وأن خصوصية هذه العلاقات تنبع من حقيقة أنها تتناول علاقات بين وحدات سياسية تدعى كل منها بأنها صاحبة الحق وبأنها صاحبة الرأي الوحيد في قرار اللجوء إلى القتال من عدمه، ونتيجة لوجود العديد من هذه الوحدات المستقلة يصبح الهدف الأساسي هو ضمان أمنها وبالتالي المحافظة على وجودها وحدودها القومية"[3].

هذه القضايا والمسائل هي التي دفعت "بكوينسي رايت" إلى تحديد العلاقات الدولية بأنها "العلاقات بين عدد وافر من الكيانات ذات السيادة غير المحددة كما أنها يمكن أنها تشمل الجماعات الأخرى"[4].

---

(1) محمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، عمان : دار زهران للنشر، 1997، ص109.
(2) جـــــــهاد عودة، **النظام الدولي : نظريات وإشكاليات**، القاهرة : دار الهـــدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص11.
(3) أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، كردستان : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، د ط، 2007، ص48.
(4) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص19.

اهتم الفلاسفة والكتاب الذين اعتبروا أن البيئة المجتمعية المصدر الرئيسي للنزاعات بثلاث مصادر فرعية متمثلة في البيئة السياسية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية. بينما البعض اهتم بالنزاعات الداخلية في أشكالها المختلفة والتي قد تتحول إلى نزاعات دولية عبر دفع أطراف خارجية للتدخل [1]. في تحليل أسباب النزاعات على صعيد مستوى الدولة يمكن التطرق إلى مستويين الأول هو البيئة التنظيمية للدولة والثاني قضايا وقطاعات الدولة الأساسية والتي ترتبط بالظروف الداخلية للدولة وخصائصها القومية.

1- مستوى البيئة التنظيمية للدولة:

وهي تشمل البنية المؤسساتية ذات الارتباط في صياغة علاقات وسياسات المجتمع ومكوناته حيث يحصل نقاش بين الوحدات الرسمية داخل الدولة والتي تمثل المؤسسات الدستورية الرسمية التنفيذية والتشريعية والقضائية. و تكون غالبا مرتبطة بعملية صنع القرار مباشرة وهي المستوى الكلي للدولة. كما أن هناك مؤسسات أخرى تلعب دورا مهما وهي للمؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع القرار وتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والمعارضة. وهو الطرح الذي يركز عليه انصار السلام الديمقراطي بقولهم أن المجتمعات التي تتميز بالديمقراطية تميل للسلام وعدم خوض الحرب أما المجتمعات التي لا تحبذ فكرة السلام فهي الأنظمة التي تتميز بالتوليتارية و الانغلاق غالبا[2].

تساهم البيئة المؤسساتية في حدوث النزاعات انطلاقا من مخرجات نقاشاتها والتي قد تتسم بالحدة داخل المؤسسة الواحدة ثم تنتقل هذه الصراعات إلى خارجها أي إلى البيئة المجتمعية حيث تصبح هذه المؤسسات جزء من النزاعات الحاصلة في بعض المجتمعات وخاصة الدول التي تميز بتعددية اجتماعية (عرقية، دينية، سياسية، ثقافية). كما قد تكون هي نفسها عامل ضغط نحو إيقاف هذه الصراعات والبحث عن تسويات سلمية وسياسية لها حسب طبيعة التنشئة السياسية والثقافية التي اكتسبتها هذه الجماعات.

2- مستوى القطاعات والقضايا ذات العلاقة بأسباب النزاع:

---

[1] يوسف ناصـــف حتي، **مرجع سابق الـذكر**، ص313.

[2] Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehousse, **Op .cit**, p158.

هناك مجموعة من القضايا والقطاعات تشكل بيئة أسباب النزاع داخل الدولة وهذا وفق ظروف ومعطيات وسمات معينة، وهذه القطاعات تشكل بحد ذاتها مستويات معينة ينظر من خلالها لتحليل أسباب النزاع[1].

فيما يتعلق بالعامل الأول يلاحظ أن غياب التجانس المجتمعي في كثير من الدول يشكل بيئة خصبة لنمو النزاعات خاصة إذا لم تعمل السلطة السياسية على محاولة إقامة اندماج وطني فوجود انقسامات حادة نتيجة وجود عدة اثنيات وغياب ما يعرف بالإجماع الوطني حول نسق القيم والرموز الأساسية في المجتمع وتعدد الولاءات يسهم في خلق نزاعات، وفي هذا الإطار يقول "هارولد لاسويل" : "إن النزاع الاجتماعي مصدره القيم والمعتقدات المختلفة، حيث تصبح هذه العقائد وسيلة للتعبئة السياسية والتعبير عن الولاءات لجماعات تطالب بنوع من تقرير المصير أو تعتبر أنها تنتمي إلى دولة أخرى[2].

وهناك جانب آخر يركز على العامل الاقتصادي للدولة ومكانتها في سلم القوة داخل النظام الدولي،وهذه النقطة أنتجت لنا وجهة نظر متعارضة. الاتجاه الأول يمثله الليبراليون الذين يرون بأن نتاج هذه النزاعات هو الإمبريالية التي هي سمة للرأسمالية حيث يؤدي الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلى نشوء مشكلة هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي مما يضطر الدولة للبحث عن منافذ خارجية مما ينتج عنها علاقة غير متكافئة بين دول المركز والمحيط (الهامش).

بينما الاتجاه الثاني يمثله الماركسيون الذين يركزون على فكرة التقسيم الطبقي داخل المجتمع حيث من يهيمن على الاقتصاد يهيمن على السياسة ويصبح المجتمع محكوما بعلاقة من يعمل ومن يملك وسائل الإنتاج وهي بداية منشأ النزاع بالانعتاق من حالة الاستغلال الممارس من قبل ملاك وسائل الإنتاج على الطبقة الشغيلة[3].

على المستوى الداخلي يعتبر العامل الاقتصادي من أهم الأسباب المحركة للنزاعات بوضوح جلي في مختلف مناطق العالم حيث يؤدي شح الموارد الطبيعية إلى زيادة الضغط على السلطة السياسية وتزداد هذه الضغوط كلما كان هناك زيادة ديمغرافية غير منتظمة ، حيث يزيد الطلب على الحاجات الأساسية فيما الإنتاج يتراجع أو يضعف وهذا ما ركزت عليه النظرية المالتوسية لسنوات

(1) إبراهيم سامي الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص319.
(2) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص319.
(3) ولاء علي البحيري، **مرجـــــــع سابق الذكر**، ص13.

طويلة. هنا نكون أمام خلافات كبيرة بين مختلف فئات المجتمع التي تسعى للوصول إلى نفس الموارد وفي نفس الوقت مما يولد ضغطا عليها فتلجأ غالبا إلى وسيلة العنف لتحقيق مطالبها وتصبح السلطة السياسية جزء من هذا النزاع. بالإضافة إلى شح الموارد الطبيعية توجد إشكالية أخرى مهمة في التحليل وهي التوزيع غير العادل للثروة خاصة في الدول والمجتمعات التي تعاني من نزاعات داخلية متأصلة[*]. أين تصبح مناطق ما أو فئات بكاملها تشعر بالتهميش والنسيان والتباين في المستوى الاقتصادي ويزداد الضغط إذا كانت هذه الفئات تتمتع بمستوى مقبول من الوعي والثقافة (الفئات المتعلمة) ،لأنه كلما كانت الأنظمة السياسية والحكومات تعتمد على منح المخصصات المالية على أساس عرقي أو ديني أو للاعتبارات القبلية والعشائرية تصبح هنا الفوارق بين مختلف مناطق الدولة الواحدة محل نقاش وجدل، لأنه متى حرم الفرد من أبسط الحقوق فإن السبيل الوحيد للتعبير عن مطالبه قد يكون العنف واستعمال السلاح خاصة اذا لم تستجب مؤسسات الدولة لمطالب الفئات المحرومة و قابلتها بالتجاهل ويزداد الأمر خطورة في حالة الدول التي عانت من الحرب سابقا.

كما يؤدي الفساد المالي و التخلف الاقتصادي مع ضعف في البنية والهياكل الإنتاجية إلى وقوع اضطرابات داخلية ، وتشير بعض الدراسات في هذا الصدد إلى أنه هناك علاقة بين التخلف التنموي والمستويات العالية للتخلف الاقتصادي للدولة وإمكانية حدوث النزاعات العنيفة، بتعبير آخر يشكل هذا الوضع مصدرا من مصادر العنف في الدولة فلا شك أن المستوى الاقتصادي يلعب دورا هاما في التأثير على القرار السياسي للدولة وما يترتب على ذلك من قرارات اقتصادية ذات تأثير كبير على حالة المواطن وما يولده ذلك من ردود فعل على هذه القرارات تصل إلى درجة من العنف والصدام مع السلطة الحاكمة بسب حالة الإحباط التي ترافق هذه القرارات[1].

بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي، تؤدي التنمية الاقتصادية السريعة التي ترافقها تغيرات قيمية إلى إحداث أزمات اجتماعية عديدة نتيجة اضطرار المجتمع للتكيف مع المفاهيم والقيم الجديدة واستيعابها بسرعة تتخطى إمكانياته وخصوصياته ويجمع علماء النفس وعلماء الاجتماع أن هذا الوضع يؤدي إلى أزمات حادة عند الفرد، ويخلق التحديث السريع انفصام في الهوية الاجتماعية مما يؤدي

---

[*] **النزاعات الاجتماعية المتأصلة** : هي النزاعات التي تتسم بالصراع العنيف لفترات طويلة في الكثير من الأحيان تكون عنيفة من جانب الجماعات الطائفية من أجل تلبية الحاجات الأساسية مثل الأمن – الاعتراف – القبول وصولا للمشاركة السياسية والاقتصادية وتتكون هذه الجماعات الطائفية على أساس العرق – الدين – الثقافة ، وتعتبر الهوية أحد المصادر الرئيسية لهذه النزاعات حسب إدوارد أزار.

[1] سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص158.

أحيانا إلى الارتداد نحو ولاءات وقيم بدائية أو تقليدية [1]، وإلى حدوث ما يعرف بالاغتراب الاجتماعي[*]، ويمكن أن يؤدي هذا كله إلى أعمال عنف وتمرد وغير ذلك من السلوكيات المعبرة عن حالة الرفض للوضع القائم، وقد تكون للتنمية السريعة انعكاسات اقتصادية سلبية أحيانا كازدياد الفروقات الطبقية الناتجة عن سوء التوزيع.

فيما يخص النقطة الثالثة نجد أن بنية وتركيبة السلطة السياسية وسلوكياتها كازدياد القمع وغياب آليات التعبير الديمقراطي أو انعكاسات الفشل الذريع للسلطة السياسية في سياسات معينة هي عوامل تفقد السلطة السياسية شرعيتها أو تضعفها مما يشجع على اللجوء إلى العنف الفردي أو المنظم من أجل التغير و المطالبة بانفتاح سياسي حقيقي يمكن جميع مكونات المجتمع من المشاركة السياسية.

واعتمادا على نظرية "كانط" يفترض الليبراليون" أن الأنظمة الجمهورية هي الأقل احتمالا لأن تخوض الحرب، ذلك هو الافتراض الأساسي لنظرية السلام الديمقراطي. حيث أن الدول الديمقراطية مسالمة لأن المعايير والثقافة الديمقراطية تمنع قادتها من اتخاذ تدابير تؤدي إلى الحرب كما أن القيادة السياسية مطالبة بالاستماع إلى أراء متعددة تميل إلى تقيد صانعي القرار، وتقل فرضية اللجوء إلى الحرب وتوفر السلطة قنوات للأفراد للتعبير عن آرائهم وتقديم وجهات النظر حول صناع القرار الذين لهم ميولا للحرب، خلال هذه العملية يكبح السلوك المتطرف مثل خوض الحرب ولا تنخرط الدول الديمقراطية في الحرب إلا دوريا ومن ثم لا يلجؤون للحرب إلا في حالات قصوى لتحقيق الأمن[2]. لكن هذا الطرح حسب الوقائع الدولية يبقى قاصرا كون أن الدول الديمقراطية أكثر انخراطا في الحرب ودون الأخذ بمواقف الرأي العام.

من ناحية أخرى يعتبر ضعف السلطة المركزية للدولة مع وجود انقسامات مجتمعية عرقية ومذهبية أو دينية حادة سببا لحدوث نزاعات عنيفة، ويمكننا أن نلاحظ أنه عندما يستمر الحكم الاستبدادي والمطلق لعقود من الزمن مع عدم حسم الخلافات والتوترات العرقية و القبلية، فإنها تحدث

---

[1] يوسف ناصف حتي، **مرجع ســـابق الذكـــر**، ص320.

[*] **الاغتراب الاجتماعي :** هو عبارة عن تلك الحالة الاجتماعية التي يشعر فيها الفرد بالبعد والانفلات وعدم الانتماء إلى جماعته وأفراد مجتمعه وأنه معزول ومهمش من طرف مجتمعه كما يشعر بأنه غير قادر على أداء وظيفته في المجتمع والعجز عن التواصل والتفاعل مع مجتمعه.

[2] كارين منغست وإيفان أريغوين، **مبادئ العلاقات الدولية**، ترجمة : حسام الدين خضور، دمشق : دارالفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص353.

انهيار وعنف حاصة عندما يبدأ هذا النظام في السقوط[1]، أما في الحالات التي يستمر فيها النظام فإن حالة اللامساواة بين الجماعات تولد مشاعر الاستياء والسخط لدى الأفراد والجماعات الأخرى المسيطرة من جراء الأوضاع السيئة التي يعيشونها، وهنا بداية نشأة الجماعات والحركات السياسية التي ترمي إلى تخليص الجماعة من اللامساواة والاضطهاد الممارسة من طرف السلطة، وقد تصل حتى حد المطالبة بالانفصال انطلاقا من شعورها بأن المجتمع الذي توجد فيه لا يعبر عن هويتها الخاصة ولا يمكن أن يعبر عن أمالها وهنا بداية الأزمات المعقدة ، وتصل بعض الحالات النزاعية إلى حد المطالبة بالتدخل الخارجي مما يزيد تعقيد الوضع[2].

كما أن للجوار الإقليمي دور في التأثير على البيئة المجتمعية للدولة والمساهمة في نشوب نزاعات داخلية وذلك بسبب عدة عوامل منها، الجوار والتقارب الجغرافي ،العداوة المزمنة أيضا، ثالثا الخلل في توازنات القوة بين الأطراف المتنازعة وظهور سباق تسلح بينها. وفي حالات أخرى تسعى دولة ما للتدخل في دولة أخرى مجاورة لها بدافع مصالح اقتصادية تحت ذرائع مختلفة مثل حماية أقليات معنية لكن قد يكون الدافع الرئيسي هو استغلال مواردها أو الوصول إلى تلك الموارد[3]، مما يعمق حالة الخلاف الداخلي بتأليب ودعم طرف ما ضد الحكومة القائمة.

إذن من الصعب إدراك أسباب الحروب والنزاعات الدولية والداخلية من خلال التحليل السيكولوجي فقط، إذ لابد من العودة دائما إلى مستوى التحليل السياسي الوطني لنعرف لماذا تعتبر دولة ما دولا أخرى بأنها حليفة لها في حين تعتبر دولا أخرى بأنها عدوة لها، و معرفة طبيعة التركيب الاجتماعي و مدى تماسكه و علاقة الدولة بمختلف الجماعات، وهنا لا يمكن الاكتفاء بالتحليل في هادين المستويين إذ لابد من التطرق أيضا إلى البيئة الشاملة التي تتفاعل فيها هده الوحدات السياسية و هي النظام الدولي و البحث في عناصر التأثير و التأثر.

المستوى الثالث –مستوى النظام الدولي:

في دراسة العلاقات الدولية أعطى "مورتن كابلن" معنى للنظام يتمثل في "أنه مجموعة من المتغيرات المترابطة مع بعضها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بنياتها كما أن بينها

---

(1) إبراهيم سامـــي الخزندار، **مرجع سابق الذكـــر**، ص159.
(2) أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ص106،على : http://www.kotobarabia.com
(3) محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع ســـابق الذكـــر**، ص180.

علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية". أما "تشارلز ماكليلاند" فقد اعتبر نظرية النظم وسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية فيقول : "إن الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي استراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها ثم بعد ذلك معرفة الإجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنتظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية"[1].

يرى "جورج مودلسكي" النظام الدولي بأنه : "نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية". والنظم الدولية تتكون من أهداف وعلاقات بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، كما أن هذه النظم الدولية تحتوي على نماذج من الأفعال والتفاعلات بين الأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات.

أما "ريتشارد روزكرينس" فيرى أن النظام يتكون من مدخلات متشابكة وأداة تنظيم تخضع للتغيرات نتيجة التشابك والاضطراب بين المتغيرات ثم القيود البيئية التي تترجم حالة الاضطراب وحالة أداة التنظيم على شكل استقرار أو عدم استقرار[2].

إن فائدة استخدام مصطلح النظام الدولي بدلا من المصطلحات التقليدية كالأمة والمجتمع الدولي والجماعة الدولية هو قائم على محاولة استخدام التفكير العلمي لتوضيح المتغيرات والنماذج، في حين أن المفاهيم القديمة قد استخدمت بدون ترتيب وبدون أي هدف، بالإضافة إلى ذلك استخدم هذا المصطلح في الشؤون الاجتماعية في إطار النظام مثل شخصية النظام. الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الشؤون الدولية. ولهذا فمنهج النظام هو مفيد من أجل المساعدة في تحليل سلوك الدول ضمن ترتيبها[3].

لقد أولى "كينث والتز – Kenneth Waltz" عناية فائقة لهذا الموضوع حيث أنه يعترض على فكرة الجزئية بالاعتماد على مستوى واحد في التحليل وذلك لأنه لا يعطينا الصورة الكاملة لما يحدث في العلاقات الدولية ويقول بأن المنظرين أغرقوا أنفسهم في تحليل الظواهر من مستوى الفرد أو مستوى

---

(1) جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، **مرجع سابق الذكر**، ص113.
(2) **المرجـــــــع نفســـــــــه**، ص114.
(3) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، عمان : دار وائل للنشر، ط1، 2000، ص104.

المجتمع والدولة وبذلك ضيقوا أفق الملاحظة بالتأكيد على الجزء المكون لظاهرة الكل أو البيئة والهيكل والنظام[1].

كما يعتبر "إيمانويل والرشتاين" من الدين اعتمدوا النظام الدولي كوحدة تحليل رئيسية من خلال استخدامه لمنهج النظم العالمية. وهو لا يقبل فكرة التحولات الاجتماعية في بلد ما بمعزله عن البلدان الأخرى، ويفترض وجود نظام عالمي كوني[2].

يعتبر كثير من المفكرين خاصة من المدرسة الجيوستراتيجية أن السمات المختلفة للنظام الدولي وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام فكلما زاد الاندماج في النظام الدولي الذي من أبرز سماته حاليا ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول وازدياد الاتصال بينها في مختلف الميادين كلما زادت احتمالات النزاع. وما يزيد من تعقيد الوضع هو أن النظام الدولي الذي يفترض أن ينظم العلاقات بين وحداته بقوانين وأعراف دولية هو "مجتمع فوضوي" نتيجة الاختلاف الكبير بين الدول من حيث مفاهيمها وقيمها وثقافتها وتجربتها وكذلك غياب الآليات التنفيذية القادرة مثلا على تنظيم علاقاتها بشكل فعال[3].

يرجع المفكرون سبب الحرب في واقع العلاقات الدولية إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وفق مستوى التحليل في النظام الدولي لا يوجد مُحَكِمون مسؤولون وشرعيون لنزاعات الدول في العلاقات الدولية وخاصة القضايا التي تمس الداخل لكل دولة وهو ما عبر عنه "جون ميرشهايمر – John Mersheimer" غياب السلطة المركزية التي يمكن لدولة مهددة بخطر أن تتوجه إليها لطلب المساعدة[4].

كما يؤكد أيضا "كينث أورغانسكي – Kenneth Organski" على مستوى النظام الدولي انطلاقا من نظرية انتقال القوة، حيث أنه يقول ليس عدم التكافؤ في القدرات بين الدول هو المسبب الرئيسي للحرب، بل التغيير في قدرات الدول يؤدي إلى الحرب أيضا، فالحرب تبدأ عندما تبدأ دولة متحدية الأخرين غير راضية عن الوضع القائم بمحاولة الحصول على القدرات نفسها التي تمتلكها

(1) كاظم هاشم نعمة، **مرجع سابق الذكر**، ص11.
(2) أنور محمد فرج، **مرجع سابق الذكر**، ص52.
(3) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص320.
(4) John Mersheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, New York : Norton, 2001, p32.

الدولة المهيمنة[1]. في حالة عدم الوصول إلى هذه المواجهة يصبح الردع هو الوسيلة الأساسية لوقف احتمال الحرب نتيجة امتلاك قوة متكافئة تهدد كل طرف و من التفكير في الدخول في حرب طويلة[2].

حسب "كينث والتز" فإن الواقعين التقليديين قد ضيقوا تحديد النزاع وتحليله في المستويين الفردي والمجتمعي. ويرى بأنه حتى نصل إلى التحليل الصحيح يجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته حيث تقع التفاعلات بين الوحدات، ويقر "والتز" بأن تاريخ النزاعات الدولية يكشف عن وجود حالة من الانتظام والتكرار في التفاعلات مما يؤدي إلى إدارة النزاع بنفس الآليات بغض النظر عن الاختلاف الحاصل في السياسة الداخلية ويفسر ذلك بوجود قيود على أفعال القوى الأكثر تأثيرا من تلك النابعة من السياسة الداخلية، فالأخيرة تخضع لهيكل هرمي منظم أما الأولى فليس كذلك كما أنه يقر بأن الوسيلة الوحيدة التي تضمن بقاء الدولة هي اكتساب القوة اللازمة في ظل الفوضوية[3]. ومنه يصبح النظام الدولي نظام مساعدة ذاتية "Self-help" فالدول مضطرة لحماية نفسها و المحافظة على امنها لأنه ليس هناك سلطة عليا تتولى مهمة الدفاع عنها. ولا يفترض "والتز" أن الدول كيانات عدوانية تسعى إلى التوسع بالضرورة لكنه يفترض بالتأكيد أنها ترغب دائما في المحافظة على بقائها والدفاع عن مصالحها بجميع الوسائل المتاحة[4]. ويرفض فكرة توازن القوة وأدواتها، ومع هذا فإن توازن القوة موجودة في الحياة الدولية لأن الدول التي لا تتبع سياسة الاعتماد على نفسها، أو تقوم بهذه السياسة بفاعلية أقل من فاعلية الدول الأخرى، لا تزدهر فيما يسمى بمنظومة المساعدة الذاتية وهي بذلك تساعد القوى الأقوى منها دون أن تدرك ذلك، والخوف من الوقوع في هذه الحالة هو الذي يفرض على الدول اعتماد مبدأ توازن القوة[5]. وهو ليس حالة مفروضة من قبل رجل الدولة على الأحداث الدولية وإنما هو وضع تفرضه الأحداث على رجال الدولة[6].

ومن خلال هذا المستوى نرى بأن أسباب ومصادر النزاع ترتبط بشكل جلي بالنظام الدولي، مثل هيكل ومنظومة القوى وكذلك أليات القرار في النظام الدولي، ويضيف المفكرون والمحللون أن هذه

---

(1) كارين منغيست وإيفان أريغوين، **مرجع سابق الذكر**، ص358.

(2) Joshua S. Goldstein and Jon pevehousse, **Op .cit** , p159.

(3) خالد المعيني ، **مرجع سابق الذكـــــــــر**، ص66.

(4) كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، دبي : مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص54.

(5) أليس لاندو، **السياسة الدولية : النظرية والتطبيق**، ترجمة : قاسم المقداد، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، 2008، ص22.

(6) أحمد محمد أبو زيد، كينث والتز، خمسون عاما مع العلاقات الدولية (1959-2009) دراسة استكشافية ،**المجلة العربية للعلـــوم السياسية**، العدد 10، 2010، ص101.

المنظومة من صنع الدول التي هي متربعة على قمة هرم النظام الدولي وتضع قواعد وأنظمة العلاقات الدولية وتفرضها. فهي أكثر قبولا لهذه القواعد مقارنة بالدول ذات المكانة الأدنى في النظام الدولي، أما الدول غير الراضية عن النظام الدولي فهي كثيرة وتقع في أسفل هذا النظام. ولأن استفادتها من النظام الدولي لا تصل لدرجة مرضية ولا يحقق مصالحها طويلة المدى فهي تراه غير عادل وتميزي وغير متوازن[1].

إن أي محاولة لتغيير منظومة القوة في العلاقات الدولية والقرارات المتصلة بها تسبب غالبا نزاعات وحروب، والدلائل التاريخية تشير إلى هذا وتثبت أن أي محاولة لإحداث تغير جوهري في معادلة القوى العالمية ومعادلة الهيمنة يجعل الأطراف القوية والمستفيدة من حالة الوضع القائم ترفض أي شكل من أشكال التغير وترد بطريقة عنيفة على هذه المحاولات مما يولد صراعات دولية وقد تتحول هذه الصراعات إلى حروبا عالمية، ويشير "جوزيف ناي" في هذا الصدد إلى أن النظام الدولي ينطوي على تفاعلات قوى، فهو مكون من قوى عديدة ومتمايزة عن بعضها بعضا ومتدرجة من حيث قواها النسبية، وهي أيضا متفاعلة فيما بينها أي أنها تتبادل التأثير والتأثر من خلال الفعل ورد الفعل على نحو يهيئ لاتزان قواعدها ولانتظام علاقاتها بمنأى عن حالة الفوضى الدولية، ويشير "جوزيف ناي" هنا إلى ثلاثة عناصر تحدد هذه العلاقة وهي :

1- طبيعة الهيكل القائم الذي يحدد مستوى المرونة في تلك التفاعلات. مثال ذلك النظام ثنائي القطبية الذي يوصف بأنه يقود إلى تفاعلات أقل مرونة من غيره.

2- طبيعة المحتوى الثقافي والمؤسساتي الذي يؤسس الهيكل ويحدد دوافع الدول نحو التعاون أو النزاع.

3- إذا كانت وحدات النظام تتبنى الثورية أو الحداثة في أهدافها وتوجهاتها[2].

أما فيما يخص شكل النظام وعلاقته بالنزاع فقد اختلف الباحثون حول هذه المسألة، حيث رأى بعضهم أن أكثر النظم الدولية سلمية هي التي تسيطر عليها قوة واحدة أي النظام الذي يتخذ شكلا هرميا، وفي هذا السياق دعا كل من "روسو" و"دانتي" إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة فيدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول فيما بينها مثل الدولة الواحدة. وقد أخذ كتاب المدرسة المثالية

---

[1] سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص162.
[2] ولاء علي البحيري ، **مرجع سابـــق الذكـــر**، ص14.

بنظرية كل من "روسو" و"دانتي" في النصف الثاني من القرن العشرين عندما دعوا إلى إقامة حكومة دولية[1]. غير أن هناك من يرى بأن النظام الأحادي القطبية هو الأقل دواما من بين كل أشكال التنظيم الدولي وذلك لسببين :

1- لأن القوة المهيمنة تتولى مهام خارج حدودها وبالتالي تصبح ضعيفة على المدى البعيد. وقد توصل كل من "تيد روبرت غور" و"روبرت ويسون" إلى نفس النتيجة حول تمركز القوة لدى طرف واحد يؤدي إلى سوء استخدامها.

2- قصر مدة استمرار النظام أحادي القطبية وبقاء الدول الأضعف قلقة حول سلوك القوة المهيمنة مستقبلا حتى ولو تصرفت هذه القوة باعتدال وتحفظ[2].

في حين يرى فريق ثاني أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر سلما واستقرارا والأقل نزاعا، ويشير "كنيث والتز" إلى النظام الذي كان قائما أثناء الحرب الباردة والدي اتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى، وتميز هذا النظام بخاصتين هما:

1- التوزيع الثنائي لإمكانيات القوة الدولية واعتمادها الإيديولوجية أساسا لتقسيم مركز القوة.

2- الفقدان الكامل للمرونة السابقة من حيث الدخول أو الانسحاب من تكتلات القوى الدولية.

في هذا الشكل يبرز دور القوى العظمى حيث أنها تمارس التأثير على الحلفاء بوسائل متعددة والضغط في هيئة الأمم المتحدة والعقوبات الاقتصادية مما يقلل من النزاعات في نظام الثنائية القطبية، وبما أن الحلفاء يعتمدون على هذه القوى بشكل دائم، فإن القوى العظمى قد تعمل على تقيد حركة الحلفاء وذلك بالعمل على التهديد بعدم المساعدة القطبية في حال تعرضها لتهديد ما، وكلما كان هناك ابتعاد عن شكل الثنائية القطبية تزايدت احتمالات وقوع نزاعات بسبب أن النظام الثنائي القطبية يتميز بالحذر المتبادل بين الطرفين بالإضافة إلى أن التقارب في مستويات القوة يؤدي بهما إلى عدم التفكير في فرض الهيمنة على الآخر وهذا ما يقلل من فرص النزاع[3].

---

(1) يوسف ناصف حتي ، **مرجع سابق الذكر**، ص322.

(2) كينث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة ،**المجلة العربية للدراسات الدولية**، مجلد07، العدد 101، 2003، ص38.

(3) يوسف ناصف حتي ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص134، 135.

الفريق الثالث من المهتمين بدراسة تطور النظام الدولي أمثال "ريتشارد روزكرنس" و"كارل دوتش" و"دافيد كسينجر" و"مورتن كابلن" اعتبروا أن النظام متعدد الأقطاب هو الأكثر سلما من أي بنية دولية أخرى نتيجة مرونة تغير التحالفات ووجود عدة أقطاب مما يسهل إحداث التوازن المطلوب ويقلل من النزاعات ولهذا النظام خاصيتان أساسيتان :

1- توزيع إمكانات القوة في المجتمع الدولي بين عدد من المحاور والتجمعات أيا كان عددها أو أعضاؤها.

2- المرونة في الانضمام إلى التحالفات والخروج منها.

تتحدد إذن معالم هذا النظام بتعددية القوى القطبية وغياب حالة التقارب الحاد للأبعاد التأثيرية الناجمة عن مصادر القوة والإمكانات التي بحوزتها فهي تلتقي عند حدود متقاربة إلى حد ما لعناصر قوتها ومصادر تأثيرها[1]. هذا التكافؤ يجبر جميع تلك القوى على التصرف بطرق محددة، وأن تقيد طموحاتها بحيث لا يستطيع أي طرف أن يتصرف بحرية كبيرة يمكن أن تمس بالمصالح الأساسية للقوى والأقطاب الأخرى[2].

بتتبعنا لهذه المستويات التحليلية الثلاث نجد أن كل مستوى من هذه المستويات يقدم لنا مجموعة من المصادر التحليلية والأطر المعرفية التي يمكن أن تساعد وتساهم في فهم الظاهرة النزاعية. غير أنه لا يمكن الاعتماد بأي حال من الأحوال على مستوى واحد في التحليل وذلك بسبب أن الأخذ بجزء واحد يؤدي إلى تقليص وتضعيف زاوية النظر إلى الأحداث والتفاعلات التي تحدث بين الأطراف الرئيسية للنزاعات.

فالقول بأن الإنسان هو سبب الحروب بفعل طبيعته العدوانية والشريرة يقدم لنا جزء من الحقيقة فقط لأن الإنسان هو جزء من المجتمع بمعنى أنه لا يمكن أن يفصل عن بيئته أي أنه من الصعب عزل سلوكياته عن العوامل الأخرى ونكتفي بالجانب السيكولوجي فقط في فهم طبيعته ومسار أفعاله وردود أفعاله. كما أن الاعتماد على مستوى التحليل الثاني الدولة – المجتمع وحده غير كافي ذلك أنه يقدم لنا صورة غير مكتملة حول طبيعة الأحداث والعوامل المؤثرة كشكل الأنظمة السياسية ومسار

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان : دار محمد مجدلاوي، ط1، 2009، ص201.

[2] ولاء علاء البـــــــــحيري، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص14.

التغيير فيها وكذلك طبيعة التقسيمات الموجودة خاصة وأن هناك حركات وتنظيمات جديدة أصبحت مؤثرة كالجماعات الدينية والإثنية. أما المستوى الثالث فيرتبط بحركة التغيير في أقطاب المنظومة الدولية بصفة عامة حيث تبرز مستويات متعددة من القوة لدى الدول على اختلاف أشكالها أي من القوى المهيمنة إلى القوى الضعيفة. ولذلك فالأخذ بجميع هذه المعطيات والعناصر مهم جدا في فهم الظاهرة النزاعية وتحليلها تحليلا شاملا، وهو ما سنلخصه في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : جدول يبين مستويات التحليل في الظاهرة النزاعية

مستوى التحليل	المعطيات والعناصر التي يقدمها التحليل
الفرد	– طبيعة شخصية القائد السياسي. – شكل النخب الحاكمة ومستويات الفساد. – الإدراكات والصور الذهنية لدى القادة. – أهداف القائد السياسي التوسعية. – التنشئة السياسية والثقافية لدى القائد.
الدولة – المجتمع	– طبيعة المؤسسات السياسية وصناعة القرار. – مستوى انفتاح أو انغلاق النظام السياسي. – الانقسامات الطائفية والمجتمعية (عرقيا، دينيا لغويا). – مستويات الولاءات داخل المجتمع والدولة. – غياب العدالة والمساواة وأزمة الشرعية لدى النظام الحاكم. – غياب التوازن الاقتصادي، الفقر، البطالة، شح الموارد. – التخلف الاقتصادي والحرمان النسبي. – سوء توزيع الثروة على الأقاليم.
النظام الدولي	– مستويات القوة بين أطراف المنظومة الدولية. – شكل النظام (أحادي، ثنائي، متعدد الأقطاب). – العلاقات مع دول الجوار. – ازدواجية المعايير في النظام الدولي. – الانقسام حول القضايا الجوهرية. – الامتداد الإثني العابر للحدود.

المصدر : من إعداد الطالب

المبحث الثاني : مفهوم النزاع الاثني والمقاربات النظرية المفسرة له.

يعتبر مفهوم النزاع الاثني من بين المفاهيم المركزية في دراسة النزاعات الدولية ،إذ اصبح يكتسي أهمية متزايدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين عرف العالم موجة من النزاعات داخل الدول استندت إلى عوامل دينية و عرقية و ثقافية بالدرجة الأولى، و أصبحت مطالب الجماعات غير مادية

كالهوية و الاعتراف و المشاركة السياسية و هو ما جعل الباحثين في سعي دائم لفهمها و تفسيرها عبر أطر نظرية من اجل الإحاطة بمسبباتها و تفاعلاتها على المستوى الداخلي و الخارجي .

المطلب الأول : مفهوم الإثنية والمفاهيم المتقاربة معها.

أولا –تعريف الإثنية :

يعد مصطلح الإثنية من بين المصطلحات الأكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية رغم حداثته في الدراسات، مثل (علم الاجتماع، والجغرافيا) فيقال في علم الاجتماع (أقسام المجال الإثني) للدلالة على اختلاف توزيع السكان في مجال القوميات الأجنبية أي من أصل غير اصل السكان الأصليين أو بصورة أخرى أعم ما يسمى بالأقليات. تشير الدراسات أن كلمة (Ethno) من أصل يوناني بمعنى شعب أو أمة أو جنس.

في الموسوعة البريطانية ورد مصطلح مجموعة إثنية (Ethnic Group) على أساس أنها فئة تربط بين أفرادها روابط مشتركة مثل العرق، اللغة، القومية والثقافة[1]. كما أن معناها اليوناني يشير إلى "الوثني" واستخدمت بهذا المعنى في اللغة الإنجليزية منذ أواسط القرن 14 حتى أواسط القرن 19 عندما بدأت تشير إلى خصائص عنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

في القرون الوسطى كان يطلق لفظ إثنية على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود أما في العصور الحديثة أصبح استخدام اللفظ يشير إلى جماعة يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأية سمات أخرى مثل الأصل والملامح الفيزيقية. وتعيش تلك الجماعة في المجتمع نفسه أو الدولة ذاتها مع غيرها من جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى السمات.

في الأنثروبولوجيا نجد أن مصطلح الإثنية شائع جدا وهو يدل على بناء الجماعة الذي يميزهم عن باقي العناصر الأجنبية، وهذه العناصر هي التي تعطي الخاصية المختلفة لها في النهاية[3]. ونجده في العصور الوسطى استعمل للدلالة على الشعوب غير المسيحية، ثم في عصر النهضة بحكم اللغة

---

(1) هويدا صلاح الدين عتباني، الهوية والتعدد الإثني دراسة مفاهيمية مع إشارة إلى النموذج السوداني ،**مجلة التنوير**، العدد09، جويلية 2010، ص13.

(2) توماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية وجهات نظر أنتربولوجية**، ترجمة : لاهاي عبد الحسين، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ط1، 2012، ص12.

(3) David Frantz, « Ethnique ? Vous avez dit ethnique ? Comme c'est…. Bizarre » critique de la référence ethnique. **ESO** CEAN Université de CAEN basics Nomade UNR,n°29, Mars 2010, p55.

والمعايير الموضوعية وأيضا تحت تأثير المقاربة العرقية للجماعات الإنسانية لم يصبح مصطلح الإثنية بمعنى الأمة حتى من طرف القوميين.

يقول " داني سميث – D . Smith " أن الإثنية هي طريقة تفكير بشأن العالم تتجلى طوال التاريخ المدون وهي تستند إلى المشاعر التي تربطنا بمن يشتركون معنا في ثقافة واحدة على الرغم من إقراره بأن الأمر يتعدى إدراك جماعة ما للاختلاف الثقافي فهي تحتاج إلى أسطورة تتعلق بأصل واحد وتاريخ مشترك وإحساس بالتضامن وارتباط بأرض معينة[1].

من خلال هذا التعريف نجد أنه يركز على ما تداولته جماعة ما عبر تاريخها المدون حسب "سميث" والدي يجعل جماعة إثنية ما تشعر بأن ثقافتها متميزة من الآخرين من حيث الأصل والتاريخ والأرض وبشكل تضامني.

الإثنية أيضا هي جانب للعلاقة الاجتماعية بين الأشخاص ممن يعتبرون أنفسهم كما لو أنهم متمايزون ثقافيا عن أعضاء الجماعات الأخرى ممن يملكون معهم الحد الأدنى من التفاعل المنتظم ويمكن من هنا أن تعرف على أنها هوية اجتماعية تتصف بكونها قرابة مجازية أو متصورة عندما تقوم الاختلافات الثقافية بصنع فروقات بين أعضاء الجماعات بصورة منتظمة، فالعلاقة الاجتماعية عنصر إثني[2].

سياسيا يمكن القول أن الجماعة الإثنية تمثل جماعة مغلقة تنحدر من جماعة قديمة أو بصفة أكثر عمومية لها نفس الأصل. تمتلك ثقافة متجانسة وتتكلم لغة مشتركة، ويمكننا أن نضيف لها أنها ليست دائما تشكل وحدة سياسية في النظام الاجتماعي[3].

كما أن هناك بعض الآراء التي ترى أن الهوية الإثنية تمثل بالنسبة للجماعات الإثنية عاملا سياسيا ونفسيا هاما. وتعني كلمة عنصري وجود اختلافات فيزيقية مرئية سواء كانت حقيقة أو مزعومة وخصوصا في لون البشرة بين الجماعات. وتعرف هذه الاختلافات بأنها اجتماعية وليست بيولوجية.

---

(1) Stephen Ryan, Nationalism and ethnic conflict, in**: Issus in world politics** , Palgrave Macmillan, 2ed, 2001, p180.

(2) توماس هايلاند اريكسن، **مرجع سابق الذكر**، ص27.

(3) Christian Renaud, La construction sociale de l'ethnicité en milieu urbain, Université de Nice ,sur :**http://www tel.archives-ouvertes.fr/tel-00080447**/p11. 11/12/2015

وتعتبر المجتمعات البشرية الموجودة حاليا مجتمعات مختلطة جينيا ولا يمكن تقسيمها بيولوجيا طبقا للتصنيف الإثني[1].

تعرف "سنيتا إنلو" الإثنية بأنها: رابط خاص يجمع أشخاصا ويعطيهم شعورا بأنهم جماعة متميزة عن غيرهم، ويتكون ذلك الرابط من ثقافة مشتركة وقيم وتقاليد ومعتقدات مشتركة تبلور الشخصية المختلفة لهذه الجماعة من الناس عن جماعات أخرى أو عن الآخرين[2].

الجماعة الإثنية حسب "فريدريك بارث Frederick Barth" هي تفهم عموما في الدراسات الأنثروبولوجيا للدلالة على السكان الذين هم :

* لديهم وجود بيولوجي دائم ومميز.

* تسهم قيمهم الثقافية الأساسية في تكوين الإدراك العلني ضمن الأشكال الثقافية الأخرى.

* يتم خلق نمط معين في الاتصال والتفاعل فيما بينهم.

* لها عضوية متميزة بذاتها من قبل الآخرين، تشكل صنف مميز مقارنة بالأصناف الموجودة في النظام الاجتماعي[3].

حسب "أنطوني سميث" المجموعة الإثنية هي الجماعة التي يشترك أعضائها في الأرض والاسم والعناصر المشكلة للثقافة في أغلب الأحيان من لغة ودين وتاريخ مشترك ومآثر في الماضي.

حسب دارسي الجماعات الإثنية فإنه يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع رئيسية :

1) الأقليات الإثنية المدنية : تشمل هذه الفئة المهاجرين غير الأوروبيين في المدن الأوروبية، وذوي الأصول الملونة في الولايات المتحدة الأمريكية والمهاجرين إلى المدن الصناعية في إفريقيا.

---

(1) ستيفن دي تاني، **علم السياسة الأسس**، ترجمة : رشا جمال، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص194.

(2) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكـــر**، ص91.

(3) Frederick Barth, Ethnics groups and Boundaries, **Journal of archaeology Research**, Vol5, n°04, 1997, p298.

2) الشعوب المحلية : هذه المجموعة هي شاملة للسكان الأصليين في بلدانهم فهم عاجزون نسبيا على التصعيد السياسي وغير مندمجين في الدولة إلا جزئيا وترتبط الشعوب المحلية بنمط إنتاجي غير صناعي ونظام سياسي من دون دولة.

3) الأمم البدائية (الحركات الإثنية القومية) : وهي جماعات لها قادة ويطالبون بحق إنشاء دولتهم، بعد خضوعهم للآخرين وهم يشكلون عوامل مشتركة أكثر من النوعين الأولين. فهي مجموعات مستقرة وهي تمثل مجموعات كبيرة ويمكن وصف هذه الجماعات وفقا للمصطلحات المشتركة بأنها شعوب لا دولة لها.

4) الجماعات العرقية في المجتمعات المتعددة : أي هناك دول تضم شعوبا غير متجانسة رغم وجود جماعات متعددة فكل جماعة تعتبر نفسها أنها متميزة جدا في مسائل أخرى وتعتبر الإثنية بمثابة منافسة جماعية[1].

ثانيا- الإثنية والمفاهيم المتقاربة معها (القومية – الأقلية – الأمة):

تتقاطع مع الإثنية مجموعة من المفاهيم مما جعل الكثير من الدارسين يصفون نفس الحدث بنفس المصطلحات وفي بعض الأحيان يقع تضارب بسبب تقارب هذه المصطلحات مما يولد بعض الغموض في دراسة ظاهرة مثل النزاعات التي ترتبط بقضية الإثنية ومن بين هذه المصطلحات الأمة، القومية، الأقلية ومنه سوف نعرض مجموعة من التعريفات والمناقشات حولها لتوضيح تقاطعاتها مع الإثنية ونقاط التباين.

1- القومية :

القومية قوامها الاعتداد بالفروق المزاجية واللغوية والجغرافية التي تطبع مجموعة من البشر يشتركون فيها بطابع واحد أو متقارب وذلك في مقابل الفكر المثالي أو الديني أو الشمولي الذي يؤمن بصهر المجتمعات في بوتقة واحدة ونظام حكم ومبادئ فكرية جامعة وواحدة[2].

---

[1] مارتن غريـــفش، تيري اوكالاهان ، **المفاهـــيم في العلاقات الدولـــــية**، دبي :مركـــز الخلـــيج للأبحاث، ط1، 2006، ص304.

[2] عبد الحكيم العبد، **الفكر السياسي الغربي والقومية المحافظة في الشرق**، سلســـلة كتب عربية، د ط، 2006، ص34.

مصدر القومية نجده من القوم في الاصطلاح اللغوي والذي يعني جماعة تجمع بينهم رابطة معينة أما في الدلالة السياسية للمفهوم، يرتبط مفهوم القومية بمفهوم الأمة من حيث الانتماء إلى أمة محددة والأمة هي الشعب ذو الهوية السياسية الخاصة الذي تجمع بين أفراده روابط موضوعية وشعورية وروحية متعددة تختلف من شعب لآخر مثل اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ والحضارة[1].

حسب "لويس سنايدر" فإن القومية تعني أنها : "حالة ذهنية أو مشاعر وعواطف عند مجموعة من الناس يعيشون في منطقة جغرافية محددة، يتكلمون اللغة ذاتها ولهم ثقافة مشتركة تمثل تقاليد وطموحات الأمة، وتعبر هذه المجموعة عن مشاعرها بالتعلق برموز وتقاليد معينة ويكون لها في غالب الأحيان ديانة واحدة أحيانا[2].

أما "أرنيست جيلنر" فيقول في كتابه (حول القومية) بأنها أساسا مبدأ سياسي والذي يقول بأنه على الوحدتين السياسية والقومية أن تتلاءمان، والقومية كعاطفة أو حركة يمكن أن تعرف في أحسن الأحوال في سياق هذا المبدأ.

هي جماعات تابعة داخل شعب ما تتمتع بتقاليد وخصائص قومية أو دينية أو لغوية وترغب في المحافظة عليه [3].

ورد في عصبة الأمم القومية: جماعة من الأشخاص ينتمون إلى عرق أو دين أو لغة تختلف عن أكثرية الشعب في الدولة وهي نوعان :

1- أفراد أو جماعات دولة أجنبية داخل دولة ما.

2- أفراد أو جماعات في الدولة نفسها.

من خلال التعاريف المقدمة يمكننا أن نستنتج مجموعة من الاستنتاجات حول مفهوم القومية :

- القومية رابطة قديمة نتيجة وجود الفوارق الطبيعية داخل المجتمعات.

- وجود شعور بالانتماء لجماعة ما على قاعدة العناصر التي تشكلها.

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج4، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 ،1989 ، ص831.
(2) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص79.
(3) خـــليل إسماعيل محمد، **البـــــــعد السياسي لمشكلات القومية**، أربيل، مطبعة وزارة الثقافة، ط1، 2009، ص22.

– توفر عناصر معينة لفكرة القومية ترتبط بالدم، العرق، اللغة والتاريخ.

– القومية توفر شعور لتحقيق الانتماء السياسي (تشكيل وحدة سياسية) لتعبر في كثير من الأحيان عن نفسها.

رغم كون الإثنية توفر للفرد شعور بالانتماء إلى جماعة ما، وتنبع من إيمان وقناعة بوجود تاريخ مشترك للجماعة يعبر عنه بصفات مشتركة كاللغة والعادات المميزة للجماعة التي تحددها سمات عديدة ويخلق لدى أفراد هذه الجماعة الرئيسية شعور "الهم" و"نحن" وهو في غالب الأحيان ما تقدمه فكرة القومية.

ومنه فقد ميز الكتاب بين الإثنية والقومية معتبرين أن الأولى تقوم فقط على خصائص تنبع من روابط ثقافية في حين أن الثانية أكثر شمولية.

ومن جهة أخرى رأى بعض الكتاب أن الجماعات الإثنية تمتلك كثيرا من الصفات المشتركة مع الجماعات القومية وأنها بالتالي قوميات كامنة والمقصود عند أصحاب هذا التحليل أن الإثنية هي ظاهرة ثقافية واجتماعية وليست سياسية أو عقائدية كما هي القومية .

2– الأقلية :

الأقلية من الناحية اللغوية إنما هي من القلة. والقلة كما جاء في مصادر اللغة العربية مثل معجم لسان العرب إنما هي خلاف الكثرة.

أما قاموس "ويبستر – Webster" فإنه بين وبأسلوب المقارنة اللغوية أيضا بأن الأقلية إنما هي الأصغر في العدد بين تجميعين أو مجموعتين تشكلان سويا وحدة كاملة أو كل تام. وطبقا لذلك فإن قاموس ويبستر عرف الأقلية بأنها جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الإثنية كاللغة، الثقافة، الدين وينتج من ذلك عادة معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية أي قائمة على أساس التمييز[1].

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص80.

وتعرف الأقلية بأنها أحد المتغيرات التي لها تأثيرها على التغير الاجتماعي من خلال التفاعل بينها وبين الدولة والمجتمع، وتتحول الأقليات هنا إلى دعم وبلورة المجتمع المدني من خلال توسيع قنوات المشاركة والتمثيل وتسيس التعددية للتقليل من نشاط الجماعات الأولية والأقليات التي تزيد من العنف والنزاعات بدلا من تحقيق التكامل الوطني[1].

لقد كان واضحا منذ البداية أن الاختلاف بارز فيما يخص التعريف المقدم للأقلية وهو ما يمكن أن نرصده من خلال اتجاهات فكرية ثلاثة : الأول يركز على المعيار العددي (أي عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنة بعددها في أفراد المجتمع) والثاني يركز على معيار آخر هو الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية. وأما الاتجاه الثالث فيذهب أنصاره إلى الجمع بين المعيارين السابقين.

- المعيار العددي :

حسب أنصار هذا الطرح فإن الأقلية هي : "مجموعة من السكان لديهم جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم، ويختلفون عن غالبية المواطنين في العرق واللغة والعقيدة والثقافة والتاريخ والعادات"[2].وقد أخذت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في عام 1977 بهذا المعيار حيث اعتمدت في ذلك على دراسة "فرانشيسكو كابوتوري" المعنونة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الإثنية والدينية واللغوية طبقا للمادة 27 من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية. وعرف الأقلية بأنها : "مجموعة أقل عددا بالنسبة إلى باقي السكان في الدولة التي ينتمون إليها، وتمتلك هذه المجموعة خصائص ثقافية، طبيعية أو تاريخية ، دينية ، لغوية تختلف عن باقي السكان"[3].ويقدم أنصار هذا الطرح أيضا تعريفا أخرا حيث يرون بأن الأقلية هي:" جماعة يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط معينة مثل وحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة الدينية كما شعر هؤلاء الأفراد بأنهم مختلفون بصدد هذه الروابط عن أغلبية سكان دولتهم"[4].

أي حسبهم الأقلية لا تعدوا إلا أن تكون جماعة عرقية متميزة عن غالبية السكان في المجتمع من حيث المقومات الذاتية العرقية (السلالة – اللغة – الدين) ومنه فالأقلية من هذا المنطلق هي الجماعة أو الجماعية العرقية ذات العدد البشري الأقل في مجتمعها.

---

(1) محمد سعيد بن أحمدو، **مرجع سابق الذكر**، ص46.
(2) أحمد وهبان، **مرجع سابق الذكر**، ص153.
(3) عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق الذكر**، ص81.
(4) أحمد وهبان، **مرجع سابق الذكر**، ص156.

- معيار المكانة السوسيواقتصادية :

أنصار هذا الطرح ركزوا في تعريفهم للأقلية على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة حيث أنه حسبهم تعد أقلية كل جماعة عرقية مستضعفة من الناحية السياسية وذلك بغض النظر عن عدد أفراد هذه الجماعة حتى ولو كانوا يمثلون أغلبية عددية إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم.

وتتلخص وجهة نظر هذا الفريق في أنه "ليست كل أقلية عددية هي بالضرورة مقهورة كما أنه ليست كل أغلبية هي بالضرورة قاهرة" مثل حال الأقلية الأوروبية في إفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية في قارتي أوروبا وآسيا. ومنه فهذا الفريق ينتقد فكرة المعيار العددي في تعريف الأقلية والأغلبية ويقدمون بديل المعيار المرتبط بالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومن التعاريف المقدمة في هذا الصدد نجد :

الأقلية "هي مجموعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه"[1].

يرى كل من "كوالد" و"كولب" أن الأقلية هي "جماعة اجتماعية يتم تميزها عن غيرها من المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها : جسمية وثقافية تحمل في معاملتها طابع اللامساواة، فتعتبر نفسها محل تميز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة في مجالات داخل المجتمع"[2].

ما يلاحظ في هاذين التعريفين هو عدم ذكر أي شيء يتعلق بالمعيار العددي وإنما إبراز المكانة داخل المجتمع ومؤسسات الدولة (بمعنى مدى الحضور والغياب).

إذن فالعامل الأساسي في تكوين هذه الأقليات ليس هو قلة العدد بالنسبة إلى المجموع الكلي للسكان ولا هو اختلاف اللغة السائدة أو الرسمية ولا هو اختلاف الدين أو العقيدة التي يعتنقها أغلب السكان وإنما المحك الرئيسي هو ما مدى الشعور بالانتماء والولاء أو الإحساس بالغربة خاصة في ظل

---

(1) **المـــــــــرجع نفسه** ، ص161.

(2) عبد السلام إبراهيم البغدادي، **مرجع سابق الذكر**، ص86.

الحرمان من الحقوق الطبيعية والمشروعة لهذه الفئات[1]، وعدم اتخاذ السلطات تدابير من شأنها أن تساعد على الاندماج الاجتماعي ومنه تحقق التماسك الداخلي.

-المعيار التكاملي :

يعتبرون أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا ويمثل هذا التيار الغالبية من القانونيين إذ تتمحور تعريفاتهم حول أن الأقلية هي الجماعة العرقية ذات العدد البشري الأقل والوضع السياسي والاقتصادي الأدنى أو غير المسيطرة في مجتمعها. ومن التعاريف المقدمة في هذا الصدد نجد:

الأقلية: هي جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة ما أقل عدد من بقية السكان يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية[2] تميزهم بوضوح عن بقية السكان ويتضامن أفرادها فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها.

ومنه فالأقلية حسب الطروحات المقدمة هي : "جماعة بشرية داخل دولة ما يكون لأفرادها انتماء مشترك ولغة واحدة ودين وعرق (مقومات طبيعية) وهو ما يشكل عنصرا لتمايزهم عن الآخرين وخلق وضعا معينا داخل الدولة التي يعيشون فيها قد يكون مقبولا أو غير مقبول حسب إدارة النظام السياسي القائم لجملة هذه الاختلافات لتصبح مسألة الأقليات حالة تمثل اللاستقرار إذا كان هناك إقصاء وتهميش أو حالة طبيعية إذا كان هناك قبول وتوافق ومنه اندماج اجتماعي".

3-الأمة :

تتعدد التعريفات ووجهات النظر حول مفهوم الأمة على نحو يصعب معه القول بوجود تعريف متفق عليه لهذا المفهوم بين الدارسين في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى داخل التخصص الواحد وذلك نتيجة الغايات التي تتحكم في الباحثين.

الأمة لغة : مشتقة من الأمم ويقصد بها أصل الشيء.

---

(1) أحمد أبوزيد ،الأقليات الثقافية هل هي مهددة بالاختفاء ؟ على : **http:// www.mafhoum.com/press.htm**.25/11/2014 .

(2) أحـــمد وهبـــان، **مرجع سابق الذكر**، ص174.

الأمة هي جماعة من الناس أكثرهم من أصل واحد وتجمعهم صفات موروثة ومصالح وأماني واحدة، أو يجمعهم أمر واحد من دين أو مكان أو زمان ومن معانيها كذلك الجيل. والرجل الجامع لخصال الخير والطريقة والمدة[1]. ويكشف المعنى اللغوي للفظ الأمة عن مجموعة من السمات التي يتسم بها المفهوم كالأصل المشترك ووحدة المصالح والزمان والمكان والدين والقيادة (النخبة).

قدم المؤرخ الفرنسي "أرنست رينان – E. Renan" طرحا جديدا لنقاش مسألة الأمة في المحاضرة التي ألقاها في جامعة السوربون عام 1882 حيث طرح سؤال "ما هي الأمة ؟". وتعد الأمة حسبه شيئا جديدا في التاريخ إذ لم يكن لها وجود في العصور القديمة[*].

وبتعدد السمات المعبر عنها بلفظ الأمة شهد المعنى الاصطلاحي نوعا من الاختلاف والتعارض. ففي حين أكد البعض على أهمية الأصل المشترك أو الوحدة العضوية كأساس لتعريف الأمة ذهب آخرون إلى العناصر الثقافية والاجتماعية وفي قلبها اللغة المشتركة هي الأساس في التعريف، وفي حين أكد البعض على أهمية عنصر المكان، يؤكد آخرون على التاريخ المشترك (الزمان) كأساس للتعريف وهناك فريق يركز على البعد الديني كجوهر لتكوين الأمة وقد عبر معجم المصطلحات السياسية عن ذلك الغموض والصعوبة في تعريف مفهوم الأمة حيث يشير إلى أنه :

"لا يوجد تعريف جامع للأمة، وإن كان أي تعريف إجرائي لها ينطوي على الإشارة إلى مجموع من الأفراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة جراء قدر من الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافي والارتباط الجغرافي للسكان بذاته. ولعل مكمن الصعوبة في هذا التعريف هو ما قد يرتبط بأي من المعايير السابقة ذلك أن أمما كثيرة اكتمل وجودها رغم افتقارها لمقومات التجانس اللغوي أو الديني أو العرقي أو التواصل الجغرافي بل وعلى قيام صراع بين مختلف عناصرها حول هذه المقومات ذاتها أحيانا"[2].ونجد هذا الاختلاف حتى لدى "رينان" نفسه حين يقول بأن الأمة :

---

[1] ابن منظور، **قاموس لسان العرب**، ج1، بيروت : دار صادر، دس، ص133.

[*] وجدت في العصور الكلاسيكية القديمة جمهوريات وممالك مستقلة واتحادات كونفدرالية من الجمهوريات المحلية والإمبراطوريات لكن يصعب القول بوجود فهم بالمعنى الذي نفهمه عن التعبير اليوم.

[2] محمد عاشور مهدي، **التعددية الإثنية: إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية** ،عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية ،ط1،2002 ،ص40.

"تضامن واسع النطاق يتكون بواسطة الشعور بالتضحيات التي قام بها الفرد في الماضي، وتلك التي يستعد للقيام بها في المستقبل فهي تفترض ماضيا بصورة مسبقة لكن توجزها في الحاضر حقيقة ملموسة، موافقة للرغبة التي نجد التعبير عنها بوضوح في الاستمرار لحياة مشتركة"[1].

من خلال هذا المفهوم نجد "رينان" يرفض المفاهيم الشائعة التي تعرف الأمة بتعابير السمات والصفات الموضوعية مثل العرق، اللغة، الدين.

إذن يمكن القول بأن الأمة من أكثر المفاهيم قربا من الإثنية حتى أنه في كثير من الأحيان لا يمكننا التفريق بينهما إلا من حيث الدرجة والنطاق لكن من حيث المكونات هناك إجماع. ولكن الإثنية كثيرا ما تكون أضيق نطاقا إذا ما اقترنت بالأقلية. أما الأمة تكون أوسع إذا تعلق الأمر بكونها داخل وحدات سياسية مختلفة.

المطلب الثاني : مفهوم النزاع الإثني والمقاربات المفسرة له.

أولا- مفهوم النزاع الإثني:

يعتبر النزاع الإثني من بين المفاهيم الشائعة الاستخدام في الدراسات الاجتماعية والسياسية وذلك نتيجة لما يمثله هذا المجال من أهمية في دراسة الجماعات بمختلف أشكالها والعلاقة القائمة بين هذه الأخيرة. وكذلك كون النزاعات الإثنية هي الشكل الرئيسي للنزاعات التي سادت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تحولات سياسة وثقافية واجتماعية واقتصادية، هو ما جعل عديد الباحثين يجعلون هذا الميدان هو الحقل الأهم وكانت لهم جهود في تقديم تعريف لهذا الشكل من النزاعات لكن يبدو هذا الأمر أنه في غاية التعقيد والصعوبة لما تحويه الظاهرة الإثنية من عناصر.

حسب "ميشال براون – Michel Brown" النزاعات الإثنية يمكن أن تظهر كنزاع بين جماعتين أو عدة جماعات إثنية يبدو فيها تنازع مهم مرتبط بالمسائل الاقتصادية السياسية، الاجتماعية، الجهوية وببساطة فالنزاع الإثني أو الحرب الإثنية يمكن أن تفهم كشكل للعنف المنظم أين الجماعات الإثنية أو القيم تقاس بمفاهيم إثنية[2].

---

(1) أموت اوزكيريملي ، **مرجع سابق الذكر**، ص ص69،68.

(2) Christian Gésier, Approches théoriques sur les conflits ethniques et les refuges, sur: **http://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf**, p05, 12/12/2015.

حسب هذا التعريف النزاع الإثني يكون سببه بنيوي هيكلي مرتبط بإدراك الجماعات الإثنية المختلفة إنها لم تلبي حاجاتها المختلفة، ومنه فالعنف هو الوسيلة الوحيدة لإنهاء هذه الحالة التي سببها الاختلاف في مكونات هذه الجماعات.

كما تبدو أيضا النزاعات الإثنية أنها أحد أشكال النزاعات التي يكون أطرافها كل له أهداف ومصالح مختلفة وهذا النزاع محدد بسبب عرقي، حيث أن أحد الأطراف يظهر نوع من الاستياء من التميز بسبب العرقية. كما قد يكون السبب هو أن أعضاء جماعة ما لا يستطيعون تحقيق مصالحهم مقارنة لما يحصل عليه الآخرون وأن مطالبهم لم تلبى من طرف السلطات. كما نجد أن هذه النزاعات أيضا تتميز بالعنف ولكن الشيء المميز هو أنها تختلف في حدتها من منطقة إلى أخرى (فهناك اختلاف ما بين النزاع في الباسك أو إيرلندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا)، حيث أن الجماعات قد تدخل في نزاع ضد بعضها البعض أو جماعة ضد الحكومة التي قد تكون تمثل عرقية ما[1].

النزاعات الإثنية هي المصدر الأكثر اهتماما لشكل النزاعات التي تحدث الآن في مختلف مناطق العالم والمجموعات الإثنية هي جماعة كبيرة من الأفراد يشتركون في أصل واحد ولغة وثقافة أو روابط دينية وهوية مشتركة[2] (يشعر الفرد بنفس شعور الجماعة) غالبا ما تكون هذه الجماعات لها خصائص مادية أرض، حكومة، سلطة، والنزاع الإثني يكون في أساسه مبني على حقد وكراهية تجاه جماعات أخرى أو جماعة واحدة مماثلة ولهذا نجد أن النزاع الإثني يقوم على عوامل غير ملموسة (غير مادية).

الجماعة الإثنية تتأسس على مشاعر القومية ولكن ليس كل المجموعات العرقية تتميز كأمة، ولهذا نجد في بعض المواقع سكان يمثلون أغلبية يعيشون في أرض أسلافهم ويعتبرون أنفسهم أمة واحدة وفي هذه الحالة يتطلعون لأن تكون لهم ميزة دولية (دولة مستقلة) وكيانهم الرسمي الذي له حدود وتكون لهم السيطرة الإقليمية المرتبطة بشكل وثيق بهذه المجموعة العرقية[3] .

(1) Stefan Wolf, **The regional and international regulation of ethnic conflict** Roundtable on « Minority conflicts, Towards an ASEM Framework for conflict management, London. Day 10-12-June 2009, pp. 02, 03.
(2)Stuart J. Kaufman, Ethnic conflict, in: **Security studies an introduction, by:** Paul Williams, New York: Rutledge, 1ested, 2005, p202.
(3) Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehouse, **International relations,** Pearson publications, 10ed, 2014, p126.

وهنا يحدث في بعض الأحيان انحراف الدولة حيث توضع جماعات داخل حدود الدولة وجماعات خارج نفس الدولة من نفس الجماعة، أو قد تسيطر الأغلبية على الأقلية عندها يصبح الوضع خطير حيث تصبح هناك منافسة. وقد تعاني الأقلية من التميز الناتج عن سيطرة الأغلبية ولهذا فغالبا ما تكون النزاعات الإثنية متسمة بالتطهر العرقي وعنيفة ويطمح كل طرف إلى السيطرة على مؤسسات الدولة وتتبلور رؤية أطراف النزاع وفق اعتبارات تاريخية (الهوية الإثنية)[1].

كون التصعيد ميزة معظم هذه النزاعات فإنها تخلق ضغوطا في بعض الأحيان بإعادة رسم الحدود بالقوة (الاستقلال، الانفصال) عندما يكون أعضاء عرقية معينة تحت رحمة وسيطرة عرقية أخرى أكثر قوة ونفوذا، حيث يتم طردهم أو إبادتهم بشكل منظم (عنف منظم وشامل) مما يضطر هذه الأقلية الإثنية (وحتى الأغلبية) إلى التفكير وبناء استراتيجية تجمع من خلالها عرقيتها المتاخمة لها في دولة أخرى أو حتى دول في محاولة لتشكيل وحدة سياسية لتعبر عن انتمائها[2].

ثانيا : المقاربات النظرية المفسرة لنشوء النزاعات الإثنية.

1- المقاربة الأولية:

تعرف بهذا الاسم وذلك لتركيز من يتبنون هذا الطرح على الفكرة القائلة بان الإثنية هي معطى نابع من انتماء الفرد إلى جماعة بعينها لها عناصر إثنية محددة خاصة بها دينيا، عرقيا، لغويا وتتبع مسارات اجتماعية محددة ،وهذه العوامل مجتمعة تسهم في خلق روابط قرابيه وتدعمها التنشئة الأساسية للجماعة عبر أجيال مختلفة لتقدم في النهاية هوية إثنية متمايزة[3].

حسب أنصار هذه المقاربة فإن النزاع الإثني سببه يكمن في تصورات مجموعات إثنية ترى أن الاختلاف العرقي ضروري في وجودها حيث تصبح فاعلا مستقلا. ويبرز في صورة الروابط والخصائص الجماعية التي تميزها عن الجماعات الأخرى، ويبرز هذا الوضع بشكل جلي كلما زاد الشعور بالانتماء إلى الجماعة ومنه يتحول ليصبح نوعا من التعصب الاثني ضد الآخرين[4].

---

(1) بيتر فالنشتين، **مدخل إلى فهم تسوية صراعات الحرب والسلام والنظام العالمي**، ترجمة : سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005، ص184.

(2) Joshua S. Goldstein and Jon C. Pevehouse, **Op .cit**, p127.

(3) محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص59.

(4) Stuart J. Kaufman, **Op .cit**, p201.

وكون النزاع الإثني قائما على هذه العناصر الأساسية فإنه غالبا ما ينطلق من أحقاد تاريخية توجد جذورها في فترات تاريخية سابقة تداولتها الأجيال خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية لتصبح جزء من إدراكها لصورة الآخر. وهنا تبرز فكرة العودة إلى الإحساس بالهوية الإثنية[1].

من خلال الاختلاف الإثني تضع الجماعة حدود التقسيم ومنه تبرز علاقة ما يسمى (هم، نحن) أين تبرز الاختلافات بين من ينتمون إلى الجماعة من خلال عامل اللغة أو الدين أو العرق، ومن هم خارج الجماعة وكيف سيكون شكل العلاقة بين هذه الجماعات هل القبول أم الرفض ويزيد من تعقيد هذا الوضع إذا كانت المسألة تتحكم فيها الصيغة العددية أي من هم الأغلبية ومن هم الأقلية، وهنا تبدأ تتضح الحدود بين هذه الأخيرة. ومنه تظهر بأنها أكثر تعقيدا لأنها تطال حقل اللاشعور عند الإنسان وأحيانا تكون متجذرة بعمق وذات تاريخ طويل[2].

حسب "أنطوني سميث" يميل الناس إلى التمسك بهويات الآباء وبالأخص الدين واللغة ويتعلمون أولا أن عرقيتهم تستند على القدم، وهي وجهة نظر تشير ضمنيا إلى أن نزعة الكراهية هي مستحيلة الاستئصال في حالات كثيرة، وغير قابلة للإدارة تقريبا[3].

لهذا فدراسة النزاع الإثني يجب أن تنطلق من الجماعة العرقية كوحدة للتحليل، بدء بتحليل نشأة هذه الجماعات والترابطات الموجودة بين أعضائها، وما هو العنصر الذي يبرز فيها. هل هو الدين ؟ أم اللغة ؟ أم التقاليد ؟ أم القبلية ؟ وحتى فحص سلوكها مع مختلف الجماعات التي توحد بجانبها في بيئتها، وفي هذا الصدد نجد أن "كلود دربار" يؤكد على أن الإيمان بوجود تجمعات تسمى "جماعات" تعتبر أنظمة مكانية وأسماء محددة مسبقا للأفراد تعيد إنتاج التماثل عبر الأجيال، وفق هذا التصور لكل فرد انتماء يعتبر رئيسيا بوصفه عضو في جماعته[4].

ذهب "صامويل هانتغتون" في كتابه صراع الحضارات إلى نفس الطرح حيث حدد ما يسمى بخطوط التقسيم ونقاط الصدام إذ يرى بأن هناك مجموعة من الدول والجماعات التي لا يمكن تصنيفها إلا حسب الأبعاد الحضارية وليس عامل آخر، وهدا الأمر سيميز نزعات المستقبل –أي بعد الحرب

---

(1) توماس هايلاند ايريكسن، **مرجع سابق الذكر**، ص49.

(2) مجموعة مؤلفين، **علم الصراع**، ترجمة : إبراهيم إستنبولي، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، 2013، ص214.

(3) Stuart J. Kaufman, **Op .cit**, p201.

(4) كلود دربار، أزمة الهويات ، **مجلة إضافات**، العدد07، 2009، ص39.

الباردة– حيث يقول : "إن المصدر الأساسي للنزاعات في العالم لن يكون بالدرجة الأولى إيديولوجيا وليس اقتصاديا إن المصدر الأساسي للنزاعات سيكون ثقافيا"[1].

ففي مناطق كثيرة من العالم عاد الشعور القومي بقوة وظهرت عدة نزاعات قومية وطائفية كانت خامدة في الفترات السابقة وتم التعبير عن هذا الشعور من طرف الجماعات بشكل عنيف لم يكن متوقعا من حيث العمق والاتساع، إذ اقترنت بالتشدد العرقي والهوياتي والتطرف الديني وهذا ما ولد التقوقع الثقافي والحقد ومستويات كبيرة من العنف المباشر والتطهير العرقي[2].

وبرز من خلالها الموقف الأكثر شيوعا بين الجماعات المتمثل في الرفض الكامل للأشكال الثقافية والأخلاقية والدينية والاجتماعية التي تعتبرها كل جماعة بعيدة عنها والكثير من ردود الأفعال الحادة والعنيفة[3].

يبرز في هذا التحليل عنصر مهم اصطلح عليه "كوفمان – Kaufman" السياسة الرمزية للجماعة العرقية، بمعنى آخر إلى أي مدى يمكن أن تكون العناصر المشكلة لإثنية ما مصدرا للنزاع، وهنا أعيد طرح إشكالية مهمة حول السلوك النزاعي أي ما يبرره هل هو المصلحة أم الثقافة والأحاسيس وهذا يؤدي إلى إثارة قضية أخرى وهي تماسك الجماعة وهنا يبرز الطرح الواقعي الذي يرى بأن سلوك الجماعة لا تحدده هذه العوامل بقدر ما هي مرتبطة بحالة انعدام الآمن التي تساور الجماعات، أي أنه في حالة عدم وجود ضمانات خاصة لحمايتها من طرف الدولة، فإن مخاوفها على أمنها الفيزيقي تتزايد مما يجعلها تلجأ إلى العنف أو ما يعرف بالمعضلة الإثنية، بمعنى أن يبدأ كل طرف في إعداد نفسه سيكولوجيا لمواجهة الطرف الآخر متوقعا نزاعا، باعتبار أن الطرف الآخر يُحضر نفسه بنفس الصورة ويبدأ الطرف الآخر في تبني نفس التصور وهكذا يأخذ الأمر صورة التصعيد إلى أن تحدث المواجهة[4]. كما يبرز في هذا الطرح أيضا دور صناع القرار في النزاع الإثني والذي يبدو حسبهم أنه

---

(1) صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة : الشايب طلعت، القاهرة : دار الكتاب العربي، ط2، 1997، ص36.

(2) محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006، ص90.

(3) كلود ليفي شتراوس، **العرق والتاريخ**، ترجمة : سليم حداد، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 1997، ص13.

(4) محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق الذكر**، ص161.

نابع من نفس الرؤية وهي النظر إلى القيم والرموز التي لا يمكن التخلي عنها[1] والتي تفرض عليهم إتباع سلوك نزاعي تجاه الأخرين في سبيل حمايتها والمحافظة عليها.

تؤكد هذه المقاربة أن النزاع ينبع من الجماعة وليس مرده سياسات القيادة، ومن الاختلاف الإثني وليس من تسيس القيادات الدينية أو السياسية والقيادات المحلية، وقد برزت العديد من الاتجاهات الفرعية ضمن هذه المقاربة، حيث نجد من يسمون بأنصار الأولية الثقافية الذين يرون أن الاختلاف الثقافي في حد ذاته سببا للنزاع، ويعتبر هذا الجانب أحد النقاشات العميقة في دراسات النزاعات الإثنية لأنه يستند على القول بأن الجماعات العرقية محددة ثقافيا وهي جماعة ضمنية وهو ما ذهب إليه كل من "جيكينز" و"كوهين" حول ما يسمى بالمضمون الثقافي للجماعات الإثنية[2]. في حين ركز آخرون على آثار الجماعة أو المعرفة المشتركة أو الشبكات الاجتماعية المعقدة.

من بين الاتجاهات الأكثر نشاطا ضمن هذه المقاربة ما يسمى بالأولية التطورية وهي ترفض فكرة أن الجماعات الإثنية ثابتة عبر الزمن، وترى أن الإثنية حقيقة تتكون عبر التاريخ وتتأثر بحركة التاريخ وتبقى محافظة على رموزها وليس هناك إثنية شاذة عن قاعدة التاريخ[3].

في نفس السياق يلاحظ "أنتوني سميث – Antony Smith" أن الإثنيات ما إن تتشكل حتى تميل إلى أن تكون ثابتة إلى حد كبير، لكن ينبغي أن نسلم بشكل كلي بأن هذه الإثنيات لا تعبر التاريخ من دون تغيرات تصيب تكوينها السكاني أو مضمونها الثقافي. ويقر بوجود حوادث معينة تولد تغيرات عميقة في المضامين الثقافية للهوية الإثنية من بينها : الحرب، المنفى، الاستبعاد وتدفقات الهجرة... ومع ذلك فإن ما يهم فعلا هو مدى انعكاس هذه التغيرات على الإحساس بالاستمرارية الثقافية الذي يجمع الأجيال المتلاحقة تبعا، وحسب "سميث" حتى أشد التغيرات الراديكالية لا يمكن أن تدمر هذا الإحساس بالاستمرارية أو الإثنية المشتركة، ويعود جزء من أسباب هذه الوضعية إلى وجود عدد من القوى الخارجية التي تساعد على بلورة هويات إثنية وتضمن مساراتها وديمومتها عبر حقب زمنية طويلة.

---

(1) Jean Olivier Roy, Primordialisme et construction nationale chez les nations autochtones contemporaines, **Philosophiques**,vol.32, n°02, Automne 2012, p372.

(2) هايلاند توماس إريكسن، **مرجع سابق الذكر**، ص90.

(3) Ernest Marie Mbanda, **La justice ethnique confondement de la paix dans la société pluriethniques, le cas de l'Afrique**, Québec : L'harmattan et les Presses de l'Université Laval, 2003, p12.

من خلال هذه المقاربة يبرز حق الجماعة إذ تركز على العوامل الإثنية المسببة للنزاع والمصاحبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما أشار إليه " تيد غور –Tid Gur" في دراسة للأسباب التي تقود الجماعات للمطالبة بالحقوق الاقتصادية، وهنا تظهر الفوارق بين جماعة الأقلية وجماعة الأغلبية وأشار أيضا إلى إشكالية مستوى التمييز الاقتصادي، والذي تحدده عوامل عدم المساواة في الدخل وفي توزيع المنافع كالأراضي والعقارات، والمشاركة في السلطة، والحصول على مستويات تعليمية عالية، وهو ما يسميه بمعضلة "عدم المساواة"[1]، ويمكننا تلخيص ما سبق في المخطط التوضيحي التالي :

الشكل رقم (3) : مخطط توضيحي لمضمون المقاربة النشوئية

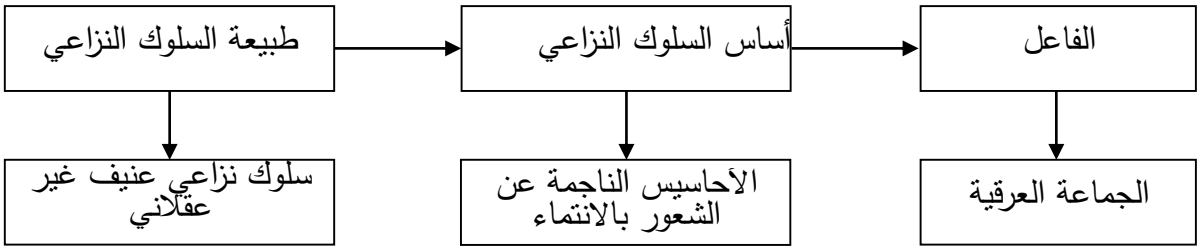

المصدر : من إعداد الطالب

2- المقاربة الوسائلية :

تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن النزاعات الإثنية لا تستند إلى فكرة الاختلاف الطبيعي الموجود بين مختلف الإثنيات، وإنما السبب الرئيسي هو استغلال هذا الاختلاف، أي أن هذا التنوع الإثني مهما كان مستواه يصبح أداة في يد نخب سياسية تعمل على تحريكه باتجاه الدخول في حالة نزاع وعنف من أجل الحصول على مصالحها المتنوعة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. وفي بعض الحالات قد يكون الاختلاف متوهما وليس حقيقيا يتم خلقه من طرف هذه الفواعل مثل فكرة التفوق العنصري في ألمانيا، حيث سادت فكرة أن الأجناس البشرية تتمايز فيما بينها في تركيبها الفيزيقي، وبهذا فهي تتفاوت كذلك في مدى التأثر بمظاهر المدنية وفي امتثالها لمقومات الحضارة[2]. وهو ما استغله "أدولف هتلر" للمطالبة بحقوق الأقليات في بولندا والتشيك.

[1] محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق الذكر**، ص169.
[2] محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق الذكـــر**، ص61.

وذهب الفيلسوف الألماني "هيردر" إلى القول أن هناك أجناسا بشرية خلقت للرقي، وأخرى قضي عليها بالتأخر والانحطاط، وهذا يعتبر مبالغ فيه لأن كل الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية أثبتت أنه لا يوجد جنس نقي في العالم المعاصر، وهذا ما يؤكد حسب "سميث" النزعة الأنانية لدى مختلف الزعماء السياسيين المتعصبين الذين يستغلون الهوية الإثنية بحثا عن الزعامة وملكية السلطة بحشد الأتباع والمناصرين والبحث عن مصوغات تاريخية تمكنهم من خلق وحدة سياسية تمكنهم من الهيمنة على القيادة السياسية في نهاية الأمر[1].

يؤكد "باري بوزان – Barry Buzan" أن النزاع الإثني هو أسطورة فليست الجماعة الإثنية هي الفاعل الرئيسي بل جزء منها يقودها ويتكلم باسمها، وتصبح صياغة القضايا والتوجهات خاضعة لمن يتكلمون باسم هذه الجماعة وتلعب العوامل الشخصية والاجتماعية في تحديد شكل المطالبة بتحقيق أهداف الجماعة (عنيفة أو عقلانية).

وحسب "غليزر" و"ميوهان" و"كوهين" فإن الإثنية هي شكل يطابق الإحساس العاطفي للتعبئة من أجل المطالبة بحقوق سياسية يمكن تحقيقها، والمساهمة الخاصة هنا هي أنها توفر للتعبئة السياسية دعامة للتضامن الإثني بين أفراد جماعة ما[2]. وهذا ما يؤكده أيضا "جون نايل – J. Nayel" بقوله أن التعبئة الإثنية في دولة ما هي ممكنة عندما تكون بنى المشاركة والانخراط في الممارسة السياسية منظمة حسب الانتماءات الإثنية والجهوية كما أن التوظيف المؤسساتي للمشاركة السياسية يصبح دعامة مهمة لتدعيم التعبئة الإثنية[3].

من جهة أخرى يرى "جون برين" أن فكرة الاختلاف العرقي كسبب للنزاعات هي أقرب للخرافة فكثير من الدول تتميز بالتعدد الإثني، ورغم هذا فهي لا تعرف نزاعات داخلية، ويؤكد بأن هناك فواعل سياسية داخلية وخارجية وهي من تلعب دورا في تحريك هذه النزاعات ويدلل على الدور الفاعل للعوامل الخارجية لحالة الاستعمار الأوروبي في كل من إفريقيا وآسيا في افتعال وتحريك العديد من النزاعات وهذا باتباع سياسات تفرقة وتصنيفات اجتماعية وإثنية بتدعيم جماعات وإقصاء جماعات أخرى مما ساهم في الإخلال بالنسيج الاجتماعي وساهم في خلق دول ووحدات دون مراعاة للاختلافات الإثنية،

---

(1) Stuart J. Kaufman, **Op .cit**, p203.
(2) Jean Baptiste Mbonabucy, Ethnicité et conflit ethnique : Approche Théorique , sur : **http://www.repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle.pdf,** p15, 21/11/2015.
(3) **Ibid.**, p18.

وهو السبب الذي جعل الكثير منها تحاول بعد الاستقلال العودة إلى وضعها السابق أو تأسيس دول وكيانات جديدة سواء في إفريقيا أو آسيا[1].

بالإضافة إلى التسيس الداخلي وتحريك النزاعات يتم التركيز أيضا على عامل الجوار، حيث أن نشوب النزاعات الإثنية داخل دولة ما لا يعني أن الدول المجاورة ليست لها ارتباط بها، وإنما هناك العديد من العوامل التي تجعلها تنتشر إضافة إلى أن النزاعات الإثنية غالبا ما تكون سببا في التوترات الإقليمية، فقد أثار "غور – Gur" في دراساته إلى أن هناك حوالي 122 جماعة إثنية مشتركة بين عدة دول متجاورة ترتبط فيما بينها بروابط اللغة. وعليه فإن نشوب نزاع في دولة ما تكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى مجاورة من بينها حركة المتمردين، اللاجئين عر الحدود، وعملية التعبئة والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية[2]. وغالبا ما تكون دول القربى هي من تفتعل النزاع الإثني لتحقيق أهداف استراتيجية وذلك بدعمها لحركات التمرد والانفصال وقد يصل التصعيد والتدخل من طرف هذه الدول مستوى عالي يتحول معه شكل النزاع من نزاع داخلي بين الجماعات إلى نزاع داخلي مدول لأنها أصبحت أطرافا مباشرة فيه، إذ يتم تسخير كل الإمكانات من أجل الدعاية والدعاية المضادة، ومحاولة تشويه صورة الإثنية المعادية لها خاصة إذا كانت هي نفسها الجماعة التي تمثل السلطة السياسية، أو الاعتماد أيضا على خطاب معين يمكن أن يؤدي إلى حدوث انفصال أو المطالبة بانضمام هذه الإثنية إلى الدولة الأم كما تسميها معظم الحركات التي هي طرف في النزاعات الانفصالية.

بالإضافة إلى الفواعل الخارجية تركز هذه المقاربة على التحريك الداخلي حيث يتم استغلال الإثنية كعامل تعبئة سياسي خاصة في المناسبات العامة حيث تشعر النخب جماعاتها العرقية أنها مضطهدة أو مقهورة خاصة إذا كانت هناك انقسامات واضحة وحادة نتيجة وجود عدة إثنيات وغياب ما يعرف بالإجماع الوطني حول نسق القيم والرموز الأساسية في المجتمع، ووجود على العكس من ذلك نسق قيم ومعتقدات متعدد يُعبر عنه بولاءات مختلفة وأحيانا متناقضة وهو ما يؤدي إلى النزاع ولهذا يقول "هارولد لاسويل – H .Lasswell" أن النزاع الاجتماعي ينتج عن اتباع جماعات وبشكل واعي لأهداف وقيم مختلفة وما يفجر النزاع أو ما يزيد من حدّته وجود أطر للتعبير عن هذه الاختلافات

(1) Anges Lainé, Identités biologiques, identités sociétés et conflits ethniques en Afrique subsaharienne , **journal des anthropologies,** n°88-89, 2002, p04.

(2) محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق الذكر**، ص177.

وتعمل كوسيلة للتعبئة السياسية، والتعبير عن ولاءات قد يكون من نوع تحت الدولة "substate" أو عبر الدولة "transtate" لجماعات قد تطالب بنوع من حق تقرير المصير أو تعتبر أنها تنتمي إلى دولة أخرى، وتندرج في هذا الإطار مشاكل الأقليات الوطنية وقدرة أو عدم قدرة السلطة السياسية على النجاح في مشروع الاندماج الوطني لكل الجماعات في الإطار الوطني القومي [1].

كما يؤكدون على أن النخب الحاكمة والدول هي الفاعل الرئيسي والموجه لهذا النوع من النزاعات وهم بذلك يتحكمون في الجماهير خاصة في ظل امتلاك هذه الفواعل لآليات التعبئة في البيئة الداخلية وتحريك الجماهير نحو الخيار النزاعي، وهنا تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية ووسائل الإعلام دورا حساسا لأنها تعتبر الآلية الأكثر والأنسب للتأثير وصناعة الرأي العام وتوجيهه، ونفس الشيء تقوم به الدول لأنها تمتلك كل الإمكانيات والاستراتيجيات التي تمكنها من تحريك الجماهير نحو المواجهة من أجل تحقيق منافع ومكاسب سياسية لأن كل فعل يتضمن تكلفة ومكاسب وصانع القرار دائما يبحث عن تعظيم مكاسبه وهذا لن يحدث إلا إذا قامت الجماهير بدعم المشروع السياسي الذي تعمل عليه النخب[2].

لقد اختلف أنصار هذا الطرح حول الدوافع الحقيقية وراء النزاع الإثني، حيث ركز بعضهم على الأهداف السياسية، فيما مجموعة أخرى رأت أن المصالح الاقتصادية هي الأكثر تأثيرا لدى النخب وهذا يبرز التحليل الاقتصادي الاجتماعي لظاهرة النزاع الإثني وهو تحليل مدرسة (الاختيار الرشيد) التي تنطلق من افتراض أساسي مؤداه أن السلوك الجماعي يتشابه مع السلوك الفردي في أنه ينطلق من حسابات التكلفة والعائد للسلوكيات، انطلاقا من أن السلوك الإنساني سلوك واعي ومحسوب ويستهدف غايات معينة، وعليه يمكن فهم بروز الظاهرة الإثنية كأداة للدفاع عن مصالح جماعة ما في علاقاتها مع الجماعات الأخرى التي تسعى هي الأخرى بدورها لتعظيم مكاسبها من تلك العلاقة بالإثنية. وفق هذا المنظور ليست الإثنية شيئا فطريا بالإنسان وإنما هي سمة مكتسبة لخدمة غايات معينة[3]. من الناحية الواقعية يصعب تعميم جميع المقولات السابقة لمدرسة الاختيار العقلاني على الكثير من الحالات لاسيما في القارة الإفريقية التي تشهد صراعات وأحداث عنف مستمرة يصعب وصفها

---

(1) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص319.

(2) Ousmane Diallo, Instrumentalisation des identités ethniques et régimes politiques : le cas de la Guinée post colonialisme, sur **: http://www.ruor.uottawa.ca/bit Stream/.pdf**, p16, 21/11/2015.

(3) محمد عاشـــــور مهدي، **مرجع سابق الذكـــر**، ص68.

بالعقلانية، وذلك أن عمليات الإبادة المتبادلة بين الهوتو و التوتسي في رواندا خلال التسعينات وما شهدته إفريقيا الوسطى، سيراليون، الكونغو الديمقراطية وغيرها من النزاعات الإثنية الأخرى التي يصعب فهمها دون تحليل الأبعاد النفسية والاجتماعية والتاريخية للعلاقة بين الجماعات المختلفة في إطار البيئة الكلية، وما تولده تلك البيئة من مشاعر وعواطف كثيرا ما تكون كامنة لكنها تستدعي في أوقات المواجهات عبر آليات معينة لتسفر عن نتائج تفوق كثيرا حساب العقلانية.

وضمن هذه المقاربة أيضا نجد الطرح الجزئي المتضمن صيغة اقتصادية وسياسية، وهنا تبرز نظرية الاحتياجات الإنسانية التي قدمها "جون برتون – John Burton" ، حيث يؤكد على أن النزاعات الاجتماعية والإثنية هي محصلة ونتيجة لعدم تلبية بعض الجماعات لحاجاتها الإنسانية كاملة أو جزء منها والتي تعتبر ضرورية ومهمة للحياة الإنسانية منها الحاجة إلى الأمن، الرفاهية، الحياة الكريمة، تقرير المصير[1]. وهو ما يؤكد عليه أيضا "إدوارد أزار–Edward Azar[2]" إذ يعتقد بأن النخب والجماعات التي تحصل على مكاسب تميل إلى المحافظة عليها وتسعى لمقاومة الجماعات الأخرى، وهو ما يؤدي بها إلى المطالبة بحقوقها ومنه سوف يصبح التحريك الجماعي ممكنا عندما تشعر هذه الأخيرة بأن حالة التهميش مقصودة من طرف جماعات ونخب لإبقاء حالة السيطرة مستمرة وما يزيد من تصعيد الموقف هو وجود أحقاد تاريخية بين الجماعات. ويمكن تلخيص ما سبق ضمن هذه المقاربة من خلال المخطط التوضيحي التالي:

الشكل رقم (4) : مخطط توضيحي للعناصر التحليلية للمقاربة الوسائلية

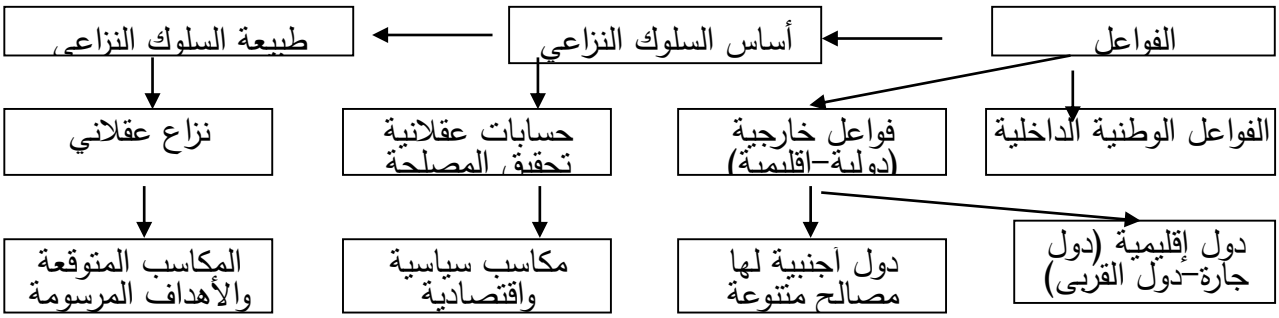

المصدر: من إنجاز الطالب

---

[1] مجموعة مؤلفين، علم الصراع، **مرجع سابق الذكر**، ص68.

[2] **ادوارد أزار** (1991- 1938) أستاذ العلوم السياسية من مواليد لبنان، درس العلاقات الدولية بجامعة ستانفورد التي حصل منها على شهادة الدكتوراه، وعمل بالتدريس بجامعة نورث كارولاينا وجامعة ولاية ميشيغان وجامعة ولاية سان فرانسيسكو. طور أزار نظرية الصراع الاجتماعي الممتد والتي تعد احد اهم نظريات الصراع في مجال العلاقات الدولية. ترأس عازار مركز التنمية الدولية وإدارة النزاعـــــــات (Centre for International Developpment and Conflict Management) بجامعة ميريلاند من العام 1981 للعام 1990.

3- المقاربة البنائية :

البنائية (constructivisme) ظهرت وتطورت ضمن حقول أخرى خارج العلوم السياسية مثل علم الاجتماع والفلسفة والأنثروبولوجيا لدراسة العلاقة بين إنتاج وإعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية ضمن إطار خصائصها وسياقها التاريخي والسياسي والاقتصادي والجغرافي، وتشير أيضا إلى ضرورة تاريخانية القيم والمعتقدات وطرق التقصي. علماء الاجتماع والفلاسفة البنائيون يعتمدون غالبا على أفكار "ماكس فيبر – Max Weber" لتبيان أهمية السياق الاجتماعي للظواهر محل الدراسة[1].

ظهرت النظرية البنائية كاتجاه جديد وبديل في العلاقات الدولية مع كتابات "نيكولاس أنوف (Nicolas Onuf) في كتابه المعنون بـ " World of Our making of it the social theory and IR" الذي صدر عام 1989 ثم كتاب "ألكسندر وندت – Alexander Wendt" الصادر عام 1992 تحت عنوان " Anarchy is what stats Make of it : The social construction of power politics".نقطة الانطلاق للبنائية هي افتراضها الأساسي بأن الإنسان كائن اجتماعي بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون ضمن المجتمع الإنساني دون علاقاتنا الاجتماعية، أي أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ما هم عليه الآن، وبالمقابل نحن نكون العالم من حولنا بما نفعل باستعمال الموارد المتاحة في البيئة والخطاب الذي نستعمله في تواصلنا. وكل هذه العوامل تسهم في تكوين تركيبة العالم من حولنا[2]، وركزت النظرية البنائية في تحليلها للقضايا السياسية الدولية على الأفكار وتأثيرها، وعلى المصلحة والهوية وتفاعلهما عبر عمليات اجتماعية (تاريخية) ويولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح[3].اعتمد البنائيون مبدأين رئيسيين لتحليل قضايا السياسة الدولية :

1) يتم تشكيل أبنية الوجود البشري وبشكل رئيسي عن طريق الأفكار المشتركة وليس فقط عن طريق القوى المادية البحتة.

---

(1) Audie klotz et Cecelia Lynch, Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, **Critique internationale**, n°02, hiver 1999, p51.

(2) خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م30، العدد02، 2014، ص318.

(3) ستيفن والت، العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة : عادل زقاغ وزيدان زياني، على: **http://www.geouters.com**,20/01/2011.

2) أن هويات ومصالح الأفراد يتم بناؤها بواسطة هذه الأفكار المشتركة ولا يمكن اعتبارها أمورا معطاة بشكل طبيعي[1].

ينطلق البنائيون في تحليلهم للنزاعات الإثنية من انتقادهم للتحليل النشوئي والوسائلية باعتبارهما قدما تحليلا قاصرا غير قادر على فهم جيد لواقع هذه النزاعات، ويؤكدون على دور الأفراد والجماعات في خلق هويتهم الإثنية. ومنه فالهوية الإثنية هي "بنى اجتماعية" وليست بنى طبيعية (النشوئية – الوشائجية) والتي هي وجهة نظر بسيطة إلى حد كبير[2]، وأن تحليل الظاهرة الإثنية يجب أن يأخذ في الاعتبار كل من العوامل الأولية القائمة على الأسس السيكولوجية والقرابية. وكذلك يجب أن يتم التحليل بفهم العوامل المرتبطة بالواقع الاجتماعي بكل أبعاده المختلفة[3].

كما أن الإثنية تعبر عنها جماعة ما تتقاسم ثقافة معينة قد يطالها التغير في ظروف معينة (سياسية، اجتماعية، تاريخية، دينية). وعلى هذا الأساس يتحدد موقفهم الرافض لفكرة الوسائلية أن الجماعة الإثنية ليس لها دور. حيث يؤكدون بأن الجماعة الإثنية هي سابقة على النزاع الإثني غير أن هناك عوامل تساهم في بلورة فكرة الإثنية كسبب للنزاع وهي الثقافة والخطاب[4].

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية في تحليل المقاربة البنائية للنزاعات الإثنية، باعتبارها رابط أساسي بين البيئة والهياكل والمصالح، إذ أن الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح ذلك أن الهويات تشير إلى من هم الفاعلين، فهي تحدد النوع الاجتماعي والكيان القائم، أما المصالح فهي تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون، فالهويات سابقة للمصالح وذلك لأن الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحة ما دون أن يعرف من هو أولا غير أن الهويات لوحدها لا تفسر الأفعال وهذا يعني أن الهويات من دون المصالح تفتقر إلى الوجهة[5]. ومن بين العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد هوية الفرد والجماعة حسب البنائية هي الثقافة فهي التي تميز جماعة ما عن بقية الجماعات الأخرى على أساس القرابة أو العرق أو الدين أو اللغة أو الأرض وغيرها والثقافة تحدد أيضا من "نحن" ومن "هم" فهي الأساس الذي

---

(1) ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة : عبد الله صالح العتيبي، السعودية : النشر العلمي والمطابع، د ط، 2005، ص11.

(2) Stuart J. Kaufman, **Op.cit**, p203.

(3) محمد عاشور مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص70.

(4) Ousmane Diallo **, Op .cit** , p14.

(5) أنور محمد فرج، **مرجع سابق الذكـر**، ص440.

تقوم عليه الأيديولوجيات القومية بما في ذلك تلك التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ[1]. وهي التي تحدد اليوم في النزاعات الجديدة خاصة بعد الحرب الباردة العلاقة بين الجماعات (وخاصة في الحالات النزاعية)، إذ يمتلك كل طرف مجموعة من المفاهيم الأكثر محورية في التحليل البنائي سواء في فهم السياسة الدولية بصفة عامة أو لفهم الشكل الجديد من النزاعات الإثنية –داخل الدولة– بصفة خاصة مفهوم الهوية "Identity"، فهو مفهوم يشير إلى الصور الفردانية والتميز الذاتي التي يملكها الفاعل. وبعكس الحداثيين فإن البنائيون لا ينطلقون من أسس لغوية فلسفية بل من علم النفس الاجتماعي، فعديد الدراسات لمجموعات إنسانية مختلفة أظهرت أن هذه الجماعات تفرق بين من ينتمي إلى المجموعة ومن هو خارج هذه المجموعة (Insiders and Out siders) ويكتسبون هويتهم من هذا التفريق، والهوية بالنسبة للبنائين لا تتغير بشكل بسيط إلا إذا كان هناك تغيير جوهري يجعل الوحدات الفاعلة تنخرط بعلاقات اجتماعية جديدة تسهم في تحديد هوية جديدة[2] وغالبا ما تكون الهوية عامل تعبئة في النزاعات الإثنية حيث يتم توظيف المعايير والمعتقدات والتقاليد مما يجعل جماعة ما متميزة في البيئة المحيطة بها، وكلما شعرت جماعة ما بأن هويتها في خطر كلما زادت حاجتها إلى التوحد وتحديد حدودها مقارنة بالجماعات الأخرى[3].

من جهة أخرى ترى البنائية أن النخبة ليس دائما تابعة للجماعة الإثنية التي تنتمي لها أو تمثلها أو أن النخبة دائما محرك داخلي، بل هناك علاقة ترابطية بين كل الفواعل وقد أثار البعض تساؤلا هاما حول أسباب انسياق الجماهير خلف النخبة ومطالبها، بعبارة أخرى إذا كانت النخب الإثنية واضحة في دوافعها ومصالحها من وراء تعبئة الجماهير على أسس إثنية. فما هي دوافع الجماهير المنتمية لهذه الجماعات من وراء استجابتها لتلك المطالب النخبوية التي قد تتطلب تضحيات من جانب الجماهير ؟

هنا يجيب "هوروفيتز – Horowitz" أن انخراط العامة في النزاع الإثني رغم عدم وجود مصالح مادية مباشرة، يرجع إلى خوفهم من فقدان هويتهم الإثنية حتى ولو لم يكن لذلك مؤشرات حقيقية كافية ويضرب المثال هنا بمصير الهنود الحمر، فالجماعة التي لن نستطيع المنافسة وحماية نفسها سوف

---

(1) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20،خريف 2008، ص133.

(2) خالد المصري، **مرجع سابق الذكر**، ص326.

(3) Ho. Won Jeong, **Understanding conflict and conflict analysis**, London:sage publications ltd, 1est ed., 2008, p55.

تزول وتموت الأمر الذي يفاقم مشاعر الخوف[1]، وغالبا ما تلجأ هذه النخب إلى تبني قضية الإثنية حيث أن كثافة النزاع وإدارة العنف في المجتمعات المتعددة الإثنات تدفع بالنخب إلى التركيز على سلوكيات الآخر، وهذا من أجل زيادة التضامن الإثني فيها بدعم المواقف الداعية إلى المركزية الإثنية. وهذا ما ينعكس سلبا على الوحدة الوطنية بالتقوقع في الجماعة الإثنية. ولهذا كان السباق نحو الجماعات ما دون القومية هو المسؤول عن حالات الإبادة والتطهير العرقي في الكثير من نزاعات ما بعد نهاية الحرب الباردة[2]. من هنا يبرز عامل التبادلية في العلاقة بين النخب والمجتمع المدني والجماعات الإثنية في فهمها للمصلحة الجماعية.

فيما يتعلق بسلوك الدول ودورها في النزاعات الإثنية، فهي ترى بأن الدول لها دور لكن ليس من منظور براغماتي واقعي، والتدخل في هذا الشكل من النزاعات ليس بسبب الانتماء إلى جماعة إثنية ما ودعمها وليس لدافع المصلحة المطلقة وإنما مرده إلى الأساس القيمي والحضاري الذي على أساسه يتصرف صناع القرار. ولأن الهوية الثقافية تتشكل على المستويين الوطني والدولي فهي واحدة من أهم الحاجات الغير مادية التي يمكن أن تكون المصدر الرئيسي للنزاعات الإثنية داخل المجتمعات ومنه تصبح النزاعات الجديدة تحمل بعدا قيميا[3]. غير أن القول بخلو سلوك الدولة من المصالح المادية بعيد عن الواقعية وهو ما تؤكده الأحداث الدولية في ظل تزايد نشاط القوى الكبرى في افتعال هذه النزاعات وإدارتها متبعة خطابا خاصا بحقوق الأقليات والجماعات الإثنية وحقوق الإنسان غير أن الأغراض الخفية قائمة في أساسها على المصلحة المادية. وهو الطرح الذي يؤكده "ماكس فيبر" بأن العالم تشكل بفعل صور وأفكار نحو العالم لكن ديناميكية المصالح هي التي تحرك هذه الأفكار (إعادة صناعتها)[4]. ويمكننا تلخيص ما سبق حول طرح المقاربة البنائية من خلال المخطط التالي :

الشكل رقم (5) : مخطط توضيحي لتفسير النظرية البنائية للنزاعات الإثنية

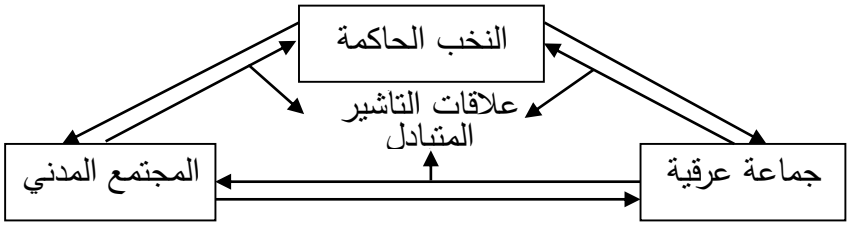

المصدر: من إنجاز الطالب

(1) مهدي محمد عاشور، **مرجع سابق الذكر**، ص73.

(2) Ho. Won Jeong, **Op .cit**, p57.

(3) محمد سعدي، **مرجع سابق الذكر**، ص82.

(4) Pierre Hassner, Le rôle des idées dans les relations internationales, **Politique étrangère**, n°3-4, 2000, 2008, p692.

المبحث الثالث :الأمن والنزاعات الإثنية : مفاهيما و نظريا.

ليس من السهل الوقوف بوضوح في إطار دراسات العلاقات الدولية عند الأدبيات التي تناولت مسألة الأمن بمختلف جوانبها خاصة وأن هذا المفهوم عرف تأثرا كبيرا بتحولات السياسة والاقتصاد والمجتمع وتعددت وتنوعت النظريات والمدارس التي قدمت تعريفات وتفسيرات للظاهرة بدء من الأمن بمفهومه الضيق إلى الأمن بمفهومه الموسع. ومن الطرح المرتبط بأمن الدولة إلى الأمن الشامل إلى الأمن في إطاره الإقليمي ونحن بدورنا سنحاول الوقوف عند هذه النقاط في محاولة لتقديم مجموعة من التعريفات والنقاشات في سبيل إيضاح الرؤية.

المطلب الأول : ماهية الأمن وتطور مفهومه في العلاقات الدولية.

سوف نتناول في هذا المطلب عنصرين الأول مرتبط بمفهوم الأمن بصفة عامة أما العنصر الثاني حول مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية.

أولا –مفهوم الأمن:

الأمن هو غياب الخطر عن الدولة وشعور المواطن بالأمن والتحرر من الخطر والمخاطرة. وهو أيضا قدرة الدولة على البقاء والمحافظة على قيمها مع استمرار النمو والتقدم طبقا للأهداف المخططة بواسطة الحكومة.

و الأمن هو أيضا الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق أهدافها الوطنية والمحافظة على أراضيها وثرواتها والمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وحماية معتقداتها وتدعيم حضارتها بما يحقق له الاستقرار والرخاء والتقدم للشعب بصورة تضمن استمرار بقاء كيان الدولة وتنمية إمكانياتها وتوفير عناصر القوة لها[1].

وحسب "باري بوزان" فإن الأمن يعني "العمل على التحرر من التهديد"[2] لا يعني "باري بوزان – Barry Buzan" بقوله العمل على التحرر من التهديد الانفلات منه تماما أو تحيده كلية ذلك أنه يقول لدى تحليله للبنية الفوضوية النظام الدولي أن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط وليس مطلقا.

(1) Alex Macleod, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales, **Études internationales**, vol 35, n°01, 2004, p10.
(2) Barry Buzan, **People state and fear : An Agenda for international security studies in the post cold war**,ECPR Publishers, 1991, p18.

أما "هنري كسينجر" فيعرف الأمن بأنه: سعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء[1].

وقدم"باري بوزان" أيضا رأيا حول مفهوم الأمن القومي والذي يعرفه بأنه قدرة الدولة في الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية، والأمن القومي مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة.

وحسب "ولفرز – Wallfers" "فالأمن في أي معنى موضوعي يقاس بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وفي معنى آخر ذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم[2]" وهو نفس الطرح الذي يؤكده "بادوين – Badwin" في دراسته مصطلح الأمن من خلال المأزق الاجتماعي الذي يعرفه بأنه : "تدني احتمالات الأضرار بأي من القيم المكتسبة"[3].

تقليديا في العلاقات الدولية مفهوم الأمن يدل على حماية الدولة ومنه حماية مواطنيها ضد أي تهديد من المفترض أن يكون عسكريا[4].

من خلال هذا الطرح يتبين أن وجهة النظر التقليدية تربط مفهوم الأمن بين الدولة والفرد فإذا تحقق أمن الأولى فقد تحقق أمن الثاني وترتبط التهديدات بالخيار العسكري أي القوى الصلبة .

يرى "والتر ليمان – Walter Liman" أن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه.

أما "بوث و ويلر – Booth and Wheeler" يقولان بأنه : "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[5]. إذن يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية "عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة إما من وجهة النظر الذاتية فتعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

---

(1) لخميسي شيبي، **الأمن الدولي**، مصر : المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص14.

(2) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري- الجزائر- أوروبا والجلف الأطلسي**، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص08.

(3) لخميسي شيبي، **مرجع سابق الدكر**، ص14.

(4) Alex Macleod, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales ,**Études internationales ,**vol 35, n°01, 2004, p10.

(5) John Bailys, international security in the post cold war era, in : **The globalization of world politics an introduction to international relations**, Oxford university press, 2003, p144.

أما "ميكائيل ديلون" فيرى أن الأمن مفهوم مزدوج حيث لا يعني فقط التحرر من الخطر بل يعني أيضا وسيلة لإرغامه وجعله محدودا. وبما أن الأمن أوجده الخوف فإنه يقتضي ضرورة القيام بإجراءات مضادة للتحكم و احتواء أو تحيد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحتوي في نفس الوقت الأمن واللأمن وهذا ما عبر عنه "ديلون بال" (اللأمن – insecurity)[1].

ويقدم "روبرت ماكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن" رؤية مغايرة حيث يربط الأمن بعنصر التنمية ويقول : "يؤدي الفقر إلى القلاقل كما يؤدي إلى ضمور وضعف الإمكانيات البشرية الضرورية للتنمية والفقر ليس مفهوما بسيطا فهو ليس عدم توفر الثروة، إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف، وكل من يشكل مع الآخر ما يشبه الخيوط العنكبوتية، فالأمية والمرض والجوع وانعدام الأمل تؤدي إلى هبوط مطامح الفرد فيلجأ إلى قوة جديدة هي العنف والتطرف[2].

والأمن معناه التنمية وليس توفر المعدات العسكرية، وإن كان يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان يشمله فبدون تنمية لا يوجد أمن. والأمن أيضا بمعناه الضيق كثيرا ما يتضمن الإجراءات الخاصة بحماية المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين ليخبر فيما بعد عن حالة الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدء بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها[3].

وحسب الموسوعة السياسية : فالأمن يعني تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي[4].

إذن يمكننا القول بان الأمن هو تعبير عن حالة غياب كل ما يهدد الدولة في عناصر استمراريتها و وجودها ، و تحرر الأفراد و الجماعات من الخوف وكل ما من شانه المساس بالقيم المادية والمعنوية التي تمثل رموزا للدولة والجماعات.

---

(1) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص09.

(2) عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي في : **الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1996، ص85.

(3) عبد المجيد صادق، **أمـــــن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي**، القـــاهرة : جامعة القاهرة، 1976، ص07.

(4) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء 01، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص131.

ثانيا – مفهوم الأمن بين المنظور التقليدي والحديث:

1- المنظور التقليدي للأمن :

الأمن بالمعنى التقليدي أو الضيق يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة وإيجاد الظروف اللازمة لإشباع حاجاتهم المادية وغير المادية. أي أنه يعبر عن مجموعة من السياسات التي تهدف إلى توفير وضمان الحماية لأفراد الدولة وتأمين القرار السياسي واستقلاليته وهذا بقوانين وتشريعات تكفل هذه الحماية في ظل وجود سلطة سياسية ذات سيادة تنفذ هذه القوانين وهو الطرح الذي يركز عليه "زبيغنيو بريجنسكي – Zbigniew Brzezinski" حيث يقول "سيكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذ انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الاستخبارية القومية. من الناحية النظرية نجد أن النظريات التقليدية في العلاقات الدولية ركزت على هذا الطرح منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. بداية بالمثالية ثم النظرية الواقعية والتي هيمنت طروحاتها على دراسات الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة وكانت المرجعية الأساسية في دراسة الأمن بمعناه الضيق.

شكلت المثالية مقاربة أخلاقية قانونية، ركزت على بناء عالم أفضل تغيب فيه الصراعات وهذا انطلاقا من الطبيعة الخيرة للإنسان مما جعلها مقاربة تفاؤلية، وفي تحليلها ودراسات مفكري المثالية لم يتم التركيز على مفهوم الدولة والنظام الدولي بقدر ما كانت فرضياتها تعتمد على دراسة الفرد والرأي العام. فالقضية السياسية والأخلاقية الرئيسية التي كانت تواجه الطروحات المثالية هي الفجوة القائمة بين الواقع المتمثل في الحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل[1].

كانت مرجعية النظرية المثالية مصادر فكرية فلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوروبا واتسمت العقلانية من حيث اعتبارها أن المصير الإنساني متطابق مع صوت العقل وهو ما يجعله يحسن الاختيار ويبني سلوكه على هذا الخيار، وكانت هناك قناعة لدى المثاليين في القرن التاسع عشر أن نشر المعرفة يسمح لكل إنسان أن يفكر بشكل صحيح وسليم. وبالتالي إن كل من يفكر بهذا الشكل الصحيح والسليم لابد أن يتصرف بالشكل ذاته، وفي هذا السياق كان "جون جاك روسو" و"إيمانويل كانط" يقران بأنه لن تعود هناك حروب إذا قامت حكومات جمهورية لأن الأمراء حسب رأيهم

[1] محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنـــمية**، الرياض : جامعة نائي العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011، ص23.

يشنون الحروب لمصلحتهم الذاتية وليست لمصلحة شعوبهم وبالتالي فإن تمكن الرأي العام من أن يقوم بدوره بشكل فعال فلابد من أن يمنع نشوب النزاعات والحروب[1].

كان الطرح المثالي فيما يخص القضايا الأمنية يبنى على فكرة انسجام المصالح، حيث ما ينطبق على علاقات الأفراد ينطبق على علاقة الدول مع بعضها البعض في إطار السياسة الدولية إذ أن كل الدول لها مصلحة في السلم وأن كل دولة تريد أن تعرقل السلم هي غير عقلانية وغير أخلاقية، ولتحقيق هذه الغاية كان المثاليون يرون بأن السبيل إلى ذلك هو المؤسسات الدولية والقواعد الأخلاقية إذ أن هذه الأطر هي الكفيلة بمنع سياسات القوة ولجم الأطراف الدولية الساعية إلى مزيد من القوة وبالتالي الحروب والنزاعات ومنه كانت فكرة الأمن الجماعي ضمن عصبة الأمم هي الضابط الذي من خلاله يمكن تحقيق السلام باعتباره أكثر فائدة من الحروب بالنسبة لكل الأطراف[2]. واستنادا إلى هذه النظرية برزت مدرسة دراسات السلام (Peace Studies) على أثر الحرب العالمية الثانية وتميزت بالتركيز على الفرد وحقوقه وحرياته وتعتبر هذه المؤسسة أن نشر مبادئ وقيم التعاون بين الدول عن طريق مؤسسات سياسية واقتصادية هو أساس التطور ومن أهم مبادراتها في هذا الإطار تعويض سياسة القوة بسياسة المسؤولية[3].

تميز الطرح المثالي في فهم طبيعة العلاقات السياسية بين الدول وفهم الأسباب التي تدفع بالأول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية بالقصور وعدم الشمولية مما جعل فهم الأمن لديها غير واضح وهو ما تجلى في فترة ما بين الحربين حيث لم تتوقف الدول والقوى الكبرى في البحث عن القوة ومحاولة تغير موازين القوة وتعظيم مكاسبها متجاوزة بذلك فكرة الأمن الجماعي وفكرة تهديد أسس الدول الأخرى واضعة مصالحها القومية أولا قبل الاعتبارات الأخلاقية وانسجام المصالح التي نادت بها المثالية. وكانت الأمثلة واضحة من خلال سياسات كل من اليابان وألمانيا وإيطاليا ونهجهم التوسعي وهي القضايا المحورية التي شكلت منطلقا لانتقادات النظرية الواقعية ضد أطروحات المثاليين معززة مركزية تحليلها للقضايا الدولية وهو ما يتجلى خلال السنوات اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية.

---

(1) يوسف ناصف حتي، **مرجع سابق الذكر**، ص21.

(2) Cynthia Weber, **International relations theory A critical introduction**, London : Rutledge Taylor et Francis group, 2end ed , 2005, p38.

(3) محسن بن العجمي بن عيسى، **مرجع سابق الذكر**، ص32.

الطرح الدولاتي (الدولة) الواقعي للأمن :

أطلق اسم الواقعية على مقاربة معينة في دراسة العلاقات الدولية ويرجع أنصار النظرية الواقعية جذورها الفكرية إلى التاريخ القديم حيث ارجع "تيوسيديديس"[1] مؤرخ الحروب البولوبونيزية أسباب الحرب بين أثينا وأسبرطة إلى تفوق قوة أثينا الأمر الذي جعل أسبرطة في حالة خوف من تنامي هذه القوة. وتعتبر أفكار تيوسيديديس وغيرها حول تصرف الدول، نواة إحدى المنهجيات الرئيسية في العلاقات الدولية، ونجد في إطار هذا النهج الفكري نيكولا ميكايفلي، توماس هوبز وماكس فيبر.

على الرغم من أن جذور الواقعية تطورت من خلال كتابات هؤلاء المفكرين إلا أنها لم تأخذ صفة النهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا في أواخر ثلاثينات القرن العشرين[2] بداية الأربعينات وكان "هانس مورغانثو– Hans Morghentau" من أوائل الذين اعتمدوا التسمية الواقعية وذلك في مقابل أفكار المثالية في مجال العلاقات الدولية والتي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى و الثانية.

بالنسبة له فإن فكرة التناغم الطبيعي للمصالح غير موجودة، وأنه ليس من المعقول أن نقر بإيقاف الصراع بين الدول بواسطة القانون الدولي والديمقراطية والتجارة الدولية. ويعتقد أن أهداف الدول مختلفة بشكل مستقل .ويصف ثلاثة توجهات لسلوك الدول في السياسة الخارجية:

1– تسعى الدول للإبقاء على الوضع الراهن.

2– محاولة قلبه وإرساء قواعد جديدة.

3– محاولة إظهار الهيبة، وهي غير ثابتة بل تخضع للقادة والظروف، ووفقا "لمورغانثو" يكون احتمال الحرب ضعيفا عندما تمتلك القوى المحافظة على الوضع القائم أفضلية عسكرية واضحة وإرادة مثبتة لاستخدامها عند الضرورة للدفاع عن الوضع الإقليمي الراهن ضد جميع المنافسين وتكون الحرب ممكنة

---

(1) Sara Monoson and Michael Loriaux, Pericles, Realism and the normative conditions of deliberate action, in : **Classical theory in International Relations**. Cambridge university press, 2006, p27.

(2) خليل حسين، **مرجع سابق الذكر**، ص193.

عندما تمتلك إحدى القوى الإمبريالية "Imperialist Power" أفضلية عسكرية[1].وتتحدد الافتراضات الأساسية للنظرية الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي :

1- يعتبر الواقعيون أن الدولة هي الوحدة المركزية وينظرون إلى السياسة الدولية على أنها ذات طبيعة تنافسية وأن الدول تتعامل من منطلق الأنانية الذاتية[2].

2- تفترض أن القضية الجوهرية التي تشغل اهتمام كل دولة من الدول في العالم هي قضية الحفاظ على أمنها القومي وسيادتها الوطنية وأن الوسيلة التي تسعى بها الدول لتحقق هذه الغاية هي بناء القوة. وخصوصا القوة العسكرية واستغلال الظروف المناسبة لبسط نفوذها وتأثيرها وسيطرتها على الدول الأخرى. وينجم عن هذه الحالة صراعات وحروب مستمرة. لذلك فإن الفوضى والعنف هما أبرز سمات النظام السياسي العالمي الذي لا يمكن فهمه فهما صحيحا دون فهم هذه الحقيقة[3].

3- الدولة كفاعل دولي ووحدة واحدة لا تتجزأ كما أنها فاعل عقلاني بالأساس.

4- الأمن القومي يمثل قمة أولويات القضايا في السياسة الدولية.

فأنصار النظرية الواقعية ينظرون عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والاستراتيجية باعتبارها القضايا السياسية العليا، فيما يرون في القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها القضايا السياسية الدنيا والروتينية والأقل أهمية[4].

حسب كتاب الواقعية توجد في الطبيعة البشرية ثلاثة أسباب رئيسية للصراع والحروب وهي التنافس "competition" وعدم الثقة بالنفس "Diffidence" والعظمة "Glory". وهكذا فإن الرجال يصارعون للحصول على المصادر الطبيعية عن طريق عدم الثقة. وفي حالة عدم ندرة المصادر

---

(1) Richard Ned Lebow, **Op .cit** , p36.

(2) Stephen G. Brocks, Dueling Realism in Internationals relations: internationals organizations .Vol 151, 10, 03, Summer 1997 , sur **: http://www.ith olyoke, edu/acd/bade .**16/10/2013.

(3) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ط1، 1989، ص36.

(4) أحمد علي سالم، القوة الثقافية وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولة شيئا من الماضي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20،خريف 2008، ص120.

الطبيعية وتوفر الأمن والاستقرار يبحثون عن الاستعلاء والذي لا يكون إلا بالحصول على قوة تضاف إلى القوة الأصلية [1].

تميزت الدراسات الأمنية الواقعية بسيطرة الفكرة القائلة بأن الهدف الرئيسي الذي تسعى له الدول هو المحافظة على البقاء ويستند منظروا الواقعية إلى الفكر الواقعي مثل الحروب البولوبونيزية كما قدمها تيوديسيديدس[*] (الواقعية المطلقة). وأفكار "هوبر" الذي يعتبر أنه في حالة الطبيعة كل وحدة سياسية تتطلع إلى المحافظة على البقاء، وهو نفس ما ذهب إليه "ريمون آرون" معتبرا أن الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية[2]. وتعتبر فترة الخمسينات حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الأمنية.

تميزت هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" في تحليل القضايا الأمنية واتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري الموجهة لما يعتبر حيوي للدولة خاصة البقاء والسيادة، في هذه المرحلة ربط الأمن بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره أنه كل ما يهدد هذه القيم أو يقلل منها وهذا ما أدى إلى تأطيره تحت منظور الدولاتية وتم تبنيه تحت اسم "الأمن القومي"[3]. وتقدم البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد حيث يعتقد منظرو الواقعية أن القضايا الأمنية والعسكرية هي قضايا السياسة العليا وما عداها من القضايا الاجتماعية والثقافية هي موضوعات السياسة الدنيا، وبناء على هذا الاعتقاد يكون التهديد العسكري الخارجي ضمن قائمة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لأمن الدول[4].

منه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على أمن حدود الدولة وسيادتها واستقلالها، باعتبار الفاعل المركزي والوحيد في تفاعلات العلاقات الدولية من أي تهديد عسكري خارجي ولتحقيق هذا الأمن يجب

---

(1) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية الحرب الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء التنظيمات المعاصرة** ،السلمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007، ص201.

(*) قدم تيوسيديديس عرضا قويا للواقعية المطلقة في كتابه عن الحرب البولوبنزية بين أثينا وأسبرطة والتي دامت سبعة وعشرين عاما في الفترة من 431 -404 ق م وانتهت بالهزيمة الساحقة للاثنين والديمقراطية الإثنية ويعرض توسيديديس النظرة الواقعية بوضوح فاس فيما يتصل بحوار "ميلان" (Melian dialogue) في الكتاب الخامس من تاريخه.

(2) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص12.

(3) سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية – مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014، ص09.

(4) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008، ص15.

أن تكون القوة العسكرية هي الأداة[1]. فالقوة والأمن متلازمين حسب منظرو الواقعية وهو ما يقره "هانز مورغانثو" بقوله أن رجال الدولة يفكرون ويعملون وفقا لغاية تعرف بأنها القوة فالذي يحرك رجال السياسة جميعا سعي شديد للحصول على القوة و تعظيمها. وهو ما يمكن الدولة من تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وهذا يفرض ثلاثة اعتبارات رئيسية :

1- ضرورة تأمين كيان الدولة والذي يتمثل في المقام الأول في وحدة أراضيها وحماية إقليمها.

2- أن هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة التي تهدد الدولة.

3- أن هدف الأمن هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموما في الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية القومية الشاملة[2].

من المفاهيم أيضا المحورية والمركزية المرتبطة بالأمن لدى الطرح الواقعي فكرة المصلحة الوطنية حيث أن مصلحة الدولة العليا تتحقق كلما كانت القوة العسكرية كافية لحماية المصالح المختلفة في أي مكان داخليا وخارجيا خاصة في ظل التنافس الدولي، ووجود قوى راغبة في تغير الوضع القائم كما أن المصلحة هي التي تحدد في غالب الأحيان موقف صناع القرار فيما يخص سلوكياتهم تجاه البيئة الخارجية[3] بما يضمن أمن الدولة والفرد. فمصلحة الفرد هي جزء من مصلحة الدولة وغالبا ما تتسم بالعقلانية، يبنى التصور الواقعي أيضا للأمن على أساس مسلمة مركزية وهي الحالة الفوضوية للنظام الدولي والمرادفة لحالة الحرب. وهو ما ذهب إليه "كينت والتز" أحد أهم المنظرين في الواقعية الجديدة معتبرا أن فوضوية النظام الدولي تعني غياب حكومة مركزية عليا. ويسود نظام المساعدة الذاتية كنظام للمحافظة عل البقاء في ظل هذه الفوضوية. ويرى أن الفوضوية تؤدي إلى سوء إدراك بين مختلف الدول وهو ما قد ينتج عنف بينها لأن كل دولة لا تعرف متى تستعمل الدولة الأخرى قوتها ما يجعل الدولة المجاورة تفكر في الجاهزية لأي احتمال قادم، ولهذا فهو يعتقد بأن السياسة بين الدول هي حالة حرب طبيعية ضمن هذا الوضع الفوضوي. وطالما أنه ليس هناك من يتحكم في قوة الدولة أو

---

(1) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص13.

(2) ثامر كامل عبد الخزرجي، **مرجع سابق الذكر**، ص323.

(3) Hans J. Morgenthau, Six principals of political Realism. In: **International politics enduring Concepts and contemporary Issus**. By Robert J. Art and Robert Jervis, New York: Pearson Education, 8thed, 2007, p10.

سلطتها العسكرية فإن حالة الحرب مستمرة مما يجعل الدول تفكر في الغاية الأسمى وهي الأمن وفق مساعدة ذاتية خالصة[1]، أما السلام فيبقى حالة مؤقتة إذ لا يعني لديهم سوى غياب الحرب، فوجود الأمن الحقيقي يكون في ظل علاقات الصراع والحرب ومنه فالأمن هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار والتماسك الداخلي أما الأشكال المثالية الأخرى فهي أشكال متخفية وراء سياسة القوة[2]. وتوجد على الدوام إمكانية لاندلاع الحرب في عالم توجد فيه دولتان أو أكثر تسعى كل منها إلى تحقيق مجموعة من المصالح في ظل غياب وكالة أو منظمة تعلوها جميعها يمكن الاعتماد عليها لتوفير حمايتها[3]، وهو ما يُنظر إليه الواقعون بازدراء (التقليديون والجدد). ويؤكد في هذا الصدد "مورغانثو" على فكرة توازن القوى كمبدأ من خلاله يمكن تحقيق الاستقرار لأن الحلول الأخرى تبدوا غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية بل على الصعيد النظري فقط ، ويعتقد أن مفهوم توازن القوى ينشأ من طبيعة العلاقات الدولية أي مختلف الجهود التي تبذلها الدول وهذا التوازن حسبه يمكن أن ينبثق أيضا بشكل عفوي في بعض الظروف، ومنه يصبح موقفا عقلانيا لأنه يأخذ طبيعة الإنسان بعين الاعتبار وهو موقف أخلاقي لاعتقاده إمكانية تحقيق السلام. ولتحقيق هذا التوازن يمكن استخدام سياسة فرّق تسد بالإضافة إلى المنظومات المختلفة للتعويض مثل تحقيق التوازن على حساب طرف ثالث كذلك سياسة التسلح والأحلاف[4].

ما يمكن ملاحظته على طرح توازن القوى هو أنه مفهوم غير واضح لعدم وجود مناهجهم مؤكدة لقياس هذا التوازن، فضلا عن ذلك هذا المفهوم يقوم على فكرة العقلانية كما أن توازن القوى يهدف إلى أن كلا يسعى لتحقيق الحد الأقصى لأمنه مما يعقد المسألة الأمنية ويزيد من وتيرة التنافس بين الدول لحماية نفسها.

ونفس الرؤية انطلق منها الواقعيون الجدد بتركزهم على فوضوية النظام الدولي وتبني خيار القوة العسكرية الهجومية حتى يتسنى للدولة أن تدافع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها، بالإضافة إلى عامل الريبة والشك الذي يؤدي إلى فقدان الثقة في جيرانها مما يجعلها في حالة تأهب دائمة ضد أن خطر

---

(1) Kenneth Waltz , the Anarchic structure of world politics. In: **International politics enduring concepts and contemporary Issus**. **Op .cit,** pp58, 59.

(2) سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق الذكر**، ص16.

(3) دافيد فيشر، **الأخلاقيات و الحرب .هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي و العشرين** ، ترجمة : عماد عواد، الكويت : المجلس الوطني للفنون و الآداب ،ط1، 2014 ص39.

(4) إكزافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة : قاسم مقداد، **الفكر السياسي**، العدد 11-12، 2003، ص09.

محتمل. كما أنهم يقرون أيضا بأن العقلانية تبقى مسألة نسبية إذ أنه رغم أن الدول تولى أهمية كبيرة للعقلانية إلا أن مجال الخطأ في التقدير يبقى قائما في عالم يتسم بإمكانية التضليل. ويجادل كتاب الواقعية الجديدة بأن هذه الفرضيات مجتمعة تثير الرغبة لدى الدول في التصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض ويرى كتاب من أمثال "جون ميرشهامير" بأن السياسات الدولية قد لا تتصف بالحروب المستمرة لكن يبقى هناك تنافس أمني دائم وشديد يكون قيام الحرب فيه أمرا متوقعا باستمرار. ومن الأمور المتفق عليها أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلا ولكن هذا التعاون له حدود، فهو يقيد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان شكله فالسلام الحقيقي والدائم أو العالم الذي لا تتنازع فيه الدول من أجل تحقيق السيطرة أمر من الممكن أن لا يتحقق[1].

كان حقل الدراسات الأمنية في هذه الفترة منصبا على دراسة حالة الحرب وقضايا الأسلحة النووية والعقيدة العسكرية للدولة وهنا يقول "ستيفن والت – Stephen Walt" من السهل تحديد التركيز الرئيسي للدراسات الأمنية، أنه ظاهرة الحرب وهو استكشاف الظروف التي يصبح فيها استعمال القوة ممكنا والطرق التي يؤثر بها استخدام القوة على الأفراد والدول والمجتمعات والسياسات المعينة التي تبنيها الدول استعدادا للحرب أو منعها أو الانخراط فيها. وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه "سين لين جونز – Sin Lynn Jones" معتبرا أن حقل الدراسات الأمنية كان متمركزا حول موضوعين رئيسيين أولا : الحرب ومسبباتها، وثانيا : الاستراتيجية[2].

ورغم الانتقادات التي وجهها "باري بوزان" للطرح الواقعي في ربط الأمن بالقوة العسكرية فقط وعدم الاهتمام بالجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. إلا أنه يسلم بواقعية هذا الطرح من حيث النظر إلى مستوى فوضوية النظام وقدرة كل دولة على حماية نفسها وحماية أمنها الداخلي والخارجي. وهنا يقول بأنه يجب مراعاة الفارق الموجود بين قوة كل دولة إذ انه تختلف استراتيجية كل دولة في تحديدها لأمنها وفقا لحجمها ومكانتها[3]. وبما أن الدول هي الوحدات المسيطرة

---

(1) جون بيلس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في : **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي : المركز، ط1، 2004، ص417.

(2) سيد أحمد قوجيلي، **مرجـــع سابق الذكر**، ص11.

(3) Jean-Jacques Roche, **Théories des relations internationales**, Paris : Éditions Montchrestien, 5ed, 2004, p57.

فإن الأمن القومي هو القضية المركزية وبما أن السيادة مسألة غير قابلة للتجزئة فإن الدول تنكر آليا أي سلطة عليا فوقها لان نظام الدول ذات السيادة مهيكل سياسيا بشكل فوضوي.

وتفرض هذه البنية الفوضوية نظام المساعدة الذاتية حيث تعتمد كل دولة على إمكاناتها من أجل حماية أمنها، وتفرض الفوضوية ثلاثة شروط أساسية على مفهوم الأمن حسبه. أولها الدولة هي المرجعية الأساسية للأمن لأنها المصدر الأعلى للسلطة ولهذا نجد بأن السياسة العليا تبقى دائما هي الأهم. وثانيا أن ديناميكية الأمن تفرض علاقة بين الدول بتركيزها على التهديدات الخارجية بدل البحث في اللاأمن الداخلي لأنها ترتبط بقضية البقاء. ثالثا أنه في ظل مدى الفوضوية فإن الأمن لن يكون إلا نسبيا ولهذا فإنه إذا حدث تغير في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي فإنه يتعين إعادة النظر بشكل إجمالي في إشكالية الأمن[1].

التحدي الآخر للواقعية جاء من النظرية الليبرالية إذ أنه في ضوء التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي ومع بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة العالمية ظهرت الطروحات الليبرالية بقوة في الدراسات الخاصة بالأمن رافضة التحليل الواقعي لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب[2]. متحدية الفكرة الواقعية التي مفادها أن الدولة هي الكيان الأهم في العلاقات الدولية وشدد منظروها خاصة تيار الاعتماد المتبادل على أهمية الفواعل الأخرى من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات المجتمع المدني العالمي في عالم أكثر تعقيدا باتت فيه القوة العسكرية أقل أهمية من ذي قبل مما يجعل التفاؤل بعلاقات سلمية قائما بين الدول والمجتمعات[3].

يختلف الليبراليون حول ما إذا كان السلام هو هدف السياسة العالمية كما يختلفون حول كيفية تحقيقه هل عبر حكومة عالمية أم الأمن الجماعي، أو التجارة، كما أنهم منقسمون حول كيفية استجابة الدول الليبرالية للدول أو الحضارات غير الليبرالية ؟ هذه التساؤلات حاول منظرو الليبرالية الإجابة عنها معتمدين على أسانيد تاريخية وواقعية من تاريخ العلاقات الدولية. ولذلك لم تكن الليبرالية تيار واحد بل عرفت تحولات حسب الفترات الزمنية بداية بالليبرالية الكلاسيكية والتي تنطلق من مبدأ أن النظام

---

(1) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكر**، ص ص13، 14.
(2) سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص17.
(3) بول ويلكنسون، **العلاقات الدولية**، ترجمة : لبنى عماد تركي، مصر : كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013، ص ص11، 12.

الطبيعي قد أفسدته سياسات نظام توازن القوى بالإضافة إلى رفض فكرة همجية العلاقات الدولية أو كما وصفها "كانط" بحالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون[1]. وعبر عن رؤيته التفاؤلية محاولا الانفصال عن الرؤية الميكانيكية لفكرة توازن القوى ويعتقد بقدرة العقل على قيادة البشر إلى السلام، وضمن أفكاره هذه في كتابه "مشروع من أجل السلام الأبدي (1795)". وفي كتابه "ما وراء الأخلاق" 1796-1797 ومشروعه حول سلام دائم قائم على تطور العقل والإرادة السياسية مستندا إلى ثلاث حجج هي :

1- يعرف الفرد سواء كان ينتمي إلى جماعة أو إلى جمهورية أن تكاليف الصراع ستقع أيضا على عاتقه.

2- بما أن الإفراد يتمتعون بالعقل فسيدركون جميعا في خضم الحالة نفسها أنه ليس هناك من فائدة لخوض الحرب من أجل منافع شخصية أي رؤية هذه الصراعات صراع الحكام فيما بينهم وليس الأفراد أنفسهم.

3- السياسة الدولية ليست سياسة قائمة بين الدول إلا من الناحية الظاهرية ويتوجب النظر إليها على أنها سياسة بين وطنية وبين أفراد هذه الدول[2].

ورأى "إيمانويل كانط" أن الحاجة لتحقيق السلم الدائم تتطلب تحولا في وعي الفرد داخل المؤسسات الجمهورية وفي العقد الفيدرالي، بين الدول حول نبد الحرب وهذه الفيدرالية يمكن تشبيهها بمعاهدة السلام الدائم بدلا من فاعل الدولة العليا أو الحكومة العالمية، وأن هذا العقد الفيدرالي سيكون منطلق الأنظمة الديمقراطية التي لا تحارب بعضها البعض وهو الاتجاه الذي صاغه رواد النظرية الليبرالية في نظرية السلام الديمقراطي والذي اقترن إلى حد بعيد بكتابات "مايكل دويل" و"بروست راست" وينطلق الأول من فكرة إيمانويل كانط في تأكيده على أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية كل ذلك يفسر الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية ويجادل أيضا بأن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول الديمقراطية ميالة إلى الحرب فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة يحل مكان منطق التوفيق بين الدول والأفراد[3].

وحدد "كانط" ثلاث شروط أساسية لتحقيق النظام الجمهوري والسلام الدائم في العالم تمثلت في:

---

(1) لخميسي شيبـــي، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص47.
(2) إكزافييه غيوم، **مرجع سابق الذكر**، ص428.
(3) جون بيلس، **مرجـع سابق الذكـــر**، ص428.

أولا: الدستور المدني يجب أن يكون دستورا جمهوريا.

ثانيا: أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي لدول حرة.

ثالثا: أن يكون حق المواطنة العالمية محدودة بشرط الضيافة العالمية[1].

من جهته حاول "جيرمي بنثام – Jeremy Bentham" صياغة إشكالية خاصة حول ميل الدول نحو الحرب، كوسيلة لحل النزاعات الدولية وعلى غرار المفكرين الليبراليين الآخرين يرى "جيرمي بنثام" أن الدول الفيدرالية مثل البرلمان الألماني والكونفدرالية الأمريكية والاتحاد السويسري كانوا قادرين على تحويل هويتهم القائمة على صراع المصالح إلى الفيدرالية السلمية ؛ ويرى "تيم وين" أن "بنثام" يؤكد على أنه لا يوجد بين مصالح الدول في أي مكان أي نزاع حقيقي. فهي تتوافق في الكثير من الجوانب[2] وحددت الليبرالية في شكلها الدولي "الليبرالية الدولية" مجموعة من السبل الرامية لتحقيق أهدافها ،وهي بشكل عام تتمثل في :

1- تعزز فكرة الليبرالية التجارية فكرة التجارة الحرة عبر حدود الدول وهو ما يؤدي إلى تقليل الحوافز لاستعمال القوة ويزيد من تكاليفها وتساهم التجارة في تحفيز المنافع الاقتصادية بالإضافة إلى أنها سبيل إلى توحيد الشعوب وربما إلى التخفيف من ولائهم السياسي للدولة – الأمة.

2- إذا أدارت الليبرالية التجارية عملياتها عبر الحدود القومية وهو ما يوجه أنظار الليبراليين الجمهوريين نحو العلاقات بين الدول ومواطنيها، فهي تساند انتشار الديمقراطية بين الدول ما يعني أن الحكومات ستقدم برنامجها لمواطنيها ويصعب عليها المضي في سياسات من شأنها أن تعزز المصالح الفئوية الخاصة بالنخبة على الصعيدين العسكري والاقتصادي.

3- تعمل الليبرالية التنظيمية أو المؤسسية على مستوى البنية السياسية الدولية وبذلك فهي تتناقض مع مؤيدي الواقعية في التشديد على دور فرض النظام السياسي الدولي البنيوي في وضع المصالح الجماعية في خدمة المصالح القومية، فكثيرون من يؤيدون الليبرالية الدولية انطلاقا من إمكانية تعزز سيادة

---

(1) Cornelia Navari, Liberalism, in : Security studies an Introduction, **Op.cit**, p31.

(2) عامر مصباح، **مرجع سابق الذكر**، ص82.

القانون وتطوير المؤسسات الدولية والممارسات التي من شأنها أن تخفف من معضلة الأمن بين الدول[1].

تبرز النظرة التفاؤلية لليبرالية حول مسألة الأمن وتحقيق السلام من الاعتقاد بأن حسابات القوة هي مسألة قليلة الأهمية في تفسير سلوك الدول الخيرة، في مقابل ذلك تعد الأنواع الأخرى من الحسابات الاقتصادية والسياسية مسألة أكثر أهمية بالرغم من أن شكل هذه الحسابات يتغير من نظرية إلى أخرى، ويمكن أن تكون الدول الشريرة مدفوعة بواسطة الرغبة في الحصول على القوة وهذا من أجل التوسع على حساب الأطراف الأخرى ويعتقد الليبراليون أن هذه الدافعية مردها المعلومات المغلوطة، فالدول الديمقراطية والمسالمة تصبح القوة لديها عنصرا ثانويا ومنه تصبح الحاجات الاقتصادية ومبدأ الرفاهية هو المهيمن[2].

قدمت الليبرالية التقليدية نفسها في ثلاث صور على غرار ما ذهب إليه "كنث والتز" أيضا في محاولة فهم مسببات الحرب وعوامل الإخلال بالأمن وأيضا العوامل التي يمكن من خلالها تحقيق السلم الذي هو مطلب مهم للدول والمجتمعات والذي سيبدو أنه صعب التحقيق في كل الحالات والأزمنة نتيجة لوجود مصالح متضاربة في عالم معقد يمثل المستويات الثلاث في الفرد، الدولة، والنظام الدولي. وهو ما سنوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) : جدول يوضح صور الليبيرالية بتياراتها الثلاث الدولية والتجارية والأمن الجماعي

صور الليبرالية	الكتاب والفقرة	أسباب الحرب	عوامل السلم
الصورة الأولى طبيعة الإنسان	ريتشارد كوبدن منتصف القرن 14	التدخلات من قبل الحكومات محليا ودوليا محدثة اضطراب في النظام الطبيعي	حرية الفرد – حرية التجارة ، الشراء الاعتماد المتبادل
الصورة الثانية الدولة	ودرو ويلسون أوائل القرن 20	الطبيعة غير النظامية للسياسية الدولية وخاصة السياسية الخارجية وميزان القوة	حق تقرير المصير، حكومات مسؤولة ومتفتحة نحو الرأي العام /الأمن الجماعي
الصورة الثالثة بنية النظام الدولي	هويسون . ج أوائل القون 20	نظام توازن القوى	حكومات عالمية بآليات قوى للتوسط وتنفيذ القرارات[3]

من خلال الطروحات التي قدمت من طرف الليبرالية بتياراتها الثلاث الدولية والتجارية والأمن الجماعي، نجد أنها ترى بأن الأمن ليس مفهوما أحادي الجانب أي أنه يهتم بتهديدات واستعمال القوة

[1] مارتن غريفش وتيري أوكلاهان، **مرجع سابق الذكر**، ص224.
[2] عامر مصـــباح، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص85.
[3] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر : دار العلوم، ط1، 2007، ص331.

العسكرية الصلبة وفقط، ولكن يعتبر الأمن ذو أبعاد متعددة الهدف منه هو تنمية قدرات الدولة أفرادا ومؤسسات ،وهذا عبر نشر المؤسسات الديمقراطية لحل المشاكل الموجودة في بيئة النظام العالمي وتحقيق الاستقرار عبر الانسجام الطبيعي للمصالح واللجوء إلى مبدأ الأمن الجماعي كحل بديل للأمن الذاتي وهذا عبر مبادئ من شأنها تقوية العلاقات بينها وتساهم في تعزيز أمنها إذ يتوجب عليها :

- أن تتخلى عن استعمال القوة العسكرية للتغير واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل المشاكل أي عن طريق المفاوضات بدل استعمال القوة.
- من الواجب توسيع مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل مصالح الجماعة الدولية. أي أنه إذا ظهر خطر يهدد النظام فعلى الدول أن تواجهه جماعيا وتتصدى له بقوة عسكرية واحدة.
- أن تتغلب على الخوف وبناء الثقة فيها وهو ما أكده "آنس كلود – Anes Claude" بقوله بأن نظاما أمنيا كهذا يعتمد على أن تعهد الدول بمصائرها إلى الأمن الجماعي[1].

كما ركزوا أيضا على الدعوة إلى حرية التجارة عبر الاعتماد المتبادل وحرية الاتصال بين الدول وتسهيل تبادل الأفكار وانسياب رؤوس الأموال والتنقل الحر للأفراد، حيث أن هذا النظام من العلاقات من شأنه أن يزيل أسباب التوتر وعدم الاستقرار وصولا إلى تحقيق الأمن[2].

لقد أغفلت أو تناست النظريات السابقة دور المؤسسات الدولية وخاصة الطرح الواقعي ،الذي أكد على أن هذه المؤسسات لا تلعب دورا هاما في منع نشوب الحروب والمحافظة على الأمن الدولي نتيجة هيمنة الطرح الدولاتي أي أن هذه المؤسسات ما هي إلا تعبير عن جملة من مصالح الدول، ومنه فهذه المؤسسات غير قادرة على فرض قوانين أو قرارات تحد من طموحات الدول المنافسة في الساحة الدولية.

غير أن الواقعيين خاصة الجدد رغم إقرارهم بالفوضى الدولية والأنانية العقلانية للدول إلا أنهم لم يقوموا بنفي التعاون مطلقا في ظل الفوضوية غير أن هذا التعاون سيكون حسبهم هشّا، لأن دول

---

(1) جون بيلس، **مرجـــــع سابق الذكـــــر**، ص431.
(2) سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سابق الذكـر**، ص18.

الراكب المجاني ستكون مشكلة على الدوام كما أن لعبة "معضلة السجين"[*] بينت بوضوح صعوبة الاعتماد على الوعود التي قد لا يمكن الإيفاء بها في ظل ظروف معينة[1].

يرى كيوهان (Keohane) ومارتن (Martin) أن بوسع المؤسسات الدولية تقديم كم من المعلومات والتقليل من التكاليف للعمليات وزيادة مستوى الالتزامات ودرجة موثوقيتها وتسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[2]، يستند أصحاب هذا الطرح في رؤيتهم من أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في التغلب على المشاكل التاريخية (العداوة) هذا فيما يخص المراحل السابقة، أما في الوقت الحالي يستندون إلى التطورات التي حصلت من خلال تقدم الاتحاد الأوروبي والناتو في نهاية الحرب البارد من أجل إيضاح أن الدول تؤمن بأهمية المؤسسات من أجل التعاون وتحقيق الاستقرار الأمني بدل الصراع.

يركز كل من أكسيلورد وكيوهان على مجموعة من العوامل الكفيلة بتفسير التعاون الدولي ويقسمان آليات التعاون لعدة مستويات من خلال :

أولا – الفاعلون : حيث يركزون على ما يسمى بظل المستقبل (The shadow of the future) إذ يدرك الفاعلون بالأهمية اللاحقة للتعاون والمنافع القادمة وهو ما يتطلب استمرارية للمؤسسات، مع التزام جميع الأطراف بالتعاون وهو ما يضفي وظيفة اشتراكية لهذ العدد من الأعضاء المتعاونين.

ثانيا – سياقات الفعل المتبادل : حيث يتطور التعاون في مجالات مختلفة خاصة مع تطور سلطات المؤسسات لتتوسع حتى تصل إلى المجالات الأكثر سهولة من خلال التعاون، أما في مجال الأمن فيبدوا الليبراليون الجدد أقل تفاؤلا إذ أن مقولة ظل المستقبل تصبح ليست ذات معنى لأن حسبهم القضايا الأمنية تتحدد في الوقت الحالي وليس المستقبل، وهو ما يمنع في معرفة نظم الأمن بشكل جيد[3].

---

[*] **معضلة السجين**: هي النواة الأساسية لمشكلة التعاون ضمن نظرية الألعاب تتضمن اللعبة متهمين لا يملك المحقق أدلة كافية على أن منهما لإثبات الجرم. الخيارات المتاحة أما كل متهم.

[1] كريس بروان، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص66.

[2] جـــون بيلس، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص427.

[3] إكزافييه غيوم، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص46.

أما بالنسبة لليبرالية المؤسساتية "Liberal institutionalism" فقد طرحت من أجل الرد على الواقعية الجديدة مستمدة أفكارها من طروحات التكامل الوظيفي المقدمة من طرف "دافيد ميتراني" و"كارل دوتش" و "أرنست هاس" و"جوزيف ناي"، مؤكدين على أهمية إنشاء الجماعات التكاملية لدفع التنمية الاقتصادية وحل المشاكل الإقليمية المتنامية، لتبرز في سبعينات القرن العشرين أفكار تركزت حول العمليات فوق القومية والاعتماد المتبادل المعقد من طرف" روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي"، حيث رأوا بأن العالم أصبح أكثر تعددية من حيث الفواعل المساهمة في تفاعلات السياسة العالمية وزيادة الاعتماد المتبادل المعقد بينها الذي يميز العلاقة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية، وظهور قضايا جديدة كالبيئة وتغير المناخ، وتعدد قنوات التفاعل بين الوحدات فوق القومية بالإضافة إلى تدني أهمية القوة العسكرية لصالح الأجندة الاقتصادية[1].

يفترض الليبراليون الجدد أن الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي يتحصل عليها من التعاون دون أن تكون قلقة بشأن الدول الأخرى طالما أنها راضية عن وضعها في ظل الاعتماد السائد، وهو ما يتوافق مع نظرية التجارة الحرة التي تنص على كون الأطراف جميعا يحصلون على مكاسب متفاوتة، أي أن ميزة التعاون حسبهم هو أن الدول تدرك أن مصلحتها الحقيقية طويلة الأمد، وليس أن تنساق وراء مكاسب قصيرة الأمد[2].

رغم إقرار الليبراليين الجدد (المؤسساتيين) بأن الدول مدركة لأهمية التعاون والاعتماد والمتبادل إلا أن هذا لا يعني أن المؤسسات قادرة على منع الحروب لكن بإمكانها التقليل من هاجس الغش الذي ركز عليه الواقعيون، وتلطيف المخاوف من إدراكات بعض الأطراف داخل المؤسسات كمسألة المكاسب المطلقة الناتجة عن التعاون، وبهذا المعنى فمن المفترض أنه في عالم محكوم بقوة الدولة والمصالح المتضاربة، فإن المؤسسات الدولية هي جزء رئيسي من أي سلام متفق عليه في إطار سياسة المعاملة بالمثل[3]، أي أن المؤسسات الدولية لا يمكنها أن تقوم بالقضاء على نزعة الحرب نهائيا من علاقات الوحدات السياسية ضد بعضها لكنها قادرة على كبح رغبة هذه الدول عن طريق آليات التعاون لما يمكن أن تحصل عليه بعد التزامها بالتعاون المشترك.

---

(1) عامـــــر مصباح، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص105.
(2) كريس براون، **مرجع سابق الذكـــر** ، ص ص58، 59.
(3) جـــون بيلـــس، **مرجـــع ســابق الذكـــــــر**، ص427.

ثانيا – الأمن في نظريات العلاقات الدولية الحديثة:

مع بروز تحولات جديدة وظهور تهديدات متنوعة مست مختلف جوانب الحياة داخل الدول، ظهرت هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في مفهوم الأمن القائم على نظرة ضيقة مقتصرة على التهديدات التقليدية ، و برزت محاولات حتى قبل نهاية الحرب الباردة لإعادة النظر في هدا المفهوم والمثال على ذلك ما أورده "ريتشارد أولمان–Richard Ulman" تحت عنوان "إعادة تعريف الأمن (Redefining Security) عام 1983. أوضح فيه أولمان أن المنظور الضيق للأمن القومي، باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر حدودها هو أمر خاطئ وخطير في نفس الوقت[1]. أي أن الاهتمام بما يأتي من خارج حدود الدولة فقط يجعل أمن الدولة والأفراد معرض للخطر لأن البنية الداخلية يحتوي على تهديدات تغافل أصحاب القرار عنها قد يؤدي إلى أن تصبح أزمات مهددة لبقاء حتى الدولة نفسها :

"التهديد الأمني هو نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثي وخلال مدى زمني محدود نسبيا بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل جوهري بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها سواء أكانت هذه الوحدات أفرادا أم جماعات مؤسسات"[2].

من خلال هذا الطرح يبين لنا مدى توسع المجالات التي يمكن أن تتأثر في البنية الداخلة والعناصر الرسمية وغير الرسمية التي يمكن أن تكون عرضة لهذه التهديدات مما يجعل مستوى الأمن في خطر.

منذ بداية التسعينات توسعت وظهرت تحليلات جديدة أنصبت على إعادة التفكير حول مفهوم الأمن بشكل حديث ونقدي، وكانت أهم المحاولات خلال المحاضرة التي نظمت في جامعة "يورك – York" الكندية عام 1994 حيث تم العمل بشكل جماعي من طرف المحللين على تجديد "الدراسات الأمنية النقدية" وهو ما تم تبنيه من طرف "كين بوث" فيما بعد "Ken Booth" في مقاله المعنون بـ

---

[1] مالك عوني، رهان الثورات.... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، **ملحق تحولات استراتيجية**، أكتوبر 2011، ص05.

[2] محمد جمال مظلوم، **الأمـــن التقلـــيدي**، الرياض : جامعة نايف العربية للـــعلوم الأمنـــية، ط1، 2012، ص84.

"الأمن والانعتاق – Security and emancipation" والذي أطلق على إعادة تحديد مفهوم الأمن ما يسمى "بالانعتاق"[1].

رغم أن النقاش حول مفهوم الأمن أثير على نطاق واسع بعد نهاية الحرب الباردة إلا أن تعريف الأمن تأثر بالنقاش الذي حدث بين الطرح بعد الحداثي والنقدي في نهاية السبعينات من القرن الماضي– ثم تعزز هذا الطرح بظهور النظرية البنائية كمقاربة جديدة في العلاقات الدولية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، رفضت هذه المقاربات الطروحات التقليدية المرتكزة على الدولة كفاعل رئيسي بالإضافة إلى أسبقية الشؤون العسكرية على بقية الجوانب الأخرى، كما أكدت على ضيق الطرح الواقعي للأمن والفئات المعنية بالأمن داخل المجتمع ويتجلى هذا من خلال السؤال الذي طرحه كين بوث – Ken Booth"، أين الفقراء، أين النساء ؟ أين الذين بلا صوت ؟ أين الاقتصاد ؟ والجنس السياسي ؟ [2]

أسست هذه المقاربات الجديدة مع بداية التسعينات حقلا جديدا أكثر اتساعا من الحقل التقليدي لدراسات الأمن، سميت بالدراسات الأمنية النقدية (Critical Security Studies) وكان من الذين أشاروا إلى التفكير حول الأمن بطرق بديلة ونقدية كل من "كين بوث – Ken Both" و"ريتشارد واين جونز – Richard Krouse" و"كيث كروز – Keith Krouse" و"مايكل ويلمار – Michael Wilmar."

تتفق المقاربات النقدية على أن الأمن مفهوم غامض ومعقد لكن الحوار حوله ممكن ، ومن هنا كانت البداية باعتبار الأمن مفهوما قابلا للاشتقاق" وهو ما شكل أحد أهم الأسباب المؤدية إلى البحث عن إعادة تعريف الأمن أفقيا أي من المجال العسكري الاستراتيجي إلى بقية المجالات الأخرى السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والإيكولوجية، أما عموديا فهو ما يسعى إليه الباحثون من خلال التعمق أي بدراسة الفواعل بداية من الدولة نزولا إلى الجماعات والأفراد[3].

تتمثل هذه المقاربات التي تبنت طرح التوسع والتعمق في مفهوم الأمن النظرية النقدية الاجتماعية وما بعد الحداثة والبنائية والنظرية السنوية.

---

(1) Pinar Bilgin, Critical Theory, in : Security studies an Introduction, **Op .cit,** p92.
(2) أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص14، 15.
(3) **المرجع نفسه**، ص18.

تعتبر النظرية النقدية الاجتماعية نتاجا لمدرسة فرانكفورت التي تعود إلى العشرينيات من القرن الماضي ، والتي ارتكزت على الهدف المتمثل في تسليط الضوء على البناء الاجتماعي والتاريخي للأحداث والطريقة التي يبنى بها العالم وبالتساؤل حول الوضعية الشخصية والثقافية للمساهمين (الفواعل) ،غايتها العلمية انعتاق الإنسان بالمقارنة مع البنى الاجتماعية[1]. والانعتاق هو تحرير الناس أفرادا وجماعات من القيود المادية والإنسانية سواء الفقر، سوء التعليم، أو القمع السياسي والأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة، الانعتاق وليس السلطة أو النظام ينتج الأمن الحقيقي فالانعتاق نظريا هو الأمن، كما تستمد أيضا النقدية أفكارها من الطروحات والأفكار السياسية "لأنطونيو غرامشي – Antonio Grumsci" وهو ما أكد عليه "روبرت كوكس – R. Cox" حيث اعتبر أن أفكار غرامشي جد مهمة بتوضيحها للفرق بين "النظرية النقدية" و"نظرية حل المشكل – Problem Solving Theory"[2].

تبدأ الدراسات الأمنية النقدية برفض النظرية التقليدية للأمن واعتبار الدولة الفاعل الوحيد الذي يستطيع حماية أمن المواطنين، وأهمية الدراسات الاستراتيجية ووصف شؤون العالم والفرضيات المتضمنة في الثنائيات البسيطة الكامنة في صلب العلاقات الدولية ،والرؤية الارتدادية للطبعة البشرية التي تبرزها بشكل جلي الواقعية الكلاسيكية وهيمنة البنية الفوضوية على الفاعل لدى الواقعية الجديدة والفلسفة الوضعية في مناهج العلاقات الدولية التقليدية[3].

حاولت النقدية الاجتماعية إعطاء بعدا أكثر توسعا في مفهوم الأمن بالتركيز على فهم العلاقة بين الأمن والانعتاق كما صاغه "كين بوث – Booth" معتبرا أن هاذين المفهومين هما وجهين لعملة واحدة، وهو طرح ليس يوتوبي أو إمبريالي ولكن فكرة تعبر عن صراع الأفراد والجماعات في مختلف أجزاء العالم، وهو نفس ما ذهب إليه "واين جونز – Wyn Jones" بأن الأمن هو إحساس بغياب التهديد من الخوف والجوع والمعاناة والفقر وهو عنصر مهم في الصراع من أجل الانعتاق[4]. ويضيف أيضا أن التعمق في مفهوم الأمن يقتضي مراجعة ونقدا أبستمولوجيا وأنطولوجيا للدراسات الأمنية

(1) Jean Jacques Roche, **Op.cit**, p137.
(2) Pinar Bilgin, **Op.cit**, p92.
(3) سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص36.
(4) Pinar Bilgin, **Op.cit**, p100.

التقليدية ومحاولة التعمق أكثر حول ما يمكن أن يعنيه الانعتاق في إطار مؤسساتي والممارسة التطبيقية[1].

أعطى النقديون طرحا جديدا تمثل في الرغبة المشتركة لمعالجة موضوع الأمن من حيث هو موضوع يخص الفرد وليس الدولة ذات السيادة مما يجعل موضوع الأمن الفردي منفصلا على أمن الدولة بصفة عامة، حيث تؤدي ضرورة حماية الأفراد إلى التركيز على حقوق الإنسان الفردية وتوفير الحماية القانونية للأفراد ضد الانتهاكات التي قد تطالهم من مؤسسات الدولة نفسها. وبرز هذا الطرح على المستوى الدولي في تقارير التنمية الإنسانية وأقرت هذه الأخيرة مفهوما جديدا للأمن والذي هو الأمن الإنساني الذي اشتمل على جانبين، الجانب الأول هو الحماية من التهديدات المزمنة كالجوع والأمراض والقمع أما الجانب الثاني فهو الحماية من التدهور المفاجئ من مضار الحياة اليومية[2]، مما يتطلب جهودا لحماية الأفراد داخل الدولة بشكل منهجي وجعل الأفراد قادرين على تطوير إمكاناتهم ليصبحوا فاعلين داخل مجتمعاتهم سياسيا واجتماعيا.

ويرى كل من "كروز" و"ويليامس" أن التركيز على الفرد كمرجعية للأمن يسلط الضوء على قضية محورية تعتبر مغيبة من طرف النظرية الواقعية ، وهي كيف تشكل المؤسسات الرسمية التي تحتكر استعمال العنف الشرعي والمنظم تهديدا لأمن الأفراد بدل أن تكون الفوضى الدولية والأخطار من بيئات خارجية هي مصدر التهديد للأفراد، هذه المقاربة الأمنية المركزة على الأفراد استدعت استكشاف ما دعاه "بوث" بحقائق الأمن من منطلق النقد التكويني والترويج لسياسة انعتاقيه[3]. ورغم الدعوة إلى نقد السلطة في الدولة ومؤسساتها الديكتاتورية والمطالبة بتجريد الدولة من القوى التي تحتكرها، واحترام الاختلافات الثقافية على المستوى العالمي من أجل إزالة التعارض بين واجبات المواطن كمواطن وواجباته كإنسان في المقام الأول من خلال التحرك نحو أشكال أخرى من الجماعة السياسية[4]، فإنه يتعذر تهميش الدولة في القضايا الأمنية كما تراه النقدية الاجتماعية، لأنها تتحمل المسؤولية عن توفير

---

(1) Alex Maclead, **Op.cit**, p07.

(2) أسود محمد الأمين، الأمن الدولي بين المفهومين الثابت والمتغير، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، العدد1، 2014، ص120.

(3) سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكـر**، ص ص32، 33.

(4) محمد أنور فرج، **مرجع سابـق الذكـــــــــر**، ص452.

أمن أفرادها وبالتالي فالمقاربة الأمنية لعالم ما بعد الحرب الباردة تتطلب أن يكون هناك تعاون وتنسيق مع الدولة وليس التناقض معها[1].

أما نظرية ما بعد الحداثة فقد قدمت هي الأخرى منظورا مختلفا إلى حد بعيد للأمن الدولي، حيث يعتقد منظروها أن الأفكار لها أهمية وأثر، لكنهم أيضا يرون أن الخطاب هو قوة دافعة ومهمة وله تأثير واضح على تصرفات الدول[2]، وترفض كل الرؤى الوضعية للعلوم الاجتماعية وخاصة الأسس الأبستمولوجية والأنطولوجية للواقعية الجديدة، أي أنها تعارض فكرة الفصل بين السياسة الداخلية والعالم الخارجي "العلاقات الدولية" ومن هذا المنطلق عرف "برادلي كلاين – Bradly Klein" مهمة العلوم الاجتماعية بأنها إعطاء طريق واضح لمختلف القوى والحركات الاجتماعية المساهمة في تشكيل الحياة الدولية، ويرون أيضا بأن التركيز على الدولة فقط شوه مفهوم الأمن وهو ما أكده "دافيد كامبل – David Campbell" من خلال قوله بأن السياسة الخارجية والعلاقات بين الدول لا تقاس بهذه العلاقات فقط إنما تمتد لتؤثر حتى على هوية الدولة الداخلية وإعادة إنتاجها في حالات أخرى[3].

كما تأثر مفهوم الأمن لدى أنصار ما بعد الحداثة بفكرة أن المعرفة ذاتية وليس موضوعية مما يؤكد على أهمية القيم المعيارية، ومنه من المستحيل التحدث أو الكتابة من موقع محايد أو متعال ، كما أشارت برادلي كلاين أيضا إلى إن هيمنة الخطاب الواقعي للأمن ليس بريئا وإنما هو مرتبط بمصلحة وقوة منتجه، ومنه يعتبر إعادة تعريف الأمن وفق منهجية بعد وضعية خطوة ضرورية لدراسات أمنية بديلة[4].

حاول أنصار ما بعد الحداثة إعادة تصور المناظرة حول الأمن الدولي وذلك بالبحث عن أسئلة جديدة كانت مغيبة من قبل النظريات التقليدية وفي هذا الإطار يرى "جيم جورج" أن الخطاب الاستراتيجي الجديد لما بعد الحرب الباردة يركز على الشعور المتنامي بانعدام الأمن بسبب أخطار الاقتصاد العالمي وهيمنة الشؤون العسكرية على أولوية الدول، وهو ما يؤكد على الحاجة إلى خطاب جماعي بشأن الأمن الدولي[5].

---

(1) عبد النور بن عنتر، **مـــــــــــرجع سابق الذكر**، ص24.
(2) جـون بيلـــــــــس، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص436.
(3) Alex Maclead, **Op.cit**, p08.
(4) سيد أحمد قوجيـــلي، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص54.
(5) لخـــميسي شيـــبي، **مرجـع سابق الذكـــــر**، ص63.

جاءت الدراسات الأمنية للحداثيين وبعد الحداثيين كرد على التحولات والمتغيرات التي طرأت على البيئة الدولية المرتبطة بالهوية والعنف وسيادة الدولة، إذ يرى بعد الحداثيين أن هناك علاقة تكاملية واعتمادية بين هذه القضايا وأشار "كامبل" و"مايكل ديلون – Michael D." في عملهما المشترك إلى العلاقة المتناقضة بين السياسة والعنف في الحداثة فمن ناحية يمثل العنف مصدر الجماعة السيادية ومن ناحية أخرى هو الطرف الذي يجب أن يحمي منه مواطنو تلك الجماعة، في نفس السياق لم يهمل بعد الحداثيون الدور الذي تؤديه الحدود ومبدأ سيادة الدولة في حماية الأفراد والجماعات من الأخطار والتهديدات التقليدية كتلك الناتجة عن غزو دولة ثانية لها، بالإضافة إلى التهديدات الجديدة التي هي عابرة للحدود وتمس سيادة الدول مثل الجريمة المنظمة، اللجوء، الهجرة غير النظامية، الإرهاب وتبييض الأموال، وهنا يصبح ينظر للسيادة على أساس أنها محدد لهوية الجماعة وفي الوقت نفسه الضامن الرئيسي لاستمرارها، كما لم يهمل بعد الحداثيون عنصر الهوية باعتباره مفهوم مهم في الأمن لأنه ذو صلة بالسيادة والعنف، منتقدين إهمال الطرح التقليدي للأمن مسألة الهوية، ويتفقون على أن فكرة الهويات السياسية لا يمكن أن توجد قبل تمايز الذات عن الآخر أي كيفية تصور الآخر كتهديد أو اعتباره الخطر الذي يجب مواجهته[1].

بجانب النظرية النقدية الاجتماعية وبعد الحداثة تبرز بشكل جلي النظرية البنائية كأحد أهم النظريات التي لاقت رواجا في بداية التسعينات، حيث برزت نهاية الثمانينات من خلال الحوار الثالث بين النظريات العقلانية والنظريات النقدية، في محاولة لإعادة النظر في طروحات العلاقات الدولية المبنية بشكل موضوعي وإعادة المساءلة حول علاقة البنية بالفاعل وصياغة نظريات تفاعلية[2].

وكان "نيكولاس أونوف – Nicholas Onuf" أول من استعمل هذا المفهوم في العلاقات الدولية في كتابه "العالم من صنعنا – Word of Our making"، "أونوف" و آخرون ركزوا على نقد الطروحات التقليدية وخاصة الواقعية البنيوية في العلاقات الدولية[3]، أي ما يتضمن نظرية النظام العالمي ومدرسة القانون الدولي التي هي بدورها انتقدت الواقعية الجديدة بأنها غير قادرة على تفسير التغيرات التي حصلت في العالم خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

---

(1) سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص57، 58.

(2) Martin Griffiths, **International Relations Theory for the Twenty First Century,** New York : Rutledge, 1ested, 2007, p61.

(3) Audie Klotz et Cecelia Lynch, Le constructivisme dans la théorie des Relation internationales, **Critique internationale**, n°02, hiver 199, p52.

أعطت البنائية مكانة مهمة للأفكار والمعايير في العلاقات الدولية وخاصة الدور الذي تلعبه الهوية والتي تشكل رابطا حيويا بين الهوية والأمن. الهوية تعتبر كعامل محدد في السياسة الدولية والتي تسمح بتفسير سلسلة سلوكيات الدول التي نجدها في الساحة الدولية. ويعتبر في هذا الإطار كتاب "جيرسون ،وندت، كاتزنشتاين"، مرجع مهم لإعادة تعريف هذه القضايا والمعنون بـ "الثقافة والأمن الوطني The culture of national Security" ويبرز فيه الكتاب الثلاثة الهوية كوجه للمصلحة. وبصورة أشمل وأعم العوامل الثقافية في مجموعها هي مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في المصالح الأمنية للدول[1].

تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية كالفوضى الدولية وتوازن القوى والعلاقة بين هوية الدولة ومصالحها وزيادة القوة. وترفض البنائية أيضا تصور العلاقات الدولية وفق التصور الواقعي الذي يعتبرها عبارة عن كرات بيليارد، لأن هذا الطرح يركز على الشكل الخارجي فقط دون فهم أو تحليل العناصر المشكلة له مما يؤدي إلى فقدان إدراك عميق لتصورات الفاعلين وأفكارهم والتي من شأنها تقدم إجابات حول انخراط الفاعلين في النزاعات والمواجهات الدولية[2].

في نفس السياق يؤكد البنائيون على أن الهويات والأعراف والقواعد وأسس البنى الجامدة هي عناصر تلعب أدوارا حاسمة في تعريف الدول لمصالحها الوطنية وصناعة سياساتها تجاه الدول الأخرى، فسياسة الهوية هي التي غالبا ما تقدم لنا تفسيرا أفضل لنظرة دولة ما إلى دولة أخرى باعتبارها مصدرا حقيقيا أو محتملا لتهديد أمنها[3]. وهذا يؤدي إلى إدراك وتداول مفاهيم وقيم تتعلق بالأمن وتصبح هذه المفاهيم والقيم جزء كبيرا من الإطار الاجتماعي "البناء" الذي يتفاعل معه الأفراد وفي ظل ذلك التفاعل تصبح ثقافة الأمن هي العامل الأساسي في رسم السياسات[4].

---

(1) Alex Macleod, Isabell Marron, et David Morin, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales, **études internationales**, n°01, Mars 2004, p p15, 16.

(2) نصار الربيعي، **جدور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2013، ص134.

(3) أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة : هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، خريف 2008، ص135.

(4) خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 30، 2014، ص327.

بالنسبة للبنائين فإن مفهوم الأمن مثله مثل مفهوم الفوضى يتحدد معناه وقيمته كما تراه الدول. وهو ما يوافق مقولة "ألكسندر وندت – Alexander Wendt" الفوضى هي ما تراه الدول والفاعلون، ومنه فالأمن هو أيضا مفهوم يعتمد على عملية البناء الناتجة عن تفاعل الدول مع البناء الاجتماعي في السياسة الدولية. حيث في مراحلة ما تفضل الوحدات والفاعلين الأمن بمفهومه التقليدي، في حين قد تشهد الدولة مرحلة مختلفة تحولات أين يصبح الاقتصاد، البيئة مشاركة المجتمع المدني، تعزيز الديمقراطية قضايا جوهرية، بتعبير آخر يصبح الأمن عبارة عن نتيجة لحالة التفاعلات الحاصلة داخل المجتمع بين مختلف الوحدات. ويعكس القيم والقواعد التي تضبط التفاعلات[1]، وتؤكد في هذا الصدد "رتا توراك – Rita Toureck" أن الأمن يبنى بشكل اجتماعي و تذاتاني وتعتبر الهوية والمعايير الفرضية الأساسية المشتركة للتصور البنائي للأمن.

يتصور البنائيون الأمن كموقع للمفاوضات والتحدي في الوقت نفسه هو موقع مفاوضات بين صناع القرار والجماعات المحلية ويعتبر موضوع نقاش حاد بين أولئك الذين يملكون تصورات متضاربة حول ما يمكن اعتباره تهديدا للأمن، وبدلا من البقاء في مستوى النخب السياسية يؤكدون أيضا على أهمية الجماهير والرأي العام ما من شأنه أن يؤدي إلى حدوث التغير في خطاب وممارسات السياسة الخارجية الأمنية للدول[2]. وفي هذا الصدد عارض "وندت" الطرح الواقعي القائل بالمساعدة الذاتية "Self Help" لحماية المصالح القومية للدولة ويقترح تنظيما فوق قومي لتوظيف المعاني والمبادئ الجماعية المحددة لعملها، وتحصل الأولى حسبه على هويتها وتمثل مصالحها من خلال مشاركتها في هذه المؤسسات. وتقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين أين يصبح الأمن مسؤولية الجميع[3]، ويجادل أيضا "وندت" بأن الأمن هو بنية اجتماعية مختلفة عن نظام الأمن الذاتي بشكل من مجموع المعلومات المشتركة تساعد على بناء الثقة بين بعضها البعض وتلجأ الدول إلى حل المنازعات فيما بينها بطرق سلمية، بالإضافة إلى سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة من خلالها يمكن توجيه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام[4].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص329.
(2) سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكر**، ص79.
(3) نصار الربيعي، **مرجع سابق الذكر**، ص144.
(4) جون بيلس، **مرجع سابق الذكر**، ص ص235،434.

حاولت البنائية أن تكون الجسر الرابط "جسر الهوة" بين المنظور التقليدي والحديث لمفهوم الأمن إذ أنها لا تهمل طروحات الواقعية الجديدة والليبرالية وفي نفس الوقت سعت إلى جعل التفكير منصبا حول العلاقة والمعاني التي تتشكل من تبادلية البنية والفاعل أي أن الأمن هو ما تراه الدول والوحدات الأخرى.

لقد أسهمت البنائية أيضا في بروز أفكار مدرسة كوبنهاجن، التي ركزت على فكرة الأمن المجتمعي "Societal" المتمحور حول الهوية – Identity"، حيث أن مفهوم الأمن المجتمعي يركز على قدرة المجتمع في الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات. وحسب "باري بوزان" فإن غياب الأمن المجتمعي كان نتيجة لتحولات النظام العالمي وتجلت مصادر التهديد في مصدرين مهمين هما الهجرة والصراع بين مختلف الإثنيات والعرقيات "الهويات المتصارعة" حيث ينبع الخوف من الهجرة نتيجة ما تحدثه من تغير في المستقبل على التركيبة السكانية. والصراع الإثني يؤثر على النسيج المجتمعي ما قد يؤدي إلى تفككه[1] وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث عرف العالم موجة كبيرة من اللجوء والهجرة مما جعل الجماعات في خطر وهو ما أدى إلى بروز التركيز على أمن المجتمع بدل أمن الدول.

هذه الأفكار قادت إلى التميز حسب كتاب مدرسة كوبنهاجن بين أمن الدولة المستند على حماية السيادة بمعناها التقليدي وأمن المجتمع المستند على حماية الهوية وهو ما أدى إلى اعتبار المجتمع هو المرجع المستقل للأمن والمقابل للدولة واعتبار الهوية موضع تهديد مقابل للسيادة[2]. وقد أعاد "ويفر" صياغة ما اسماه "باري بوزان" القطاعات الخمس للأمن، الأمن العسكري، السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، ويضيف أيضا كل من "ويفر وبوزان" مفهوم الأمن الإقليمي المركب الذي كان غائبا عن الكثير من الدراسات الأمنية. ويرى بأنه ليس من المفيد النظر إلى أمن المجتمع كأحد القطاعات إنما هناك ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع ويقول في هذا الإطار : "نحن لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم الدول قياسا للمجتمعات المأمونة لها، نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة أما بالنسبة

---

(1) خديجة عرفة محمد أمين، **مرجع سابق الذكر**، ص18.
(2) سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص81.

لأمن المجتمع فقيمته الهوية، كلا الاستعمالين يدل على البقاء إذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة والمجتمع الذي بفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء بنفسه"[1].

كما أوضحت كيف تصبح قضية ما مشكلة أمنية (Securization) يقول ويفر أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا بالممارسة الاستدلالية للفواعل الاجتماعية إذ أن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية تشير إلى استخدام وسائل استثنائية أي أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية[2].

المطلب الثاني : مقاربة المعضلة الأمنية والنزاعات الإثنية.

المعضلة الأمنية "Security Dilemma"يقصد بها في مجال دراسات الأمن الدولي وبالأخص من المنظور الواقعي كيفية تحقيق الدول لأمنها وتجنب تهديد مصالحها وقيمها الحيوية والمركزية مقارنة بما تملكه من مصادر وقدرات وإمكانيات مادية في ظل نظام دولي فوضوي ذي بنية تنافسية دون أخذ أمن واستقرار الدول الأخرى بعين الاعتبار[3].

بدأ التطرق إلى إشكالية المعضلة الأمنية حسب الدراسات السياسية في المؤتمر العالمي لنزع السلاح سنتي 1932-1933 قبل أن يبدأ المفهوم في الانتشار والتطور بداية من السبعينات خاصة من طرف "روبرت جرفيس – Robert Jervis" جورج كوستر – George Quester" و"برنارد برودي – Bernard Brodie" ورغم وجود متغيرات كثيرة إلا أن "روبرت جرفس" هو من كان له بارز الأثر في تقديم المعضلة الأمينة من الناحية النظمية وتطبيقها في العلاقات الدولية[4].

في الخمسينات من القرن الماضي قدم "جون هيرز – John Herz" تعريفا للمعضلة الأمنية بقوله : "إنها مفهوم بنوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل

---

(1) **المرجع نفسه**، ص82.

(2) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص25.

(3) أحمد محمد أبو زيد، مفصلة الأمن، اليمني الخليجي : دراسة في المسببات و الانعكاسات و المالات، **المستقبل العربي**، العدد 414، 2013، ص73.

(4) Pascal Vennesson, Le dilemme de la sécurité : anciens et nouveaux usage, **Espaces Temps**, n°71, 72, 73, 1999, p49.

طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، وتفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها خطر محتمل"[1].

وأشار المؤرخ البريطاني "هربرت بترفيلد – Harbert Butterfield" في كتابه " History and humain relations" الصادر عام 1954 إلى المعضلة الأمنية معبرا عنها كحالة من الخوف الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز) فكل منهما يشير إلى المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة[2].

ويضيف أيضا "توماس كريستينسن – Thomas Christiansen" أن المعضلة الأمنية مفهوم متداول في مجال العلاقات الدولية. وهو تعبير عن القلق المتصاعد من سوء الفهم المتبادل والشك وهو ما يؤدي إلى نشوب النزاعات بين الدول وعدم الاستقرار نتيجة الأعمال العدوانية لبعض الجهات التي تحاول تغيير الوضع القائم بالقوة[3]. ويتوقف كبر حجم وطبيعة المأزق الأمني على متغيرين هما التوازن بين الدفاع والهجوم والمتغير الآخر هو المفاضلة بين الدفاع والهجوم ونتيجة لذلك فإن المأزق الأمني يمكن أن يتفاوت بحسب الزمان والمكان، فبالرغم من أن الدول تعترف بالأوضاع الطبيعية الفوضوية الثابتة للنظام الدولي، إلا أنه يمكن القول أن هناك اختلاف وتنوع شديد في جاذبية الوسائل التعاونية أو التنافسية ووجود فرص كبيرة نحو زيادة تحقيق الأمن أو احتمال قيام حرب[4].

وتصبح المعضلة الأمنية أكثر حدة عندما يتوفر شرطان أولا عندما تكون القوة الدفاعية والهجومية متساوية عموما، فالدول لا تستطيع الإشارة إلى نواياها الدفاعية وإلى أهدافها المحدودة عن طريق القوة العسكرية المستغلة كما أن أي قوة هي صالحة للدفاع، وعلى الرغم من أن القوة المسلحة لديها إمكانية الدفاع، فإن الدول المتصارعة لا يمكنها التميز في نوايا الآخرين (المنافسين لها) ومنه يجب عليهم التعامل مع الوضع حسب الأسوأ[5]. وهو من يشجعها على الاستفادة عن حالة اللايقين من أجل تعظيم مكاسبها فعلى سبيل المثال إذا كانت الدولة "أ" تعتقد بأنها ضعيفة عسكريا والدولة "ب" لا

---

(1) جون بيلس، ستيف سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص303.

(2) Alan Collins, State induced security dilemma : maintaining the tragedy journal of the Nordic in studies association, vol39, 1-2004, sur : **http://www.coc.segepub.com/cagi/content/refe**. 12/08/2017.

(3) Thomas J. Christensen, The contemporary security dilemma, world politics, vol03, January 1978, sur: http**://www.people.Fas.haward.edu/obu/**.12/08/2017.

(4) Robert Jervis, was cold war : A security dilemma ? **Journal of cold war studies**, n°04. Winter 2001, p40.

(5) Barry R. buzan, The security Dilemma and Ethnic Conflict, **Survival,** vol 35, n°01 spring 1993, p28.

تتوفر لديها معلومات عن مستوى قوة "أ" قد تسعى "أ" لاستغلال حالة عدم اليقين عند "ب" وتقوم ببعض الإشارات التي توهم الدولة "ب" بأنها ستشن عليها حربا[1].

الشرط الثاني ينبع من إيهما أفضل الدفاع أم الهجوم، فإن كانت العمليات الهجومية أكثر فعالية من العمليات الدفاعية فستختار الدول الهجوم من أجل البقاء، وهذا ما يشجع على بداية الحرب إذا حدثت أزمة سياسية لأن الأفضلية الهجومية تخلق محفزات الضربة عند اشتعال الحرب، بالإضافة إلى أنه عندما تكون القدرة الهجومية أكبر، تكون هناك أفضلية من حيث الأرقام والتي تستطيع زيادة الاعتقاد بالنجاح العسكري[2].

قبل الإشارة إلى أشكال المعضلة الأمنية (الخارجية والداخلية) يجب التطرق إلى النموذج الردعي والنموذج اللولبي (الحلزوني) ويمكن الفرق في النوايا الشريرة للخصم (Malign Intention). فمن خلال ردع الخصم يمكن لصناع القرار حماية أمن دولهم، وفيما يتعلق بالنموذج اللولبي يقود صناع القرار دولهم في بيئة فوضوية على المستوى الدولي مما يدفع الدولة لاتخاذ إجراءات دفاعية، لكن قد تفسر من طرف دولة جارة بأنها هجومية وتهدد أمنها، وحسب "جون هيزر" يعتبر هذا الوضع مأساوي للمعضلة الأمنية لأنه يحمل خوفا متبادلا[3].

إذن تكمن مصادر المعضلة الأمنية في حالة الفوضى الدولية وحالة اللايقين (Uncertainty) في نوايا الأطراف الأخرى التي تولد حالة من الخوف المستمر من مواجهة الأسوأ مما يؤدي إلى سياسة الاعتماد على الذات ،وهو ما يقود في حد ذاته إلى مأساة حقيقية (الحرب)، ويمكن توضيح العلاقة بين المعضلة الأمنية وحالة الحرب في الشكل التالي :

---

(1) أيمن أحمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، العدد 185، جويلية 2011، ص07.

(2) Barry R. buzan, **Op.cit**, p08.

(3) مرابط رابح، المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، **دراسات استراتيجية**، العدد 10، 2011، ص132.

الشكل رقم (6) : شكل يوضح العلاقة بين المعضلة الأمنية والحرب[1]

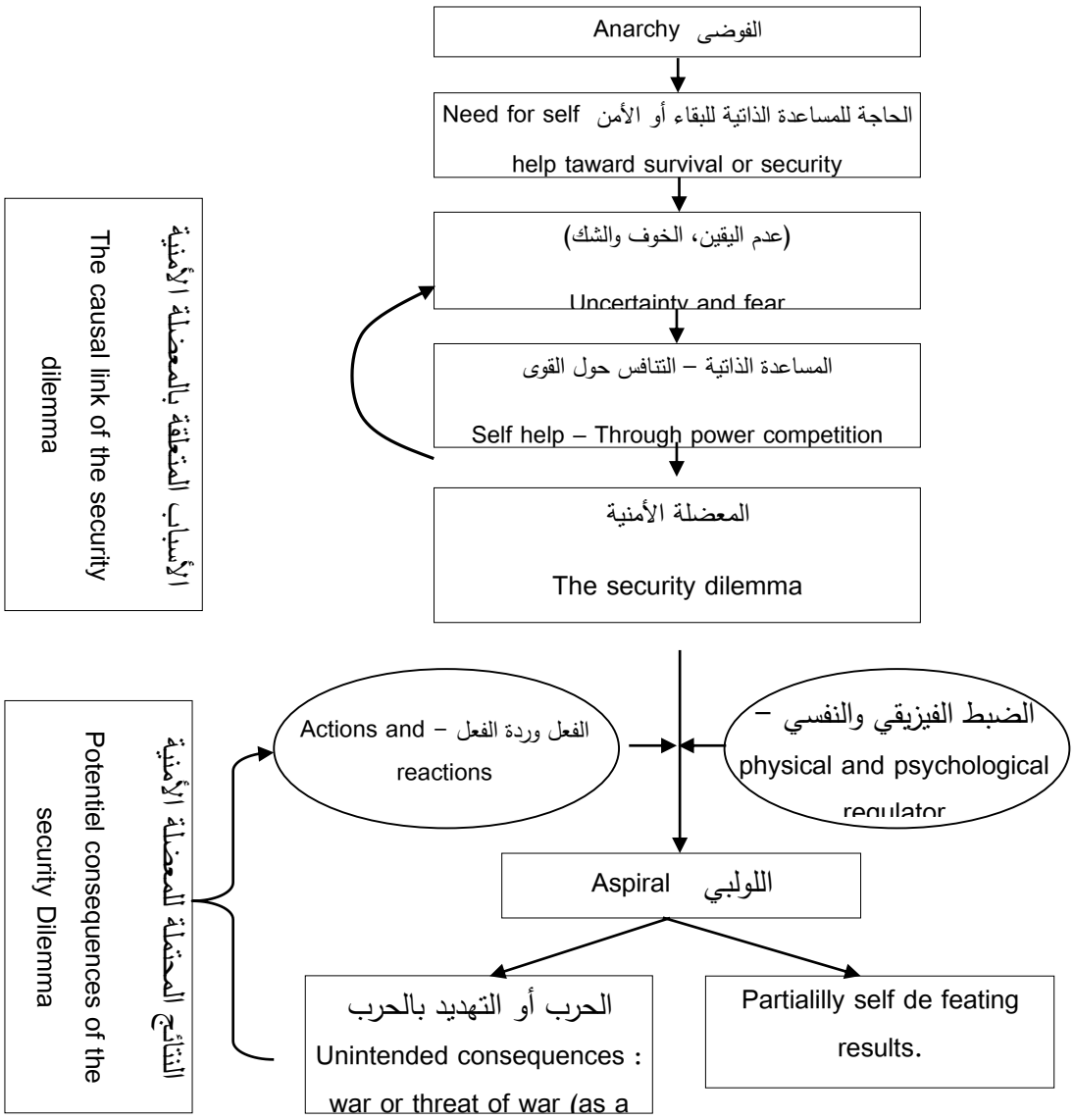

ويمكن تقسيم أشكال المعضلة الأمنية إلى قسمين :

[1] Shiping Tang, The security Dilemma and Ethnic Conflict : Toward a dynamic and integrative theory of ethnic conflict, **Review of international studies**, , n°37,2011 ,p515.

أولا – المأزق الأمني الدولي :

تظهر المعضلة الأمنية بين الدول في حالتين، عندما لا يمكن التمييز بين القوات الدفاعية والهجومية وعندما تتفوق القوات الهجومية على الدفاعية وقد تختار الدولة الهجوم إذا أرادت أن تحافظ على بقائها مما يزيد من احتمال الحرب الوقائية ويقسم "ويلر وبوث" (Weeler and Booth) المعضلة إلى مرحلتين المرحلة الأولى تحدث عندما تقرر الدولة الاستعداد والمناورة العسكرية التي يمكن تفسيرها على أساس أنها تهديد لأمن الدول الأخرى. أما المرحلة الثانية فهي الرد على الاستعداد العسكري للدول الأخرى ويرجع هذا لغياب الثقة بين الأطراف والفوضى الدولية وزيادة النفقات العسكرية[1].

حسب "جون هيرز"المعضلة الأمنية الدولية تفسر بما يدفع الدول إلى تبنى العنف بفعل الخوف وبرأيه فإن السعي إلى السلطة كثيرا ما يمثل استجابة لتهديد ما وليس سببه الرئيسي. تكتسب الدول القوة لتجنب الهجوم أو الإخضاع أو الإبادة من قبل الدول الأخرى، وهذه الجهود لضمان أمنها تجعل الدول الأخرى أقل شعورا بالأمان وترغمها على الاستعداد لما قد يكون أسوء، وبرأيه تمتلك المعضلة الأمنية "حتمية قدرية – Fatalistic inevitabily" إلا أنه يقر بوجود فارق مهم بين التوترات والحرب، وبوسع القادة الذين يتحلون بالحكمة والشجاعة تجنب الاندفاع نحو الحرب حتى في أكثر المواجهات توترا. ويؤيد "هانز مورغانثو" و"هيرز" حول الدور الحاسم للقادة، غير أن كل منهما لم يحدد الصفات المتعلقة بأولئك القادة أو الشروط التي بموجبها أن يتوقع الضبط النسبي وعدم اللجوء إلى الخيار الأسوأ[2].

حسب "جيلن شنايدر – G. Shniader" حتى عندما لا يكون لدى أي دولة رغبة في مهاجمة الآخرين وليس بمقدورها أن تثق في نوايا الآخرين بانها سلمية أو أنها ستبقى كذلك، فانه يتعين على كل منها حشد القوة من أجل الدفاع عن نفسها نظرا إلى أن ليس في إمكان أي دولة أن تعرف ما إذا كانت جهود حشد القوة من جانب دولة أخرى تستهدف الدفاع فقط ، ومنه يتعين على كل منها افتراض أن هذا الاستعداد ربما يهدف إلى شن هجوم وبالتالي يقابل استعداد كل طرف القيام بالمثل، ولا يحقق أي منهما

---

(1) مرابـــط رابح، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص133.

(2) Richard Ned Lebow, **Op.cit**, p37.

قدرا أكبر من الأمن أكبر من الحالة السابقة وإن تمتعت به عندما بدأت هذه الدائرة المفرغة، إلى جانب التكاليف المترتبة عن الحصول على القوة أو الحفاظ عليها[1].

من هنا فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه الاستراتيجية تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، وبما أن الشكوك صعبة التبديد فإن الدول تبقى في حالة عدم الثقة ببعضها البعض وتصبح في حالة تأهب قصوى[2]. وبالتالي فإذا كانت حالة عدم الثقة متبادلة فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل إلى زيادة مخاوف الطرفين إلى حد كبير والشعور بعدم الأمن يؤدي إلى زيادة احتمال وقوع النزاعات باستمرار.

فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على الفوضى السائدة في المجتمع الدولي، ومنه تصبح الدولة مسؤولة عن حماية نفسها من عدوان الدول الأخرى، ما يدفعها إلى البحث عن اكتساب أسلحة دفاعية لتحصين جانبها العسكري، لكن بتزايد مستوى هذه الأسلحة فإنها تصبح مصدر قلق للآخرين الذين يقومون بتفسيرها على أنها تهديد لهم. مما يجعلهم في حالة بحثهم أيضا عن مضاعفة قدراتهم التسليحية. وبالتالي يصبح مستوى أمن الدولة الأولى في خطر إذا تجاوزتها الدول الأخرى في مستوى التسلح، وبهذا يقدم لنا إطار المعضلة الأمنية تفسيرا جزئيا لمسألة سباق التسلح واستخدم علماء العلاقات الدولية نظريات الألعاب ليبينوا إمكانية الهروب من المأزق الأمني وهذا بمقارنة تكاليف الحرب مقارنة بالسلام أي أنه إذا كانت الحرب عالية التكلفة والخطورة فإن الأطراف المعنية سوف تسعى إلى إتباع سياسات مصممة لخفض التوترات بينها وليس مفاقمتها لأن النتائج حتما سوف تكون كارثية[3].

ثانيا – المعضلة الأمنية المجتمعية الداخلية :

المعضلة الأمنية على المستوى المجتمعي داخليا تطرق لها "ستيوارت كوفمان – S. Kauffman" بالتفصيل، غير أن "باري بوزان" عمليا هو من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على النزاعات الإثنية داخل الدولة، قائلا بوجود ديناميكيات على المستوى الخارجي تُحدِثُ المعضلة الأمنية

---

(1) أشرف محمد عبد الحميد، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003**، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص111.

(2) جون بيلس وستيفن سميث، **مرجع سابق الذكر**، ص304.

(3) بول ويلكسن، **العلاقات الدولية**، ترجمة : لبنى عماد تركي، القاهرة : كلمات عربية للنشر والترجمة، ط1، 2013، ص32.

الداخلية خاصة عندما تنهار السلطة المركزية في الدول ذات التركيب العرقي المتعدد في ظل هذه الفوضى تشعر العرقيات التي ليست لها قوة أو مشاركة في الحكم بالخوف. وهنا تصبح كل عرقية تنظر إلى المجموعة الأخرى خاصة الحاكمة منها بأنها تهديد لأمنها ووجودها. وفي ظل غياب الحماية تبدأ هذه المجموعات بتجنيد نفسها والبحث عن وسائل لحماية وجودها وهو ما يفتح الباب لبداية التنافس بينها (مثل سباق التسلح بين الدول). ويصبح المشكل أكثر خطورة عندما تنحاز بقايا النظام إلى مجموعة معينة ويصبح التنافس من يسيطر على الدولة ويفرض سلطته الأخرى وتبرز هذه الحالة من خلال نموذج رواندا أين سيطر الهوتو على الدولة وفي السودان قبل انفصال الجنوب حيث يسيطر الشمال على كل المؤسسات[1].

حسب "باري بوزان" يمكن تطبيق المعضلة الأمنية المجتمعية حينما تتوفر شروط، خاصة عندما تجد مجموعة من أفراد جماعة عرقية محددة نفسها مسؤولة عن أمنها وهنا لابد من توفر شرطين :

أولا : يجب أن تقطن المجموعتان العرقيتان أو أكثر في منطقة متجاورة مع بعضها البعض أي متقاربتين.

ثانيا : يجب أن تكون السلطة الوطنية أو الإقليمية والدولية في وضعية منهارة أو ضعيفة ولا تستطيع السيطرة على المجموعة وعلى أمن أفراد المجموعة.

يرجع ظهور المعضلة الأمنية الداخلية الإثنية إلى أربعة أسباب :

1- تزييف وتحريف بعض الحقائق التاريخية من طرف الإمبراطوريات ذات التركيب الإثني المتعدد وهذا بغرض تقوية سلطتها المركزية.

2- عدم قدرة أعضاء مجموعة ما معنية بالنزاع الإثني من تناسي تاريخ العداوة مع المجموعة أو المجموعات الأخرى خاصة الحاكمة.

3- بداية انهيار السلطة السياسية المركزية بالإضافة إلى ذلك يتصارع السياسيون المحليون من أجل السلطة ويباشرون كتابة رواياتهم التاريخية في الخطب السياسية.

---

(1) Shiping Tang, **Op.cit**, p530.

4- محاولة الأقلية الإثنية الاستقلال عن النظام القائم خوفا من ضياع هويتها مما يؤدي إلى تهديد وحدة الدولة المتعددة الأعراق. ويضيف أيضا "باري بوزان" أنه لابد من توفر ثلاثة شروط لحدوث المأزق الأمني الداخلي.

- نوايا سيئة بين المشاركين
- عدم اليقين فيما يتعلق بالنوايا التي يمكن أن تؤدي إلى سوء الإدراك والتهديد
- إتباع سياسة متناقضة تحدث غياب الأمن ومأساة لنزاع غير مرغوب بها[1]

تبرز المعضلة الأمنية الداخلية بشكل جلي في حالات انهيار الدول و الإمبراطوريات وهو ما حدث في يوغسلافيا سابقا والاتحاد السوفياتي حيث تعم الفوضى ويغيب الأمن، لتبرز سياسة الاعتماد على الذات أي أن كل طرف من أطراف النزاع (المجموعات) يسعى إلى المحافظة على بقائه، وهنا تتبنى المجموعات المتنازعة استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها واعتماد هذا الأسلوب أي إشاعة الفوضى يجعلها تلجأ إلى أساليب الميلشيات شبه العسكرية والعصابات وتجنيد الأطفال وهذا راجع لسهولة تجنيد وتعبئة هذه الفئات والتحكم بها. ولهذا تتميز الحروب الإثنية بين المجموعات بالعنف المتزايد واستهداف المدنيين والإبادة الجماعية وذلك باستخدام الأسلحة الخفيفة وحروب العصابات دون مراعاة أي أعراف دولية[2].

يفسر "كوفمان" أيضا النزاعات الإثنية بنزعة قيادة الجماهير والنخبة إذ يظهر النزاع بقيادة الجماهير نتيجة الخوف والعداوة ويترتب عنه المأزق الأمني وبداية اللاأمن الدوليين وهو ما حدث بين الأرمن والأذرين سنة 1987-1988 لأن المجموعات بدأت تشعر بأنها مهددة. وهنا تم تبادل العداوة بين الطرفين وبدأت النخبة المتطرفة بتنشيط المأزق الأمني الإثني مما ولد عنفا أكبر ونفس الشيء يلاحظ من خلال النموذج الصربي بداية التسعينات حيث أن المجموعتين العرقيتين الصربية والكرواتية والألبانية عاشت فترة تعايش سلمي وسبب اشتعال الكراهية والخوف من طرف الزعيم الصربي "ميلوزوفيتش" وأفكاره المتعصبة اندلع العنف بشكل مدمر، وهذا بسبب النوايا السيئة للنخبة التي وظفت الدعاية والتحريض من أجل تعبئة الجماهير ضد المجموعات الأخرى[3].

---

[1] مرابط رابح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص135، 136.
[2] عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعة، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد01، سبتمبر 2011.
[3] مرابط رابح، **مرجع سابق الذكر**، ص ص137، 138.

بخلاف المعضلة الأمنية الدولية، فإن تهديد أمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية أو كما يسميها "جون والتر – John Walter" بالمعضلة الأمنية الثقافية (Cultural security dilemma) ففي بيئة متعددة الإثنيات كل إثنية تطالب بتدعيم عناصرها الثقافية وهويتها وذلك قد يخلق معضلة أمنية لأن الجماعات الإثنية خاصة الأقلية منها تعتبر هذه الجهود تهديد لثقافتها، خاصة إذا رفضت السلطة متمثلة في جماعة ما من تحقيق هذه المطالب، بالإضافة إلى هذه العوامل يمكن للعوامل الديمغرافية أن تشكل معضلة أمنية داخلية إثنية، وذلك أن تزايد عدد سكان عرقية ما على حساب العرقيات الأخرى يشعرها بفقدان السيطرة أو التوازن خاصة إذا كانت السلطة السياسية غير توافقية مما يضطر بعض الجماعات إلى شن حرب ضدها وممارسة التطهير العرقي للحد من التزايد السكاني الذي قد يخلق موازين سياسية أو اقتصادية تفضي إلى تغيير الواقع القائم[1].

المطلب الثالث : مقاربة الاحتياجات الإنسانية والنزاعات الإثنية.

تعتبر هذه النظرية من بين النظريات التي حظيت بالاهتمام في تفسير أسباب النزاعات الإثنية، هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم حاجات أساسية يسعون لإشباعها، وتحدث النزاعات عندما يجد الإنسان أن حاجاته غير مشبعة أو هناك ما يمنع إشباعها، ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الاحتياجات والمتطلبات ويرون أن عدم إشباع الأولى هون مصدر النزاعات وليس الثانية. فالحاجات الأساسية تتعلق بما هو غير مادي، فالحاجة إلى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية تمثل الحرية الفردية، الانتماء، الهوية، تحقيق الذات[2].

حاول العديد من المفكرين تقديم مجموعة من الأفكار لمحاولة فهم كيف تساهم هذه الحاجات على كثرتها وتنوعها في نشوب النزاعات خاصة الإثنية منها. أمثال "جون بورتون – John Burton" و"أبراهام ماسلو – Abraham Maslow" و"ماكس نايف – Max Neef" و"مارشل روزنبرغ – Marchall Rosenberg" و"لويس كوسر – Louis Kousser" يعتبرون أن أسباب النزاعات ناتجة

(1) John M. Cotter, Cultural security dilemma and ethnic conflict in Georgia, **the Journal of conflict studies**, n°21, spring 1999. Sur: http**://www.lib.unb.ca/tnx/jcs/bin**,12/07/2017.

(2) زياد الصمادي، **حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني**، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009،-2010، ص13.

عن عدم توفير الاحتياجات الأساسية للفرد سواء الاحتياجات البيولوجية أو الاجتماعية والنفسية أي المعنوية، ويؤكد رواد هذه النظرية على أن عدم توفير أو إشباع الحاجات الأساسية الإنسانية يولد عنفا ويصبح النزاع وسيلة لتوفير أو الحصول على هذه الحاجات الأساسية الغير مشبعة[1].

أولا –تصنيف الاحتياجات الإنسانية:

الاحتياجات الإنسانية هي جملة الأساسيات المتعددة والمختلفة الضرورة لمعيشة الأفراد وبتطلبها بقاء الإنسان سواء الحاجات المادية كالأكل واللباس أو غير مادية كالهوية والانتماء الديني والثقافي وتحقيق الذات (الاعتراف)[2]. ويجب القول أن هذه الاحتياجات تختلف من مجتمع إلى آخر، بين مجتمع متقدم وآخر مختلف إذ أن بعض المجتمعات لم تتجاوز مرحلة الحاجات البيولوجية المادية أي أن تلبية هذه الحاجات يكفي أما بعض المجتمعات التي تجاوزت هذه المرحلة يصبح سلم الاحتياجات مختلف أين تصبح أهمية الأبعاد غير المادية هي ذات قيمة عالية وسبب يغدي الاضطرابات الداخلية إذا لم تلبي من طرف السلطة السياسية سواء على شكل قرارات أو سياسات.

يرى "جون بورتون" أن الحاجات الإنسانية عالمية ويجب أن تلبى هذه الحاجات بداية من الاحتياجات الأمنية والاعتراف والتوزيع للموارد، كما أنه يتوجب إتاحة الفرصة لكل أفراد المجتمع لتحقيق هذه الحاجات وإشباعها لأن الطبيعة البشرية تفرض دلك[3]. خاصة مع تسارع وتيرة التزايد الديمغرافي وتعدد وتنوع مكونات المجتمع. هنا تصبح علاقة الأفراد والمجموعات محددة بالحاجات المادية وغير المادية وتزداد هذه العلاقات توترا إذا كان هناك نقص في الموارد داخل الدولة أو سوء توزيعها وينظر بورتون إلى الحاجات الإنسانية بطريقة مختلفة حيث أكد على أنها جميع الحاجات الإنسانية الضرورية وهي ليست لها نظام ترتيبي.

يضع "أبراهام ماسلو" ترتيبا هرميا للحاجات الإنسانية إذ يتضمن هذا الهرم القاعدة والتي توجد بها الحاجات الأساسية من الغذاء والماء والمأوى ثم تليها الحاجة إلى الأمن ثم الانتماء والحب والثقة

---

(1) بتر فالنشتين، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص ص64، 65.
(2) سامي إبراهيم الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص136.
(3) Cordula Riemann, All you needs love… and what about Gender, center for conflict resolution, university of Bradford, January 2002. Sur **:**
http:// www.bard.ac.uk./acod/confers/paper.htm.htm. 15/08/2014.

بالنفس وأخيرا تحقيق الذات والاعتراف ويؤكد على أن هذه الحاجات لا يمكن أن تستغني عن أي منها أي أنها مهمة كلها أي أنها تكمل بعضها البعض وهو ما سنوضحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (7) : شكل يبين ترتيب الحاجات حسب "أبراهام ماسلو"

المصدر :مبادرة الباحثون السوريون. على:24/09/2016 .**http/www.syr-res .com**

كما قام أيضا "جون بورتون– John Burton" وآخرون بوضع ترتيب للاحتياجات الإنسانية متمثل في:

1- السلامة والأمن:

تتمثل في التحرر من الخوف أي تحقيق الأمن للأفراد والجماعات وذلك من أي تهديد داخلي أو خارجي من شأنه الإضرار بالسلامة الجسدية أو الوجود الثقافي والاجتماعي. وهو ما تؤكده النظرية البنائية أي أن الأمن يتجلى في الحفاظ على الهوية ، والنزاع هنا يبدأ من الجماعات المشكلة للدول وبالتالي فالتهديد داخلي مرتبط بالنزاعات الهيكلية[1] .ويؤدي فقدان الأمن إلى الشعور بالحاجة إلى عدم وجود حماية ويصبح خيار استعمال العنف لدى الجماعات وسيلة لإشباعها انطلاقا من الحاجة الدفاعية أي أن المحافظة على البقاء تتطلب عسكرة للجماعة من أجل المحافظة على بقائها[2].

[1] منير محمود بدري، **مرجع سابق الذكر**، ص69.

[2] Daniel J. Christie, Reducing direct and structural violence : The human needs theory, **Journal of peace psychology**, n°4, 1997, p318.

2- الحب والطمأنينة:

هو جانب غير مادي مهم في تحقيق الاستقرار إذ يشعر الفرد داخل الدولة أو الجماعة بأنه له قبول وأنه يعيش ضمن إطار مستقر مما يعزز له الثقة.

3- الـهويــة :

هي الإحساس بالتميز في العلاقة مع العالم الخارجي وتعتبر مشكلة عند عدم الاعتراف بها، وهي حاجة مركزية من الحاجات الإنسانية ويدخل الأفراد و الجماعات في نزاعات عنيفة لأن هويتهم غير معترف بها وأنهم لا يعاملون باحترام ويشعرون بأنهم ليسوا مكتملي الوجود داخل المجتمع الذي يعيشون فيه إذا لم يتم الاعتراف بهويتهم.

4- الأمن الثقافي:

وهو مرتبط بهوية الفرد وممارسته لتقاليده بحرية وإلا يتعرض للعنف من طرف الجماعات الأخرى أو الحكومات الوطنية.

5- الحــريــة :

أي أن يشعر الفرد بكامل الحرية في التفكير والعبادة دون أن تكون هناك قيود غير مبررة من طرف الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي لا يتوافق معها في الأفكار أو المعتقدات خاصة إذا لم تكن تمس بالآخرين.

6- المشـــاركـــة :

هي التأثير داخل المجتمع بالحضور والمشاركة بفعالية ونشاط في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

(1) Sandra Marker, Unmet human needs, sur : **http://www.bey and intractability org/essay/human needs.**19/08/2016.

7- التوزيع العادل للثروة :

تتمثل في معظمها بحاجات مادية مرتبطة بالمنافع المادية المالية والمشاركة في الوظائف العامة والحصول على الأراضي وتراخيص التجارة والعمل، وترغب الجماعات في توزيع عادل للخدمات العامة كالإسكان والتسهيلات الصحية والطرق وإمداد الكهرباء... إلخ. وأشار "غور – Gurr" إلى أن الفوارق تظهر بين الجماعات من خلال الدخل وتوزيع الأراضي والمشاركة في التعليم العالي وتعدد المهن، وهي كلها حاجات لا يمكن الاستغناء عنها[1]. وتشير الدراسات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية بأن الصراع السياسي يندلع عادة بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منها[2].

ثانيا -الاحتياجات الإنسانية كمحفز للنزاعات الإثنية :

طرح بعض المنظرين ودارسي النزاعات الدولية سؤالا مهما وهو لماذا تتسبب الاحتياجات الإنسانية في نشوب النزاعات خاصة الداخلية والإثنية ؟

بعد الدراسات التي قام بها "كوسر" و"تيد جير" و"بورتون" و"جمس ديفز" رأوا أن هذه النزاعات ناتجة عن حدوث حالة من الإحباط الناتجة عن عدم تلبية حاجات هامة للجماعات مثل الحرمان من المشاركة السياسية أو الحريات الأساسية. ويشير "تيد جير" إلى أن الحرمان النسبي هو وسيلة منظمة تدفع بالنزاعات إلى مرحلة العنف، وتربط هذه النظرية بين الأداء أو الاحتياجات والإمكانيات الفعلية لتحقيق ما هو متوقع من طرف الأفراد والجماعات، وبحدوث الفجوة بين هذه التوقعات والأداء الفعلي تحدث الاضطرابات وموجات العنف ويقدم "جيمس ديفز– James Davis" نموذجا لتحليل حدوث الثورات العنيفة[3] كما هو مبين في الشكل التالي.

---

(1) محمد أحمد عبد الغفار، **مرجع سابق الذكر**، ص ص169،170.
(2) عمر عبد الحفيظ شنان، **مرجع سابق الذكر**، ص68.
(3) إبراهيم سامي الخزندار، **مرجع سابق الذكر**، ص137.

الشكل رقم (8) : إشباع الحاجات والثورة حسب "جيمس ديفز"

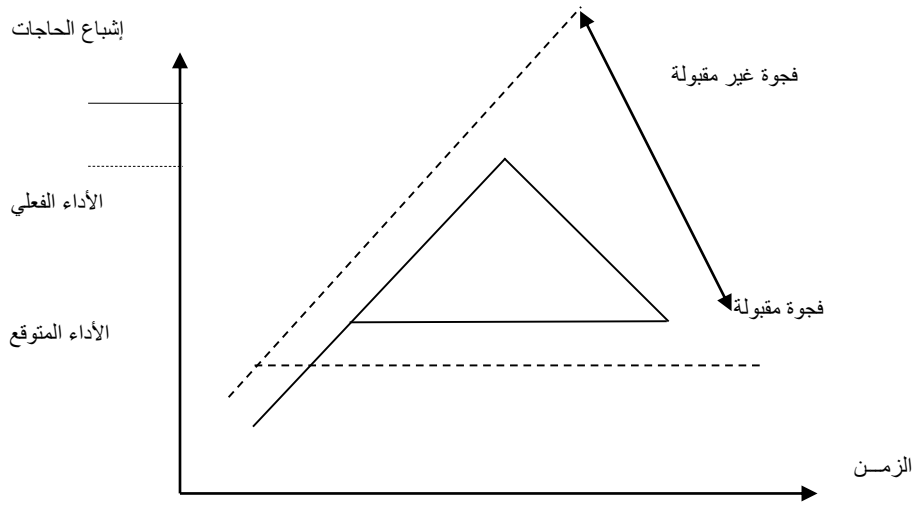

المصدر:إبراهيم سامـــي الخزندار، **مـــــرجع سابق الذكر**، ص137.

بين هذا الشكل كيف أن فشل النظام السياسي أو نجاحه في التعامل مع حاجات المجتمع هي عامل مهم للاستقرار إذ أن كون الفجوة مقبولة يعطي النظام السياسي استقرارا بينما عندما تكون الفجوة كبيرة أي بين ما هو متوقع من النظام السياسي وما تم تحقيقه من إشباع لحاجات الجماعات أو عدم إشباعها، إذ أن عجز النظام عن تلبية الحاجات الأساسية يشكل إحباطا لمختلف الفئات مما يدفعها إلى الثورة أو التمرد وظهور ممارسات عنيفة ضد النخب السياسية المسؤولة عن هذه الممارسات.

يرى "جون بورتون" أن أبرز الاحتياجات الإنسانية لفهم النزاعات المدمرة هي الهوية والأمن والاعتراف. وتسعى النظم السياسية والنخب الحاكمة لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الأساسي للنزاعات الإثنية، ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصدر النزاعات الاثنية، وهندسة عمليات حل النزاعات داخل الدولة[1]، وهي من بين المطالب والحاجات التي لا تقبل أن يتم التفاوض حولها وهي مبدئية لا تقبل القسمة أو التنازل عنها أي أن الجماعات تتمسك بهويتها كاملة غير منقوصة لذلك عادة ما تكون النزاعات القائمة على الهوية عنيفة خاصة أذا كان هناك وضع متأزم لسنوات وأجيال حيث تصبح مسألة مزمنة وحل النزاع يتطلب الإيفاء بهذه الحاجة لأن الجماعات لا تؤمن بالعيش دون هويتها الأساسية مهما تطورت الظروف

(1) Richard E. Robertson, Basic human needs the nest in theory, journal of peace studies, sur: **http://www.gnu,edu/academi Jibs**.23/08/2016.

الاجتماعية والاقتصادية[1]. وهو نفس الشيء الذي يؤكده "كوسر" إذ يرى بأن إنهاء النزاعات العنيفة يتم من خلال إشباع حاجات الجماعات مع المحافظة على ديمومة عملية الإشباع من خلال المؤسسات الرسمية وغير الرسمية[2].

فالاحتياجات الإنسانية ليست السبب الرئيسي المباشر في حدوث النزاعات وإنما تظهر نتيجة عدم تلبية هذه الاحتياجات خاصة إذا كانت النخبة الحاكمة تمثل جماعة ما وهناك عداوة سابقة فتعمل على منع الجماعة أو الجماعات المنافسة من الحصول على حاجاتها حتى يبقى الوضع على ما هو عليه. و يرى برتون أيضا أن سقوط هياكل النظام القائم وفشله في توفير احتياجات الأفراد يؤدي كدلك في وقوع حالات نزاعية، بالإضافة إلى أن هذه النزاعات تنشب داخل الدولة ثم قد تتحول إلى نزاعات بين الدول أو في نطاق إقليمي وهذا ما يسمى بالانتشار نتيجة تسيس الأنظمة لهذه النزاعات خاصة القائمة منها على الهوية و ذلك لسهولة تسيسها و ثانيا يبرز من خلالها عنصر التضامن العرقي.

نفس الطرح ذهب إليه "إدوارد أزار – Edward Azar" وهذا من خلال تناوله لقضية النزاعات الاجتماعية المزمنة حيث يرى أن هذه النزاعات متعلقة بالحاجة إلى الأمن، والهوية والاعتراف والمشاركة وهي حاجات أساسية لدى الجماعات المختلفة. كما تنعكس المطالبة بهذه الحاجات على شكل التسوية إذا كان هناك نزاع استمر لفترة زمنية طويلة ،فإذا كان هناك إنكار أو رفض لحاجات معينة فإن المفاوضات يجب أن تحدد هذه الحاجات وأن تقدم صيغا بديلة من أجل تلبية هذه الحاجات. وما لم تعالج الاتفاقيات المتوصل لها القضايا الجوهرية في النزاع فإنها لن تستمر[3]، إذ أن أي اتفاق لا يغير من الوضع القائم (إشباع الحاجات) فإنه يصبح فاقدا لأي محتوى لأنه لا يمثل تطلعات الجماعات المختلفة.

كما أن هناك احتياجات تخص الفرد لها معنى اجتماعي إذا غابت هذه الحاجات تنعدم العلاقات التنظيمية داخل المجتمع، وهي تتفاعل في محيط أوسع. فهناك حاجات عالمية للفرد لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش دون تلبيتها. فالحرية مثلا هي شيء جوهري في الفرد وإذا لم يتحقق له ذلك فقد

---

(1) Celia Coo Huffman, The role of identity conflict, in : **Conflict analysis and resolution**, by : Dennis J. Sandole and others, New York: Rutledge. 1ested, 2009, p22.

(2) بتر فالنشتين، **مرجع سابق الذكر**، ص65.

(3) **المرجـــــــع نفـــسه**، ص ص66،65.

يكون سببا لإحداث اضطرابات وعدم استقرار داخل المجتمع والأخطر عندما يتم تنظيم هذه الاضطرابات لتصبح تمردا داخل المجتمع والدولة.

في تحليله لظاهرة العنف يرى "ماكس نيف – Max Neef" أن تحقيق السلم والأمن يكون عندما تلبي حاجات الإنسان الأساسية من طرف الدولة على مختلف المستويات، وفي إطار علاقة الأفراد مع المجتمع، ويؤكد على الطبيعة التكاملية للاحتياجات الإنسانية ووصفها بأنها حاجات أساسية لحياة الإنسان بإمكانها خلق بيئة نزاعية إذا غاب إرضائها، كما بإمكانها كبح أطراف النزاع وميولاتهم العنيفة عندما يتم إرضائها[1].

يرى "ماسلو" بأن الاحتياجات الإنسانية الأساسية تأخذ طبيعة تراتبية وتحقيقها يؤدي إلى تجنب العنف، ويشدد على فكرة "فوضوية الاحتياجات" معتبرا أن البعض منها يسبق في الأهمية احتياجات أخرى كما هو مبين في هرم الحاجات عنده وحتى لا يحدث هناك عنف ونزاع يجب إرضاء هذه الحاجات في شكلها التراتبي[2].

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح التركيز منصبا على النزاعات القائمة على الهوية والتي اندلعت في مختلف أنحاء العالم (الاتحاد السوفياتي سابقا، يوغسلافيا سابقا، إفريقيا، آسيا، الشرق الأوسط)، سواء على أساس ديني أو لغوي أو عرقي، إذ أن كل طرف يعتقد بأن الصراع بيننا وبينهم. وهنا تصبح هذه النزاعات مدمرة ومزمنة ويصعب حلها لأن حجة الجماعات أنها تقاتل من أجل هويتها ووجودها هو ما يميزها عن غيرها، وتزداد المشكلة حدة عندما تكون هوية طرف غير شرعية بالنسبة للأطراف الأخرى أو أنها دونية، عندها تتصارع هذه المجموعات من أجل المحافظة على هويتها والتمسك بها ولا تريد الذوبان داخل مجتمعات أخرى. وهذا من بين الاحتياجات التي لا يمكن التنازل عنها أو التفاوض حولها لأنها قضايا مبدئية و عامل من عوامل التصعيد في النزاعات الاثنية و تعقيد عملية حل النزاع وتحويله.

---

(1) Gert Danielson, Meeting Human needs, preventing violence : applying human needs theory to the conflict in Sirilanka, sur : **http://www.flebox.vt,edu/users/tcarouso**.11/03/2017.

(2) Huit. W, Maslow's, Hierarchy of needs. Educationnel psychology alternative, sur : **http://www.chiron,voldosta, edu/w huit/col/reg.sys.**11/02/2017.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: النزاعات الإثنية و الأمن في دول القارة الإفريقية في ظل البنى السياسية والاجتماعية القائمة .

شهدت القارة الإفريقية في العقود الماضية العديد من النزاعات، خاصة في الفترة التي تلت تأسيس الدول بعد الاستقلال، وكانت معظم هذه النزاعات نزاعات ما بين الدول، سواء لأسباب اقتصادية مرتبطة باستغلال أقاليم أو ثروات أو بسبب الحدود والتي ورثتها عن الاستعمار الأوروبي، مما جعل القارة الإفريقية مسرحا لهذه النزاعات. والتي غالبا ما كانت تحل عن طريق وساطة المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة ، أو الإقليمية كجامعة الـدول العربية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية سابقا، كما كانت تتأثر هذه النزاعات بموازين القوى أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن نهاية الحرب الباردة عرفت تغير شكل النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، بين الجماعات ضد بعضها أو بين الجماعات وحكومة الدولة، واختلفت أسبابها عن الشكل السابق، إذ أصبحت العوامل الثقافية والدينية والعرقية، هي المحرك الرئيسي لهذه النزاعات، واتسمت بالحدة والعنف نتيجة ارتباطها بعناصر غير مادية، كالمشاركة في السلطة، الهوية، اللغة، الدين، القبلية. لتطرح بذلك جملة من الأسئلة حول طبيعة هذا التزايد المتسارع في وتيرة العنف وعدد النزاعات الاثنية ودور السلطة الوطنية وكذلك الأسباب والعوامل المحركة لها، والدور الذي تلعبه قوى أخرى في تحريكها، والأثار الأمنية التي تخلفها هده النزاعات.

المبحث الأول: الخصائص السياسية والسوسيوثقافية وأمن المجتمعات والدول في إفريقيا.

تعتبر القارة الإفريقية من بين المناطق الأكثر تأثرا من حيث البناء السياسي نتيجة الكيفية التي تشكلت بها معظم دول القارة بعد الاستعمار، وشكل النخب التي حكمت هذه الدول، والنهج الذي اتبعته مما انعكس على الجانب الأمني والانسجام القومي، وهو ما جعل الظاهرة معقدة في أسبابها والعوامل المتحكمة بها، والحاجة إلى معرفة هذا التركيب الاجتماعي والسياسي الثقافي للمجتمعات والدول الإفريقية.

المطلب الأول: إشكالية بناء الدول في إفريقيا وخصائصها.

حازت مسالة تكوين الدولة بالقارة الإفريقية على اهتمام كبير ونقاش واسع، حيث اعتبرت فترة ما بعد الحقبة الاستعمارية وتحقيق الاستقلال مهمة، إذ أفضت إلى بروز الدولة الإفريقية الحديثة أو ما يسمى دولة ما بعد الاستعمار.

تعود إشكالية بناء الدولة في إفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها، وليس لأسباب عارضة، فالدولة كيان يتأسس في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى، والمصالح و الحاجات الداخلية لفرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة، لكن الدولة في إفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوربية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على الأشكال القديمة وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهة ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة.[1]

لقد كانت الدول الإفريقية في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال تبحث عن هوية جديدة كدولة أمة إذ بالاستقلال حازت على الدولة هذه المجتمعات وبعضوية الأمم المتحدة نالت الاعتراف الدولي، لكن بقيت المهمة الصعبة أمام هذه الدول لدمج جماعات متعددة تتكلم لغات مختلفة، وتتميز بمستويات متباينة من التطور الاجتماعي والسياسي في أمة[2]،بشكل عام تكون الدولة لم يكن إلا نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى، وليس عبر التدخل الكلي للمستعمر الأوروبي أو غيره من اجل إنشاء الدولة الإفريقية الحديثة، فقد قام المستعمر بنقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا و هذا بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته دون تغيير في شكل الدولة الإفريقية الحديثة، متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية، الإثنية، الثقافية، والدينية، والقبلية المعقدة و الصعبة الفهم للمجتمعات الإفريقية.[3]

لقد واجهت الدولة في إفريقيا عدة إشكالات تمثلت أولها في وجود جماعات سكانية غير متجانسة عرقيا أو ثقافيا بعضها تم ضمه إلى جماعات أخرى قسرا في شكل دولة واحدة مع وجود بقية

---

(1) الحـــــافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة(نموذج مالي)،**المستقبل العـــربي**، العدد 422 ، افريل 2014 ،ص59.

(2) وليام توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة: هاشم نعمة كاظم، بيروت: أكاديمية الدراســــــات العليا، ط1، 2004، ص 10.

(3) الحافظ النويني، **مرجع سابق الذكر** ، ص 60.

مؤثرة لهده الجماعات السكانية في دول مجاورة في كثير من الأحيان، فكان لا بد من أن تتعاون وتتداخل معها بحكم الجوار وبحكم القربى. وتبدوا الدول الإفريقية أنها تسير بمنطق مجتمعات قديمة ودول حديثة فلم تعمل على دمج مختلف مكونات السكان دمجا تاما حتى انه يطلق على هذه الدول" مجتمعات قديمة ودول حديثة". لأنه يظهر فيها قطاعان أو نظامان من الحياة، النظام الجديد والدولة العصرية بما تقدمه من خدمات لكنها عادة ما تضل بعيدة وغير مؤثرة إيجابيا في الحياة اليومية لغالبية الشعب.[1] خاصة عندما نتكلم عن دول إفريقيا جنوب الصحراء، ويشبه هدا النظام بممثل الإدارة الاستعمارية في العهد السابق، وأصبح النظام الجديد أشبه باللباس الجديد الذي يظهر في المناسبات فقط.

أما عن النظام القديم فمازال متجذرا ومتغلغلا في الحياة ويؤثر في معظم المجتمعات الإفريقية وتم رفض تعميم فكرة تراجع القبلية وأنها ستؤول للزوال أو اعتبرت غير مقبولة، مؤكدين أن الذي حدث هو تراجع الولاء لرؤساء وزعماء هذه القبائل وليس لمؤسسة القبيلة التي هيمنت على الحياة ما قبل الحقبة الاستعمارية وما بعدها حتى في وجود الدولة الحديثة.

هكذا يظهر أن الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام لان سيطرة نخبة معينة على الحكم بسبب انتمائها وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقيادة. كما أن معظم هذه القيادات كانت تخدم مصالح أطراف خارجية خاصة المستعمر السابق، ويبررون سياسة الحزب الواحد وقمع المعارضة السياسية والشعبية بالمحافظة على الاستقرار وتنمية البلاد معتمدين على ما يسمى بالرشوة الدولية للمحافظة على مناصبهم[2]، وهو ما قاد معظم هذه الدول إلى الوقوع في الأزمات السياسية والاقتصادية الحرجة والمزمنة.

أدى فرض المؤسسات والقيم الغربية على الدول الحديثة (بعد الاستقلال) إلى تشتيت البنى الاجتماعية ومزق الحياة الثقافية لهذه الأخيرة، مما أفضى إلى الوعي بالذات الثقافية والاعتزاز بالماضي الإفريقي، واكتسبت القومية الإفريقية محتوى عاطفي بالتأكيد على الهويات الإثنية الضيقة.[3] مما جعل البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال تقع في تناقضات حرجة للغاية تراوحت بين الدخول في نقاشات

(1) محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 1980، ص 198.
(2) الحافظ النـويني، **مـرجع سابق الذكر** ، ص 60.
(3) تودورف وليام، **مرجع سابق الذكـر** ، ص 60.

هوياتية وطروحات المركز والأطراف وبحكم ارتباط الحكومة مع السلطة الاستعمارية السابقة فان الحلول كانت مغيبة أو غائبة من طرفها حتى تستمر في الحكم وبهذا تحولت الدولة إلى مجرد أداة وفقط.

ففي البلدان التي تكون فيه الدولة أساسا بمثابة تكوين خارجي موروثة عن الاستعمار، الجهاز المركزي للسلطة لا يكون عامل هيمنة طبيعية يأتي لإقرارها و شرعنتها بقدر ما هو عامل إنشاء وترقية للكتل التوسعية التي خلقها.

لقد عمقت الدولة الاستعمارية بشكل متسارع الفجوات بين الحكومات والمحكومين بإدخالها أدوات بيروقراطية مركزية مزودة بوسائل قمعية مادية وتقنية وتنظيمية لا وجه للمقارنة بينها وبين وسائل السلطات المحلية القديمة، وقد أدى هذا التأسيس المحكم لهذه البنية إلى ظهور نخبة موالية للمستعمر السابق،[1] ويتضح أن الدول الإفريقية حديثة الاستقلال تتفق بالكاد على ضرورة اختيار نظام مولي هو أمر حتمي ومنه اتجه أصحاب القرار آنذاك لنسخ نظام غربي معين لدوافع مختلفة، والسبب هو أنها وجدت نفسها في مفترق الطرق ويبرز في هذا الصدد النموذج التونسي سنة 1957 في شمال القارة الإفريقية*،كما أن الدولة في إفريقيا عندما أعلن عن ميلادها في بعض المناطق التي وجدت فيها نمادج قبل الاستعمار، مثل: مماليك "واداي" ، الفور"،" تمبكتو"، "جي"، "صنغاي" و"سنار"، كان الولاء والاعتراف بهذه الممالك انتهى فعليا بعد سنوات الاستعمار الغربي الأوربي المباشر وتمت محاربة النماذج الأصلية.

بالإضافة إلى هذا نجد أن الدول الإفريقية في مرحلة البناء واجهتها إشكاليات عديدة فهي لم تجد مساعدة من المجتمع الدولي لمساعدتها على تطوير بنائها المؤسسي، والخروج من الشكل القبلي القديم إلى شكل الدولة الحديثة و من تم الانتقال إلى التنمية والتطور والتخطيط لصنع بوتقة سكانية موحدة ومجتمعية منسجمة، وأصبحت الدول الإفريقية مسرحا للتجاذبات والصراعات الدولية بين القوى الكبرى في ذلك الوقت وهما المعسكران الشرقي والغربي.[2] إضافة إلى ما قامت به بعض الشركات متعددة الجنسية من دور يعتبره أكثر المحللين بأنه سلبي يتعلق بنسجها لعلاقات بالسياسيين في إفريقيا لتحقيق

---

[1] عبد الودود ولد الشيخ، **القبيلة والدولة في إفريقيا**، ترجمة: محمد بابا ولد اشفع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013، ص 82.

* صرح الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبة" قائلا: " إننا نلاحظ بتأثر عدم الاستقرار الذي يطبع الحياة السياسية الفرنسية، ولذلك نتجه نحو تطبيق نظام يوفر على الأقل الاستقرار في قمة الدولة من اجـل ذلك نفضل النظام الرئاسـي".

[2] الحافظ النويني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 60، 61.

مصالحها الخاصة على حساب الدول الإفريقية و التي كان اغلبها في حاجة إلى خطط ورؤوس أموال وإمكانات مادية للبنية التحتية والتي يتطلبها أي اقتصاد ومجتمع ناشئ.

تتصف الكثير من الدول الإفريقية بالفاشلة أو الهشة، وهي الدول التي تكون عاجزة عن تامين الاحتياجات الأساسية أو الخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تمتلك بنية تحتية في المستوى المطلوب، وفي بعض الحالات تصبح السلطة بين أيدي عصابات الإجرام المنظم وأمراء الحرب وعصابات مسلحة، ومتطرفين دينيين. وقد تدخل هذا البلدان في دوامة الحروب الأهلية لسنوات طويلة[1]، و تصبح نزاعات اجتماعية مزمنة.

تتسم الدول الفاشلة بالتوتر والنزاعات العنيفة كما تتسم بالخطورة ، حيث نجد أن الحكومة دائما في قتال مع المتمردين والجماعات المسلحة التي تقف المعارضة السياسية ورائها في الغالب، وقد تواجه الدول حالات من العصيان وتمردات لكن درجة العنف بحد ذاتها لا تقدم تعريفا للدولة الفاشلة بل ما يقدم التعريف هو طابع استمرارية دلك العنف، وتوجيهه ضد النظام القائم بحيث يكون غرضه وهدفه الأساسي تحقيق مطالب سياسية أو حتى المطالبة بالاستقلال في حالات نزاعية معقدة.

تعد النزاعات الإثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تكوينات المجتمع هي أساس الحروب داخل الدولة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وهي السمة البارزة لمختلف الدول الفاشلة[2]، ويظهر بوضوح مدى فشل الدولة في عدم بسط كل سلطتها على المناطق البعيدة عن المركز فالكثير منها تعمل على تأمين وتحصين العاصمة (المركز) أكثر من أي مكان آخر بينما مناطق الأطراف معظمها تعيش حالة فوضى، ومن المؤشرات الأكثر خطرا هو عدم سيطرة الدولة على النشاط غير المشروع والإجرامي في نفس الوقت لجماعات منظمة سواء كانوا تجار مخدرات أو تجار سلاح أو الإتجار بالموارد المنهوبة وحتى الإتجار بالبشر، إذ يصبح القانون شبه غائب وتغرق الدولة في حالة الفوضى و توتر امني، هنا يصبح المواطنون في حالة خوف دائم مما يظهر سعيهم بكل الوسائل للمحافظة على حياتهم وممتلكاتهم، ويصبح تجار السلاح ولوردات الحرب هم الممول في الغالب للأفراد و الجماعات بالسلاح، وهذا يكون في كثير من الحالات وفق اعتبارات عشائرية وقبلية مما يسهم في نشر منطق القوة لا القانون.

---

[1] مارتن غريفيش و تيري اوكالوهان، **مرجع سابق الذكر**، ص 222.

[2] الحافظ النويني، **مرجع سابق الذكر**، ص 62.

أصبح هذا الوضع في معظم الدول الإفريقية مشهدا مألوفا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ نجد أن 20% من الدول الإفريقية قد مستهم النزاعات الداخلية في ظل حالة من التردي على مستوى تنظيم القوات الأمنية خاصة من الناحية المادية، وغياب علاقة واضحة ومنسجمة بين المصالح الخاصة والعامة في الدولة، ضف إلى ذلك تفشي ظاهرة تسليح الأطفال (جنود في النهار ومتمردين ليلا). حيث أصبحت بعض الدول تعمها الفوضى ومناطق لمواجهات دائمة بين لوردات الحرب(تشاد، السودان، جنوب السودان، الصومال، نيجيريا) وأخرى عاجزة عن مراقبة أقاليمها كحالة (كوت ديفوار، الكونغو الديمقراطية، مالي)، أو حماية حدودها ومحاربة المهربين(غينيا بيساو) وأصبح اقتصادها يعتمد جزء منه أو كله على السوق الموازية كحالة الصومال .[1]

أما فيما يتعلق بقضية هشاشة الدولة فهناك عدة مؤشرات تدل على هذه الحالة، خاصة وان الدولة في إفريقيا تنحى في هدا المنحى أيضا و بشكل متزايد نتيجة لمجموعة من المعطيات رافقت سياق بنائها وتطورها حتى يومنا هذا وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فانه:" تعد الدولة هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية. ثم عدلت المنظمة هذا التعريف لتبين دور الشرعية فأصبحت الدولة الهشة هي:" الدولة غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية".

لكن رغم الاختلاف وتضارب الرؤى حول مفهوم ومؤشرات هشاشة الدول إلا انه هناك نقاط رئيسية في جل الكتابات تتفق حول هذا المفهوم ، حيث وجد كل من الكاتبين " ستيوارت" و " براون" أن جميع التعاريف تتمحور حول أبعاد ثلاثة رئيسية للهشاشة هي[2]:

1) الفشل في بسط السلطة، أي عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف.
2) عدم توفر الخدمات الأساسية لكل المواطنين.
3) عدم القدرة على الحفاظ على شرعيتها تجاه المواطنين و المجتمع الدولي.

---

[1] Philippe Hugon, **Géopolitique de L'Afrique ,**Paris : Armand Colin,3ed, 2013, PP 21,22.

[2] بدون كاتب، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، **التقرير الأوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي**، 2009، ص 16.

تنجم هشاشة الدولة عن عدة عوامل بدء بالنزاعات العنيفة وصولا إلى التآكل التدريجي لقدرة الدولة وشرعيتها، وتظهر هذه الهشاشة بدرجات متفاوتة من الحدة فتصبح وظائف الدولة أكثر عرضة للانهيار في فترات الانتقال السياسي أو الاقتصادي أو عدم الاستقرار الشديد أو في المراحل الأولى لتشكيل الدولة، وفي فترات التعرض للاضطرابات الطويلة المدى والصدمات الخارجية الحادة المتكررة، و يؤدي سوء إدارة هذه المراحل الحساسة إلى بروز أقصى مظاهر هشاشة الدولة.[1]

بالعودة إلى الدول الإفريقية خاصة دول جنوب الصحراء الإفريقية نجدها تعاني من سوء الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالتوزيع العادل للثروة، وإدارة مؤسسات الدولة ومستوى تقديم الخدمات العامة للمواطنين في مختلف الأقاليم و هي نقطة حساسة جدا حيث تطرح إشكالية التوازن الجهوي بحدة، أين نجد أن قطاعات الصحة والتعليم أو البنية التحتية تتمركز في المراكز الحضرية المهمة كالعواصم وعواصم الأقاليم دون الأقاليم الأخرى وهو ما يعرف بعلاقة المركز والمحيط مما يولد شعورا لدى الفئات المحرومة بان السلطة السياسية لا تحظى بشرعية وان مصالح النخب هي أولى من مصالح الشعب، و تزداد الأوضاع سوء عندما يصبح الوضع الأمني حرجا وغير مستقر. بالعودة إلى مشهد الاستقرار السياسي الذي يؤكد ضعف لا يمكن إنكاره للآليات المؤسساتية للتنظيم الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة بالموازاة مع غياب الممارسة الديمقراطية، ونظام قضائي حقيقي، تصبح التناقضات والمعارضة السياسية والاجتماعية تنحو نحو العنف وتختلف حدة هذه الأزمة من حالة إلى أخرى إذ انه ليست كل الدول في مستوى واحد رغم أنها تشترك في عدة عناصر.[2] ويؤكد في هذا السياق " برنكيتوموف" أن الدول الهشة دول ديناميكية تتحرك عبر مسارات من الاستقرار نحو الصراع و الأزمة والفشل ثم تخرج من الأزمة نحو الانتعاش والاستقرار، وهنا يجب على الفاعلين الخارجيين المتدخلين لمساعدة الدول الهشة عدم تجاهل المؤسسات القائمة لأنه حتى في أسوء حالات فشل الدولة فهذا لا يعني وجود فراغ سياسي، إذ تستطيع المؤسسات الرسمية و لو جزئيا أن تؤدي وظائف الدولة وذلك لكي تكون عملية المساعدة الأجنبية ناجحة وفعالة تساعد الدولة على تجاوز مرحلة الهشاشة.[3]

---

[1] بدون كاتب، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2] Michel Luntumbue, Comprendre La Dynamique des Conflits Une Lecture Syntactique Des Factures Des Conflits en Afrique de l'Oust, note dé analyse ,sur : **http:// www.grip.org.fr.nod**, p05, 14/01/2014.

[3] الحافظ النويني، **مرجع سابق الذكر**، ص 65.

يمكننا أن نلحظ مسالة في غاية الأهمية ضمن مسار الدولة الإفريقية حيث إن حدة هشاشتها كانت مع سياسات التصحيح الهيكلي التي فرضت عليها من المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي(FMI)، والبنك العالمي (La banque Mondial) خلال فترة نهاية الثمانينات هذه المعايير المجحفة والحسابات الجامدة أدت إلى انخفاض في النفقات العمومية ونفس الشيء بالنسبة لبقية الأجهزة والمؤسسات الحكومية و إضعاف الوسائل الحقيقية للسياسات العامة وأيضا قدرتها التوزيعية.[1]

هذا الافتقار إلى التسيير السياسي الرشيد والتحكم السوسيواقتصادي في الأقاليم يصبح مصدر عدم استقرار وعامل تفكيك للمجال الوطني وفي غالب الأحيان سيؤدي إلى فقدان الدولة للعنف الشرعي وبروز منافس لها، كالجماعات المسلحة والمليشيات، شبكات الجريمة المنظمة إقليميا ودوليا. ومنه ستصبح الدولة الفاشلة دولة منهارة تتسم بوجود فراغ في السلطة داخل البلاد ويتأثر الأمن الإنساني و المجتمعي بهده الحالة ، مثلما حدث في الصومال بداية التسعينات من القرن الماضي أو ما حدث في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، وبالتالي تصبح الدولة المنهارة تعيش نوع من الفوضى الشاملة ويسود قانون القوة، وتزدهر تجارة السلاح والمخدرات ويتزايد عدد الجماعات المسلحة والمتمردة سواء لمصالح ضيقة أو في محاولة للوصول إلى السلطة.

المطلب الثاني: بنية المؤسسات والأنظمة السياسية في دول القارة الإفريقية.

كانت الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار أمام تحدي حرج للغاية، فهذه الأخيرة تحتاج إلى نظام سياسي يعتبر قاطرة لقيادة المجتمع والذي هو في الأصل مزيج من العرقيات والثقافات واللغات ، كما أن الإرث الاستعماري مازال ماثلا بكل تفاصيله في صلب الحياة بمختلف جوانبها، وكانت معادلة تصفية الاستعمار تدعو إلى إيجاد مؤسسات سياسية على غرار البنى الدستورية للدول الاستعمارية سابقا مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لها، فأسست المؤسسات الدستورية الرسمية بشكل متسرع على خلاف الدول الأوروبية التي تبين بوضوح كيف انتقلت إلى هذا الشكل بطريقة تدريجية عبر مسارات تاريخية معقدة، لكن في المقابل طلب من الدول الإفريقية أن تتحول مباشرة في ظرف وجيز من الاستعمار إلى الديمقراطية السياسية والبناء السياسي الحديث وكانت النتيجة صعوبات كثيرة أفشلت البنى الدستورية في كثير من الحالات.[2]

---

[1] Michel Luntumbue, **Op.cit**, p 06.

[2] كراوفورد يونغ، السياسة في إفريقيا، في كتاب: **السياسات المقارنة في وقتـــــنا الحاضر نـظرة عالمية**، غابرييل الموند، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1998، ص 891.

يعتبر الإرث الإفريقي في تجربة أنظمة الحكم والسياسة هو من أقدم الموروثات السياسية في العالم وذلك لما يملكه هذا الإرث من قواعد فلسفية و التي شكلت إرثا عريقا في الحكم والسياسة، بمعنى آخر كانت هناك فلسفة سياسية إفريقية تقود وتوجه المركب المفاهيمي لتجربة الحكم والسلطة في مختلف أنحاء القارة، حتى في غياب مقومات الدولة العصرية كما كانت لها دساتير وشرائع غير مكتوبة أفرزت حضارة شفهية وغير مكتوبة سجلت تقدما ملموسا في صنع أفكار النظرية السياسية، فالمجتمعات الإفريقية تبنت أنظمة سياسية وثقافية عكست في مضامينها الفكر السياسي للجماعة آنذاك فنشا بذلك إرث فلسفي واخذ في التطور والانتعاش ولكنه ذهب دون معرفة مركبه المفاهيمي – دراسة وتحليلا– رغم أن بعض منه مازال صداه إلى يومنا هذا[1]، مثل شعب البانتو(Bantu) والهامتيك (Hamitic).

لقد كانت القبائل الإفريقية عبر هذه الآليات تؤسس لمفاهيم الديمقراطية المباشرة(الكيكيو) في دولة كينيا قبل الاستعمار الإنجليزي لإدارة شؤونها، فكانت هناك مؤسسة" الجيرونتقراطية" وهي أول مؤسسة لممارسة الحكم والسلطة في التاريخ السياسي وترتكز على حكم الشيوخ أو حكم الكبار ذوي الحكمة والخبرة الحنكة التي نطلق عليها في الوقت الحالي (الحكومة الرشيدة).لقد كانت الأشكال والنماذج السياسية الإفريقية تعبيرا عن المضمون الفلسفي السياسي، وهي أيضا مؤشرات للقيم الاجتماعية السائدة آنذاك التي أسست فعليا أنظمتها السياسية وشكلت بذلك القيم السياسية للجماعة الإفريقية.[2]

هذا الإرث السابق والذي تميز بالتنوع رغم أنه شكل خاصية من خصائص المجتمعات السياسية الإفريقية قبل الاستعمار وحتى أثناء الاستعمار، فشلت أنظمة وحكومات ما بعد الاستقلال في الاعتراف بأهمية دوره في عملية بناء حكومات عصرية، ومن الأوائل الذين اكتشفوا معالم المركب المفاهيمي التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا(مارك فورتزو وافانز براتشارد) من خلال تحقيقاتهم الأنثروبولوجية للمجتمع الإفريقي* ، فالأنظمة السياسية الإفريقية التي تعرفوا عليها كانت متطورة حيث كانت تمثل " المركز السياسي" في إدارة شؤون الأفراد ووضع ضوابط ومعايير للقوة متفق عليها جماعيا

---

(1) ميلاد مفتاح الحراثي، الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، **مجلة الـــسياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص 38.

(2) **المرجع نفسه**، ص 39.

* تعتبر مؤلفات الأنثروبولوجين التي بدأت في الظهور سنة 1940 والتي اعتمدت على القراءات السياسية للمجتمعات ودراسة الأنساق السياسية من خلال المجتمعات والظواهر الاجتماعية، أهم مصادر السلوك السياسي التنظيمي وهنا لابد من التركيز بان علم الأنثروبولوجيا السياسية أسهم مساهمة مهمة في علم السياسة المعاصر من خلال تفحصه للمجتمع السياسي ليس من ناحية المبادئ العامة والأفكار التي تنتجها المجتمعات ولكن طبيعة الممارسة والأشكال والنماذج والاستراتيجيات في السياسة والحكم، فعلم الأنثروبولوجيا عبارة عن أداة لاكتشاف المؤسسات والمهارات التي تحكم الأفراد، ونظم التفكير السياسي.

من خلال العلاقة بين النسب والقربى والسلطة السياسية، كما ذهبوا إلى استنباط ثلاثة أشكال للأنظمة السياسية الإفريقية قاعدتها الجماعة والعمل الجماعي وعلاقات النسب إلا أنها أنماط بدائية وهي:

- أولا: جماعات فرق الصيد مثل: (قبائل الكونغ، والبيرقاداما، والمربوتي).
- ثانيا: مجتمعات النسب والقربى المنفصلة مثل: (قبائل الموسي، واللو، والايبو في نيجيريا، وقبائل الزولو، وتالاينزي، اشانتي، الباقندا).
- ثالثا: الدول البدائية ويعتمد هذا النمط على انتشار السلطة السياسية من خلال العمل المشترك للأفراد وبعدالة مختلفة ومتنوعة[1].

في تقسيمه لمراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا منذ فترة تصفية الاستعمار يحدد جون وايزمان(John Wiseman) ثلاثة مراحل أساسية لهذا التطور:

-**المرحلة الأولى:** تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم الدول الإفريقية لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين، اتسمت الفترة المصاحبة للاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينات بالتفاؤل المفرط والشعور بالحماس من أجل الانطلاقة التنموية الشاملة، ولا يخفى أن المناظرات الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطرت عليها جملة من القضايا العامة لعل أبرزها إشكالية بناء الدولة القومية والاندماج الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي الأمثل وإيديولوجية التنمية السياسية المناسبة للدولة الحديثة.

-**المرحلة الثانية:** تمتد هذه المرحلة من الستينات حتى أواخر الثمانينات وتميزت بملامح ثلاث رئيسية، التخلي عن صفة التعددية الليبرالية والتحول النسبي نحو تبني نظام الحزب الواحد وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية ، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي(موريشيوس، بوتسوانا، غامبيا)أو في بعض دول الحزب الواحد (كينيا وتنزانيا).

-**المرحلة الثالثة:** وقد بدأت منذ عام 1989 بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية الإفريقية حيث تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية ولو شكليا، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة الإفريقية حتى أنه أطلق عليها اسم (التحرر الثاني)، لكنها أيضا لم تكن إلا مجرد مسايرة للتطور العالمي الذي ميز تلك

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.

الفترة، ويلاحظ في هذا الصدد أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة فضلا عن الضغوط الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني قد أسهمت جميعها في حدوث هذا التحول، كما أن هذه الفترة شهدت تراجع فكر التنمية السياسية ليحل محله فكر المشروطية السياسية والتكيف الهيكلي.[1]

أدى هذا الوضع إلى خلق بيئة سياسية وهياكل مؤسساتية غير منسجمة مع تطلعات مختلف فئات المجتمع الإفريقي وهنا أصبحت معظم الدول خاضعة للمؤسسات المالية والاقتصادية والدولية، وفي كثير من الأحيان تعمل هذه الأنظمة عكس مصالح شعوبها مهتمة بالحفاظ على السلطة والتكيف مع الأحداث الدولية المفروضة عليها، وهي أجندات لم تكن لخدمة التنمية والأمن في هذه الدول بقدر ما كانت لزيادة فجوة التبعية، واختلت العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في هذه الفترة بشكل جلي.

رغم هذه المعطيات فالدولة في إفريقيا لم تكن في حالة استاتكية، إذ أن المطالبة بالديمقراطية التشاركية وتحديد العهدات الرئاسية وأزمة الشرعية بقيت مطلب قاعدي وأساسي لأنها مسائل ضرورية لفهم النقاش والسياق الجديد لنمط الحكم الرشيد في ظل اقتصاد السوق المفتوح. هنا أصبحت الأنظمة السياسية في إفريقيا مطالبة بالاستجابة لمسالة العدالة الاجتماعية ومراجعة العلاقة بين الدولة المجتمع، وحماية الحقوق الفردية للمواطنين وكذلك قضايا المجتمع المدني ومراجعة مسالة التفكير حول طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد ونوعية الديمقراطية.[2]

أما إذا تتبعنا واقع الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية فإننا سوف نجد انه هناك مجموعة من الخصائص والمميزات المشتركة بين الجهات الأربع من القارة، رغم أنه هناك كذلك خصوصيات لتجربة الحكم في كل دولة على حدى، فالدول الإفريقية حكمت منذ الاستقلال بمنطق الحزب الواحد تحت ذرائع شتى وسيطرة النخب الضيقة على مسار الأنظمة خاصة المؤسسة العسكرية، حيث مازالت معظمها حتى يومنا هذا لم تتخلص من هيمنة هذه النخبة رغم أننا نشهد من فترة إلى أخرى ما يسمى بالتوجيه نحو التعددية السياسية، والعمليات الانتخابية الدورية، والمشاريع الدستورية التي تتكرر في كل الخطابات الرسمية وحتى لدى الاكاديميين والمتخصصين، كما تطرح باستمرار إشكالية الحكم الراشد كآلية لإصلاح مؤسسات وأنظمة الحكم في البلدان الإفريقية. وتتمثل هذه الخصائص في:

---

(1) حـــمدي عبد الرحمان، **إفريقيا وتحديات عصر الهيــمنة أي مستقبل**، القـــاهرة: مكـتبة مدبولي، ط1، 2007،ص ص39،38.

(2) Tukumbi Lumumba -Kasont et Patrice Bigombe Logo , État et Transformation du politique en Afrique Subsaharienne : quel monde de régulation **, Africaine de Relations internationales,** Vol 12 n° 01,02 .2009, P03.

أولا- معضلة الحزب الواحد في أنظمة الدول الإفريقية:

خلال الفترة الانتقالية اكتسبت التيارات الوطنية الإفريقية بعض التطلعات الوحدوية فقد كانت الوحدة والاندماج الاجتماعي مسالة مهمة للغاية أثناء الكفاح ضد الاستعمار، فمن دونها كان في وسع الاستعمار استغلال الانقسامات والتلاعب في توظيف بعض المجموعات التي قد تتساهل في الدفاع عن مصالحها، وبعد الحصول على الاستقلال أصبحت مسالة الوحدة الوطنية ضرورية أكثر من دي قبل، فمن دونها قد يستنفذ الحكام الجدد كل طاقتهم من أجل الحفاظ على الحياة البرلمانية، والاهم من ذلك دمج الشخصية الوطنية الجديدة قد جعل الوحدة السياسية في غاية الأهمية، كما أنه كان الاحتمال الغالب أن يتبع خط المنافسة السياسية الخطوط العرقية والإقليمية و الدينية المتصدعة في المجتمع.[1] بناء على هذه الاعتبارات برزت فكرة الحزب الواحد كمعادلة ضرورية لنظام الحكم في إفريقيا، وكان هذا الأمر الميزة المشتركة لجميع الدول الهادفة للاستقلال وتحقيق التطور السريع، وكان المبرر الأخر لهذا النمط أن الحزب الواحد هو ضمان للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي ويجمع المواطنين تحت غطائه لتكون المشاركة الحقيقة والآمنة دون أن تتعرض استمرارية العملية السياسية لأي اهتزاز.

لقد قدم القادة السياسيون في إفريقيا أسبابا عدة لهذا الخيار غير أن بعضها يبدو متناقضا دفاعا عن خيار الحزب الواحد[2]،فمن ناحية كان هذا الحزب ضروريا للسيطرة على الانقسامات الجهوية والإثنية ولقطع الطريق أمام عودة التشتت، ومن ناحية ثانية نظام الحزب الواحد يعكس قاعدة الاتفاق للمجتمعات الإفريقية، وهنا يجب التنبيه إلى الدوافع الأنانية للقادة أنفسهم وذلك لأنه كانت هناك فوارق من بلد إلى آخر فيما يتعلق بمميزات الحزب الواحد في كل دولة، وردد الكثير من السياسيين في إفريقيا أن الديمقراطية وتعدد الأحزاب هي أقل صور الحكم فعالية والمعارضة لا تعني في نظر الجماهير الإفريقية " حكما بديلا" بل تعني الهدم والتخريب.

كما ركزوا على فكرة أن المرحلة الأولى للاستقلال تميزت بكثرة التحديات وكانت هناك تحولات سريعة وكثيرة، وإذا طرحت هذه القضايا للمناقشة الصريحة في البرلمانات والإعلام فان تماسك الدول الحديثة سيتعرض لخطر حقيقي، وهناك من يزعم أن حسم الصراعات داخل إطار الحزب الواحد يعتبر أمرا أكثر فعالية، وهنا يتأكد دور الزعيم أو الشخصية الكاريزمية فهو وحده القادر على فرض الوفاق بين الجماعات المتصارعة والآراء المتعارضة.[3]كما أن الأحزاب التي سيطرت على دفة الحكم قد

(1) كروافورد يونغ، **مرجع سابق الذكر**، ص 892.
(2) وليم توردورف ،**مرجع سابق الذكر**، ص 119.
(3) ب. س. لويد، **مرجع سابق الذكـــر**، ص 228.

أوجدت لنفسها آليات ووسائل حتى تقلل من فعالية وقوة خصومها ومنافسيها مستعملة موارد الدولة بطريقة غير صحيحة ، معتمدة على التوزيع الغير عادل للثروة حيث تمنح مشاريع الخدمات الاجتماعية للدوائر الانتخابية الموالية لها دون الدوائر الانتخابية التي تمثل المعارضة، وهي سياسات ولدت تراكمات أدت في العقود اللاحقة إلى نشوب نزاعات حادة أساسها مطالب اجتماعية واقتصادية لأن حتى الحاجات المادية الأساسية غير متوفرة، وشروط الحياة غير موجودة خاصة في ظل استمرار قاعدة وأساس سيطرة الحزب الواحد.

اختزلت كل الاختلافات الموجودة داخل كل دولة في حزب واحد من منطق الوحدة الوطنية التي هي هدف سياسي جاء بعد التخلص من الاستعمار الأوروبي، لكنه في الحقيقة كان وسيلة جديدة للهيمنة على السلطة وحتى على مقدرات الدولة من طرف جماعة ضيقة.

لقد أحدثت الإجراءات التعسفية لفرض حكم الحزب الواحد الكثير من الصدامات والمزايدات إذ أن الثروة التي امتلكها الحكام الجدد سرعان ما ولدت الكثير من الاستياء، وبدأت تفقد المكانة الشعبية التي حظيت بها في البداية وأصبحت فئات المجتمع تنظر إلى المناصب العليا وكأنها امتياز مدى الحياة.[1] وبالنسبة إلى المجتمعات المتعددة إثنيا فان كل إثنية وجماعة ترى بان سبيل التخلص من التهميش هو الوصول إلى السلطة من نفس المنطلق أي الحزب الواحد. حتى أنه هناك من ذهب إلى حد المزج بينه وبين مؤسسات الدولة، بداية من التعبير عن طموحاته وتطلعاته بعد الاستقلال إلى الحزب الواحد صاحب القوة وتوظيفه في ترسيخ النظام الرئاسي(شخص واحد). كما عبر عنها "موديبو كايتا"[2]الرئيس المالي السابق (الحزب والإدارة أو الحزب والحكومة هما نفس الشيء لا يختلفان) فحزب الأغلبية (الواحد) يجمع كل فئات المجتمع كما يجمع البرلمان كل ممثلي الجماعات الأخرى (الإثنيات).

لم يؤدي منطق الحزب الواحد إلى الابتعاد عن التعددية الحزبية فقط بل نحو تركيز السلطة في يد حاكم واحد وشخصنة السلطة، ففي غالب الأحيان أصبح قائد الحزب هو الرئيس بعد الاستقلال وهو المهيمن على السلطة التنفيذية دستوريا وأصبح أكثر ميلا لاتخاذ قرارات كبرى دون التشاور مع مجلس الوزراء سوى بصورة صورية ، وعندما تخفق المبادرات الرئاسية إما بسبب قصور التمعن فيها و

---

(1) كراوفورد يونغ، **مرجع سابق الذكر**، ص 393.

(2) Hubert Deschamps**, Les institutions politiques de l'Afrique Noire**, Paris : presse universitaires de France, 2eme ed, 1965, p 119.

مراجعتها قبل تشريعها أو بسبب تحول اهتمام الرئيس إلى قضايا أخرى، فان الحزب الواحد هو الذي يتحمل التبعات الناجمة عن هذا الإخفاق.[1]

لقد كانت حصيلة هذه السياسة سيئة جدا على البلدان الإفريقية لأنها لم تراعي الخصوصية الحضارية بالدرجة الأولى كما أنها لم تراعي ثانيا تطلعات الجماهير الإفريقية التي كانت متعطشة للحرية، بالعكس نجد أن هذه الأحزاب مارست سياسة الإكراه المادي والقمع وعزلت غالبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار عن المشاركة السياسية الحقيقة، كما أن مؤسسات المجتمع المدني حرمت من التعبير عن نفسها أما قيادات المعارضة السياسية فاغلبهم تم التخلص منهم أو عزلهم، ولهذا أسهم هذا النمط في إيجاد مناخ غير مستقر أمنيا وسادت الفوضى والصراعات السياسية الداخلية وحتى داخل مؤسسات النظام في حد ذاته ومن أبرز مؤشرات فشل نظام الحزب الواحد ما يلي:

- ضعف مؤسسات النظام خاصة التشريعية والقضائية وجعلها أداة في يد الجماعة الحاكمة لاستغلالها وفق مصالحها.
- استخدام سياسات الإكراه المادي بدل الممارسات القانونية المشروعة.
- ترسيخ ممارسات خاطئة تخلو من روح المسؤولية كشراء الأصوات، حرب الإشاعات، الاضطرابات.
- الاستغلال السياسي لبعض قطاعات المجتمع ومؤسساته وتسيس الكيانات القبلية.
- ترسيخ التبعية للحزب وفتح الباب على مصراعيه للتدخلات الأجنبية وتدويل القضايا المحلية
- غياب الأسس والتقاليد الواضحة لعملية التداول على السلطة السياسية.
- زعزعة وحدة المجتمع وتماسكه بخلق الولاءات العرقية والقبلية الأمر الذي أدى إلى توتر علاقات المجتمع و فجر العنف و النزاعات الإثنية و الحروب الأهلية.
- تحول بعض الدول إلى ساحات لتصفية الحسابات بين القوى السياسية و استقطاب سياسي و قبلي و حروب بالنيابة.
- الربط بين المنصب السياسي العام والمكانة، أي أصبحت النخبة الحاكمة تمثل طبقة اجتماعية مميزة في سياق البنى الاجتماعية الإفريقية.[2]

---

[1] وليم توردورف، **مرجع سابق الذكر**، ص 121.

[2] محمد العقيد، الأحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة، التـــــكوين، الواقع، والمستقبل، **قراءات إفريقية**، العدد 04، سبتمبر 2009، ص ص 69،70.

لقد شكلت ظاهرة الحزب الواحد أزمة لأنظمة الحكم في إفريقيا ومازالت إلى اليوم حتى وان اختلفت أشكالها، فمنطلق الحزب الواحد أو بالأحرى الرجل الواحد معضلة سياسية بكل المقاييس أين تم اختزال كل الأهداف في بناء دولة موحدة بمنهج واحد لمجتمعات ذات أصل وفلسفات الحياة فيها تقتضي منطق التعددية، لان سياسات الدمج والاستيعاب القسرية وسياسة الحزب الواحد والهدف الواحد لم تكن لتتماشى و تطلعات مختلف الفئات والجماعات العرقية والدينية و اللغوية المنتمية لدولة واحدة، حيث أن أغلبها ولظروف تاريخية استعمارية تم إقصاؤه وتهميشه ، وكون الكثير من أنظمة القارة الإفريقية بعد الاستقلال هي ذات علاقة بالمستعمر السابق فان سياسة التهميش أعيد إنتاجها ولكن بطرق مختلفة.

كما أن المشاركة السياسية كانت تعني الصوت الواحد لرجل واحد حتى وان كان فاسدا فلا التنمية تحققت ولا الأمن والاندماج القومي المنشود تحقق ، و معظم الدول غير مستقرة وشهدت حالات صراع سياسي لتولي المناصب العليا ومحاولات انفصال متكررة سواء بتدخل إقليميا و دولي وهو ما زاد من هشاشة معظم البلدان الإفريقية، كما أن الفترة اللاحقة والتي أطلقت فيها مبادرات الإصلاح السياسي والديمقراطي لم تكن إلا مجرد شعارات، فالتعددية لم تكن إلا غطاء لتدجين المعارضة السياسية وإرضاء بعض المؤسسات الدولية والإصلاحات الدستورية التي بوشرت لم تكن في المستوى المطلوب ولم تأتي بالحكم الراشد و الأمن و بالاستقرار المنشود.

ثانيا– تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

أي دارس أو متابع للوضع السياسي في القارة الإفريقية لا يمكنه أن يتجاوز ما تقوم به المؤسسة العسكرية و الأدوار التي تلعبها في الأنظمة السياسية للدول الإفريقية[1]، فكون الحياة السياسية تتميز بالفوضوية والهشاشة فهذا الوضع كان نقطة البداية لمسار غير مرغوب فيه و غير متوقع، فالتدخلات العسكرية كانت ميزة رئيسية لواقع الأنظمة الإفريقية خاصة في الفترة الموالية للاستقلال أين عمل المستعمر على إيجاد رابطة تعوض تواجده في هذه الدول حيث كانت معظم القيادات لها ارتباطات مباشرة مع السلطات الاستعمارية، لذلك كانت التدخلات العسكرية في الحياة السياسية بارزة على نطاق واسع، وأطلق البعض عليها" زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية"[2].

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص 75.

[2] يزيد صايغ، المعضلة: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، على:
http ://www.siyasa.org.eg/news19/03/2013.

لقد حدثت أولى عمليات الاستيلاء على السلطة في مصر عام 1952، تلتها عملية مماثلة في السودان عام 1958، و عندها تحول تدخل مؤسسة الجيش من ظاهرة معزولة إلى أزمة في الفترة الممتدة ما بين 1965-1966 أين حدثت ستة انقلابات عسكرية واستولى الضباط على الحكم بطريقة غير شرعية (الجزائر، نيجيريا، زائير سابقا...) ومنذ ذلك الحين حتى عام 1988 لم تمر سنة واحدة من دون انقلاب عسكري وخلال الفترة من عام 1952- 1990 حدث 74 انقلابا ناجح في 30 دولة، وفي أواخر ستينات القرن الماضي كان ما يقرب من 40% من الدول الإفريقية يرأسها شخص عسكري وهي نسبة بقيت ثابتة إلى حد ما.[1]

في بداية تدخلات المؤسسة العسكرية كانت تؤكد على حرصها الشديد للحفاظ على مصالح الدولة وتدخلت بدافع إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية المتأزمة، وصرح قادة هذه الانقلابات مثلما يحدث اليوم أنهم يحاولون بكل البساطة القضاء على حالة الفوضى وبمجرد الانتهاء من هذه المرحلة فإنهم يعدون إلى مؤسساتهم للقيام بأدوارهم الدستورية، وتسليم السلطة إلى المدنيين عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

لقد انسحب العسكريون من السلطة في حالات قليلة مثل(غانا 1966 . 1979) نيجيريا 1979،السودان عام 1958، لكن في أغلب الحالات تمسك رجال المؤسسة العسكرية بالسلطة وإدامة بقائهم في السلطة ما لم تظهر هناك نوايا بإسقاط حكمهم سواء من الداخل أو بتدخل خارجي كتدخل فرنسا في إفريقيا الوسطى عام 1979، تنزانيا و أوغندا عام 1979. و لتبرير استمرار تمسكهم بالسلطة كان الحكام العسكريون بحاجة إلى شكل من أشكال الشرعية السياسية، فكان الحاكم يحاول عدم التأكيد على خلفيته العسكرية بالتوقف عن الظهور علنا بالبزة العسكرية ،وكانت الإيديولوجية مصدرا آخر لجأت إليه الشخصيات العسكرية التي تتطلع إلى البقاء في الحكم.[2]

في ظل حالة التعددية الاثنية السائدة في القارة الإفريقية فان تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتحديدها لشكل النظام السياسي تطرح إشكالية مدى حضور الجماعات الإثنية الأخرى في المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، والذي يلعب دورا حاسما في مسعى الجماعة للهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم أو السعي للانفصال أو إقامة دولة مستقلة وهو أمر تجسده الانقلابات العسكرية التي حدثت على مدى العقود السابقة بعد الاستقلال، ولهذا يعتبر التمثيل النسبي للجماعات

(1) كراوفورد يونغ، **مرجع سابق الذكر**، ص 893.
(2) **المرجع نفسه** ، ص 894.

الإثنية في المؤسسة العسكرية أو امتلاك هذه الجماعات لمليشيات عسكرية مستقلة عن قوات الدولة يمثلان مؤشرين هامين على إمكانيات تلك الجماعة في فرض مطالبها [1].

يرى "صامويل هانتجتون"(S.Hntigton) بأنه ينبغي التمييز بين مجموعة من الأسباب الدافعة لتدخل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في إفريقيا، حيث يمكن تحديد مجموعة من الأسباب وليس سبب وحيد لهده الظاهرة، يتصل بعضها بالمجتمع و الدولة وبعضه يتصل بالمؤسسة العسكرية نفسها والأخير يتصل بالسياق الدولي:

أولا: مجموعة الأسباب المتصلة بواقع المجتمع والدولة في إفريقيا: وهنا تبرز قضية غياب ثقافة المؤسسة وهي سمة غالبة على أنظمة كثير من الدول في إفريقيا، وهذا لارتباطها بخيارات عرقية وقبلية وطائفية هذا من جهة والإخفاق الإداري من ناحية ثانية، ناهيك على تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة، وقد مهد الضعف المؤسساتي لأجهزة الدولة أن تشغل المؤسسة العسكرية حيزا معتبرا في الواقع السياسي الإفريقي لما تحوز عليه من السلطة والقوة، وهو ما يمكنها من إدارة العملية السياسية بمنطق ديمقراطية الدبابات خاصة إذا كانت القيادة العسكرية منسجمة دينيا وعرقيا.

ثانيا: مجموعة الأسباب المتصلة بالمؤسسة العسكرية في الدول الإفريقية: وهنا يبرز تورط المؤسسة العسكرية في العملية السياسية لأسباب منها ما يتعلق بنفوذ قبيلة معينة أو طائفة ما وهيمنتها على المؤسسة العسكرية العليا، ومنها ما يتصل بالوضعية الاقتصادية لأفراد المؤسسة، والتي كانت الدافع الرئيسي وراء تمرد وحدات من الجيش في دولة بوركينافاسو عام 2015 ومنها ما يتصل بتنامي دور المؤسسة العسكرية في رسم المستقبل السياسي للبلاد مثل دولة موريتانيا في أعقاب انقلابي عامي 2005و2008[2] ،وبهذا يزيد نفوذ هذه المؤسسة على حساب المؤسسات الأخرى وبهذا تصبح السلطة المدنية فاقدة لروح المبادئ السياسية التشاركية.

ثالثا: مجموعة الأسباب ذات الصلة بالسياق الدولي: هنا لا يمكننا إنكار تورط قوى خارجية كبرى دولية أو إقليمية في توجه مسار عملية الانتقال السياسي عبر المؤسسة العسكرية في إفريقيا، وهو التورط الذي يجسده التواجد المستمر للقواعد العسكرية الغربية في عدد من الدول لحماية النظام القائم والمحافظة على مصالحها عبر ديمومته، أو التدخل المؤقت بصورة مباشرة أو غير مباشرة لدعم طرف على حساب طرف أخر وتعد تشاد" أحسن نموذج خلال صراع سياسي بين الرئيس إدريس دبيبي والمعارضة

---

[1] محمد عاشوري مهدي، **مرجع سابق الذكر**، 109.

[2] Mathurin .Houngnik Po, Armes Africaines chainon manquant des transitions démocratique**, Bulletin de la sécurité Africaine,** n° 17, janvier 2012, pp 02,03.

المسلحة التي يقف ورائها جنرالات في الجيش ينتمون لقبائل أخرى، ومن ثم فالاهتمام الدولي يكون تبعا لأهمية الدولة المعنية بالعملية السياسية التي تؤدي فيه المؤسسة العسكرية دورا محوريا ومهما.[1]

ثالثا– دور النخب في الدول الإفريقية:

ينصرف مفهوم النخبة أو الصفوة (Elite) بمعناه العام إلى التعبير عن أكثر شرائح المجمع هيبة وتأثيرا، أو على شريحة ما في أي من ميادين التنافس، وتتألف الصفوة من الأفراد البارزين الذين يعدون بالقياس إلى غيرهم قادة في مجال بذاته النخبة السياسية، الفنية، العلمية، الدينية ومن شانهم اكتساب نفوذ مؤثر في تشكيل قيم واتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع.[2]

ركز دارسو النظم السياسية وعلماء الاجتماع على فكرة النخبة داخل المجتمع وحددوا مجموعة من الفرضيات لهذا المقترب تمكن من فهم سلوكيات النخب داخل المجتمع السياسي. تمثلت في:

أولا: تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلاليتها أي أنه لفهم الجانب السياسي يجب فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة قلة تملك عناصر القوة بمعناها الواسع وتسيطر على الدولة والمجتمع.

ثانيا: انقسام المجتمع إلى فئتين، واحدة تملك النفوذ والسلطة وهي ما يطلق عليها اسم النخبة أو أكثرية تفتقد إلى العناصر السابقة، وتوجد بينهما علاقات حيث أن نمط هذه العلاقات هو الذي يتحكم في شكل السياسات وتسود المنافسة والصراع، وهذا الصراع هو الذي يحدد محتوى العملية السياسية واتجاهاتها.

ثالثا: ترتكز القوة في يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع، إذ أن كل النظم تنقسم إلى شريحتين: " الحكام والمحكومين" الأولى تمثل النخبة وهم الأكثر أهمية في النظام السياسي لأنهم يمتلكون عناصر التميز السياسي، ومن خلال فهم وتحليل تلك الشريحة(النخبة) يمكن فهم معظم آليات عمل النظام السياسي.[3]

تهيمن النخبة على النظام السياسي في المجتمعات التقليدية وهي في الغالب تتكون من أقلية عددية متميزة ثقافيا أو تكون من أغلبية متميزة ثقافيا ، فالجماعة الإثنية التي تمثل الأغلبية السكانية في المجتمع هي التي تسيطر على مقدرات النظام السياسي حسب (تيو فاتهوزا) كما يرى أيضا أن هذه

---

(1) السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السيطرة العسكرية وجدوى الديمقراطية، **قراءات إفريقية**، العدد 03، سبتمبر 2012، ص ص 28، 29.

(2) عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي و السياسي في مجتمعات حـــوض النيل**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط1، 2011، ص86.

(3) محـــمد شلبي، **المنهجية في التحليل الســـــياسي**، الــجزائر: دار هـــــومة، ط4، 2002، ص ص 208، 209.

الجماعات كونها أغلبية مسيطرة فإنها لا تشكل جميعها النخبة الحاكمة وإنما تنحدر تلك النخبة من الأغلبية السكانية التي تكون الجماعة الإثنية المسيطرة.[1]

تكاد تجمع جل الدراسات المتعلقة بالإثنية على مركزية دور النخبة السياسية للجماعة الإثنية في تعبئة المطالب وطرحها والدفاع عنها، فعلى الرغم من حقيقة أن النخبة لا تبلور المطالب الإثنية من عدم إلا أنها هي التي تقوم ببلورة وتجميع ما تراه مناسبا من مطالب تتسق وطموحاتها السياسية والاقتصادية لطرحها على النظام السياسي.

تشير الدراسات إلى أن الطبقات الوسطى الحديثة في المجتمعات ذات التعددية الإثنية بدلا من أن تقوم بمناهضة الانغلاق الاثني، فإنها كثيرا ما قامت بزيادة وتفعيل مصالحها الخاصة مستغلة في ذلك المشاعر الإثنية، ذلك أنه في مرحلة الاستقلال ومراحل التحديث التي تمر بها البلدان المتخلفة غالبا ما تبلورت مصالح معينة للنخب مثل الوظائف، المناصب التي تركها المستعمر، أو التي أنتجتها عملية التحديث كالفرص التعليمية للأبناء، المشروعات الخاصة والامتيازات الاقتصادية، فتعمد كل نخبة إلى توحيد جماعتها للفوز بأكبر نصيب ممكن من تلك الفرص حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بوحدة البلاد والمطالبة بالانفصال أو التورط في أعمال عنف وتطهير عرقي تحت ضغط الدعاية والتعبئة من جانب تلك النخبة[2]،أو حتى الاعتماد على أطراف دولية وإقليمية لدعم مشروعها.

في نفس السياق يرى بعض الباحثين أن الخوف والكراهية التي يدعمها قادة النخب من أعلى هي التي تدفع أفراد هذه الجماعة أو تلك إلى ارتكاب أعمال عنف وإبادة ضد الآخرين من عرقيات وإثنيات أخرى،[3] وليس عبر الاختلافات الإثنية التي هي شيء طبيعي داخل مجتمعات متعددة.

المطلب الثالث: التركيبة السوسيوثقافية والتنوع الاثني في الدول الإفريقية.

تشكل العناصر الاجتماعية والثقافية نقطة ارتكاز مهمة جدا في دراسة الحالات النزاعية داخل الدول الإفريقية، حيث أن هذه الأخيرة تعبر عن حالة " فسيفساء اجتماعية وثقافية" متميزة إذ يوجد داخل الدولة الواحدة تعدد عرقي، وديني، ولغوي، وهذا ما انعكس على تشكل المؤسسات السياسية والاجتماعية وحدد العلاقة بين مختلف الفئات، كما أنه أصبح يعتبر من أكبر المشاكل الرئيسية داخل هذه الدول ويسبب الكثير من النزاعات الداخلية واللاستقرار الاجتماعي خاصة في ظل غياب إرادة حقيقية لإدارة

---

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص 88.

[2] محمد عاشوري مهـــدي، **مرجع سابق الذكـــر**، 107.

[3] صامويل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993، ص 17.

هذه التعددية الإثنية وفق نظام يكفل حقوق المواطنة للجميع. وهو ما سنحاول الوقوف عنده في هذا الجزء لتبيان خصائص التركيبة السسوسيوثقافية والإثنية للبلدان الإفريقية و المتمثلة في:

أولا–التفكك وعسر الاندماج القومي وصراع الهويات:

المتتبع للشأن الإفريقي يدرك منذ الوهلة الأولى أن مسالة الانسجام والتوافق داخل المجتمع والدولة بصفة عامة هي مسالة مازالت محل نقاش إلى غاية الوقت الحالي، حيث أن اثر الانقسامات الإثنية واضح في الشكل المؤسساتي وفي السلوك السياسي كما في نمط الحياة أيضا مما جعل مسالة الهوية والولاء للدولة يأخذ أبعاد مختلفة تتجسد في الشعور بالانتماء الضيق بدل التفكير بمنطق جمعي مدني أي شعور بالولاء للدولة القومية، خاصة وأن شكل الدولة الإفريقية قد شابته صعوبات منذ البداية بالإضافة إلى التوظيف السياسي الضيق لمسالة الانتماء لغايات سياسية ويرجع الدارسون هذه الإشكالية إلى مجموعة من الاعتبارات بعضها له جذور تاريخية(كالحركة الاستعمارية) والبعض الآخر مرده إلى تكوين الدولة ما بعد الاستقلال أي ممارسات النظم السياسية الحاكمة.

فالحركة الاستعمارية كانت لها دور في هذه المسالة حيث أن غالبية الدول الإفريقية حدودها رسمت من الخارج وضعتها الدول الأوروبية خلال العقود اللاحقة لمؤتمر برلين (1884 – 1885)[1].إذ أنه قبل الاستعمار الأوربي للقارة لم تكن هناك حدود بالمعنى الحالي وكان البناء السياسي يقوم على مماليك معينة من السكان الأصليين، وكانت تفصلها عن بعضها البعض تخوم كان تكون أراضي غير مسكونة أو جبال أو بحيرات ومستنقعات وكان من نتائج الحدود التي رسمها المستعمر أن أصبحت الحدود تقسم أحيانا أرض القبيلة الواحدة كل قسم في دولة. وسبب هذا التقسيم يرجع إلى عاملين الأول هو عدم اتفاق الأوروبيين لسبب من الأسباب وثانيهما تغليب مصلحة اقتصادية واستراتيجية على مصالح هذه الجماعات والإثنيات.

المشكلة الأخرى الأكثر حدة هي أن هذا الترسيم للحدود لم يراعي الاعتبارات السكانية حيث عملت الدول الاستعمارية على استخدام أسلوب التفريق بين الجماعات الإثنية مما أدى إلى وجود تعدد إثني ضمن الدولة الواحدة بشكل قوي وجعلها تفتقر إلى التجانس القومي. هذا بالإضافة إلى تلاشي التأثير الإيديولوجي الذي تبناه قادة هذه الدول بعد الاستقلال مما أدى إلى إضعاف عوامل التلاحم بين مختلف الجماعات الإثنية. ونشوء نزعة الانتقام المتبادل بينها(حالة الهوتو والتوتسي في منطقة البحيرات الكبرى، الطوارق في شمال مالي، العرب والأفارقة في دارفور).

[1] محمد عبد الغني سعودي، **مرجع سابق الذكر**، ص 223.

كما أن النظم الحاكمة في الدول الإفريقية فشلت في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أزمة الاندماج الوطني وهو ما دفع بالكثير من هذه الجماعات إلى خيار العنف المسلح متحدية بذلك سلطات الدولة الوطنية وأجهزتها الأمنية[1].ولمواجهة إشكالية التعدد والتنوع الاثني في الدول اتبعت الأنظمة الإفريقية إحدى الاستراتيجيات التالية:

- سياسة الاستيعاب للجماعات المقاومة والرافضة للاندماج وفق مقاييس محددة، حيث نظر لهذه السياسة أنها السبيل الأمثل لتحقيق المساواة مع الجماعات الأخرى لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى الشعور بالمعاناة وفقدان الكرامة من طرف المجموعة التي تم استيعابها.
- السياسة الثانية تتمثل في اختيار الدولة الهيمنة على كل الجماعات مما يتضمن في الغالب التمييز على أسس عرقية أو دينية ويبرز هدا من خلال الإشارة إلى الدونية الثقافية من طرف النخبة الحاكمة(نموذج جنوب إفريقيا خلال حكم أقلية البيض).
- السياسة الثالثة وهي اثر التعددية الثقافية واحترام حقوق المواطنة لجميع مكونات الدولة دون الأخذ في الاعتبار الميزة العرقية والدينية واللغوية. وتأكيد هذه التعددية بشكل قانوني من خلال الدستور والنصوص القانونية.[2] ونلاحظ أن هذا النموذج إن كان حاضرا على مستوى الخطابات الرسمية والإعلامية لكنه واقعيا مازال غائبا ، أما النموذج الأول والثاني فانه يؤدي إلى غلبة الهوية المرتبطة بالقبيلة أو الطائفة والشعور الاثني بعيدا عن الهوية الجامعة كالوطن والقومية وبها قد تتحول الهويات الضيقة إلى هويات قاتلة داخل الدولة الواحدة و سبب من أسباب الحروب الاثنية العنيفة.[3]

ثانيا: تنامي روح الانتماء للقبيلة:

القبيلة هي الوحدة السياسية المستقلة الأقدم والهيكل والتنظيم الاجتماعي المتماسك الذي يقوم غالبا على فكرة الانتماء لجد مشترك حقيقي أو وهمي، ولها مجموعة من الأعراف والقواعد الداخلية المنظمة لها.

حسب لويس هنري مورغان (Louis Henry Morgan) فإن القبيلة مجموعة أكثر اتساعا من البطن تتسم بملامح تجعلها أقرب من كيان أكثر اتساعا وأشد غموضا من العرق، ويرى أيضا بان كل

---

(1) نغم محمد صالح، التطورات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، العدد، 35، 2007، ص 219.

(2) توماس هايلاند اريكسن، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 188، 189.

(3) كاظم شبيب، **المسالة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، بيروت: دار التنوير للطباعة و النشر و التوزيع،ط1،2011،ص 38.

قبيلة تتميز باسم خاص ولهجة منفصلة وحكومة عليا وحيازة مجال جغرافي تسكنه وتدافع عنه كملكية خاصة و"الحكومة العليا" تقتصر على مجلس يضم مجموعة من الأعيان يكون لهم أحيانا" رئيس أعلى" إضافة إلى هذه الملامح الأساسية بذكر مورغان أن أعضاء قبيلة واحدة يعتنقون معتقدا دينيا مشتركا يتجلى في طقوس شعائرية مشتركة.[1]

تعد القبيلة التنظيم الرئيسي للاجتماع الإنساني في القارة الإفريقية لفترات زمنية طويلة حيث كانت المحدد الرئيسي جغرافيا وتاريخيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وحتى ثقافيا، لتمتد حدود الفعل والنفوذ لامتدادها، غير أن نظام القبيلة لم يسلم من تأثيرات الحركة الاستعمارية الأوروبية خاصة بعد انعقاد مؤتمر برلين والذي اقتسمت بموجبه القارة الإفريقية بين القوى الاستعمارية.[2] ولم يراعي طبيعة الاختلافات الاثنية للمجتمعات الإفريقية بقدر ما كان إعلان حالة الاستغلال التي مورست ضد شعوب القارة. اتخذت الظاهرة القبلية ملامحها المتميزة خلال الحقبة الاستعمارية حيث تم ترسيخ التقسيم القبلي لشعوب القارة الإفريقية وهذا لجملة من الأسباب:

- مقتضيات نظام الإدارة الاستعمارية والذي كان يتطلب تصنيف السكان الأفارقة إلى مجموعات قبلية مما يمكن الإدارة من فهم الواقع الاجتماعي جيدا لاستغلاله في سياستها.
- إقبال الأفارقة أنفسهم على هذه التقسيمات الاثنية الجديدة حيث وجدوا أن الانتماء إليها يعود بالفائدة في ظل الحكم الاستعماري الجديد. ومنه وضع هذه الجماعات في إطار إقليمي شامل وذلك لتسهيل إدارتهم سياسيا واقتصاديا.

رغم الدور الاستعماري في ترسيخ القبلية إلا أنها ليست نتاجا استعماريا وحسب وإنما مجدها معظم الأفارقة لأنها تعبير عن مصالحهم الخاص ومصالح الجماعات التي ينتمون إليها، ويصدق هذا الرأي بشكل كبير على الزعماء الين توسطوا العلاقة بين القبيلة والسلطة الاستعمارية، حيث استفادوا كثيرا من كونهم زعماء لجماعات كثيرة ضف إلى ذلك امتلاكهم فرصة الوصول إلى مؤسسات الدولة.[3]وهذا ما أدى ببعضهم إلى العمل على ترسيخ مفهوم القبيلة في الوعي السياسي للجماعة التي ينتمون إليها.

لا يزال النمط القبلي هو النمط المهيمن على أجزاء واسعة من إفريقيا سواء على هيئة قبائل كبيرة أو تفرعاتها من عشائر أو عوائل ممتدة أو غير ذلك، فإفريقيا تحتضن عدد لا حصر له من القبائل التي

---

(1) عبد الودود ولد الشـــــيخ، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص 15.

(2) السيد أبو فرحة، تشوهات الواقع الإفريقي: تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة، **قراءات إفريقية**، العدد20، 2014،ص 50.

(3) حمدي عبد الرحمان، **مرجـع سابق الذكر**، ص ص 188، 189.

لها لغتها وأديانها الخاصة بها، مع اختلافها وتمايزها في طبيعة المهن الممارسة، ومستوى التعليم والعادات والتقاليد، نظم استغلال الأرض، فالقبيلة تعد محورا مركزيا للهوية الثقافية في كثير من دول القارة كما تعتبر مرادفا لفكرة (الأمة) بمعناها الغربي.[1]

رغم الآراء التي تنتقد تزايد الولاء للقبيلة إلا أنه لا يمكن تناسي الدور الإيجابي الذي لعبته في الماضي الإفريقي باعتبارها منحت الشخص الذي ينتمي إليها هوية تميزه عن الآخرين شانها شان القومية في المجتمعات المعاصرة، كما أنها لعبت دورا مهما واضحا في الحث على الاستقلال والتخلص من الاستعمار الأوروبي. بالإضافة إلى الدور الذي قامت به قبل قيام الدولة الحديثة على صعيد ترسيخ بعض الممارسات الإيجابية مثل توفير الحماية الأمنية لمنتسبيها وضمان التكفل الاجتماعي لأعضائها، وهو النمط الذي كان ينسجم مع نمط الاقتصاد" القديم" القائم على الاكتفاء الذاتي، باعتبار أن القبيلة كانت تمثل وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا ولهذا فهي كانت بمثابة النظام السياسي في الدول الحديثة.[2]

يقدم "جومو كينياتا" في هذا الصدد مثالا من خلال دراسته لواقع القبيلة والدور الذي قامت به قبل قدوم المستعمر البريطاني و يدلل هنا بالنموذج الكيني، مؤكدا بأنه كانت هناك مؤسسات حقيقة وفعلية قبلية قادرة من الناحية المعنوية على منافسة بريطانيا، فيقول:" قبل قدوم البريطانيين كان "الكيكيو" بوصف القبيلة قد قاموا بثورة ديمقراطية على الملكية التي كانت تقودهم وكانت هذه الثورة تدعى"اتوكا" وهي كلمة مشتقة من "اتويكا" وتعني الافتراق وتمثل المرور من الطور الأوتوقراطي الاستبدادي إلى الثورة، وأسس مجلس ثوري قام بوضع دستور متكامل"[3] . لكن السلطات الاستعمارية البريطانية أحلت نظاما يشبه الأول تماما الذي تحرر منه " الكيكيو" أول مرة لتحطم بلك النظام السابق حتى وان كان جيدا، ليحل محله نظام يساعدها على السيطرة وتفكيك المجتمع تحت مسمى" المهمة الحضارية".

من المعروف أن الكثير من دول إفريقيا خاصة جنوب الصحراء لم تكن تؤلف عند بلوغ مرحلة الاستقلال أمما متكاملة ولكنها كانت مجزأة بين دول مهيمنة، وما كان يجمع هذه المجموعات هو الانتساب القبلي أو العائلي المغلق ومنه لم توجد الدوافع المألوفة للإحساس بالانتساب إلى أمة كالتاريخ المشترك أو اللغة أو الثقافة بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية(حسب الطرح الماركسي)، وهذا ما يفسر

---

(1) إبراهيم البـــــغدادي، **مرجع سابق الذكر**، ص 207.
(2) **المرجـــــع نفسه**، ص 208.
(3) عبد الودود ولد الشيخ، **مرجع سابق الذكـــر**، ص 30.

اعتماد حركات التحرر الإفريقية في هذه الدول على الشعور العام بمعاداة الاستعمار في المقام الأول وليس على الشعور بالانتساب إلى أمة.[1]

تكشف الممارسة السياسية وحالات النزاع واللاستقرار في إفريقيا خاصة جنوب الصحراء أن الولاء للقبيلة ما زال قويا ومنه للانتماء الجغرافي المحلي والجماعة الثقافية الصغيرة، وهذا الأمر له آثار سلبية على الصعيد السياسي حيث تسببت العصبية القبلية في زيادة حدة الاختلافات والانقسامات السياسية، إذ انه كلما زاد عدد القبائل داخل الدولة الواحدة زادت احتمالات عدم قدرة الدولة في فرض سيطرتها على كامل إقليمها. وتوجد عدة حالات في إفريقيا تمثل هذه الحالة مثل الكونغو الديمقراطية لها 70 قبيلة، الكاميرون 140 قبيلة الغابون 40 قبيلة السودان 50 قبيلة.[2]

يمكننا القول أن القبيلة لا زالت متجذرة في وعي الشعوب الإفريقية وأصبحت مصدرا للاضطراب والحركات الانفصالية، كما أنها أصبحت عائقا أمام تقدم بعض البلدان الإفريقية خاصة في الدول التي تهيمن على السلطة مجموعة سياسية ذات انتماء قبلي محدد، بمعنى قيام نظام سياسي على قبيلة واحدة دون غيرها. مما يدفع بالقبائل الأخرى للتحرك بنفس منطق المهيمن على السلطة للحصول على ما تعتبره حق لها أي البحث عن القوة بالانضواء تحت القبيلة.

بالإضافة إلى الممارسة السياسية التي جسدت القبلية نجد أن مساهمة المثقفين من النخبة في التأكيد علة تفرد كل جماعة عرقية و تميزها بل وعملت على خلق جماعات متلاحمة اكبر حجما من تلك التي كانت موجودة خلال الفترة السابقة[3]، وهم أيضا مسؤولون إلى حد كبير عن تنامي النزعة القومية العرقية في جماعتهم إذ يفضل الكثير منهم الاتحاد في جماعتهم العرقية قبل الدولة. وفي بعض الحالات يصبح اسم القبيلة مسجلا إلى جانب الجنسية مثل("ايبو"، "يروبا"، "الهوسا") .

ثالثا- خاصية التعددية الاثنية في الدول الإفريقية(اللغة، العرق، الدين، الثقافة):

بينما تتميز المجتمعات البسيطة بدرجة عالية من التجانس اللغوي والعرقي والثقافي، نجد أنه العكس تماما يحدث داخل المجتمعات ذات التعددية الإثنية التي تشهد انقسامات، مما يولد جماعات وأنظمة فرعية لها مؤسسات خاصة منفصلة عن السلطة المركزية . وهذا الوضع التعددي يفرض تباين في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفي المواقف السياسية وتباين أشكال التعددية الثقافية والاجتماعية

(1) صالح جواد الكاظم وغالب العاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: دار الحكمة،ط1، 1997، ص 175.
(2) عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 44.
(3) ب، س، لويـد، **مرجع سـابق الذكـــــــــر**، ص 290.

من خلال أطرها المؤسساتية المختلفة وتختلف درجة التأثير من عنصر إلى أخر فالاختلافات الإثنية تخلق معاني اجتماعية عميقة من التباين والتنوع.[1]

يمكننا ملاحظة هذا الوضع بوضوح داخل المجتمعات الإفريقية والتي تعاني أشكالا متعددة من النزاعات على صعيد ثقافتها السياسية أو الوطنية وعلاقة ذلك بالثقافات الفرعية الأخرى ، حيث نجد أن الجماعات الإثنية وغير الإثنية من السكان عاجزة عن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول القيم الأساسية للمجتمع السياسي ووسائل بلوغها وطرق التسوية للوصول إلى حلول لنزاعاتها الداخلية.

يعتبر وضع القارة الإفريقية وضعا متميزا إذا ما نظرنا إلى طبيعة التكوينات المشكلة للبناء الاجتماعي الداخلي لكل دولة من الدول الإفريقية، حيث تنتفي تماما خاصية التجانس بين سكان الدولة الواحدة إلا في حالات محدودة. إذ يغلب طابع الاختلاف والتنوع على مكونات المجتمع من ناحية العرق، الدين، اللغة، العادات والتقاليد، النمط الاقتصادي.

لقد سادت فكرة العنصرية القائمة على ثنائية السيد والخادم والتي جسدها المستعمر قبل مرحلة الاستقلال الوطني لعقود زمنية طويلة، لكن مع انتصار الحركات التحررية الوطنية وتأسيس الدولة ما بعد الاستقلال تحول الصراع السياسي والاجتماعي من العنصرية القائمة على الثنائية السابقة(السيد و الخادم) إلى تميز قائم على الإثنية أدى إلى ترسيخ فكرة الأنا والأخر، وقامت هذه الفكرة على أساس اشتراك مجموعة من العناصر مثل اللغة والتاريخ المشترك والتقاليد والقيم وتم استغلال الإثنية من منطق تصور وجود مصالح مشتركة للجماعة وطرحت قضايا حساسة مثل الهوية الثقافية والتمثيل الإقليمي في المؤسسات السياسية(السلطات)، وتصورات توزيع المنافع العامة (المناصب العليا، مستويات التعليم، إنشاء المرافق العامة)، وترددت على نطاق واسع عبارات مؤثرة مثل أنه قد حان الوقت لتقطيع" الكعكة الوطنية" فتدافعت كل المجموعات لضمان حصولها على الحصة المناسبة بتوظيف عامل الإثنية كعنصر تعبئة لإضفاء الشرعية على مطالبها.[2]

من الناحية اللغوية نجد أن إفريقيا بها نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من سكان العالم، و كون اللغة هي الوسيلة التي بواسطتها يمكن تشكيل الإرث الثقافي الوطني فان إفريقيا يوجد بها ما يزيد عن 1500 لغة محلية تشكل أكبر ارث لغوي في العالم من هذه اللغات نجد الكوشنيك، التشادية، النيلية، الصحراوية، النيجيرية، الكونغولية،

---

[1] عبد العزيز راغب شاهين **مرجع سابق الذكر**، ص 82.
[2] كراوفورد يونـــغ، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص 898.

المالغشية، وهناك لغات مستخدمة بين عدة مجموعات من دول أخرى مثل " الديولاث" "الهوسا" في غرب إفريقيا، والسواحلية في شرق إفريقيا، والينغالا و الهابنغا في وسط إفريقيا. وهناك لغات أخرى هي اللغات الأوروبية والتي دخلت القارة الإفريقية عبر الاستعمار كاللغة الإنجليزية والفرنسية والتي لها حضور كبير في معظم الدول، والإسبانية وكذلك البرتغالية . يبدوا التحدي اللغوي متغيرا استراتيجي لأنه مكون رئيسي لمختلف الجماعات والدول في القارة الإفريقية هذا من منطق انه شكل من إشكال الانتماء إلى الفضاء الثقافي وسيطرة لبعض الجماعات على لغة التواصل العالمية وإحدى طرق الوصول إلى المعرفة العلمية[1].

لقد أصبح عنصر التعدد اللغوي في الدول الإفريقية عامل لعدم الاستقرار كونه تحول إلى احد قضايا النزاعات المتعلقة بالهوية والحاجات غير المادية إذ تجد كل مجموعة من هذه الإثنيات ،أن هوياتها لا تتحقق إلا بتطوير واستعمال لغتها المحلية والاعتراف بها في المواثيق والمؤسسات الرسمية للدولة، لان اللغة هي ليست أداة للتواصل و التخاطب بين أفراد المجتمع الواحد بل هي أيضا وعاء للثقافة ونمط للتفكير ومخزن للتراث والمتكلمون بها كاللغة الأصلية يشتركون معا في هذه الموروثات، كما أنها أيضا وسيلة للتنشئة الاجتماعية فاللغة هي مرآة للهيكل الاجتماعي وانساق القيم والمعايير ولقواعد السلوك السائدة في الجماعة.[2]

تتفاوت مطالب الجماعات الاثنية فيما يتعلق بلغتها ما بين مطالبة الجماعات المسيطرة على المؤسسات باعتبار لغتها هي اللغة الرسمية وربما الوحيدة في الدولة وتعميمها، ومطالبة الجماعات الأصغر بتقدير لغتهم والاعتراف بها، والمطالبة باعتبار لغة من بين لغات المجتمع هي اللغة والرسمية في البلاد تعكس رغبة في أولوية جماعة ما على غيرها بين الجماعات وهذا منطق إقصائي، وبالمثل فان المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة والإرادة بفرض المساواة داخل الدولة وهو ما يؤثر على التعايش والقبول بالأخر.

في طرحها لمطالبها الخاصة باللغة الرسمية للبلاد تؤكد الجماعات الإثنية المتقدمة على عدم ملائمة اللغات الأخرى(الجماعات المتخلفة) للإدارة والتعليم والعلاقات الدولية، وهو ما ترفضه الأخيرة وتعتبر أن لغتها مساوية للغة الجماعات المتقدمة وترى انه رغم أن لغتها متخلفة مقارنة باللغات السائدة

---

(1) Philipp Hugon ,**Op Cit** ,P33.

(2) محـــمد سعيد بن أحمدو، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص 45.

فانه لا يمكنها تهمشيها، وتؤكد على دور النظام السياسي في المبادرة بتغيير الوضع القائم وتصـــحيح الوضع (دسترة لغتها).[1]

تزخر إفريقيا بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية، مثل مطالبة الأمازيغ في المغرب العربي ولاسيما في الجزائر باعتبار لغتهم لغة رسمية في البلاد ومعارضتهم خطوات وسياسات التعريب في مرحلة معينة[2] ، ونفس الشيء شهدته السودان خلال المراحل الأولى للصراع في الجنوب حيث كان الرفض واضحا لسياسة التعريب في الجنوب وإحلال اللغة العربية محل اللغات المحلية واللغة الإنجليزية كلغة للتعامل. في حين شهدت دول أخرى الاعتراف الرسمي بالعديد من اللغات المحلية كلغة رسمية استجابة لضغوط الجماعات المتحدثة بها أو بعد صراعات طويلة وعنيفة مثلما حدث في جنوب إفريقيا بعد نهاية حقبة التمييز العنصري. إذن تؤدي اللغة دورها في تحديد نواة الهوية الجماعية لبعض الجماعات باعتبارها مكون أساسي في حياة أي هوية إثنية أو حتى أقلية لغوية، بالإضافة إلى دورها كإطار مرجعي في تشكيل هوية المجتمع ككل من خلال الاتصال الثقافي[3].

العنصر الأخر من عناصر التعددية هو **الدين** والذي نجد أنه يلعب دورا مركزيا في تكوين وتشكيل هوية الجماعة الاثنية، ولهذا فهو كثيرا ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، ومن الضروري الإشارة إلى أن التنوع الديني للمجتمع لا يكتسي سمة سياسة إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع في مجال القيم أو الثروة والسلطة[4]، وبصفة عامة فان مطالب الجماعات المهيمنة غالبا ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين الرسمي للدولة مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهب الأخرى، أما الجماعات الاثنية الخاضعة لها فإنها غالبا ما تلجأ لفصل الدين عن الدولة (العلمانية) والمساواة بين كل الديانات والمعتقدات والمذاهب[5].

في الحالة الإفريقية نجد أن الخارطة الدينية تنقسم إلى ثلاث ديانات مهيمنة هي: الإسلام، المسيحية، وديانات محلية وضعية إيحائية . فلقد بدأ انتشار الإسلام في إفريقيا منذ القرن السابع ميلادي بينما بدأ انتشار المسيحية على نطاق واسع خلال القرن التاسع عشر رغم معرفته في القارة

---

(1) عاشور محمد مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 81،80.

(2) نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مكـــــتبة النهـضة، ط1، 1988، ص 128.

(3) جون جوزيف، **اللغة والهـــــــــوية**، ترجمة: عبد النور خرافي، الكويت :المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ط1، 2007، ص 121.

(4) محمد سعيد بن أحمدو، **مرجـع سابق الذكـــر**، ص 43.

(5) عاشور مهدي محمد، **مرجـــــع سابق الذكـــر**،ص83.

بداية من القرن الأول ميلادي، وكان التنافس الحاد بين الإرساليات التنصيرية الكاثوليكية والبروتستانتية أحد عوامل الزحف على إفريقيا، ومع ضمان القوى الاستعمارية لسلامة هذه الإرساليات وتقديم الدعم لها و إطلاق يدها في السياسة الثقافية فقد نشرت هذه الأخيرة العديد من العاملين من أجل خلق مجتمعات مسيحية وكانت القوى الاستعمارية تستثني المناطق التي سيطر فيها الإسلام عادة، أما المناطق الأخرى فقد أقامت البنية التحتية للإرساليات المسيحية حتى تستمر في عملها.

وما يلاحظ أيضا أن الدول المستعمرة لم تعطي صورة صحيحة عن توزيع الأديان في القارة الإفريقية بل قامت دائما بنشر إحصاءات مغلوطة عن الأعداد الحقيقة للمسلمين لتأكيد عدم أهميتهم النسبية والعكس بالنسبة للمسيحين وهذا راجع إلى ما ذكرناه سابقا من علاقة المبشرين بالسلطات الاستعمارية، ومن جهة أخرى تعمد هذه الإرساليات إلى تقديم عدد مبالغ فيه للمسلمين في الدول الإفريقية لإبراز جهودها وضرورة دعمها في مواجهة خطر الإسلام في القارة الإفريقية حسب مزاعمها.[1]

بإلقاء نظرة متفحصة للخارطة الإفريقية نجد أن الإسلام له ثقل وهو الديانة المسيطرة في 17 دولة إفريقية ويشكل المسلمون أقلية مهمة في عدة دول أخرى، فبعد دخول العرب إلى شمال إفريقيا في القرن السابع للميلاد أخذ ينتشر الإسلام تدريجيا نحو الجنوب، وفي القرون الأخيرة أصبح هو الغالب في السنغال وغينيا ونيجيريا وحتى إثيوبيا، وسوف نورد في الجدول التالي بعض البيانات التفسيرية لتوزيع الأديان في إفريقيا جنوب الصحراء.

الجدول رقم (3) : جدول يبين توزيع الأديان في بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

الدولة	السكان(مليون نسمة)	أحيائيون%	مسلمون%	كاثوليك%	بروتستانت%	إنجيليون%
كوت ديفوار	08	35	35	15	09	06
بوركينافاسو	13	20	50	10	10	10
طوغو	05	35	15	25	15	10
غينيا	10	05	85	05	02	03
غانا	25	20	10	20	20	30
نيجيريا	150	30	40	20	05	05
بينين	07	20	25	30	10	15
إثيوبيا	75	/	45	40 أرثودوكس	05	10
كينيا	35	35	20	15	15	15
الكاميرون	16	30	25	20	15	10

[1] صورية توفيق مجاهد، إفريقيا قارة الإسلام: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص44، على: **http://www.hadaracenter.com,**14/07/2016.

الجابون	1.5	30	05	40	10	15
الكونغو الديمقراطية	72	35	/	40	10	15
أوغندا	27	15	15	35	20	15
أنجولا	13	25	/	40	15	20
زامبيا	05	20	05	45	10	20
بتسوانا	02	10	10	10	20	20
مالاوي	11	20	05	35	25	15
موزمبيق	20	50	10	15	10	15
مدغشقر	18	30	/	30	25	15
جنوب افريقيا	08	24	01	25	35	15
الكونغو	09	50	/	25	10	15

المصدر: احمد البيومي، الأديان فاعل أساسي في المشكلات السياسية في إفريقيا، إفريقيا اليوم، على:

http://www.africalyoum.com/web/ , 19/09/2016

الواقع انه سواء اتخذت الدولة ديانة رسمية أو أعلنت علمانيتها وفصل الدين عن الدولة ،فان إتباع أي من السياستين لم يلغي أي من المطالب الإثنية ذات الطابع الديني، في معظم الأحيان تكون المشكلات السياسية في إفريقيا لها خلفيات دينية حتى لو لم يظهر ذلك في وسائل الإعلام وهذا هو الوضع في السودان بين شمال البلاد المسلم وجنوبه المسيحي[1]. فطوال تاريخ هذه الدولة ظلت الجماعات الإثنية غير المسلمة تطالب بفصل الدين عن الدولة وهو ما تصاعدت حدته عقب إعلان تطبيق الشرعية الإسلامية في كل أنحاء السودان عام 1983.

كما تقدم نيجيريا نموذجا واضحا للمطالب الإثنية ذات الطابع الديني وما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسي، ففي سنوات السبعينات وخلال إعلان دستور البلاد طرحت الجمعية التأسيسية قضية الهوية الدينية بين مسلمي نيجيريا وغير المسلمين حول إنشاء محكمة استئناف شرعية فدرالية حيث طالب أعضاء الشمال بضرورة أن تكون هذه المحكمة على المستوى الفدرالي لتتولي استئناف أحكام المحاكم الشرعية الموجودة في ولاية الشمال في حين عارض الجنوبيون وهم من المسيحيين والأحيائيين هذا المطلب باعتباره إقحاما لوسائل دينية في دول علمانية واعتبروا أن التمسك به يعتبر تهديدا لوحدة البلاد، وتعتبر قضية العلاقات بين الجماعات الدينية ومطالبها في نيجيريا من أعقد القضايا التي تواجه أنظمة الحكم وتحولت إلى محرك ومسبب لأحداث العنف مند سنوات

[1] أحمد البيومي، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع.**

الثمانينات والسبعينات[1] وما زالت مستمرة في الوقت الحاضر في الصراع ضد جماعة "بوكو حرام" التي تنشط في المناطق الشمالية وتبنت عدة أعمال ضد أماكن دينية .

في إفريقيا الوسطى نجد حالة أخرى أكثر تعقيدا ونموذج لتداخل الدين مع السياسية إذ تعود جدور الصراع الديني إلى فترة الاستقلال وبداية تشكيل الدولة.[2] حيث نجد ثنائية المسلمين والمسيحين مع وجود إحيائيين ولكن الصراع هو بين المسيحيين والمسلمين والذي تغذيه أطراف إقليمية ودولية، ويسيطر المسيحيون على الحكم ويرتبط منصب الرئيس بالكنيسة مباشرة. بينما هناك أفضلية للمسلمين على المستوى الاقتصادي إذ يسيطر المسلمون على 80% من تجارة الألماس والذهب مما يعني السيطرة علة الثروة وهو ما ولد حقدا لدى المسيحيين ضدهم ، وتجاوزت الأحداث الصراع السياسي لتصل إلى التطهير العرقي عندما دعمت فرنسا والحكومة ميلشيات مسلحة(أنتي بلاكا Anti Balaka) وغطت على أعمال عنف قامت بها عقب الانقلاب على (ميشال جوثوديا) الرئيس المسلم والوحيد الذي حكم البلاد . في مدغشقر نجد أيضا صراعا سياسيا متواصلا بين مخطط الانقلاب السابق وهو قريب من الكنيسة الكاثوليكية والرئيس الحاكم القريب من الأوساط البروتستانتية والمدعوم أمريكيا.[3]

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية المؤدية إلى انفجار النزاعات الإثنية في إفريقيا و اللاستقرار الأمني:

شهدت القارة الإفريقية عدد كبير من النزاعات الاثنية وما زالت تشهد انفجار نزاعات جديدة وبعضها تجدد بعد فترة من التسويات أو من الحلول المؤقتة، وتختلف أسبابها من حالة إلى أخرى حسب القضايا النزاعية والسياق الذي أحدث هذا التحول من الحالة الكامنة إلى الحالة النزاعية. كما انه قد يكون لسبب وحيد أو لعدة أسباب مجتمعة أدت إلى الدخول فيه، وتتراوح هذه الأسباب من أسباب مرتبطة ببيئة النزاع وأطرافه الداخلية (البيئة الداخلية) إلى عوامل وأسباب أخرى مرتبطة بفواعل غير مباشرة في النزاع أو بعيدة ولكن لها مصلحة في النزاع وهي عادة ما تأتي من البيئة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الأسباب والعوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية:

تتكاثف مجموعة من العوامل والأسباب في البيئة الإفريقية لتشكل المشهد الحالي إلي يطبعه التوتر وحالة عدم الاستقرار وأدت إلى نزاعات مسلحة عنيفة، تحول بعضها إلى نزاعات اجتماعية مزمنة

---

(1) عاشور مهدي محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص85.

(2) Valérie Thorin, Center Afrique, Nettoyage Confessionnel, **Afrique Asie**, n° 100, Mars, 2014, PP38, 39.

(3) أحمد البيومي، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع**

وبعضها انتهى بمجازر وتطهير عرقي، كما أن بعضها لم تتعدى أطرافه البيئة الداخلية بينما بعضها الآخر يتعدى حدود الداخل ليصبح نزاعا مدولا، وهذا راجع لتعدد أسباب انفجار هذه النزاعات سواء السياسية أو الاقتصادية أو السوسوثقافية وحتى التاريخية منها، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الجزء.

أولا-الأسباب السياسية:

لجأت الدولة في إفريقيا ما بعد الاستعمار إلى فرض الإيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية كما أنها احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، و أصبح واضحا أن سياسات التنمية هي مجرد تبرير تسلط دولة الحزب الواحد ولهذا لم تجد أغلبية فئات الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار الفرصة في المشاركة في الحياة السياسية بالإضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها أو تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها.

نظرا لزيادة اندماج معظم دول إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الكثيرين من الحكومات عن توفير الحاجات الأساسية لشعوبها وذلك بسبب اعتمادها على الموارد الخام لوحدها أدى هذا إلى تزايد الاحتجاجات والعصيان خاصة في فترة التسعينات وما بعدها وتنامت حالات عدم الاستقرار وتراكمات المراحل السابقة و دخلت عدة دول بفعل تنامي الولاءات العرقية، والإقليمية والتوترات الدينية في نزاعات إثنية مدمرة[1] مثل الكونغو الديمقراطية، السودان، سيراليون، رواندا، مالي.... الخ.

شكل ضعف قيام الدولة في إفريقيا بوظائفها الرئيسية سببا محوريا لمطالب الجماعات الإثنية لمحاربة الفساد والزبونية والطائفية وهي كلها قضايا تعيق التمثيل السياسي والإداري في مؤسسات الدولة. هذه الأوضاع حفزت وزادت من صعود التطرف والمطالبة بتغيير الأنظمة من التسلطية إلى الديمقراطية، وانتهت معظم هذه المحاولات بموجات من العنف والمواجهات المسلحة ويمكن في هذا السياق ذكر مجموعة من الحالات بداية من أحداث الطوغو عام 2005 حيث أنه بعد 40 سنة من الحكم قام الرئيس (ايديما Eydéma) بتسليم السلطة لابنه (فوريقاسيمبيي Foure Gasimbi) ووجهت الجماهير هذه العملية بمظاهرات شعبية رافضة لهذا الأجراء وكالعادة قمعت من طرف قوات الجيش. وما حدث أيضا في كوت ديفوار أثناء حكم الرئيس(فيليكس هوفوى بواني F.H. Bwani) الذي

---

[1] حمدي عبد الرحمان حسن، النزاعات الإثنية في إفريقيا: الأنماط وأفاق المستقبل ،**قراءات إفريقية**، العدد 01، أكتوبر 2004، ص 47.

تسبب في حرب أهلية بين الشمال والجنوب على أساس عرقي، ونفس الشيء تكرر أثناء المناسبات الانتخابية التي انتهت بموجات عنف أخرها ما حدث في الغابون وبورندي و 2016 وما حدث سابقا في كل من زيمبابوي و كينيا أكثر 1000 قتيل وما حدث في نيجيريا عام 2007 حيث خلفت المواجهات أكثر من 200 قتيل.[1]

هناك مجموعة من المؤشرات أسهمت في تراجع شرعية الأنظمة وشيوع ظاهرة النزاعات الاثنية وعدم الاستقرار السياسي داخل الدول الإفريقية نذكر منها:

- شخصنة السلطة حيث تصبح الدولة مجسدة في رئيس أو ملك.
- تهميش المعارضة السياسية وجعلها في أدنى سلم الأولويات السياسية وتعويضها بالاتفاق العام عبر الحزب الواحد.
- غياب الطابع المؤسساتي عن السلطات الثلاث حيث نجد أن معظمها مشخص وتغلب عليه "الكاريزما"
- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدل الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.
- الربط بين المنصب السياسي وتحقيق الثروة في المجتمع وهي الظاهرة التي أطلق عليها جون فرانسوا بيار" سياسة ملئ البطون"، حيث أصبحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.[2] وهنا يمكن ملاحظة أن الدولة غير قادرة في كثير من الحالات ترسيخ ثقافة المصلحة العامة و حمايتها، فالسياسات تعكس قوة الجماعات المصلحية المهيمنة على السلطة وغالبا ما تكون مشخصة، في هذا السياق نجد عدة نماذج للدولة الإفريقية التي يغيب فيها التميز بين المجال العام والخاص (النيوباترموناليزم–Néo Patrimonalism)وغالبا ما تكون النزاعات و الحروب انعكاس لهذا الوضع[3].
- تبني صيغ المنهج الفوقي في التغير السياسي وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي أو الوصول إلى السلطة عن طريق العمل المسلح (الجماعات المتمردة) أو حتى فرض قناعات

---

(1) Christophe Réveillard, Les conflits de type infra-étatique en Afrique, **géostratégique**, n° 25, octobre 2009, p 194.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

(3) Philippe Hugon**, Op.cit**, 45.

إيديولوجيات من جانب شخص الحاكم، وهو ما يؤدي إلى تهميش القاعدة التي هي أساس أي بناء سياسي واجتماعي.

في ظل هذه المعطيات السابقة وعدم الاستقرار الدائم تطرح إشكالية العلاقة بين الدولة والجماعات التي تشكل الأخيرة، وكيفية تحقيق الترابط والانسجام والاندماج داخل هذه الأنظمة السياسية. والسبل الكفيلة لتحويل الولاءات من القبلية أو الانتماء الاثني الضيق إلى الوحدة السياسية الشاملة(الدولة) التي يمكن أن تعبر عن كل فئات المجتمع وإثنياته وتؤكد هذه الفكرة "(مارينا اوتاوي M.ottaway)" بقولها: "لم يحدث في أي بلد إفريقي أن أفسحت الجماعات الإثنية والثقافية والكائنة داخل الدولة المجال لقيام هوية جماعية تحتضن إقليم الدولة بأسره...فقد استخدم القادة الأفارقة شعار بناء الدولة كغطاء لإعادة إنتاج الدولة الاستبدادية بدلا من دولة ديمقراطية جماعية"[1].

كما أن جيبوليتيك الداخل في العديد من الدول الإفريقية خاصة منطقة الساحل والصحراء جنوب الصحراء، يجسد غالبا علاقات عكسية غير منسجمة وهي علاقات بين" المركزCentre والمحيط Prephiers "غير متكافئة حيث يوجد كل شيء لدى المركز أما الأطراف فهي مهمشة نسبيا وهذا في حد ذاته سببا للاحتجاجات حول توفير ضروريات الحياة، وتقسيم السلطة وموارد البلاد خاصة إذا كان مصدر هذه الثروة هي مناطق الأطراف في حد ذاتها(حالة دلتا النيجر في نيجيريا حول البترول) وما يؤكد مشهد عدم الاستقرار السياسي المتكرر هو الضعف الفادح في ميكانيزمات تفعيل مؤسسات التنظيم السياسي والاجتماعي وتقاسم الثروات[2].

في ظل غياب الممارسة الديمقراطية الحقيقة وأليات التسوية الاجتماعية تصبح هذه التناقضات والمطالب الاجتماعية محركا لمواجهات عنيفة ومسلحة خاصة في الدول التي تعيش حالة "ما بعد النزاع" إذ تبقى حالة الانقسامات والاستقطاب قائما وعامل التوتر مستمرا، و أحسن مثال على هدا دولة كوت ديفوار بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ديسمبر 2010 فهي نموذج لتراجع وهشاشة شرعية المؤسسات السياسية في البلدان التي خرجت من أزمات سياسية حادة.

بالإضافة إلى هشاشة وعدم شرعية مؤسسات الدولة الإفريقية هناك أزمة معقدة وهي انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة بصفة مستمرة من طرف أنظمة هذه الدول، حيث لا تحترم أبسط حقوق

---

[1] الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في إفريقيا، على:
http://www.democracy.ahram.org.eg , 20/09/2015 .

[2] Jean- Dominique Geline ,La démocratie dans la rue, **Jeune Afrique**,11 décembre 2008, p 05.

الإنسان وتبقي الحقوق السياسة والمدنية أحد أهم الأسباب التي تدفع بالجماعات المتعددة إلى استخدام كل الوسائل الممكنة والمتاحة التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم المختلفة ، والخروج من حالة إرهاب الدولة المستمر مند عقود ما بعد الاستقلال، كما أن الاحتجاج حول أبسط الحقوق (القاعدية) يعد في عرف الأنظمة السياسية الإفريقية تهديدا للأمن العام مما يجعلها تفسر مسالة استعمال القوة الشرعية كما تراها مناسبة لمصالح النخبة الحاكمة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة طرفا من أطراف النزاعات السابقة ولهذا فيه تعمل للمحافظة على السلطة وحرمان الجماعات الأخرى من ابسط الحقوق المادية والمعنوية، إذ في ظل هذه البيئة يصبح السبيل الوحيد للدفاع عن حقوق الجماعات الأخرى استعمال العنف على نطاق محدود أو نطاق عام وواسع إذا كانت هذه المطالب وطنية.

في الغالب تكون نتائج انتهاكات حقوق الإنسان مكلفة للأنظمة السياسية خاصة إذا كانت هذه الانتهاكات مرتبطة بإنكار حقوق الأقليات سواء العرقية والدينية فهي تفتح الباب للمطالبين بالتدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة، غير أن الهدف غير المعلن هو استعمال هذه الورقة للضغط من أجل تحقيق مصالح غير معلنة[1]. ضف إلى ذلك أن هذه الانتهاكات تؤدي في حالات كثيرة إلى انتقال قسري للسكان وهو ما يحرمهم من حقوق كثيرة مرة أخرى حتى من أبسط الحقوق الطبيعية، إذ سجلت إفريقيا أزيد من 6 ملايين لاجئ عام 2001نسبة الثلثين منها كان في دول وسط إفريقيا[2]. هؤلاء اللاجئون يرتبطون بالمشكلات الأمنية والنزاعات العرقية في بلادهم فهم في الغالب يعيشون بالقرب من حدود بلادهم وتنظر إليهم حكومات بلادهم أنهم ينتمون لأحد أطراف النزاعات ويدعمون هذا الطرف أو ذاك ماديا ضد الحكومة أو الأطراف الأخرى، في نفس الوقت تنظر إليهم حكومات البلاد المستقلة بنظرة شك وريبة على أنهم قد يكونون جزء من قوات منخرطة في حرب العصابات وأنهم مهاجرون غير شرعيون[3].

ثانيا–الأسباب والعوامل الاقتصادية:

تتمثل هذه الأسباب والعوامل في التالي:

1– الهشاشة الاقتصادية واختلال توزيع الثروة:

---

(1) سامي ابراهيم الخزندار، **مرجع سابق الذكر** ، ص 188.

(2) Allassoum bedoum, Les conflits en Afrique centrale : un défi pour le PNUO, **Centre d'Oslo sur la Gouvernance**, décembre 2003, p 09.

(3) راوية توفيق، اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة، **قراءات إفريقية**، العدد01، أكتوبر 2004، ص 144.

يلعب الاقتصاد دورا محددا مرة كتحدي ورهان في مواجهة النزاعات ومرة أخرى كمصدر لتمويل هذه النزعات[1]،غير أن هذه المصادر الاقتصادية لا تلعب دورا أوليا "Primordial" في بداية النزاعات، فهي تصبح غالبا عاملا مساهما في إطالة أمد النزاعات وهذا عندما تكون موارد الدولة ضعيفة وهي غير قادرة على حماية حدودها من استغلال الجماعات المسلحة أو حتى دول أخرى.

من الأبعاد الاقتصادية الهامة لحالات العنف والنزاع قضية التوزيع العادل للثروة إذ أن التعددية الاثنية تؤدي إلى تعزيز هوية الجماعات ومع هدا لا تكفي لان تكون وحده السبب لحالات العنف، فالتميز الاقتصادي والسياسي وعدم العدالة في توزيع الثروة بين الجماعات أو الأقاليم المختلفة هو العامل الرئيسي لتعبئة الجماعات الإثنية باستعمال عنصر الهوية للمطالبة بحقوقها المسلوبة حسب خطابات النخب التي تقود هذه الجماعات وهو ما يطلق عليه في الدراسات بـ(اللاعدالة الرأسية Ineqality Horizont) وتعتبره المصدر الأساسي للنزاع الاثني.[2]

كما يعتبر التسيير الزبوني لجزء كبير من ثروات الدول الإفريقية عاملا مهما في تحرك النزاعات التي تحدث فيها وتتسبب في تهميش أقاليم وتراجع الاستثمارات الدولية في مشاريع التنمية، وانتشار الفساد بجميع أشكاله وكذا تحويلات الأموال من طرف فواعل دولية وغير دولية، وهنا نجد بان المناطق والأقاليم المعنية بالنزاعات الإثنية والدينية والسياسية هي التي تتفاعل فيها العوامل التي تغذيها اللاعدالة والسياسات التقليدية وتثير إشكالية التوازن بين المناطق الهامشية البعيدة عن المركز والتي تكاد تنعدم فيها سلطة الدولة مقارنة بالمركز [3]. وفي سياق الربط بين العوامل الاقتصادية والنزاعات الإثنية والداخلية في إفريقيا توصلت إحدى الدراسات إلى أن النزاعات والحروب الداخلية في 41 دولة إفريقية خلال الفترة (1981- 1999) أوضحت أن انخفاض معدل النمو في سنة ما بـ 5% يرفع احتمال نشوب الحرب في السنة التالية إلى مرة ونصف مقارنة بحالة عدم انخفاض معدل النمو الاقتصادي[4].

2-عدم ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي:

حتى العام 1980 كان يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عامل طبيعي للتنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وأن هذا الدور الدائم وإدارتها مسالة ضرورية ، غير أنه ومع بداية

---

(1) Philipe Hugon, L'économie des conflits en Afrique, **Internationale et stratégique**, n° 43, 2001, pp 152-169.

(2) رحاب عثمان، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية على: **http://www.news.si.gov.eg/arstory,**12/11/2015**.**

(3) Christophe Réveillard, **Op.Cit.** pp, 196,197.

(4) Bloom bery.S.brock and Gregory.D.Hess, The temporal Links between conflicts and Economic activity, **Journal of conflict resolution**, vol46,n° 101, 2002, p 74.

التسعينات من القرن المنصرم أصبح واضحا أنه هناك تعارض كبير بين هذا النموذج وسياسات المؤسسات الدولية المالية(صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية)، وهو ما تسبب في كبح اقتصادات بعض الدول لأنها كانت مجبرة على برنامج التكيف الهيكلي المفروض على الدولة لأنه ليس هناك خيار أخر في ظل حركة العولمة الاقتصادية والحاجة إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل الإقراض[1].

تعرضت معظم هذه الدول إلى نمط المشروطية كشرط ضروري حتى تحصل على الموارد المالية التي تمكنها من تغطية العجز وميزانيتها ودفع فاتورة الواردات وإعادة جدولة ديونها الخارجية وضمان تغطية النفقات العامة، مما تسبب في ضياع ثروات العديد من الدول وأثرت برامج التكييف الهيكلي على قدرة الحكومات الإفريقية في تطبيق برامج تنموية في قطاع الصحة والتربية[2].بالإضافة إلى انعكاسات هده البرامج على الجانب الاجتماعي حيث نجد أنها:

- ظهرت بسرعة زيادات في معدلات الفقر عند الفئات الأكثر ضعفا.
- تضاعف معاناة سكان القطاع الحضري وشبه الحضري.
- زيادة معدلات البطالة عند مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة وسط الشباب.
- الفراغ الذي سببه انسحاب الدولة خاصة في المناطق الحضرية.
- تراجع تنمية القطاعات ذات الأبعاد المهمة.

في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة المتردية على مختلف النواحي نتيجة مخرجات سياسات الإصلاح المفروضة من الخارج في ظل غياب استراتيجية للتكيف الإيجابي، أصبحت شرعية مؤسسات الحكم في تناقص أو أنها مفقودة في أحيان كثيرة وتنمية فاشلة لا تلبي احتياجات المواطنين ، وارتفعت نسبة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وتزايد قضايا الفساد والمحسوبية مما جعل العنف يبرز كسمة رئيسية لمختلف أشكال الاحتجاج لتحقيق المطالب السياسية والاجتماعية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن العنف والنزاعات هي حالة طبيعية في الدول الإفريقية بسبب التعددية الإثنية التي تميزها عن باقي مناطق العالم لكن هذه الأخيرة تنجم عن مجموعة متداخلة من

---

[1]Thomas. M.Gallachy, Africa and the World Political Economy: Still Caught Between a Rock and a Hard Place? In: John W. Harbeson and Donald Rothchild ,**Africa in World Politics: Reforming Political Order**, 4th ed, Boulder: Westview Press, 2009.p42.

[2]Yann Bedzigu, Les conflits en Afrique, Résolution improbable, **Annuaire Français de relation Internationales**, vol2, 2008, p166.

الأسباب تأتي في مقدمتها الأبعاد الاقتصادية، فبطئ معدلات النمو الاقتصادي وتزايد حدة نطاق الفقر وسوء توزيع الدخل وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى البنية التحتية اللازمة للمشاريع الاقتصادية، بالإضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة جائرة من طرف الجميع بصورة شرعية أو غير شرعية حالة الكونغو واللاعدالة في توزيع الموارد المالية والتمييز بين الأقاليم ، كلها عوامل أدت إلى تزايد الشعور باليأس والإحباط وعدم الرضا لدى الغالبية من الجماعات وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحفيز الميول للعنف و نشوب النزاعات الاثنية[1] . وهذا ما يطلق عليه "الحرمان النسبي".

بالإضافة إلى العوامل الداخلية في الجانب الاقتصادي نجد أيضا عوامل مرتبطة بالصراع الاقتصادي المتزايد في مرحلة العولمة، حيث تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسيات والتي غالبا ما تركز على المصالح المادية الخاصة بها دون مراعاة الواقع الاقتصادي لبلدان النشاط، وهو ما يولد تحالفا بين بعض القادة السياسيين في هذه الدول و هذه الشركات أو حتى مع لوردات الحرب وهذا ما يسميه "إدوارد أزار" بترابطات الحرب حيث تصبح فئات المجتمع خارج الحسابات الاقتصادية لهذه الفواعل.

ثالثا– العوامل والأسباب السوسوثقافية:

تعتبر العوامل الاجتماعية والثقافية محورية جدا في فهم الحالات النزاعية في القارة الإفريقية، وهذا لارتباطها بقضايا حساسة داخل المجتمع وبفواعل النزاعات الأثنية وخاصة فئة الشباب ومستويات المعيشة داخل هذه الدول والثقافة السائدة لدى الفئات الناشطة داخل المجتمع وكيفية التعبير عن مطالبها. تتمثل الأسباب السوسوثقافية المحركة للنزاعات الإثنية في الدول الإفريقية في التالي:

1 – هيمنة عنصر الشباب على المجال السوسيوديمغرافي:

تتميز المجتمعات الإفريقية بالتزايد والنمو الديمغرافي المرتفع وهو في غالبيته من فئة الشباب حيث أن بعض الدول سجلت نسبة 45% هم أقل من 15 سنة، وفي دول أخرى نجد أن المعدل العام لنسبة الشباب يبلغ 75% هم اقل من 30 سنة، بينما نسبة الفقر تبلغ لدى هذه الفئة العمرية المهمة كقوة بشرية للمجتمع حوالي 50%،أما مسالة ممارسة السلطة بالنسبة لهذه الفئة فهي مستبعدة نتيجة لاحتكارها في يد الفئة العمرية التي شاخت، حتى أن التغير إذا حدث فانه سوف يأتي متأخرا وينتقل بنفس الطريقة السابقة أي أن تبقي السلطة في يد جماعة واحدة أو يتم توريثها داخل نفس العائلة وهذا

[1] رحاب عثمان، **نفس المرجع السابق، نفس الموقع السابق**.

الأمر أحدث شرخا بين أجيال المجتمع الواحد وحتى صراع بين الأجيال[1] ، وخلق في الكثير من الدول ثقافة سياسية لدى الشباب ترتكز على عدم الاهتمام بالمشاركة السياسية وولد عزوفا لديها حتى ولو كان ذلك الجزء من حقوق المواطنة.

بعض النزاعات يمكن فهمها وتحليلها انطلاقا من الجانب السوسيوثقافي لتعبيرها عن صراع الأجيال، وهذا بسبب القطيعة الاجتماعية بين الفئات الشابة والفئات التي شاخت وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى إحدى الحالات في منطقة غرب إفريقيا وهي دولة" كوت ديفوار" فحسب ما أشار إليها لأستاذ "اليوني سال" Aliouni sall "فقد تم استعمال قضية النزعة الايفوارية بطريقة مسيسة وهي في الأصل إجابة للأجيال الشابة من طرف السياسيين عندما أحسوا من بعض الأقليات نية في الوصول للموارد والأراضي، سعيا من النخبة السياسية المحافظة على السلطة.

2 – غياب التأطير الاجتماعي:

تراجع النظام التعليمي ومستوى المؤسسات العمومية في عدد كبير من البلدان الإفريقية ترك شريحة كبيرة من الشباب بدون هدف مستقبلي ، وهذا ما شجع على صعود وتزايد الثقافة السياسية غير المتسامحة وقطيعة مع أنماط التنافس المدينة السلمية[2]، ولمواجهة اللاعدالة المتزايدة والممارسة على نطاق واسع من طرف مؤسسات الدولة وحتى بعض الأطراف داخل المجتمع، الكثير من الشباب أعادوا النقاش وبطريقة راديكالية حول شرعية مؤسسات الدولة، وطرحت قضايا اللاعدالة والأمل في مستقبل جديد لكن بالعمل تحت لواء الجماعات المسلحة المتمردة غير أن سياق هذه الأزمة سجل الاعتماد على المرجعية الهوياتية والطائفية كوسيلة للاحتجاج ، وهو ما يحمل أخطار إضافية وتوترات اجتماعية وطائفية كما أن التشدد الهوياتي بالنسبة لهم يعتبر وسيلة حماية ضد الأخطار والتحالفات في مواجهة إشكالية غياب حماية الدولة ومؤسساتها لمختلف مكونات المجتمع عبر كل الأقاليم ، وهذا النموذج من التمثيل والتعبئة الاجتماعية والإثنية ينمي حالة الحساسية والانجراحية القوية وهنا تبرز الحاجة لأشكال أخرى للتأطير الاجتماعي السلبي داخل الحركات المسلحة والجماعات المتطرفة في ظل تراجع دور مؤسسات الدولة السياسية الاجتماعية والثقافية والدينية.

---

(1) Michel Luntumbue, **Op.cit,** p06.
(2) **Ibid,** p 08**.**

03 – تزايد معدلات الفقر*:

احتل الفقر مكانة هامة في تحليل النزاعات الاثنية مادام أنه عامل رئيسي في تفسير الوضعية الاجتماعية التي تعيشها الكثير من البلدان الإفريقية خاصة جنوب الصحراء ،وارتباط قضايا التعليم والصحة ووافيات الأطفال بهذا العامل والعلاقة بينه وبين انتهاكات حقوق الإنسان (تجنيد الأطفال القصر بسبب الحاجة)، وأيضا مختلف أشكال العنف التي شهدتها معظم الدول الإفريقية وما زالت تعيشها حتى اليوم، ورغم الثروات الهائلة التي تحوز عليها القارة إلا أن بلدان القارة الإفريقية تصنف في خانة أفقر بلدان العالم حسب مؤشرات التنمية وتوجد الكونغو الديمقراطية على راس هذه البلدان إذ تعبر عن مفارقة تناقضية حيث يعتبر هدا البلد من أغنى بلدان العالم بالمعادن والثروات إلا أنه يسجل أعلى نسبة للفقر في العالم.

حسب الإحصائيات والتقديرات التي قدمها البنك العالمي فان نسبة الفقر في إفريقيا انخفضت من نسبة 56%عام 1993 إلى نسبة 43% عام 2012 ،غير أن عدد الفقراء يتزايد وهذا راجع إلى التزايد السكاني السريع في القارة حيث قدر عدد الفقراء بـ 330 مليون في عام 2012 مقارنة بـ 280 مليون عام 1993 وتباطء وتيرة محاربة الفقر في الدول الهشة وتزايد نسب الفقر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية التي ينخفض فيها معدل الفقر نسبيا ، و ما زاد من تباطء معالجة أزمة الفقر هو تراجع النمو في القارة حيث سجلت نسبة نمو قدرت بـ 3% عام 2015 مقارنة بـ 4.5% عام 2014 وهذا راجع إلى التحولات الاقتصادية التي حصلت في الاقتصاد العالمي ككل.[1]

انعكست هذه الوضعية على المستوى المعيشي للأفراد والجماعات، وأدت إلى عجز معظمها عن ضمان العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم، الصحة، السكن، الشغل، مشاريع تمويل التنمية، حيث أن حكومات هذه الدول تخصص1.5% من الدخل القومي للصحة و 2% لتعليم وقس على ذلك في القطاعات الأخرى. بينما عندما ننظر إلى المخصصات المالية الموجهة للقطاع العسكري نجد أنها تتراوح ما بين 10 إلى 15 % من الناتج الوطني الخام كحالة بورندي، رواندا، الغابون، تشاد،

* على الرغم من انتشار الكتابات الخاصة بالفقر وتبلور العديد من الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية التي تعالج قضايا الفقر إلا أنه لا يوجد تعريف موحد دقيق لمفهوم الفقر فالفقر من المفاهيم النسبية المجردة حيث أنه يصف ظاهرة اجتماعية اقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة كما أن المفهوم يختلف باختلاف المجتمعات والفترات الزمنية و أدوات القياس من جهة أخرى ، وهنا فان البنك الدولي(la banque mondial) وضع تعريف شامل للفقر على أنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة" وعرف أيضا على أنه " عدم قدرة الفرد أو الأسرة الحصول على قدر كافي من الموارد لإشباع حاجاته الأساسية".

[1]La Banque mondial, **La pauvreté et les inégalités en Afrique : état des lieux**, dernier numéro, mars 2016, sur : **http// :www.banquenational.org/fr.reginafr/publication**,13/09/2016.

الكونغو الديمقراطية ....الخ وتظهر نتائج هذه السياسات على الفئات والطبقات الهشة خاصة الريفية منها وتؤدي إلى زيادة نسبة الجريمة في مختلف المناطق والتجمعات الحضرية، خاصة ظاهرة السلب والنهب وقطع الطرق لأنه ليس من سبيل في ظل حالة الفقر المستشري وانعدام فرص التشغيل خاصة إذا كانت هناك نسب مرتفعة لخريجي الجامعات، وعدم توزيع الثروة بطريقة عادلة ومنه يجب ضمان طريقة ما لاستمرار حياة الأفراد وتلبية الحاجات الأساسية[1]، وتعتبر الحالة النيجيرية مثلا واضحا لهذه الوضعية إذ نجد أن البطالة والفقر من أهم الأسباب المؤدية للصراع الديني فيها حيث أن الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وكذلك نسبة الدين يعيشون تحت خط الفقر زادت مند عودة الحكم المدني عام 1999 و ارتفعت معدلات البطالة خاصة بين الشباب لدرجة أنها أصبحت معضلة وطنية كبرى حيث يعاني حوالي 70% من خريجي الجامعات من البطالة وبهذا أصبح الحرمان دافعا للكثير منهم لانخراط في أعمال العنف والانضمام إلى حركات التمرد كسبيل للتعبير عن عدم الرضا وتحقيق منافع ولو باستعمال السلاح[2]،مثال أخر هو حالة شمال مالي إذ توجد فئات كبيرة من الشباب عاطلة عن العمل مما أجبرها على استعمال العنف كوسيلة للتعبير عن مطالبها.

بعض الدراسات الأخرى التي حللت عامل الفقر ركزت على أهمية الروابط المتبادلة بين الظروف الاقتصادية والعوامل البيئية وحدوث النزاعات في البلدان المتخلفة، حيث أن الطبقات الفقيرة في سعيها لضمان بقائها تمارس ضغط متزايدة على مورد البيئة المحلية مما يتسبب في استنزاف هذه الموارد والصراع على استغلالها وهو ما يؤدي في النهاية إلى حدوث اختلالات اجتماعية، والتي تتحول إلى شكل من أشكال العنف المسلح بعد أن تكون تراكمات المراحل السابقة قد بلغت دورتها وهو ما يتطلب المزيد من الإنفاق العسكري أي المزيد من التكاليف على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعود مرة أخرى ضمن نفس الحلقة نحو تزايد حدة ونطاق الفقر.[3]

04 – ضعف قدرة الدولة على إدارة التعددية الإثنية وتلبية الحاجات الأساسية للجماعات:

ينشا النزاع الإثني في المجتمعات الإفريقية غالبا نتيجة ضعف التفاعل الوطني بين النظم السياسية الحاكمة ومعظم الجماعات الإثنية المكونة لها بالإضافة إلى ضعف قدرة الدولة على إعادة توزيع ناتج وعوائد التنمية بصورة عادلة ومتوازنة، وبهذا ظلت معظم الجماعات الإثنية لا تشارك في

---

(1) Allassoum Bedoum**. Op.cit**, p12.

(2) دينا إبراهيم، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، على: **http :// www.democraticac.de./worldpress,** 17/09/2016.

(3) رحاب عثمان، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع.**

العملية السياسية لا سيما في ظل توفر مجموعة من العوامل المساعدة على هذا كغياب أو ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة و التباين الثقافي والإثني الحاد، من هنا ظهر التعارض بين الولاء للجماعة الإثنية و ثقافتها التقليدية والولاء للدولة باعتبارها الوحدة السياسية الأشمل والأعلى. كما نشأ النزاع أيضا نتيجة لعدم قدرة الدولة تحقيق قدر كافي من فرص الحراك الاجتماعي والتي تعني تهيئة الظروف المناسبة لجميع أعضاء الجماعات الإثنية للانتقال من حالة إلى أخرى وهذا حسب قدراتهم و إمكاناتهم الذاتية إلى مراكز اجتماعية أو وظيفية أفضل دون الاقتصار على الجماعة الإثنية الحاكمة.

بالإضافة إلى عدم قدرة الدولة على تطبيق التكامل والانسجام الإقليمي بمعنى وجود هوة عميقة بين العاصمة وبقية أجزاء الدولة مما أدى إلى محدودية السيادة الكاملة و إلى وجود مجالين، الأول خاص بالعاصمة وثقافتها والثاني خاص بالثقافات التقليدية للجماعات الإثنية. ضف إلى هذا إتباع الدولة أسس تنموية غير متوازنة من قبل المركز تجاه الأقاليم كأن تتحمل الأقاليم دفع الضرائب دون أن يرتبط ذلك بقيام الدولة بتقديم خدمات وإنشاء البنية التحتية[1] ، تعرض هذه الأقاليم إلى إهمال السلطات الوطنية هو ما يفقدها التوازن الإقليمي المطلوب الذي من شانه تحقيق الاستقرار لان تعاقب الحكومات في السلطة دون إيجاد حلول لمشاكل بعض المناطق يؤدي إلى زيادة الشعور بالحرمان واليأس بما يفقد غالبية فئات هذه المناطق الثقة بالمركز ومنه التحول إلى العمل ضد سلطة الحكومة ووصفها بالعاجزة.

وهنا يمكننا التوقف عند الحالة التونسية قبل عام 2010 أي قبل الثورة التي بدأت من الجنوب. حيث كانت المناطق الساحلية لتونس تعيش تنمية وازدهار هذا نتيجة لحاجة المستعمر إلى الموانئ والتجارة، بالمقابل كانت المناطق الداخلية محرومة وتعيش الفقر والبطالة وقسوة الطبيعة رغم اكتشاف ثروات هائلة كالفوسفات ومناجم الحديد والنحاس إلى أنها لم تغير من الحال شيئا و تعمق الخلل الهيكلي بين الجهات والمناطق بعد الاستقلال عن فرنسا عام 1956 رغم الموارد التي خصصت لهذه المناطق .وزاد التباين بعد تركيز الغالبية من المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والاستثمارات السياحية في المناطق الساحلية. بحكم الرهان على السياحة الشاطئية وتعمقت الهوة بعدما تم تجميع كل الأقطاب الاقتصادية في المدن الساحلية، تونس صفاقس، سوسة، القيروان .التي ينتمي إليها الرئيسان السابقان الحبيب بورقيبة وبن علي وجل الوزراء والمستشارين وأما المناطق المتبقية فلم تكن إلا مناطق تابعة فقط وشكلت دعما للحركة الاحتجاجية التي أسقطت نظام بن على.[2]

---

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص 192.

[2] كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع ثورة ضد نظام بن علي في تونس، **السياسة الدولية**، العدد 184، افريل2011، ص 58.

في معظم الدول الإفريقية تطرح إشكالية العدالة بين الإثنيات نفسها بحدة حيث تتهم معظم الجماعات الإثنية التي هي خارج السلطة الجماعات أو الجماعة المسيطرة على الحكم بأنها تهتم بشؤون جماعتها دون الأخذ في اعتبار الجماعات الأخرى أو مصالح الدولة ككل ، ويعتبرون أن هذا السلوك يجعل ممارسة السلطة يحمل معنى إقطاعي حيث أن كل من يتولى السلطة يعتبرها ملكية خاصة لإثنية ما وهذا ما يمنح الأفضلية لأعضائها في تقاسم موارد الدولة واستثمارات الدولة، وجزء كبير من البنية التحتية يوجه إلى الأقاليم التي ينحدر منها السياسيون وحرمان الآخرين منها وهو ما يولد الحقد والكراهية لدى الجماعات المحرومة ويجبرها على حمل السلاح ضد من هم في السلطة كأقصر طريق للحصول على ما يعتبرونه حقا لهم[1].

ساهمت السياسات الاستعمارية من خلال القيام بترسيم الحدود دون الأخذ في الاعتبار التقسيمات الديموغرافية والاثنوغرافية في خلق هده الهوة، حيث عملت الدول الاستعمارية على استخدام أسلوب التفريق بين الجماعات الإثنية وفصلها عن موطنها الأصلي مما أدى إلى إلحاق اثنيات بدول مجاورة رغم عدم وجود علاقة بين الدولة الأصل والدولة الجديدة لهذه الإثنيات، مما خلف في غالب الأحيان تعددية غير طبيعية وجعلها دول تفتقر إلى التجانس الإثني[2] .اختلف المؤرخون الأفارقة فيما بينهم حول مدى تأثير الاستعمار على القارة وانقسموا إلى مدرستين: المدرسة الأولى ترى تأثير الاستعمار على إفريقيا كان عميقا وإيجابيا أحدث نقلة نوعية وكمية في مسيرة تطوير القارة، مما يعني أنه غير من ملامح القارة في مختلف النواحي وترى أن الاستعمار كان نقطة تحول مهمة وساهم في إحداث تغيير. أما المدرسة الثانية فترى أن الاستعمار لم يكن إلا مجرد فترة قصيرة من الحضور مقارنة بالتاريخ الإفريقي البعيد، وأن الأثر كان سطحيا فقط ولم يركز على نقل الخبرة الأساسية لبناء الدولة ونقل القشور فقط وصارت الدول الإفريقية مجرد انعكاس للتقسيمات الإدارية و السياسة الاستعمارية فقط دون مراعاة التقسيمات اللغوية والعرقية والثقافية[3] .و رغم تباين الآراء وتضاربها إلى أن الإرث الاستعماري يشكل نقطة مهمة لبداية التحليل في العلاقات الدولية الإفريقية، فبرغم وجود مجموعة من الدول لها هوية سابقة عن فترة الاستعمار غير أن الأكثرية منها تأثرت بنتائج التنافس حول إفريقيا من طرف سبعة قوى أوروبية في الفترة ما بين 1875-1890(المملكة المتحدة، فرنسا ، ألمانيا، بلجيكا، البرتغال، إيطاليا،

---

(1) Kasswa kolemagah, pluralité ethnique, source de conflits en Afrique subsaharienne, **Tribune** ,n° 235, 2010, pp 03,04.

(2) نغم محمد صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص 219.

(3) خيري عبد الرزاق جاسم ، علي دريول محمد، بناء الدولة في إفريقيا دراسة في التحديات، **دراسات دولية**، العدد 61، 2015، ص ص 70- 72.

إسبانيا) وقام بتحويل التاريخ السياسي والجغرافي لهذه الدولة في بضعة سنوات، كما أن الاختراق الأجنبي العميق حولها إلى مجرد محميات ملحقة تعيش في الظل[1].

على صعيد الأبعاد التاريخية يمكننا الاعتماد على ما ذهب إليه المهتمون بالشأن الإفريقي من تأكيد دور القرى الاستعمارية في بلورة الوعي الإثني لدى الجماعات الوطنية الأصلية ،وتأكيد النظرة الاستعلائية وتبرز أسئلة كثيرة تدل على أثر ما أحدثته السياسات الاستعمارية على صعيد الهوية الإثنية في إفريقيا سواء بصفة مباشرة باصطناع جماعات لم يكن لها وجود من قبل أو بطرق غير مباشرة عن طريق الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الاستعمار[2] ، فقبائل المانيكا Manika في زيمبابوي على سبيل المثال كانت حتى عام 1890 كانت جزء من جماعات الشونا shona حيث يتشاركان في اللغة والثقافة ولم يكن لديهم أي وعي بثقافة مستقلة إلا أنه مع دخول الاستعمار وانتشار التعليم والمسيحية بين قبائل المانيكا من خلال البعثات التنصيرية التي صاحبت الاستعمار برزت بوادر وعي اثني لتلك الجماعة بتميزها عن غيرها من جماعات الشونا الأخرى، وهو الذي رسخته استفادة أبناء المانيكا من خبراتهم العلمية في تولي المناصب الإدارية ووظائف الخدمة العامة على نحو أصبح الحديث عن الخدمات العامة هو حديث عن أبناء المانيكا .

كما أن السياسات الاستعمارية في ابسط صورها ممثلة في أجراء تعداد سكاني قد ساهمت في بلورة واقع اثني في لعديد الدول الإفريقية في ضوء الحاجة لتصنيف الأفراد في إطار جماعات معينة وهوية محددة، تحدد موقعها داخل المستعمرة وعلاقتها بالمستعمر فالقوى الاستعمارية على اختلافها كانت ترى ضرورة اصطناع شركاء من بين سكان البلاد الأصلية لمساعدتها وذلك بالنظر إلى قلة أفراد الدولة الاستعمارية فكانت عملية التصنيف والتمييز بين الجماعات، والتي أسفرت عن تبلور الوعي الاثني لدى الطرفين من أبناء الوطن الأصليين المميزين والمضطهدين على نحو ما تكشفه حالة التوتسي والهوتو في ظل الاستعمار البلجيكي والألماني ، ونفس الشيء نجده في كينيا مع إثنية الكيكيو والايبو في نيجيريا والباجندا في أوغندا وما فعلته فرنسا أيضا في موريتانيا حيث وضعت جماعة البيضان في أعلى الهرم الاجتماعي مما ساهم في تقسيم المجتمع و تهميش الجماعات الأخرى خاصة الذين قدموا من حوض نهر السنغال.

---

[1]Crawford, young, The heritage of colonialism in : **Africa in world politics reforming political order** by : john w.Harbsson and Donald Rothchild, USA: west view press, 4eme, 2009 ,pp19, 20.

[2]محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، **نشرة خاصة محكمة،** القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ، العدد 59، 2000، ص ص 5 - 9.

إدراك الهوية الإثنية ومحتواها يصبح بلا معنى إذا تم إفراغه من محتواه الاستعماري بعبارة أخرى أن فهم الإثنية في الواقع يتطلب العودة إلى فهم وتحليل الجذور التي أدت إلى نشأة الظاهرة والتي ترتبط بدرجة كبيرة بالوجود الاستعماري وما فرضته من حدود مصطنعة في معظمها وما تفرضه من تباينات وتفاعلات داخل تلك الحدود[1].

من الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوربا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية ولم تعترف بالمصالح الإفريقية، وعليه فان الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليم واحد، وهو ما شجع على تزايد حدة النزاعات الإثنية في معظم هذه الحالات وعلى صعيد الإدارة والحكم في الفترة الاستعمارية نجد أن الإدارة الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخارطة الإثنية في المستعمرات الإفريقية سواء من حيث عملية التفكيك أو الدمج القسري، ففي حالات كثيرة عمد المسؤولون الأوروبيون إلى خلق وحدات إثنية جديدة وكمثال على هذه الحالة " الأنجالا" على طول نهر زائير والتي طبقت من طرف البلجيكيين[2]،وهو نفس الشيء الذي طبق في رواندا وبوروندي بين الهوتو والتوتسي إذ عمدت الإدارة الاستعمارية إلى خلق تقسيم يقوم على فكرة الاستعلائية[3] أين أصبح التوتسي يمثلون الجماعات الراقية بينما الهوتو هم الطبقة الدنيا.

هذه الحالات غالبا ما تسفر عن حالة اللأمن إذ يلجا المسلحون والمتمردون غالبا ويتمركزون عبر المناطق الحدودية نتيجة التقسيم العرقي والترابط الاجتماعي فيما بينها، وتصبح هذه المناطق خلفية للأعمال المسلحة أثناء النزاعات وبعدها، مثلما حصل في إقليم "كيفو kivo" بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وإقليم دارفور بين السودان وتشاد[4] ، وهو ما بين أن الهدف الاستعماري كان واضحا بأن تستمر حالة الانقسام والتفكك الاجتماعي حتى تسهل السيطرة على هذه الدول مستقبلا .

خامسا–العوامل البيئية والصراع على الموارد:

يلاحظ أن وجود موارد معدنية مهمة في منطقة ما يزيد من احتمال وقوع نزاعات في ظل غياب إعادة التوزيع للعوائد الناتجة عن استغلالها ، في هذا الصدد هناك علاقة غير مؤكدة حول أولوية المتحاربين في كيفية استغلال هذه الموارد والسيطرة عليها وهنا نجد اتجاهين لتفسير هذه العلاقة:

---

(1) عاشور محمد مهدي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 71، 72.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجـــع سابق الذكـــر**،ص 47.

(3) Richard banégas, Mobilisation social, crises identitaires et citoyenneté en Afrique, **Alternative sud**, vol 17, 2010, p 225.

(4) Yann.Bedzigui. **Op.cit**, p 162.

1-الأول ينطلق من أن السيطرة على المناطق المنتجة لهذه الموارد الأولية يشكل هدف وسطي وهو ما يضعف الدولة المستغلة لهذه الموارد والمستفيدة من عوائده[1].

2- السيطرة على هذه المناطق الغاية النهائية منها هو تمويل النشاطات المسلحة، كما أن المحافظة والسيطرة على إيرادات الموارد يمكن أن تصبح وسيلة وسببا لإطالة النزاعات[2].إلا أنه من الصعوبة الجزم بأن توافر الموارد الطبيعية على إطلاقها يمثل السبب الرئيسي لاندلاع الحروب والنزاعات الاثنية وهنا يجب النظر إلى طبيعة هذه الموارد وأنماط توزيعها واستغلالها.

ركزت بعض الدراسات على تحليل العلاقة بين طبيعة وسمات ومدى انتشار الموارد الطبيعية وبين احتمالات نشوب نزاعات إثنية فقامت بتقسيم الموارد الطبيعية إلى نوعين رئيسيين. يمثل النوع الأول الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي تتمركز حول موقع محدد ويمثل النوع الثاني الموارد المتجددة مثل الأراضي و المياه ،وأثبتت الدراسات أن احتمال نشوب الحرب يزيد في الدول التي تتسم بالنوع الأول من الموارد مقارنة بالدول التي يتوافر بها النوع الثاني من الموارد، وقد قامت الدراسة بالاستناد على تحليل تطبيق يربط بين نوعية الموارد الطبيعية وشكل النزاع في عدة دول إفريقية، فعلى سبيل المثال القوات المتمردة في الكونغو برازافيل عام 1997 كانت تستهدف السيطرة على العاصمة و الميناء الرئيسي وذلك لان مصدر الموارد الطبيعية كان منحصرا في البترول المتمركز في المناطق الساحلية،[3] ونفس الشيء حدث في ليبيا في سبتمبر 2016 عندما سيطر الجنرال خليفة حفتر على حقول النفط في الساحل لأنه المصدر الوحيد للثروة في البلاد .

حالة أخرى من ترابطات النزاع والموارد نجدها في دول غرب إفريقيا في كل من سيراليون وأنغولا أيضا حيث أن ثمة قاعدة من الموارد الرئيسية ساهمت في استثمار حالة العنف بشراء الماس والخشب من المقاتلين، حيث باعت حركة يونتاUNITA الماس إلى مشترين يعملون لصالح شركة Debeers وهذا لتمويل الحرب و شراء السلاح كما تمكنت الجبهة المتحدة الثورية بالتعاون مع جماعات صديقة في ليبيريا من بيع ماسها إلى كبار التجار في أوروبا، هذه الصفقات تؤمن السيولة النقدية التي تشتري بها القوات المحاربة الأسلحة من السوق السوداء، وتذهب العائدات بالتناوب إلى الحسابات المصرفية الخاصة لقادة الحكومات والمتمردين، وبوصول الأسلحة والأموال إلى أيديهم بشكل منتظم لم يكن للقادة

---

(1) **Ibid.**, p 166.

(2) نيل ميلفين و روبين كوينغ، الموارد والصراع المسلح في : **التـــسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** معهد ستوكـهولم لأبحاث السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 87.

(3) رحاب عثمان، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع**.

الجماعات الإثنية المتمردة أي دافع للسلام بل أن أكثر ما يخدم مصالحهم هو إطالة أمد هده النزاعات.[1]

تعتبر الموارد مصدرا مهما لشراء السلاح لمواصلة النزاعات ،ويمكن أن نضرب مثالا بمقاطعة "كيفو شرق الكونغو الديمقراطية، حيث أنه في نهاية 2009 وجدت ما لا يقل عن 40 ألف قطعة سلاح من نوع كلاشينكوف في المنطقة الشمالية لوحدها[2]،ونفس الشيء يحدث في سيراليون وليبيريا حيث تعد الموارد هي المحرك الأساسي لتمويل الحرب وإطالة أمد النزاعات في مرحلة الحرب الباردة خلال الصراع الأيديولوجي شرق غرب ثم تواصلت بعد نهايتها. والجدول التالي يبين بعض الحالات في منطقة إفريقيا كنموذج للنزاعات التي تغذيها الموارد الطبيعية و المعدنية.

الجدول رقم (4): جدول يبين الحروب التي تغذيها الموارد الطبيعية و المعدنية.

البلد	السنوات	الموارد
أنغولا	2002 . 1975	بترول . الماس
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1996. 1998. 2003. 2008	كولتان . الماس . ذهب . كولبات . خشب
جمهورية الكونغو	1997	بترول
كوت ديفوار (ساحل العاج)	2007 . 2002	الماس . كاكاو . قطن
السنغال	1982	خشب أكاجو
سيراليون	2002 . 1991	الماس . بن . كاكاو
الصومال	1991	فحم . الأخشاب . الأسماك
السودان	2009 . 1983	بترول
ليبيريا	2003 . 1989	خشب . الماس . حديد . زيت النخيل . كاكاو . بن . ذهب

المصدر: Banon and Colliev, Natural ressources and violent conflict ,**banque mondial**, 2003

غالبا عندما تنفجر النزاعات فان القتال يتحول إلى صراع على الموارد فقادة التمرد لكي يدفعوا لجنودهم وليحصلوا على المال لشراء السلاح يسعون بشكل طبيعي إلى كسب السيطرة على الأراضي الحاوية لموارد ثمينة، وإذا تحقق هدفهم بامتلاك هذه الموارد يكون بإمكانهم الاستمرار في الحرب بشكل لا محدود ومع مرور الوقت يكتسب كثير من هؤلاء القادة وضع أمراء الحرب (لوردات الحرب) حيث يهيمنون على منطقة بعينها عن طريق إرهاب السكان وبيع الموارد التي يسيطرون عليها، ويرجح أن تقاتل الحكومة من ناحيتها على هذه الموارد لكي تضمن نفقات التسيير.

---

[1] مايكل كلير ، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسين، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2002، ص 116.

[2] بير حاكيمو، أسباب عدم الاستقرار في شرق الكونغو، **نشرة الهـــجرة القسرية**، العـــدد 36، فيـــفري، 2011، ص 04.

كما أن هناك حالات معقدة لبعض النزاعات المرتبطة بتوزيع الثروة إذ غالبا ما تطالب بعض الأقليات التي تسكن الأقاليم الغنية بالموارد وتستغلها الدولة بمنافع و مخصصات مالية أكبر من المناطق الأخرى، وهو السلوك إلي قد يؤدي إلى نشوب نزاع داخلي كما حدث في" نيجيريا" منتصف الستينات في شرق البلاد حيث حقول النفط أين طالب حكام الولاية " اجاكو" بزيادة الاعتمادات المخصصة للولاية الشرقية من البلاد، ولما رفضت الحكومة المركزية هذا الطلب أعلنت " اجاكو" الانفصال وقامت حرب أهلية ومحاولة الانفصال في إقليم "بيافرا" في عام 1967 وهي الحركة التي دعمتها فرنسا بالسلاح.

فيما يخص استعمال الموارد الأولية في تمويل النزاعات الاثنية تمثل حالة المقاطعات الشرقية في الكونغو الديمقراطية عام 2010 أحسن مثال، فقد عملت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في تجارة الموارد وسلب جماعات التعدين وتجارة المعادن المنتشرين حول قواعدها في المنطقة، وعلى الرغم من أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا فشلت عبر سلسلة من الحملات العسكرية التي قادتها الحكومة بين 2009 و2010 إلا أن المواقع الغنية بقيت خاضعة لسيطرتها في المناطق الغابات النائية و البعيدة[1] ، بالإضافة إلى اتخاذها كمواقع لشن هجمات سلب ضد القرى والبلدات و مراكز التعدين المجاورة لها. وتقدر الإحصاءات حجم الأرباح التي تحصل عليها هذه الجماعات ما يزيد عن 3.5 مليار دولار[2]،خاصة استغلال و الإتجار بمادة "الكولتان" التي هي مادة مهمة في صنع أجهزة الاتصال الحديثة.

أما في الشق الخاص بالبيئة فان القضية التي أثيرت حتى اليوم بشان الارتباط بين تغير المناخ و مخاطر النزاعات هي ندرة الموارد، و يمكن أن يؤدي التدهور البيئي الناجم عن التغير المناخي إلى تشجيع المنافسة على المياه والأرض الصالحة للزراعة وهو ما يؤدي إلى التأثير على البلدان الهشة وتقويض البيئة السوسيواقتصادية والسياسية ،ويمكن اعتبارها عامل مضاعف للتهديدات التي تعقد من الوضعية الأمنية[3]. وهي الفكرة التي يدعمها" هومر ديكسون" بقوله " إن ندرة الموارد البيئية لا سيما الأراضي الزراعية والمياه النقية والغابات، تسهم في نشوب العنف الجماعي في مناطق عديدة من العالم

---

(1) نيل ملفين و روبن كوينغ، **مرجع سابق الذكر**، ص 91.

(2) Sabine Cessou ,Nord Kivu kalachnikovs et coltine, **Afrique Magazine**, n° 39,40 Décembre 2013, Janvier 2014, p 79.

(3)Oli Brown et Alec Crawford, Changements Climatique et Sécurité en Afrique, **étude réalisé pour le forum des ministres des affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009**, mars 2009, p06.

وأحيانا لا تكون الندرة البيئية سببا من أسباب اندلاع الحروب بين البلدان إلى أنها تؤدي في بعض الحالات إلى توترات داخل البلد الواحد مما يساعد على تحفيز النزاعات الإثنية.[1]

يمكن أن يحدث التدهور البيئي الناجم عن تغيير المناخ والكوارث الطبيعية صدامات اقتصادية نتيجة الانخفاض المفاجئ في الفرص الوظيفية، مما يضعف من قدرة الدول على التحكم في حاجات المواطنين والتشجيع على ظهور الحركات المسلحة كما تؤدي هذه الوضعية المرتبطة بالندرة وعدم الاستقرار إلى تشجيع التحركات السكانية الجماعية غير المنظمة مع حدوث تأثيرات أمنية في البلدان المستقبلة ،وغالبا ما يحدث هذا التحرك نتيجة الندرة بسبب العوامل المناخية نتيجة الجفاف أو الاستغلال البشري الفادح لثروات معينة أو بسبب تزايد استغلال مناطق زراعية بشكل يفقدها الإنتاجية مما يؤدي إلى اختلال عدد السكان مقارنة بما تقدمه الأرض مما يجبر السكان على الانتقال إلى مناطق أخرى والتي هي بدورها تصبح ميدان للنزاع بين السكان والجماعات المستقرة والوافدين الجدد وهم الذين يطلق عليهم وصف (اللاجئون بسبب المناخ)[2].

مند بداية التسعينات بدأ الاهتمام بالعواقب الأمنية لتحرك السكان نتيجة للهجرة القسرية حيث يحرم السكان من الموارد الضرورية لاستمرار الحياة بسبب الظواهر المتعلقة بتغيير المناخ خاصة ما تعلق منها بالأرض الزراعية والغابات والمياه الصالحة للاستعمال ،حيث توقعت معظم مراكز الدراسات انه يهاجر ما يصل إلى 200 مليون نسمة نتيجة الكوارث والأعاصير والجفاف الذي لا سابق لحدته ومدة حدوثه وارتفاع منسوب المياه نتيجة زيادة حرارة الأرض و الفيضانات الساحلية[3].

إن مصطلح (اللاجئين بسبب المناخ) ينطوي على حدوث الهجرات المرتبطة بتغير المناخ بطريقة مفاجئة وحاجة السكان المتأثرين إلى المساعدة العاجلة مثل أولئك المشردين بسبب العنف السياسي كما أن تدفق اللاجئين والمشردين داخليا يحدث مشاحنات وتوترات في المناطق التي ينتقلون إليها، وهو ما يساعد على انتشار النزاع كما أن الجماعات المسلحة تستخدم مخيمات اللاجئين داخليا كقواعد شن

---

(1) سريل أوبي، العولمة والصراع البيئي في إفريقيا، ترجمة: مجدي عبد الكريم، **مجلة إفريقيا**، العدد 02، مارس 2000، ص 40.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 100.

(3) N.Myers, Environmental Refugees: an Emergent Security, paper present, At: the 13-organization security and co-operation in Europe, Prague, 22may 2005. Sur: **http ://www.axe.org.eea**. p01, 20/10/2015.

غارات على البلدان المجاورة[1]،أو كقواعد لتجنيد الشباب الذين يعانون من الإحباط و الحرمان بمختلف أشكاله.

في شق آخر هناك علاقة بين الانفجار السكاني ونقص الموارد، إذ تتزايد مشكلة الموارد عندما تتبع الحكومات أسلوب التوزيع الغير عادل للثروة بين مختلف فئات المجتمع[2] . في ظل تزايد عوامل التردي البيئي، والاستغلال الغير عقلاني للثروات أين تحدث الهجرات من الريف إلى المدينة ونشوء التجمعات السكانية العشوائية حول المدن، وما تحتويه هذه المجتمعات من أعمال غير مشروعة وجرائم نتيجة غياب ابسط الحاجات اليومية للعيش ،دون أن ننسى أيضا ما تفرزه هذه الحالة من هجرات أولية وما تتركه من آثار على المجتمعات المستقبلة[3].

المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية:

كما رأينا في المبحث السابق كيف كان للعوامل الداخلية دورا بارزا في نشوب النزاعات الإثنية، يمكن هنا الوقوف عند مجموعة من الأسباب والتي هي مرتبطة بالبيئة الخارجية، وهي لا تقل أهمية من حيث الدور عن الأسباب الداخلية وهذا حسب أهمية منطقة النزاع خاصة في ظل تعقيدات التفاعلات العالمية والتي يصبح فيها من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي وهي مرتبطة بأهداف جيوستراتيجية بالنسبة لمجموعة من فواعل العلاقات الدولية الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى إفرازات حركة العولمة وتحولات الأمن ودور المؤسسات الأمنية الخاصة دون إهمال مسالة التدخل الأجنبي الإقليمي والدولي في تحريك هذه النزاعات.

أولا–المصالح الجيوستراتيجية والتنافس الدولي في القارة الإفريقية حول الموارد:

مثلما تمثل الموارد الطبيعة دافعا للنزاع داخل الدول فان أهميتها والحاجة إليها تشكل عامل جذب للقوى الأجنبية من أجل الحصول عليها من دول أخرى بمختلف الوسائل والأساليب، فالتدخل الأمريكي مثلا في القارة الإفريقية والدخول في منافسة حادة مع فرنسا – الاستعمار السابق– أحد دوافعه هو الهيمنة على الثروات الطبيعية للمنطقة خاصة موارد الطاقة والمعادن النفيسة إضافة إلى إقامة

(1) I.salehyan and K.S.Gleditch, Refugees and the spared of civil war, **international organization**, vol 60, n° 02, avril 2006, p.

(2)عبد المنعم مصطفي المقمر، **الانفجار الســـــكاني والاحتباس الحراري**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآدب، ط1 ،2012، ص 137.

(3) هاشم نعمة فياض، نظرة التحول الديمقراطي: المفهوم والتطبيق، **عالم الفــكر**، العدد 41، سبتمبر 2012، ص 236.

مشاريع هيمنة دائمة على شاكلة مشروع القرن الإفريقي الكبير الذي يضم : أوغندا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، السودان، أثيوبيا، أريتيريا، الصومال وتشييد بنية أساسية فيها لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية[1].

كون القارة الإفريقية هي قارة غنية بموارد الطاقة والموارد الأولية المعدنية، فهي اليوم ساحة للعبة معقدة بين القوى الصناعية الكبرى عكس ما عاشته القارة أثناء الحرب الباردة من إهمال أين كان الصراع بين الشرق والغرب أيديولوجيا ،لكن بعد سقوط الكتلة الشرقية في هذه الفترة انتقل الاهتمام من الحرب الباردة إلى قضايا جديدة منها تأمين التواجد في القارة الإفريقية وكانت أطراف هذا التنافس الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غرب أوروبا بسبب الإرث الاستعماري السابق، بالإضافة إلى أطراف أخرى صاعدة كالصين و الهند . وهذا التنافس كان في إطار الهيمنة بالنسبة للقوى الكبرى وتامين الموارد اللازمة لاكتساب مزيد من القوة أما بالنسبة للقوى الإقليمية فكان من أجل التنمية المحلية ولو بالاستغلال غير المشروع للثروات وموارد الدول المجاورة مثال: حالة دول البحيرات العظمى(الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي، أوغندا)[2].

هذا التنافس المتزايد يفسر بما تحوز عليه القارة الإفريقية من احتياطات هامة ومعتبرة من المعادن النفيسة وموارد الطاقة خاصة البترول والغاز، مثل بلدان غرب ووسط إفريقيا وشمال أفريقيا وكلها تعتبر من أهم المنتجين للبترول في القارة، وتزداد حدة المشكلة في الحالات التي يبرز فيها استغلال ثروات بعض البلدان الهشة كحالة النيجر والمضطربة كنيجيريا وأنغولا سابقا، بطريقة غير منتظمة وغير مؤسسة مما يجعل حجم الموارد غير معروف. ولصالح أطراف غير وطنية، وغير حكومية مما يجعل فرضية اللاستقرار السياسي والاجتماعي قائمة أمام استمرار مفارقة الموارد تستغل والفوائد لا ترى(حالة تشاد) و(دولة نيجيريا) إذ تستغل موارد البترول من طرف نخبة سياسية ضيقة بينما تتساءل غالبية الشعب أين هي عوائد النفط، وهذا ما يفسر استفادة هذه الدول والمؤسسات الاقتصادية من مواصلة الاستغلال في ظل حالة الفوضى والاضطراب. هذا التراجع في دخل هذه البلدان ترافقه رغبة الجماعات والشركات المتعددة الجنسيات في الوصول إلى هذه الموارد بسهولة وأسعار منخفضة

---

(1) هيثم الأشقر، إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط، على: **http://www.Raya.com**, 10/11/2015.

(2) Allssoum Bedoum**, Op.Cit,** p13.

عن الأسعار المفترضة للمواد الأولية في السوق العالمية[1]، في ظل إقصاء الدولة والذي يعتبر أحسن حل بالنسبة لهذه المؤسسات. إذ أن ترك المجال لوحدات غير مركزية سوف يسهل عملية الاستغلال مثلما هو حاصل من طرف شركتي شيفرون وتوتال اللتان تتركزان في مدينة مالونغو على بعد 20كلم شمال مدينة "كابيندا" ،فالإقليم يوفر نصف دخل الدولة من العائدات البترولية السنوية غير أن السكان لم يستفيدوا من أي شيء[2].

تركت تأثيرات الحرب الأهلية في مناطق إفريقيا وسياسات المتمردين والجماعات المسلحة وتفكك الدولة بالإضافة إلى سيطرة الوحدات غير المركزية، أثرا واضحا على استغلال الموارد بطريقة غير شرعية وفسح المجال أمام أمراء الحرب لتدعيم مركزهم في العمليات النزاعية، وهنا تبرز حالة الكونغو الديمقراطية بوضوح في منطقة " كيفو" حيث أصبحت منطقة مقسمة إلى مناطق عدة يسيطر عليها أمراء الحرب والشركات الدولية التي تتنافس في نهب ثروات هذه الدولة وتسويقها بطرق غير شرعية[3].

بعد نهاية الحرب الباردة معظم القوى الدولية والإقليمية المهيمنة كانت متدخلة بوتيرة متسارعة في معظم أنحاء القارة الإفريقية ، فبريطانيا تدخلت في سيراليون وفرنسا كانت منغمسة في قضايا دولة كوت ديفوار وجزء من الاتحاد الأوروبي كان يسعى إلى إيجاد دور في نزاعات الكونغو الديمقراطية خاصة بلجيكا و ألمانيا، مع ملاحظة وجود متسارع للولايات المتحدة الأمريكية عبر مشاريع اقتصادية وقواعد عسكرية في جيبوتي والتواجد في دول الساحل والصحراء، بالنسبة لهذه الدول برزت مجموعة من الأولويات مرتكزة بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي حيث اهتمت بالأساس بتامين حاجياتها الطاقوية من البترول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يشكل النفط الإفريقي حوالي 15% من إجمالي وارداتها النفطية، وهو ما تجلى بوضوح خلال فترة الرئيس " بيل كلينتون" والزيارات التي قام بها عام 1998 ثم فترة حكم " جورج بوش الابن" الذي وضع النفط في قمة أولويات السياسة الأمريكية في إفريقيا.[4]

---

(1)Jean Christophe Servent, Offensive Sur l'or noir africain, **le monde diplomatique**, sur :**http://www.monde-diplomatique.fr/2003/01/SERVANT/9856**, 11/11/2015 .

(2) فيليب سيبيل لوبيز، **جيوبوليتيك البترول** ،ترجمة: صلاح نيوف ،باريس، ارمند كولين،ط2006،1،ص116.

(3) Allosoum Bedoum**.Op.cit**, p 14.

(4)جلال عبد المعز، **الولايات المتحدة وبترول القارة الإفريقية**، القاهرة: دون دار النشر، ط1، 2005، ص 23.

القوى الأخرى الأكثر حضورا كانت فرنسا انطلاقا من تصوراتها السياسية المبنية على علاقاتها التاريخية مع البلدان الإفريقية، حيث شعرت بخطر سياسات الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها لذلك بادرت إلى تطويق البلدان الإفريقية والسعي إلى المحافظة على أهدافها الاقتصادية ومجالها الحيوي، والاستفادة من اليورانيوم والنفط ومعادن أخرى رغم رفض الغالبية من الشعوب لهذه السياسة مع تورطها في العديد من النزاعات وتغاضيها عن ممارسات سياسية قمعية وانتهاكات خلال النزاعات الأثنية، وما أفرزته من تفكك في بعض هده الدول سمح لها بتشكيل تحالفات وتكتلات تبرز تعارض بين ما هو وطني وما هو عالمي.[1]

ثانيا- انعكاسات حركة العولمة:

يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والنزاعات الاثنية في القارة الإفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على مؤسسات وتنظيمات الدولة في إفريقيا، حيث ساهمت العولمة مساهمة كبيرة في تراجع سلطة الدولة خاصة فيما يتعلق بالاستعمال الشرعي للقوة(القهر المادي) وهذا عبر الضغوط التي مورست على معظم الدول والانتقادات الموجهة ضدها.

من بين الملامح التي تعبر عن استجابة البيئة الإفريقية لتأثيرات العولمة بروز الحركات الإثنية والدينية الرافضة لسلطة الحكومات الإفريقية القائمة على المستوى المحلي والإقليمي فبحلول سنوات التسعينات من القرن الماضي باشرت العديد من الدول الإفريقية إتباع سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا عبر النمط الليبيرالي اقتصاديا، وهو ما نتج عنه معدلات كبيرة من العاطلين عن العمل خاصة فئة الشباب واختلالات في السياسات التوزيعية (الموارد) وهو ما شجع على الجريمة والجريمة المنظمة وسوء التسيير وانتشار الفساد وتجارة السلاح والمخدرات، وهنا تظهر بوضوح العلاقة بين ها السياق وبروز الأشكال الجديدة من النزاعات (الإثنية، الداخلية) في الدول الإفريقية.[2]

لقد أنتجت حركة العولمة أشكالا جديدة من الفواعل ومنه أصبحت هذه النزاعات نتيجة لتعدد الأشكال والعلاقة الموجودة بين القوى المحلية دون الدولة القومية والقوى الأخرى فوق القومية، لان العولمة أعطت الفرصة لهذه الفواعل للقيام بأعمال عنف من اختصاص السلطة السياسية، وهذا المقترب

---

(1) Phillip, Hugon, **Op .Cit,** p 74.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، النزاعات في إفريقيا: الأسباب، الأنماط، أفاق المستقبل، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

ينظر إلى النزاعات والحروب كنتاج لانهيار ما يسمى بالنظم الأبوية الجديدة في إفريقيا[1]، كما أن هذا الاقتراب يعطي أهمية كبرى للعوامل الخارجية حيث أنه فكريا ونظريا يؤيد هذا الطرح الحداثيين بقولهم أن الدولة قد أصبحت غير قادرة على نحو متزايد مواجهة مطالب العولمة وأن سيادتها تتآكل من الأعلى والأسفل وفي رأي الحداثيين المعتدلين الدولة باعتبارها شكلا سياسيا ستصبح أقل قوة مع تزايد التدفقات السياسية والاجتماعية العابرة للقوميات ومطالب القاعدة.

تأثرت معظم البلدان الإفريقية بالعولمة جراء السياسات الإصلاحية الهيكلية كسبيل واستراتيجية للخروج من أزماتها الاقتصادية والتي خلفت ما يزيد عن مديونية تتجاوز 400 مليار نتيجة للإصلاحات التي طلبها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. إلا أن متطلبات الإصلاح الاقتصادي أدت إلى نشوب أعمال عنف واحتجاجات شعبية من طرف الفئات المتضررة من الإصلاحات، وفي بعض الحالات يزيد الخطر إذ كانت المؤسسة التي من المفترض أن توفر الأمن والحماية والأمن في الدولة عرضة لهذه الاضطرابات وهو ما حصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تمرد الجيش بعدما عجزت الحكومة عن دفع الرواتب للجنود، بالإضافة إلى ضغوط المؤسسات المانحة تصطدم بعجز الحكومات نتيجة النفقات الكبيرة على العملية السياسية ،وتزايد الوعي الشعبي مما يؤدي في النهاية إلى طريق مسدود وصدامات عنيفة[2]. ولهذا فقد شهدت القارة الإفريقية تزايد مطردا في عدد النزاعات المسلحة، حيث بلغت مند 1970 أكثر من 30 نزاعا ومعظمها كانت نزاعات داخلية و حروب أهلية، وشهد عام 1996 لوحده 14 نزاعا مسلحا وأسفرت عن نصف ضحايا النزاعات المسلحة على الصعيد المحلي، ونحو 8 ملايين لاجئ[3].

ثالثا- خصخصة قطاع الأمن (تزايد نشاط الشركات الأمنية الخاصة الأجنبية):

بعد نهاية الحرب الباردة تراجع الاهتمام بنزاعات القارة الإفريقية، فضلا عن الآثار السلبية للعولمة في الجانب الأمني الذي بات مجالا مفتوحا لشركات الأمن الخاصة، و ثمة علاقة واضحة بين شركات الأمن الخاصة مع كل طرف من أطراف النزاع الداخلي المباشر النظم الحاكمة، حركات التمرد والأطراف الخارجية المتورطة في هده النزاعات القوى الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات.

---

(1) وريك موراي، **جغرافيا العولمة قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منشاق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،ط1، 2013 ، ص 215.

(2) الشيماء على عبد العزيز، العنف السياسي في إفريقيا بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 130، أكتوبر 1997، ص 176.

(3) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص 48.

هذه العلاقة تحكمها المصالح المتبادلة بين الدوائر الثلاث،(الشركات الأمنية، الأطراف الخارجية، الأطراف الداخلية)، فهذه الشركات ترغب خاصة في ظل علاقة التداخل بين شركات الأمن والشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق مصلحة مزدوجة تتمثل في إبرام عقود أمنية من ناحية والحصول على امتيازات نفطية من ناحية ثانية فضلا عن تامين عمليات التنقيب من ناحية ثالثة.[1]

تمثل شركة(Exécutive outcomes) نموذجا لهذه النشاطات فهي تأسست عام 1989 على يد عسكريين سابقين في جنوب إفريقيا، وأبرمت عقدها الأول عام 1992 مع شركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة منظمة(Unita) في أنجولا وحمايتها، وبعد نجاحها الأول حصلت على عقدين بقيمة80 مليون دولار مع الحكومة الانغولية.[2]

من جهة أخرى نجد أن معظم النظم الحاكمة في الدول الإفريقية ترغب في المحافظة على السلطة لأطول مدة ممكنة وبالتالي يتم في بعض الحالات الاستعانة بهذه الشركات، وفي أحيان كثيرة يتم ذلك من خلال طرف وسيط غالبا ما يكون الشركات المتعددة الجنسيات والتي لها مصالح مع قادة هذه النظم، وذلك على غرار ما حصل عام 2013 حينما تدخلت شركة(OBS) الفرنسية لحماية رئيس إفريقيا الوسطى" فرنسوا بوزيزيه"، بعدما قامت حركة" السليكا"• بانقلاب وتمكنت هذه الشركة من إنقاذه ونقله خارج البلاد[3]، نجد أيضا نموذج أخر وهو شركة (ساند لاينSand line International)، التي تمارس أنشطة عسكرية في القارة الإفريقية ونسب إلى هذه الشركة دعم نظام الرئيس " معمر القذافي" سابقا بالميلشيات المسلحة من العناصر الإفريقية التي ساندت النظام قبيل سقوطه والتي قدرت أعدادها بالآلاف والذين كانوا يتمركزون جنوب شرق ليبيا، وهدا حسب تقرير عضو المحكمة الجنائية الدولية(الهادي شلوفي) في أفريل 2013[4].

---

(1) رندة فودة، دور الشركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا ، **جريدة الحياة الجديدة**، العـــدد 5709، 2011/09/25، ص 23.

(2) بيار كونيسا، مرتزقة الأمن الجدد، على: **http://www.mondiplomar.com.** 11/12/2015 .

•تعني السليكا بلغة سانغو وهي اللغة المشتركة في البلاد" التحالف" تضم أحزاب سياسية من بينها" اتحاد القوى الديمقراطية من اجل التجمع بقيادة ميشال جوثوديا ومعاهدة الوطنيين من اجل العدالة والسلام والمعاهدة الديمقراطية " كوردو" وقد وقعت هذه الأحزاب معاهدة مشتركة في ديسمبر 2012 وشكلت جناحا عسكريا بتكوين مجموعة من المتمردين هم مجمل منتسبي أحزابها.

(3) بوحنية قوى، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أدرع عسكرية للعولمة، الدوحة: **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/04/12، ص 05.

(4) رضوي عمار، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية على: **http :// www.Rawabet.centre.com.areli** , 17/11/2014.

أما قوى التمرد فهي تستعين بهذه الشركات لأنها ترغب في الوصول إلى الحكم أو المحافظة على مصالحها كما هو حاصل مع زعيم المتمردين التوتسي" لوران نكودا" أو مع جماعة 23 مارس(M23) المدعومة من أوغندا ورواندا لتامين أعمال التعدين و التنقيب أو المشاركة في الحرب مع أو ضد النظام، ومن ثم فالعلاقة واضحة بين هذه المؤسسات و الشركات عبر التحالف مع قوى التمرد في مواجهة النظم الحاكمة[1].

المطلب الثالث: طبيعة التدخلات الخارجية ودورها في النزاعات الاثنية بالقارة الإفريقية:

يعتبر التدخل في النزاعات الاثنية أحد أنماط السلوك السياسي على المستوى الخارجي الذي تمارسه الدول الإفريقية في علاقاتها مع بعضها البعض، وقد شهدت معظم النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية نمط التدخل المباشر وغير المباشر، حيث شهدت معظم الدول التي تعاني من هده النزاعات في القارة الإفريقية ضعفا عسكريا في قواتها المسلحة من حيث العدد والعتاد والتخطيط وضعف التأطير البشري مما يجعل الأنظمة السياسية غير قادرة على إدارة أقاليمها بفعالية خاصة مراقبة الأقاليم الهامشية البعيدة من المركز والأقاليم الحدودية، مما يعني بقاء فرضية تدخل الدول المجاورة قائمة ومحتملة خاصة الدول التي لها مصالح مباشرة في النزاع أو أن نتائج النزاع تؤثر عليها مباشرة، كتدفق اللاجئين أو التدخل الدولي، وانتشار النزاع أيضا وهنا تتعدد أساليب التدخل فهي تتراوح ما بين إثارة وإشعال الحرب في حد ذاتها أو تصعيدها في حالة نشوبها. كما انه يأخذ أشكالا أخرى كتقديم الدعم المالي والأسلحة وتسهيل نشاط المتمردين.

التقارب الموجود بين المتمردين وحدود مختلف البلدان يقدم لنا مؤشر على طبيعة الأدوار التي تقوم الدول المجاورة في ربط علاقاتها بالجماعات المسلحة والمتمردة، وكذلك استفادة المتمردين والحركات المعارضة من هذا الوضع حيث تصبح هذه الجماعات والحركات المسلحة معتمدة على دول أخرى في دعمها نتيجة التشابه السياسي (المصلحة)أو الاثني، خاصة وأن معظم الدول الإفريقية غير قادرة على مراقبة والسيطرة على كل أقاليمها، مما يجعل مجال التدخل واسع وفعالا لإسقاط أنظمة الحكم وفي حالات أخرى خدمة حتى أجندات خارجية لدول غربية[2]، من خلال الحالات النزاعية التي عرفتها معظم البلدان الإفريقية يمكن أن يحدث التدخل في النزاعات الإثنية بإحدى الطرق التالية:

---

(1) بدر حسن شافعي، لعنة الثروات: الحسابات الإقليمية والدولية للصراع في شرق الكونغو الديمقراطية على: **http://www.siyasa.org.eg.ahram**, 13/01/2013.

(2) Yann Bedzigui**.Op.cit**, p 165.

أولا: عن طريق تصعيد الحرب الأهلية أو الأثنية مثل حالات التدخل في جمهورية السودان من طرف القوى الإقليمية(إثيوبيا، أريتيريا، كينيا، أوغندا)، إذ أن التدخلات الإقليمية كانت سببا في تصعيد الحرب الأهلية فيها خلال فترة الحرب الباردة، حيث حصل المتمردون على دعم هذه الدول بداية بنظام "هيلاسي لاسي" في إثيوبيا ونظام الرئيس "تشومبي" في الكونغو الديمقراطية وقدمت دعما قويا لزعيم حركة التمرد "جون غارنغ" مند عام 1979[1].

فمنذ وصول "عمر البشير" إلى الحكم واصلت هذه الدول في دعم المتمردين كرد فعل على توجهاته وسياساته التدخلية في الشؤون الداخلية لدول الجوار ومنه جاء التدخل من طرف هذه الدول كمنهج عدائي بتصعيد الحرب في الداخل حتى ينشغل النظام السوداني بالقضايا الداخلية، والمثال الآخر هو الحرب الأهلية في أنغولا حيث كانت تعتمد حركة " يونيتا" على دول الجوار في محاربة الحكومة المركزية واستخدام أراضيها كقواعد خلفية لشن هجماتها ضد الحكومة والاعتماد على هذه الدول في التجارة غير القانونية للألماس وتهريب السلاح الذي يتم شرائه من عوائد التجارة بالألماس خاصة النظام الكونغولي في عهد "موبوتو سيسكو" ثم أصبحت الحكومة فيما بعد تعتمد على أراضي كل من زامبيا، الطوغو، بوركينافاسو، إفريقيا الوسطى، كطرف بديل لمواصلة عملياتها والحصول على الدعم والسلاح[2].

ثانيا: التدخل عن طريق دعم الحركات الانفصالية: وهنا تتجلى بوضوح الحالة الصومالية، حيث شهدت هذه الدولة تدخلا كبيرا من طرف إثيوبيا، كان الهدف الأمني واضحا من خلال سياستها التدخلية وحرصت إثيوبيا على إبقاء الصومال دولة ضعيفة وغير قادرة على بناء مؤسساتها حتى لا تطالب بإقليم " اوغادين" الذي استولت عليه إثيوبيا وكدلك كمحاولة لتعويض انكشافها الاستراتيجي كدولة برية بفقدانها لموانئها وأصبحت رهينة للدول المجاورة في النشاط الاقتصادي (التجارة البحرية).

في هذا الإطار قامت إثيوبيا بدعم حركة" صوماليالاند" ووقعت معها العديد من الاتفاقات الأمنية والتجارية ونفس الشيء حدث مع قيادات "بونت لاند" وزودتها بالأسلحة ثم تخزينها في مدينة" بوصاصو" في جوان 2001، ولم تتوقف نشاطات إثيوبيا عند هذا الحد من التدخل بل ساندت حركة أخرى تطالب بإنشاء جمهورية " جنوب غرب الصومال" في مارس 2002، وهو ما يوضح سياسات التدخل المتبعة

(1) ايمن السـيد شبانة، **التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ط1، 2006، ص 134.
(2) **المرجع نفسه** ، ص 135.

من أجل تمكين هذه الحركات من تحقيق الانفصال حتى تمكن من كسب حلفاء ودعم المنطقة وإن لم يتحقق هذا الأمر فعلى الأقل سيستمر النزاع لضمان عدم وجود منافسين أقوياء في المنطقة.

في عام 2011 عرفت دولة الصومال تدخلا أخر بقيادة "كينيا" حيث قامت بعمليات عسكرية داخل الصومال مبررة ذلك بأنها رد فعل على الانتهاكات المستمرة لمقاتلي "الشباب" والقراصنة للأراضي الكينية وتبنيهم لعمليات الاختطاف ضد عمال الإغاثة الدولية والسياح الأجانب ، مما خلف أثار سلبية على قطاع السياحة غير أن هدف" كينيا" كان السيطرة على ميناء "كيسمايو" وخلق منطقة عازلة عند إقليم " جوبلاند" وتتهم إريتريا بأنها الداعم الرئيسي لحركة الشباب في الصومال.[1]

ثالثا: التدخل عن طريق الإطاحة بالنظم الحاكمة: إذ شهدت القارة الإفريقية حالات للتدخل غير المباشر عن طريق الإطاحة بنظم الحكم في الدولة الهدف، وذلك من خلال تشكيل جماعات وتحالفات أو المساعدة في عملية التنظيم وكذلك إمداد الجماعات المسلحة على اختلافها وكذلك جماعات المرتزقة كآلية لإسقاط هذه الأنظمة خاصة إذا كانت الدولة الهدف أصلا في حالة ضعف أو خرجت من حرب أهلية ، وهو الشيء الذي حصل عندما تدخلت أوغندا في رواندا عام 1994[2] ،وقد كان النزاع آنذاك في رواندا بين الإثنيات الرئيسية الهوتو و التوتسي• وكان العامل الإثني بسبب تدخل أوغندا في النزاع.

في نفس السياق ونفس المنطقة(البحيرات العظمى) يمكن ملاحظة أن السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في شرق الكونغو الديمقراطية، هو تدخل الدول المجاورة خاصة رواندا وأوغندا مند 1996[3] ،وكانت لهم مساهمة فعالة عسكريا في قلب نظام الجنرال" موبوتو Moboto " وتأسيس حركة(AFDL) بقيادة لوران ديزيريه كابيلا والتي تبدو أنها واجهة لقيادة الكونغو الديمقراطية لكن هي في الحقيقة من صنع جهات خارجية، وبعد هذه الفترة توترت العلاقة وزاد التصعيد بين القيادات السياسية لهذه الدول خاصة عندما قامت كل من رواندا وأوغندا في ديسمبر 2004 وسبتمبر 2005 بتهديد النظام الكونغولي

---

(1) أميرة محمد عبد الحليم، الأزمة الصومالية بين الانتخابات والتدخلات الإقليمية ،**التقرير الاستراتيجي الإفريقي2011- 2012**، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار 8، 2012، ص 13.

(2) **المرجع نفسه** ، ص 135.

• شكل اللاجئون التوتسي في أوغندا الأغلبية الساحقة لجيش الجبهة الوطنية(الجيش الوطني الرواندي) وقد ضمت الجبهة إليها بعض العناصر المختارة من الهوتو المعارضين لنظام" هابياريمانا" كما أنشئت قيادة رسمية موسعة تبدوا متعددة الإثنيات، إلا أن عملية صنع القرارات الأساسية داخل الجبهة ضلت بأيدي العناصر التوتسية.

(3) -Olivier Lanotte, Guerres sans frontières, **Rapport de CRIP,** Bruxelles, 2003, p94.

بالقيام بعمليات على الأراضي الكونغولية من أجل ملاحقة الجماعات المسلحة التي تنشط على أرضي هذه الدولة وتشن هجمات ضد الأولى[1].

بالإضافة إلى حالات تدخل أخرى مثل التدخل الذي حصل من طرف أنغولا والكونغو الديمقراطية في نزاع الكونغو برازافيل عام 1997، وتدخل جمهورية تشاد في الأحداث التي حصلت في إفريقيا الوسطى عقب تعرض نظام الرئيس " بانسيه" للانقلابات مند سنة 2001 حتى 2003[2].

رابعا: التدخل عن طريق دعم حركات التمرد المسلحة: هذا الشكل من التدخل يعتمد على دعم حركات التمرد المسلح لفترات زمنية معينة قد تطول أو تقصر حسب مقتضيات المصلحة وهو أهم هذه الأشكال ويعتبر أكثر شيوعا في القارة الإفريقية، ويلاحظ أن الجماعات المسلحة أو المتمردة غالبا يكون هدفها مرتكزا على مطالب متعلقة بالمشاركة في السلطة أو رفضها لآليات توزيع الثروة أو رفضها لسياسات الحكومة القائمة، وقد تصعد هذه الجماعات من مطالبها لتصبح تطالب بإسقاط النظم والاستيلاء على السلطة كليا ومن المطالبة بالانفصال إذا وجدت الدعم الكافي[3].

تمثل التدخلات السودانية في الدول الثلاث أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، بفتح الأراضي السودانية لنشاط الجماعات المتمردة ودعمها عسكريا و ماديا وسياسيا من هذه الجماعات جماعة تحرير ارومو الإثيوبية والحركة الديمقراطية الإثيوبية الموحدة والتي تحظى بدعم كبير من طرف حكومة الخرطوم، وحركة الجهاد الأريتيرية وتحالف القوى الوطنية الإرتيرية وجيش الرب للمقاومة الأوغندية، وجبهة تحرير النيل الغربي الأوغندية، وبالمثل تعاملت هذه الدول مع السودان خلال السنوات التي عرفت تصعيدا في حروبها الداخلية.

النموذج التالي الذي يمكن الإشارة إليه التدخل الإرتيري – الإثيوبي المتبادل حيث انه بسبب نزاع عام 1998 سعت كل دولة إلى دعم الحركات المسلحة ضد النظام الحاكم فيها واستقبلت إريتريا المعارضة الإثيوبية خلال الاجتماع الذي عقد لتشكيل جبهة موحدة للمعارضة المسلحة وكذلك دعمها للجبهة الوطنية لتحرير اوغادين والجبهة الوطنية لتحرير اورمو ودعمها لشن هجمات عسكرية في

---

(1) Pamphile Sebahara, En jeux et impact sur la paix et le développement en RDC, **Rapport de GRIP**, Bruxelles, n° 02, 2006, p09.

(2) الشيماء عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص 175.

(3) ايمن السيد شبانة، **مرجع سابق الذكـــر**، ص 149.

المقابل لعبت إثيوبيا دورا رئيسيا وفاعلا في تكوين تحالف القوى الوطنية الإرتيرية وتقديم الدعم العسكري لحركة الجهاد الإرتيرية بهدف زعزعة الاستقرار الداخلي لهذه الأخيرة.

في غرب إفريقيا أيضا نجد نماذج أخرى للتدخل ودعم الحركات المسلحة بين الدول الثلاث ليبيريا غينيا و سيراليون ، حيث شهدت العلاقات توترا مستمرا منذ عام 2001 وكان السبب توجيه الاتهام من قبل ليبيريا لحكومة غينيا وحركة " الكاماجور" الموالية لسيراليون بدعم حركة "Luro" المعارضة في ليبيريا كما اتهمت غينيا كل من ليبيريا والجبهة الثورية في سيراليون بدعمها للمعارضة الغينية على الحدود. وهدا من أجل الاستيلاء على الماس الذي يستعمل في شراء السلاح، كما اتهمت سيراليون ليبيريا بدعم الجبهة الثورية التي تهدف إلى السيطرة على مناطق استخراج الماس أيضا[1].

المبحث الثالث :أشكال و خصائص النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية في ظل تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة:

المطلب الثاني: أشكال النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية

تختلف أنماط وأشكال هذه النزعات حسب طبيعة المطالب وسيرورة الأحداث ودرجة العنف الذي يمارس خلال هذه النزاعات مما يجعلها ليست شكلا واحدا بل ذات أوجه متعددة وهو ما سنعرضه في هذا المطلب.

أولا- النزاعات الإثنية العنيفة:

هذا النمط يعتبر أخطر الأشكال حيث يكون أطرافه جماعات ذات انتماءات مختلفة عرقيا دينيا لغويا مما يجعل التصعيد يأخذ أبعاد خطيرة يصل إلى حد التطهير العرقي الممنهج أين يصبح البقاء هو الهدف الرئيسي لهه الجماعات خاصة إذا كانت إحدى هذه الجماعات تتولى السلطة السياسية للدولة، إذ تعمد غالبا إلى استغلال موقعها وتوظيف الإمكانات المتاحة نتيجة سيطرتها على سلطة القهر المادي (الأدوات العسكرية) حتى وان كانت هذه الجماعة أقلية لتنفيذ سياسات معينة ،ويزداد العنف عندما تصبح هذه الجماعات مدعومة من قبل قوى دولية وإقليمية و تطرح هذه النزاعات إشكالية الحاجات وتلبية هذه الحاجات إذ أن معظم هذه النزاعات خاصة التي انفجرت بعد نهاية الحرب الباردة تقوم على أساس مطالب غير مادية مرتبطة بالهوية، الدين، العدالة، والمساواة، وهي كلها قضايا تزيد من تعقيد النزاعات

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 150، 151.

الإثنية لأنها قضايا مبدئية ولا يمكن المساومة حولها أو التخلي عنها والتفاوض حولها ،مما يؤدي إلى وقوع الأطراف تحت مبدأ اللعبة الصفرية رابح . خاسر أي عدم القبول بالتنازل وتفضيل مبدأ معا نحو الهاوية[1].

تزداد حدة هذه النزاعات عندما تصبح لها الصفة الإقليمية أو نزاعات مدولة أين تصبح الدول المجاورة متورطة بسبب الانتماء الإثني وجزء من ديناميكيات هذه النزاعات. تشكل نزاعات البحيرات الكبرى نموذجا واضحا للنزاعات الإثنية العنيفة حيث أنه بتتبع تاريخ هذه النزاعات وكيفية تشكل دول المنطقة نجد أن السبب الأكثر تأثيرا في مشهد عدم الاستقرار هو طبيعة التقسيم الإثني والتفاعلات الموجودة بين هذه الجماعات[2]،وتعتبر العلاقة بين الإثنيات في دول المنطقة علاقة تجانس وتكامل إلى غاية مجيء الاستعمار البلجيكي بصفة خاصة والأوروبي بصفة عامة الذي عمل على ترسيخ مبدأ الأولوية والتميز عن الأخر ثم وضع تقسيما استعلائيا في كل من رواندا وبورندي والكونغو الديمقراطية ويتجلى هذا الأمر بين اثنتين من الإثنيات الرئيسية في المنطقة هما "الهوتو والتوتسي"[3].

تميزت المرحلة اللاحقة لاستقلال هذه الدول بتزايد الخلافات والنعرات والتوترات السياسية والتي تم تحميلها مضامين أثنية من طرف النخب الحاكمة، هذا الوضع أدى بالأحداث في بورندي إلى أن تتجاوز كل التصورات عام 1972 بين الهوتو و التوتسي حيث خلفت المواجهات ينهنا ما يزيد عن 30الف قتيل[4]، وهو ما بين حجم وحدة العنف إلي يصاحب النزاعات من هذا الشكل. أين قامت قوات التوتسي الحكومية بارتكاب مذبحة رهيبة استهدفت المعلمين والطلاب وذوي النفوذ حتى أن هذا العام أصبح يمثل الذاكرة الجماعية لكل من الهوتو والتوتسي سمي عام الرعب، ونتيجة لمواصلة الهوتو مطالبهم ما بين 1993 . 1996 رد الجيش على مطالبهم بارتكاب مجزرة أخرى راح ضحيتها 50 ألف ضحية و نزوح نحو 300 ألف من الهوتو إلى الدول المجاورة.

---

(1) Werner Bergmann and Robert D, Crutchfield, Racial and Ethnic conflict and violence **,International journal of conflict and violence,** vol 03,n° 2, 2009, p 15.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص 195.

(3) Anges Lainé, Identités biologique, identités social et conflits ethniques en Afrique subsaharienne, **journal des anthropologues**, n°88, 89, 2002, p07.

(4) Sophie Pontzoele, Le schème de la guerre ethnique dans la médiatisation des crises africains : Burundi 1972 et Rwanda 1994, **les cahiers du journalisme**, n°18, printemps 2008,p 170.

في نفس المنطقة نجد حالة أخرى أكثر حدة وهي دولة رواندا حيث تعيش في هذه الدولة مجموعتان عرقيتان هما التوتسي و يمثلون أقلية بنسبة16% من السكان وهم يمثلون الفئة الحاكمة، والجماعة الأخرى هي الهوتو وهم يمثلون الأغلبية نسبة 84% وقد حاول الهوتو على اعتبار أنهم أغلبية الوصول إلى الحكم والمشاركة في السلطة لكنهم فشلوا، وهو ما أدى في النهاية إلى نشوب نزاع اثني عنيف مورس فيه التطهير العرقي على نطاق واسع إذ نفد التوتسي المدعومين فرنسيا مذبحة وحشية ضد النخبة من الهوتو في المدارس والجيش والإدارة حتى تم القضاء على ما يقرب من 3.5%من مجموع عدد سكان إثنية الهوتو[1]، وتصنف هذه المجازر كأخطر وأسوأ عملية إبادة بعد نهاية الحرب الباردة إذ أنه على مدار ثلاثة أشهر من النزاع ثم تصفية وإبادة حوالي 900 ألف شخص ما بين شهر افريل و شهر جويلية 1994.

كما أنه هناك مسالة مهمة جدا في هذه المنطقة وهي أن الروابط الإثنية هي ليست مسالة محلية داخلية بل قضية إقليمية إذ أنه هناك حوالي 400الف من أثنية التوتسي يحاولون الحصول على ما يسمى حق الأجداد في منطقة شرق الكونغو (البانيامولينقي) و(البانياروندا)، كما أن هناك قرابة مليون شخص من الهوتو موزعين على الحدود التنزانية مع كل من رواندا وبورندي بالإضافة إلى عشرات الآلاف من (التوتسي والهوتو) الين يوجدون على الحدود الأوغندية الرواندية في مقاطعة كمبيرو، كل هذه الروابط الإثنية خلقت تحالفات سياسية إقليمية وما زالت هذه الجماعات حتى الوقت الحالي تسعى إلى البحث عن القوة بالاعتماد على أساطير التميز العرقي والتفوق بخلق اتحاد إقليمي عبر الجماعات المتمركزة على الحدود[2]. وهذا الأمر في حد ذاته هو عنصر تهديد لاستقرار المنطقة وترسيخ لمبدأ أن النزاعات ستستمر لعقود من الزمن ما دام أن الوحدة الوطنية لم تكتمل لهذه الدول وأن التدخلات والمخططات الخارجية مازالت عامل محدد في سياسات الأنظمة الحاكمة.

نفس الوضعية عاشتها بلدان غرب إفريقيا حيث شهدت ليبيريا أحد أعنف النزاعات في المنطقة بين الإثنيات المشكلة لهذا البلد، إذ أصبحت قضية الهوية مسيسة إلى حد كبير بين أثنية "الكازان"

---

[1] عبد القادر رزقي المخادمي، **مرجع سابق الذكر**، ص 150.

[2] Joseph Gahama , Les couses des violences ethniques contemporaines dan l'Afrique des grands lacs : une analyse historique et sociopolitique**, afrika zamani**, n° 13, 14,2005.2006, p112.

و"المادنديغيوي" و"الجاو" و"المانو" وقد لعبت السلطة دورا كبيرا في ترسيخ هذا الشعور وبتدخل خارجي أيضا أثناء فترة حكم الرئيس " صامويل ديو"[1].

ثانيا: نمط نزاعات الدولة الفاشلة:

انتشر وشاع هذا الشكل من النزاعات في القارة الإفريقية في فترة اتساع موجة العولمة، حيث عرفت بعض الدول نتيجة ضعفها باسم دول أمراء الحرب المحليين مثل دول وسط إفريقيا كالكونغو الديمقراطية وكذلك دول غرب إفريقيا على رأسها سيراليون وليبيريا وبعض بلدان القرن الإفريقي وتعتبر الحالة الصومالية أحسن نموذج لهدا الشكل[2]. ونتيجة للحالة الأمنية التي تعيشها هذه البلدان نجد السلطة المركزية عاجزة عن إدارة جميع أقاليم الدولة وقد تؤدي الإدارة الضعيفة وتفشي الفساد الإداري إلى عجز الحكومة المركزية السيطرة على بعض حدودها ومناطقها بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية في بعض المناطق البعيدة فتصبح مجالا مفتوحا للجماعات المسلحة والعصابات والميلشيات القبلية، وتضطر بعض الجماعات التي تشعر بالتهديد إلى استعمال السلاح لحماية وجودها ومصالحها وبهذا قد يتوسع نطاق المناطق الغير مراقبة ليشمل مناطق أخرى، مما ينعكس سلبا على الإدارة المركزية.[3]

تحلل نظريات اقتصاديات الحرب والمصالح هده النزاعات على أنها تمثل استجابة للأحوال الاقتصادية المتغيرة الناجمة عن أزمات الاقتصادية والتدهور الذي حصل في الثمانينات والتسعينات، ومنه فهذه النظريات تقدم لنا تفسيرا للديناميكيات قصيرة الأجل للحرب وتقدم إجابات عن ظاهرة لوردات الحرب و ظاهرة تجنيد الشباب الذين ليس لديهم عمل و يشعرون بالتهميش، وكذلك العلاقة الموجودة بين أفراد الجيوش النظامية والميليشيات في الصراع على المناطق الغنة بالثروات خاصة البترول، الماس، الذهب[4]. ولكي نفهم العنف في الحروب الأهلية يمكننا فهم الاقتصاديات لتي تدعمها وتشكل

---

(1) Antoine Denis et Ndimina Mougala, Les conflits africains aux XXème siècle, essai de typologie**, Guerres mondial et conflit contemporains**, n° 225, 2007, p 126.

(2) حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق الذكر**، ص 196.

(3) آدم بمـــبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيـــا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**، تايلاند: إدارة الثقافة و النشر، د.س، د ط، ص28.

(4) محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008، ص 42.

جزء منها، حيث يمكن للعنف أن يأتي بمصالح أو فرص اقتصادية لبعض الجماعات سواء في قمة هرم المجتمع أو في القاعدة فالحرب أصبحت استمرار للاقتصاد بطرق أخرى[1].

يمكن أن نلاحظ أنه كلما زادت حدة النزاع بين القوات النظامية وقوات المتمردين مثلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ازدادت عائدات تجارة الماس بشكل كبير ومنه فإرادة إنهاء النزاع لدى الأطراف تكون ضعيفة لان استمرار الحرب هو استمرار لمصالحها، لكن في نفس الوقت تعبير عن حالة الدول الفاشلة الغير قادرة على حماية جميع الجماعات والقيام بأدوارها الطبيعية.

بالإضافة إلى غياب الأمن كأهم مؤشر لحالة الفشل و مراقبة جميع الأقاليم الواقعة تحت سيطرة الدولة نجد عدم قدرة الدول الفاشلة على الإيفاء بالتزاماتها في إطار السياسات الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في مراحل ما بعد النزاع وهذا يبرز حالة دولة مالي التي تعاني حتى يومنا هذا من تبعات عدم قدرتها على حل المشاكل العالقة بأقاليم الشمال خاصة قضايا التنمية و العدالة وتحسين مستوى المعيشة منذ الاستقلال مما عقد الوضع بعد أحداث الربيع العربي في دول الجوار وإشعال فتيل النزاعات القديمة ضد الحكومة المركزية و عودة التمرد من جديد.

ثالثا: نمط النزاعات المرتبطة بالتحول السياسي :

يمكن القول أن معظم النظم السياسية الإفريقية هي بالأساس نظم تقليدية ذات سلطة أبوية جديدة" New–patremonialism" ويرى في هذا الصدد الأستاذ" السن" أن اقتراب النظم السياسية يمثل ديناميكية معينة تتعدى مسالة وصف أشكال الحرب والعنف في التسعينات إذ ينطوي الاقتراب على بحث فكرة المنافسة على الموارد وهشاشة النخبة الحاكمة، ومن ثم رغبتهم في استخدام كل الوسائل للاحتفاظ بالسلطة حتى وان كان بقاءهم في السلطة لا يخدم إلا فئة ضيقة من الشعب[2] .

أمام عدم قدرة الحكومة القائمة على ضمان القيام بمهامها الرئيسية في الحماية والمحافظة على تأطير مواطنيها فهناك احتمال كبير بان تظهر جماعات وميليشيات مسلحة وديكتاتوريات جديدة اقل تنظيما راغبة في الوصول إلى السلطة[3].يمكن هنا النظر إلى النموذج الصومالي في نهاية الثمانينات

---

(1)David keen, **the economic function of violence in civil war**, oxford university press, 1998, p09.

(2) محمود أبو العينين، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

(3) Jean Luis Dufour, La guerre survivre – t- elle au Xx Siècle , **politique étrangère** ,n° 01,p 40

حيث كان العنف مكلفا جدا من الناحية السياسية والاجتماعية حيث خلفت المواجهات بين الجيش و الحركة الوطنية الصومالية أكثر من 50 ألف قتيل، وأدى في النهاية إلى تحطيم مؤسسات الدولة وانهيار حكم الرئيس " محمد سيدبري" في عام 1991[1].

لقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية بداية من أواخر الثمانينات إلى حدوث اضطرابات عنيفة ،ويفسر البعض ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية أدت إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية ولا سيما إذا كانت جماعة عرقية محددة مسيطرة على مقاليد السلطة، وتقوم بممارسة القمع ضد الجماعات الأخرى مما يساهم في توليد أحقاد وتراكمات اجتماعية فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات الإثنية والنزاعات الداخلية في الدول الإفريقية.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة نماذج منها النموذج التشادي حيث شهد البلد حالة صراع سياسي منذ التسعينات أي منذ تولي الرئيس الحالي "إدريس ديبي اثنو" الحكم ، أين تفرد بالسلطة حارما الجماعات الأخرى من المشاركة في السلطة وابعد من هذا قمع كل محاولة للحديث عن الإصلاح أو تغيير النظام . الصراع الذي دار أيضا بين الجيش في الكونغو الديمقراطية وتحالف القوى الديمقراطية والذي انتهى بوصول " لوران ديزيري كابيلا إلى الحكم[2].

كما تعتبر أيضا الحالة الايفوارية إحدى الحالات الأكثر اضطرابا إذ أن عملية التحول السياسي وما تلاها من عمليات انتقالية لم تكن دائما تمر بهدوء، حيث شهدت المنافسة الانتخابية بين "الحسن وتارا" و" لوران غباغبو" نهاية عنيفة نتيجة رفض الثاني الاعتراف بنتائج الانتخابات. ونفس الشيء عاشته كينيا عام 2009 وهو المشهد إلي تكرر في " زيمبابوي" نتيجة إعادة انتخاب الرئيس " موغابي" متسببا في مقتل 1000 شخص ونزوح ما لا يقل عن 300 إلى مناطق داخلية بعيدة عن المواجهات المسلحة.[3] والاحتجاجات التي تقودها الكنيسة الكاثوليكية في الكونغو الديمقراطية حاليا ضد تعسف الرئيس جوزف كابيلا وتماطله في الإيفاء بوعوده للمعارضة.

---

(1) Antoine Denis, Ndimina Maugala, **Op.cit**, p 127.
(2) Flip Reynt Jeus, La deuxième guerre du Congo plus qu'une perdition, **africain affaires ,**n° 02, 1999, pp01, 02.
(3) Shola Omatola, Explaining electoral violence in African's new democracies, **African Journal of conflict resolution**, vol 10, n° 03, 2010, p69.

في معظم الدول الإفريقية التي تتميز بتعددية إثنية تصبح مسالة حسم الانتخابات لصالح جماعة معينة مسألة حساسة جدا. حيث يعني هذا الأمر ضمان استمرارية مصلحة جماعة من الجماعات وهذا يشكل أحد عناصر البحث عن القوة، من هنا تعمد نخب معينة إلى التعبئة الاثنية قبل العملية الانتخابية وتلجأ إلى التصعيد في مواجهة الجماعات الأخرى خاصة التي في نفس مستوى قوتها أو تتقارب معها، وهو ما يحفز بروز العنف بين الجماعات قبل العملية الانتخابية و بعدها كما أنها في حالات عديدة تصبح العملية السياسية ومسالة التداول على السلطة سبب في التدخل الأجنبي، والمثال على ذلك التدخل الفرنسي في كوت ديفوار وبوركينافاسو، و إفريقيا الوسطى وقبل كل هدا التدخل في جزر القمر، بالإضافة إلى الدور الإقليمي لبعض الدول مما يؤدي إلى تدويل هذه النزاعات وتفاقم حدتها و تعقد مساراتها.

كما أنه هناك عامل مهم في فهم طبيعة معظم النزاعات التي نشبت لأسباب سياسية(التحول السياسي) وهو عامل عسكرة المجتمع ومنه يصبح انفجار العنف مسالة وقت فقط متى توفرت الظروف، خاصة وإذا كان السلاح متوفر داخل المجتمع وبأعداد كبيرة، وتزداد حدة هذه المخاطر الأمنية في الدول التي كانت تعاني أصلا من حالة نزاع سابق و لنفس الأسباب[1].

رابعا: النزاعات الاثنية ذات الطابع الانفصالي:

هذا النمط يقوم على أساس الرغبة في بناء و تأسيس كيان سياسي مستقل عن الكيانات الموجودة حيث تعتقد بعض الجماعات الراغبة في الانفصال بان الكيان القائم لا يوفر لها إطار للتعبير عن هويتها الإثنية كما قد يكون هناك هدف آخر وهو التخلص من هيمنة جماعات أخرى، وهذا برغم المشاكل والصعوبات التي تعترض الجماعات الراغبة بالانفصال في البداية نتيجة نقص الإمكانيات المادية وكذلك في الجانب التنظيمي لتحقيق هذا المطلب الذي قد يصطدم بقمع كبير من السلطة المركزية التي ترفض هذه المطالب سواء بحجج سياسية أو تحت محاولة الحفاظ على وحدة أقاليمها أو لأسباب اقتصادية كالمحافظة على إقليم يعد مصدر الموارد الأولية التي تعتمد عليها الدولة في الدخل الوطني(البترول، الذهب، الألماس، الخشب، اليورانيوم...).

(1) La collection union africaine**,** Les conflits et la violence politique résultant des élections**, Rapport du groupe des sagas de l'UA** , décembre, 2012, pp 24,25.

ساد هذا النمط في دول كثيرة من القارة الإفريقية ومازال سائدا حتى يومنا هذا ومن النماذج التاريخية التي نجحت في الانفصال انفصال جنوب السودان عن شماله، وتأسيس دولة جديدة بعد استفتاء جويلية 2011 وقد سبقتها عدة محاولات أخرى في دول مجاورة مثل محاولة الانفصال التي عرفها إقليم "بيافرا" في نيجيريا ما بين عامي 1967 . 1970 وحاليا مازالت محاولة الانفصال قائمة في دولة السنغال من طرف متمردي إقليم "كاسماس" ومحاولة الانفصال في إقليم " انجوان" بدولة جزر القمر عام 1997[1].

تتخذ المطالب الانفصالية أحد الشكلين: أولها المطالبة بإقامة كيان سياسي جديد في صورة دولة مستقلة، حالة إقليم كاتنغا في الكونغو وإقليم انجوان في جزر القمر ومطالب الطوارق شمال مالي في مرحلة من مراحل النزاع، الثاني هو السعي للانفصال بغرض الانضمام إلى كيان سياسي أخر تعتقد الجماعة الإثنية أنه هو الأقدر للتعبير عن مصالحها وتحقيق تطلعاتها وهويتها حالة الايوي في غانا ومطالبتهم بالانضمام إلى الطوغو.

في واقع الأمر هذه المطالب الانفصالية تشكل حالة ضغط كبير للنظام السياسي حيث أن هذه الجماعات تعمد إلى استعمال كل الوسائل المتاحة لإجبار النظام القائم على الرضوخ لمطالبها، وتزداد الخطورة إذا كانت حكومة البلد فاشلة وهناك جماعات كثيرة تتحين الفرصة لمطالبة بنفس المطلب فنجاح إحدى هذه الحركات والجماعات في تحقيق مطالبها بالانفصال سوف يفتح الباب لجماعات أخرى للتعبير عن مطلبها المماثل خاصة إذا وجدت انه لديها بعض الإمكانيات المادية و الدعم السياسي. ومنه تصبح وحدة الدولة على المحك ويصبح النظام في خطر خاصة صورة الدولة لدى الرأي العام الإقليمي والدولي ومنه يمكن تفسير سبب إصرار الأنظمة السياسية في المقاومة ورفض هذه المطالب رغم التكاليف الباهظة لحالة الرفض[2] ، وهنا يمكننا الإشارة إلى الحالة السودانية حيث كانت تخشى حكومة الخرطوم نجاح الانفصال في الجنوب وانتقال العدوى إلى أقاليم أخرى خاصة إقليم دارفور في الغرب الذي برزت فيه مطالب الانفصال من بعض الحركات المسلحة فيه.

كما يمكننا أيضا ملاحظة أن حالات الانفصال التي تسود في إفريقيا وسادت من قبل معظمها لها جذور في الحقبة الاستعمارية إذا خلفت السياسات الاستعمارية حالة عدم تجانس اجتماعي وثقافي

---

(1) Antoine Denis, Ndimina Mougla **.Op.Cit,**p 125.

(2) محمد عاشور مهدي،**مرجع سابق الذكر**، ص 43.

وأصبحت بعض الجماعات لا تشعر بالانتماء إلى الوحدة السياسية التي تعيش فيها. وسر هذا التقسيم الاستعماري هو سبب اقتصادي بالدرجة الأولى دون مراعاة الحدود الطبيعية للجماعات بالإضافة إلى أن الكثير من النخب السياسية التي حكمت الدول الإفريقية بعد الاستقلال لم تعطي اهتمام لهده المسالة وبقيت المناطق الهامشية أو الحدودية في أغلب الأحيان خارج برامج الحكومات مما رشحها أن تكون مصدر للاضطرابات السياسية ومناطق مغذية للنزاعات الاثنية، وكمثال على هذه الحالة يمكننا الإشارة إلى المطالب الانفصالية في إقليم "كبيندا" في أنغولا حيث تطالب حركة (الجبهة الوطنية لتحرير كابيندا FLEC) بانفصال الإقليم لان مسالة إلحاقه بدولة وأنجولا هي قضية فرضها الاستعمار البرتغالي منذ مؤتمر برلين 1885 وهذا باتفاق مع ملك كابيندا آنذاك وبعد الاستقلال في 1960 بقى الاستعمار البرتغالي متكتما إزاء الوضع، والسبب يعود إلى الحاجة لاستغلال ثروات الإقليم الغني بالنفط والماس بما يمثل نسبة70% من مداخيل الدولة، وخلف هذا النزاع ما لا يقل عن 20 ألف قتيل غير أن الحركة المسلحة فيه مازالت مصرة على مطلب الانفصال[1].

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النزاعات الإثنية في إفريقيا:

على الرغم من أن كل حالة نزاعية هي متفردة بذاتها ولها خصائص معينة ترتبط بسياق النزاع وأطرافه وديناميكيته مقارنة بالحالات النزاعية الأخرى، إلا أن النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية يمكن أن تشترك في بعض الخصائص والتي تعتبر قاسما مشتركا بين الحالات التي عرفتها مختلف مناطق القارة ، من حيث مسبباتها ومسارات هذه النزاعات ومخرجاتها . ويمكن إجمالها على النحور التالي:

أولا: التعقيد:

تتسم النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية بقدر كبير من التعقيد وذلك راجع إلى تداخل العوامل المسببة لها وكذلك التعقيد الذي يسودها من حيث بنية الأطراف التي تشارك فيها وكذلك مستوى العنف والأساليب المتبعة في القتال في معظم هذه النزاعات بالإضافة إلى مجال الانتشار الجغرافي.

إذا عدنا إلى العوامل المسببة لهذه النزاعات يمكننا ملاحظة و جود عوامل متعددة لكن تبقى العوامل الإثنية هي المحرك الأول لها ، كالعنصر الديني كما هو الحال في نيجيريا والتي تشهد عنفا مستمرا بين المسلمين والمسيحيين (الشمال والجنوب) خاصة في ظل تصاعد وتيرة الأعمال التي تقوم

[1]Cyril Musila ,L'enclave angolaise de Cabinda :un conflits ancien au parfum de pétrole, sur :**http :// www.irenees.net.bdf.ficle- analyse.1045.html**.,11/10/2015.

بها جماعة "بوكوحرام"(صدامات مارس 2010 في مدينة غوس وفي عام 2012 في مدينة غونبي)[1].وكذلك النزاع في إفريقيا الوسطى بين جماعة "السليكا" التي تتبع للتحالف المؤيد" لميشال جوثوديا" وحركة أنتي بلاكا، التي تتكون من العناصر المسيحية المدعومة من الرئيس والحكومة الفرنسية بعد عام 2012.

في مستوى أخر نجد العامل الاقتصادي الذي أصبح أحد عوامل تعقيد هذه النزاعات بفعل تعدد الفواعل الدولية بعد نهاية الحرب الباردة إذ تزايدت النشاطات غير الشرعية للجماعات المسلحة كالإتجار بالموارد الأولية والثمينة كالبترول والخشب والذهب والكولتان، بالإضافة إلى تزايد التنافس بين مختلف الدول التي تريد لعب دور في السياسة العالمية، وهنا تصبح العلاقة غير واضحة بين المؤسسات الحكومية وتجار السلاح ولوردات الحرب مما يجعل ديناميكيات هذه النزاعات معقدة في ظل تواجد القوى الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية في مسرح هذه النزاعات وتركيزها على استغلال ثروات هذه الدول في ظل الوضع القائم ،وظهور الشركات الأمنية الخاصة التي أصبحت نشطة في حماية الشركات المتعددة الجنسيات ، كل هذه الفواعل جعلت معرفة أين يبدأ نزاع ما وينتهي مسالة معقدة ومن يحرك قضاياه وهنا تظهر حالة النزاع في كل من الكونغو برازفيل، أنغولا، (كابيندا)، سيراليون، ليبيريا، وإفريقيا الوسطى مثلا واضحا على هذا التعقيد[2].

أما فيما يخص بنية الأطراف فهي تعرف تعددا كبيرا ما بين الجماعات السياسية ، حكومات الدول أو الحركات المسلحة المشكلة من مختلف الإثنيات، حيث يتراوح عدد هذه الحركات من حركتين فما فوق وهو ما يزيد من عدد القضايا النزاعية و تشعبها ويفتح باب التدخل الأجنبي من طرف عدة دول إقليمية ودولية مما يعقد عملية إدارة النزاع والتوصل إلى حله.

أما عن الأساليب القتالية فكون النزاعات الاثنية معظمها هي غير متماثلة إما حكومة ضد جماعة أو جماعات ، فان كل طرف له استراتيجية معينة بناء على إمكانياتهم هنا ستكون موازين القوى غير متكافئة أي تميل لصالح الحكومة كونها تعتمد على جيش نظامي وأليات وأساليب مدروسة أما الجماعات فغالبا ما تلجا إلى أساليب تقليدية مثل حرب العصابات العمليات الخاطفة، الاختطاف وزرع

---

[1] ايمن السيد شبانة، جماعة بوكو حرام والعنف المسلح في شمال نيجيريا، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي2012،2011**، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار08، 2012 ص 198.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، **السياسة الدولية**، العدد 144، 2001، ص 194.

القنابل والمتفجرات[1]. وفي بعض الحالات عندما يكون النزاع بين جماعتين متماثلتين فنجد أنها تستعمل حتى الوسائل التقليدية في القتل والإبادة(حالة الهوتو ضد التوتسي عام 1994) إذ استعملت كل الوسائل التقليدية المتاحة أمام الهوتو.

ثانيا–مستوى العنف الممارس فيها :

يعتبر العنف• سمة كل النزاعات الاثنية في مختلف المناطق وهو يرتبط بطبيعة النزاع ومسبباته وتصورات الأطراف حول مصالحهم ، وكثيرا ما تلعب قضايا النزاع وحيزه الجغرافي دورا في مستوى العنف إذ أن النزاعات ما بين الدول عادة لا تكون عنيفة بالشكل الذي نجده في النزاعات الإثنية إذ أن اغلب القضايا في الشكل الأول تكون مادية وهي قابلة للتفاوض و التسوية، أما في الشكل الثاني فهي تتعلق بحاجات غير مادية وبهذا فهي تصبح غير قابلة للمساومة أو التنازل عنها(قضايا مبدئية كالدين، اللغة، الهوية)،بالإضافة إلى السياق إذ أن بيئة النزاع تلعب دورا مهما في موقف أطراف النزاع وتصوراتهم من بيئة منفتحة إلى بيئة منغلقة ومن مجتمع متحضر إلى مجتمع تسود فيه الثقافة التقليدية وأيضا ما يتعلق بتحولات نهاية الحرب الباردة ودور أسواق العنف في تصعيد هذه النزاعات بتحقيق بمنافع خاصة سواء ما تعلق منها بصفات السلاح أو الإتجار بالموارد الحيوية التي توجد في هذه المناطق.

شهدت وتشهد أغلب النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية عنفا كبيرا وشديد الحدة سواء في شكله المباشر أو الثقافي أو العنف الهيكلي و البنيوي ، وبالملاحظة نجد أنه في أغلب الحالات هو عنف موجه وممارس ضد المدنيين أو الفئات الهشة و الضعيفة كالنساء والأطفال واللاجئين خلال فترات القتال أكثر مما هو موجه ضد الجماعات المسلحة[2].

---

[1] أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا، الخصائص..التداعيات..سبيل المواجهة، **قراءات إفريقية**، العدد06، سبتمبر 2010، ص 96.

• يعتبر مفهوم العنف (violence) من بين المفاهيم التي ركز عليها يوهان غالتونغ دراساته وأعطاها بعدا متكاملا باعتبارها بعدا مهما في تحليل النزاعات وصاغها في مقاله الشهير وهو يعتبر العنف هو الإيذاء الفعلي لأي يحدثه احد الأطراف ضد الأخر و ميز بين العنف المرئي والعنف غير المرئي وفي مقالته ميز بين ثلاثة أشكال من العنف المباشر ويعبر عنه بحدوث قتل مباشر، والعنف الهيكلي ويعبر عنه بحدوث وفيات نتيجة إفرازات القتال كالجوع والفقر والمرض، والعنف الثقافي ويعبر عنه بغياب الحقيقة أو تجاهلها أو غض الطرف عنها، أو إعطاء مبرر لها وتنتهي حالة العنف المباشر بتغير تصرفات الأطراف ويمكن إزالة التناقضات الهيكلية و المظالم ليزول العنف الهيكلي، كما يمكن تغير العنف الثقافي بتحويل التصرفات.

[2] محمود أبو العينين، **مرجع سابق الذكر**، ص 39.

هذا الإفراط في استعمال القوة يؤدي إلى إحداث عنف شامل سواء على المدى القصير أو البعيد ويرجع هذا التصاعد في مستويات العنف إلى جملة من الأسباب وليس لسبب واحد، وترى مجموعة من المحللين والباحثين أن انتشار السلاح داخل المجتمع لدى فئات المجتمع على اختلاف انتماءاتها الدينية والعرقية يشكل نقطة الانطلاق لبداية العنف ، حيث تعتقد هذه الجماعات أن الخيار الأمثل لحل نزاعاتها أو تحقيق مطالبها هو استعمال السلاح من منطق صفري أي الرابح هو الذي يفرض شروطه على الخاسر وأن استعمال السلاح هو السبيل لحماية مصالحها التي هي في خطر، ويزداد خطر هذا السلاح في الحالات التي تكون الدولة قد خرجت من حرب داخلية أو انفصالية بحيث يصعب نزع السلاح الذي بقي لدى الجماعات المتمردة سابقا مما يجعل إمكانية استخدام السلاح والتمرد قائمة مرة أخرى، خاصة أن اغلب البلدان الفاشلة في القارة الإفريقية لا تستطيع أن تفرض سيطرتها على كامل أقاليمها وهنا تبرز حالة دولة تشاد كأحسن نموذج لهذا الفشل خاصة في ظل تواجد فئات شابة عاطلة عن العمل و ارتفاع نسب التسرب المدرسي وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة[1] ، مما يسهل استقطاب الشباب للانخراط في هذه الجماعات نتيجة حالة الإحباط و الحرمان المستمرة.

من النماذج أيضا ما قامت به الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون[2]، حيث فضلت استعمال السلاح للسيطرة على مناطق إنتاج الألماس وأدخلت البلاد في حرب أهلية دامت أكثر من 10 سنوات. وما يبرز حجم العنف الذي مورس من طرف هذه الجماعة أن عدد الضحايا في السنة الأولى للحرب بلغ 50 ألف قتيل، وكان نشاطها يقوم على ممارسة الابتزاز لتوفير حاجتها المالية ثم لجأت إلى الأساليب الإجرامية والإرهابية وحرب العصابات ضد الحكومة، وبث الرعب بين أفراد الشعب وتجاوز نشاطها الحدود الوطنية و أصبح إقليميا في كل من دولتي غينيا وليبيريا.

السبب الآخر هو انتشار ثقافة العنف لدى غالبية فئات المجتمع في الدول الإفريقية، حيث اعتاد الأفراد و الجماعات التعبير عن مطالبهم بطريقة عنيفة وهذا راجع إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والسياسية وحالة التراكمات التي تميز النزاعات الاجتماعية المزمنة التي تغذيها الأحقاد التاريخية و ممارسات الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم، مما يولد مخاوف من المستقبل لدى هذه الجماعات و يجبرها حسب "روتشيلد" على ما يسمى "استراتيجية المعضلة" أين تصبح كل جماعة تتخوف من

---

(1) Allassoum Bedoum**, Op.cit**, p 12.

(2) احمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،ط1، 2001، ص 257.

الجماعة الأخرى وتطرح إشكالية كيفية تأمين بقائها وتجنب الهيمنة الثقافية لجماعة ما عليها ، وهنا يصبح من الضروري الدفاع عن وجودها الفيزيقي و الهوياتي بدل الاعتماد على السلطة المركزية (self–help)[1]،وهو ما يؤكد مدى العنف الممارس في النزاعات الإثنية بإفريقيا .

تبقى منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا من بين المناطق التي شهدت أعنف وأسوأ عمليات التطهير العرقي بعد نهاية الحرب الباردة ، ويبقى أسوأ مثال تاريخي على هذا الوضع ما حدث في "رواندا" حيث أدت عملية التطهير العرقي إلى إبادة أزيد من 900 ألف من إثنية الهوتو في ظرف 100 يوم فقط . وفي الدولة الأخرى المجاورة لرواندا الكونغو الديمقراطية وصل العنف إلى مستويات قياسية إذ أنه منذ عام 1992 حتى عام 2004 قتل ما يقارب 4 ملايين شخص جراء الحروب المماثلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . في عام 2006 أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" تقريرا حول حالة الأطفال في الحروب أشار هذا التقرير إلى أن 1200 شخص يموتون كل يوم في الكونغو الديمقراطية بسبب النزاعات الإثنية التي تعرفها الدولة منذ عقود من الزمن[2] .

من خلال هذه النماذج التي قدمت على سبيل المثال لا الحصر يمكننا الاستنتاج بأن حالة العنف التي تخلقها النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية، حالة فريدة في العالم أين أصبحت هذه الأخيرة محكومة بمنطق الحرب ضد الكل وأن البقاء هو لمن يمتلك السلطة و القوة•،في ظل مفارقة دولية هي أن الصمت يخيم دائما على المجتمع الدولي إذا تعلق الأمر بالقارة الإفريقية وبمساعدة جزء من أبنائها الذين يساهمون في هذا العنف لأجل مصالح ضيقة.

ثالثا–استفحال ظاهرة لوردات الحرب:

ظاهرة لوردات الحرب ظاهرة انتقلت حديثا للقارة الإفريقية وفي عدد ليس بقليل من الحالات النزاعية في القارة مثل دول القرن الإفريقي الصومال، إثيوبيا، إفريقيا وجنوب الصحراء، تشاد، إفريقيا الوسطى،

---

(1) Werner Bergman and Robert D Crutchfield, Racial and ethnic conflict and violence**, International Journal of conflict and violence**, vol 03, 2009, p 150.

(2) محمود ممـــــداني، **دارفـور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهـاب**، ترجمة :منى جهمي، بيروت: مركـز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 34.

• صنف " دريك سامرفيلد" تأثيرات الحرب الحديثة بقوله: " كان 5% من مجموع المصابين في الحرب العالمية الأولى من المدنيين و50% في الحرب العالمية الثانية أما حرب الفتنام فكان 80% . في الصراعات الحالية أكثر من 90% هم من المدنيين وعادة من العائلات الريفية الفقيرة يأتي هذا نتيجة العنف المتعمد والممنهج الذي يستخدم لإرهاب السكان...فالسكان هم الهدف وليس الأرض هي الهدف، ولهذا يزرع الرعب ليس عشوائيا، إنما من خلال هجمات مخططة على العاملين في الصحة و المعلمين ورؤساء التعاونيات، وهم الذين يجسد عملهم قيما وأمالا مشتركة، و أصبح التعذيب والتشويه والإعدام الفوري أمام أفراد العائلة امرأ روتينيا."

إقليم دارفور، وبتتبع مسار نشاط هذه الجماعات نجد أنها تنشط في البلدان ذات الإمكانيات المعدنية الكبيرة والغنية بالثروات مثل ليبيريا، سيراليون، أنجولا، غينيا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية.

يرجع نفوذ وسلطة هذه الجماعات المسلحة إلى السيطرة التامة على مناطق معينة والتحالفات التي تقيمها في الداخل ومع القوى الخارجية ، من أجل التحكم في أقاليم معينة وتستحوذ بصفة انفرادية على مناطق استخراج المعادن النفيسة والقيام بعملية تصديرها بالتعاون مع شركات أجنبية بطريقة غير شرعية، وهذا من أجل تمويل الحرب وشراء الأسلحة واستمالة الأنصار والمؤيدين لها من مختلف فئات المجتمع المعني بالنزاع[1]، ومنه تصبح تعيش في حلقة مقفلة تتضمن المال من أجل الحرب والحرب من أجل المعادن والموارد، والموارد من أجل المال والمال من أجل السلاح والسلاح من أجل الحرب، وتستغل هذه الجماعات المستفيدة من العنف هذا الوضع لتعميق شعور العدائية من اجل استمرار الحرب وهو ما يطلق عليه " سياسة الهوية".

رابعا- النزاعات الاثنية باعتبارها مصالح اقتصادية:

تستخدم الحرب في هذه الحالة من جانب انتهازيين في حالات كثيرة بغرض جمع وكسب الأموال من البترول والذهب والألماس والخشب وغيرها من المعادن الحيوية للصناعة والاقتصاد، وتفضل هذه الأطراف استمرار النزاع الاثني لان اسمراره يعني بقاء الوضع القائم الذي يخدم مصالحها.

في أواخر التسعينات ركز معظم الباحثين على تحليل أسباب النزاعات الأثنية في إفريقيا وقد اتضح أنه في دول مثل أنجولا، سيراليون، ليبيريا. يلعب الدخل المتنامي من التجارة في الموارد الطبيعية دورا متميزا ليس فقط في تمويل حالة العنف المتصاعدة من جانب المتمردين والحكومة على حد سواء بل كذلك إعادة تفسير الأسباب الرئيسية للعنف، فعلى الرغم من أن المصادر الاقتصادية كانت تسبب دوما استمرار هذه النزاعات إلا أن التغير يكمن في الدرجة التي أصبحت تساهم بها هذه المصادر في تحريك النزاعات و كهدف بالنسبة المتحاربين ، وتبين أن السيطرة على المجال والسكان هو اقتصادي أكثر منه عسكري أو استراتيجي وأن سياسة الاستمرار في النزاع تتحول إلى قضية عقلانية الهدف منها إثراء نخب وجماعات محددة[2].

---

[1] محمود أبو العينين، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.

[2] أسماء حسين محمد، أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب، مجلة دراسات إفريقية، على : **http :www.pubication.iua.edu.sd africani.studies,** p 147,11/07/2015 .

في عام 1998 تطرق الباحث البريطاني" دافيد كين David keen" إلى قضية رئيسية في الحرب وهي أن المهم ليس كيف تنهار النظم بطريقة محددة لكن ما يهم هو النظام البديل الذي تم اختلاقه من أجل الربح والقوة والحماية. وبعده قام كل من "كولير و هوفلير" بتحليل العلاقة بين الجوانب الاقتصادية و تحريك النزاعات وتصعيدها وتم وضع ثنائية(المظالم مقابل المطامع) Creed vs Grievancesوهي تبين أسباب العنف من وجهة نظر اقتصادية بالأساس[1] .

وفيما يتعلق بالانتقادات إلى توجه إلى القوى الكبرى عن صمتها تؤكد الصحفية "لارا بوسون" أن الصمت ثمن تتقاضاه الشركات الغربية التي لها مصالح في تلك المناطق، وتشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 8% من نفطها يأتي من أنجولا قبل وبعد 2002 ولم يعنيها من الأمر سوى تدفق النفط رغم هلاك ما تعادل نسبته 3% من مجمل سكان أنجولا جراء هذه النزاعات ، وفي تقرير آخر صادر عن لجنة خبراء في الأمم المتحدة أشار إلى نشاط ما يقرب من 18 شركة ببريطانيا تقوم على نهب معادن الكونغو الديمقراطية بفعل النزاعات المتواصلة شرق البلاد، بالإضافة إلى الشركة "الانجلوامريكية وبنك باركليز". ورغم صدور تقرير عن "هيومن رايت ووتش" في عام 2005 يوضح أن "أنجلو غولد اشانين" وهي جزء من الشركة الانجلوامريكية العملاقة للتعدين أقامت صلات مع المرتزقة وأمراء الحرب من أجل الوصول إلى المناطق الغنية بالذهب في شرق الكونغو الديمقراطية[2]، مما يبرز بوضوح حالة التجاهل التي تبديها هذه المؤسسات لحالات النزاع التي أدت إلى انهاك الدول الإفريقية إنسانيا و اجتماعيا و اقتصاديا ، و سعيها الدائم لمزيد من الإنهاك حتى تستطيع مواصلة النهب مدعومة في ذلك محليا و إقليميا، ورغم هذا دعا السير "مودي مارك ستيوارت" إلى الانضمام للجنة رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير من أجل إفريقيا وأدى دورا رئيسيا فيها وهو وجه التناقض في القضية أي ما يعلن أمام الإعلام و الراي العام غير الحقيقة على أرض الواقع.

خامسا-غياب الربح في هذه النزاعات:

سيرورة النزاعات الاثنية في إفريقيا تكشف عن حقيقة عدم وجود دفع داخلي أو خارجي باتجاه التوصل إلى اتفاقات تسوية سلمية بين الأطراف المتحاربة، ولهذا فغياب الحسم العسكري لصالح احد

---

(1) Arson Cynthia And William Zartman, **Rethinking the Economics of war : the intersectional need Greed and greed**, Washington :Woodrow Wilson center press,2005,p 03.

(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص 36.

الأطراف والخروج من الحالة النزاعية المزمنة يعني أن هناك إجماع صامت من كل الفاعلين بقبول الوضع القائم ومنه فاحتمال مواجهات مسلحة مستقبلا يبقى قائما.

فعدم قدرة المتحاربين على الوصول إلى حسم عسكري نهائي قد يرجع إلى ضعف قدراتهم القتالية وطبيعة الوسائل المستعملة أو في بعض الأحيان إلى بداية النزاع أين يتلقون دعما خارجيا من الأطراف التي لها مصلحة في النزاع، ولكنهم قد يفقدون هذا الدعم في المراحل اللاحقة مما يضطرهم إلى التراجع والتغيير في استراتيجيتهم بما يتماشى وإمكانياتهم[1].

كما أن غياب النصر في هذه النزاعات قد يعود كذلك إلى الضعف الذي ميز عدد من الجيوش النظامية الإفريقية، إذ أن المخصصات المالية تذهب جلها في المكافئات والأجور أكثر من الوسائل والمعدات، وفيما يخص الفرق المدربة جيدا هي في الغالب للحراسة الرئاسية ويملكون أفضلية دفاعية لأن وظيفتهم الأولى والرئيسية هي حماية رمز النظام و مكانته . بالإضافة إلى أن هذا الحسم يتطلب دعما مستمرا من الأطراف المؤيدة للجماعات المتحاربة أما إذا توقف فان حسم الحرب لن يكون ممكنا ،وفي حالات نجد أن أعضاء الحركات المتمردة هم في الغالب من المنشقين عن الجيش و حتى مرتزقة سبق لهم العمل عسكريا ضمن الجيوش النظامية مثل بعض دول الساحل والصحراء أو متمردين أصلا في السابق وبذلك فهم يعانون من نفس العجز الذي يميز خصومهم و هو ما يجعلهم غير قادرين على حسم نتيجة النزاع[2].

في بعض النزاعات الإثنية هناك عامل مهم في عدم تحقيق النصر لدى بعض الجماعات المتمردة أو المتحاربة و هو أنها تبنى على أساس اثني ، وعندما يظهر التناقض بين أعضائها أو قياداتها تفشل في العمل على تحقيق هدف واحد وتصبح الحرب داخل هذه المجموعة فتتشتت أهدافها بدل أن تحدد هدفا مشتركا، لان كل إثنية تعتقد أن إحداها سوف تهيمن على السلطة أو تستأثر بالمكاسب بصورة مطلقة و حرمان الأخرين من المكاسب المحققة ، وفي بعض الحالات تصبح الحرب داخل هذه الجماعات هي العامل الرئيسي في تفككها وبداية نزاع جديد مما يطيل عمر النزاعات الاثنية داخل هذه الدول.

---

(1) Marc Fontrier, Des armées africaines :comment et pourquoi faire ,**Outre terre ,**n° 11,2005,p375

(2) Yann Bedzigui,**0p.cit.**p167.

سادسا- تزايد أعدد اللاجئين جراء هذه النزاعات :

تعتبر القارة الإفريقية اكبر قارات العالم التي تشهد تزايدا مستمرا من حيث عدد اللاجئين إذ أنها تحوي ثلث عدد اللاجئين حول العالم ، ومن بين الدول العشرين التي تحتل الصدارة في الدول المصدرة للاجئين ، إذ توجد ثمانية دول إفريقية يزيد عدد لاجئيها على 100 ألف في الخارج وعشرة دول يزيد عدد لاجئيها عن 10 ألاف لاجئ[1].

ترتبط مشكلة اللاجئين في إفريقيا بصراعات ونزاعات اغلبها نزاعات إثنية مزمنة ومعقدة ومن الصعب التوصل إلى حلها حلا جذريا، سواء كانت نزاعات لأسباب إثنية بين الدولة والجماعات اللغوية والعرقية أو الدينية أو الجماعات ضد بعضها البعض ، أو حتى النزاعات الغير إثنية التي تدور حول قضية مادية كالأقاليم أو الصراع حول السلطة بين الحكومة والجماعات الراغبة في الوصول إلى الحكم، وينعكس هذا الأمر على الوضع الاجتماعي أين نشهد تزايد العنف وتردي الأوضاع الإنسانية ويصبح المدنيين الغير منخرطين في هذه النزاعات هدفا للأطراف المتحاربة مما يؤدي في النهاية إلى فرار المئات وحتى الآلاف هربا من الحرب بحثا عن الأمن والمحافظة على البقاء و في حالات يتم إجبارهم من قبل اطرف النزاع على الانتقال إلى أماكن أخرى

تتعدد الحالات والأمثلة في إفريقيا وهي كلها معبرة عن عمق هذه الأزمة وتعد الحالة الرواندية أحسن هذه النماذج إذ أنه بعد انتشار العنف وتصاعد عملية الإبادة والتطهير العرقي و المجازر الجماعية عام 1994 ضد الهوتو، أدت هذه الأحداث إلى هروب أعداد كبيرة منهم إلى البلدان المجاورة قدرت حسب الإحصاءات الغير رسمية من حوالي 2.5 إلى ثلاث ملايين لاجئ، ونفس الشيء حدث في الدولة المجاورة لرواندا الكونغو الديمقراطية، حيث نتج عن النزاع المزمن والممتد فيها و تدخلات الدول المجاورة إلى تهجير ما يزيد عن 2.5 مليون لاجئ أجبروا على الإقامة في معسكرات اللاجئين في الدول المجاورة لها، وهو الوضع نفسه الذي ساد في أنغولا خلال الحرب الأهلية الطويلة التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود نتج عنها نزوح و تشريد ما يزيد عن 3 ملايين لاجئ في الداخل وفي الدول المجاورة[2].

---

(1) احمد إبراهيم محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص 225.
(2) راوية توفيـــق، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص 146.

في السنوات الأخيرة لم تتوقف أيضا حالة النزوح والتهجير نتيجة النزاعات الإثنية وهو الوضع الذي تعيشه إفريقيا الوسطى ،إذ أنه منذ عام 2010 أدى العنف المسلح و المدعوم داخليا و خارجيا ضد المسلمين من طرف جماعة" انتي بلاكا" المسيحية إلى نزوح قرابة 50 ألف مسلم حسب منظمات الإغاثة الدولية نحو الدول المجاورة خاصة تشاد، الكاميرون، مالي، السودان، السنغال[1]، وهي بلدان في الأصل تعاني من نفس المشكلة نتيجة النزاعات الداخلية التي عاشتها وبعضها مازال يعاني منها حتى يومنا هذا مثل السودان، تشاد، مالي. و نفس الوضع تعيشه دولة جنوب السودان التي أصبحت ضمن الدول التي تعاني من اللجوء نتيجة النزاع الاثني الدائر بين قبلتي الدنكا و النوير مند عام 2014 إلى يومنا هذا، حيث أجبرت المواجهات بين اطراف النزاع اكثر من مليون شخص على الفرار إلى المناطق الحدودية و الدول المجاورة.

بالإضافة إلى العوامل الإثنية المباشرة المتسببة في هذا اللجوء نجد أيضا حالات نزوح تسببت فيها العنف الناتج عن عمليات الانتخاب ففي عام 2010 بعد الانتخابات في ساحل العاج نزح ما يزيد من 3000 شخص بسبب العنف بين المتنازعين حول السلطة أي انصار المترشح "الحسن وتارا" و الرئيس المنتهية عهدته "لوران غباغبو"، ووضعت الأمم المتحدة خططا للطوارئ إذ توقعت رقم 450الف نازح عام 2011. أما في نيجيريا فقد وقعت اشتباكات بين أنصار المترشحين قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2011 مما أدى إلى نزوح موضعي قصير الأمد ولم تتوفر الأرقام حول أعداد النازحين نتيجة غياب الرصد[2]. من خلال الجدول التالي يمكن توضيح بعض الإحصاءات حول اللجوء في بعض الدول الإفريقية حتى عام 2006.

الجدول رقم (5) : جدول يبين عدد اللاجئين الأفارقة بسبب النزاعات الاثنية في بعض البلدان لعام 2006.

البلد	عدد اللاجئين
السودان	686.311
جمهورية الكونغو الديمقراطية	401.914
بورندي	396.541
أنجولا	206.501
ليبيريا	160.548
رواندا	92.966
الصحراء الغربية	90.614

المصدر: مولوجيا جيبر هيوت، جبتاشور يروا، مرجع سابق الذكر، ص 05.

(1) حملة إبادة تستهدف الأقليات المسلمة، **في العربي**، الاحد2014/02/23، ص 04.
(2) مجموعة مؤلفين، النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات لعام 2010، جنيف:**تقرير مركز النزوح الداخلي**، مجلس النازحين النرويجي، مارس 2010، ص 45.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا حجم اللجوء الذي يمس البلدان الإفريقية، وتأتي في المرتبة الأولى السودان وهذا راجع إلى طبيعة النزاعات المستمرة فيها ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي وهي تشكل إحدى بلدان البحيرات الكبرى الغير مستقرة ثم بلدان غرب إفريقيا ليبيريا و أنجولا التي تعرف عنفا مستمرا بين المتمردين و القوات الحكومية بحثا عن الموارد الطبيعية و المعادن . هذا بالإضافة إلى حالات النزوح الداخلية التي تشكل معضلة أيضا في حد ذاتها نتيجة تأثيراتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث سجل مركز رصد النزوح الداخلي في 21 بلد إفريقي عام 2010 أن معظمها يندرج ضمن فئة البلدان ذات التنمية المنخفضة باستثناء جمهورية الكونغو(تنمية متوسطة) والجزائر(عالية)، في حين أنه لم يتم تصنيف إريتريا والصومال لعدم توفر البيانات وتعتبر القارة الإفريقية عام 2010 المنطقة الوحيدة التي سجلت تراجعا رغم التحرك السكاني القاري واسع النطاق. الجدول التالي يبين أعداد النازحين داخليا في بعض البلدان الإفريقية التي توفرت فيها البيانات.

الجدول رقم (6): جدول يبين أعداد النازحين داخليا في عدد من الدول الإفريقية حتى 2010.

البلد	عدد النازحين	البلد	عدد النازحين
السودان	5200.000-4.500.000	أوغندا	166.000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1700.000	بورندي	100.000
الصومال	1.500.000	السنغال	10.000-40.000
زمبابوي	1000.000 -570.000	إريتيريا	10.000
إثيوبيا	300.000	جمهورية الكونغو	7.800
كينيا	250.000	تشاد	170.000
جمهورية إفريقيا الوسطى	192.000		

المصدر: مجموعة مؤلفين، النزوح الداخلي في إفريقيا، **مرجع سابق الذكر**، ص 45.

من خلال الجدول نلاحظ أن العدد الأكبر من النازحين كان في جمهورية السودان وهو ما يمثل نسبة 40% من مجموع النازحين في إفريقيا، إذ أن دارفور لوحدها يوجد بها ما بين 1.9 و 2.7 مليون نازح وهذا الرقم هو اكبر مقارنة بالبلدين الإفريقيين الذين يتبعانها أي الكونغو الديمقراطية (1.7 مليون) والصومال (1.5مليون) كما أن النازحين في كل من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال تمثلان معا أكثر من نسبة 70% من مجموع النازحين في إفريقيا[1].

في العام 2015 سجلت إفريقيا جنوب الصحراء أكبر نسبة نزوح بعد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب استمرار النزاع في جنوب السودان، الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى. فالنزوح الجماعي

[1] **المرجع نفسه**، ص 45.

الجـديد أو المستمر من الدول المجاورة لها أو منها إلى دول أخرى أنتجا معا 18.4 مليون نازح ولاجئ داخليا.[1]

سابعا- تجدد النزاعات الاثنية بعد فترة التسوية:

تتسم النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية بصعوبة بالغة في احتوائها وحلها بطريقة سلمية حلا نهائيا عن طريق الوسائل السياسية و الدبلوماسية وهو ما يؤدي إلى عودتها وتجددها مرات عديدة، وبينت الحالات النزاعية في إفريقيا أن نسبة الانتكاس في العودة إلى العنف المسلح تمثل ما نسبته60%[2].

يمكن القول أن حالة العودة إلى العنف والنزاع من جديد ترجع إلى مجموعة من العوامل، أولها ضعف قدرة أغلبية أنظمة الحكم على بسط كامل سلطتها وسيطرتها على أقاليمها حتى أن بعض الأنظمة تسيطر على العاصمة وما جاورها فقط، وهو ما يشجع على وجود الجماعات المتمردة وتنامي قوى المعارضة بمختلف أشكالها و العودة إلى النزاع كما أن هذا الفراغ يساعد أيضا على تصاعد حدة العنف بين الجماعات وطول أمدها خاصة في ظل غياب حسم حقيقي للنزاعات والتفاعل معها بجدية.

ثانيا تعود هذه النزاعات نتيجة السهولة الكبيرة في الانتشار وتداول الأسلحة الخفيفة وهو خطر ترجمته أرقام و دراسات أشارت إلى وجود ما يزيد عن 30 مليون قطعة سلاح صغيرة ثم تداولها بشكل غير قانوني ما بين عامي 2008و2011 ، 8,7 مليون قطعة منها في منطقة غرب إفريقيا لوحدها[3]،يعود سبب انتشار السلاح إلى أن معظم الحركات المقاتلة تحتفظ بأسلحتها حتى وإن تم التوصل إلى اتفاق تسوية بين أطراف النزاع وهذا لانخفاض ثمنها وقلة تعقيدات استعمالها، وبهذا فعندما تعود الاضطرابات والصدامات من جديد سيتم استعمالها مباشرة حتى من طرف فئة الأطفال، وهو ما تبينه تجربة بلدان غرب إفريقيا حيث تمثل حالة ليبيريا وسيراليون مثالا واضحا على انتشار الأسلحة الخفيفة ففي ليبيريا رغم إتلاف ما يزيد عن 20 ألف قطعة سلاح صغيرة وخفيفة وإتلاف ما يزيد عن 3 ملايين طلقة إلا أن جهات تابعة لهيئة الأمم المتحدة تشكو من أن المتمردين السابقين عبر

---

(1) مفوضية الأمم المتحدة، النزوح القسري يصل إلى مستويات قياسية عام 2015 على:
http://www.unhcr.org.ar.newslastest/, 2016/06/10.

(2) السيد احمد شبانة، **مرجع سابق الذكر**، ص 97.

(3) الفونسو لوغو، انتشار الأسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء، تدابير الخلاص، على:
http://www.turkarib.net , 28/01/2016 .

الحدود في سيراليون يستسلمون لقوات حفظ السلام دون تسليم أسلحتهم على الرغم من عرض مبلغ قيمته 300 دولار للتخلي عن السلاح[1]،وكان من نتيجة هذا التحفظ أن عاد النزاع من جديد عام 2000 بسبب توفر السلاح لدى مختلف الفئات.

من جهة ثالثة نجد أن الموارد اللازمة لتمويل الحرب متوفرة وتعتمد جل الجماعات المسلحة والمتمردين على حصيلة الموارد و الثروات التي يسيطرون عليها مثل الألماس، الذهب، الأخشاب، المطاط لتوفير الأسلحة الجديدة وحشد وتجنيد المقاتلين الجدد. ويمكن أن يأتي الدعم أيضا من أطراف خارجية ومثال ذلك تهريب السلاح الإسرائيلي لقبائل الهوتو في رواندا عام 1994 في النزاع مع التوتسي، دعم إريتريا للحركات المتمردة في دارفور وهو دعم لاستمرارية هذه النزاعات[2].

من ناحية أخرى تتسبب التسويات المؤقتة التي ترعاها المنظمات الدولية ووساطات دولية في عودة النزاعات نتيجة الاتفاقات المصلحية دون مراعاة الأسباب الحقيقة للنزاعات و عدم إشراك جميع الأطراف في المفاوضات، وضعف جهود مواصلة بناء السلام وتحويل هذه النزاعات من أجل تغيير البنية الثقافية والاجتماعية التي ترسخ السلام وتحويل الإدراكات السلبية.

ثامنا: الانتشار الإقليمي للنزاعات الإقليمية:

تسود هذه الخاصية في بعض نزاعات القارة الإفريقية بشكل كبير حيث يصبح النزاع الاثني في دولة ما عابرا لحدودها لتنتقل العدوى إلى الدولة المجاورة ،متخطيا بلك الحدود الوطنية ليصبح إقليميا ويعود هذا الانتشار إلى أن حدوث نزاع اثني داخل الدولة ما قد يكون مقدمة أو عاملا تصعيديا في حدوث نزاعات مماثلة في دولة أخرى أو أكثر، وهو ما يعرف باسم (أثر العدوى) وهو انتقال النزاعات الداخلية إلى دول الجوار وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة الذين يدركون حقيقة هذه النزاعات و يستعدون للانخراط في نزاعات مماثلة ضد الأعداء المحتملين داخل دولهم اذا كانت لأسباب إثنية معلنة و هو ما يسمى بالتضامن الإثني.

يعد النزاع بين الهوتو والتوتسي في رواندا مثالا واضحا على هذا حيث امتد النزاع إلى شرق الكونغو الديمقراطية خارج مناطق الدولة محل النزاع ، ثم انتقلت أثاره إلى باقي دول البحيرات الكبرى،

---

(1) جيفري بوتول، ميشال كلـــــــير، شن حرب من نوع جديد بلوى الأسلحة الصغيرة، مجلة الـــــــعلوم، على: **http:// www.oloom.magazina.com**,17/01/2016.

(2) حسين حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2011، ص 91.

فأجندة الحركات المتمردة في منطقة البحيرات ترتبط بصفة عامة بحروب الوكالة التي تقاطع فيها مصالح كل من رواندا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، وهو نفس الشيء يمكن ملاحظته مع حركة جيش الرب الأوغندية بعد عام 1986 إذ أصبح سببا لانتشار النزاع في كل من جنوب شرق إفريقيا والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان[1].

انتقال عدوى النزاعات الإثنية إلى الدول المجاورة قد يكون بدافع من أحد الأطراف لمحاولة لعب دور والتأثير في مسار النزاع وهو ما يؤدي إلى تعاظم آثارها وخروجها عن السيطرة والاحتواء مما يؤثر بشكل واضح على الاستقرار والأمن الإقليمي وهو ما حصل في دول حوض نهر "مانو" (ليبيريا، سيراليون، غينيا) إذ أدى امتداد النزاع إلى كل من ليبيريا وسيراليون إلى التوتر ودخول المنطقة كلها في حروب مستمرة داخليا[2]،هذا التأثير أدى أيضا إلى عدم الاستقرار في العلاقات بين دول رواندا، بورندي، أوغندا، الكونغو الديمقراطية حيث تبنت كل من رواندا وأوغندا مواقف عدائية ضد نظام لوران ديزيريه كابيلا" بسبب عدم قدرته على وقف عمليات القتل التي شنها الروانديين من الهوتو المتحصنين في شرق الكونغو الديمقراطية مما سبب توترا في علاقات هذه الأطراف رغم أن كل من رواندا وأوغندا وأنجولا قد قدموا دعما " لكابيلا" خلال صراعه على الحكم مع" موبوتو"[3].

نفس الحالة نشهدها في حالة "جيش الرب الأوغندي" حيث أنه اتخذ من جنوب السودان منطلقا لعملياته وأصبحت له جبهة داخل الأراضي السودانية مما سبب تهديدا لأمن السودان وأدى إلى نزوح ما بين 500 إلى 20 ألف مواطن من محافظة شرق الاستوائية إلى أوغندا للعيش في المخيمات[4].من خلال هذه الحالات سابقة الذكر يتبين لنا مدى تأثير النزاعات الاثنية على الأمن في إفريقيا بسبب الانتشار الإقليمي أين يصبح أمن الدول مرتبط بوحدات مجاورة وتصبح عوامل الاختلال في المجالات السياسية و الاقتصادية في الجوار معضلة إقليمية وليست محلية بسب تداخل الإثنيات و مستوى تضامنها ،و كذلك القدرة على تعبئتها في حالة حدوث أزمات داخلية سواء من طرف النخب المحلية أو الإقليمية تحت ذريعة الأمن الهوياتي و التضامن الاثني .

---

(1) هيثم عبد الرحمان علي و مرتضي بها قيل رضوان، الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا1990، 2012 ،**التقرير** ، 02 نوفمبر 2013، ص 16.

(2) السيد ايمن شبانة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص96 ،97.

(3) محمود احمد إبراهيم، **مرجع سابق الذكر**، ص 258.

(4) محمد منير حامد، جيش الرب المقاومة والصراع في أوغندا، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007**، القاهرة: معهد البحوث الأفريقية، الإصدار 2، 2007،ص 276.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: الدراسة الجيوسياسية لدولة السودان وإقليم دارفور.

يشكل الموقع الهام لدولة السودان عنصرا مهما في التحليل ولفهم ديناميكيات الواقع السياسي والحالات النزاعية التي شهدتها جمهورية السودان منذ الخمسينات حتى يومنا ، بداية من قضية جنوب السودان وصولا إلى قضية دارفور، كما أن هذا الموقع لا ينظر إليه من الناحية الجغرافية فقط وإنما أيضا لما يوجد في هذه الأقاليم من إمكانات اقتصادية شكلت منطلقا لسياسات الدولة أولا والنخب الحاكمة ثم القوى الدولية الساعية إلى لعب دورا مهما في التفاعلات السياسية الداخلية للسودان في محاولة للحصول على مكاسب اقتصادية.

لفهم الحالة النزاعية في السودان يجب الوقوف عند طبيعة التقسيمات القبلية والاجتماعية التي تشكل محور التحليل في النزاعات الاثنية وهو ما نسعى إليه في هذا الفصل، حيث سنحاول التطرق إلى هذه المعطيات لفهم الواقع الحالي وكيف تسهم هذه العناصر في إعطاء أهمية واهتمام بالمنطقة، كما سيتم التطرق إلى إقليم دارفور منطقة النزاع و حالة الدراسة لمحاولة معرفة التقسيمات الجغرافية وموقعه بالإضافة إلى الوقوف عند مكوناته الاجتماعية التي أسهمت في رسم النسيج الاجتماعي الحالي، وتتبع تاريخ هذا الإقليم عبر فترات مختلفة. كما سنحاول معرفة الإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها هذا الإقليم والتي تعتبر مؤشرا هاما من المؤشرات المتحكمة في سلوك أطراف النزاع على المستوى الداخلي، ومحرك لسلوك بعض القوى الدولية التي تسعى لتوسيع نفوذها والحصول على مكاسب انطلاقا من تدعيم تواجدها في النزاع.

المبحث الأول : دولة السودان : دراسة جيوسياسية.

سنحاول في هذا المبحث معرفة المحددات الطبيعية المتعلقة بموقع الدولة باعتبارها أكبر دولة في إفريقيا قبل التقسيم، وهو ما جعلها تتميز بتنوع طبيعي في أقاليمها ومعرفة أيضا الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها باعتبار أن الاقتصاد محرك أساسي لكل العمليات وعنصر من عناصر القوة، كما أننا سنحاول معرفة تكوينات المجتمع السوداني اجتماعيا وثقافيا باعتبار أن السودان هو نموذج مصغر لإفريقيا نتيجة التنوع الاثني الذي يوجد به، كما سنتناول العلاقة الموجودة بين أقاليم السودان المختلفة والمركزة والتي أفضت إلى وجود ما يسمى بالتهميش الذي يغدي النزاعات القائمة فيه.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية والاقتصادية لدولة السودان.

أولا –الموقع الجغرافي.

مصطلح السودان هو لفظ عربي في أصله يعني بلاد السود أو أرض السود، يقول مدثر عبد الرحيم أنه استخدم بواسطة العرب في القرون الوسطى ليشمل وصف سكان الأقاليم التي تسكن جنوب الصحراء من البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي شمالا وغربا.

أما المسمى الحديث للسودان فيقصد به الدولة التي استقلت عن الاستعمار البريطاني في عام 1956 والتسمية ذات بعد جغرافي أيضا (المناخ السوداني). فالمنطقة التي يشملها السودان الحديث كانت تعرف عند السامين القدماء و في كتاب الإنجيل بـ "أرض كوش" أما الرومان فيعرفونها بإثيوبيا وتعني السود وفي القرن الثالث للميلاد أصبحت تعرف ببلاد النوبة بدلا من مملكة كوش وبلاد إثيوبيا.

في القرن السادس عشر بعد انتشار الإسلام قامت فيه مملكة "الفونج" والتي سميت مملكة "سينار" أو السلطنة الزرقاء في المنطقة التي تكون وسط السودان الحالي، انحصر اسم القرية حاليا في الولاية الشمالية وجبال النوبة في كردفان وانفصلت إثيوبيا لتكون بلاد إثيوبيا الحالية[1].

معلوم أن السودان بحدوده المعروفة حاليا تكون مع بداية غزو "محمد علي باشا" للبلاد عام 1821 وأصبح تحت حكم الإدارة العثمانية المصرية في الفترة 1821–1885. وقد كانت حدوده تتأرجح في هذه الفترة شمالا وجنوبا حسب موازين القوة الاستعمارية للإنجليز والفرنسيين والألمان والأتراك المتنازعين حول ثروات إفريقيا جنوب الصحراء[2].

تقع دولة السودان في قلب القارة الإفريقية بين مدار السرطان في الشمال خط عرض 22 شمالا، تحده من الشمال جمهورية مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الغرب دولة تشاد ومن الجنوب والجنوب الغربي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية جنوب السودان ومن الشرق البحر الأحمر وإثيوبيا وإرتيريا ومساحته تزيد عن 2 مليون كلم^2. وبذلك فهو يتربع على مساحة شاسعة جدا، تغطي الصحراء

(1) محمد كباشي عبد الله، الهوية السودانية من منظور جغرافي ،على :
http :// www.khartoumspace.uofk.edu-handle,p02,13/02/2016.

(2) **المرجع نفسه** ، ص03.

الأجزاء الشمالية التي تفسح المجال للسافانا الفقيرة في الأجزاء الوسطى فيما تغطي الغابات الاستوائية الجزء الجنوبي[1].

لقد أثر شكل الجغرافيا في السودان على البيئات الحياتية والديمغرافية وتباين في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، و يقسم نهر النيل السودان إلى قسمين متساويين في المساحة وقد تركزت الحضارة في السودان في المنطقة الوسطى والشمالية حول ضفاف النيل.

أسهم الاختلاف والتباين المناخي والجغرافي والبيئي في تكوين أشكال متباينة من الجغرافية البشرية فأثر البحر الأحمر بقدوم هجرات من الحجاز واليمن انتهاءً بالهند والصين، بينما اكتفت المجموعات السكانية المشتتة بين تلال البحر الأحمر وسهول "بركة" و"القاش" بحياة البداوة والرعي وقليل من الزراعة الكفائية وسادت عقلية العزلة والمستوطنات البشرية المنكفية بذاتها وظروفها.

أما في الشمال الغربي فقد سادت البداوة القائمة على رعي الإبل بينما اعتمدت مجموعات الجنوب الغربي على رعي الأبقار، وقد قلّ هذا النمط من قوة التفاعل وقلل من فرص التواصل بين هذه المجموعات البشرية لأن البيئة الجغرافية لا تلائم إلا نوع واحد من حيوان الرعي، أما في الغرب فقد برزت حياة منقسمة حول إنسانها أي أن يتأقلم مع المياه القليلة وشح الأمطار في استقرار قام على الرعي المحدود والنشاط الزراعي المحدود أيضا[2].

بالإضافة إلى كون السودان بلد مترامي الأطراف فقد أنشئت مستوطنات بشرية على أطرافه وكانت هناك شبه قطيعة بينها وغابت عناصر التأثير واختلاف نمط الحياة الاقتصادية لديها، مما أدى بها إلى أن تصبح جماعات منغلقة حافظت على هويتها الضيقة من لغة وعادات وترسخت فكرة الاختلاف لديها محليا وأصبحت منطقا لتميزها عن الآخر.

للسودان حدود إقليمية معقدة جدا بحيث له حدود صحراوية مع ليبيا وإفريقيا الوسطى وهي حدود صعب مراقبتها بشكل جيد وكلي، أما من الشرق فإن حدودها مع إريتريا وإثيوبيا تطرح إشكالات أمنية كثيرة مرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية والحركات المسلحة، من الجنوب فإن العامل الجغرافي يسجل حضورا جيواستراتيجيا واضح حيث التضاريس الوعرة والمعقدة ووجود قبائل تعيش في هذه المناطق معروفة بعدم ولائها للسلطة المركزية، وهو ما يبين خطورة مؤتمر برلين الذي وضع حدود مصطنعة

(1) حسن مكي، التنوع والحكم الراشد في السودان، **مجلة التنوير**، العدد 03، أفريل 2007، ص47.
(2) **المرجع نفسه**، ص48.

وخلق وضع تكون فيه الجماعات العرقية والمذهبية متداخلة ما بين السودان والدول المجاورة له ليزيد من حدة التنافر في محيطه[1].

ما يمكننا ملاحظته هو أن موقع دولة السودان موقع مهم استراتيجيا كما أنه يشكل عامل استقرار مهم بالنسبة لدول الجوار، حيث أن الدول المجاورة له تهتم للشأن الداخلي السوداني خاصة من الناحية الأمنية ، إذ أن التغير في السودان سوف يشكل منطلقا في التحولات الإقليمية ولهذا ترفض جمهورية مصر فكرة مزيدا من التقسيم وتفتيت وحدة السودان مما يؤدي إلى زيادة التنافس حول الثروة المائية في المنطقة من جهة ومن جهة أخرى هذا الأمر يمس بالأمن القومي العربي خاصة بعد انفصال جنوب السودان الذي أصبح دولة هشة ونشبت فيها حرب أهلية مباشرة بعد التأسيس. من جهة أخرى نجد دولة تشاد التي يتواجد على أراضيها عدد كبير من اللاجئين الفارين من النزاع الاثني في إقليم دارفور غرب السودان وأغلبهم ينحدرون من القبيلة المشتركة بين الدولتين "قبيلة الزغاوة" وهي القبيلة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي الحالي "إدريس ديبي إثنو" وهو ما أدى إلى وجود علاقة تربطه بالإقليم وتفاعلاته النزاعية.

أما كينيا فترى بأن الاستقرار في السودان هو استقرارها على الحدود الشمالية. أما إفريقيا الوسطى التي تشهد نزاعا مستمرا منذ عقود فنرى أن الاستقرار في السودان يؤدي إلى الاستقرار في العلاقات بين البلدين خاصة الاقتصادية منها ونفس الشيء تنطلق منه إريتريا فترى بأن أمن السودان يؤدي إلى وقف تدفق اللاجئين من الدولتين. و من الجهة الجنوبية ترى جنوب السودان أن حالة الاستقرار في الشمال يخدم مصالحها من الناحية الأمنية والاقتصادية خاصة وأنها دولة جديدة وتعاني من هشاشة النسيج الاجتماعي بسبب القبلية فعدم استقرار الشمال هو عدم استقرار الجنوب خاصة في ظل تنامي الحركات الانفصالية في الوسط، ومن الجانب الإثيوبي نجد أن الاستقرار في السودان يساعد على توسيع التجارة بين البلدين والوصول إلى ميناء "بورت سودان" والبحر الأحمر بعدما خسرت الواجهة البحرية في الحرب مع إريتريا.

[1] رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 20، 2012، ص08.

و سنحاول توضيح أهمية موقع دولة السودان من خلال الخارطة التالية :

الخريطة رقم(1) : خريطة الموقع الجغرافي لدولة السودان والدول المجاورة لها.

المصدر: ملف الأوضاع الإنسانية ،**جمهورية السودان**، مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة،ط1،مارس 2012،ص03.

ثانيا – من الناحية الاقتصادية:

تتمتع دولة السودان بكبر مساحتها وشساعتها إذ تقدر الأراضي الزراعية بحوالي 88 مليون هكتار لكن المستغل منها للإنتاج حوالي الثلث فقط ،وذلك بسبب عوائق ناتجة عن عدم توفر الاستثمارات المالية وتقنيات الري الملائمة وفقر التربة في بعض المناطق.

يوجد بالسودان ثلاثة نظم رئيسية للزراعة: أولا الزراعة المروية وتضم المشروعات الاستراتيجية القومية على رأسها مشروع الجزيرة ومشاريع القاش، مشاريع النيل الأبيض ومشاريع شمال السودان كأكبر مساحة مروية في إفريقيا. ثانيا الزراعة المطرية الآلية وتتركز في السهول الطينية الوسطى في السودان بالقضارف والجزيرة والنيل الأزرق حيث تمثل الذرة الرفيعة نسبة 85%من إنتاج السودان ويليها السمسم وزهرة الشمس بنسبة 65% . ثالثا الزراعة المطرية التقليدية بمساحة قدرها 9 ملايين هكتار في غرب وجنوب السودان وبعض مناطق وسط السودان، تمثل نسبة 90% من زراعة الدخن ونسبة 48% من الفول السوداني، نسبة28% من السمسم ونسبة 10% من الصمغ العربي[1].

يتمتع أيضا السودان بثروة حيوانية كبيرة ولا تتمتع أي دولة في إفريقيا والشرق الأوسط بمثل هذه الميزة وهي ذات مواصفات ممتازة للسوق المحلي والخارجي وتشكل مرتكزا مهما للأمن الغذائي وقاعدة اقتصادية وتنموية مهمة لدولة السودان والوطن العربي بصفة عامة، وتشير الإحصائيات إلى ضخامة هذه الثروة والتي قدرت بحوالي 30 مليون رأس من الأبقار و39,6 مليون رأس من الأغنام و4,8 مليون من الإبل و31 مليون من الماعز[2].

يعد السودان أيضا من بين البلدان الغنية بالثروات المعدنية وعلى رأسها النفط حيث بلغ الإنتاج حوالي 500 ألف برميل يوميا وهو في تزايد مستمر، وقد بدأ الإنتاج للتصدير التجاري في سبتمبر من عام 1999 بعد إتمام إنجاز خط النقل من حقول بانتيو وهجليج إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر بطول 1610كلم ومنذ عام 1999 تنامى الإنتاج من 20,7 مليون برميل سنويا إلى 90,7 مليون برميل عام 2002 وقفز إلى 97,5 مليون برميل عام 2003 ثم عام 2004 وصل إلى 105,1 مليون برميل. وبحلول عام 2009 وصل الإنتاج إلى 500 ألف برميل يوميا حسب تقرير صادر عن مركز كارنيجي في الشرق الأوسط[3]. ويقدر احتياطي النفط السوداني بحوالي 5 مليار برميل[4]. غير أن شركة (BP)

---

(1) أسامة محمد عثمان، التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية على :
http// :www.iefpedia.com,arab/uploads.2010/12.11/07/2016.

(2) جمهورية السودان، **الـــــــجهاز المركزي للإحصاء**، الـــسودان في أرقام 2008-2012، الخرطوم، 2014، ص19.

(3) Marina Ottaway and Mai El Sadany, **Soudan : from conflict to conflict**, The CARNEGIE, (Middle East), endowment for international Peace, May 2012, p08.

(4) صندوق النقد العربي ،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، القاهرة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010، ص362.

British Petroleum البريطانية قدرته بحوالي 6,5 مليار برميل في تقريرها الصادر جوان عام 2010[1].

بجانب النفط يوجد الذهب ويتم استخراجه من منطقة البحر الأحمر حيث وصل الإنتاج إلى حوالي 6 أطنان في السنة من الذهب الخالص، إلى جانب وجود عدة معادن أخرى مختلفة في البلاد. كما يتوفر السودان على موارد مائية ضخمة تتمثل في مياه الأنهار والأمطار والمياه الجوفية وتتأثر الثروة المائية بتعدد المناخات التي تتدرج من المناخ الصحراوي شمالا وصولا إلى مناخ السافانا شبه الغنية في جنوب البلاد إضافة إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط ، فيما يخص شبكة الأنهار تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية 1959 بحوالي 18,5 مليار متر مكعب لا يستغل منها إلا نحو 14,5 مليار متر مكعب[2]. أما موارد المياه الجوفية فإن إجمالي المخزون يبلغ حوالي 4905 مليار متر مكعب وتنتشر مصادرها في أكثر من 50% من مساحة السودان[3].

أما الثروة الغابية فتوجد في السودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات والمراعي الطبيعية وتقدر بنحو 1,50 مليون هكتار وقد ساعد هذا في تربية ثروة حيوانية متنوعة قدرت بنحو 104,8 مليون رأس حسب إحصاءات عام 2012 إضافة إلى الأخشاب، الفحم النباتي والمواد الدابغة وغيرها من المواد الأخرى[4]. وتمثل الغابات المصدر الرئيسي للطاقة حيث تساهم بنحو 87% من مجمل استهلاك الطاقة في السودان.

غير أنه وحسب تقارير المؤسسات المالية الدولية فإن السودان رغم توافر كل هذه الإمكانيات يلجأ إلى الخارج لتلبية حاجاته التمويلية، حيث ورد في تقرير للبنك المركزي السوداني عام 2012 أن الدين العام الخارجي بلغ 41,4 مليار دولار وهو ما يعادل نسبة 70,4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهذا لنفس السنة، وحسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 فإن السودان حصل خلال عقدين من الزمن على 20 مليار دولار من إجمالي المساعدات الإنمائية الدولية بنسبة بلغت

---

(1) نوار جليل هاشم، البعد الجيوبوليتكي للصراع على النفط في منطقة أبيي السودانية، **المستقبل العربي**، العدد 398، 2012، ص81.

(2) سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د ط ، 1996، ص43.

(3) بشير الجيلي أحمد، التنمية الاقتصادية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 181،جويلية 2010، ص92.

(4) عبد الحميد إلياس سليمان، واقع التمويل المصري للقطاع الزراعي في السودان ، **مجلة المصرفي**، العدد 69، سبتمبر 2013، ص08.

8,60% من إجمالي المساعدات الموجهة للمنطقة العربية وهي في المجمل تدخل في حسابات الدعم أي عبارة عن قروض ميسرة[1] مما يزيد من عبء حجم الدين الخارجي.

حسب هذه المؤشرات يبدو واضحا أن السودان ورغم الموارد الاقتصادية التي يحوز عليها فإن الوضعية الاقتصادية تصنف في حانة التأخر والتخلف وحتى الخطر، إذ أن اللجوء للخارج سيزيد من الضغوط على حكومة الخرطوم مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المطالب الاجتماعية الداخلية للسكان والتزايد المستمر للاحتجاجات وبهذا تزيد حالة الاحتقان الاجتماعي والاقتصادي خاصة لدى الفئات المحرومة وتزايد الهوة بين المركز والهامش.

المطلب الثاني : التركيبة السكانية والتقسيم الاثني:

يتميز السودان بتعدد الأعراق والأديان واللغات حتى بات يعرف بأنه إفريقيا المصغرة لما فيه من تعدد عرقي، ديني، لغوي ،والمشاكل السياسية الناجمة عن التعدد العرقي تعتبر هي الأوضح في السودان إذ نجد أن المواطن يصنف أولا حسب انتمائه العرقي ثم تبدأ التصفيات الأخرى. كما نجد أيضا أن الدين عامل مهم ورئيسي في التصنيف حيث نجد في الشمال المسلمين وفي الجنوب المسيحيين وإلى جانب هذه العوامل توجد أيضا اللغة حيث يتواجد في الشمال "النوبيون" وهو يتحدثون لغة واحدة وينحدرون من أصل مشترك. وفي وسط السودان توجد القبائل العربية التي انصهرت مع العنصر المحلي وشكلت ثقافة خاصة بها ويوجد في السودان أيضا قبائل الفور وهي ذات أصل واحد مشترك وتتحدث نفس اللغة ونفس الشيء ينطبق على مدينة كردفان[2].

بلغ عدد سكان السودان حسب الإحصاء الذي أجري سنة 2008 وهذا قبل التقسيم ما يقرب من 39 مليون نسمة منهم 8,2 مليون نسمة في الجنوب الذي انفصل بصفة رسمية في 09 جويلية 2011 .ويتضمن السودان شمالا وجنوبا أي قبل التقسيم حسب العديد من الدراسات والإحصاءات على حوالي 500-530 مجموعة عرقية وثقافية تتكلم ما يزيد عن 100 لغة ولهجة، حتى أن البعض يذهب إلى أبعد من هذا أي بالقول أن هذا الرقم تقريبي. وتعد اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السودان ويتحدث

(1) حيدر إبراهيم علي، السودان إلى أين ؟ ،**المستقبل العربي**، العدد 423، ماي 2014، ص47.
(2) نازك عبد الحميد هلال، التنوع الإثني في السودان.... أبيي نموذجا، **التنوير المعرفي**، العدد 09، جويلية 2010، ص80.

بها العرب في الوسط والشمال وسكان المدن الكبرى، مع وجود لغات رئيسية أخرى في الغرب والجنوب[1].

تتوزع المجموعات الإثنية الكثيرة في السودان على فرعين رئيسيين هما :

أولا : فرع القبائل العربية – الإفريقية.

ثانيا : فرع القبائل الزنجية – الإفريقية بكل تفرعاتها.

تتميز هذه الجماعات بأنها متنوعة مذهبيا ودينيا إذ تتوزع على الإسلام والمسيحية والديانات الإفريقية التقليدية، في ظل هذا التنوع والاختلاف تبدو الثقافة العربية الإسلامية هي الأكثر انتشارا وهذا التفوق يظهر من الناحية العددية وذلك بسبب كون أن اللغة العربية هي اللغة الأم لحوالي 70% من سكان الدولة، وهي نفس النسبة التي تدين بالدين الإسلامي. كما تنشر أيضا المسيحية وديانات أخرى "طوطومية" وأخرى إحيائية في مناطق الجنوب خاصة، وفي السودان تتعدد القوميات لكن بنسب مختلفة فالقومية العربية المسلمة تمثل نسبة 52% ثم تليها القومية الزنجية وتشكل ما نسبته 30% ثم البجا والتوبا بـ 6% ثم النوبيون بـ 3% وأجانب 3% وقوميات أخرى مختلفة ب 6%. يمكننا أن نجمل هذا التقسيم حسب العناصر التالية :

أولا – التقسيم العرقي:

تشير الدراسات العلمية إلى أن السودان يشتمل على 56 جماعة عرقية رئيسية. تنقسم هذه الجماعات الرئيسية بدورها إلى ما يزيد عن 597 جماعة عرقية فرعية، ومما لا شك فيه أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعا عرقيا كبيرا وفي نفس الوقت يطرح العديد من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين هذه الجماعات التي تتميز بالاختلاف عن بعضها والتي تشكل المجتمع السوداني في النهاية. وأصبحت هذه المسألة تثير إشكالية الهوية وشكلت معضلة سياسية ثقافية وحضارية كبرى للسودانيين وتشتت أصوات وخطابات النخب السودانية بين دعاة "العروبة" ودعاة "إفريقية السودان" غير أن هذا النقاش تراجع في السنوات الأخيرة وذلك راجع لسببين:

[1] عبد السلام إبراهيم البغدادي، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013، ص147.

1- الوصول إلى اتفاقية سلام بين الشمال والجنوب وإقرار مبدأ الاستفتاء حول الانفصال الذي تم في جويلية عام 2011 أزال التناقض المفتعل بين الطرفين.

2- بروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في مناطق دارفور غربا وشرق السودان ما دفع بالاتجاه نحو مبدأ التعددية بدلا من الثنائية لتحديد هوية السودان[1].

يمكن إجمالا وبصورة أكثر تحديدا التمييز فعليا في السودان بين مجموعتين عرقيتين كبيرتين هما:

المجموعة العربية:

يتمركز المنتمون إليها في الجزء الشمالي وبصفة خاصة في حوض النيل ويمثلون ما يقرب من ثلث السكان بصفة كلية، وفي هذا الصدد يمكننا ملاحظة أن العرب السودانيين هم مزيج من المنحدرين من العرب والنوبيين وحتى الأفارقة. ثم "الأفريقيين" السود من الجنوب والغرب والذين يشكلون الثلثين المتبقيين[2].

إذا أخذنا الاختلاف والتوزيع من الناحية القبلية نجد أن القبائل العربية تنتشر عموما في شمال ووسط وغرب البلاد وتمتد جنوبا حتى بحر العرب ومنطقة السدود وهنا نجد قبائل الشايقة والجعلية[*] وخاصة في ولايات البحر الأحمر وكسلا والجزيرة وسنار والنيل والنيل الأبيض والقضارف وشمال كردفان، كما يتمركزون أيضا بولاية النيل الأزرق ومعظمهم من قبيلة كنانة يعيشون جنبا إلى جنب مع قبائل الفونج (خليط عربي-زنجي) وقبائل الفلاتة والوطاويط. والجدول التالي يبين المجموعات العرقية الرئيسية قبل حدوث التقسيم (انفصال الجنوب).

---

[1] بهاء الدين مكاوي، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009، ص245.

[2] William Pierre Bouzigues, Le Soudan, cœur géostratégique de l'Afrique subsaharienne, **IRIS**, Décembre 2010, p08.

[*] **قبائل الجعلية** :هي القبيلة التي ينتمي إليها عمر حسن البشير الرئيس الحالي للسودان.

الجدول رقم (7):جدول يبين تقسيم المجموعات العرقية الرئيسية حسب نسبها في السودان قبل التقسيم.

	المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان
1	العرب	%39
2	الجنوبيون	%30
3	مجموعة الغرب (الأفارقة)	%13
4	النوبة (جنوب كردفان)	%06
5	البجا (شرق السودان)	%06
6	النوبيون (أقصى شمال السودان)	%03
7	مجموعات متنوعة	%03

المصدر :عبدو مختار موسى، صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان، منظور سوسيولوجي لمسألة الجنوب، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14، 2007، ص33.

ثانيا – التقسيم اللغوي:

توجد في السودان 150 لغة مختلفة وتتحدث بعض الجماعات السودانية بأكثر من لغة ولهجة مثل أبناء الجنوب الذين يتحدثون العربية بجانب لغتهم الأصلية، كما أن أبناء الشمال بعضهم لا يتكلم العربية[1]، إلا أنه حصل استيعاب لهذا التنوع داخل السودان وبرزت ألسنة مختلفة إذ حدث تداخل لغوي[*] ويظهر هذا الأمر من حيث الآثار التاريخية والنقوش القديمة حيث أن اللغة المكتوبة وسط النوبة في شمال السودان كانت اللغة النوبية الهيروغليفية. وفي مرحلة لاحقة كانت اللغة العبرية لغة العلم بالإضافة إلى استعمال بعض اللغات التي تفهم إلى يومنا هذا وهي لغة "المروبة القديمة" كما برزت أيضا اللغة اليونانية والحرف اللاتيني خلال الحقبة المسيحية.

بمجيء اللغة العربية أصبحت اللغات الأخرى أقل أهمية وأُفسح المجال للغة العربية وذلك لأنها كانت لغة حضارة ولغة علم يتحدث بها المسلمون من المحيط الأطلسي غربا إلى مشارق الهند الشمالية، ثم بدخول وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والتعليم ترسّخت اللغة العربية وأصبحت لها مكانتها في تشكيل واقع الثقافة السودانية، وكانت عاملا مهما لتحديد علاقة الانتماء القومي للشخصية السودانيةكعلاقة انتماء إلى أمة ذات مضمون حضاري لا عرقي، فهي اللغة المشتركة بين الجماعات

[1] سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أبيي نموذجا) ،**دراسات دولية**، العدد 47، 2011، ص135.

[*] يقصد بالتداخل اللغوي تأثير اللغة الأم في اللغة الأجنبية حينما يتحدث بها المتكلم أي بالأخيرة، ويتولد التداخل اللغوي حينما يعيش شعبين أو أكثر في رقعة واحدة لكل منهما لغة، فإن كل منهما سيؤثر في لغة الآخر، فتغلب على الأخريات فتؤثر فيها وهو ما يقصد بالتداخل اللغوي.

القبلية في السودان. بصرف النظر عن أصولها العرقية بالإضافة إلى أنها لغة لحياة الكثير من هذه الجماعات رغم احتفاظ الكثير من هذه الجماعات بلغتها ولهجاتها القبلية[1]، ثم أخيرا دخلت اللغة الإنجليزية مع المستعمر وأصبحت لغة الطبقة المثقفة وأصحاب التخصصات العلمية الراقية[2].

رغم هذا التنوع الكبير إلا أنه من الممكن القول بأن التقسيم اللغوي يتماشى والتقسيم القبلي داخل المجتمع السوداني فأبناء النوبة يتحدثون باللغة النوبية إلى جانب اللغة العربية، والنوبة لغة فيها الكثير من المفردات العربية وهي تنقسم إلى لهجتين واحدة في الشمال وهي (المتوكية) وواحدة في الجنوب وتسمى (المريسية). أما في أقصى الشرق مع الحدود الإرتيرية فتنتشر قبائل "البجا" الرعوية ذات الثقافة الحامية–الشمالية وهم يتحدثون لغة "توبراوي" وهي لغة حامية متداخلة مع العربية ومعها قبيلة بني عامر التي تتحدث أيضا بالحامية وتحديدا بلغة "البجا"[3].

ثالثا – التقسيم الديني :

يشكل المسلمون الغالبة من الناحية العددية إذ يبلغ عددهم 31,2 مليون نسمة وهو ما يشكل نسبة 70% من إجمالي عدد السكان حسب إحصاء عام 2012. أما عدد المسيحيين فبلغ 2,2 مليون نسمة وهو ما يشكل نسبة 5% من إجمالي عدد السكان أيضا لنفس السنة ،وما تبقى فهم يدينون بديانات غير سماوية ويشكلون ما نسبته 25% وهم في الأساس يوجدون بالجنوب[4]. وقد كانت الديانة المسيحية في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة فضلا عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة وكذلك النخبة المتعلمة في حين أن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال أيضا[5].

كان للتجارة وموسم الحج أثر بالغ في انتشار الإسلام في السودان والتمازج العربي مع السكان المحليين وتعايش الإسلام مع المسيحية لعدة قرون دون أن تحدث هناك صراعات، لكن بدخول الاستعمار البريطاني إلى السودان حدث تحول مهم أين انتهج سياسة فرّق تَسُدْ، واستعمل الدين كورقة

---

(1) صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، 2007، ص112.

(2) أحلام أحمد عيسى، منظور الجغرافيا السياسية في التأصيل التاريخي لانفصال الجنوب عن السودان، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 57، 2012، ص09.

(3) إبراهيم البغدادي عبد السلام، **مرجع سابق الذكر**، ص151.

(4) أنور سيد كمال، التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة : دراسة في الجغرافيا السياسية، **دراسات شرق أوسطية**، العدد63 ،2013 ،ص60.

(5) سداد مولود سبع، **مرجـــــع سابق الذكـــر** ، ص135.

لتمزيق الوحدة الوطنية للسودان، حيث أن حملات التنصير في السودان كانت تعمل بالإضافة إلى نشرها للمسيحية في منطقة الجنوب على التحريض ضد الإسلام وتقديمه على أساس أنه دين عنصرية. وساهمت في ذلك المناهج التعليمية التي أسست لهذا الغرض ولم يقتصر الأمر على المدارس بل شمل أيضا المكتبات العامة في جوبا[1].

فيما يتعلق بهذا التقسيم الديني نجد أن مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان كان مطلبا ضروريا لبعض الجماعات وخاصة السلطوية منها وهذا منذ استقلاله، وفي كثير من الحالات لم تكن القيادة السياسية تأخذ بعين الاعتبار مسألة التنوع والاختلاف في القيم والمعتقدات الخاصة بكل الجماعات الإثنية، حيث أن هذه الجماعات سرعان ما أدركت أن السياسة المنتهجة هي ليست السياسة المناسبة التي تمس هذا التنوع وتكفل حقوق الجميع وإنما هي سياسة تتميز بتجاوز هذه الحقيقة والاعتماد على الصهر والدمج القسري وهو ما وفر الجو الملائم للعنف بمختلف أشكاله، ومشكلة جنوب السودان منذ منتصف الخمسينات شكلت إحدى أكبر بؤر التوتر في السودان الحديث حيث أنه بعد إعلان الرئيس جعفر النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناطق السودان لقيت الجماعات المسيحية في الجنوب تعاطفا كبيرا وكان ينذر حينها بحدوث نزاع عنيف على أساس إثني، لأن هذا التعامل لم يكن حسبهم قائما على فهم عميق لطبيعة البنية السوسيوثقافية للدولة السودانية.

زادت هذه السياسة من وتيرة احتجاج جماعات الجنوب بأن تطبيق الشريعة الإسلامية يحول دون وصول القيادات غير المسلمة إلى مراتب عليا في السلطة، وجاء رد دعاة الحكومة بأن تكون المواطنة على أساس الحقوق والواجبات ولا يحرم أي مواطن من تولي منصب عام بسبب عرقه أو دينه، وتمّ التأكيد على ذلك من خلال اتفاقية نيفاشا بين الحكومة والحركة الشعبية في مطلع عام 2005[2].

من خلال إلقاء نظرة على هذا التقسيم الإثني لدولة السودان نجد أن النقاش الذي دار حول الهوية الجماعية في السودان في ظل تعددية إثنية واضحة قد أحدث شرخا وانقساما داخل مكونات المجتمع على أساس عرقي أو لغوي وديني انعكس على البنية السياسية للدولة والنظام السياسي[3]. وزادت حدة هذا الوضع عند اقترانه بالتمايز الاجتماعي والطبقي بين الشمال ومختلف مناطق السودان

---

[1] بهاء الدين مكاوي، محمد قبلي، **تسوية النزاعات في السودان : نقاشا نموذجا**، مركز الراصد للدراسات، د ط، 2006، ص156.

[2] **المرجع نفسه**، ص157.

[3] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص135.

شمالا، جنوبا وشرقا، وتتضح هذه الرؤية عندما ننظر إلى كيفية بلورة المطالب الاجتماعية، حيث أصبحت الجماعات تركز على مصالحها ومطالبها الخاصة بدل بلورة مشروع جماعي قائم على مصالح الجميع وهو ما أدى إلى عدم بلورة أي تصور جماعي لمسألة الوحدة الوطنية ومصير مشترك لجميع فئات وتشكيلات المجتمع، وأبعد من هذا هو بروز حركات مسلحة جديدة في مناطق الوسط والشرق في السودان منطلقة من نفس المطالب التي بلورتها حركة التمرد في الجنوب والحركات المسلحة في الغرب بدارفور.

المطلب الثالث : التهميش و النزاعات في السودان .جدلية الصراع بين المركز – والهامش.

تزايدت حدة المطالب الاجتماعية والسياسية في السودان في العقد الأخير من القرن العشرين، وحسب العديد من الدراسات فإن نخب الشمال التي حكمت السودان قد وقعت في أخطاء على مستوى السياسات الاجتماعية و الاقتصادية التي اتبعتها في إدارة شؤون الأقاليم منذ الاستقلال.

لقد عرف السودان أزمات متعددة وهذا راجع إلى إشكالية التهميش[*] والعلاقة بين الهامش– والمركز، هذه العلاقة الجدلية التي ميزت السودان الدولة الشاسعة المساحة والمتنوعة اثنيا بدأت تاريخيا مع تأسيس الدولة الحديثة، وكون السودان بلد مترامي الأطراف فقد تميز ببعد الكثير من الأقاليم التي تعرف في الخطابات والأدبيات السياسية السودانية بالهامش عن العاصمة التي تعد المركز الرئيسي للنشاط السياسي، أين يتركز جزء كبير من سكان السودان والمقدرة بنسبة 80% في أرياف الأقاليم والمدن الصغيرة بينما النسبة المتبقية فإنها تغطي المدن ولاسيما العاصمة (الخرطوم) وما حولها، وهو ما جعلها خليطا غير متجانس. وكون السودان بلد ضعيف تنمويا وهش على مستوى البنية التحتية ونظم المواصلات وشبكات المياه والكهرباء، جعل تأمين المواصلات واحتواء الأزمات في هذه الأقاليم والمناطق البعيدة عن المركز والمناطق البعيدة عن المركز أمر في غاية الصعوبة بالإضافة إلى كون معظم المنشآت الصناعية والتجارية تتركز في المدن الرئيسية دون بقية المناطق والأقاليم الأخرى[1].

(*) التهميش والإقصاء أو الاستبعاد ارتبطت بالأدبيات الحديثة للتعبير عن ظاهرة أو حالة أو وضع اقتصادي سياسي-اجتماعي وحتى ثقافي أيضا، فقد كانت المصطلحات السائدة قديما للتعبير عن هذا الوضع هي العدالة والمساواة مقابل التميز والظلم. فقد تداول الفكر الإنساني على مر العصور ثم العلوم الإنسانية والاجتماعية في العصور الحديثة قيمة المساواة وأهميتها والعدل وضرورة إزالة الظلم ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع توصيف واضح للعدل ومؤشر محدد للمساواة : "المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة الإنتاج والاستهلاك والعمل السياسي والتفاعل الاجتماعي واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الاقتصاد عن هذه المشاركة".

(1) ذاكر محي الدين العراقي، الهامش والمركز : جدلية الصراع والسلام في السودان، **دراسات إقليمية**، العدد 30، 2012، ص30.

يجمع المهتمون والدارسون للشأن السوداني سياسيا، أن النخب التي حكمت السودان ارتكبت خطأ كبيرا عندما أهملت أو تجاهلت القوة التي توجد ضمن التجمعات والأقاليم الجهوية والإثنية وعدم النظر في مطالبها الاجتماعية والاقتصادية بجدية، وفي الشق السياسي نفس الشيء ارتكبته القيادة السياسية في المركز حيث صنفت هذه التجمعات الإثنية والإقليمية ضمن المجموعات والقوى العنصرية التي تسعى إلى هدم الوحدة الوطنية ومرد ذلك أن هذه الجماعات اكتسبت وعيا سياسيا واجتماعيا خارج الإطار القومي العام[1]. بينما الواقع التاريخي يؤكد بأن هذه الجماعات في جنوب السودان وشرقه وغربه لم تكن تعني بالضرورة حركة انفصالية بل أن مطالبها كانت تتمحور حول دعوة الحكومة المركزية لاستيعاب التنوع الثقافي والإثني في كامل السودان.

بفعل التنوع الثقافي للسودان وكثرة عدد قبائله عرف تحولات سوسيوثقافية مهمة أثرت على تركيبته ومرد ذلك هو عوامل الحراك الاجتماعي الذي تميز بالتنافس بين هذه الجماعات خاصة الوسط النيلي، وحسب الدراسات السوسيوثقافية مرد هذا الوضع هو حد معقول من التطور النسبي الذي حدث أثناء الإدارة الاستعمارية في هذا الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى كأقاليم غرب السودان وجنوبه وجبال النوبة، جنوب النيل الأزرق وشرق السودان في مناطق البجا[2].

وعندما حصل السودانيون على الاستقلال عام 1956 ورثوا العديد من المشاكل التي خلفتها الإدارة الاستعمارية البريطانية ذلك بسبب طبيعة هذه الإدارة القائمة على أساس مبدأ فرّق تسد، حيث انتهجت سياسة قائمة على جعل مناطق أولى بالاهتمام من مناطق أخرى ومن الأمثلة على هذه السياسات والقوانين قانون المناطق المغلقة الذي سنّ عام 1922 حيث نص على اعتبار مناطق معينة من جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور وكردفان وغيرها من المناطق التي لا يحق لبقية السودانيين الدخول إليها إلا بتصاريح خاصة من الحاكم العام البريطاني، فترتبت عن هذا القانون مشاكل كثيرة أخطرها خلق فجوة وبون شاسع بين هذه المناطق ومناطق السودان الأخرى سياسيا واقتصاديا وثقافيا وإداريا[3].

---

(1) عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص40.

(2) عبده مختار موسى، التهميش والاستقرار في السودان : حالة دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 182، أكتوبر 2010، ص09.

(3) ذاكر محي الدين العراقي، **مرجع سابق الذكر**، ص33.

تجلى دور الاستعمار في السياسة الانتقائية التي انتهجها من خلال التركيز على عناصر الوسط الشمالي واعتبارهم أنهم ينتمون لحضارة متقدمة، وفي نفس الوقت نظر لغيرهم من الجماعات بنظرة دونية ومنه تكونت العناصر القائدة في الشمال والكوادر الإدارية والمساعد الإداري والتجاري للإدارة الاستعمارية. هذا التعاون والمساومات بين المستعمر من جهة وبعض العناصر الشمالية من طائفية ودينية وقوى تقليدية ومتعلمين من جهة أخرى لم يحدد فقط مساحة التوسع الاستعماري في البلاد بل انعكس تأثيرها على بنية المجتمع السوداني ككل، أين استفادت العناصر الشمالية من هذه الوضعية والسياسة الانتقائية للكوادر المتعلمة والمدربة فتوسعت الفوارق بين المناطق الأخرى الجنوبية والشرقية والغربية، وهنا امتزجت الفوارق السياسية مع الجانب الاقتصادي والاجتماعي بالعامل العرقي وزاد من تغذيتها حيث شعرت الجماعات المهمشة بأنها أصبحت في هذا الوضع نتيجة الاهتمام بالانتقاء البريطاني للعناصر الشمالية والتي معظمها عربي بالأساس[1] مما عمق من حالة الشعور بالتهميش والإقصاء لديها.

من ناحية أخرى كان تطبيق الإدارة البريطانية لقانون الإدارة الأهلية[*] منذ عام 1925 والذي طبق بشكل فعلي عام 1937 في السودان دور في تقوية الزعامات التقليدية في مواجهة القوى الوطنية الجديدة من المتعلمين والخريجين في إطار إدارة مركزية تخفض النفقات أو الإنفاق البريطاني في السودان، وأمام هذه السياسات الاستعمارية وسياسات النخب السودانية منذ منتصف الخمسينيات بدأ يظهر نوع من التوجس في المناطق الهامشية من السودان نتيجة فرض الحكومة المركزية إرادتها على بقية المناطق دون مراعاة أي اعتبارات ثقافية واجتماعية ، وكانت هنا البداية من الجنوب عام 1955 عن طريق حزب الأحرار الجنوبي الذي قدم طرح الفيدرالية للخروج من هذه الأزمة وذلك بالاستناد إلى نظام المناطق المغلقة الذي وضعته الإدارة البريطانية.

كل هذه الممارسات والسياسات خلقت نوعا من عدم التجانس السياسي والاجتماعي أفرز إلى حد ما تأثيراته السياسية التي ظهرت بجلاء بعد الاستقلال حيث ظهر النسيج الاجتماعي هشّا لأنه لم يكن بمستوى القوة التي يمكن أن تحميه من النزعة العرقية والجهوية ، إلى جانب ضعف خطط التنمية

---

[1] عبده مختار موسى، التهميش والاستقرار في السودان : حالة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص09.

[*] تعني **الإدارة الأهلية** شبكة رجالات الإدارة القبلية التي عرفت في أدبيات الإدارة السودانية بالإدارة الأهلية وهي الوظائف القيادية التي ظل يتقلدها زعماء القبائل في السودان لأداء واجبات وظيفية وأهلية محددة منذ عهد السلطنات السودانية دارفور، سنار، نقلى، المسبعات، والعبدلات وغيرها من مراكز السلطة ثم جاءت الأنظمة من بعد واعتمدت عليها في إدارة القبائل والمجتمعات المحلية وقسم السودان إلى 17 حكومة محلية في المدن و39 حكومة في المناطق الريفية.

والبناء المنتهجة من طرف الحكومات المتعاقبة سواءً العسكرية منها والمدنية، وغدت الميزة الأساسية للتجارب التنموية في دولة السودان هي عدم الاستقرار في أنظمة الحكم واضطراب أحوال وأوضاع الدولة السودانية عبر مختلف مراحل تطورها.

لم يكن هذا الضعف خاصا بالتنمية فقط فقد أصبح يميز أيضا مجال التمثيل البرلماني والسياسي وإشكالية اقتسام السلطة[1] ،أين أصبح الشمال يفقد سيطرته كل مرة على أقاليمه البعيدة وأصبحت السلطة تتركز في يد مجموعة إثنية محددة ومنه تشكلت فئات اجتماعية لها مصالحها وأهدافها الخاصة والضيقة، وهنا زادت حدة الشعور بالتهميش والإقصاء من مختلف فئات وأقاليم السودان.

كان نتاج الشعور بالظلم والتهميش ظهور حركات إقليمية بعد الاستقلال مثل "مؤتمر البجا" الذي تأسس شرق السودان عام 1958 و"وحدة غرب السودان" الخاصة بدارفور، وكذلك في الثمانينات أين انظم العديد من أبناء المهمشين الذين زاد عددهم كما وكيفا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان التي قادها العقيد "جون غارنغ"[(**)]. في منتصف التسعينات من القرن العشرين أصدر أبناء الغرب كتابا تحت عنوان "الكتاب الأسود" يستنكرون فيه التهميش الذي يتعرضون له وشكل محور جدل كبير لأنه ركز على تقديم تقييم عرقي لشاغلي المناصب القيادية في الدولة السودانية، وبقي الكتاب مجهول الكاتب إلى أن أعلن الدكتور خليل إبراهيم عن مصدره وجاء هذا الاعتراف في الحوار الذي أجراه مع صحيفة الحياة اللندنية عام 2003 حيث قال : "منذ الاستقلال حكم السودان إثني عشر رئيسا جميعهم من الإقليم الشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب... قررنا التأكد من ادعائنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاءً نشرناه في الكتاب الأسود"[2].

هذا الوضع الذي يتكلم عنه الكتاب الأسود استمر حتى مجيء حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي عام 1989، وفي هذا الصدد يصرح أحد المثقفين من أبناء دارفور أن نظام الإنقاذ عندما أمسك بالسلطة عمل على توزيع المناصب الوزارية وتخلى عن الشعارات المرفوعة، مثل المشروع

---

[1] Heather J Sharkey, Le Soudan un pays indivisible dual ou pluriel ? Chronique post-rupture, **Afrique Contemporaine**, n° 246, 2/2013, p28.

[(**)] **"جون غارنغ ديما بيور** (23 جوان 1945 – 30 جويلية 2005). زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول السابق لعمر حسن البشير قبل الانفصال ورئيس حكومة جنوب السودان وهو من مدينة جونقلي ينتمي لقبلة "الدينكا".

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص44.

الحضاري وإعادة صياغة المجتمع وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة لكن تمت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين، لكنه كان تمكينا جهويا عنصريا لثلاث فئات من الإقليم الشمالي هم الشايقة – الجعليون – الدناقلة[1].

يتهم الكتاب الأسود حكومة الإنقاذ بالقول أنها في أول تشكيل وزاري لها منحت 90% من المناصب الوزارية الاتحادية لأبناء الإقليم الشمالي ولم يتوقف الأمر عند هذه النقطة، بل تعداها لمنح المناصب بالمحاباة حيث أن من لم يحصلوا على مناصب تم استنساخ وزارات جديدة حتى يتمكنوا من إرضاء أكبر عدد ممكن.

يرى الكثير من الباحثين السودانيين أن النمط الذي انتهجته الحكومة على المستوى السياسي انعكس على الجانب التنموي للدولة، إذ أن نمط التنمية الإقليمية غير المتوازنة هي نتاج انحياز الطبقة الحاكمة في المركز لمصلحة الإقليم الأوسط والأغنى نسبيا الذي ظل لسنوات طويلة يستحوذ على نصيب الأسد من موارد الاستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم، وهذا راجع إلى عدم كفاءة الطبقة السياسية في التعامل مع معطيات الوضع القائم بالطريقة التي تقود البلاد من مرحلة النزاع والحرب إلى مرحلة الوفاق والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية المستدامة و المتوازنة[2]. ولهذا شهد السودان مباشرة بعد فترة استقلاله بدايات التذمر الشعبي ومشاعر الإحساس بالتهميش الذي تغلفه النوايا السياسية والذي تبحث من ورائه نخب سياسية في الشمال خلق وضع سياسي واقتصادي تبرز فيه التناقضات بصورة جلية.

يرى "تيم نبلوك – Tim Neblock" أن الحكومات الوطنية المتعاقبة في السودان ظلت تحافظ على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن السلطة الاستعمارية البريطانية ، وأن سياساتها أدت إلى تعميق واقع التفاوت الاجتماعي والجهوي الذي وضعته الإدارة الاستعمارية لخدمة مصالحه بسبب خضوعها لنفوذ الجماعات المستفيدة من الولاء القبلي والديني للزعماء، وهو ما منحها شرعية شعبية أكسبتها أغلبية سياسية في معظم الانتخابات البرلمانية[3].

---

[1] عبده مختار موسى، التهميش والاستقرار في السودان، **مرجع سابق الذكر**، ص10.

[2] عطا البطحاني، **تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي**، المنتدى الدولي حول : التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات : مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، بيروت، نوفمبر 2011، ص ص23 ،24.

[3] خالد التيجاني النور، الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة ،الدوحة : **سلسة تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، مارس 2014، ص03.

أمام هذه الحالة تزايد الوعي بالهويات الإقليمية والدينية والعرقية ووجدت العديد من المجموعات في السودان نفسها في أزمة ، إذ أن الدولة ظلت تتبنى بصور مقصودة وأحيانا غير مقصودة هوية وطنية واحدة لا تعكس الواقع الاجتماعي والإثني لكل الدولة وقد تم التعبير عن هذا التوجه في السياسات الداخلية والخارجية لمختلف الحكومات التي تولت مقاليد السلطة في السودان، وقد نتج عن هذه السياسات انفصال الجنوب عن الشمال وبقي الباب مفتوحا أمام نشوء حركات انفصالية أخرى إن لم يتم تدارك هذا الخلل من طرف ساسة السودان بمعالجة الخلل على مستوى الاعتراف بالتنوع وجعله من بين المكونات الرئيسية للبناء الاجتماعي[1]، خاصة وأن العديد من المجموعات التي استبعدت الخوف على هويتها الإثنية قد بدأت تناضل من أجل أن تُحترم لغتها وديانتها وثقافتها المحلية وإذا استمرت حالة التهميش والإقصاء على ما هي عليه فإن حالة الوضع الراهن من عدم الاستقرار وانعدام الأمن سوف تستمر كما قد تستمر حالة التمزق التي كانت بدايتها جنوب السودان.

في هذا السياق أيضا يتفق الباحثون السودانيون على أن مسألة التهميش والإقصاء ارتبطت بعامل مهم وهو تأثيرها على نقاشات الهوية حيث ظهر هذا النقاش واحتدم في المرحلة الأولى لاستقلال الدولة بين من يتبنون طرح العروبة ومجموعة طرح الأفريقانية، وبصفة عامة طرح الأسلمة داخل المجتمع السوداني وحسب الباحثين فهم يرجعون هذه الجدلية إلى العامل الجغرافي، إذ أن الجماعات الشمالية على النيل والبحر الأحمر وجنوب مصر تقع على نقاط اتصال تاريخي لحضارات قديمة استطاعت أن تطور إحساسها القومي أكثر من غيرها وكان تأثير الديانة الإسلامية واضحا فيها إذ جعلهم يشعرون بأنهم يكونون جماعة واحدة نتيجة هذا الامتزاج والاختلاط.

في ظل هذا النموذج العربي والإسلامي تبلور السياق الاجتماعي والثقافي وعملت نخب الشمال على ترسيخه في مختلف الأقاليم السودانية، وحسب النخب والأكاديميين فإن الحكومة المركزية في الشمال عبر هذا النهج فرضت عزلة على الجماعات الأخرى في الغرب والجنوب خاصة ذات الأصول الإفريقية في مسار البناء القومي وهذا أدى إلى خلق أزمة هوية رغم أن القبائل الإفريقية في إقليم دارفور مثلا قد أسلمت منذ قرون وتعربت وأصبحت تتعامل باللغة العربية دون وجود إشكالات وامتزجت وتزاوجت مع قبائل السودان، لكن الإشكال الذي يبقى مطروحا هو كيف يمكن أن تحقق النخبة الحاكمة في الشمال التوازن الجهوي ويُشعر الجميع بأنهم مواطنون من نفس الدرجة وبنفس الحقوق خاصة

[1] نصر الدين عبد الباري، تعددية الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة، **دورية مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا**، 2013، ص05.

الحقوق السياسية والمدنية، ثم تغير العلاقة السلبية الموجودة والسائدة بما تنطوي عليه من حرمان اقتصادي وإقصاء سياسي وتهميش اجتماعي[1]، وما يعانيه السودان من حالة اللاستقرار السياسي نتيجة مخلفات السلطة الاستعمارية ثم السياسات التي انتهجها وما زالت تتبع من طرف نخبة المركز التي تمسك بزمام السلطة.

بالإضافة إلى غياب نوع من الانسجام بين فئات المجتمع السوداني المتعدد إثنيا ما زالت الانتقادات توجه إلى المركز الذي خلق هذه البنى والسياقات وجسدها في الممارسات الأساسية عبر مؤسساته مما زاد من حدة النزعة العرقية والجهوية الضيقة لدى بعض الجماعات، سنورد في الجدول التالي توزيع المناصب الوزارية والإدارية العليا في السودان عبر الفترات الزمنية الممتدة ما بين 1956-2005 انطلاقا من مسببات هذه الجدلية (المركز – الهامش) والتي تشكلت منذ الاستقلال وكانت تأثيراتها واضحة على الجانب التنموي وإشكالية الهوية في المجتمع السوداني.

الجدول رقم (8): جدول يوضح توزيع المناصب الوزارية والإدارية العليا على أقاليم السودان منذ 1956 حتى 2005.

اسم الإقليم	عدد المناصب لكل إقليم					نسبة التمثيل بالمئة (%)				
	58-56	69-64	85-69	89-85	2005(*)	58-56	69-64	85-69	89-85	2005
الشرقي	01	02	04	03	01	%1,4	%2,5	%2,5	%2,6	%3,3
الشمالي	58	55	79	55	15	%79,5	%67,9	%68,7	%47,4	%60,1
الأوسط	02	05	19	17	03	%2,8	%6,2	%15,5	%14,7	%6,6
الجنوبي	12	14	09	15	05	%16,45	%17,3	%7,8	%12,09	%13,6
الغربي	00	05	04	26	05	%00	%2,16	%3,5	%22,4	%16,7
مجموع	**72**	**81**	**115**	**116**	**39**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

المصدر :جماعة طلاب الحق والعدالة، الكتاب الأسود، اختلال ميزان تقاسم السلطة والثروة في السودان، الخرطوم،1988، ص ص2-5 على 21/12/2015,**http://www.goocities.com/black.book**

من خلال الأرقام الواردة في هذا الجدول منذ سنة 1956 نلاحظ أن الإقليم الشمالي حاز على النصيب الأكبر مقارنة بالأقاليم الأخرى ،حيث أن النسبة العامة لم تنزل عن 50% كحد أدنى وبقيت الأقاليم الثلاثة الشرقي والأوسط ثم الغربي في نفس المركز مع تحول طفيف للجنوب والوسط في فترة

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القرى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص42.

(*) الأرقام فيما يخص سنة 2005 هي بعد اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية ومتمردي الجنوب في جانفي 2005، المصدر موقع أبنانا نتس ديكو منت، على : .**http ://www.Unbeman ntesdekument.htm.**12/07/2016

1985–1989 وهذا يبرز مدى الاختلال الواضح في تقلد المناصب السياسية والإدارية وخاصة بعد الاستقلال مباشرة حيث قارب النسبة 80% كما هو مبين في الجدول.

تميزت الفترة الأولى بين عامي 1956–1958 من تاريخ السودان بالصراعات السياسية وعدم الاستقرار واستمرار النموذج الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، ودخلت الأحزاب في تحالفات مُعلنة أنها ضد احتكار أدوات اللعبة السياسية من طرف جماعة واحدة. ومن خلال الأرقام المبينة في الجدول والخاصة بهذه الفترة نجد أن الميزان مختل لصالح الشمال أي العاصمة وما جاورها من أقاليم والتي تغلب فيها سيطرة النخب المثقفة ذات الميول العربية، ويعود السبب إلى العامل التاريخي بالدرجة الأولى متمثلا في التخلف الثقافي والإداري في الأقاليم الأخرى ثم تعززت على نحو واضح منذ ما قبل الحكم الثنائي البريطاني–المصري 1899–1956 والسبب يعود إلى انحسار الاهتمام الثقافي والعلمي حول الخرطوم بالأساس، ومنه كانت النخبة التي تدير شؤون الدولة وليدة بيئة الشمال وهذا انطلاقا من مؤتمر "الخريجين"[*]عام 1938، فأدى ذلك إلى ظهور الاختلال السابق الذي استغل من قبل دعاة المساواة واللامركزية لاحقا للتعبير عن ظلم المركز.

بعد هذا الخلل جرت عدة محاولات لتصحيح الوضع والحد من سلطة المركز والاختلال في توزيع المناصب العليا في البلاد مثل مبادرة محمد محمود طه لإقامة جمهورية فيدرالية ولكن طرحه لقى معارضة من طرف حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي.

وفي عام 1950 حدث انقلاب عسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود وكان هذا نهاية الحكم المدني الأول ويعد هذا الحدث مؤشر مهم على حقيقة أزمة الحكم في دولة السودان منذ البداية، وولدت خطوة الفريق عبود إحساسا جديدا لدى الرأي العام السوداني بأنه كلما تأزم الوضع في البلاد تتجه الأنظار إلى مؤسسة الجيش، وحاول عبود أن ينهي مشكلة الجنوب في عهده باستعمال منطق القوة وأعطى بعض المناصب للجنوبيين وكان متشددا تجاه قضية الانفصال، كما تبنى سياسة إنمائية نشطة في أقاليم السودان المختلفة كانت إيجابية إلى حد بعيد غير أن التصعيد في جنوب السودان أشعل نار الحرب الأهلية في الجنوب عام 1963 وتعرضت مناطق أعالي النيل وبحر الغزال والاستوائية لعدة عمليات

[*]**مؤتمر الخريجين** : كيان سوداني تم إنشاؤه إبان فترة الحكم الثنائي الاستعماري بالسودان وكان ميلاد مؤتمر السودان عام 1938 على يد خريجي كلية غوردن بجامعة الخرطوم حاليا. وخريجي الكليات الأجنبية الأخرى. وكان السكرتير هو الزعيم إسماعيل الأزهري. وكان هدف التنظيم سياسي في المقام الأول تحرير السودان من البريطانيين. ولما كانت ظروف المواطنين السودانيين لا تسمح لهم بالعمل السياسي جاءت فكرة هيئة اجتماعية كانت هي النواة التي منها نال السودان استقلاله في الفاتح من جانفي 1956.

مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني فيها[1]. بعد هذه الأحداث وكأي حكم عسكري فقد ثار الرأي العام ضد حكم الفريق عبود نتيجة تضيقه على الممارسة السياسية وانتهاج سياسة تكميم الأفواه بالإضافة إلى تزايد التصعيد في النزاع مع متمردي الجنوب مما عجل بسقوطه.

في الفترة الثانية نلاحظ أن توزيع المناصب بقي بنفس الوتيرة إذا ما قارناه بالفترة السابقة إذ بقي الشمال مسيطرا على مقاليد السلطة حيث سيطر على 55 منصب من أصل 81 منصب ويليه الجنوب بـ 14 منصب، في هذه الفترة حدث تطور على المستوى السياسي إذ طرحت فكرة اللامركزية كخيار لحل المشاكل المطروحة وتجلى هذا في اللجنة التي تشكلت من طرف الأحزاب السياسية وعرضت باسم لجنة الإثني عشر عام 1967، غير أن مقترحاتها بقيت حيز الورق ودخلت نخب الأقاليم في صراعات داخلية وحفزت تصريحات اللجنة فئات سودانية من أقاليم أخرى للمطالبة بالمشاركة في الحكم وإدارة شؤون أقاليمهم إلى جانب المشاركة في السلطة المركزية، لكن كل هذه التوصيات والمبادرات بقيت نظرية ودعاية إعلامية مما جعل الشعور بالتهميش والغبن يتزايد لدى مختلف النخب وتعمق أيضا الفارق بين المركز والأقاليم، وساهم هذا أيضا في إطالة عمر تمرد الجنوب واستنزف قدرات وطاقات بشرية ومادية كبيرة مما أعاق جهود التنمية، وفي هذا الصدد كان قد صرح النائب "أبيل ألبير" عضو البرلمان عن دائرة بور الجنوبية في عام 1969 قائلا : "الأحوال في غرب السودان وشرقه رديئة ولهذا فإن السخط والتبرم سيجتاحانهما قريبا، وقد ينقلب السخط إلى تعبير أكثر عنفا مما نراه الآن في جنوب السودان"[2].

في هذه الفترة أيضا نلاحظ أنه تأسست حركات سياسية في أقاليم دارفوروجبال النوبة والبجا، وهذه الحركات السياسية كانت بمعزل عن الأحزاب التقليدية للمطالبة بالتنمية، واكتسبت ظاهرة تشجيع المليشيات القبلية أهمية متزايدة حتى أصبح احتوائها صعب جدا مما أدى إلى تغذيتها للنزاعات الإثنية.

في الفترة الثالثة نلاحظ أن الشمال بقي مستأثرا بكل المناصب مقارنة بالأقاليم الأخرى باستثناء التحول الذي حصل تجاه منطقة الوسط حيث منح 19 منصب من أصل 115 وهو بذلك يلي الشمال مباشرة ، هذه الفترة تعتبر مرحلة الحكم العسكري الثاني بقيادة "جعفر النميري" في هذه الحقبة حاول أن يتغلب على الطائفية في السودان وحاول حل مشكلة الجنوب بمنح الجنوبيين قدرا كبيرا من الحكم الذاتي

---

[1] ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، نوفمبر 2012، ص ص16،17.

[2] ذاكر محي الدين العراقي، **مرجع سابق الذكر**، ص40.

الإقليمي كما اعتبر النميري أن صراع الجنوب هو أخطر صور الصراع بين المركز والهامش[1]، واستشعر خطورة الحراك السياسي والاجتماعي في البلاد ومنه حاول أن يتبع نهج التوازن الإقليمي داخل الدولة لكن معظم هذه القرارات والسياسات بقيت مجرد تصريحات وقرارات على الورق، إذ لم تنفذ مما يوضح غياب الإرادة السياسية الحقيقة في تجاوز مشاكل عدم الاندماج الاجتماعي والتباين السياسي والاقتصادي الذي ميز الوضع العام في السودان.

كما لم تتغير نسب التمثيل السياسي للمناصب الدستورية كثيرا على الرغم من تميز عهده بكثرة التعديلات وكثرة الوافدين على التشكيلة السياسية إلا أنه فضل الاحتفاظ بالتركيبة الجهوية كما هي وهو الأمر الذي أدى إلى تمكين أبناء الشمال وتركيز التنمية في الشمال والوسط[2] ، كما كانت استراتيجية النميري تهدف إلى إضعاف قواعد قوى الجماعات السياسية التقليدية التي يمكن أن تشكل تهديدا له، وقام بإلغاء الإدارة الأهلية واستبدلها بمجالس منتخبة سيطرت عليها النخب الإدارية والسياسية، وعمد إلى مصالحة وطنية عام 1977 حيث دخل زعيم حزب الأمة الصادق المهدي وحسن الترابي من الإخوان حكومة النميري وزادت قاعدة الدعم الذي يتمتع بهما، وزاد الطابع الإسلامي لحكمه وأنهى التصعيد بإقرار قوانين تطبيق الشريعة عام 1983. وأخطر ما قام به هو إبطال العمل باتفاقية "إديس أبابا" عام 1983 ملغيا تعديلاته الدستورية بهدف التخطيط لتوجيه عوائد النفط المكتشف في تلك الفترة إلى الحكومة المركزية.

في نفس السنة بلغ الاستياء درجة كبيرة في إقليم الجنوب وانفجرت الحرب الأهلية الثانية بقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تأسست في إثيوبيا وكان هدف زعيمها "جون غارنغ" هو سودان موحد وعلماني والرد على المطالب التي شملت مختلف فئات المجتمع السوداني خارج نطاق الجنوب، قوبلت هذه الفكرة بالرفض من طرف الشمال وبقي الجنوبيون مصممون على الانفصال بعد هذا الرفض[3] بسبب التغييرات التي أحدثها النميري فيما يخص الجنوب وما تضمنته اتفاقية "أديس أبابا"[*]، وانهار الاقتصاد لتثور الجماهير الشعبية في السودان بعد ذلك بتاريخ 09 أفريل 1985، وكانت هذه

---

(1) ليلى سيد مصطفى أرباب، **مرجع سابق الذكر**، ص19.
(2) ذاكر محي الدين العراقي، **مرجع سابق الذكر**، ص42.
(3) ليلى سيد مصطفى أرباب، **مرجع سابق الذكر**، ص42.
(*) بموجب هذا الاتفاق حصلت المقاطعات الجنوبية الثلاث على استقلال نسبي في إطار كونفدرالي، وضمن هذا الاتفاق احترام تمثيل الجنوب ، وقع الاتفاق كل من "أبيل ألبير" والزعيم الجنوبي "جون غارنغ"، وقد تضمن هذا الاتفاق برلمانا إقليميا موحدا مع توزيع للدوائر ووجود مجلس وزاري تنفيذي في الجنوب، ثم تمثيل ذلك في الحكم المركزي نفسه بالشمال (البرلمان والسلطة التقليدية).

الأخيرة مدعومة من طرف القوات المسلحة للجيش وبهذا ينتهي حكم جعفر النميري ليعود الصادق المهدي مجددا ليصبح رئيسا للوزراء وقام سوار الدهب بالإعلان عن فترة انتقالية[1].

خلال الحكم المدني الثالث بين 1985-1989 نلاحظ أن التوزيع تغير بعض الشيء مقارنة بالتغيرات السابقة إذ نجد تقارب بين الأقاليم الثلاث، الأوسط 17 منصب، الجنوبي منصب15، الغربي 26 منصب مع بقاء الوضع على ما هو عليه في الشمال بـ 55 منصب.

رغم هذا التغيير إلا أن المناطق التي شهدت الانتفاضة عام 1985 ترى بأن هذا التوزيع كشف عن قدر كبير من الحساسية السياسية تجاههم ولاسيما وأن ثلثي أعضاء مجلس الوزراء ينحدرون من إقليم واحد في السودان، ولم يتم اختيارهم على أساس انتمائهم المهني وإنما على أساس الانتماء الجهوي ولم يكن فيها لأبناء المهمشين أي مكان في السلطة.

بعد انتخابات عام 1986 أثبتت الحكومة عجزها في مواجهة تحديات السودان الداخلية والخارجية، وهنا تمكن إشكالية الأحزاب التقليدية السودانية (حزب الأمة- الحزب الاتحادي الديمقراطي) المعبرة عن بورجوازية تقليدية تتبنى التحديث ببطء، وتميزت بالضعف أيضا ولهذا عجزت عن حل الأزمة الاقتصادية ومشكلة الجنوب[2].

بعد ذلك تبنت الحكومة مبدأ الحكم اللامركزي وتقويمه على أسس ديمقراطية لكن الأوضاع لم تتغير بل زادت سوءً خاصة بعد أن تصاعدت حدة المواجهات في الجنوب وصارت للمتمردين قواعد في المناطق الشمالية. وزادت حدّة مطالب الأطراف المهمشة وتوسعت بشكل أشد قوة من السابق تضمنت خطابا متطرقا تجاوز حتى ما ألفته الحكومات السابقة في المركز من الحركة الشعبية، وفتحت جهات جديدة في مناطق النوبة، وجنوب كردفان والنيل الأزرق ، وبرزت فكرة تسليح قبائل التخوم مع الجنوب وهو ما ترك انعكاسات خطيرة في مسيرة الصراع بين المركز والهامش و أثارا سلبية على تركيبة وبنية المجتمع السوداني والدولة بصفة عامة.

في مرحلة الحكم العسكري الثالث والذي جاء بعد انقلاب جوان 1989، برزت حكومة الإنقاذ الوطني في السودان وحاولت تكوين نظام سياسي يكون بديلا عن نظام التعددية، ومما أعلنته هذه

---

(1) Zytgmunt L.Ostrowski, **Soudan, conflits autour des richesses**, Paris : l'Harmattan, 1ere ed, 2010, p19.

(2) توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2012، ص45.

الحكومة هو التوحد الإسلامي في الحكم وقدمت وعود بإجراء تغييرات في التعليم في ظل التحولات السياسية التي عرفت على الساحة الإفريقية والعربية، ورثت هذه الحكومة جملة معقدة من المشاكل السياسية والاجتماعية مثل حرب جنوب السودان وامتداداتها في منطقة النيل الأزرق ومنطقة جبال النوبة، كما كانت هناك قضايا وليدة حقبة الإنقاذ مثل أزمة دارفور وأزمة شرق السودان[1].

واصلت حكومة الإنقاذ في نفس النهج السابق حيث عمدت إلى سياسة الإقصاء وتصفية الخصوم وعملت على دعم مناصريها في جل الوظائف المدنية والعسكرية وظهرت مراكز للقوى تمتلك نفوذا وسلطة أكبر من غيرها، وقامت بحل الأحزاب التقليدية ولاسيما حزب الأمة وأحزاب سلطة الحكم المدني الثالث وعملت أيضا على استيعاب فئات واسعة من الشعب في حزب واحد "المؤتمر الوطني"، فنتج عن هذه الممارسة تصاعد حدة المعارضة السياسية وزادت وتيرة نشاط الحركات المتمردة في الشرق والغرب وأولها حركة "يحي بولاد داود" عام 1991 في إقليم دارفور، ولم يختلف "يحي بولاد" عن سابقيه من المعارضين في الاعتراض ورفض الممارسات القمعية وسوء المعاملة وزيادة التهميش وطالب بتقاسم السلطة والثروة وانتهاج اللامركزية في الحكم.

كما عمل النظام السوداني على جعل الممارسة السياسية تخضع للمعايير الإثنية وأعاد القبلية إلى الواجهة لتحل محل الأحزاب السياسية، ورغم خطورتها عادت القبلية والإثنية مجددا إلى الواجهة السياسية والاجتماعية ولكن بصورة لم تعهد من قبل وقام النظام بتوظيفها لصالح البقاء في السلطة وجعلها تقوم بوظيفة الأحزاب السياسية في القرى والأرياف والمناطق البعيدة المهمشة، فالنظام الفيدرالي والذي من المفترض أن يكون وسيلة فعالة للتوزيع العادل للثروة وإحياء التنمية والعدالة بين المركز والأقاليم الأخرى، جسّد بشكل واضح منطق القبلية بمنحها وضعا دستوريا وقانونيا ومنه كانت بذور تمزيق النسيج الاجتماعي السوداني بارزة ومهدت لظهور الحركات الإقليمية المسلحة[2]. واتخذت من العبارة الشهرة التي قالها الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" مبررا لحمل السلاح ضد السلطة المركزية حيث قال : "إن على من ينازعنا السلطة أن يحمل السلاح ويواجهنا وإننا لا نتفاوض إلا مع القوى التي تحمل السلاح"[3]، مما أدى إلى اتساع رقعة الاقتتال لتشمل أجزاء واسعة من السودان في الفترات اللاحقة.

---

(1) ليلى سيد مصطفى أرباب، **مرجع سابق الذكر**، ص23.
(2) حيدر إبراهيم علي، السودان..... إلى أين ؟،**المستقبل العربي**، العدد 323، ماي 2014، ص40.
(3) ذاكر محي الدين العراقي، **مرجع سابق الذكر**، ص53.

حاولت حكومة الإنقاذ حل مشكلة الحكم بإقرار نمط الحكم الفيدرالي (اللامركزي) ومعالجة مشكلة جنوب السودان بنفس الآلية (الفيدرالية)، وهذا بعد سلسلة طويلة ومعقدة من الاتفاقيات بدءً من ماشاكوس 2002، نيفاشا ماي 2004، ونيروبي جوان 2004 انتهاءً باتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة والحركة الشعبية في جانفي 2005[1]. حيث حددت الاتفاقية الأخيرة اختصاصات كل من الحكومة المركزية وحكومة جنوب السودان والحكم الذاتي لباقي ولايات السودان.

من خلال هذه الاتفاقية يتوضح لنا أن السلطة المركزية أصبحت في موقف ضعيف وأن سلطة المركز لم تبقى بنفس القوة السابقة ، كما أن خطر التقسيم بدا واضحا وهو ما تحقق فعلا في جويلية 2011 وبقي طرح الانفصال بالنسبة لباقي المناطق الأخرى قائما في ظل السياسات المنتهجة وهو ما شكل هاجسا لوحدة السودان.

رغم هذه القرارات والسياسات والإصلاحات الدستورية إلا أن الجبهة الغربية عرفت بداية عهد جديد من الصراع مع المركز ، فرغم اختفاء حركة بولاد فقد برزت حركة جديدة أطلقت على نفسها جماعة طلاب الحق والعدالة في إقليم دارفور عام 1998 مطالبة باقتسام الثروة والسلطة وإنهاء عهد الأقلية الشمالية المتحكمة في الأكثرية.

في فيفري عام 2003 اندلع التمرد في إقليم دارفور أيدته القوى الرئيسية في البلاد خاصة حركة تحرير السودان التي أكدت على مبدأ المشاركة في السلطة وإعطاء الأحقية لأبناء الإقليم لتسيير شؤونهم دون وصاية مركزية، وطالبت أيضا بوضع كافة العرقيات ذات الأصل الواحد والثقافة الواحدة في منطقة معينة لكن هذا الطرح رأت فيه قوى أخرى أنه تمزيق لوحدة السودان، كما أن القوى الفاعلة في دارفور رأت بأن طروحات حكومة الإنقاذ واتفاقها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان هي سياسات غير عادلة تحرم الأقاليم السودانية الأخرى من اقتسام السلطة والثروة وتمكين السلطة بيد الأقلية العربية حسب نظرهم، من هنا جاءت فكرة إصدار الجزء الثاني من الكتاب الأسود السالف الذكر والذي عرضوا فيه اختلال توزيع السلطة كما هو مبين في الجدول السابق في فترة ما بعد (توقيع اتفاقية 2005) وهو نفس الطرح الذي تبناه السياسي الجنوبي "بونا مالوال" عندما كتب يقول : "حرص الطرفان على أن تكون اتفاقية السلام آلية لاقتسام السلطة بينهما أكثر منها آلية لحل كل النزاعات وحسم المشكلات كما توقعها أغلب السودانيين".إذ خصص بروتوكول اقتسام السلطة على المستوى القومي قبل الانتخابات البرلمانية

(1) Zytgmunt L.Ostrowski, **Op.cit**, pp28, 29.

نسبة 52% للمؤتمر الوطني في الشمال في حين على مستوى برلمان الجنوب كانت نسبة 70% للحركة الشعبية لتحرير السودان.

من خلال ما سبق عرضه يتبين لنا أن أزمة الدولة في السودان تتميز بالتعقيد والتشابك منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، أين نجد أن الصراع على السلطة والثروة في السودان له خلفية تاريخية مرتبطة بجماعة مركزية جنت ثمار الاستقلال بسيطرتها على الخدمة المدنية ومشاريع التنمية والخدمات وحاولت الإبقاء على العلاقة نفسها بينها وبين الأقاليم الأخرى[1] (الغرب، البجا، الجنوب).

كما أن هذا الصراع كثرا ما كان تعبيرا عن نوع من الاستعلاء الإثني وأزمة الاندماج في بلد ذو تنوع كبير أين أصبح الولاء القومي أدنى من الولاء القبلي والعشائري، مما أنتج علاقة غير متكافئة بين من يحكم المركز والجماعات البعيدة عن المركز–الهامش، وعدم قدرة النخب والحكومات المتعاقبة في السودان على إيجاد حلول جذرية وعملية لهذه المشكلة مما أدى إلى تزايد احتمالات ظهور نزاعات متتالية في السودان.

المبحث الثاني : إقليم دارفور: تاريخيا وسوسيولوجيا.

يعتبر إقليم دارفور أحد أهم الأقاليم في السودان بموقعه في الغرب بجوار عدة دول إفريقية وهو ما جعله يكتسي أهمية متزايدة بالإضافة إلى كونه إقليم متنوع جغرافيا وديمغرافيا من حيث تركيبته وباعتباره أيضا إقليما غنيا من الناحية الاقتصادية ،وهي كلها عوامل جعلت الإقليم محل اهتمام وطني خاصة بعد بداية بروز فكرة العمل المسلح من طرف الحركات المتمردة ودوليا لما قد تستفيد منه القوى الدولية والإقليمية اقتصاديا. ولفهم الواقع الحالي لما يمر به إقليم دارفور في ظل الحالة النزاعية بين الجماعات المسلحة فيه والحكومة المركزية يتوجب علينا العودة إلى التاريخ كمحاولة لمعرفة تطوره السياسي خاصة في ظل التفاعلات التي عرفتها المنطقة منذ القرن الخامس عشر. سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهمية موقعه الجغرافي ودراسة التنوع الاجتماعي الموجود به، وأيضا المقومات الاقتصادية التي زادت من أهميته.

[1] عوض أحمد سلمان، دور النخب السياسية في ظل منطق السلطة السياسية السائدة (محاولة للفهم) ،**مجلة التنوير**، العدد 09، 2010، ص403.

المطلب الأول : المحددات الجغرافية والبشرية لإقليم دارفور.

أولا – الموقع الجغرافي للإقليم:

يقع إقليم دارفور غرب السودان بين خطي طول (22–27) شرقا ودائرتي عرض (10–16) شمالا[1]. تبلغ مساحة الإقليم 510.000 كلم^2 أي أنه يمثل نسبة 20% من إجمالي مساحة السودان وهي مساحة كبيرة تعادل مساحة دولة العراق وتقريبا مساحة جمهورية فرنسا.

يحد إقليم دارفور شمالا الصحراء الليبية ومن الغرب جمهورية تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ومن الجنوب جمهورية جنوب السودان ومن الشرق ولاية كردفان. عاصمة الإقليم هي مدينة الفاشر[*].

يتوسط إقليم دارفور هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها في المتوسط العام ما بين 2000 و3000 متر فوق سطح البحر، يعلوها جبل "مـــرة" في أقصى الجزء الغربي الذي يبلغ امتداده من الشمال إلى الجنوب 150كلم وعرضه 60كلم من الشرق إلى الغرب[2].

ينقسم إقليم دارفور إلى خمسة مناطق جغرافية، القسم الأول يمتد من جبل مرة الاستوائي الذي يتميز بخضرته إلى الصحراء القاحلة في أقصى الشمال أين توجد أخصب مناطق السودان في الوسط وحتى الجهة الجنوبية الغربية من جبل مرة كما، توجد بالمنطقة بحيرتان (واحدة مالحة والأخرى عذبة) وتكثر في هذا الإقليم محاصيل المناطق المعتدلة، ونسبة التساقط معتبرة مما يقلل من الجفاف، كما توجد به أيضا جداول موسمية مما يشجع على الاستقرار الدائم والتنمية المستمرة، كما أن نوعية تربة هذه المنطقة غنية مما يجعلها مثالية لممارسة الزراعة وتمتد هذه الأراضي من محيط جبل "مرة" وحتى دار "المساليت" في المنطقة الغربية من دارفور بين الأراضي الجبلية والحدود مع "تشاد" وهو ما ساعد على تنوع المحاصيل الزراعية للاستخدام المحلي.

المنطقة الثانية هي "منطقة القوز" أو منطقة السافانا الجنوبية أين تكثر الكثبان الرملية الواسعة التي تمتد عبر وسط وجنوب دارفور وكردفان المجاورة[1]، وتوجد بهذا القسم مجموعة كبيرة من الأشجار

---

[1] إياد عايد والي البديري، مشكلة دارفور : أسبابها ونتائجها، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، العدد 11، 2009، ص198.

[*] **الفاشر** : هي العاصمة التاريخية لإقليم دارفور وكان يطلق هذا الاسم أول مرة على مجلس سلطان الإقليم الذي ينعقد في ميدان واسع أمام قصر اسمه الفاشر، ثم صار هذا الاسم يطلق على مكان استقرار السلطان محل إدارته ولذلك أصبحت مدينة الفاشر مكان الحكم وعاصمة سلطان دارفور.

[2] زكي البحيري، **مشكلة دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010، ص09.

والعديد من المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الأمطار وأيضا الري مثل القطن، التبغ، الدخن، ويكفي المطر في "القوز" الوسطى لدعم الزراعة عبر الفائض الذي يتجمع في نظم التصريف السطحية وبوجود أمطار منتظمة نسبيا ومجاري مائية موسمية فإن القوز تشكل مكانا للاستيطان الدائم ولتربية الماشية.

القسم الثالث هو القسم الواقع بين "السافانا" و"الصحراء" ويتميز بقلة وندرة التساقط وتمثل السهل الذي يمتد من شرق السنغال حتى السودان ليشكل شريطا انتقاليا ضيقا بين الصحراء القاحلة شمالا والسافانا الرطبة جنوبا، يتميز مناخ هذه المنطقة القاحلة بأنه جاف لفترة طويلة وهي منطقة مهمة لرعي الجمال والأغنام وموطن البدو الذين يربون الجمال، كما أنه إقليم أثرت فيه موجات التصحر[2] .الخريطة التالية تبين الموقع الجغرافي والفلكي لإقليم دارفور (غرب السودان).

الخريطة رقم(2) : خريطة تبين الموقع الجغرافي والفلكي لإقليم دارفور (غرب السودان).

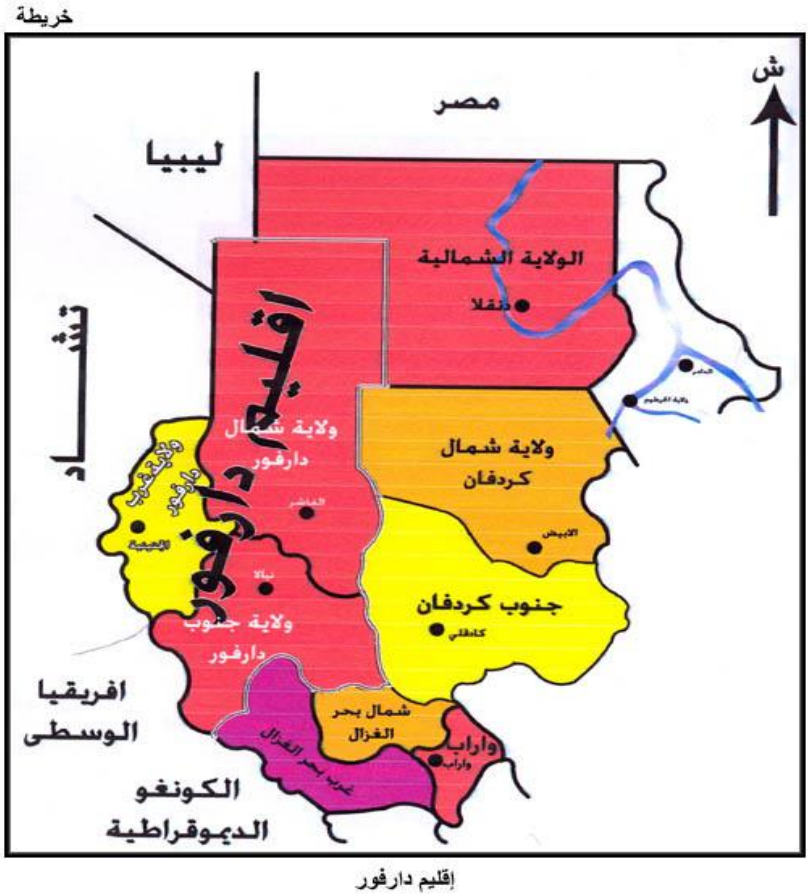

إقليم دارفور

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/map03.jpg

---

[1] محمود ممداني، **دارفور منقذون وناجون : السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة : منى جهمي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص22.

[2] **المرجع نفسه**، ص23.

ينقسم الإقليم إدارياً إلى خمس ولايات هي:

1) ولاية شمال دارفور :

تقع في الجزء الشمالي وتتقابل حدود الولاية من ناحيتي الغرب والشمال مع حدود تشاد غربا وتنقسم بدورها إلى أربع محافظات : الفاشر، أم كدادة، كبكابية، كتم.

2) ولاية غرب دارفور :

تقع أقصى الغرب في الإقليم وهي محاطة جغرافيا بمجموعة من التلال والجبال والأراضي الزراعية، وتنتشر في الولاية الوديان وهي تنقسم إلى ستة محافظات : محافظة الجنينة، زالنجي، جبل مرة، هبيلا، كلبس، وادي صالح، وتعتبر ولاية غرب دارفور ولاية متأخرة جدا بنيويا وهيكليا.

3) ولاية جنوب دارفور :

تقع في أقصى جنوب غرب البلاد تحدها إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي تبلغ مساحتها 127,300كلم^2، تنقسم إلى سبع محافظات : محافظة نيالا، عد الفرسان، رهيد، برام، الضعين، عديلة، شعيرية، وهي ولاية غنية[1].

4)ولاية وسط دارفور:

تقع في غرب السودان ضمن ولايات دارفور الخمس. يحدها شمالاً ولاية شمال دارفور، وشرقاً ولاية جنوب دارفور، وفي الشمال الغربي ولاية غرب دارفور وفي الغرب تشاد، وجنوباً جمهورية أفريقيا الوسطى، ويبلغ عدد سكان الولاية حوالي 1.123.748 نسمة.تأسست في جانفي 2012 عقب التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في الدوحة في عام 2011 ونتيجة لتوصية مؤتمر أهل دارفور. وكانت أراضيها في السابق جزء من ولايتي غرب وجنوب دارفور عاصمتها هي مدينة زالنجي.يقوم اقتصاد الولاية على الزراعة والثروة الحيوانية والتجارة والتعدين (خام الحديد والنحاس والزنك والألمونيوم والرصاص والذهب الذي ظهر مؤخراً في بندسي وحلة بيضة) وبها حركة تجارية محلية بين القري بأسواق موسمية.

(1) أسامة علي زيد العابدين، إقليم دارفور الجغرافيا والسكان، على :
http://www.2shorooq.net/index.php.option.com.17/11/2016.

5) ولاية شرق دارفور:

تقع في غرب السودان وهي من الولايات الحدودية مع دولة جنوب السودان وتعتبر الولاية الأكثر نشاطاً في التجارة والزراعة والرعي ، ويشتغل عدد كبير من سكان الولاية في رعي المواشي يتمركز معظمهم في منطقة بحر العرب، حيث يمثل الرعي النشاط الاقتصادي المهم في الولاية إلى جانب الزراعة التي تتميز بإنتاجيتها العالية بالنسبة لمختلف المحاصيل الزراعية و توجد في الولاية أراضي زراعية خصبة وموارد معدنية ونفط وثروة حيوانية هائلة ومراعي واسعة تجذب الرعاة الرحل من مناطق كشمال كردفان في الغرب والبطانة في وسط السودان مما يكسبها أهمية فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتبادل التجاري.

ثانيا – المقومات البشرية :

يسكن إقليم دارفور عدد كبير من السكان بلغ في سنة 2002 نحو 6,64 مليون نسمة وهم يمثلون 18,3% من مجموع سكان السودان البالغ عددهم نحو 32,709 مليون نسمة لنفس الفترة.

عدد سكان الإقليم غير دقيق بسبب عدم تمكن الفرق المختصة من إجراء إحصاء دقيق نتيجة الصراع في الإقليم مما تسبب في وجود أرقام تقريبية غير دقيقة. والاكتفاء بالأرقام التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية منها والمراصد أيضا التي تعمل في مجال النزاعات الدولية.

في آخر إحصاء تم إجراءه بلغ عام 2008 عدد السكان في الإقليم حوالي 7,187 مليون[1] نسمة من المجموع العام للسكان في السودان والذي بلغ حوالي 38 مليون نسمة[2] أي ما يمثل نسبة 23 % من النسبة العامة . الجدول التالي يوضح تطور عدد سكان الإقليم في الفترة الممتدة من 1956 أي الاستقلال حتى 2007.

الجدول رقم (9): جدول يوضح عدد السكان في إقليم دارفور في الفترة الممتدة من 1956-2007.

السنة	1956	1973	1983	2002	2004	2005	2006	2007	2015
عدد السكان (مليون)	1,329	2,140	3,09	6,0654	6,350	6,700	7,076	7,187	

المصدر: إحصاءات جامعة الدول العربية 2006-2007.

[1] إياد عايد والي البديري، **مرجع سابق الذكر**، ص199.
[2] علي عبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد**، بيروت، دار الفارابي، ط1، 2014، ص255.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن التزايد السكاني كان بوتيرة متسارعة في السنوات الممتدة بين 1956-2002 ثم عرفت استقرارا أو تراجعا في السنوات الممتدة ما بين 2002-2005. فيما يتعلق بالتوزيع السكاني في الإقليم نجد أن الكثافة السكانية في الإقليم دارفور متذبذبة من منطقة إلى أخرى إذ نجدها في حدود 12 نسمة/كلم^2 خاصة في القسم الجنوبي والغربي على التوالي والسبب في هذا يعود إلى البيئة الإيكولوجية الملائمة من حيث توفر مصادر المياه والمساحات الزراعية، أما في بعض المناطق فهي تتراوح ما بين 2 نسمة إلى 3 نسمة في كلم^2 وهذا راجع لشساعة الإقليم وانتشار المناطق الصحراوية في معظم أجزائه لاسيما الشمالية منها[1].

كما أن سكان إقليم دارفور كانوا يسكنون الريف بصفة عادية نتيجة النشاطات الممارسة. لكن حدث تطور في الخمسين سنة الأخيرة إذ انتقل الكثير منهم إلى المدن والمناطق المطرية، حيث بلغت نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالي 18,99% في الولاية الشمالية و12,22% في الولاية الجنوبية ثم 19,9% في الولاية الغربية[2] ، وهذا راجع إلى تردي الوضعية الاقتصادية نتيجة فقر البيئة والعوامل الأمنية التي صاحبت هذا التحول خاصة منذ عام 2003 .

من خلال المعطيات السابقة الخاصة بالموقع الجغرافي لإقليم دارفور نلاحظ بأنه يتمتع بميزة استراتيجية كبيرة جدا إذ أنه منطقة فاصلة تربط بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة حوض النيل بشرق إفريقيا.

وقد أشارت في هذا الصدد صحيفة الجارديان البريطانية إلى الأهمية الاستراتيجية لموقع الإقليم باعتبار أنه في منطقة تحيط به كل من جمهورية تشاد وإفريقيا الوسطى وقريب من بلدان غرب إفريقيا حتى المحيط الأطلسي، هذا الموقع جعل الإقليم يصبح ساحة وعاملا محوريا لنشاط القوى التي تسعى للسيطرة على منابع النفط خاصة الجديدة منها بإفريقيا واستغلال الموارد المعدنية الخام المتوفرة بهذه الدول[3]. وتلعب الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في هذا النشاط. كما أن المجال الممتد من ليبيا شمالا مرورا بتشاد وإفريقيا الوسطى له دور كبير وتأثير استراتيجي في الصراعات الدائرة بين القوى الكبرى في المنطقة سواء تأثيرا مباشرا أو غير مباشر.

---

[1] إبراهيم قاسم درويش البالاني، الأبعاد الجغرافية والسياسية للصراع البيئي في دارفور، **مجلة ديالي**، العدد 65، 2015، ص62.

[2] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص10.

[3] أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل**، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص51.

ما يلاحظ أيضا على موقع دارفور أنه إقليم يتوسط مجموعة من الدول معظمها شهدت وما زالت تشهد حروبا أهلية ونزاعات داخلية إثنية وسياسية بداية من جنوب السودان والتي هي دولة حديثة النشأة بعد استفتاء جويلية 2011 والتي تعرف اضطرابا أمنيا كبيرا بيم قبيلتي "النوير والدنكا" والتي وصلت حتى حد الحرب المسلحة بين 2013-2014 وأفرزت أزمة لجوء جديدة تضاف إلى قائمة اللجوء السابقة في المنطقة، ومن الغرب نجد جمهورية تشاد والتي ما زالت الأوضاع فيها غير مستقرة نتيجة لنشاط الجماعات المتمردة المسلحة في الشرق في الحدود مع دارفور ذاته ، وبوادر الصراع السياسي الداخلي نتيجة سيطرة الرئيس إدريس ديبي إثنو" على مقاليد السلطة لما يزيد عن 27 سنة مما جعل رقعة المعارضة السياسية تتزايد في ظل عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على إدارة أزمات التعددية داخل البلاد. ضف إلى ذلك أن إقليم دارفور وتشاد يتأثران بالأحداث الحاصلة فيهما نتيجة التقارب والتشابه الإثني "خاصة قبيلة" "الزغاوة" و"المساليت" مما يجعل التعاضد الإثني والقبلي ممكنا وتشكيل تحالفات بينهما.

إلى الشمال توجد الحدود الليبية الغير مستقرة والتي أفرزت نتائج غير مرغوب فيها بعد سقوط نظام "معمر القذافي" أكتوبر 2011 وتوسع رقعة المواجهات بين الليبيين حيث أدى هذا الوضع إلى توسع رقعة اللجوء وانتشار السلاح في المنطقة وزيادة فرص التدخل الدولي الأخير في المنطقة والتغلغل أكثر في ظل الفوضى الحاصلة والحرب المفتوحة على تنظيم الدولة الإسلامية المسمى (داعش).

توجد أيضا إلى الغرب من الإقليم حالة نزاعية وهي النزاع الاثني في دولة إفريقيا الوسطى نتيجة الاختلافات السياسية ذات المرجعية الدينية بين المسلمين والمسيحيين والتي أفضت إلى تدخل إقليمي ودولي بقيادة فرنسا مما عمق من حدة الأزمة وزيادة الشرخ الاجتماعي بين مكونات المجتمع. وزادت نسبة اللجوء نتيجة العنف الممارس ضد المسلمين.

من هنا يمكن أن نلاحظ جليا أن البيئة الإقليمية مضطربة مما يفرز نتائج تؤثر على الاستقرار في إقليم دارفور سياسيا واجتماعيا واقتصاديا في ظل التشابه والتقارب العرقي والديني بين أطراف كل هذه النزاعات ، خاصة في ظل صعوبة مراقبة الحدود بشكل جيد مما يوفر فرصا لتدفق أسلحة وزيادة الجريمة المنظمة وصعوبة مراقبة نشاط القوى الدولية سواءً الأوروبية والأمريكية أو الأسيوية .

المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية لإقليم دارفور.

يتمتع إقليم دارفور بإمكانيات اقتصادية مهمة جدا مما جعله منطقة محط اهتمام المركز والفواعل الدولية، إذ أن الغنى الطبيعي وشساعة المساحة جعل التنوع في الإنتاج والنشاط الاقتصادي سمة بارزة للإقليم خاصة من الناحية الفلاحية، بالإضافة إلى المعادن التي يحوز عليها الإقليم التي من شأنها أن تسهم في تحسين مجالات التنمية والحياة الاجتماعية في الإقليم إذا استغلت بطريقة فعالة و عقلانية.

أولا – إمكانات القطاع الفلاحي:

يتمتع إقليم دارفور بتنوع كبير يشمل الأراضي الزراعية الصالحة للاستثمار وثروة حيوانية ومائية هائلة وهي كلها عناصر أسهمت في زيادة أهمية الإقليم مقارنة بالأقاليم الأخرى في السودان، يمارس سكان الإقليم في الغالب نشاطي الزراعة والرعي على نطاق واسع في كل ولايات إقليم دارفور الخمسة سواءً فيما تعلق بإنتاج المحاصيل المعيشية أو التجارية.

1– قطاع الزراعة :

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في المناطق الخمس لدارفور ما يقارب 38 مليون فدان المستغل منها هو حوالي 15 مليون فدان فقط. يعيش عليها عدد محدود من السكان لا يزيدون عن 7,5 مليون نسمة. يتركز ويتوزع النشاط الزراعي في إقليم دارفور بشكل عام في ثلاثة مناطق هي[1] :

***منطقة جبل مرة:**

معظم القبائل التي تمارس الزراعة فيها تنتمي لأصول إفريقية مثل قبائل الفور والمساليت وبعض الزغاوة والتاما والمراريت والميما والبرتي والتنجر، وهناك مزارعون من العناصر العربية الأصلية وهذه القبائل تمتلك حواكير[*] وإقطاعيات، وتتميز منطقة جبل "مرة" بوفرة المياه والثراء وتزرع فيها محاصيل متنوعة مثل الشعير، الدخن، والقمح.

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص78،79.

[*] **الحواكير** : مفردها حاكورة واصطلاحا هي الأرض الزراعية أو السكنية أو الرعوية التي وهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد فيها حدودها الطبيعية لتصبح أرضا يحوزها الفرد أو القبيلة لاستغلالها بدون ما يكون لأحد حق الملكية المطلقة عليها والحاكورة لفظ عربي سوداني وجمعها حواكير واللفظ الفوري المقابل له هو "**رو Ro**" وجمعه "**روتا Rota**" وقد تطورت بعض الحواكير في الوقت الحالي إلى ملكية خاصة.

***منطقة جنوب دارفور :**

تمارس فيها الزراعة من طرف قبائل الرزيقات والتعايشة وبني هلبة والهبانية وتزرع فيها محاصيل السمسم والقطن وخضروات وفواكه.

***منطقة الشرقية:**

هي عبارة عن مدرجات رملية يتم زرع الدخن والذرة فيها كما توجد بها مساحات صغيرة من محاصيل السمسم والقطن.

يساهم إقليم دارفور اقتصاديا بحوالي 45% من صادرات السودان خارج المحروقات منها 22% سمسم و15% من صادرات الماشية واللحوم و5% من الصمغ العربي و3% من محاصيل أخرى[1].

يمثل القطاع الزراعي النشاط الاقتصادي الثاني من حيث الأهمية تاريخيا بعد النشاط الرعوي لكن في السنوات الأخيرة قارب على أن يكون النشاط الأول، ويرى المؤرخ السوفياتي سابقا "سمير أنوف" أنه قد ساد النظام الإقطاعي في بلاد دارفور خاصة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك راجع إلى أن النظام السياسي الذي كان سائدا آنذاك في دارفور كان يتسم بالمركزية المفرطة مما ترتب عليه زيادة معدل منح الإقطاعات الكبيرة للفئات العليا داخل المجتمع[2].

2- الثروة الحيوانية :

يوجد بإقليم دارفور ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة تصل أعدادها حسب الأرقام المتوفرة إلى حوالي 30 مليون رأس موزعة على الولايات الخمس. فبولاية الشمال توجد بها حيوانات الإبل والضأن ويبلغ تعدادها حوالي 12 مليون رأس معظمها من الضأن كما توجد أنواع أخرى بالولاية. أما تعداد الثروة الحيوانية بولاية الغرب فبلغ نحو 4,5 مليون رأس من الحيوانات المتنوعة تسهم بحوالي 11% في الاقتصاد القومي[3] ، ويشغل قطاع الرعي والزراعة بالولاية حوالي 85% من إجمالي عدد سكان هذه الولاية[4] . فيما يوجد بولاية الجنوب أيضا حوالي 11 مليون رأس من الماشية والإبل والأبقار وهو ما

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص87.
(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص73.
(3) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص81.
(4) إسحاق يعقوب إبراهيم، التغيرات المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي في الولاية شمال دارفور، **أداب البصرة**، العدد 67، 2013، ص284.

يمثل نسبة 27% من الثروة الحيوانية للسودان تنتشر هذه الثروة على مساحة واسعة من الغابات والمراعي الطبيعية[1].

كما يوجد بالولاية نفسها ثلاث بحيرات تحتوي على كميات هامة من أسماك البلوط وهي بحيرة "كندي" بمحافظة برام وبحيرة "الصافية" بنيالا، وبحيرة "كلنف" بمحافظة عد الفرسان[2]. في عام 2003 بلغت صادرات منطقة دارفور لوحدها 18% من المجموع العام الوطني إذ صدرت نحو 300 ألف رأس من الجمال نحو ليبيا و150 ألف رأس نحو مصر[3].

من خلال هذه الأرقام والمعطيات يتبين لنا حجم الثروات والإمكانات الاقتصادية المتوفرة في هاذين المجالين والتي تساهم في الاقتصاد السوداني بنسبة معتبرة وهي مؤشر مهم على محاولة السودان الدفاع عن مبدأ وحدة الأقاليم ضمن السودان الموحد حتى لا تفقد هذه الثروة، غير أنه يجب الإشارة إلى مسألة مهمة في هذا الصدد وهي أن التغيرات المناخية ومشكلات الجفاف والتصحر أجبرت الكثيرين من سكان الإقليم على تغيير مهنتهم من الرعي إلى الزراعة أو امتهان الحرفتين معا خاصة وأن سكان دارفور يخضعون في تقسيمهم إلى هذه الوضعية إذ أن القبائل العربية تمتهن الرعي والقبائل الإفريقية تمتهن الزراعة (القائمة على الاستقرار).

3- الثروة الغابية :

تعتبر الغابات ممون رئيسي للدول والمجتمعات بالأخشاب لمختلف الاحتياجات والأشغال وحتى التجارة الدولية. ومن هنا يمكن أن نستعرض بعض المعطيات حول الثروة الغابية في إقليم دارفور كأحد مقومات الاقتصاد المهمة.

مساحة الغابات بولاية شمال دارفور تبلغ حوالي 5 آلاف فدان[*] ولا توجد أي غابات محمية بالولاية وتأثرت الكثافة الغابية لهذه الولاية كثيرا بسبب تعرضها للجفاف منذ الستينيات. أما في ولاية غرب دارفور فيسود الغطاء النباتي الكثيف والغابات التي تحتوي على أشجار الصرو، والقمبيل والمهوقي وتغطي الغابات مساحات كبيرة من أراضي الولاية وتقدر بـ 75% من المساحة الإجمالية

---

(1) الثروة الحيوانية بولاية جنوب دارفور، المعوقات ومقترحات الحلول، على :
http://dmcm.cu.edu.eg/egysaw/wp-content/uploads/Pdf p06,13/05/2016 .

(2) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص82.

(3) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص261.

(*)**فدان**: يساوي 4200,83م^2، وينقسم إلى 24 قيراط وينقسم القيراط إلى 24 سهم حيث مساحة القيراط 175,09م^2، ومساحة السهم 7,29م^2.

وهي غابات طبيعية تتدرج من الأشجار الشوكية في الشمال إلى الأشجار ذات الأوراق العريضة في الجنوب حيث تسود "السافانا" الغنية[1].

تساهم الغابات بقدر كبير من صادرات البلاد خاصة من مادة "الصمغ العربي" حيث ينتج 30% من الصمغ الذي يتم التعامل به تجاريا بالسودان، وتعتبر ولايتا الجنوب وشرق دارفور بصفة خاصة مناطق مهمة للإنتاج، وبحسب الهيئة القومية للغابات بولاية جنوب دارفور فإن الولايتين تسهمان بما تعادل نسبته 60% من إنتاج الصمغ بالسودان وبصفة خاصة من منطقتي "برام" و"الضعين"[2]، في الولاية الجنوبية تغطي الغابات 48% من مساحة الولاية أي حوالي 15,7 مليون فدان. وتمثل هذه الغابات مصدرا رئيسيا للطاقة إذ تساهم بنحو 87% من مجمل استهلاك الطاقة في السودان[3].

ثانيا – الثروة المعدنية:

يزخر إقليم دارفور بثروات جد مهمة وهي متنوعة بتنوع مناطق الإقليم تتراوح هذه المعادن ما بين النحاس والحديد واليورانيوم، وأهمها على الإطلاق هو النفط (الذهب الأسود) مما جعل الإقليم محل تجاذبات دولية من طرف القوى الصناعية الكبرى لكسب موطئ قدم في إقليم دارفور.وتتمثل هذه المعادن في :

1- البترول :

توجد كميات معتبرة من البترول بإقليم دارفور وقد كانت أول عمليات الاكتشاف قد بدأت في السودان منذ سنوات الخمسينيات، ويوجد البترول في المناطق والأحواض المنخفضة التي ترجع لترسبات العصر الطباشيري حسب علماء الجيولوجيا في السودان، وبحسب الدراسات التي أجريت في مناطق الاكتشاف فقد تم الإعلان عن وجود كميات ضخمة خاصة في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى الحدود الغربية من ضمنها إقليم دارفور وتقدر هذه الثروة بـ 20 بليون برميل. وقد كانت في فترة التسعينات من القرن الماضي محاولات عدة لمعرفة المقدرات النفطية في دارفور كتلك التي قامت بها جامعة "برلين" الألمانية حيث قامت بإجراء أبحاث جيولوجية في إقليم دارفور تحت إشراف البروفيسور

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص80.

(2) ليز فنيست، جذور راسخة تجارة المحاصيل النقدية في دارفور، **تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، نوفمبر 2013، ص47.

(3) جغرافيا السودان، موقع موسوعة السودان الرقمية على :
http://www.soudanway.sd/geography.htm,16/10/2016.

"كليش" وتمركزت في الجزء الشمالي الغربي من السودان وذلك قرب الحدود السودانية–المصرية–التشادية. وتوصلت النتائج إلى أن هذه المنطقة تحتوي على كميات هائلة من النفط العالي الجودة. ولهذا يعتبر إقليم دارفور واحد من أهم المناطق الغنية بالنفط في السودان إذ تتوزع هذه الثروة على مساحة قدرها 52 ألف كلم^2[1]. وتعتبر الصين الشريك الرئيسي والأول للسودان فيما يتعلق باستخراج النفط والاستثمار خاصة وأنها أصبحت منذ سنة 2005 ثاني أكبر مستهلك للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وتمتلك الصين امتياز التنقيب في الحقل السادس الذي يمتد من غرب كردفان إلى ولاية دارفور الجنوبية والشمالية و قد تم رفع إنتاج هذا الحقل الذي تقع معظم منشآته في كردفان وعملت على رفع الإنتاج بحقل دارفور من 10 آلاف برميل يوميا في العام 2005 إلى 40 ألف برميل يوميا في جويلية 2006[3].

يؤكد الدكتور "حسين أدم الحاج" المختص في مجال البترول والطاقة بالاتحاد الإفريقي وجود كميات كبيرة من البترول في مناطق مختلفة من دارفور. وقال في مقابلة مع راديو "دنبقا" أن إجمالي احتياطي النفط المحتمل يقدر ما بين خمسة مليار إلى 15 مليار برميل مع مجموعة وسيطة من عشرة مليار برميل في جميع الأحواض الخمسة في الإقليم. ويدلل على ذلك بوقوع دارفور بتروجيولوجيا في وسط أحواض بترولية وهي أحواض حزام شمال إفريقيا وخليج غينيا وأحواض "وميلوت" التي تشترك معها في حوض "أبو جابرة" مع مناطق كردفان وجنوب السودان. وأشار إلى أن هناك ستة مربعات للتنقيب عن النفط في دارفور هي الآن قيد التعاقد أو النظر من قبل المستثمرين وقال هناك إمكانية كبيرة لاحتياطات النفط والغاز الضخمة في دارفور وتشاد ولكن لا الحكومة السودانية ولا التشادية لديها فكرة عن حجمها وموقعها[4].

وما يؤكد على حقيقة وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور هو اكتشافه بكميات كبيرة في مناطق مجاورة لدارفور. كما أنه في الجنوب تقوم باستغلال البترول شركات من دول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا (الصين، الهند، ماليزيا) منذ ما يقرب من 15 سنة. ومما يؤكد على وجود احتياطي هام هو

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص66.

(2) Zytgmunt L.Ostrowski, **Op.cit**, p204.

(3) يوسف شلي، دارفور .... إبادة جماعية وحرب على النفط، مجلة العصر على :
http://www.alzsr.me/articles/view.9002, 19/11/2016.

(4) حسين أدم أحمد، دارفور تسبح في بحيرة بترول باحتياطي يصل إلى 15 مليار برميل. على :
http://www.dabangasoudan.org/ar/all-new/articles, 19/11/2016.

استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور مباشرة والتي تقوم باستغلاله الشركات الأجنبية خاصة الأمريكية منها والتي مدت خط أنابيب ضخم لنقله إلى مناطق التصدير عبر الأطلنطي. كما توجد شركات صينية قد باشرت العمل في دارفور في الوقت الحالي[1].

2- اليورانيوم والنحاس :

بجانب الثروة الهائلة من النفط توجد معادن أخرى وهي مهمة جدا وذات قيمة اقتصادية عالية في مقدمتها مادة اليورانيوم والذي يوجد بجبال النوبة وحفرة النحاس في جنوب كردفان بالقرب من حدود جمهورية إفريقيا الوسطى وبالأخص في دارفور. وبحسب الأبحاث التي أجريت فإن نوعية اليورانيوم فيه عالية الجودة وخالصة[2]. وقد حصلت شركة Minex الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور على مساحة بلغت 48 ألف كلم^2 منذ عام 1979 ويعتبر رابع احتياطي في العالم.

يوجد أيضا بالإقليم النحاس عالي الجودة في ترسيبات منطقة حفرة النحاس بدارفور وتعد الكمية المتوفرة فيه تشكل ثالث أكبر احتياطي في العالم، بالإضافة إلى توفر معدن الحديد الذي تبلغ نسبة نقائه من 80% إلى 90% ويقدر الاحتياطي الموجود فيه بحوالي 10 مليون طن، بجانب اليورانيوم والنحاس يوجد معدن الزنك وهو مختلط مع معادن أخرى كالحديد والرصاص. أما الذهب فيوجد بحفرة النحاس أيضا ويستغل من طرف شركة Ariab Mininy Company. وتوجد أيضا معادن كالنيكل والبوكسيت بكميات اقتصادية[3].

من خلال تحليلنا لهذه المعطيات المتوفرة حول حجم الثروات الموجودة في إقليم دارفور وتنوعها الكبير، يتضح لنا مدى أهمية الإقليم بالنسبة للاقتصاد السوداني إذ أحسن استغلاله والاستفادة من هذه الموارد بغية تنمية الإقليم أولا وإخراجه من حالة التخلف التي تسود فيه والاستفادة منه أيضا لتنمية الأقاليم الأخرى التي لا تقل تخلفا عنه.

كما أن وجود ثروات مثل البترول واليورانيوم والصمغ العربي والثروات المعدنية الأخرى جعلت الإقليم محط أنظار مختلف القوى الكبرى بداية من الدول الاستعمارية سابقا، فرنسا وبريطانيا واللتان

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص82.

[2] Zytgmunt L.Ostrowski, **Op.cit**, p197.

[3] أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص79.

تطمحان إلى الحصول على اليورانيوم بنسبة كبيرة نتيجة استعماله في فرنسا في توليد الطاقة والأغراض العسكرية في بريطانيا ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسعيهما المستمر لفرض هيمنتهما وسيطرتهما على منابع النفط لتأمين حاجاتها المتزايدة من الطاقة. وسعيهما أيضا إلى استغلال اليورانيوم وهي مادة مهمة للصناعات العسكرية خاصة النووية منها.

بالإضافة إلى مادة الصمغ العربي الذي هو مادة حيوية في صناعة المركبات الصيدلانية والمواد الغذائية حيث أن السودان يصدر ما نسبته 80% من حاجة العالم العربي لهذه المادة، كما أنه عام 1997 عندما أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية حظرا تجاريا على السودان استثنت هذه المادة الحيوية لأنها مهمة في الصناعات الغذائية ،وهو مؤشر مهم على أن الصراع الدولي والتكالب الأجنبي على الإقليم لا يخرج عن النطاق البراغماتي الاستعماري باستغلاله ولو على حساب التنمية أو الجانب الإنساني وفي بعض الأحيان يمكن تمويل النزاع في الإقليم والدفع باتجاه استمراره.

المطلب الثالث : تاريخ إقليم دارفور حتى مرحلة الاستقلال عام 1956.

لمعرفة تاريخ إقليم دارفور يعتمد المؤرخون المعاصرون غالبا على الروايات التي كتبها ثلاث كتاب أجانب زاروا الإقليم ساهموا في كتابة تاريخ سلطنة دارفور هم الإنجليزي "وليام براون" (1893) و"محمد التونسي" (1803–1877) والألماني "غوستاف ناختيغال" (1874)، قدم براون إلى دارفور في قافلة من مصر عام 1796، وجاء محمد عمر سليمان التونسي إلى دارفور مع أبيه من مكة عبر سلطنة الفونج وأمضى ثماني سنوات في البلاد وكذلك ناختيغال[1]. مر التاريخ السياسي لإقليم دارفور بعدة مراحل بداية من النشأة ومرورا بالمرحلة المهدية ثم الحكم العثماني إلى مرحلة الحكم الثنائي للسودان (المصري–البريطاني) وسوف نتطرق لهذه المراحل حسب الترتيب الزمني لكل مرحلة.

أولا – نشأة سلطنة دارفور :

يحيط بنشأة سلطنة دارفور نوع من الغموض حول تطور هذا الإقليم غير أن الدراسات التاريخية تشير إلى أنه تعرض خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر لحملات من مختلف الاتجاهات وذلك بسبب حركة التجارة والتي عمت خلال هذه الفترة مما أدى إلى قيام مملكة الفور[2].

[1] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص144.
[2] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص14.

تشير الروايات التاريخية إلى أن أول من أسس مملكة في الإقليم هم شعب "الداجو" ولكن دولتهم كانت على الأرجح محدودة الاتساع ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط، ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو الغرب ولم تنقل دولتهم إلى جبل "مرة" ثم قام شعب "التنجور" بتأسيس دولة أخرى في شمال دارفور ربما بعد زوال دولة "الداجو"، وهناك دراسات تشير إلى وجود "الكيرافور" في جبل مرة من الوسط وكانت السلالات الثلاث تتمتع بسلطات مطلقة ومركزية قائمة على العبيد وتميزت في تداولها على الملك بالطابع السلمي واهتمت بالإسلام كلها دون استثناء[1].

ويؤرخون لتأسيسها بعام 1650 وكانت خاضعة لسيطرة مجموعة الفور وتحكمها نخبة تشمل كل المجموعات الإثنية الأساسية في الإقليم وكانت المجموعة المستقرة (غير العربية) قادرة على السيطرة وأبعاد المجموعات البدوية وذلك بحكم قوة ونفوذ السلطة الحاكمة (السلطان)[2].

ويذهب "تيبون" إلى أن "سليمان سولون الهلالي" هو الذي أسس السلطنة وكلمة سولونج أو سولون أو صولون تعني في لهجة الفور –العربي– وذلك على وجه التقريب في نهاية القرن الخامس عشر، ويشير أيضا ناختيغال في هذا الصدد أن تزاوجا قد حدث بين "التنجور" والعائلة المالكة "الكيرافور" الذين هم "الفور" ونتيجة لهذا التزاوج استطاع "الكيرا" نزع الملك بالقوة وأن الإسلام لم تكن له السيادة إلا في عهد حكم السلطان "سليمان سولون"[*]. ووقع الاختلاف حول نشأة هذه السلطنة بين الطرح الذي قدمه "تيبون" والطرح الذي قدمه ناختيغال إلا أنه هناك شبه إجماع بأن البداية في القرن الخامس عشر ميلادي[3].

بدأ تاريخ دارفور يتضح مع "التنجور" وفي عهدهم اختلط العرب بالفور فظهرت طبقة (التنجارة) ومنها جاءت أسرة (كيرا) التي انتقل إليها الحكم (التنجور) في منتصف القرن السابع عشر حتى نهاية فترة السلطان علي دينار في عام 1916 حيث استقر الملك في دارفور على النظام الإسلامي واشتهرت سلطنة دارفور بالعدل والأمن فبدأت تتجه إليها هجرات عربية من الشمال والشرق والغرب[4]. ويرجع

---

(1) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص144.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص85.

(*)**سليمان سولون دونغو** :(1650-1880) المؤسس التاريخي لسلالة "الكيرا" أما القرن الذي تلا حكمه فقد طغت عليه قضيتان الحرب مع الجيران والصراعات الداخلية المريرة، وتخطت القضية الخلافات الملكية الداخلية وكانت مدفوعة بصورة رئيسية بالتوتر المتواصل بين السلطان وقادة العشائر وذلك كنتيجة مباشرة لإضفاء المركزية على السلطة الملكية في السلطنة.

(3) سيد أحمد علي عثمان العقيد، **دارفور..... والحق المر. الماضي. الحاضر. المستقبل**، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص61.

(4) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص37.

العديد من المؤرخون العامل الرئيسي في ظهور سلطنة دارفور ككيان سياسي إلى انتشار الإسلام وإلى صبغ البلاد بالصبغة الإسلامية ونشر الثقافة العربية بين شعب الفور، ذلك الشعب الذي أصبح هجينا وجامعا للدماء العربية مع دماء الفور الإفريقية.

كانت نقطة البداية لقيام هذه السلطنة الإسلامية جبل "مرة" فاتخذ سولونج من "طرة" في الطرف الشمالي منها قاعدة لحكمه وانطلق منها إلى جميع أنحاء دارفور وتحالف مع القبائل العربية الأخرى في الإقليم وقد تمكن خلفاء "سولونج" من السيطرة على ديار "قمر" و"تامة" و"كوبي" ومعظم أنحاء دارفور[1].

بعد حكم "سليمان سولونج" خلفه ابنه "موسى" الذي حكم ما بين 1670-1682 وتميزت فترته بالاستقرار لأنه كان يقيم علاقات ودية ومسالمة، غير أنه اضطر إلى حرب قبلية ضد قبيلة "القمر" لخطورة تمردهم وعصيانهم ونفس الشيء مع "المسبعات" بكردفان.

ثم جاء حكم "أحمد أبكر بن موسى" والذي اعتبر مثل حكم "سولونج" في الأهمية وعمل على إرساء دعائم دولة إسلامية حقيقية في جميع المجالات وخاصة الاجتماعية والاقتصادية، كما تم في عهده إسقاط حكم "القمر" وطرد أهل "واداي" من دارفور. واشتهر بهزيمة جيش "واداي" الذي تجاوز الطينة وأقترب من "شوبا"[2].

بعد سلسلة من القادة والأمراء تولى السلطان "محمد شيراب" حكم دارفور ما بين1753-1785 والذي يعتبر الأوسع نفوذا ويرجع إليه الفضل في إنشاء جيش ملكي قوي كما عمل على فتح "الفونج" وكردفان ووسع سلطنة الفور إلى النيل، ففتح دارفور على التجارة الدولية فأصبحت دولته تمتد في ذلك الوقت من حدود سلطنة "واداي" عند الحدود السودانية-التشادية اليوم إلى النيل الأبيض.

أما السلطان الآخر والذي كان له دور في سلطنة الفور "الكيرا" "عبد الرحمن الرشيد" الذي أكمل إدخال المركزية على السلطة الملكية عندما اتخذ من "الفاشر" عاصمة دائمة في عام 1792 وهناك أنشأ مستوطنة للتجار الأجانب كانت العاصمة الجديدة خارج الأرض الداخلية للفور، وكان هذا بعد الحرب

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص16.
[2] أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص39،38.

القبلية التي نشبت بين الفور والزغاوة، وقد أظهر إنشاء العاصمة الفاشر أن السلطنة أصبحت في النهاية مستقلة عن زعماء عشائر الفور[1].

توسعت سلطنة "الكيرا" بعدة طرق : مكانيا : توسعت إلى الخارج من جبال مرة إلى السافانا وعرقيا تجاوزت المملكة الفور لتضم مشياخات عديدة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي والاعتماد على الزواج المختلط لبناء التحالفات. وبالانتقال إلى الفاشر يرى المؤرخون أن هذا الأمر أخرج السلطة بعيدا عن الفور وأُعتمد أسلوب الدمج والاستيعاب أيضا لمجموعات إثنية صغيرة ومهاجرين من غرب إفريقيا حتى بات الفور يسمون أقلية إذ أنه في عام 1872 كان ثلثا الرعايا من غير الفور. أما اجتماعيا: فقد كان التوسع من قبل الجماعات الفلاحية إلى النشاط الرعوي وفّر ميزة اقتصادية مهمة وخاصة المساعدة على التنقل والتجارة لكن الوتيرة السريعة لها كانت عاملا رئيسيا في دفع الجماعات الرعوية إلى الاستقلال وهكذا بقيت العلاقة متوترة حيث كان سكان الجماعات الرعوية يرسمون الحدود الخارجية لسلطة السلطنة[2].

ثانيا –إقليم دارفور خلال الحكم التركي –المصري :

أثار الدخول المصري المدعوم من العثمانيين للسودان وكردفان ودارفور حفيظة الكثير من أهالي هذه المناطق الذين هم في الأصل شعب واحد فقاموا بثورات عديدة[3].

استمرت سلطنة الفور مملكة قائمة بذاتها تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر ، أين قام محمد علي بغزو السودان نتيجة لظروف سياسية متعلقة بعلاقته مع المماليك وموقفه من إنجلترا وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا في صراع مع غيرهم حول الحكم واستعانوا به في دخول السودان، بالإضافة إلى قضايا متعلقة بالاقتصاد تتصل بالزراعة والري ومياه النيل، حيث جهز حملة تجاوز تعداد جنودها حوالي 4500 مقاتل مسلحون تحت قيادة ابنه إسماعيل ثم أرسل حملة أخرى بقيادة "محمد بك الدفتردار" ثم حملة ثالثة بقيادة "إبراهيم باشا" وبهذا تم له الاستيلاء على معظم بلاد السودان[4].

---

(1) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص145.
(2) **المرجع نفسه**، ص146.
(3) أحمد أبو سعدة، **دارفور العاصمة السوداء**، القاهرة : مكتبة مدبولي، ط1، 2010، ص102.
(4) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص17.

تميزت سلطنة دارفور بالمحافظة على استقلالها ولم تلغ الاعتبارات السياسية و الرباط الإسلامي الذي يربطها بدولة الخلافة وكانت هناك علاقات متميزة "بالخدوية" في مصر والسلطنة العثمانية. وكان هذا الرباط الإسلامي هو المبرر الرئيسي بعدم تفكير قوى مجاورة غزو دارفور. من هذا المنطلق فإن علاقة دارفور بتركيا هي علاقة اقتضتها وحدة العقيدة (الإسلام) والثقافة، غير أنها لم تخضع لها خضوعا يفقدها سيادتها واستقلالها وبقيت تتمتع بالاستقلالية وكانت لها علاقات متبادلة بينها وبين جيرانها، غير أن الخديوية المصرية نتيجة لمصالح خاصة أظهرت رغبة قوية في الاستيلاء على دارفور.

ولأن هذا كان مستعصيا في مراحل سابقة وبحكم الظروف الراهنة آنذاك للسلطنة وضعف إمكانياتها العسكرية استطاع "الزبير باشا" أن يقضي على آخر سلاطين الفور "إبراهيم بن السلطان حسين" في منطقة "منواشي" بتاريخ 25 أكتوبر 1875، ورغم هذا السقوط فإن أهل دارفور لم يستسلموا وبقي جزء منهم يقاوم السيطرة الأجنبية وتوسع كفاحهم بتربع السلطان "علي دينار" على العرش وتمكن من استعادة الحقوق المسلوبة من أهالي دارفور. ولم يتجاهل علاقة الفور بالدولة العثمانية وهذا لأنه يعتبره بداية إحياء لمراسيم السلطنة وعاداتها وتقاليدها وهي محاولة لمد جسر قد انهار بسبب الأطماع الفردية[1]. و في أواخر عام 1873 شن القائد "أحمد شطة" أحد قادة الفور هجوما على قادة الزبير باشا في منطقة الرزيقات وهزم القائد التركي (قتل أحمد شطة بعدما واصل حربه ضد الزبير بإيعاز من جنده).

استغلت حكومة "إسماعيل باشا" العداء بين الزبير وسلطنة دارفور فزودته بالأسلحة ولم يقدر أهل دارفور خطر الأتراك والزبير واستبعدت فكرة الغزو وحاول الملك "إبراهيم" مباغتة الزبير بالحرب لكنه انهزم في النهاية وقُتل وهذا راجع إلى قوة الطرفين الغير متكافئة[2].

في بداية خريف عام 1874 دخل إسماعيل باشا مدينة الفاشر وانسحب منها عم الملك إبراهيم إلى جبل مرة مع بقية الجيش محاولا تنظيم المقاومة من جديد واستقر إسماعيل بالعاصمة بينما تقدم الزبير باشا برجاله إلى الجبال التي كان سكان السهل يعتبرونها غير قابلة للاختراق وأقام مقره الرئيسي

(1) سيد أحمد عثمان العقيد، **مرجع سابق الذكـر**، ص ص406،407.
(2) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص39.

في "طرة" واضطر "حسيب الله" حاكم المنطقة إلى التسليم بالحكم التركي في عام 1875 وبهذا دخلت سلطنة الفور تحت حكم العثمانيين لسنين عدة 1879-1897 [1].

يوصف الحكم التركي المصري بأنه الأقسى بين فترات الحكم الاستعماري 1821-1885 الذي سيطر على السودان، وقد ثارت في السنوات الأولى قبائل "الحجالين" في منطقة المثمة بقيادة الملك نمر ردا على إذلال إسماعيل باشا ابن والي مصر محمد علي باشا وأحرقوه مع جنوده وعمد صهره الدفتردار إلى الانتقام فجاب منطقة النيل الأبيض ودمر قبائل "الحسانة" وكانت مستويات الاستياء عالية جدا عندما بدأ المهدي يدعو إلى الثورة في عام 1880 من جزيرة "أبا" في النيل الأبيض[2].

ثالثا - إقليم دارفور في فترة حكم الدولة المهدية:

لما قامت الثورة المهدية[*] عُرض أمرها على قبائل الرزيقات المنتشرة في "كردفان" وجنوب دارفور فتمت البيعة من طرف الأعيان والزعماء، في مدينة "قدير" رفض النهريون المحنكون زعم المهدي فانتقل إلى غرب السودان سعيا وراء التأييد وهناك التقى بعبد الله محمد تورشين الذي ينحدر من غرب إفريقيا عرف (بالتعايشي) وهاجرا معا غربا إلى داخل دارفور وكردفان وهما مصممان على تحرير الأرض من المغتصبين الأجانب[3]،فكانت دعوته حماية الأهالي وتحقيق العدالة وتنقية الإسلام حسب زعمه.

في حين رفض النهريون مبايعته وافق زعيم الرزيقات "ماديبو" على الانخراط في عداد الأنصار وكانت النتيجة أن عيّنه المهدي أميرا على الرزيقات أكبر قبائل البقارة، وكانت هذه القبائل من أشد القبائل رفضا للإدارة المصرية ودخلت في صراع معها تمكن خلالها "ماديبو" من هزيمة "سلاطين باشا" أحد كبار قادة الجيوش المصرية التركية في "أم وريقات" في أكتوبر 1882 وبهذا اتسعت رقعة الثورة على الإدارة المصرية التركية في دارفور. بعد هذا تطورت الأحداث بداية بهزيمة الجنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية في السودان في 5 أكتوبر 1883 واستسلم سلاطين باشا لجيوش المهدية تحت قيادة

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص40.

[2] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص176.

[*] **المهدية :** حركة ثورية ظهرت في العالم العربي والإسلامي، وهي ذات مضمون ديني سياسي أسّسها محمد أحمد بن عبد الله الذي ولد في جزيرة "لبب" جنوب مدينة "دنقلا" يقال عن محمد أحمد بأنه من الأشراف نشأ نشأة دينية سلك الطريقة الصوفية انتقل إلى جزيرة "آبا" واستقر فيه وذلك في عام 1870. بعد هذا الاستقرار وفي عام 1874 قام الناس بالتوافد عليه ومبايعته خليفة للطريقة الصوفية وأصدر فتواه بإعلان الجهاد ضد الكفار والمستعمرين الإنجليز (1881) ثم في نفس السنة أعلن بأنه المهدي المنتظر وذلك بحضور المشايخ والأعيان، وفي نفس السنة وفي شهر أوت أرسلت الحكومة جيشا كبيرا لإنهاء ثورة المهدي وجرت المعارك التي أسفرت على انتصار المهدي على الحكومة وهذا ما زاد من تثبيت مواقفه.

[3] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص175.

"محمد خالد زقل" في ديسمبر من العام نفسه، ودخل "زقل" الفاشر في جانفي 1884 وبذلك سيطرت المهدية على سلطنة دارفور وقُتل "غوردن" بعد سقوط الخرطوم في جانفي 1885 وأصبح المهدي سيد الموقف في بلاد السودان بلا منازع[1].

كانت المرحلة الأولى من حركة المهدي مرحلة الثورة خاصة عندما هزمت القوات الإنجليزية التركية. بعد وفاة المهدي وحكم التعايشة دامت الدولة المهدية من 1885 الى1898 ومنذ ذلك الوقت أصبحت المقاطعات الغربية للسودان في دارفور وكردفان حصون للمهدية[2].

خلال نقل عدد من أبناء وقبائل غرب دارفور إلى أم درمان بصفتها عاصمة المهدية نشبت بعض الحروب بين المهدين والفور، هُزمت فيها قوات المهدين فأرسل "التعايشي" محمود أحمد عاملا على كردفان ودارفور أما في وسط جبل مرة فقد اختارت القبائل "علي دينار" سلطانا عليهم في وقت ساءت فيه الأحوال، واستدعي من طرف الخليفة عبد الله في أم درمان عندما أحس أنه يسعى لحكم سلطنة دارفور ووصل إليها عام 1895 ونتيجة للضعف التدريجي الذي اتصفت به حكومة المهدية وتضاؤل نفوذها في دارفور قامت فيه ثورة، فهرب علي دينار[*] إليه ليسيطر على زمام الأموره[3].

لقد كان التأثير الاجتماعي الكبير للمهدية هو هجومها الشامل على سلطة الزعامات فإذا كانت الاستجابة الطبيعية للدعوة إلى الجهاد قد تحدت سلطة الزعامات من الأسفل فإن دولة المهدية المركزية جدا قد حطمتها من أعلى. أحدثت المهدية اضطرابا شديدا في الحياة القبلية في السودان كان حكم "خليفة" محكم المركزية والأوتوقراطية ، وكانت المهدية شديدة العداء للتنظيم القبلي على المستويات السياسية والإدارية فقمعت أية محاولة للاستقلال القبلي. وعندما وجد "خليفة" أن "الكبابيش" لم يكونوا خاضعين بالقدر الكافي أعطى أوامر لـ "إبراهيم عدلان" أحد قادته بمصادرة ممتلكاتهم وقمعهم وهو ما حدث فسارع "الكبابيش" للخضوع ولم يكن نصيب زعماء "البجا" في شرق السودان كبيرا بالنسبة إلى زعماء البقارة العرب في الجنوب[4].

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص21.

[2] محمود مـمداني، **مرجع سابق الذكر**، ص179.

[*] **علي دينار** : ولد علي دينار في قرية "شوبة" في دارفور عام 1865 والده زكرياء بن محمد فضل بدأ حياته النضالية عام 1889 عندما ساند عمه أبا الخيرات في تمرد "أبو جميزة" وعندما تم دحر التمرد هرب مع عمه. وهو ينتمي إلى قبيلة الفور التي تقيم في جنوب غرب جبل مرة وأبدى علي دينار موافقته على الخضوع للسلطة المهدية دون أن يلتقي بقيادتها.

[3] زكي البـحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص22.

[4] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص180.

رابعا – دارفور خلال فترة الحكم الثنائي المصري–الإنجليزي (1916–1956):

بعد فترات الاستقلال التي سادت إقليم دارفور في السابق والحملات المتتالية عليه والصراعات بين السلاطين والقبائل ثم بين القبائل ضد بعضها، ثم دمج إقليم دارفور في السودان بداية من 1916 وهذا في خضم الحرب العالمية الأولى حيث اختار الدارفوريون الوقوف إلى جانب الدول العثمانية وألمانيا ضد الحلفاء[1].

في الفترة السابقة وفي عام 1885 وجهت أوامر إنجليزية للمصريين بالانسحاب من السودان وبهذا أصبح المجال فارغا أمام الدول الاستعمارية التي لم تخفي رغبتها وتخطيطها للسيطرة على السودان (فرنسا–إيطاليا)، أما إنجلترا فقد غيرت سياستها وقررت أن تحتل السودان، واستعانت في هذا بجيش معظمه من المصريين بقيادات إنجليزية لاسترجاع السيطرة على هذا البلد وقاد هذه الحملة الجنرال "كتشنر" تمت مقاومة هذه الحملات لكن "التعايشي" لم يصمد طويلا أمام هذه الحملات، في الوقت الذي سقطت فيه "أم درمان" استعاد "علي دينار" ملك أبائه وأسس سلطنة دارفور الثانية التي تمتعت بقدر وافر من السلطة وكانت هذه السلطة غير تابعة لحكومة السودان إلى غاية الحرب العالمية الثانية أين قرر الإنجليز والمصريين الاستيلاء على دارفور سيطرة كاملة. بعد مقتل السلطان "علي دينار" وبذلك يدخل الإقليم الغربي تحت سلطة الإدارة الثنائية حتى نهاية عام 1956[2].

لم يلقى التواجد الأجنبي في دارفور أي ترحيب بل عرف الإقليم ثورات متتالية وهو ما جعل الإنجليز يتعاملون بحذر مع أهالي دارفور إلى درجة أنهم قاموا بتهميش الإقليم بصورة كبيرة عبر سياسة المناطق المقفلة التي مارسوها في عدة مناطق من السلطنة. وتُرجع الدراسات هذا السلوك السياسي الإقصائي إلى التخوف من انتشار الروح الثورية والنزعة الاستقلالية التي يتشبع بها أهل دارفور. وقد تجسد هذا التوجه في ثورة "الفكي عبد الله السحيني" في عام 1921 أي بعد خمس سنوات على انضمام دارفور إلى السودان[3].

---

(1) Zytgmunt L.Ostrowski, **Op.cit**, p159.

(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص23.

(3) أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص115.

إن السياسة التي أتبعت في دارفور هي جزء من السياسة الاستعمارية العامة لبريطانيا التي تتميز بطابعها البراغماتي عمليا، إذ ارتكزت على ضرورة ألا تشكل المستعمرة عبئا اقتصاديا ولهذا فبريطانيا لم تضع مبادئ جامدة تسير عليها في إدارة مستعمراتها. واتبعت نظام حكم غير مباشر والذي يعني أن تقوم بريطانيا بالحكم من خلال الأفارقة أنفسهم فهي في الغالب الأعم لم تقم بمحاولة تغيير الرؤساء التقليديين للمجتمعات المحلية، حيث تركت السلطة في أيدي الجهاز الإداري الذي أوجده الأفارقة أنفسهم وفي المناطق التي لم تشهد وجود سلطة مركزية انتهجت بريطانيا هذه السياسة تجنبا للنفقات الضخمة في حالة الحكم المباشر بالإضافة إلى اشتغالها بإدارة مستعمراتها الأسيوية لاسيما في الهند[1].

ويعتبر "اللورد لوجارد" صاحب هذه الفكرة وذلك عندما صاغ هذه الفكرة في كتابه المعنون بـ (الانتداب الثنائي في إفريقيا الاستوائية البريطانية The dual Mondate in British Tropical Africa) الذي صدر عام 1922، غير أن بريطانيا بإتباعها هذا النمط خلقت الكثير من المشاكل خاصة مكانة الزعامات التقليدية التي أسست لها قاعدة شعبية والتي كانت سببا للانقسام بالإضافة إلى سياسة فرّق تسد التي انتهجتها على المستويات السياسية والإثنية والدينية، وهي التي أحدثت تراكما سلبيا في المراحل اللاحقة.

لقد ترك الحكم الثنائي آثارا واضحة في جميع المستويات ويمكن أن نلاحظ هذا من خلال السمات العامة التي تميز بها، وعلى ضوء الدراسات السياسية فإن الحكم الثنائي تميز بالسمات التالية:

أولا : إهمال الإدارة الثنائية لشؤون الإقليم الاقتصادية وفي مقدمتها النشاط الزراعي حيث لم تهتم الإدارة الثنائية بقضايا التنمية في الإقليم بما يسمح بتحسين معيشة السكان كما عرفت المنطقة ركودا في مشاريع البنية التحتية خاصة طرق المواصلات والتي هي ضرورية للاستقرار والنشاط الاقتصادي. كما تم أيضا وقف خط السكة الحديدية والمتجه غربا عند مدينة الأبيض عاصمة إقليم كردفان وبذلك حرمت دارفور من هذا الخط الذي كان يمكن أن يكون همزة وصل مع الخرطوم[2] (العاصمة). كما أن الإهمال

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في الـــــــنظم السياسية الإفـــريقية**، القاهرة : جامعة القاهرة،ط1، 2001، ص ص70،69.

[2] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص24.

كان واضحا وجليا ومؤسسا فيما يتعلق بالشؤون الصحية والتعليمية[*] مما أثر بشكل كبير على أوضاع الإقليم والسكان وهو ما أنتج في السنوات اللاحقة أزمات اجتماعية كانت إحدى أسباب النزاعات في السودان الحديث.

ثانيا : دارفور ظلت إقليميا منعزلا وأتبع في إدارته الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية وتم تنظيم الإدارة الداخلية وفقا للاتجاهات القبلية، فحددت المجموعة الإثنية أو جزء منها والتي أصبحت وحدة إدارية بمثابة "قبيلة" وأطلق على زعمائها (رؤساء قبائل) فعهد إليهم المحافظة على النظام القبلي مقابل امتيازات ضئيلة ، وقد أطلق على هذه الهرمية والإدارية السائدة في هذه المجموعات الاثنية اسم "السلطة الأهلية"[1] ولعل من نتائج هذه السياسة أنها ساعدت على ترسيخ الفكر القبلي وبالتالي العنصري في دارفور والسودان بصفة عامة، وكان زعماء القبائل مسؤولون مسؤولية مباشرة أمام إدارة الحكم الثنائي، بالإضافة لهذا الدور هناك دور آخر موكل لهم وهو إقناع أهل القبائل والعشائر بشرعية حكم الإدارة الثنائية وتقبله.

ثالثا : ظلت بلاد دارفور مصدرا مهما من مصادر المحاصيل المختلفة خاصة المحاصيل الزراعية المهمة للغذاء بالإضافة إلى الثروة الحيوانية[2] ولهذا كان ينظر إليها بأهمية كبيرة غير أن نصيبها من التنمية لم يكن بمستوى هذا الاهتمام.

رابعا : ظل إقليم دارفور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكأنه دولة قائمة بذاتها وهذا طبعا كان ينظر إليه من طرف الإدارة الثنائية تقليل لالتزاماتها بالإضافة إلى إفقاد الجماعات المنتمية إليه روح الاعتماد إلى الجماعة الأوسع وهي الدولة السودانية وترسيخ هذا الشعور في المستقبل حتى تستطيع تفكيك وحدتها إن اقتضت الضرورة.

خامسا : كان عنصر الدين عامل حاسم في سلوك أهالي وقبائل دارفور على مر فترات السلطنة منذ نشأتها كما سبقت الإشارة له، وفي عهد الحكم الثنائي كانت أعداد كبيرة من قبائل تشاد ونيجيريا وكذلك بعض قبائل دارفور تسعى لزيارة الزعيم الروحي "عبد الرحمن المهدي" في جزيرة "آبا" مما شكل نوعا من التماسك بين هذه الجماعات وفي أواخر الحكم الثنائي مع ظهور الأحزاب السياسية أصبح الإقليم مجالا

---

[*]وصف "فيليب أنغلستون" حاكم دارفور عامي 1934-1941 الاندفاع الاستراتيجي للسياسة التعليمية في الولاية بما يلي : "تمكنا من حصر التعليم بأبناء الزعماء والموظفين المحاسبين في الإدارة. ويمكننا التطلع بثقة إلى الإبقاء على الطبقات الحاكمة في أعلى الشجرة التعليمية لعدة سنوات قادمة".

[1] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص205.

[2] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص24.

لنشاط حزب الأمة بزعامة عبد الرحمن المهدي واستمر حتى بعد 1956، وذهبت كل الوعود بخدمة أهالي دارفور وتنميته دون أن تتحقق فظل مهملا وكأنه ليس جزء من عملية بناء وتطوير بلاد السودان[1].

المبحث الثالث : التركيبة الإثنية والاجتماعية لإقليم دارفور.

تتعدد الأعراق والإثنيات والقبائل واللغات في دارفور ويعتقد العديد من المؤرخين أمثال الرحالة الإنجليزي (براون Brawen) (1793) والألماني "ناختيغال" (1874) والعربي "عمر التونسي" (1803). بأن الإقليم كان موطنا للعديد من القبائل الإفريقية إلا أنه بمرور الزمن استقرت مجموعات من السامين والحامين عبر فترات مختلفة جاؤوا من الشمال والشرق والغرب بحثا عن الأمن والاستقرار، وبحثا عن الأراضي التي تناسب نشاطهم الرعوي واستمرت الهجرات حتى القرن الثالث عشر.

مجتمع دارفور هو مجتمع قبلي بالدرجة الأولى وهي سمة غالبة عليه حتى حد العصبية وهذا رغم المحاولات التي بذلت من أجل إحلال النظام ومؤسسات الدولة الحديثة محل هيمنة القبيلة لكنها فشلت، تشير الإحصاءات إلى وجود ما يقرب من 200 قبيلة، وهذا العدد يتضمن في الأصل بعض القبائل التي هي فروع لقبائل كبيرة مثل الزغاوة التي لها تسعة فروع، والفور عشرون فرعا، بشكل عام تنقسم القبائل في دارفور إلى مجموعتين رئيسيتين هما القبائل الإفريقية التي تعتمد على الزراعة والقبائل العربية التي تعتمد على الرعي والترحال[2].

المطلب الأول : القبائل الإفريقية في إقليم دارفور.

تتمثل القبائل الإفريقية في المجموعات التالية :

1- قبيلة الفور:

تعتبر قبيلة الفور من أكبر القبائل الإفريقية في دارفور. وقد سمي الإقليم باسمها ولغاية اليوم لم يحدد المؤرخون كيف نشأت سلطنة الفور الإسلامية بطريقة مؤكدة، وكان للقبائل المنتشرة حول جبل

(1) **المرجع نفسه**، ص25.
(2) إياد عبد الكريم مجيد، الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور، **بحوث ودراسات**، العدد 16، جانفي 2012، ص48.

"مرة" دور حاسم في وقوفها خلف السلطان "سولون" لإخضاع القبائل الأخرى المنتشرة حول جبل "مرة" وبلغ عددها حوالي 37 سلطنة[1] ،ومن هنا حدث التزاوج بينها عبر فترات زمنية مختلفة.

تتمركز هذه القبيلة على طول سلسلة جبل مرة ولهم 20 فرعا يمثل "الكيرا" و"الكنجارا" أكبر هذه الفروع وأشهرها. للفور لغة قائمة بذاتها ولهم نمط معيشة أيضا خاصا بهم[2]، وحسب الدراسات التاريخية والاجتماعية تعد هذه القبيلة نتاج لتصاهر وتمازج قبائل إفريقية مع بطون لقبائل عربية وأخرى حامية فكونت مجتمع الفور أو ما يعرف "بقبيلة الفور" الواسعة الانتشار والذي استمد الإقليم تسميته منها[3]، يتمركزون بشكل كبير بجنوب دارفور ونيالا وفي غرب دارفور حيث يوجدون في "قار سيلا" و"وادي صالح" و"كاس" كما تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل وأسبقها ثقافة وتعلما وارتباطا بالإسلام إذ أنه تعاقب على حكم سلطنة الفور ما يزيد عن ثلاثين سلطانا مسلما[4] (من سولون حتى علي دينار).

يمارس الفور النشاط الزراعي كحرفة رئيسية حيث يزرعون المحاصيل المعيشية ولهم زراعة مطرية للأغراض التجارية مثل الفول السوداني والسمسم كما يوجد في محيط جبل مرة حيث مناخ البحر الأبيض المتوسط مساحات لزراعة الأشجار وهي نادرة مقارنة بما يوجد في السودان (البرتقال، اللارنج، التفاح)، وتنتشر زراعة القطن للاستعمال المنزلي والمحلي على مستوى الصناعات التقليدية داخل القرى كما يمارسون نشاط تربية الحيوانات مثل (الضأن، الماعز، الأبقار) وهي ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ولكنها محدودة ويتناسب وجودها وأعدادها مع النمط الزراعي السائد ومهنة السكان[5].

2- قبيلة الزغـــاوة :

تعتبر قبيلة الزغاوة من بين القبائل ذات الأصول الإفريقية في دارفور، وهم خليط من الزنوج والتبو والليبيين وحسب العديد من المؤرخين العرب أمثال "المسعودي" و"ابن سعيد الإدريسي" و"ابن خلدون" فإن أوطان الزغاوة كانت تمتد غربا حتى إقليم النيجر غير أنهم يعيشون حاليا في شمال وشمال غرب دارفور. ولهم شعبة تسكن في إقليم "كامجار" غرب كردفان ومعظمهم يتكلم اللغة العربية[6].

---

(1) أحـــمد أبو سعدة، **مـــــرجع سابق الذكر**، ص ص59،60.
(2) سناء حمد العوض، الخريطة الديمغرافية لإقليم دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 168، أفريل 2007، ص205.
(3) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكـــر**، ص216.
(4) إياد عبد الكريم مـــــجيد، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص48.
(5) سناء حـــمد العوض، **مـــرجـــع سابق الذكـــر**، ص205.
(6) زكي الـــــبحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص45.

اختلف المؤرخون حول أصولهم فمنهم من يرجعهم إلى العرب العاربة وبهذا فهم يلتقون مع "البرنو" واختلطوا مع قدماء المصريين ثم النيليين ثم وصلوا إلى عرض وادي بحيرة تشاد وخلال هذه الرحلة امتزجوا مع الكثير من الأجناس والقبائل حتى ضاع لسانهم. وارطن ومنهم من يرجع أصلهم إلى البربر الحاميون. ويذهب البعض الآخر إلى القول بأن الزغاوة من الشعب الليبي القديم واتصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالحضارات القديمة كالفينيقية والمصرية والنوبية.

يطلق الزغاوة على أنفسهم تسمية (بري) وهي كلمة تعني الزغاوة في حد ذاتها ويقسمون أنفسهم إلى ثلاثة أقسام كبيرة[1] هي :

1) الويقي : ولهم سبعة فروع رئيسية هي : التوار – الأرتاح – الفلا – النيقير – أولاد دقيل – الكجمر – الكايتنقا.

2) التوباء : وهم البديات وفروعهم وأقسامهم كثيرة.

3) الوباراء : وهم الزغاوة الكوبي ولهم فروع كثيرة ويعتبرون أكثر فروع الزغاوة انتشارا في أرض دارفور. وهم ينحدرون من أصول ليبية. وتتمتع منطقتهم بأهمية خاصة وتتكون من ثلاث إدارات منفصلة عن بعضها البعض اثنتان في السودان والثالثة في تشاد، وهذا الأمر سهل على القبيلة التحرك ووفر لها الحماية. ويعتبر هذا العامل أحد الأسباب التي جعلتها تشن هجمات ضد القبائل العربية وغير العربية وأحد عوامل اندلاع النزاع القبلي بين قبائل دارفور في الفترة الأخيرة[2].

قبيلة الزغاوة لها انتشار واسع في السودان ويعتبرون فاعلون في مختلف مناطق الدولة في المجالات التنموية خاصة قطاع التجارة ولهم دور كبير في تأسيس وبناء أكبر الأسواق الشعبية في السودان بمدن "أم درمان، وبورت سودان، ونيالا، والفاشر وحتى جنوب السودان" وعلى مر التاريخ كان أهالي قبيلة الزغاوة في مقدمة القبائل في الثورات السودانية[3].

3- قبيلة المساليت :

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكـر**، ص217.
[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص80.
[3] إياد عبد الكـــريم مجـيد، **مرجـع سابق الذكـــر**، ص51.

يقطن أهالي هذه القبيلة المنطقة الغربية من دارفور يحد منطقتهم من الغرب وداي "سونجا" ووادي "كاجي" ومن الشرق وادي "أزوم" وتمتد منطقتهم نحو 140 ميل من الشمال إلى الجنوب[1].

تعتبر هذه القبيلة من القبائل الكبرى بالسودان استقرت بولاية غرب دارفور منذ عام 1870 واستطاعت بعد صراعات ممتدة أن تسيطر على مساحات واسعة من الأرض تمتد من الجنينة حتى غرب جبل "مرة"[2]، وحسب إحصاءات عام 2008 فإن عدد سكانها يقرب من الأربعة ملايين وهي تتمتع بإرث تاريخي كبير، وهي من القبائل الإفريقية التي لها لغتها الإفريقية المميزة بنبرتها من بين جميع اللغات الإفريقية المتعددة الموجودة بالمنطقة (لغة المساليت) وهي لغة نيلية صحراوية ويدين جميع أعضائها بالدين الإسلامي[3].

تعبر قبيلة المساليت من القبائل المشتركة بين السودان وتشاد وجاء هذا التقسيم في إطار المعاهدة التي وقعت بين الإنجليز والفرنسي عام 1920. ويمارس المساليت النشاط الزراعي بالتركيز على زراعة الدخن والذرة والسمسم والفول السوداني وكثيرا من المحاصيل النقدية كما يعتمدون أيضا على تربية المواشي بجميع أنواعها[4]، أما من الناحية الاجتماعية فيتميزون بحياة العون الجماعية، في الوقت الحالي لديهم عدد من رجال السياسة النافذون في المعارضة السياسية منهم حسن تاج الدين.

4- قبائل الداجو والتنجور :

هما قبيلتان متداخلتان توجدان في منطقة "دار المساليت" و"دار سيلا" وتتركزان حول مدينة "نيالا" في ولاية جنوب دارفور كما توجدان أيضا بمنطقة كردفان ولهما امتداد في دولة تشاد كذلك، وذكر "ماك مايكل" في مذكراته أن الداجو هاجروا قديما من النيل ثم استوطنوا جنوب دارفور حيث اختلطوا بالسكان المحليين[5]، فيما تضاربت الآراء حول التنجور إذ يُعتقد أنهم قدموا من تونس. وذكر في هذا الصدد "ناختيغال" حين مروره "بكانم" أنه يوجد عدد كبير من التنجور بتلك المنطقة، وأشار بأن هناك منطقة تسمى تونس وهذا له دلالة التاريخية والمناطقية[6] ويعتقد أيضا أنهم من أقدم قبائل دارفور أو أنهم أول من أسس دولة فيها حكمت البلاد من القرن الرابع حتى القرن السابع ميلادي. ويستقرون

(1) سناء محمد عوض، **مرجع سابق الذكر**، ص205.
(2) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص220.
(3) إياد عبد الكريم مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص49.
(4) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص80،79.
(5) سناء حمد العوض، **مرجع سابق الذكر**، ص205.
(6) سيد أحمد علي عثمان العقيد، **مرجع سابق الذكر**، ص41.

حاليا في شرق وجنوب شرق جبل "مرة" وتعيش جماعات منها في "واداي" و"دار مسيرية" ويشار إلى أن مواطنهم الأصلية ربما كانت بين "الكانم" في تشاد وبلاد النوبة وهذا يعكس مدى التداخل والاختلاط بين القبائل[1]، ويشتغل الداجو بالزراعة وتربية المواشي معا.

5- قبيلة الميدوب :

ترجع جذور جماعة الميدوب إلى أصل "نوبي" ويتكلمون لغة تشبه لغة "النوبيين" المقيمين على النيل الأمر الذي يرجع هجرتهم من بلاد النوبة الشمالية إلى منطقة جبل ميدوب[2]. وتعتبر المنطقة التي يسكنونها جغرافيا منطقة قاحلة وقليلة التساقط وهم جماعة شبه رحل يرعون الإبل والمواشي ولم تكن لقبيلة الميدوب علاقات بالخارج إلا بعض الزيارات لقبائل الكبابيش مع قطعانهم أو مع بعض تجار الملح المتوافر في مناطق الميدوب بكميات اقتصادية[3].

6- قبيلة البرتي :

هم من أهم قبائل المنطقة الشرقية لدارفور ويتمركزون حول منطقة "مليط" وهم من أصول مختلطة وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي في شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم[4]. ويعتقد بأنهم خليط من الفور والعرب المتأثرين بالزغاوة. وفيما يختص بنشاطهم نجد أنهم لهم أثر محدود في مجريات الأحداث في بدارفور.

7- قبيلة البديات :

يقطنون أقصى الشمال الغربي لدارفور قرب جبل "العوينات" الذي يقع على الحدود السودانية- المصرية والليبية ومنطقتهم تجاور "دار الزغاوة شمالا" وجزء منهم يصل إلى "كُتم" و"كبكابية" وهم لا يتكلمون اللغة العربية ويعتبرون على صلة قوية بالزغارة من حيث الجانب المورفولوجي والاستقلالية وهم يحسبون على الزنوج من ناحية الأصل[5].

---

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص41.
(2) **المرجع نفسه**، ص40.
(3) سناء حمد عوض، **مرجع سابق الذكر**، ص206.
(4) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص104.
(5) سيد أحمد علي عثمان العقيد، **مرجع سابق الذكر**، ص47.

8- قبيلة البـــرقد :

البرقد يسكنون المنطقة التي تنحصر بين الجنوب الغربي بدار "الداجو" ومن الناحية الجنوبية بدار "الرزيقات" ومن ناحية الشرق بدار "البرتي" ومن الناحية الشمالية الشرقية "كتالة" أما شمالا "التنجر" وغربا "الفور".

البرقد بتركيبتهم اليوم هم مجتمع متعدد الأعراق والأجناس من جميع قبائل السودان، فكلمة "البرقد" تعني الشيء ذو الألوان المتعددة وقد اختفت لهجتهم ولا يتحدث بها أحد في الوقت الحالي وهم لهم صلة إثنية بالميدوب حيث وجد أن هناك علاقة لغوية بينهما. وقد قال في هذا الصدد "ماك مايكل" أن الكلمات الموجودة في لهجة البرقد القديمة أنها لغة فرع من "لغة مورقى" الأمر الذي يجعل الصلة العرقية قوية بينهم وبين الميدوب .جاء في كتاب تاريخ دارفور السياسي "لموسى المبارك الحسن" أن البرقد زنوج يشبهون في تكوينهم الجسماني وعاداتهم أهل إفريقيا الوسطى ويعتقد "ماك مايكل" أن البرقد من أصل "نوبي" للتشابه بين لهجتهم ولهجة النوبة[1].

المطلب الثاني : القبائل العربية في إقلـــيم دارفـــور.

تشمل القبائل العربية عدة مجموعات منتشرة في الإقليم وتتميز هذه المجموعات بنشاطها الاقتصادي القائم على الرعي والترحال خاصة في مواسم الجفاف إلى المناطق الأكثر غنى بالمراعي والمياه وأهمها الرزيقات، المسيرية، التعايشة، الهبانية، وبني هلبة، والمعاليا. وتؤكد الدراسات التاريخية أن قبائل "البقارة" هي من أقوى هذه القبائل في السودان وأغناها وأكثرها نزوعا للحرب، وهي تنتشر في إقليمي دارفور وكردفان ولقد ساعدت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عنه صراع مستمر مع العناصر الإفريقية.

1- قبيلة الرزيقـات :

قبيلة عربية بدوية وهي فرع من فروع قبيلة "البقارة" وهي من أكبر القبائل العربية المنتشرة في السودان وأغناها[2]، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، الماهرية في الشرق والشمال والنوافية في الغرب ثم المحاميد في الشمال[3] يتمركزون في "الضعين" بولاية جنوب دارفور ويحد دار الرزيقات بحر العرب

(1) عبد العزيز راغـــب شاهين، **مرجـــــع سابـق الذكـــر**، ص222.
(2) إياد عبد الكـــــريم مجـــيد، **مرجـــــع ســـابق الذكـــر**، ص49.
(3) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص107.

جنوبا و"البيقو" و"الداجو" و"البرقد" شمالا وقبائل "الهبانية" غربا. وللرزيقات فروع منها أولاد زيد، أولاد حسين، النظرية، المحاميد، ويمارس الرزيقات رعي الأبقار، وهم من أغنى قبائل البقارة وأكثرها عددا وأقواها مركزا وقليل منهم فقط يعملون في الزراعة في منطقة "شكا" و"أبو جابرة"[1].

رغم أن الرزيقات قبيلة بدوية شرسة ومقاتلة اشتهرت بحربها مع قبائل "الدنكا" في جنوب السودان إلا أنه لم يعرف لهم تاريخ للصراع مع القبائل في دارفور باستثناء احتكاكات محدودة مع بعض القبائل العربية الأخرى. مثل صراعهم المعروف مع قبيلة الزغاوة بسبب سيطرتهم على 65% من التجارة[2].

2- قبيلة التـعايشة :

تعتبر قبيلة التعايشة من أكبر فروع قبائل "جهينة" بدارفور، وقبيلة التعايشة، قبيلة حدودية فهي تمتد داخل إفريقيا الوسطى وتشاد، وحسب الدراسات التاريخية فإن قبيلة التعايشة يرجعون إلى القحطانين، أما لقبهم فيعود إلى جدهم (أحمد تعيش) يعتمدون اقتصاديا على نشاطي الرعي والزراعة ويعبرون سنويا بمواشيهم إلى جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد أيضا ومن المحاصيل التي يزرعونها الدخن، الذرة، الفول السوداني، السمسم ويمتلكون أراضي خصبة مناسبة للنشاط الزراعي.

دخل "التعايشة" أرض السودان وسكنوا في البداية منطقة "مليط" ثم استقروا بوادي تعايشة المعروف حتى الآن باسمهم. وهذا الوادي قريب من منطقة "نتيقة" وأرضهم تقع جنوب غرب دار فور[3]، من الناحية التاريخية تعتبر فترة المهدية مهمة لهم حيث انخرطوا في جيش المهدي بأعداد كبيرة مناصرة له ولخليفته "عبد الله التعايشي" المنتمي للقبيلة وعقب هزيمة "عبد الله" تراجع أثر القبيلة ونفوذها بصورة كبيرة وتناقصت أعدادهم في مناطقهم التاريخية.

3- قبيلة القمر :

يسكن أهل قبيلة "القمر" شمال منطقة المساليت وجنوب الزغاوة في سهل "رملي" تكثر فيه الصخور. ويرجعون نسبهم إلى "الجعلين" ولا يتحدثون غير اللغة العربية ويمارسون مهنة الرعي على

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص49.
(2) سناء حـــــمد عوض، **مرجـــع ســـــابق الذكـــــر**، ص206.
(3) أحمد أبو سعدة، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص66.

نطاق واسع (الضأن، الأبقار) وزراعة الدخن[1] من الناحية الاجتماعية تتقارب هذه القبيلة مع الفور بحكم المصاهرة بين فروعها وبين ملاك الفور[2].

4- قبيلة الزيـادية :

تتمركز هذه القبيلة في شمال دارفور وبصورة أساسية في الكومة ومليط شمال الفاشر، وهم الأكبر ضمن مجموعة الآبالة عدد وينتسبون إلى قبائل "فزارة" وفرعهم الآخر هو قبيلة "دار حامد" في إقليم "كردفان" وفي عهد السلطان علي دينار كانوا يسيطرون على مساحة واسعة في شمال شرق دارفور بين مناطق الميدوب والبرتي، ويعتمدون في نشطاهم على الترحال في مواسم مختلفة حسب التغيرات البيئية.

تأثرت قبيلة الزيادية مثل القبائل الأخرى كالبرتي والميدوب من سكان المنطقة الشمالية بظاهرة الجفاف والتصحر وتأثر مراحلهم بفترة الجفاف التي بدأت عام 1985 ولذلك فقد اتجهوا بقطعانهم نحو الأودية كوادي "أزوم" ورغم أنهم معروفون بأنهم قبائل بدوية ومقاتلة إلا أن هجراتهم لم ينجم عنها صراعات تذكر فيما عدا الزيادية المقيمة غرب دارفور والذين اشتركوا ضمن مجموعة القبائل العربية التي حاربت قبيلة "المساليت" في عام 1996[3].

5- قبيلة المسيرية :

يقول المؤرخ "بليني" في كتاب المعنون بـ "التاريخ الطبيعي" متحدثا عن قبائل عربية محددة أنها كانت تسكن منذ القدم ما بين النيل والبحر الأحمر، وفيها تمت هجرات عرب "ربيعة" و"جهينة" و"مُضر" و"بنو تميم"[4].

وفدت المسيرية ضمن قبائل عديدة في هجراتهم للسودان من الغرب وهذه الهجرات كانت متفرقة، وتشير الدراسات التاريخية إلى أن "المسيرية" استوطنوا "بتشاد" لفترات زمنية طويلة ولهذا سجلوا حضورا كبيرا، ولهم نظارات بدولة تشاد وهم يعتبرون من بين أغنى القبائل سواءً من حيث الثروة الحيوانية أو من حيث تملك الأراضي الزراعية الخصبة حيث يغطون مساحات كبيرة من مديرية البطحة في مركز "أم

(1) سيـــد أحمد عثمان العقـيد، **مرجـع سابق الذكـر**، ص55.
(2) عبد المنعم ضيفي عثمان، إقليم دارفور كما رآه التونسي، ص20. **www.kotobarabia.com**
(3) سنـاء أحـمد عـوض، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص206.
(4) أحـمد أبو سعـــــدة، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص69.

حجر" بتشاد ويبلغ تعداد المسيرية أكثر من 200 ألف نسمة معظمهم رحل وبعضهم استقر بـ "بتيقة" و"البان" وغيرها. ومن القبائل التي تعايشت وامتزجت مع المسيرية نجد قبائل "البرنو" "الفور" "الزغاوة" "الترجم" "البرقد" وغيرهم[1].

بعد قرن من المصاهرة وامتزاج كثير من القبائل العربية داخلهم صار تكوينهم الحالي منقسم إلى قسمين : 1- المسيرية الزرق ، 2- المسيرية الحمر.

وقد سجلت المسيرية مواقف تاريخية مهمة خلال الثورة المهدية حيث لعبت هذه القبيلة دورا مهما في دعم الإمام المهدي الذي قال : "المسيرية بالنسبة لي كالشجرة الظليلة ألجأ إليها وقت الهجرة"[2].

6- قبيلة المعاليا :

تعد المعاليا ذات قرابة مع قبيلة "دار حامد" في كردفان وقد قسمت باستمرار بين دارفور وكردفان. عاش أغلب أهلها قبل فترة المهدية في دارفور لكن في فترة حكم المهدية بدأ التحرك المنتظم للقبيلة إلى داخل كردفان، وزادت سرعة الهجرة إلى كردفان ولكنها مع نهاية عهد علي دينار بدأت في العودة مجددا إلى وطنها القديم في دارفور الذي يحدد بحدود قبيلة الرزيقات في الشمال الغربي[3].

المعاليا قبيلة من أوائل القبائل العربية التي دخلت السودان وهو ما يؤكده "المسعودي" في كتابه "مروج الذهب" ولها فروع كثيرة وكلهم رعاة إبل وكثير منهم موجودون في شرق السودان[4].

7- قبيلة بني هلبة :

كانوا فيما مضى قبيلة كبيرة وموطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" وهي منطقة في الجنوب الغربي من جبل "مرة" وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل "حريز" وجماعة أخرى فيما وراء حدود إقليم دارفور في منطقة "واداي" وهم مجاورون لقبيلة التعايشة وقد تعرض بني هلبة في دارفور مبكرا لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع ضرائب باهظة مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك[5].

---

(1) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص227.
(2) أحمد أبو ســـعدة، **مـــرجع سابق الذكـــر**، ص69.
(3) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص107.
(4) أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص75.
(5) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص38.

8- قبيلة الهبانية :

تعيش هذه القبيلة في دارفور وكردفان إلى الغرب من الرزيقات في منطقة تبلغ ثلث منطقة الرزيقات ويعتمد في نشاطهم بشكل كبير على الأرز البري وتنقسم القبيلة إلى فرعين رئيسيين : "التارة" و"السوت" وهم أقل بداوة من البقارة ويزرعون "الدخن" أقل من الرزيقات[1].

9- قبيلة الماهـرية :

قبيلة موجودة في دارفور وكردفان عاش غالبيتهم في دارفور قبل المهدية التي ساندوها وزحفوا نحو أم درمان مقاتلين ضمن جيوش الإمام محمد المهدي. وقد اختلفوا مع "علي دينار" الذي هاجمهم وحاربهم بصورة زادت من وتيرة هجراتهم نحو كردفان ولكن مع نهاية عهده باشروا رحلة العودة إلى مواقعهم في مناطق الشمال الغربي من دارفور[2].

10- قبيلة بني فضل:

تسكن هذه القبيلة في مثلث قمته الطويشة وقاعدته الفاشر وجبل الحلة بدارفور[3]. وكانوا أيام الحكومة التركية-المصرية قبيلة قوية جدا في دارفور، ومع أنهم فقدوا الكثير من مكانتهم خلال حكم المهدية. فقد وجدوا بالتالي أن حكم علي دينار لا يحتمل، وفي عام 1904 هاجر حوالي ثلثهم إلى كردفان واستقروا في الشرق من "النهود" أما الباقي فقد سكنوا في منطقة صغيرة وسط دارفور عند الحدود الغربية "لكردفان"[4].

بالإضافة إلى هذه القبائل توجد قبائل عربية أخرى في إقليم دارفور غير أنها صغيرة من حيث العدد ومحدودة مكانيا مثل قبيلة "بني خزام" و"الثعالبة" و"الكبابيش" وهي قبائل محسوبة على الأبالة وهم ينتشرون ويسكنون في إقليم دارفور ويتنقلون باتجاه الشرق وهم من أصول عربية من "جهينة" اختلطت بعناصر "البجا" و"النوبا".

في شرق دارفور توجد بعض القبائل العربية تتمثل في "البديرية" قرب حدود كردفان وترجع أصولهم إلى "دارو" في صعيد مصر وأصبحوا فيما بعد جماعة الأبالة في الإقليم، وكون دارفور بوابة

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص108.
(2) سـناء أحـمد العوض، **مرجـع سابق الذكـر**، ص206.
(3) سيد أحمد عثـمان العقـيد، **مرجع سابق الذكـر**، ص56،55.
(4) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص107.

التجمع الإثني العربي في شمال دارفور فان عددا من القبائل الأخرى مثل "بني جرار" والتي تنحدر من أصول مصرية، وتتمركز هذه القبائل في شمال دارفور من منطقة الطويشة في الشرق عرفت علاقاتهم مع قبيلة الكبابيش تنافسا شديدا. وفي نفس المجال الجغرافي نجد قبيلة "العطيفات" وهي إحدى بطون "الماهرية"، بالإضافة إلى "العريفات" وهي قبيلة عربية "أبالية" كانت تسكن شمال غرب دارفور وتشتت بسبب الصراعات المتكررة مع سلطنة الفور ولذلك توزعت حول "الفاشر" و"دار تامة" و"البديات". وما يمكن ملاحظته أن التوزيع المكاني للقبائل العربية يشمل كل أنحاء دارفور إلا أنهم أكثر تمركزا في المنطقة الجنوبية[1]. وهو ما تبرزه الخريطة التالية التي تبين توزيع القبائل في دارفور.

الخريطة رقم(3) : خريطة تبين توزيع القبائل العربية والإفريقية في دارفور حسب المناطق.

المطلب الثالث : قبائل دارفور من التعايش تاريخيا إلى النزاع الاثني.

بالوقوف عند عدد القبائل الموجودة في إقليم دارفور يتبين لنا مدى التنوع الذي يوجد به، حيث يعتبر هذا الإقليم الشاسع من حيث المساحة صورة مصغرة عن الدولة والمجتمع السوداني الذي يضم أعراقا وإثنيات متعددة.

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص40،39.

شهد الإقليم موجات هجرة واسعة إليه على مر القرون وخاصة في الفترة التي عرفت تأسيس سلطنة الفور وحتى عام 1916 أين أصبحت جزء من السودان. بعد نهاية حكم "علي دينار" وفي خضم هذه الهجرات وجدت ثنائيات عرف بها الإقليم سواءً على مستوى اللغة أو العرق أو الدين، رغم أنه الآن كل سكان الإقليم يدينون بالدين الإسلامي، إذ أنه منذ اعتناق ملوك هذه الأقاليم الإسلام في القرن الحادي عشر وانتشاره على نطاق واسع في القرن السادس عشر تميزت ممارساتهم الإسلامية بالتشدد مما منع ظهور اختلافات مذهبية[1]، من الناحية اللغوية نجد أنه هناك عدة لغات ولهجات متداولة في الإقليم غير أن النقاش يُثار حول اللغة العربية واللغات الأخرى رغم أن الغالبية يتحدثون باللغة العربية، من الناحية العرقية أيضا تطغى على النقاشات ثنائية الهوية بين الانتماء العربي–الإفريقي والتي شكلت عائقا أمام السياسيين والمثقفين في فهم كيفية تحديد هوية موحدة للسودانيين، ومن الناحية الدينية طرحت في مرحلة سابقة مسألة المسلمين وغير المسلمين خاصة في ظل انعكاسات النزاع في الجنوب. أما من الناحية الاقتصادية فإن النشاط الممارس من طرف الجماعات الإثنية شكل معيارا للتقسيم، وهذا التقسيم أصبح متحكما في تفاعلات مهمة من الناحية الاجتماعية إذ برزت ثنائية المزارعين المستقرين والرعاة المتجولين (الإبالة والبقارة)، غير أن هذه التقسيمات لم تبرز في مراحل زمنية سابقة بالشكل الذي عرفته ما بعد فترة السبعينيات من القرن الماضي أين أصبحت الصدامات والصراعات القبلية تطغى على علاقات القبائل وتتصدر المشهد الاجتماعي والسياسي في غرب السودان بإقليم دارفور.

تشكلت التركيبة السكانية في الإقليم من السكان المحليين أصحاب الأرض ثم الهجرات السامية والحامية الوافدة من شمال إفريقيا والمنطقة العربية وغرب إفريقيا، وهذا ما يؤدي بنا للقول بأن إقليم دارفور يرتبط بمحيط بشري يمتد خارج حدودها من الجهات الأربع[2]، أين نجد امتداد إثني وقبلي بين إقليم كردفان وتشاد وإفريقيا الوسطى وليبيا، ومع هذا التعدد الإثني والقبلي الواسع وجدت الدولة بالمفهوم العام وهذا منذ القرن الثاني عشر بكل ما تضمنه ذلك من روابط اجتماعية ومصالح مشتركة وأسس تنظيمية وقانونية تحدد واجبات وحقوق كافة الأطراف التي تعيش في هذا الإقليم.

وبلغ التطور مستوى متقدم حين انتشر الإسلام في المنطقة وأصبح عنصرا مهما لجميع الأطراف بالإضافة إلى تحول اللغة العربية إلى اللغة الأولى للتخاطب بين هذه المجموعات ومنه أسهم هاذين العنصرين في زيادة عملية الاندماج ومستوى التمازج والاختلاط في الإقليم إثنيا.

---

[1] ديدار فوزي، روسانو، **السودان..... إلى أين ؟** ترجمة : مراد خلاف، ص108، على .www.kotobarabia.com.

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص82.

يعتقد "هارولد ماك مايكل" باعتباره باحثا وسياسيا في دراسته للقبائل العربية في السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هي عبارة عن التركيبة التي جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادي النيل الإفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد[1].

لقد عاشت تلك المجموعات القبلية من رحل ومزارعين في إقليم دارفور في وفاق تام اجتماعيا منذ البدايات الأولى للسلطنة وبحكم التنقل والهجرات حدثت علاقة مصاهرة بينها، واعتادت مجموعات الرحل التنقل في فترات الجفاف إلى مناطق المزارعين بعد جني المحاصيل وتم تنظيم هذه العملية باتفاقات محلية بين القبائل حتى وإن لم يخلو الأمر في أوقات الجفاف والتصحر من بعض المناوشات المتكررة بين الرحل والمزارعين لكنها كانت تحدث على نطاق ضيق. حيث يتمكن زعماء السلطة التقليدية والأعيان من احتوائها وحلها[2]، وكان أهم سبب لنشوبها هو تناقص الموارد الطبيعية حتى أن هذه النزاعات في المراحل السابقة لم يكن لها أثر كبير يذكر وذلك راجع إلى أنها كانت تحل بطريقة ودية وبجلسات مصالحة بين أطراف النزاع[3]، وهذا ربما يعود أيضا لكونها كانت بعيدة عن التسيس.

لقد تأثر إقليم دارفور بالثقافة الإسلامية قبل دخول الاستعمار فأسست المدارس الدينية لتعليم القرآن والشريعة الإسلامية وتم إرسال العديد من أبناء الإقليم للدراسة في الأزهر الشريف وخصص لدارفور "رواق خاص" ومنذ تلك الفترة كانت هناك نهضة ثقافية وفكرية أسهمت في تلاحم القبائل[4].

لقد كان إقليم دارفور بوتقة ومجال لانصهار عرقي سوداني خالص امتزجت فيه كل الأعراق السودانية دون تميز واختلطت الدماء العربية مع الدماء الدارفورية ونفس الامتزاج حصل مع الدماء الإفريقية دون تفرقة، فالعرب من المعروف تاريخيا أن دخولهم إلى السودان كان سابقا على الإسلام وأن مسألة الامتزاج العربي الزنجي حدثت في كل شبه الجزيرة العربية بدرجات متفاوتة ،وبالتالي تسقط كل الادعاءات القائلة بالجنس النقي ليس على مستوى السودان فحسب بل على مستوى العالم بأكمله.

هذه الحقائق التاريخية تكمن أهميتها في أنها تشكل دعامة مهمة للحوار بين الأطراف المتحاربة في الإقليم إذ أن الماضي الثقافي لدارفور شكل بوتقة انصهار اختفت فيها الاختلافات السامية والحامية والزنجية. وتمكنت كل هذه المجموعات بفضل التمازج الثقافي والتكامل أن تتعايش مع بعضها لقرون

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص34.
[2] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص312.
[3] صلاح فضل وهيام الأبسى، **مشكلة دارفور والسلام في السودان**، القاهرة : شركة الإعلانات الشرقية، دط، 2004، ص36.
[4] عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص215.

من الزمن وأن تخلق نسقا حضاريا وثقافيا وقيما متماسكا[1]. اختفت فيه كل الصيغ لتحل محلها صفة المواطن الدارفوري مهما كان أصله وانتمائه وهذا ما تحاول الكثير من الجهات الداخلية والأجنبية العمل على تقويضه وزرع الكراهية والنزعة العرقية التي لم يكن لها وجود سابقا من أجل أهداف ضيقة.

لقد مر إقليم دارفور بعدة تطورات وتداخلات أثرت على اختلاف ثقافات الإقليم وتنوع أعراقه خصوصا مع توطن قبائل من الرحل ليسوا من سكان الإقليم، مع ظهور الكيانات السياسية المستقلة وبفعل التقسيم الجغرافي الذي لم يراعي الكثير من الاختلافات الإثنية في الفترة الاستعمارية، وتزايد حدة النزاعات في المنطقة بدأت تظهر أنواع من الانعزال المكاني والانعزال الاجتماعي والفكري، وشاعت الصراعات القبلية على المراعي والأرض ومصادر المياه وساعد على ذلك انتشار التقاليد القبلية[2].

تعود الاختلالات والصدامات بين القبائل في دارفور إلى فترات سابقة حيث شهد الإقليم صراعا داميا بين القبائل المختلفة كالصراع الذي حدث بين قبيلتي "الرزيقات" و"المعاليا" عام 1968[3] ثم توالت صراعات أخرى بشكل متتالي في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم وذلك راجع لأسباب ديمغرافية حيث عرف الإقليم انفجارا سكانيا مرتفعا (مرتين في عشرين سنة) بالإضافة إلى عوامل مناخية مرتبطة بموجة الجفاف والتصحر التي عرفها الإقليم منذ السبعينيات أدت إلى نزاعات حول المياه والأرض وهذا شيء طبيعي لأن النشاط الاقتصادي يتطلب الاعتماد على هذه الموارد وتحولت شيئا فشيئا إلى نزاعات مسلحة بين القبائل العربية والإفريقية[4].

تميزت الاختلالات والصدامات في البداية بعمومتيها ولم تكن على أسس قبلية بل كانت من أجل الحاجات الأساسية التي تفرضها البيئة القاسية في إقليم دارفور، لهذا كانت نزاعات محلية بين القبائل من نفس العرقية أي العربية ضد العربية مثل بني هلبة والماهرية عام 1984، أو الإفريقية ضد الإفريقية مثل دار فلاتة والقمر عام 1986.

أدى تعاظم موجة الجفاف مع نهاية الثمانينات بالتحديد بعد عام 1986 إلى هجرة أعداد كبيرة من الرعاة القادمين من القسم الشمالي إلى القسم الشرقي والأوسط، وحول جبل "مرة". وكذلك قدوم رعاة الجنوب إلى تلك المنطقة ثم استقروا فيها بشكل دائم وأدى هذا الزحف إلى تحالف قبائل الفور مع قبائل

(1) سيد أحمد عثمان العـقيد، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص50.
(2) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكـــر**، ص214.
(3) صداح حبايشة ومخلد ميضين. **مرجـع سابق الذكـــر**، ص
(4) Anne Marie Lamp, Des populations marginalisées, **Enjeux Internationales**, n° 04, 2001, p12.

إفريقية أخرى للوقوف أمام هجمات الرعاة القادمين من الشمال والجنوب لأن هذه الرحلات كانت تؤثر على المحاصيل الزراعية لقبائل الفور ومنه الإضرار بمصدر العيش والحياة الاقتصادية لهذه الأخيرة[1]. وأمام استمرار مدى الجفاف والتصحر ازداد الضغط والتوتر بين مختلف الجماعات وأدى هذا إلى حدوث انقلاب أمني رافقته ظاهرة السطو والنهب المسلح.

تطورت النزاعات القبلية بتحالف القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل "مرة" و"وادي صالح" بعد الانفلات الأمني عام 1986 حيث أسست هذه القبائل ما يعرف بـ "التجمع العربي" ونتج عن هذا الكيان تنظيم سري آخر عرف باسم "تنظيم قريش" وهدف إلى تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج ومراحل تطورية لحكم السودان ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال وفي مواجهة هذا التجمع العربي، حاول الفور إحياء حركة سوني التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية عام 1965 كدراع لنهضة دارفور لكنهم فشلوا بسبب ضعف الخبرة العسكرية[2].

في ظل هذه الظروف الأمنية والاقتصادية والمناخية بدأت حركة الاستقطاب الحزبي التي حدثت في عهد الديمقراطية الثالثة في السودان 1986-1989، والذي رافقها تحول كبير في طبيعة التعامل مع هذه الصدامات التي تحصل في إقليم دارفور حيث عمد كل من الحزبين الكبيرين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إلى الإغراء والمساومة للقبائل الإفريقية الكبيرة مثل الفور، الزغاوة، البرتي والمساليت. والقبائل العربية كالرزيقات، المعاليا، التعايشة، الهبانية للوقوف بجانبها في المناسبات الانتخابية مقابل وعود لأبناء دارفور بمناصب سياسية بعد الوصول إلى السلطة واعتمدت هذه الأحزاب استراتيجية الاعتماد على استمالة رؤساء وشيوخ القبائل الذين لهم وزن اجتماعي وسياسي محليا[3].

من جهة أخرى اعتمد حزب الأمة الحاكم فكرة خطيرة قائمة على تسليح مليشيات قبلية من خلال تشكيل قوات الجنجويد التي ضمت في صفوفها مقاتلين من القبائل "الرعوية" في دارفور وعناصر من الفيلق الإسلامي الذي تأسس في عهد الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي" في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي كمحاولة لنشر القومية العربية والإسلامية وبعد التخلي عن هذه الفكرة حلت لتعود إلى دارفور أين أعادت الحكومة تنظيمها وتتهم بأنها تقود عمليات ضد القبائل الإفريقية.

---

(1) إبراهيم قاسم درويش البالاني، **مرجع سابق الذكر**، ص68.
(2) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص234.
(3) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص110.

بعد وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة في عام 1989 ورغم تبنيها خطابا إصلاحيا إلا أن الوضع لم يتغير كثيرا من حيث دعم القبائل العربية من طرف المركز ضد القبائل الإفريقية[1]، هذه السياسات وهذا الوضع قاد في بداية التسعينيات إلى تزايد الشعور بالتهميش ومعاناة السكان ثم تزايد حركة التمرد في دارفور وكانت آنذاك مدعومة من طرف الزعيم الجنوبي "جون غارنغ"[2].وقاد حركة التمرد في إقليم دارفور عضو الحركة الإسلامية "داود يحي بولاد" ومعه القبائل الإفريقية في محاولة للسيطرة والوصول إلى جبل مرة الذي أصبح تحت سيطرة القبائل العربية المدعومة من طرف الحكومة إلا أن محاولته باءت بالفشل[3].

لقد أدى تبني الأنظمة السياسية المتعاقبة على الحكم في السودان للمحاور السكانية وفق المنظور القبلي، أي الاعتماد على تعبئة وتسليح قبائل على حساب قبائل أخرى بالتأثير سلبا على مؤسسات الدولة والولاء لها ورسخ فكرة القبلية، وأنتجت هذه السياسة محاور قبلية سياسية[4] تمثلت في:

أولا – المحور العربي الإفريقي:

ويحرك هذا المحور القبائل العربية خاصة يعد تشكيل (جماعة الجنجويد) وانضمام قبائل أخرى إلى هذا المحور كالهلبة، المهدية، القمر، الفلاتة خاصة بعد الانفلات الأمني في دارفور. ويعمل هذا المحور على ترسيخ وتوسيع القبيلة كمركب اجتماعي وكسلطة محلية وتميل إليه الحكومة السودانية والرأي العام في الشمال.

ثانيا – المحور الزنجي–الإفريقي:

والذي تدعمه القوى الاستعمارية لأسباب تتعلق بجمع المسيحيين والوثنيين كمحور لسهولة تقبلهم التعاون مع القوى الاستعمارية ضد المحور العربي الإسلامي وأصبح هذا المحور يطالب بالحكم الذاتي في مناسبات والفيدرالية والكونفدرالية في مناسبات أخرى، وأصبح الصراع بين المحور العربي الإفريقي هو المهيمن على المشهد السياسي والاجتماعي بسبب ضعف ميكانيزمات الدولة في التفاعل مع هذه التحولات المجتمعة ثم تطورت إمكانات هذا المحور سياسيا وعسكريا نتيجة تنظيمه داخليا وخارجيا

---

(1) إبراهـــــيم قاسم درويش البالاني، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص69.

(2) Anne Marie Lamp, **Op.cit**, p12.

(3) إبراهيم قاسم درويش البالاني، **مرجع سابق الذكر**، ص69.

(4) رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور، 2003-2010،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 20، 2012، ص365.

وتلقيه الدعم من جهات إقليمية وأعلن عن قيام تنظيم واسع بقيادة "داود يحي بولاد" الذي ينتمي إلى قبيلة الداجو ثم من بعده "عبد الواحد نور" الذي كان يطالب بوقف دعم القبائل العربية في إقليم دارفور، ليتم بعد ذلك التحالف مع حركة العدل والمساواة المشكلة من قبائل الزغاوة، الفور، المساليت، التي يقودها آنذاك خليل إبراهيم والتي كان من أهم مطالبها الحكم الفيدرالي لسبعة أقاليم سودانية.

ثالثا – المحور التشادي :

وهذا بسبب التداخل السكاني مع السودان، حيث أنه استوطن ما يزيد عن ثلاثة ملايين تشادي بالسودان نصفهم في إقليم دارفور وينتمون إلى أكثر من خمسين قبيلة موزعة بين البلدين وخاصة المناطق الحدودية نتيجة الحدود الغير مدروسة لأسباب تاريخية، ليصبح هذا الأمر سببا من أسباب زيادة التوتر نتيجة دعم تشاد لقبائل معينة في دارفور ضد حكومة الخرطوم مثل أحداث "قولو" وهو ما اضطر الحكومة السودانية إلى ملاحقتهم داخل الأراضي التشادية، وكان رد فعلها أيضا التحالف مع قبائل في شرق تشاد لتشكل المعارضة السياسية ضد حكومة "نجامينا" ولها ارتباطات إثنية بقبائل دارفور ونفس السياسة ردت بها تشاد بملاحقة هذه القبائل على الأراضي السودانية بالضبط في إقليم دارفور مما زاد من حدة التوتر بين الدولتين لتأخذ هذه النزاعات القبلية بعدا إقليميا .

في ظل هذا الاستقطاب السياسي للقبائل والإدارات الأهلية وتحويلها من كيانات ومؤسسات اجتماعية متعايشة إلى كيانات سياسية متنافسة على السلطة تحولت النزاعات القبيلة من نزاعات مهنية واقتصادية إلى نزاعات عرقية مسيسة لتصبح بذلك القبيلة عنصرا أساسيا من عناصر اللعبة السياسية ونظام الحكم ، وأدخلت التوازنات القبلية في توزيع المناصب السياسية وأصبح كل من لديه الرغبة في الحصول على منصب إداري أو سياسي الاعتماد على انتمائه القبلي والعلاقات مع القبائل الأخرى لأنه السبيل الأمثل لتحقيق هذا الهدف[1]. وهو ما أدى في النهاية إلى تراجع دور التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأسهم في تخلف المجتمع في دارفور وتزايد العصية القبلية وتراجع الولاء للدولة الوطنية، وعمق من حالة العداء للمركز انطلاقا من فكرة أنه أصل المشاكل وتجسيدا لفكرة التهميش المستمرة لعقود من الزمن ونموذج لاستئثار أقلية بالحكم على حساب كل مكونات المجتمع السوداني المتنوع.

[1] أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص111.

كل هذه المعطيات أدت إلى تزايد الإحساس لدى الطرفين بأنه غير مرغوب فيه من الآخر (هم، و نحن) فالطرف العربي يرى بأنه غير مرغوب فيه وليس له نصيب في السلطة ومطلوب منه ترك دارفور والخروج منها، ونفس الشعور نجده يلازم القبائل غير العربية (الزرقة). إذ أنهم يقرون بأن هناك خطة مدبرة يعمل عليها العرب لاستئصالهم نهائيا من دارفور، وهي الفكرة التي روج لها أحمد إبراهيم دريج والي دارفور السابق، حيث قال بأن هناك تحالف يضم القبائل العربية هدفه استئصال "الزرقة" أي العناصر الإفريقية في دارفور، وأن من الواجب على القبائل غير العربية الحفاظ على وجودها بالقوة[1].

في المقابل ردّت جهات سياسية وإعلامية على هذه التوجهات بنفي ما يحدث في إقليم دارفور ليس على أساس أنه صراع بين العرب والقبائل الإفريقية من منطلق عرقي، وإنما مرده هو أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى وليست المسألة مسألة عنصرية عرقية على اعتبار أن 46 نزاعا في دارفور منذ عام 1932 حتى عام 2002 كانت نزاعات داخل نفس العرقية (أي العرب ضد العرب أو القبائل الإفريقية ضد بعضها البعض) والقليل منها كان بين القبائل العربية والإفريقية ضد بعضها البعض.

وهنا تجب الإشارة إلى الدور الذي قامت به وسائل إعلام أجنبية وذلك بتعمدها نقل صورة مزدوجة عن حقيقة ما يحدث في الإقليم لخدمة أجندات أجنبية ، وهي الجهات التي لها مطامع ومصالح في الإقليم بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه بعض القرى الإقليمية والذي زاد من حدة الاستقطاب بفعل تحريكها الأحداث وفق مصالح معينة تغذيها العرقية. ضف إلى ذلك تماطل حكومة الخرطوم في التعامل مع حالة التردي الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة الاختلالات البنيوية والهيكلية التي شهدها الإقليم خاصة بعد تراكمات فترات الجفاف الطويلة مما جعل النزاع يتحول من نزاع قبلي–قبلي حول الموارد والأرض إلى نزاع تغذيه العرقية التي هي في الأصل لم تكن يوما مشكلا بل كان التعايش وقبول الآخر هو الميزة السائدة في الإقليم. وسوف نحاول إبراز مختلف النزاعات القبلية التي شهدها إقليم دارفور منذ الثلاثينيات حتى سنة 2006 من خلال الجدول التالي :

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص96.

الجدول رقم (10):جدول يبين النزاعات القبلية التي تستهدف الإقليم منذ 1932 حتى 2015.

السنة	القبائل المتصارعة (الأطراف)	أسباب النزاع
1932	الكبابيش – الكواحلة– برتي– ميدوب	الرعي وحقوق الماء
1957	الكبابيش– ميدوب– الزيادية	الرعي وحقوق الماء
1968	الرزيقات– البقارة– المعالية	السياسة والإدارة المحلية
1969	الزغاوة– الرزيقات	الرعي، الماء، سرقة الحيوانات
1974	الزغاوة– الرقد	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1976	بني هلبة– رزيقات الشمال	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1980	رزيقات الشمال– أم جلول– المهريا– العريقات– العطيفات ≠ بني هلبة والبرقد.الداجو.الفور	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1980	التعايشة ≠ السلامات	
1982	الكبابيش الكواهلة ≠ الميدوب والبرتي والزيادية	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1984	المسرية ≠ الرزيقات	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1987	القمر – المراريت ≠ الفلاتة	المرعى، الماء، سرقة الحيوانات
1989	فرو(كباكابة ≠ الزغاوة)	مناطق خاصة، سرقة الحيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، خطاب عنصري، إخضاع سياسي
1990	القمر ≠ الزغاوة	دخول أراضي، سرقة حيوانات
2001	الرزيقات ≠ الزغاوة	خطاب عنصري، أسباب سياسية
2004	الداجو ≠ المسرية	المراعي، الماء، الأرض
2005	الداجو ≠ المسرية	التمرد
2005	قبائل المحلية بمرقد، المسرية، مسبحات، داجو	التشرد، الأرض
جانفي 2006	برقد– رزيقات– ترجم	التشرد
جانفي 2006	الفلاتة، الهبانية، سالت، الهادي، الرزيقات	الأرض، التمرد
فيفري 2006	الزغاوة، كلمتي، الدنكيا	نهب سلع
2007	الترجم،الرزيقات، الفلاتة ،الهبانية، القمر	
2008	الترجم،الرزيقات، الفلاتة ،الهبانية، القمر،البني هلبة، الترجم	
2009	الرزيقات ،الهبانية	
2011	البرتي،الزيادية(مليط)،السلامات ،التعايشة(محلية رهيد البردي)	
2012	السلامات،المسيرية،القمر،البني هلبة،المساليت،الفلاتا	
2013	البني هلبة،القمر،الفلاتة،المساليت،،المعاليا	ملكية الارض
	الرزيقات(الابالة)، بني حسين	أبار البترول
2014	المعاليا،الرزيقات،المسيرية،السلامات	
2015	الرزيقات،المسيرية،الفلاتة،المساليت،الزيادية،البرتي،السلامات،الهبانية	

المصدر : عبدو مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القرى العظمى، **مرجع سابق الذكر**،ص ص94،93.

- المعلومات منذ عام 2007 –2015:عبدو مختار موسى، اثر القبيلة في الاستقرار السياسي في السودان(حالة دارفور)،**المستقبل العربي**، العدد ، 2017،ص ص 85،84.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أغلبية النزاعات القبيلة التي حصلت كانت أسبابها متمحورة حول المرعى والماء وقضية الأرض خاصة في الفترة الممتدة ما بين نهاية الستينيات حتى نهاية التسعينيات وكانت أطرافها محلية ومن نفس المجموعة في معظمها. ثم نلاحظ أن التحول بدأ يحصل منذ 1989 بدخول عامل التسيس في هذه النزاعات وبروز عامل التكتل حيث ظهر العرب في كتلة واحدة ضد جماعة الفور وهو تحول يعكس مدى خطورة الترتيبات السابقة مما زاد من تغذية النزاعات القبلية بالانتقال من الصراع على الأرض إلى صراع له طابع سياسي وعرقي. كما أن هذه النزاعات أخذت بعدا عنيفا منذ عام 2013 إذ بلغ عدد القتلى في النزاع بين البني هلبة و القمر حوالي 190 قتيلا خلال 15 مواجهة بالإضافة إلى خسائر مادية كبيرة حيث تم إحراق 14 قرية وتدمير 1200 منزل و تدمير 5 محطات للمياه و نهب ممتلكات قدرت قيمتها ب 15 مليار جنيه سوداني. و في الفترة الممتدة بين جوان2013 حتى ماي 2015 بلغ عدد القتلى اكثر من 700 قتيل في هذه النزاعات و مئات الجرحى و هو مؤشر مهم عن مستوى العنف و التصعيد الذي وصل إليه النزاع في دارفور بين مختلف المكونات القبلية.

الفصل الرابع

الفصل الرابع : ديناميكيات النزاع الاثني في إقليم دارفور وتحولاته.

لم يكن النزاع في إقليم دارفور وليد المرحلة الراهنة وإنما شهد تطورات مهمة على مر السنوات الأولى لبداية تبلور الاختلافات بين المكونات الرئيسية للمجتمع السوداني بأكمله ،خاصة في الفترة اللاحقة للاستقلال أين برزت بشكل واضح مشكلة الجنوب مما شكل هاجسا للحكومات المتعاقبة على حكم السودان حيث برزت بجانبها قضايا أخرى في شرق وغرب السودان. وكانت أزمة دارفور آنذاك إحدى هذه القضايا.

فبالإضافة إلى العوامل السوسيوثقافية التي غدت الاختلافات الإثنية بطريقة مسيسة زادت حدة التدهور البيئي الناتج عن التغيرات المناخية التي مست المنطقة من التوتر بين سكان الإقليم ، ضف إلى ذلك سياسات الحكومات المتعاقبة في المركز أدت إلى حدوث تحولات مهمة على النزاع باتجاه التصعيد بداية من عام 2003 ما أدى إلى ظهور حركات متمردة مسلحة جديدة بجانب حركات موجودة مسبقا ، وتزايد نشاط بعض الدول المجاورة وحتى أطراف دولية لأسباب سياسية واقتصادية وحتى إثنية مما جعل أسباب النزاع معقدة و متشابكة وغير محددة بدقة نتيجة التحولات المتسارعة دوليا وإقليميا، وبجانب كل ذلك تشعب قضية بنية أطراف النزاع في دارفور . من خلال هذا الفصل سوف نحاول معالجة مسألة تطور النزاع في دارفور ومحاولة معرفة استراتيجيات الأطراف الرئيسية في النزاع الاثني بدارفور والوقوف عند المسببات الرئيسية لهذا النزاع داخليا وإقليميا ودوليا.

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنزاع الاثني في دارفور وتطوره.

سنحاول في هذا المبحث معرفة بداية النزاع وتطوره وهذا لمعرفة سياق التحولات داخل المجتمع السوداني سواء التاريخية أو الاقتصادية والسياسية وهذا من خلال تقسيم تطور النزاع الاثني في دارفور إلى مرحلتين، الأولى من بداية فترة الثمانينيات حتى عام 2003 ثم المرحلة الثانية بعد عام 2003 إلى المرحلة الراهنة.

تعتبر المرحلة الراهنة هي امتداد للمراحل السابقة حيث أن المرحلة الحالية وإن بدأ فيها النزاع في شكله الحالي عام 2003 كانت قد سبقتها مراحل أخرى بداية من ثمانينيات القرن الماضي، أين تظافرت عوامل اقتصادية وبيئية مناخية في حدوث صدمات قبلية بين مكونات المجتمع في دارفور بسبب حالة الجفاف والتصحر التي ضربت المنطقة مما أحدث تحولات مست النشاط الاقتصادي

الرئيسي للقبائل المستقرة في الإقليم والمناطق المجاورة والمنقسمة إلى "الرعاة" و"المزارعين" ، ثم تلتها مرحلة التسعينيات والتي عرفت بداية مرحلة جديدة وصدامات جديدة متأثرة بمرحلة نهاية الحرب الباردة والتحولات السياسية والاقتصادية التي رافقت التحول في بنية النظام الدولي، ثم مرحلة التحول في منطق المواجهة بين المكونات القبلية للإقليم إذ أصبحت الآراء والطروحات تتحدث عن تسيس النخب للعرقية والإثنية وتحول المواجهة من نزاعات قبلية متأثرة بالعوامل البيئية إلى نزاعات عرقية متأثرة بثنائية عربي مقابل إفريقي.

المطلب الأول : المرحلة الأولى للنزاع الاثني في دارفور من بداية فترة الثمانينيات حتى عام 2003.

كانت لمخلفات الحكم الثنائي (الإنجليزي – المصري) أثر على الحالة الأمنية التي يعيشها إقليم دارفور في الوقت الراهن إذ أن هذه الأخيرة انتهجت سياسة الاعتماد على نظام الإدارة الأهلية والتي تمكنت بفضلها من إخضاع السكان وإجبارهم على المصالحة في العديد من الحالات النزاعية، وبهذا استطاعت أن تفرض الأمن والنظام العام في الإقليم لكنه وبمجيء الإدارة الوطنية بعد 1956 ظهر خلل في العلاقة بين القبائل في الإقليم وظهرت صدامات متفرقة وغير مستمرة بين الحين والآخر.

أخذت الصدامات التي حدثت في دارفور عدة أشكال منها ما كان عبارة عن هجمات يشنها فرسان القبائل لسلب الأموال وبعضها الأخير كان حول المراعي والمياه. ثم بعد مرحلة الاستقلال زاد نشاط الحركات الاحتجاجية خاصة في المناطق المهمشة كنتيجة حتمية للإرث الاستعماري. بالإضافة إلى سياسات الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الوعود الكاذبة أثناء الحملات الانتخابية من أجل كسب أصوات الناخبين للوصول إلى السلطة، ففي ذلك الوقت برزت جبهة دارفور كرد فعل على استئثار وسيطرة الأحزاب التقليدية خاصة حزب الأمة بالدوائر الانتخابية[1].

في هذا الصدد تجب الإشارة إلى أن النزاعات في الإقليم هي قديمة قدم سلطنة الفور وهذا بنفس الأسباب التي أدت إلى التصعيد في بداية الثمانينيات ألا وهي الرعي والزراعة حيث أن فترة تنقل قبائل الرعاة من الرزيقات نحو الجنوب كانت توجب عليهم دفع ضرائب عن فترة إقامتهم فيها وتفرض من السلاطين غير أن " قبيلة الرزيقات" كثرا ما كانت تتهرب منها، وأدى هذا إلى نشوب صراعات طويلة بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يبحثون عن المراعي ومن جهة أخرى أصحاب المزارع الذين

[1] أسامة زين العابدين، دارفور الخلفية التاريخية للأزمة وأسـبـاب تطورها، على :
http://www.ashooroq.net,le 07/07/2016.

تتعرض مزارعهم إلى التلف والانتهاكات من طرف الرعاة خاصة البقارة، بخلاف رعاة الإبل "الأبالة" الذين يتركزون شمالا ويتوجهون نحو جبل مرة وهنا يصطدمون بمناطق تواجد قبائل الفور الزراعية[1].

بصفة عامة شهد إقليم دارفور سلسلة من الصراعات القبلية بدأت عام 1932 (الجدول السابق) وكان النزاع بين "الكبابيش" و"البرتي" و"الكواهلة" و"الميدوب" حول قضية المياه والرعي وتمت تسويته عن طريق مؤتمر الصلح في "أم قوزين"[2] وتلتها نزاعات وحروب أخرى. إذ وقعت صدامات بين دار المساليت وقبائل الفور في منطقة "البجا" ثلاث مرات وكانت هذه النزاعات أطرافها هي القبائل الإفريقية سواءً من المساليت أو الفور ولم تتدخل فيها القبائل العربية[3].

حسب التقارير التي قدمت من طرف الحاكم العام للسودان بداية من عام 1945، فإن المشاكل الحاصلة بين القبائل وخاصة قبائل الفور سببها هو العداء المتجذر في ذهنية القبائل مما تسبب في وقوع نزاعات مسلحة وإلى جانب العداء تزايدت حالات التعدي والسرقة ، وهذا راجع بالأساس إلى ندرة المياه مما يجعل النشاط الاقتصادي متردي وقلة فرص العمل وزيادة نسبة البطالة إذ سجلت سنة 1944 516 حالة إلى 836 عام 1947. وقد أشار التقرير إلى أن موجة الهجرة لم تتوقف نحو الجنوب للبحث عن المراعي من طرف القبائل العربية وغير العربية على حد سواء، ويذكر التقرير نفسه أن : "المشكلة الأساسية لاستقرار الأمني في دارفور ما زالت هي كيفية مراقبة الوحدات التي تمارس الرعي في دار قبائل أخرى".

وشهد إقليم الجنوب عام 1949 صدامات حادة بين قبائل الهبانية وقبائل الرزيقات وبين قبائل الهبانية وقبائل التنجور وبين قبائل التعايشة ودار القمر، مما شكل تحدي كبير للإدارة المحلية ودورها في إقرار الأمن في دارفور.

بالإضافة إلى أنه وفي نفس السنة دخل قبائل العرب البقارة قبل الأوان إلى مركز "زالنجي" قبل حلول موسم الحصاد مما تسبب في إتلاف محاصيل الفور وتدخلت الشرطة لمصادرة الأبقار. وأدى هذا إلى صدامات مسلحة عنيفة بين القبائل و القوات الامنية[4].

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص52.
[2] السيد عوض عثمان، دارفور مأساة إنسانية معقدة، **مجلة الإنسان**، العدد 29، 2004، ص07.
[3] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص55-57.
[4] **المرجع نفسه**، ص58.

ثم في عام 1957 نشب نزاع آخر بين قبائل الميدوب والكبابيش والزيادية والذي انتهى بمؤتمر الصلح المسمى "المالحة" وكان السبب الرئيسي لهذا النزاع مسألة المراحيل[*] (العرب الرحل) ثم انتقل النزاع إلى جنوب دارفور في عام 1968 بين الرزيقات والمعاليا وانتهى هو الآخر بمؤتمر صلح وكانت أسبابه تتعلق بترسيم الحدود الإدارية[1]. وقبل هذا التاريخ تجدر الإشارة إلى ما حدث في الستينيات من محاولات للتمرد من قبل مجموعات سياسية وقبلية متعددة، اصطدمت بقمع كبير من طرف النظام السوداني وتوظيف الآلة الإعلامية التي كانت تقدم هذه المجموعات على أساس أنها عصابات للسطو والنهب المسلح أو أنها جزء لا يتجزأ من النزاعات القبلية. وفي هذه الفترة تعد حركة "سوني"[*] أحسن نموذج للحركات المتمردة إذ كانت تعبر عن آراء وأفكار أبناء شمال دارفور ثم تحولت إلى حزب سياسي تحت اسم "نهضة دارفور" وهذا بعد ثورة أكتوبر 1964[2].

ما بين 1970–1980 تزايدت حدة الصدامات بين المزارعين والرعاة بعد موجات الجفاف التي ضربت المنطقة وتزايدت الحاجة إلى المياه والأراضي من طرف المزارعين، وهذا أدى بها إلى التوجه إلى مناطق المزارعين والذين هم في الغالب من الفور أو ما يسمون بالأفارقة[3]، وتعتبر هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخ الإقليم أين شهدت الجماعات والقبائل حالة تسيب كبيرة جدا باستقطاب سياسي، أين ستتحول معادلة النزاع من تأثيرات العوامل المناخية التي كانت عامل مهم في تحديد العلاقة بين القبائل إلى معادلة نزاعية قائمة على عامل الإثنية واللعب على ورقة الاختلافات العرقية، سواءً من طرف النظام السياسي و النخب في الخرطوم أو من قبل قادة الجماعات الإثنية في الإقليم في حد ذاته.

---

[*] **المراحيل** : هي طريقة ابتكرها المجتمع لتنظيم العلاقة بين جماعات الزراعة وجماعات الرعي، فالمراحيل مفردها "مرحال" هي مساحات من الأراضي تخصص كمسالك لسير ورعي المواشي والإبل عبر المناطق الزراعية بحيث لا تتضرر المزروعات أو المحاصيل منها. ويراعي هذا النظام حاجة الرعاة للحركة الموسمية التي تتم عبر المرحال من جنوب الإقليم في فصل الخريف إلى الشمال، ومن الشمال إلى الجنوب في فصل الصيف وقد بدأ تنظيم المراحيل بواسطة الإدارة الأهلية من جميع الأطراف وظلت المسارات والمراحيل تؤمّن حركة الرحل المتعارف عليها بصورة طبيعية وسَلِسَة إلا من بعض النزاعات المحددة بين المزارعين والرعاة.

[1] السيد عوض عثمان، **مرجع سابق الذكر**.ص07.

[*] **حركة سوني** : بدأت نشاطها بين عامي 1963-1964 وهي جبهة عسكرية تضم بعض العسكريين من أبناء دارفور الذين حاربوا بجنوب السودان خلال الحرب الأهلية.

[2] نوار عبد القادر حسن، التمرد المسلح في دارفور : ساحة جديدة للقتال في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 3003، ص268.

[3] Jérôme Tubiana, Le Darfour un conflit pour la terre, **politique africaine**, n°101, Mars, Avril 2006, p113.

لقد شكل نزاع الرعاة في هذه الفترة محور الاهتمام الرئيسي إذ أن الجفاف الذي عرفته منطقة الساحل بين سنوات 1970-1984 والخسائر التي لحقت ببيئة الصحاري الشمالية، أحدثت تغيرا في حياة بدو أبالة دارفور إذ أنه بحلول الثمانينيات قاموا بتغيير وجهة هجرتهم السنوية نحو موطن البقارة في جنوب دارفور، وكان يعتقد الأبالة أن البقارة سوف يقومون بإيوائهم بسبب الانتماء العربي لكل منهم وتشابه النشاط (الرعي) غير أن الضغوط التي يواجهها البقارة بسبب القبائل المستقرة والتي اندفعت جنوبا بسبب موجة الجفاف واستفردت بمساحات كبيرة بغرض العيش والإيجار الزراعي وأيضا ضغوط أثرياء البقارة الذين كانوا قد وسعوا نفوذهم في حقل الزراعة كل هذه الضغوط جعلتهم يقفون ضد أبناء عمومتهم من رعاة الإبل[*] من الرعي في هذه المراحيل[1].

بعد هذه الموجات حدث تحول مهم حيث أن هؤلاء الأبالة بعد محاولات الوصول إلى أرض البقارة والحصول على حق الرعي، انتهى بهم المطاف إلى المطالبة بحقوق التملك في الأرض وهو ما تسبب في نشوء النزاع كان أولها مع "بني هلبة" عام 1974 وانتهى هذا الأخير باتفاق بينهم نص في بنوده على أن لا يدخل "الأبالة" الرزيقات إلى دار بني هلبة قبل 29 جانفي، دون القيام بقطع الأشجار لإطعام الإبل وعليهم احترام سلطة زعماء "بني هلبة" المحلين لكن كون العوامل الإيكولوجية متذبذبة فإن هذا الاتفاق لم يحترم واستمرت النزاعات طوال عقد الثمانينيات[2]، وفي نفس السنة لقي أكثر من 600

(*) يمكن فصل العرب في دارفور إلى ثلاث مجموعات رئيسية مع خطورة التعميم المطلق حيث أن التميز بين مجتمع الأبالة والبقارة غير واضح في الكثير من الأحيان ولاسيما في جنوب دارفور حيث يمكن أن يكونوا رعاة ومزارعين في آن واحد :

- **أبالة الرزيقات الشمالية** : أين لهم أرض وهم من شمال دارفور، كما أنهم يشكلون نواة القوات الموالية للحكومة وهم الأكثر حرمانا بسبب جفاف فترة الثمانينيات وأكثرهم عسكرة وبسبب تضييق وإغلاق مراحيل من طرف عرب الزغاوة اتبعوا استراتيجيات متنوعة لكنها غير موائمة لهم بما فيها العسكرة كوسيلة للسيطرة على الموارد أو الحد من وصول الآخرين.

- **المهاجرون حديثا** : هاجروا إلى غرب دارفور معظمهم من تشاد وهم بقارة بسبب هجرتهم كانت الحرب الأهلية والجفاف في مطلق السبعينات يتمركزون حول الأودية الخصبة وجبل مرة ثم تشجيعهم على زيادة أعدادهم وتقوية نفوذهم السياسي في دارفور وهم أيضا ليس لهم ملكية للأرض. غير أنهم حظوا بممارسة عرقية مكنتهم من استخدام الأرض وحيازة ملكية الأرض لتأكيد وجودهم في دارفور.

- **البقارة من رعاة الماشية** : في جنوب دارفور من بني هلبة، الهبانية، الرزيقات، التعايشة، وهم يحوزون على ملكية الأرض القبلية الخاصة بهم (الديار-الدار) ولهم زعامة تقليدية قوية وإدارة أهلية وباستثناء النخب السياسية الصغيرة التي انضمت إلى الحكومة. تعارض قبائل البقارة الكبيرة سياسات الحكومة عموما إزاء دارفور بما في ذلك استخدام القبائل كقوة عسكرية بالوكالة.

(1) جولي فلينيت، **الحرب الأخرى : الصراع العربي الداخلي في دارفور**، سويسرا: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2010، ص14.

(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكـر**، ص292.

شخص مصرعهم نتيجة نزاعات قبيلتي "الماهرية" و"الهبانية" نتيجة استعمال السلاح الحديث على نطاق واسع خاصة من جانب الأبالة[1].

لقد كانت تأثيرات الأزمة الأيكولوجية واضحة على كل المجموعات السكانية المتنقلة أو المقيمة عبر نظام الأراضي والحكم الذي أنشئ خلال الفترة الاستعمارية، وقد كان لهذا النظام أثر واضح في العلاقة التي تحكم الجماعات مع بعضها البعض في الإقليم وذلك راجع بالأساس إلى الاستراتيجية التي انتهجتها، والتي قامت على عنصرين مهمين الأول هو تعريف الحقوق على أساس التقسيم الإثني لا على أساس المواطنة التي تفرض أن تكون هناك حقوق سياسية ومدنية متساوية للجميع. والعنصر الثاني هو إقامة تميز واضح بين من يسمون الجماعات المستقرة أو ما عرف بالجماعات المحلية، في مقابل الجماعات الرعوية التي اعتبرت أنها غير محلية وغير مستقرة، ولم يكن في نظام "الدُورْ" الاستعماري مجال للحقوق المتعددة والمتداخلة إلا بالمعنى الهرمي إذ يمكن لغير المستقرين الحصول على الأرض لكن كهبة وليس كحق. بالإضافة إلى قدرتهم على المشاركة في الإدارة المحلية ولكن كمرؤوسين فقط وهذا بسبب العنصر الأول الذي غيبت فيه المواطنة[2].

يتجلى بوضوح في إقليم دارفور عبر عدة فترات تاريخية أن العلاقة بين القيادة والأرض مهمة جدا. فهي أكثر العناصر أهمية في الإدارة حيث أن منح الأراضي يتم بموجب نظام حيازة الأراضي التقليدي على شكل "دُورْ" ومعناها "البيت" أو "الأرض" تضم هذه الدُور مجموعات قبلية متعددة بقيادة القبلية المهيمنة والمسيطرة، كما أن هذا التخصيص أبان على تفضيل وتميز جماعة على أخرى، إذ منحت للجماعات المستقرة امتيازات وأراضي وهي التي تسمى بالجماعات (الإفريقية) مع أن عدد من القبائل العربية أيضا حصلت على أراضي مثل : الرزيقات، الهبانية، بني هلبة، التعايشة. أما أولئك الذين لا يحوزون على "دُور" فمعظمهم من عرب شمال وجنوب دارفور، وبوصفهم رعاة فإن طرق هجرتهم تمر عبر عدة "دُور" ومناطق ومستوطنات أو قرى مؤقتة تسمى "دامرة"[3].

اعتبرت فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات فترة حرجة في تاريخ إقليم دارفور وهذا بسبب حدة التصحر والجفاف الذي ضرب المنطقة والذي سمي بجفاف الساحل الإفريقي، وأدى هذا التردي إلى

---

(1) جولي فلينيت، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص14.
(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص289.
(3) كليا كاهن، **صراع وأسلحة وعسكرة : ديناميكيات مخيمات المشردين داخليا في دارفور**، سويسرا: المعهد العالي للدراسة الدولية والتنموية، ط1، 2008، ص21.

تزايد حدة الصدامات بين القبائل العربية–العربية أو الإفريقية–العربية. غير أن فترة ما بعد عام1985 تميزت باندفاع البدو بصورة قوية ومنظمة للاستحواذ على أرض في منطقة جبل مرة الوسطى، وبينما كنت النزاعات السابقة عفوية وغير مسيسة وتفتقد للحدة والاستمرارية، فإن الموجة الجديدة تميزت بالحدة العالية والمستمرة لأن التغيرات المناخية أضعفت طاقة الأرض الاستيعابية والإنتاجية بسبب الجفاف مما أدى إلى أن يفقد سكان الحزام شبه الصحراوي ثروتهم الزراعية والحيوانية غير المتنقلة، وصار الحزام شبه الصحراوي غير قادر على تلبية حاجات النشاط الزراعي والرعوي مما أدى إلى نزوح القبائل وفي مقدمتها قبيلة الزغاوة[1].

كما أدت حالة الجفاف هذه إلى هجرة الكثير من سكان دارفور إلى العاصمة ومدن السودان الكبرى دون أن تتحرك الحكومة أو تعطي اهتماما كافيا للوضع السائد في الإقليم، حيث سُجل في عام 1984 انتقال 70.000 نسمة من سكان دارفور إلى ولاية الجزيرة جنوب الخرطوم والعاصمة أملا في إيجاد فرص للحياة[2]. وفي عام 1986 وحده نزح ما مجموعه 384,010 نسمة من شمال دارفور إلى جنوبه[3]. بالإضافة إلى تدهور المستوى المعيشي سجلت الأمم المتحدة في عام 1985 حدوث أزمة غذائية تسببت في وفاة 100 ألف شخص في كل أنحاء إقليم دارفور وكردفان[4].

في هذه الفترة أخذ الصراع بعدا جديدا حيث أصبحت الحرب توصف بأنها أهلية وعرفت باسم الحرب الأهلية بين العرب والفور. حيث اجتمعت كل القبائل العربية للمرة الأولى تحت راية واحدة تدعى التجمع العربي، وتقدم قادة هذا الأخير برسالة إلى رئيس الوزراء "الصادق المهدي" كان مضمونها اتخاذ إجراء إيجابي لمصلحة القبائل العربية في دارفور، إذ أنه بعد عام1986 ساد شعور لدى القبائل العربية المستوطنة والمهاجرة بدارفور أن الحكومة تميل إليها وعليها اغتنام هذه الفرصة لتحقيق مكاسب، وجاء ذلك متناسبا مع حالة الاستياء من القيادة الإقليمية التي يتزعمها أحد أبناء إقليم دارفور وهو غير عربي مما أسس فيما بعد لخطاب أكثر عنصرية[5]. تبين من هذه الأحداث أن عملية التسيس أصبحت هي الطريقة المفضلة لبعض الجهات للعب على وتر النعرات القبلية وحالة الانقسام السائدة في الإقليم منذ عقود بسبب الحالة الاقتصادية المتردية و العوامل المناخية والبيئية التي ميزت المنطقة منذ السبعينيات

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص129.
(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص124.
(3) محمود مـمداني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص289.
(4) عمر عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية، الأسباب والتداعيات**، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، ط1، 2015، ص151.
(5) عبده مختار موسى، **مرجع سابق الذكر**، ص124.

بالإضافة إلى ارتدادات الحرب الأهلية في تشاد والتي زادت من حدة النزاعات القبلية على الحدود الغربية للسودان.

لقي ظهور التحالف العربي القائل بالتفاوت العربي استجابة عرقية واسعة وتجلى هذا من خلال تسليح القبائل العربية وتم حرق العديد من القرى للقبائل غير العربية[1]. ضم هذا التجمع 27 قبيلة عربية متجاوزة خلافاتها والحروب التي دارت بينها والسبب في ذلك توحيد الصفوف ضد ما يسمى العدو بالنسبة لها. وهم القبائل الإفريقية (الزرقة) حيث ركزوا في بيانهم الأول أن تسمية "دارفور" بهذا الاسم هو إقصاء لبقية مكونات المجتمع الدارفوري، ومنه يجب أن يتغير هذا الاسم لأنه يحمل مضامين عنصرية كما أنهم أعلنوا أن نسبة العرب تصل إلى 40% من السكان ولهذا يجب أن يحصلوا على حقوق موازية في السلطة والثروة[2].

من جهة أخرى نجد أنه في نفس الفترة لم تقتصر التفاعلات في الإقليم على أحداثه لوحدها وإنما تأثر بمعطيات أخرى، أولها أن المهاجرين من جمهورية تشاد انخرطوا في نزاعات إقليم دارفور بشكل كبير وبصورة عنيفة مثلما قامت به قبيلة المسيرية من تشاد حيث قامت بحرق عشر قرى بجنوب دارفور في يوم واحد في أكتوبر 1987، ونفس الشيء قامت به جماعات تابعة للمسيرية من بني حسين والسلامات وهذا بحرق مزيد من القرى في الشمال الغربي لمنطقة "كاس"، وأيضا تأثرت القبائل العربية بما يحدث في الجنوب إذ أنها تلقت دعما من الحركة الشعبية لتحرير السودان ولم يقتصر الأمر على دارفور بل تعداه لمنطقة "كردفان".

بالإضافة إلى تأثرها بالنموذج الأيديولوجي الجديد الذي عمل معمر القذافي على دعمه بالوسائل المادية والإعلامية القائم على دعم القبائل العربية (النزعة العربية)[3]. بعد هذا التحريك الإقليمي تبين أن النظام السياسي في الخرطوم يتغاضى عن ما تقوم به ليبيا نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها السودان بسبب الدعم المالي الذي تتلقاه منها.

توقفت النزاعات في الفترة الممتدة بين عامي 1986-1989 نتيجة الإطاحة بالحكومة المنتخبة في الخرطوم، واعتبر قادة الانقلاب أن أحد الأسباب التي أدت بهم إلى القيام بهذا العمل هو فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد حل للمشكلة في إقليم دارفور والتي استمرت لفترة طويلة، رغم مؤتمرات

---

(1) جولي فلينيت، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص14.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص125.

(3) Jerome Tubiana, **Op.cit**, p123.

الصلح التي عقدت بين الطرفين وأن هذا التوقف ما هو إلا دليل على تطلع الطرفين العربي والإفريقي لأن تعمل الحكومة على مساعدتهم في حل مشاكلهم البينية[1]، ومشاكل كل الإقليم في كل المجالات لأن الحكومة لم تكن طرفا في الأحداث إلى غاية عام1989.

في نهاية هذه المواجهات بين الفور والقبائل العربية كتب "شريف حرير"[*] تحليلا معمقا عن المؤتمر المنعقد لإنهاء النزاع بين الطرفين، وخلص هذا الأخير إلى أن كل طرف نظر للطرف الآخر من زاوية ثنائية المستوطن – والمحلي والذي حاجج بأنه صيغ خلال الحقبة الاستعمارية وكذلك كل طرف يرى بأنه ضحية للطرف الآخر مقدما ادعاءات تاريخية مرتبطة بالأرض والموارد وكيفية ممارسة السلطة منذ الفترات السابقة .

كان هناك إجماع من كل الأطراف الدارفورية أن السياسة التي انتهجت من طرف حكومة الصادق المهدي ارتكبت خطأً جسيما إذ التزمت الصمت عن البيان الذي وجهه إليها "التجمع العربي" والذي فسرته القبائل العربية على أن الحكومة راضية عن مخططاتهم وأسسوا لبرنامج جديد طويل الأمد ليشمل القبائل العربية المجاورة في كردفان للسيطرة على غرب دارفور وأسسوا تنظيما جديدا أخر سمي (تجمع قريش)[2].

كما واصلت القبائل العربية في هذه الفترة خاصة بعد مؤتمر السلام الذي دام أسبوعا كاملا من 29 ماي 1989 إلى 07 جويلية 1989 اتهام الفور بأنهم يعتزمون توسيع "الحزام الإفريقي" حول جبال مرة وذلك بطرد كل القبائل العربية وحرمانهم من الوصول إلى المياه والمراعي، والتعيينات الإدارية والسياسية الغير مناسبة التي تمت في عهد "جعفر النميري" ثم لاحقا حكومة الصادق المهدي[3].

في 30 جوان 1989 أطاحت مجموعة صغيرة من ضباط الجيش السوداني غير المعروفين من قبل بقيادة الجنرال "عمر حسن البشير" بالحكومة المدنية التي يرأسها الصادق المهدي، في الوقت الذي كانت فيه المواجهات بدارفور قد تحولت إلى نزاع على الأرض تدفعه إيديولوجيتان متعصبتان إحداهما تدعو إلى سيادة "عربية" والأخرى "فورية"[4].

---

[1] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص289.

[*] **شريف حرير** : عالم الإنتربولوجيا الاجتماعية وهو من قبيلة الزغاوة.

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص125.

[3] مجموعة الأزمات الدولية، ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة، بروكسل : **تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن إفريقيا**، الرقم 76، مارس 2005، ص ص06،07.

[4] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص298.

زاد من حدة التوتر حول الأرض سياسة الاستقطاب لكلا الطرفين فقد أنشأ الفور ميليشيا خاصة بهم بعد تعرضهم لهجوم من طرف الميلشيا المسلحة للبدو العرب، إذ أنه في ماي 1989 انتشر النزاع من أراضي الفور حول جبل "مرة" ليصل إلى حدود دولة "تشاد".

عندما تولت حكومة الإنقاذ الوطني السلطة في 30 جوان 1989 ازداد شعور مجموعة الفور بالاستياء نتيجة الإحساس بأن الحكومة منحازة إلى جانب الرعاة العرب في النزاع الدائر بين الجماعتين، وأسفر هذا السلوك عن انشقاق "داود يحي بولاد" عن حزب الجبهة الإسلامية القومية، وانظم للحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف دعم مساندة الفور في تحقيق أهدافهم وتغير موازين القوة السياسية ولهذا ردت الحكومة بحشد وتعبئة القبائل العربية في المنطقة وتم التركيز على المجموعات القادمة من تشاد[1] وكان هدف الحكومة هو إيقاف زحف يحي بولاد. وتعتبر هذه الميليشيا التابعة للحكومة نواة حركة "الجنجويد" والتي أصبحت جزء مهم لفهم ديناميكيات النزاع الاثني في دارفور ومحرك رئيسي للنزاع نتيجة للأعمال التي تقوم بها ولفهم ما يطرح من أسئلة حول علاقاتها بالحكومة في المركز إثر ظهور حركة بولاد وانتقال عدوى التمرد والثورة إلى مختلف أقاليم السودان ، كما أثر أيضا ظهورها على طبيعة العمل السياسي والعسكري في الأقاليم الأخرى،وعُدَّت هذه الحركة أيضا التراث الثوري لكل حركات التمرد التي ظهرت في إقليم دارفور فيما بعد[2].

في عام 1991 قام "غولات" وهو أحد أبناء دارفور وينتمي إلى حركة إسلامية بعمل مسلح ضد الحكومة السودانية وأعلن ولائه للحركة المتمردة في الجنوب بقيادة "جون غارنغ"، وتم دعمه بالسلاح من طرف قادة التمرد في الجنوب ومن جهات غربية، وبالتعاون مع "غارنغ" وصل إلى دارفور عبر منطقة بحر الغزال وتحت قيادته 300 متمرد، لكن القبائل الدارفورية قامت بتصفيته عندما علمت أنه ومن معه جلهم من قطاع الطرق ومن ذوي السوابق. بعد هذا التمرد توقفت العمليات العسكرية من طرف الحكومة السودانية إلى غاية مجيء "عبد الواحد محمد نور"[*] الذي أنشأ ما يسمى بحركة تحرير السودان[3].

---

[1] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص126.

[2] ذاكر محي الدين عبد الله، الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور، دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية، **آداب الرافدين**، العدد 60، 2011، ص5.

[*] **عبد الواحد محمد نور** : ينحدر من قبيلة الفور، ولد سنة 1969 بمدينة زالنجي في جنوب دارفور، درس فيها إلى غاية الثانوية، درس الحقوق بجامعة الخرطوم وتخرج منها عام 1993 وعمل محاميا بمسقط رأسه لعدة سنوات واختير رئيسا لحركة تحرير السودان المتمردة عند تأسيسها عام 2002 وشاركه في قيادة التمرد "منى أركو ميناوي".

[3] أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص211.

بعد فشل "يحي بولاد" عام 1992 وتصدى الحكومة له واستقطابها لقبائل دارفور للوقوف ضده قامت بترك السلاح في أيدي القبائل العربية نتيجة لعدم ضمان ولاء القبائل الإفريقية لها، ولمكافأة حلفائها قامت الحكومة السودانية بإعادة ترسيم الحدود في إقليم دارفور وتقسيمه شمال وجنوب وغرب ثم قامت هذه الوحدات الجديدة إلى حد كبير على حساب المجموعات الإفريقية، الشيء الذي زاد من اتساع الهوة بينهم وبين الحكومة في المركز وزاد من حدة الضغط باتجاه النزاع المسلح، ويعتبر قرار "محمد الفضل" حاكم ولاية غرب دارفور آنذاك في 13 مارس 1995 بتقسيم موطن المساليت التقليدي إلى ثلاثة عشر إمارة وتخصيص خمسة منها للمجموعات العربية السبب الرئيسي في انفجار النزاع الذي كان بين 1996-1998 والذي خلف مئات من الضحايا على الجانبين وأكثر من 100 ألف لاجئ من المساليت هربوا نحو دولة تشاد على المناطق الحدودية بسبب تردي الوضع الأمني[1].

بالعودة إلى النزاعات التي كانت قائمة بين الرعاة والمزارعين حدث تحول مهم إذ أنه بحلول منتصف التسعينات أصبح "الأبالة" لا يبحثون عن المياه وحقوق الرعي فقط، وتحولت أهدافهم إلى البحث عن الاستقرار خاصة في ظل تعقد سبل الحياة نتيجة لمخلفات النزاعات السابقة والتضييق على مسارات الهجرة والتنقل إذ أن الاستقرار هو السبيل الوحيد للتنمية والحصول على الخدمات خاصة الصحية والتعليم لأبناء المنطقة، وأدرك قادة هده المجموعات أنهم ضعفاء سياسيا وأن القوة لا تتأتى إلا بامتلاك الأراضي لذلك رأوا بأنه يمكن مقايضة الدعم السياسي والعسكري لحكومة البشير بالحصول على الأرض، إثر تجنيد هذا الأخير للعرب في "ألــوية السلام" التي جاءت كرد فعل على نشاط متمردي جنوب السودان في دارفور عام 1991[2].

في بداية عام 1996 عقد اجتماع في الخرطوم نظم من طرف ثلاث شخصيات سياسية معروفة بعدائها لنظام الحكم في السودان وهم عبد الواحد نور، أحمد عبد الشافي[*]، عبدو عبد الله إسماعيل[**]، وكان هدفهم هو إقامة تنظيم سري معادي للمركز وعمدوا إلى تنفيذ هجمات وعمليات السلب والنهب في كل مكان وصلوا إليه وتبرير ذلك أنه رد فعل على تسليح الحكومة للقبائل العربية وتدريبها من قبل المركز وكان خطابهم سنقتل كل العرب فدارفور ليست للعرب[3]. في ظل هذه التطورات لم تتوقف

---

[1] ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة، **مرجع سابق الذكر**، ص08.
[2] جــولي فلينيت، **مرجــع سابق الذكــر**، ص14.
[*] **أحمد عبد الشافي** : أول منسق لجيش تحرير السودان.
[**] **عبدو عبد الله إسماعيل** : أكاديمي متحصل على شهادة في علم اللغات المعاصرة وأول ممثل لجيش تحرير السودان في مقر لجنة وقف إطلاق النار التي أسست تحت قيادة الاتحاد الإفريقي في مدينة الفاشر.
[3] أحمد أبو سعدة، **مرجــع سابق الذكــر**، ص219.

النزاعات القبلية ،إذ بقي النزاع مستمرا بين التعايشة وقبيلة القمر، والزغاوة والمعاليا والضعين، والمساليت وبعض القبائل العربية في عام 1996. والزغاوة والرزيقات عام 1997[1]، وهذا يبين أثر الإرث القبلي المترسخ رغم مؤتمرات الصلح التي عقدت بين أطراف النزاعات دون تمييز.

بدأ قادة المتمردين يكشفون عن نشاطاتهم بداية من شهر فيفري 1997 والعمل داخل دارفور من أجل التعبئة رافعين شعار دارفور ليست للعرب والحكومة تريد سحقنا والتقى عبد الواحد نور وعبد الشافي أحمد في جبل "مرة" في لقاء للمتمردين في شهر أكتوبر من نفس السنة ،وكان اللقاء حول القضايا العسكرية وهذه المرة في ظل معطيات جديدة تشير إلى وجود علاقة ودعم من طرف الملحق العسكري الأمريكي في الخرطوم، ونفس الشيء حدث مع فرنسا وبريطانيا حيث أبديا استعدادهما للدعم المادي والعسكري عن طريق "تشاد" وبعد هذا اللقاء سافر عبد الشافي أحمد وبابكر إلى تشاد للتنسيق والحصول على الأسلحة وكيفية إدخالها إلى دارفور رغم أن السودان وتشاد كانتا قد وقعتا اتفاقا أمنيا مشتركا إلا أن النظام التشادي فضل الوقوف إلى جانب المتمردين[2].

هذا الدعم ربطه المتابعون والمحللون للنزاع في إقليم دارفور بالجانب الاقتصادي إذ في نفس الفترة كان هناك حديث عن اكتشافات نفطية كبيرة وأن هناك أطماع غربية في المنطقة مرتبطة باستغلال النفط في دارفور ومشروع أمريكي قديم لمد أنبوب نفطي من ميناء "ينبع" السعودي إلى المحيط الأطلسي يمر عبر المنطقة، ويتصل بأنبوب النفط التشادي وهذا لتفادي العبور في الخليج العربي غير المستقر[3].

في ديسمبر 1997 واصل عبد الواحد محمد نور نشاطه بتنظيم المجموعات المسلحة خارج جبل "مرة" أي في مناطق "زالنجي" و"وادي صالح" أما عبد الشافي فقد كان نشاطه في الخرطوم من أجل التعبئة السياسية والعسكرية.

وتواصلت مظاهر الاحتجاج على سياسات المركز الموجهة نحو الإقليم كما حدث في مؤتمر "الأمن الشامل" المنعقد في مدينة نيالا عام 1997 حيث تقدم البعض بمطلب تعيين أحد أبناء الإقليم نائبا لرئيس الجمهورية وتكوين مجلس تنسيق لدارفور مثلما هو معمول به في جنوب السودان، وتوزيع الثروة والسلطة توزيعا عادلا وبرز هذا الاتجاه بشكل جلي من طرف الكتلة البرلمانية لنواب دارفور مع

(1) السيد عوض عثمان، **مرجع سابق الذكر**، ص09.
(2) أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص09.
(3) صلاح حباشنة ومخلد مبيضين ، **مرجع سابق الذكر**، ص72.

مقترح انتخاب الوالي إبان النزاع الذي كان حاصلا سابقا بين "عمر حسن البشير" و "حسن الترابي"[1]، وكانت قضية تعيين ولاة الأقاليم أحد الأسباب الرئيسية للنزاع بين الرجلين إذ أن حسن الترابي تقدم بمقترح يرتكز على الانتخاب المباشر للولاة، لكن حسن عمر البشير تدخل و حل البرلمان في 12 ديسمبر 1989، وأعقب ذلك بحل أجهزة حزب المؤتمر الوطني وتجميد عمل حسن الترابي بصفته كأمين عام للحزب وكان رد فعل الأخير تأسيس حزب جديد باسم "المؤتمر الشعبي" والذي كان جل مناصريه من إقليم دارفور وهو ما زاد من حدة التوتر في الإقليم نظرا للعلاقات الموجودة بين حسن الترابي وقادة التمرد في إقليم دارفور.

تواصلت الصدامات والنزاعات في نهاية فترة التسعينيات في ظل تحولات سياسة مهمة حيث احتدم الصراع بين حكومة البشير ومعارضيه وخاصة حسن الترابي ولم تتوقف المواجهات بين القبائل في إقليم دارفور بل زادت حدة العنف واندلعت نزاعات جديدة بين الجماعات في غرب دارفور في الوقت الذي بدأ فيه البدو العرب بالتحرك نحو الجنوب مع مواشيهم قبيل المواعيد المعتادة[*]. وكانت الخسائر فادحة هذه المرة إذ تم حرق أكثر من 60 قرية للمساليت وقرية عربية واحدة أما الخسائر البشرية فقد بلغت 80 قتيلا من الجانبين (69 من المساليت و11 من العرب) وتم تهجير حوالي 5000 من المساليت معظمهم انتقل إلى بلدة "جنينة" أو إلى جمهورية تشاد[2].

ثم حدثت اشتباكات عام 1999 وكانت أكثر دموية حيث تم أحراق أكثر من 125 قرية للمساليت حرقا كليا أو جزئيا أو تم إخلاؤها، وقتل المئات بما في ذلك عدد من زعماء القبائل العربية، ولإيقاف العنف المنتشر في المنطقة استخدمت الحكومة قوات عسكرية وعينت عسكريا لتولي المسؤولية بصلاحيات تتجاوز حتى سلطة حكومة ولاية غرب دارفور وفي نفس السنة عقد مؤتمر تصالحي[**] تم فيه الاتفاق على التعويض عن خسائر الطرفين أي العرب والمساليت.

---

(1) آدم محمد أحمد عبد الله، قضية دارفور : الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد22، ربيع 2009، ص37.

(*) خلال مواجهة بسبب تعدي الرعاة على محاصيل المزارعين المساليت أطلق مزارعون مساليت غاضبون النار على زعماء عشائر عرب ومساليت جاؤوا من أجل التوسط، فتم قتل زعيم عشيرة عربية، وأعلنت الحكومة في الخرطوم أن المساليت هم طابور خاص لجيش تحرير شعب السودان. وأغلقت دار المساليت وتقول التقارير أن المليشيات العربية قتلت أكثر من 1000 من المساليت وأنشأت الحكومة محاكم خاصة لمحاكمة الزعماء المحرضين وأعدمت 14 شخص وقامت بعقد مؤتمر صلح للعشائر.

(2) منظمة حقوق الإنسان، **دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميليشيا غرب السودان**، مجلد 16، رقم 06، ماي 2014، ص06.

(**)ورد في هذا الاتفاق شرط أن لا يتحرك البدو العرب نحو الجنوب حتى 28 فيفري من كل عام وأن تكون مصادر المياه متاحة للجميع وأن الدولة سوف تضمن الأحسن وتوفير الموارد من أجل تنفيذ مشاريع مياه طويلة الأجل.

في خضم هذه الأحداث أصدر "خليل إبراهيم" مؤلفا بعنوان "الكتاب الأسود" سنة 1999 تم توزيعه سرا ولم يكن يحمل اسم مؤلفه. تضمن هذا الكتاب تقويما عرقيا للوظائف والمناصب العليا في السودان بصفة عامة مبينا كيف أن العناصر الشمالية هي التي تستأثر بالمناصب العليا والسلطة في الدولة وأن أغلب المناطق الأخرى وعلى رأسها دارفور مهمشون، وبيّن أيضا أنه من بين 887 وظيفة قيادية في الحكومة المركزية يشغل الشماليون لوحدهم 800 وظيفة[1].

ترك منطق ومنهجية الكتاب الأسود أثرهما على مجريات النزاع في تلك الفترة ، إذ أعد زعماء القبائل الإفريقية قائمة مفصلة بأسماء وقبائل المحافظين السابقين والحاليين والوزراء المركزين والولائيين وحكام ولاية جنوب دارفور خلال الأعوام الممتدة بين 1989-2003، ومن ثم فصلت القائمة وفقا للانتماء كعرب وغير العرب.

استغل قادة التمرد فرصة الخلاف والانشقاق في الحزب الحاكم عام 2000 وبادروا بإنشاء ما سمي "بمجموعات ثقافية" وأقام المتمردون مركزا ثقافيا باسم "السلطان علي دينار" غير أن الحكومة اتهمتم بالتضليل لأن المركز ظاهره ثقافي لكن نشاطه سياسي، وبدأ المتمردون في جبل "مرة" بإقامة المخيمات العسكرية للمرة الأولى لتوسيع نشاطهم في دارفور بأكمله كما كان أيضا "عبد الواحد محمد نور" يراهن على هزيمة الجبهة الوطنية الإسلامية الموحدة[2].

تواصلت حالة الصدامات في بداية سنة 2001 بهجوم العرب من أولاد زيد على الزغاوة وكانت الحصيلة سقوط 76 قتيلا منهم، تدخلت الإدارة المركزية في شمال وغرب دارفور لحل القضية حلا مؤقتا لحين انتهاء فصل الخريف وبعد ذلك تم عقد مؤتمر للصلح في الفاشر في العام نفسه بين زعيم قبيلة الزغاوة "الشرناي أدم" وزعيم قبائل العرب من أولاد زيد "محمد خليل شبب". بعد هذا المؤتمر لم يكن شباب الزغاوة راضين على قادتهم وخططوا لتنفيذ عمليات ضدهم لكنهم فشلوا مما اضطرهم للهرب إلى جبل "مرة" للاحتماء فيه، ووجدوا الوضع ملائما في معسكرات الجبل التي أسست سابقا فانضموا إليها وتوحدت كل هذه المجموعات رغم تدريبها في جبل "مرة" منذ منتصف عام 2002[3].

بدأت الحركة نشاطها تحت اسم جبهة تحرير دارفور في عام 2002 وذلك بعد قيام مجموعة أخرى من الشباب بالتمرد على السلطة في منطقة "كارنوي" وأم "برو" بولاية شمال دارفور من أبناء قبائل

(1) زكي البحيري، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص132.
(2) أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص ص221،220.
(3) زكي البحـــــيري، **مرجـــــع سابق الذكر**، ص139.

الزغاوة والميدوب والزغاوة البديات وكانت بقيادة "عبد الله أبكر"، والقاسم المشترك بين دوافع المجموعتين بالتمرد على الدولة هي التفاعلات الداخلية. فالمجموعة الأولى في جبل "مرة" رفعت لواء تحرير دارفور بينما المجموعة الثانية في دار الزغاوة رفضت التسويف والمماطلة في دفع الديات لقتلى القبيلة في نزاع حول المراعي مع قبيلة أولاد زيد ذات الأصول العربية[1].

كانت هذه المرحلة شديدة الخطورة بالنسبة للنظام السياسي السوداني إذ أبانت الأحداث والتطورات عن ضعف كبير وغياب لرؤية واضحة للحكومة في كيفية التعامل ومواجهة بوادر التمرد في البدايات الأولى ، وفي مستوى آخر ظهر ضعف وعجز الحكومة من خلال السياسات التي اتبعتها في معالجة إشكاليات نتائج الانتهاكات التي سجلت خلال النزاعات القبلية خاصة التي كانت بين سنوات 1984-1989 مما جعل التفسيرات تكثر محليا وإقليميا، وكانت عرضة لاتهامات دولية نتيجة ضعف سيطرتها على الوضع إذ أن المجموعات الإفريقية في دارفور اتهمت حكومة الخرطوم بأنها متواطئة مع القبائل العربية ضدها ما جعلها تقوم بأعمال نهب وقتل وانتهاكات متعددة وكانت أيضا سببا في تزايد نشاط الرأي العام العالمي والإعلام الغربي لطرح الأسئلة حول جدية تحرك النظام السياسي في ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار في الإقليم، بالإضافة إلى أنها ساهمت في ترسيخ فكرة المساعدة الذاتية لدى الجماعات الاثنية في الإقليم انطلاقا من فكرة أن أمن المجموعات بيدها ولهذا يجب تنظيم صفوفها والبحث عن السلاح كسبيل للمحافظة على البقاء وحماية قراها وممتلكاتها ، مما زاد من حدة المعضلة الأمنية الداخلية في غرب السودان ورسخ فكرة غياب الدولة كوحدة شاملة تعوضها الوحدة الاجتماعية الضيقة المتمثلة في القبيلة.

المطلب الثاني : المرحلة الثانية للنزاع الاثني في دارفور، التمرد المسلح بعد عام 2003.

وقوع هجمات شهر فيفري عام 2003 لم يكن من فراغ أو وليد الصدفة وإنما كان نتيجة تنظيم وتنسيق من طرف قادة التمرد في دارفور، وتشير المعطيات والأحداث إلى أن القادة والمتمردين كان لهم نشاط مكثف منذ شهر جانفي 2003 عندما توجه وفد من الدارفوريين يضم 17 من العسكريين في حركات التمرد من مناطق "كارنوي" إلى جبل "مرة" بغرض التنسيق، وتم فيه مناقشة الاستراتيجيات التي

[1] أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص144.

من خلالها يمكن لهم حماية مزارعهم وقراهم من هجمات الميليشيات العربية وتم افتتاح معسكر تدريبي في منطقة " قولو" يضم 215 عنصر من "الفور" تقوم بتدريبهم العناصر الوافدة من شمال دارفور[1].

بدأ النشاط الفعلي المؤثر بحادث الاعتداء على مقرات محافظات دارفور الثلاث وبدأت تظهر منشورات جيش تحرير السودان وحاولت الحكومة معالجة المسألة عن طريق التفاوض من طرف رئيس هيئة حفظ الأمن بدارفور الفريق إبراهيم سليمان، وبعد أيام وافق المتمردون من الزغاوة والمسلحون من أبناء الفور على ترك جبل "مرة" والعودة إلى قراهم. هذا الاتفاق لم يعمر طويلا إذ أنه بحلول شهر ديسمبر عام 2002 عاد المتمردون مجددا إلى معسكراتهم حول جبل "مرة" وأصبحت هذه المجموعات تستعمل العنف على نطاق واسع ضد السكان وقوات الأمن وانتشرت حوادث القتل في شمال دارفور حول "وادي سيرة" و"كارنوي" و"دار زغاوة" وفي ظل هذا الانفلات الأمني كونت بعض القبائل ميليشيات مسلحة للدفاع عن نفسها وأملاكها المعرضة للنهب في كل وقت [2].

في 26 فيفري عام 2003 قام حوالي 300 متمرد يطلقون على أنفسهم اسم جبهة تحرير دارفور بقيادة "عبد الواحد محمد أحمد نور" بالاستيلاء على مدينة " قولو" عاصمة مقاطعة جبل "مرة" في غرب دارفور مجهزين بأحدث الأسلحة والرشاشات والآليات المجهزة تقنيا (بعضها كان من مخلفات الحرب الليبية – التشادية) وتم تنفيذ هجمات ضد مقرات الشرطة ومعسكرات الجيش والعودة مرة أخرى إلى جبل مرة[3].

بعد أسبوعين من هذه الهجمات غيرت جبهة تحرير دارفور اسمها إلى حركة جيش تحرير السودان ووسعت من رؤيتها حيث لم يعد يقتصر نشاطها وحربها في إقليم دارفور فقط بل وجب أن يشمل كل التراب السوداني[4]، انطلاقا من فكرة أن التهميش والظلم هو ليس مسألة إقليمية أو جهوية بل مشكلا يرتبط بما صاغه النظام في المركز من سياسات وطبقه في الأقاليم مستغلة حالة الانقسام الحاصل بسبب الخلافات السياسية.

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص215.

(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص140.

(3) Robert O.Collins, Disasters in Darfur: Historical over view,in: **Genocide in Darfur, Investigating the atracites in the Sudan**, by Saluel Tolten and Eric Markusen, New York: Rutledge Taylor et Francis group, 2006, p09.

(4) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص303.

في الوقت نفسه توسعت القيادة بتعيين أحد قادة قبائل الزغاوة وهو "ميني أركوي ميناوي"[*] أمينا عاما للحركة، وكان الفور قد شكلوا تحالفا مع الزغاوة في عام 2001 وكان ذلك اختيارا لسياسة الاشتراك بالنسبة لعبد الواحد نور وذلك أن الزغاوة بقوا خارج الحرب الأهلية 1987-1989 ، إلى أن قرر قادتهم الانضمام إلى التمرد كرد على حالة الانقسام التي يشهدها النظام في تلك الفترة وكان ميناوي يتبنى طرح أن النظام في الخرطوم هو نظام قائم على أساس الإقصاء المنظم والتهميش، كما أنه قائم أيضا على الإقصاء العرقي والاستغلال وإشاعة ثقافة التفرقة[1]. أما موقفه من مسألة التفريق بين تكوينات الميلشيات المتمردة فيبرز من خلال البيان الذي أعلنه جيش تحرير السودان في شهر مارس 2003 حيث ورد فيه أن القبائل والمجموعات العربية مكوّن أساسي غير قابل للقسمة، من مكونات النسيج الاجتماعي لدارفور وهو مهمش بالقدر نفسه ومحروم من حقوقه في التطور والمشاركة الاجتماعية ، و أن المصالح الحقيقية للقبائل العربية في دارفور هي مع حركة جيش تحرير السودان لا مع الحكومات العابرة والقمعية المختلفة في الخرطوم[2].

تبين هذه الدعوة وهذا الخطاب الاستراتيجية التي أرادت القيادة في دارفور إتباعها إذ أن استمالة العرب هو من أجل قطع الطريق أمام الخرطوم، وبهذا تكون الجماعات المتمردة قد أمنت ولو جزء من دعم أبناء دارفور وهذا بتوظيف ورقة التهميش والاختلال الهيكلي الذي يسيطر على حياة سكان دارفور منذ الاستقلال.

بعد الهجوم الأول توالت الهجمات وتوسعت على مختلف المناطق والمؤسسات الحكومية، ففي أفريل 2003 أسفرت الهجمات عن سقوط 7000 قتيل وإحراق حوالي 300 قرية ودخل النزاع بين الطرفين مرحلة شديدة من التصعيد والعنف، وشعرت الحكومة بخطورة الوضع رغم دعم جماعات الجنجويد لها واستولت ميليشيات "حركة جيش تحرير السودان" و"حركة العدل والمساواة" على مناطق كثيرة من المدن الكبرى الثلاث في دارفور الفاشر – الجنينة – نيالا، وسيطرت على مطار الفاشر

---

[*] **مينى أركوي ميناوي** : هو سياسي سوداني (1968) ينتمي إلى قبيلة الزغاوة شغل منصب الأمين العام لحركة تحرير السودان والقائد الميداني السابق للميلشيات المسلحة في إقليم دارفور وجبل "مرة" انشق عن الحركة وانظم إلى حكومة الخرطوم ورئيس سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية، وله علاقة وثيقة بالنظام الإرتيري وله مساعي في قضية دارفور أعلن عن اختفائه لفترة في 24 جوان 2008 في دارفور ثم عاد بعد ذلك إلى الحكومة المركزية.

[1] Robert.O.Collins, **Op.cit**, p10.

[2] محـــــمود ممداني، **مرجـــــع سابق الذكـــر**، ص304.

ودمرت جميع الطائرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية وقتل الضباط ورجال الشرطة ولهذا كان رد الحكومة ردا عنيفا باستعمال مختلف أنواع الأسلحة مما أدخل الإقليم في فوضى عارمة[1].

يرى المراقبون أن انفلات الوضع الأمني وخروجه عن السيطرة كان بسبب تجاهل الحكومة المركزية في أول الأمر لقضية التمرد، مما جعل حركة التمرد تصل إلى مستوى كبير من العنف وكانت تعتبر أنها أعمال إجرامية ونهب وسلب لقطاع الطرق، أخطأت في إدارة الأزمة سياسيا وإعلاميا ولم تشرك في البداية قوى المجتمع السوداني المعارض ولا حتى أصحاب المشكلة من أجل التوصل إلى حل[2]. وأسهم في تفاقم هذا التمرد شعور السكان في دارفور وقادتهم بأن حكومة المركز كرست كل اهتماماتها لإيجاد حلول لمشكلة الجنوب، وتغاضت عن إقليم دارفور ومشاكله المعقدة والمتراكمة منذ عقود ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يتم التصعيد في الأحداث عام 2003 لتصبح حربا أشد عنفا من السابق[3].

هذه الاستراتيجية كانت هي الخيار الأمثل بالنسبة لقادة ومجموعات التمرد في دارفور من أجل لفت الأنظار إلى مشكلاتهم المتجاهلة من طرف المركز خاصة وأن المسألة أصبحت أمنية وقد تتطور لتصبح مسألة مشابهة لجنوب السودان أين البداية كانت التمرد ثم النهاية بالانفصال.

على الرغم من قدم النزاع القبلي في دارفور حول الأرض والموارد إلا أن أحداث شهر فيفري ثم افريل 2003، اتخذت منحى خطير من حيث شكل هذا النزاع فهو لم يعد حول الموارد فقط بل أصبح يرتكز على الجانب العرقي أي بين مكونات المجتمع الدارفوري العرب ضد القبائل الإفريقية رغم التعايش الذي حدث بينهم لقرون طويلة، وتزايدت حدة الاستقطاب والعسكرة إذ أن الجماعات أصبحت بين خيارين إما الانضمام إلى جماعات التمرد المسلحة أو إلى صف الحكومة ضمن الميليشيات التي تسلحها الحكومة.

بداية من شهر ماي كثفت الحكومة السودانية من تواجدها الأمني في المنطقة وبحلول شهر جويلية 2003 شنت الحكومة هجوما ضد جيش تحرير السودان في مناطق "أم برو" و"الطينة" و"كارنوي" كرد فعل على هجمات "الفاشر" و"مليط" مستعملة كل الوسائل العسكرية واعتمدت بشكل كبير

---

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص141،140.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص128.

(3) أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوي الأخلاقية، **سلسلة كراسات معاصرة**، مركز دراسات الإعلام والعالم المعاصر، العدد 02، جوان 2011، ص05.

وواضح في هذه العملية على ميليشيا تزرع الرعب وسط السكان، واستعملت كل الوسائل متبعة سياسة الأرض المحروقة ضد القرى والقبائل الإفريقية وبهذا أعطت الحكومة بعدا عرقيا لهذا الصراع وأصبح الخيار العسكري هو الخيار المفضل بالنسبة لها خاصة في عام2003[1].

دفعت هذه العمليات الآلاف من السكان في دارفور إلى الفرار خارج الإقليم بالإضافة إلى العدد الهائل من المدنيين الذين قتلوا في العمليات حوالي 10آلاف شخص ، وبلغ عدد المهجرين والفارين حوالي 200 الف شخص منتصف عام2003 إلى 600الف بحلول نهاية نفس السنة ليرتفع إلى أكثر من 1,5 مليون لاجئ بحلول نهاية سنة 2004 معظمهم فروا إلى دولة تشاد في الجوار[2].

في ظل هذه التطورات المتلاحقة والتصعيد المستمر كانت هناك وجهات نظر من الحكومة السودانية باتجاه استعمال الوسائل السلمية لوقف النزاع حيث كانت البداية بلقاء الرئيس عمر حسن البشير في شهر أفريل 2003 بالرئيس التشادي "إدريس ديبي"[*] في مدينة "الفاشر" مع عدد من الزعماء والقادة المحليين لإيجاد حل للأزمة لكن "ديبي" أكد أن دولته ليست لها علاقة بالنزاع الدائر في دارفور. لكن بعد شهر أوت من نفس السنة عقد اجتماعا في "أبشي" بين ممثلي الحكومة والمتمردين ورفضت "حركة العدل والمساواة" حضوره معتبرة أن الوسيط هو شخص غير حيادي[3] خاصة بعد تدفق أكثر من 200الف لاجئ إلى تشاد تحت دافع الارتباط القبلي للبحث عن الحماية القبلية وجاءت ضغوط أهالي قبيلة الزغاوة في تشاد لدعم أهلهم في دارفور[4]، بالإضافة إلى كون "ديبي" يعرف جيدا إقليم دارفور لأنه كان القاعدة الخلفية له قبل أن يتولى السلطة في تشاد.

بعد ذلك تم التوقيع في 03 سبتمبر 2003 على اتفاق "أبشي" بين الحكومة والمتمردين نص على وقف كل أشكال الأعمال العدائية لمدة 45 يوما ووقف إطلاق النار لكنه لم يحضى بقبول واسع خاصة من طرف حركة العدل والمساواة[5]. كما أن الموقعين على الاتفاق سرعان ما تراجعوا عنه

---

(1) Amir Idris, **Conflicts and Politics of Identity in Sudan**, New-York: Palgrave Macmillan, 1èst ed, 2005, pp88,89.

(2) Richard Barltrop, **Darfur and International Community, the challenges conflict resolution in Soudan**, New-York: B. Touris et Coltd, 2011, p32.

(*)**إدريس ديبي** : رئيس جمهورية تشاد منذ عام 1990 ينتمي إلى قبيلة زغاوة (التشادية – السودانية) وهو رئيس حركة الاتحاد الوطنية تلقى تكوينه العسكري في فرنسا عاد عام 1976، لكن نشب خلاف بينه وبين حسين هبري، فاتهمه بالتخطيط للانقلاب فترك البلاد وهرب إلى السودان، وتعرف الدولة في فترة حكمه الطويلة عدم استقرار سياسي .

(3) كمال الدين الجزولي، **دارفور الحقيقة الغائبة**، الخرطوم : المركز السوداني للخدمات الصحفية، د ط، 2004، ص40.

(4) رعد قاسم صالح، **مرجع سابق الذكـــر** ، ص59.

(5) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكر**، ص40.

وعادت الجماعات لشن هجماتها من جديد، وبلغت خسائر الجيش السوداني بعد هذا الاتفاق 700 عنصر أما المتمردين فبلغت خسائرهم حوالي 175 عنصرا حسب ما ذكره "عبد الواحد نور" وشهدت هذه الفترة تدفقا متصاعدا للاجئين نحو جمهورية تشاد بلغ 15الف لاجئ بين شهري فيفري ومارس 2004[1].

بعد فشل هذا الاتفاق شنت الحكومة السودانية هجوما واسعا ضد المتمردين داعية إلى وضع حد لسيطرتهم إذ قامت في شهر جانفي 2004 بتنفيذ الهجوم الأعنف ضد المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في شمال دارفور وقامت ميليشيا "الجنجويد" بهجمات على قرى ومدن غرب دارفور مخلفة أعداد كبيرة من النازحين والفارين من قراهم[*] واستمرت إلى غاية شهر ماي 2004.

استحوذت مشكلة دارفور على اهتمام المجتمع الدولي في تلك الفترة مما قاد إلى تزايد الضغوط الدولية الواسعة على أطراف النزاع للقبول بالوساطة وإجراء مفاوضات سلام، وتمخض عن هذا الضغط العديد من الاجتماعات التي انعقدت في دارفور وفي الخارج في دولة تشاد ثم في نيجيريا حيث أنه بين عامي 2004 و2006 تم عقد سبع اجتماعات بين اطراف النزاع المختلفة[2].

بعد اتفاقية "أبشي" جاءت اتفاقية "إنجامينا" في 08 أفريل 2004 بوساطة "إدريس ديبي" وبحضور مراقبين دوليين من منظمة الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية وكانت بنود الاتفاق متضمنة نشر قوة من الاتحاد الإفريقي متكونة من 300 جندي، وتشكيل لجنة مراقبة تمثل الأطراف الحاضرة في المفاوضات للتحقيق في أحداث دارفور، ولجنة أخرى لمتابعة تطور الموقف على الأرض، وتأسيس مقر لرئاسة مفوضية الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في مدينة "الفاشر" والدعوة للمشاركة في تمويل عملية نشر قوات المراقبة الدولية[3].

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص140.

[*] أكد البحث الذي قامت به منظمة هيومن رايت وتش في دارفور شهر مارس وأفريل 2004 والتقارير التي نقلت من اللاجئين في تشاد وعن مصادر أخرى أن القوات الحكومية السودانية وميليشيا الجنجويد هاجمت ودمرت على نحو منتظم القرى ومخازن الطعام ومصادر المياه، وغيرها من المواد الأساسية لحياة القرويين الفور والمساليت في أجزاء كبيرة غرب دارفور.

[2] كانون كلمنت جاندا، **ورقة حول مشكلة دارفور**، ملتقى لجنة السلام وفض النزاعات، بجمبورا بورندي، 02 مارس 2009، ص01.

[3] أحمد إبراهيم محمود، دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، **ورقة مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 13-14 ديسمبر 2004، ص ص05-07.

رغم أن الأوضاع هدأت بعض الوقت إلا أنه لم تحترم اتفاقيتي "أبشي" و"إنجامينا" من طرف أطراف النزاع سواءً الحكومة أو الجماعات المتمردة وفضل الطرفان الخيار العسكري بطريقة مباشرة (المتمردين) أو عن طريق "الجنجويد" بالنسبة للحكومة، خاصة في ظل إصرار الحكومة على اتهام المتمردين الاستعانة بأطراف خارجية لتمويلها ودعمها وتزويدها بالسلاح[1]. غير أن مجلس الأمن دعا الحكومة السودانية لاحترام تعهداتها بنزع سلاح الميليشيات العربية المسؤولة عن العنف في الإقليم، وفي ظل هذه الأحداث أصدر 13 حزبا سياسيا سودانيا بيانا أدانوا فيه موقف الحكومة واتهموها بالفشل في التعامل مع مطالب المتمردين في دارفور وأكدوا أن الحلول الجزئية لا تفيد وإنما يجب حلها في إطار وطني شامل.

خلال المفاوضات التي جرت في شهري أكتوبر ونوفمبر 2004 حول مشكلة دارفور صعدت قوات التمرد المسلحة من أعمالها العدائية ضد الحكومة والجماعات المتحالفة معها ، وأصدرت "حركة العدل والمساواة" وتنظيم "الأسود الحرة"[*] (الناشطة شرق السودان) مذكرة تفاهم وقعت من جانب ممثلين عنها في العاصمة الإرتيرية "أسمرا" وكان الهدف منها تصعيد العمل العسكري ضد الحكومة في شرق السودان وغربه حيث نصت المذكرة على أن تقدم حركة العدل والمساواة دعما ماليا للأسود الحرة مقابل انسياب السلاح والعتاد الحربي للحركة على الحدود الشرقية[2].

تزايدت أعمال العنف في شهري أكتوبر ونوفمبر من طرف متمردي "حركة تحرير السودان" وميليشيات "تورابورا" ، ومنه فإن البرتوكول الأمني الإنساني الموقع قبل منتصف شهر نوفمبر لم يصمد طويلا وهو ما دفع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الإفريقي إلى المطالبة بالتحقيق وزيادة أعداد قوات الاتحاد الإفريقي العاملة في الإقليم.

وفي 22 جوان 2005 تم التوقيع على اتفاق مبادئ بين الحكومة السودانية وممثلي المتمردين لفتح الباب أمام إيجاد حل سلمي ونهائي للنزاع الدائر في الإقليم، وجاء هذا الاتفاق بعد عدة جولات من

---

(1) Elodie Riche, Darfour : Que gestion des crises africaines ?sur : **http ://www.diplomatie.gouv.fr.pdf**.P841 11 /12/2015.

(*) **الأسود الحرة** : هو تنظيم سياسي تأسس في بداية التسعينات احتجاجا على ما يسمى بتهميش مناطق شرق السودان انظم هذا التنظيم إلى جبهة شرق السودان التي كونها التجمع الوطني الديمقراطي والتي تضم الأسود الحرة ومؤتمر البجا ومقاتلين من حركة العدل والمساواة وهي جبهة مقاتلة تسعى لمفاوضة الحكومة عن طريق منبر آخر غير منبر مفاوضات دارفور أو منبر التجمع زعيم هذه الحركة هو مبروك مبارك سليم وينتمي إلى قبيلة "الرشايدة" وهي آخر المجموعات العربية التي وصلت إلى السودان.

(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص168.

المفاوضات تميزت بالتقطع، ولم يوقع على اتفاق "أبوجا" من ممثلي حركات التمرد سوى حركة واحدة هي "حركة جيش تحرير السودان" فصيل "منى أركوي منياوي" فيما الحركات الأخرى لم توقع عليه وتم التوقيع النهائي في 05 ماي 2006 على الاتفاق واتبع برتوكول طرابلس في ليبيا بتاريخ 18 نوفمبر 2006 وهذا لإنفاذ اتفاق "أبوجا" ، وتضمن هذا الاتفاق التأكيد على قضايا حقوق الإنسان ومشاركة سكان إقليم دارفور في الحكم على مختلف المستويات، وتقاسم السلطة والاتفاق على إيجاد نظام فيدرالي في عموم السودان والعودة إلى حدود ما قبل عام 1956 وتوافق المجتمعون على إنشاء سلطة دارفور الانتقالية للتنسيق بين الجماعات المحلية والمركز.

ونصت أيضا على تعيين أحد قادة التمرد بمنصب مستشار الرئيس وآخر في منصب كبير مساعدي الرئيس ليصبح العدد ستة وزراء بعد تعيين ثلاثة سابقا، والتمكين في الخدمات الصحية والتعليمية وتأسيس صندوق لإعمار دارفور وزيادة حصة دارفور المالية ومبالغ إضافية تصل إلى 800 مليون دولار ما بين عامي 2006–2009 لإنجاز البنية التحتية وتنمية المناطق المحرومة[1]. هذه الاتفاقية حملت أيضا تطورات مهمة على صعيد العلاقة بين القبائل العربية والحكومة حيث أن هذه الأخيرة أكدت عدم مشاركتها في مفاوضات ما بعد "أبوجا"، وبدأ الأبالة العرب الشماليون يطرحون أسئلة حول الهدف من ربط مصيرهم بالحكومة[2]، وشعر العديد من الزعماء أن سلام دارفور لا يمثل مصالحهم وأن الحكومة مستعدة للتضحية بمصالحهم من أجل أجندتها الرسمية في مواجهة المتمردين.

هذا الاستياء أدى إلى بروز مجموعة 19 في أواخر عام 2006 كأقوى جماعة في دارفور، فقد تحالفت مع حركة العدل والمساواة ونسقت مع القوات الشعبية هذه المجموعة أقرت بالحاجة إلى معالجة الصدوع السابقة داخل دارفور من أجل بناء الوحدة إزاء الانقسامات الإثنية الحاصلة، لذا كان توجههم السياسي إجراء حوار دارفوري–دارفوري واقترحوا حل قضية الجنجويد بإعادة إدماجهم في المجتمع خاصة وأن الحكومة لم تقدم أي حل عملي لنزع سلاح جماعة الجنجويد رغم توقيعها على ثلاثة اتفاقيات[3]. بل قامت بالعكس من ذلك بزيادة تسليحها والتغاضي عن نشاطها والاعتماد عليها كقوة للحرس الحدودي إلى جانب دعمها قوات الدفاع الشعبي والتي وصفها زعيم حركة الجنجويد (هلال

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص138،137.
(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص322.
(3) Roland Marchal, Tchad - Darfour : vers un système de conflits, **politique africaine**, n°102, Juin 2006, P143.

موسى من قبيلة المحاميد) بأنها واحدة من الكيانات شبه العسكرية التي كانت تُجَنَد من بين المجموعات القبلية لدارفور، وتعتمد عليهم الحكومة بالتنسيق مع الجنجويد للقيام ببعض الأعمال[1].

خلصت الجماعات في دارفور خاصة التي كان لها دور بارز في عملية التمرد إلى أن المشكلة هي الحكومة دائما وأن هناك إدراك أعمق أن غياب الحكومة مشكلة أعظم يقول نازحو "الهوسا" في جنوب دارفور : "المشكلة ليست قبلية بل الفوضى، الفوضى هي ما يحدث عندما تغيب الحكومة ومن الصعب التعامل مع الحكومة بفاعلية دون قيام جبهة موحدة بين القبائل الكبرى في دارفور المستقرة منها والرعوية أو غير العربية والعربية منها"[2].

بدأ الحديث عن إرسال قوات أممية إلى إقليم دارفور يتبلور في وقت مبكر منذ نهاية العام 2005 أثناء تعثر الجولة السابعة من مفاوضات "أبوجا"، حيث أشار "أيان برونك" ممثل الأمم المتحدة في السودان بتاريخ 15 جانفي 2006 إلى أن محاولات تحقيق السلام في دارفور قد فشلت، وأن هناك حاجة إلى قوة لحفظ السلام يتراوح عددها من 12 إلى 20 ألف جندي وعامل لوقف أعمال العنف والاغتصاب خاصة وأن بوادر العجز كانت بادية على دور الاتحاد الإفريقي خلال أداء مهامه في دارفور بسبب الضعف المادي والنفسي واللوجيستي، وإلى جانب هذه المشاكل تحتاج قوات الاتحاد الإفريقي أيضا إلى قيادة أكثر قوة ولها رؤية معمقة للتعامل مع حالة انعدام الأمن لا مراقبة وقف إطلاق النار[3].

بعد ذلك أعلن مجلس الأمن والسلم الإفريقي عدم ممانعته في نقل مهمة قيادات القوات إلى الأمم المتحدة نهاية سبتمبر 2006، ومن هنا جاء صدور القرار 1706 بتاريخ 31 أوت 2006 ،وجاء رد الحكومة السودانية رافضا لهذا القرار باعتبار أنه انتهاك لسيادتها وتدخل في شؤونها الداخلية ضمن مخطط إمبريالي تهدف من ورائه القوى الكبرى استغلال ورقة الوضع الإنساني للتغلغل في الإقليم ومحاصرة دولة السودان بمزيد من الضغوط والعقوبات.

قبل هذه القرارات بدأ الاهتمام بأزمة دارفور يأخذ آلية منتظمة حيث تكونت آلية للتشاور بين الحكومة والمنظمات الطوعية (غير الحكومية) برئاسة وزير الشؤون الخارجية ووزير الشؤون الإنسانية

---

(1) ياغو سالمون، **ثورة المنظمات شبه العسكرية، قوات الدفاع الشعبي**، جنيف : معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية، ط1، 2007، ص ص14،13.

(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص324.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، دارفور، الفشل في توفير الحماية، **التقرير رقم 89**، بروكسل، مارس 2006، ص20.

وسفيري كل من بريطانيا وهولندا و14 منظمة غير حكومية إضافة إلى وفد المعونة الأمريكية، وقد طالبت هذه المنظمات بتوسيع مظلة الحماية في مجال العمل الإنساني وبعدها بدأت دائرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة السودانية في الاتساع ، حيث أعلن رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في شهر مارس 2004 أنه هناك فضائع إنسانية ترتكب في حق المدنيين بإقليم دارفور[1]. وبعد هذه الانتقادات جاء تصريح آخر لمنسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان بتاريخ 22 مارس 2004 حيث أعلن أن "منطقة دارفور تمر بأسوأ أزمة إنسانية"[2].

وأحدث هذا التصريح ضجة إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام الغربية خاصة وأنه صرح بوجود تطهير عرقي في الإقليم، وقد اعتمد الكونغرس الأمريكي هذا التصريح كمرجعية لنشاطه فيما بعد لوصف ما يجري في إقليم دارفور بالإبادة الجماعية.

نفس الشيء فعله "جون دانفورث" السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة في تصريح علني أمام مجلس الأمن الدولي أين وصف الحرب في الإقليم بأنها تتزايد من حيث خطورتها وهي تحولت إلى أسوء كارثة إنسانية في العالم، وقد قدرت مصادر الأمم المتحدة عام 2006 عدد القتلى في دارفور بأكثر من 200 ألف قتيل وعدد الهاربين والمهجرين نحو مليون شخص ، وبذلك أصبحت قضية دارفور قضية عالمية تحظى باهتمام دولي من قبل قوى دولية إقليمية وعالمية فاعلة ومؤثرة كل حسب أهدافه ومصالحه الخاصة[3].

ويعتبر تصريح "كوفي عنان" في الذكرى العاشرة لمجازر رواندا في 07 أفريل 2004 إشارة البداية للاهتمام الإعلامي وخاصة الإعلام الأنجلوساكسوني الذي كان مهتما بالقضية السودانية[4]. وفي نفس السنة قام كل من "كولن باول" و"كوفي عنان" بزيارة الإقليم وذلك في شهر جوان ومثلت هذه الزيارة ضغوطا على الحكومة السودانية للإسراع في إيجاد الحلول وحصلت الحكومة على وعد من الأمين العام للأمم المتحدة بمنحها وقت كافي للعمل على حل النزاع (90 يوما)، وأعلن "كولن باول" عن دعم

---

(1) صلاح حباشنة و مخلد مبيضين ، **مرجع سابق الذكر**، ص72.

(2) Roland Marchal, Le conflits au Darfour point aveugle des négociations Nord-Sud au Soudan, **politique africaine**, n°95, Octobre 2004, p145.

(3) صلاح حباشنة و مخلد مبيضين **مرجع سابق الذكر**، ص73.

(4) Elodie Riche, **Op . Cit**, p841.

الولايات المتحدة الأمريكية للسودان لحل النزاع ورفض وصف ما حدث في إقليم دارفور بأنه تطهير عرقي[1].

وفي 27 فيفري 2007 طلب المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية من الدائرة التمهيدية بالمحكمة إصدار مذكرة استدعاء للمثول أمام المحكمة بحق من ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور على رأس القائمة أحمد هارون وعلي قشيب (جماعة الجنجويد)، ثم تطور الأمر إلى إصدار قرار بتوقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير بتاريخ 04 مارس 2009[2]، وجاء الرفض السوداني للتعامل مع المحكمة الجنائية واضحا لان قرارها يمس بسيادة الدولة.

انطلاقا من حجة نفي قيام الخرطوم بارتكاب جرائم حرب في الإقليم وأن كل ما حدث يتحمل مسؤوليته جميع الأطراف ،واعتبر النظام السوداني أن جل التقارير التي استندت عليها المحكمة أعدتها جهات مشكوك في مصداقيتها ومنظمات لديها أجندات خفية تقف خلفها قوى دولية تسعى لاستهداف أمن السودان فضلا عن حرص المتمردين على تضخيم خسائر أهل دارفور لتوسيع نطاق قضيتهم وتضخيم مكاسبهم[3].

قبيل هذه الفترة استضافت الحكومة القطرية محادثات السلام التي بدأت في الدوحة شهر فيفري 2009 بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وجرت هذه المحادثات بوساطة فريق دعم الوساطة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة[4]. وانسحبت حركة العدل والمساواة من هذه المفاوضات بعد طرد بعثات إغاثة إنسانية كرد فعل على صدور مذكرة توقيف للرئيس السوداني من طرف محكمة الجنايات الدولية.

بعد هذه البداية المتعثرة، وقعت كل من حكومة السودان وحركة العدالة والمساواة على اتفاق وقف إطلاق النار في شهر فيفري 2010، ثم في وقت لاحق وقعت مجموعات أخرى مثل حركة التحرير والعدالة على هذا الاتفاق وما ميز هذه المفاوضات هو توسيع الأطراف المشاركة لتشمل المجتمع المدني والمسؤولين المحليين بعدما كانت تضم السياسيين فقط ، وبعد أخذ ورد تم التوقيع على الاتفاق النهائي في شهر جويلية 2011 بقيادة الوسيط الدولي "جبريل باسولي". وحاولت دولة قطر عام

---

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص153.

(2) وجيه حميد زيدان، التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني، دراسة مستقبلية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 04، 2009، ص167.

(3) محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات الـــــسودانية ،**السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009، ص236.

(4) جوناثان لوب وآخرون، **أصوات الدارفوريين**، دراسة نيويورك : 24 ساعة من أجل دارفور، جويلية 2010، ص32.

2012 حث بقية الأطراف التوقيع على الوثيقة لكنها فشلت. وتعرضت هذه المفاوضات لجملة من الانتقادات خاصة في قضية التحيز للحكومة وعدم الإيفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بها قطر (تخصيص 2 مليار دولار استثمارات في الإقليم)[1].

برغم هذه الاتفاقيات والمساعي لحل النزاع الاثني حلا سلميا إلا أن المواجهات لم تتوقف بين القبائل العربية والإفريقية بل زادت حدّتها وأصبحت الخسائر البشرية كبيرة نتيجة حالة الفوضى الحاصلة ولا أدل على ذلك ما حدث بين الأبالة والبقارة في شهر فيفري عام 2010 إذ خلفت المواجهات بينهما ما لا يقل عن 700 قتيل، وعودة الصراع القديم على الأرض بين الرزيقات والمعالية إلى الغرب من دار الرزيقات وكل طرف يدعي ملكيته لها. والصراع بين المسيرية والسلامات وبين السلامات والتعايشة وبين بني هلبة والقمر. وهي كلها حول الأرض والحدود الإدارية للدار[2].

وتزايدت في هذه الفترة حالات السطو وانتهاكات حقوق الإنسان وحالة التفكك التي تعرفها الجماعات المتمردة في الإقليم، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات اللجوء والتهجير الداخلي والخارجي، ولم تسلم البعثة المختلطة للسلام في الإقليم من مختلف الهجمات وسجلت سنة 2013 أسوأ الهجمات التي تعرضت لها حيث فقدت 44 جندي من قوات حفظ السلام وهو أكبر رقم في تلك السنة[3].

المبحث الثاني : الأطراف الرئيسية للنزاع الاثني في دارفور واستراتيجياتها النزاعية.

تتعدد الأطراف في النزاع الاثني القائم في إقليم دارفور وتتباين رؤاها وتتعارض أهدافها والوسائل والاستراتيجيات المتبعة لتحقيقها ،في هذا المبحث سنحاول معرفة الأطراف الرئيسية في هذا النزاع ونبين الاستراتيجيات التي انتهجتها سواء الحكومة والجماعات الداعمة لها أو الحركات المتمردة على اختلاف انتمائها العربية أو الإفريقية.

المطلب الأول: الحكومة السودانية والجماعات الموالية لها.

أولا –الحكومة السودانية :الرؤية ،الهدف، الاستراتيجية.

---

(1) سلطان بركات، **الوساطة القطرية ما بين الطموحات والإنجازات، دراسة تحليلية**، الدوحة، مركز بروكنيز دراسة رقم 12، نوفمبر 2014، ص15.

(2) يوسف تكنة، **نفس المرجع، نفس الموقع**.

(3) باير فان ديرلين وزيتا أنبزوف، عمليات السلام في إفريقيا في كتاب : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة : مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص187،186.

تقوم القوات المسلحة السودانية بدور رئيسي ومباشر في النزاع المسلح في دارفور ويتولى جهاز الأمن الوطني والمخابرات صياغة ووضع السياسات والخطط المرتبطة بالنزاع وتنفيذها. ويمتد نفوذه إلى أعلى المستويات وإلى جانب القوات المسلحة توجد ميليشيا الجنجويد التي تتماثل بجانب الجيش أو بدعم منها.

تستند رؤية حكومة الخرطوم على اعتبارات سياسية سيادية وأمنية بالدرجة الأولى والنزاع في إقليم دارفور حسبها هو مسألة أمنية، إذ أنه من الضروري استعادة الأمن والتأكيد على أن حكومة الخرطوم قادرة على القيام بمسؤوليتها كاملة تجاه مواطنيها ، وأن سلطتها تشمل كل أقاليم الدولة دون استثناء وأن أي تخطيط لمحاولة الانفصال هو ضرب للوحدة الوطنية وفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية، وبالتالي التعدي على السيادة الوطنية وترى الحكومة السودانية أن هذه الحركات المتمردة أصبحت صاحبة القرار ليس لوحدها وإنما تعتمد في نشاطها وتوجهاتها على قوى إقليمية ودولية، وطبعا هذه الأخيرة تسعى إلى ضرب وحدة واستقرار السودان وإحداث مزيد من التفرقة والتفتيت على غرار ما حدث في جنوب السودان الذي أبان عن تحالف كبير بين الحركة الشعبية في الجنوب والروابط الإقليمية، إضافة إلى دور القرى الكبرى وخاصة الاستعمارية منها في الدفع باتجاه الانفصال والتغلغل في المنطقة لدوافع اقتصادية بالدرجة الأولى وإن كانت في الظاهر تريد الترويج لسياسات التدخل من منطلق حق تقرير المصير والأغراض الإنسانية وتم وصف التمرد بالخيانة وهذا الخطاب كان واضحا من طرف النظام حيث يصف "نافع علي نافع" مساعد رئيس الجمهورية عناصر حركات التمرد بأنهم "عبيد السفارات" وأن الحر لا يكون متمردا أو خائنا حسبه[1].

ارتكزت استراتيجية الحكومة السودانية في مواجهة التمرد ومطالب الجماعات المتمردة في إقليم دارفور على استراتيجيتين الأولى سياسية مبنية على الحوار والتفاوض أما الثانية فقد كانت عسكرية في محاولة للقضاء على الجماعات المتمردة التي تستعمل السلاح بدل لغة الحوار.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية فتجلت في دعوة الحكومة (حكومة الإنقاذ) الجماعات المتمردة في دارفور إلى المصالحة أين دعت مئات من الزعماء المحليين وممثلين عن المجموعات الاثنية والنخب الجديدة إلى مؤتمر الفاشر في 24-25 فيفري 2003 للبحث عن حلول للنزاع، وأنشأ

[1] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص68.

المؤتمر أربع لجان وفقا للاتجاهات الإثنية للتفاوض مع المتمردين[1]. كما تم وضع مخطط لعودة النازحين إلى أماكن سكناهم بعدما تركوها في بداية النزاع وقامت بإبرام اتفاق مع منظمة الهجرة العالمية لإعادة النازحين من الإقليم إلى أماكن سكناهم الأصلية، إلى جانب إعلانها إرسال الآلاف من رجال الأمن والجيش إلى الإقليم لأجل استعادة الأمن والاستقرار فيه[2].

غير أن هذا الخيار كان استراتيجية لكسب الوقت وظهر هذا من خلال المفاوضات التي جرت في "أبوجا" عام 2004 حيث كان هدف الحكومة إضعاف الموقف التفاوضي للمتمردين وتوريطهم في نزاعات محلية لمنعهم من إمكانية التوسع إلى خارج إقليم دارفور، وترى الحكومة أنها لا تستطيع التوصل إلى تسوية شاملة لأن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان لا يمثلان كل الجماعات الاثنية في إقليم دارفور.

الاستراتيجية الثانية التي اعتمدتها الحكومة كانت من سياسة فرق تسد رغم أنها تعزز الطابع القبلي للنزاع وتساهم مباشرة في نشر الفوضى، إذ عمل في هذا الإطار حزب المؤتمر الوطني جاهدا على إجراء محادثات مع قادة جيش التحرير السوداني في منطقة جبل "مرة" ومحيطها بهدف إحداث انشقاق في قبيلة "الفور" وتجلى ذلك في شهر نوفمبر 2006 أين كان توقيع بروتكول مع عبد الجاسم إمام في شرق جبل "مرة" القائد السابق الرفيع المستوى في جيش تحرير السودان والمقرب من "عبد الواحد نور" و"أحمد عبد الشافع" فضلا عن دعوة "إبراهيم ماديبو" أحد أفراد قبيلة الرزيقات الجنوبية وأحد كبار أعضاء بعثة جيش تحرير السودان إلى مؤتمر "أبوجا"، وفي مرحلة لاحقة أطلق كل من حاكم جنوب دارفور وحاكم غرب دارفور سلسلة مفاوضات مع قادة من غرب جبل مرة تحت إشراف "صلاح عبد الله" مدير جهاز الأمن والاستخبارات[3].

لم تغيب الحسابات السياسية عن استراتيجية قيادة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، حيث بنى سياسته على فرضية أنه كما تأجلت فرصة إجراء الانتخابات والاستفتاء اللاحق لجنوب السودان آنذاك كلما كان البقاء في السلطة ممكنا أطول مدة، وتشتيت صفوف الجماعات المحلية حتى لا تظهر قوة منافسة بالإضافة إلى الحرص على تولي مسؤولين غير دارفوريين وموالين للخرطوم إدارة لجان الدولة

---

(1) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص308.

(2) ذاكر محي الدين عبد الله، الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور، دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية، **آداب الرافدين**، العدد 60، 2012، ص254.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، **دارفور : إحياء عملية الســـلام**، تقرير رقم 125 حول إفريقيا، 30 أفريل 2007، ص06.

ذات الطابع الأمني، كما قاموا باستحداث مواقع جديدة وهي عبارة عن دوائر انتخابية وكلها كانت في مناطق تواجد القبائل العربية وهي سياسة انتقائية[1]، وامتدت هذه السياسة في الفترة من عام 2007 إلى 2009عام.

الاستراتيجية الأخرى التي انتهجتها الحكومة كانت سياسة التعتيم الإعلامي وفرض حظر على كل القنوات التي تصرح بأرقام وأحداث خارج ما توافق عليه الحكومة في الخرطوم، ولهذا كان هناك غموض حول الأحداث ومجريات المواجهات بين الجماعات المتمردة والحكومة وعمدت إلى تقديمها إعلاميا بما يتماشى وسياساتها في المنطقة، واعتبرت أن الإعلام هو الذي يبالغ في تقديم صورة مشوهة عن الأحداث وأن المتمردين يضخمون عدد القتلى والهجمات من أجل لفت انتباه المجتمع الدولي، كما أن المنظمات غير الحكومية تستغل هذه المعلومات والتقديرات الخاطئة لتأليب الرأي العام العالمي ضد حكومة الخرطوم[2]. ونتيجة لهذه السياسة التعتيمية تم إقفال صحيفة (Khartoum monitor) المستقلة عام2003 والأيام المستقلة كما تم إعلان إغلاق مكتب الجزيرة في شهر ديسمبر من نفس السنة.

لتجنب النقد الدولي المتصاعد لسياستها في دارفور كونت الحكومة في شهر ديسمبر 2003 لجنة لإدارة الطوارئ تحت مضلة وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، العون الإنساني وجهاز الأمن الوطني، دورها هو رصد ردود الفعل العالمية حول الأحداث في إقليم دارفور. وبهذا يمكن للحكومة أن تتصدى لمختلف الآراء الدولية رغم اعتراف حكومة الخرطوم بأنها واقعة تحت ضغوط تتعلق بالوضع الإنساني في الإقليم نتيجة الأعمال المسلحة التي تقوم بها اطراف النزاع وتسعى جاهدة لمنع تدويل الأزمة.

فشلت جميع المحاولات التي قام بها النظام السوداني من أجل التكتم على مسار النزاع في دارفور والترويج للأحداث على أنها مجرد صدامات قبلية، وأن ما تقوم به الجماعات المسلحة هي مجرد أعمال من قبيل السطو وزرع الرعب في أوساط الأهالي لكن تصاعد وتيرة أعمال العنف أظهرت أن قضية دارفور هي أكبر من هذا الوصف خاصة عندما توالت هجمات المتمردين على القوات الحكومية ومراكز الأمن في دارفور. مما دفع الحكومة إلى تغيير استراتيجيتها الأولى لتصبح عسكرية واضحة المعالم لمواجهة الجماعات المتمردة مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة لها.

---

(1) مجموعة الأزمات الدولية، **واقع دارفور الأمني الجـديد**، تقرير رقم 134 حول إفريقيا، نوفمبر 2007، ص ص10،9.

(2) Joseph Tubiana, Misère et terreur au Soudan, à l'origine des affrontements dans le Darfour, **Afrique Contemporaine**, n°214, 2005, p224.

ارتكزت الاستراتيجية العسكرية لمواجهة التمرد بالرد العنيف وقامت الحكومة السودانية منذ البداية بتحويل المسؤولية عن متابعة الحرب الدائرة في الإقليم من الجيش إلى جهاز الاستخبارات العسكرية ، بعد توسع رقعة المواجهات وإحكام القبضة على دارفور من طرف الجماعات المتمردة خاصة في سنتي 2003 و2004 وتهديد جيش تحرير السودان بتوسيع الحرب إلى الشرق داخل كردفان أصبحت الحكومة تعتمد على ائتلاف مكون من ثلاث مجموعات بدلا من الجيش، الاستخبارات العسكرية، سلاح الجو والبدو المسلحين (الجنجويد)[1].

بعد هجمات الفاشر في افريل 2003 وهجومات شهر جوان 2004 بمنطقة "كبكابية" والتي نفذتها قوة قوامها 600 عنصر مزودة بأحدث الأسلحة، بعد هذه الأحداث أصدر الرئيس السوداني قرار بإعلان التعبئة العامة لكافة الأجهزة لفرض الأمن في دارفور والتكثيف من انتشار الوحدات الأمنية ومتابعة المتمردين وإعلان حالة الطوارئ في دارفور وحظر التجوال[2]. وتم تنفيذ هجمات من قبل الجيش وميليشيات تابعة له في شهر نوفمبر 2006 بمنطقة "بيرمازة" وأتبعتها في شهر أفريل 2007 أيضا بقصف جوي على منطقة "أم راي" شمال دارفور[3].

كما اعتمدت الحكومة استراتيجية تسليح القبائل العربية والتغاضي عن انتشار السلاح في الإقليم خاصة لدى القبائل العربية ،وعملت على استمالتها والتغاضي عن الهجمات التي تقوم بها ضد القبائل غير العربية من منطلق أنه إذا تركت الفرصة لجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة فإنها سوف تصبح ضدها، وإحداث تفرقة إثنية قدر المستطاع حيث سعت بشكل خاص إلى تفويض التحالف القائم بين قبيلتي الفور المساليت والزغاوة أيضا وهي المشكلة لنواة حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة[4].

يعتبر عامي 2013 و2014 من بين أكثر السنوات عنفا في إقليم دارفور إذ قام الجيش السوداني بتكثيف هجماته باستعمال سلاح الجو على نطاق واسع، وتوضح الأرقام أن النظام كثف قصفه بالقنابل والمدفعية في العام 2014 بنسبة 48% مقارنة بعام 2013 وجاء هذا التصعيد نتيجة لعملية (حملة الصيف الحاسمة) والتي بدأت شهر أفريل 2014. وأفادت التقارير بوقوع عملية قصف

---

(1) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص311،310.
(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص134.
(3) مجموعة الأزمات الدولية، دارفور : إعادة إحياء عملية السلام، **مرجـــــــع سابق الذكـــر**، ص07.
(4) مجموعة الأزمات الدولية، السودان : **الآن في دارفور أولا أبدا**، تقرير رقم 80، ماي 2004، ص07.

مكثف على جبال النوبة في شهر ديسمبر 2014 وبداية عام 2015 تم خلالها إلقاء 1500 قنبلة وقذيفة حيث كانت 450 منها (قنبلة وصاروخ وقذيفة مدفعية) في شهر واحد وهو أعلى رقم منذ اندلاع النزاع وتلا هذا الاستخدام المكثف للسلاح الجوي هجوم بري واسع للقوات الحكومية على معاقل الحركة الشعبية لتحرير السودان–الشمال[1].

كان الخيار العسكري مفضلا بالنسبة للحكومة نتيجة للإمكانيات العسكرية المتوفرة لها على مستوى العدد والعدة خاصة بعد الصفقات التي عقدتها حكومة السودان مع الصين، ويبلغ قوام تعداد الجيش السوداني حوالي 200الف جندي، وهو يخضع مباشرة لرئيس الجمهورية وبجانب مؤسسة الجيش يوجد جهاز المخابرات العسكرية والذي أصبح فرعا مستقلا له إدارته وقيادته وتوجد أيضا قوات الدفاع الشعبي والتي أقرها مجلس قيادة الثورة عام 1989 وأنشأها كقوة شبه عسكرية وبدأت ذات توجه إسلامي وكانت مهامها مساعدة القوات النظامية الأخرى متى دعت الضرورة لذلك، وهذا ما أثبتته التجربة خلال الحرب في الجنوب وعكست هذه التجربة محاولة الحكومة عسكرة المجتمع من خلال التجنيد الإجباري[2]، بالإضافة إلى عناصر حرس الحدود والدين ثم نشرهم في إقليم دارفور وتشير الإحصاءات إلى أن عددهم وصل إلى 3000 عنصرا. واعتمدت أيضا الحكومة السودانية عسكريا لتدعيم قوتها على ما يسمى بالقوات المسلحة الإضافية وهم عناصر من قبائل مختلفة يخضعون لتدريب عسكري على يد القوات الحكومية ويتلقون رواتب ويخضعون لسيطرتها مباشرة ، كما جُند ضمنها أيضا عناصر من خارج حدود إقليم دارفور من غرب إفريقيا وبهذا أصبحت تشتمل على عناصر أجنبية تشبه المرتزقة[3]، غير أن الجيش السوداني عانى من أزمة الانقسام الحاصل داخل صفوفه بسبب سيطرة أبناء الشمال والعرب على القيادات العليا وهم فئة الضباط. أما نصف الجيش فقد كان مكونا من أبناء دارفور والغرب وهو ما خلق أزمة ثقة داخل صفوف المؤسسة العسكرية.

ثانيا– ميليشيا الجنجويد :

تعتبر ميليشيا الجنجويد أحد الأطراف البارزة في خريطة النزاع الاثني في دارفور عسكريا واجتماعيا[*]، وتتهمها حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بأنها الذراع العسكرية لحكومة

---

(1) حركة المجتمع المدني الإفريقي والدولي من أجل السودان، **الأزمة الإنسانية في منطقتي "جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور**، كونسوريتوم السودان، مارس 2015.

(2) كمال الدين الـجزولي، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص59.

(3) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص212-214.

(*)ينحدر الجنجويد أساسا من قبائل عربية بدوية صغيرة تعرف باسم الرزيقات الشمالية ومن جماعات تشادية أيضا تتواجد على جانب الحدود، ويشمل تعبير "الرزيقات الشمالية" عشائر المحاميد، الماهرية والعريقات أما معظم القبائل العربية البدوية الأكبر حجما مثل "بني حسين" و"التعايشة" و"الرزيقات الجنوبية" والتي لها دار أو مناطق قبلية تاريخية وتملك مواقع في الإدارات القبلية فقد رفضت الانضمام إليها.

الخرطوم في دارفور. وهو أمر تنفيه الحكومة جملة وتفصيلا إذ ترى فيهم جماعة مسلحة غير خاضعة لأي جهة[1].

الجنجويد مصطلح تتداوله الصحف السودانية والعالمية بمعاني مختلفة، وعرفت هذه القوات في السودان بعدة مسميات المراحيل، الدفاع الشعبي، الفرسان، وفي عهد حكومة الإنقاذ عرفت باسم ميليشيا الدفاع الذاتي وحظيت بشهرة واسعة داخل السودان وخارجه منذ بداية النزاع في شهر فيفري 2003 وتباينت التصريحات حول تحديد مفهوم أو تعريف ثابت لهذه الميليشيا[2].

يرى البعض أن كلمة جنجويد تعني "جن على جواد" بينما يرى البعض الآخر أنها تعني الرجل الذي يركب جوادا ويحمل المدفع الرشاش (جيم 03 G) بينما يربط فريق آخر كلمة جنجويد بصعلوك من غرب دارفور يدعي (حامد جنجويت) مارس الحرابة ضد القرى الإفريقية في ثمانينيات القرن التاسع عشر[3]. وفي اللغة العربية المستعملة فالمصطلح الأقرب هو جند (Jund) والذي يقصد به "مجموعة عربية مسلحة أو فرقة عسكرية مسلحة في خدمة السلطة[4].

غير أنه مهما تعددت تفسيرات المصطلح فإن الجنجويد هم مجموعة مسلحة مشكلة من القبائل المختلفة تعمل إلى جانب القوات المسلحة النظامية للسودان وهذا لمواجهة الحركات المتمردة في إقليم دارفور، ويطلق عليها أيضا وصف قطاع الطرق الذين يقومون بالسلب والنهب وهم لا يحملون بالضرورة صفة العرب إذ أن كثير من القبائل العربية مثل "المسيرية والرزيقات" وآخرون يرفضون وجودها تماما وفي نفس الوقت هناك كثير من القبائل غير العربية تساند الحكومة ويخدمون في جيشها النظامي[5].

تعود نشأة هذه الميليشيا إلى نهاية الثمانينيات (1987-1989) كتحالف موسع يشمل كل القبائل ذات الأصول العربية لتميزها في النزاع ضد الفور[6]. وفي إطار أوسع كانت جزء من "التجمع العربي" الذي ضم 27 قبيلة وبدأت الاتهامات توجه لها على أنها القوة المسلحة للقبائل العربية في

(1) شـــاهين راغـب عبد العزيز، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص236.
(2) ذاكـــر محي الدين عبد الله، **مرجع ســـــابق الذكـــــر**، ص255.
(3) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص236.
(4) Jérôme Tubiana, Misère et terreur au Soudan, **Op.Cit**, p223.
(5) كمال الدين الجـــزولي، **مرجـــع سابق الذكـــــــــر**، ص64.
(6) Jérôme Tubiana, Le Darfour un conflit identitaire, **Afrique contemporaine**, n°214, Mars, 2005, p174.

الإقليم خاصة بعدما تحول النزاع بين الأطراف من نزاع بين الرعاة والمزارعين إلى نزاع قائم على العرق بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية (الزرقة) وهو ما تنفيه القبائل العربية باستمرار[1].

وفي طرح آخر جاء ظهور هذه الميليشيا في ظل الارتباك الحاصل بادئ الأمر بحيث رأى ضباط الأمن أن هناك مؤامرة تحاك من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان لفتح جبهة جديدة في غرب السودان بدارفور والضغط على الحكومة خلال مفاوضات كينيا، فاستدعوا قادة الجماعات المحلية في دارفور ومنحوهم السلاح لقتال المتمردين واعترض البعض على هذا الإجراء مثل ما قام به الجنرال سليمان إبراهيم حاكم ولاية شمال دارفور معترضا على استخدام هذه الميليشيا. ونفس الشيء قام به محمد بن الدود حسب الله ناظر الماهرية، على الرغم من سلوك متمردي جيش تحرير السودان[2]. وتم اعتقال ثلاثة من كبار زعماء العشائر ممن اعتبروا الأكثر إثارة لقلاقل من بينهم "الشيخ موسى هلال" من المحاميد (الرزيقات الشمالية) ليتم إطلاق سراحه في شهر جوان 2003 بعد موافقته القتال ضد المتمردين حسب تقارير "علي عثمان طه" والحاكم السابق لولاية شمال دارفور "عبد الله صادق نور". بعد هذه الفترة بدأت مرحلة استقطاب واسعة قامت بها الحكومة السودانية في إقليم دارفور عبر الوحدة الأمنية المتواجدة في "مستريا" على بعد 35كلم من حامية للجيش في منطقة كبكابية.

من جانب آخر يمكن تتبع تطور المجموعات المسلحة التي تشكلت خلال الحرب الأهلية التشادية بين سنوات 1982-1991 لفهم مجريات الأحداث في دارفور أين وجد "إدريس ديبي" السند من بعض القبائل القاطنة شرق دولة تشاد، وكانت ميليشيا الجنجويد أحد هذه المجموعات آنذاك، ولفهم السياق الاجتماعي الذي أفرز ظهور الجنجويد يجب إدراك حقيقة مهمة وهي أن معظم المجندين هم من الشبان المراهقين والعاطلين عن العمل، مما يعكس عمق أزمة البداوة في مناطق إقليم دارفور[3] وهنا يبرز نموذج الأبالة ضمن ميليشيا الجنجويد (الانخراط مقابل 117 دولار شهريا).

وهي الأزمة والميزة في نفس الوقت التي تلازم الكثير من الدول الإفريقية حيث ينتشر تجنيد الأطفال والشبان صغار السن خلال النزاعات المسلحة وهو ما يكشف عن عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإفريقية لمرحلة ما بعد الاستقلال.

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص133.

[2] جولي فلينيت، **ما بعد الجنجويد : فهم ميلشيات دارفور**، جنيف : المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2009، ص16.

[3] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص215.

ينقسم الجنجويد إلى قسمين، القسم الأول يوجد بشمال "دارفور" يتكون من ميليشيا تابعة للقبائل العربية التي تمتهن رعي الإبل (الأبالة) ويميزون باللون الأصفر، أما القسم الثاني وهو الأكبر من الميليشيا بجنوب دارفور وجلهم من القبائل العربية التي ترعى الأبقار (البقارة) يزيد عددهم عن خمسة آلاف مسلح يتحصنون بجبل "كرفو" بأقصى جنوب دارفور[1]. وتفيد التقارير الأمنية بوجود أربعة معسكرات للجنجويد يتلقون فيها التدريب والسلاح من الحكومة مباشرة وهي، المستريحة في شمال دارفور، وجبل أولاد والقردود في جنوب دارفور، وجبل كارنوي في غرب دارفور.

رغم أن الأحداث تبين عن علاقة وطيدة بين الحكومة وميليشيا الجنجويد إلا أن الحكومة ترفض دائما الإقرار بهذه العلاقة ، ففي مؤتمر صحفي لوزير الدفاع السوداني بتاريخ 28 جانفي 2004 دعا وسائل الإعلام إلى التفريق بين المتمردين والجنجويد وقوات الدفاع الشعبي وميليشيات القبائل (مثل الفور) والنهابين من الزغاوة وصرح أن قوات الدفاع الشعبي هم متطوعون يعاونون القوات المسلحة ولكن الجنجويد هم "عصابات قطاع الطرق مسلحون"[2] ، وحتى يظهر حزب المؤتمر الوطني أنه ليس له علاقة بميليشيا الجنجويد صرح بأنه ملتزم بنزع سلاحها، لكن هذا لم يكن إلا مجرد خطاب سياسي تفاديا للضغوط الممارسة ضده دوليا والواقع أنه زاد تسليحهم نوعيا أكثر من ذي قبل.

أمام هذا النفي المستمر لأي ارتباط بين الجنجويد والحكومة جاءت تصريحات الرئيس عمر حسن البشير وبعض الوزراء عكس التيار لتؤكد العلاقة القائمة إذ أنه في شهر ديسمبر 2003 صرح الرئيس أمام قبائل إقليم دارفور قائلا : "إننا نضع في قائمة أولويتنا منذ الآن القضاء على التمرد.... ونستخدم الجيش والشرطة والمجاهدين والفرسان للقضاء على التمرد". ونفس الشيء أدلى به وزير العدل السوداني أمام لجنة التنمية والتعاون التابعة للاتحاد الأوروبي في شهر فيفري 2004 قائلا : "كانت الحكومة على علاقة بالجنجويد أما الآن فقد أساء الجنجويد إلى هذه العلاقة.... أما الآن فنحن نعاملهم باعتبارهم خارجين عن القانون". وأقر بهذا أيضا وزير الخارجية في شهر أفريل 2004 إذ صرح قائلا : "الحكومة ربما غضت الطرف عن الميليشيات وهذا صحيح لأن الميليشيات تواجه التمرد"[3].

بعد شهر جويلية 2004 أصبحت قضية ميليشيا الجنجويد محل متابعة من طرف المجتمع الدولي حيث أعلن مجلس الأمن القرار الأول بعد سنة من هجوم الحكومة السودانية على المتمردين

---

(1) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 255،256.
(2) كمـــال الدين الجـــــزولي، **مرجـــــع سابق الذكر**، ص 68.
(3) **المرجع نفسه**، ص ص68،69.

والذي تم فيه قصف الآلاف من القرى شمال دارفور وإحراقها، ودعا القرار رقم 1556 الحكومة السودانية إلى الوفاء بالتزاماتها في قضية نزع سلاح ميليشيات الجنجويد واعتقال ومحاكمة قادتها ومساعديهم الذين ساهموا في انتهاكات ضد المدنيين في الإقليم، لكن الحكومة لم تحرك ساكنا من أجل تنفيذ القرار رغم صدور قرارين آخرين كان من بينهما القرار القاضي بإنشاء اللجنة الدولية للتحقيق في جرائم دارفور ثم القرار رقم 1593 الصادر في 31 مارس 2005 والذي أحال الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية[1].

وحول نشاط ميليشيا الجنجويد يُقر أحد قادتها وهو موسى هلال بأن هذه الميليشيا هم لصوص وقطّاع طرق والجنجويد لفظ شعبي قديم لا يرتبط بقبيلة أو عرقية محددة[2]. كما أنه لا ينكر جل العمليات التي قامت بها ميليشيا الجنجويد بالتعاون مع الحكومة في المركز وذلك منذ سنة 2003 أين كان "موسى هلال" أحد أبرز القيادات نتيجة المركز الاجتماعي الذي كان يتمتع به في قبيلة "المحاميد" حيث كانت الاستراتيجية المرسومة هي اجتثاث القاعدة الاجتماعية للتمرد، وعلى وجه التحديد قبائل الفور والزغاوة والمساليت وتدمير ثروات هذه القبائل من خلال طرد أفرادها من أرضهم ونهب ممتلكاتهم خصوصا الأراضي الخصبة، وهذا يدخل في إطار سياسة الفوضى المنتهجة من طرف حكومة الخرطوم، كما قامت أيضا باستيعاب مقاتلي ميليشيا الجنجويد التابعة لـ "موسى هلال" في قوات حرس الحدود في عام 2003 وكانت الحكومة تعرف جيدا وزن هذا الرجل جيدا إذ أنه يقود ما بين 3الاف إلى 4الاف رجل[3]. و يقر "موسى هلال" بأن العامل القبلي كان حاضرا في نشأة ميليشيا الجنجويد والهجمات التي كانت تقوم بها ضد القبائل الإفريقية حيث قال : "نحن دافعنا عن المنطقة وعن أهلنا، لذا كان دورنا في مصلحة الحكومة ومكملا لدورها كان ذلك أساس التحالف بيننا وبين المركز".

بعد سنة 2013 حدث تحول مهم في مسار ميليشيا الجنجويد . الأول: كان إعلان "موسى هلال" عن قيام مجلس الصحوة الثوري السوداني في شهر جانفي 2014[4]، والذي يعتبر نظام مشاركة للسكان المحليين ونظام إدارة للمناطق الواسعة في شمال دارفور والتي لا يحق للحكومة الدخول إليها

---

(1) جيمر ارون وآخرون، **ترسيخ حالة الإفلات من العقاب، مسؤولية الحكومة عن الجرائم الدولية في دارفور**، هيومن رايت وتش، التقرير رقم 17، ديسمبر 2005، ص82.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص108.

(3) مجموعة الأزمات الدولية، دارفور الفشل في توفير الحماية، **مـــــــرجع سابق الذكـــــر**، ص08.

(4) صحوة موسى هلال، على : . **http://www.dabagasudan,org/article,** 20/08/2016

وإعلانه عدم تقبل سياسة فرق تسد التي تمارسها الحكومة خاصة بعد دفع القبائل العربية فاتورة باهظة وأعلن استعداده لمواجهة ومهاجمة القوات الحكومية.

العامل الثاني: تشكيل ما يسمى "بقوات الدعم السريع" وهي بديل لتسمية الجنجويد، وسعيا لتحجيم النفوذ العسكري لـ "موسى هلال" قامت الحكومة بتعيين أحد أبرز قادة قوات حرس الحدود "محمد حمدان دقلو" المعروف بـ "حميدتي" وكان هذا الخيار لاستغلال الحكومة التنافس التاريخي تجاه عشيرة "الماهرية" المنحدرة من قبيلة الرزيقات وعشيرة "المحاميد" التي يتزعمها موسى هلال.

مقارنة مع ميليشيات الجنجويد فإن قوات الدعم السريع منظمة مركزيا وتعمل بشكل متكامل كما أن هذه القوات الجديدة لا تخفي تأييد النظام لها وعملها تحت القيادة المركزية، ويحملون بطاقات ورموز وشعارات جهاز الأمن الوطني ويعقد كبار قادة قوات الدعم المؤتمرات الصحفية للدفاع عن أنفسهم،وفي أواخر شهر ماي 2014 أكّد اللواء "علي النصيح" مدير عمليات جهاز الأمن الوطني أن أكثر من ستة آلاف من عناصر الأمن الذين يشكلون دعامة قوات الدعم السريع تم توزيعهم في مواقع البترول ويشاركون القوات المسلحة تحركها وانتشارها على الحدود ، وكذلك يشاركون الشرطة عملها داخل عواصم الولايات وغيرها من المدن الرئيسية، وأبعد من ذلك فهم يحملون حصانة رسمية لجميع ما يقومون به وفقا لقانون الأمن الوطني في السودان الصادر سنة 2010، وهي تنشط في كل المناطق السودانية وليس الغرب فقط بل شملت حتى العاصمة وولاية كردفان، وأصدرت "هيومن رايت وتش" تقارير تشير إلى أن أعمالها شملت قمع المتظاهرين ومهاجمة المدنيين خاصة من أربعة مجموعات عرقية بارزة هي: الفور، المساليت، الزغاوة، والنوبة في جبال كردفان[1].

والمثال الواضح على ذلك ما حدث في منطقة جنوب دارفور عام 2014 إذ تم حرق وتدمير 35 منطقة تم في عملية لاحقة 126 قرية في الفترة الممتدة ما بين 16-20 مارس 2014، وحسب تقارير منظمة السودان الديمقراطي فإن هذه الاعتداءات تحولت إلى حملة إخلاء قسرية لمواطنين من القبائل الإفريقية من قراهم جنوب شرق مدينة نيالا وحتى غرب الفاشر التي لم تتأثر بمراحل النزاع

(1) أكلشايا كومار وعمر قمر الدين، الجنجويد يعودون للسطح بصورة أخرى، ص ص1-5، على :
http://www.dabagasudan,org/article, 20/08/2016.

السابقة، وأكد على هذا التوجه وزير الدفاع السوداني الذي أمر بالتركيز على تطهير المنطقة من المتمردين ومن يتبعون لهم[1].

لقد أظهرت العلاقة الموجودة بين الحكومة المركزية وميليشيا الجنجويد –مهما اختلفت تسمياتها– الكثير من مواطن الخلل في علاقة المركز بالهامش وعن كيفية التعاطي مع المشاكل المتراكمة لعقود في مختلف المجالات وفي فترات مختلفة، بالإضافة إلى حالة الفوضى التي كانت تتخبط فيها حكومة الإنقاذ وما هو الخيار الذي يجب إتباعه في التعامل مع الجماعات المتمردة في غرب السودان، حيث كان الخيار الأمني هو المرجع دائما بالنسبة لها وهذا بالاعتماد على منطق الجهوية والقبلية وتحريك النزعة العرقية (العربي – الإفريقي) باستعمال ميليشيات مسلحة لها أجندة خاصة حتى وإن لم تكن أخلاقية وقانونية، وإعادة توظيف المصطلحات الشائعة وسط نخبة الشمال ضد الجماعات الأخرى وهي "أقتل العبد بالعبد" أي المرة الأولى كان الجنوب أما المرة الثانية فإقليم دارفور ومنطقة النوبة[2].

المطلب الثاني : الحركات المتمردة المسلحة في إقليم دارفور.

ظهرت عدة حركات مسلحة في إقليم دارفور تعبر كل واحدة منها عن مصلحة معينة تتماشى والنمط الاقتصادي والاجتماعي السائد في الإقليم منذ البدايات الأولى لسلطة الفور. وتراوحت ادعاءات كل حركة بالدفاع عن حق المجموعات المحرومة وحالة الظلم والتهميش التي يعاني منها الإقليم رغم تعاقب عدة حكومات ما بين مدنية وعسكرية، وأهم هذه الحركات حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بالإضافة إلى حركات أخرى تتقاطع في بعض النقاط المتعلقة برؤيتها للنزاع واستراتيجياتها النزاعية وكذا الهدف.

أولا –حركة تحرير السودان:

تعد حركة تحرير السودان أقوى وأبرز وأكبر الجماعات المتمردة في إقليم دارفور، وتأتي بعدها حركة العدل والمساواة الأمر الذي أهلها لإعلان التمرد في أواخر شهر افريل2003 ضد مؤسسات الدولة . أطلق على الحركة في بداية نشاطها عدة تسميات، إذ حملت في البداية اسم "جيش الخلاص الوطني" ثم "جبهة تحرير دارفور" و"جيش تحرير دارفور" وهما جناحان لتنظيم واحد تولى عملية

(1) **المرجع نفسه**، ص09.

(2) الباقر العفيف، **ما وراء دارفور – الهوية والحروب الأهلية في السودان**، القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006، ص76.

توحديهما "عبد الله أبكر" الذي يعد المؤسس الحقيقي للحركة[1].تتألف الحركة في أساسها من أبناء قبائل الزغاوة والفور والمساليت فضلا عن عناصر من القبائل العربية كانت في البداية تتبنى نهجا انفصاليا وتسمي نفسها آنذاك "حركة تحرير دارفور" لكنها في بيان أصدرته بتاريخ 14مارس2003 غيرت اسمها لتصبح "حركة تحرير السودان"[2]. تولى قيادتها السياسية المحامي "عبد الواحد محمد نور" وتولى منصب الأمين العام للحركة "منى أركوي ميناوي" وهو من قبيلة الزغاوة واشتهر كقائد ميداني له علاقة وثيقة بالنظام الإرتيري، ومعظم القادة العسكريين في صفوف الحركة كانوا من الضباط السابقين في الجيش السوداني والتشادي[3]. وبالنسبة لقائدها "عبد الواحد نور" فإنه يقر بأنه يجد في "جون غارنغ" نموذجا يتبع ويُعتقد أنه سبب تغيير تسمية الحركة.

حيث طلب "غارنغ" ضمانين قبل تقديم المساعدة للحركة الجديدة، أولا : تغيير الاسم حتى لا يحمل أي نية للانفصال عن السودان، ثانيا : أن يعلن جيش تحرير السودان عن نفسه كحركة سياسية[4] ، سيطرت الحركة خلال النزاع على جزء مهم من المنطقة خاصة في الجزء الشمالي بالأخص في شمال الفاشر في دار الزغاوة ، ولكن أيضا غرب دارفور في المنطقة الجبلية في جبل "مرة" وجنوب دارفور، وبرهنت الحركة بأنها قادرة على التدخل والتوغل حتى أقصى الحزام الصحراوي في الشمال ومراقبة الطريق الاستراتيجي بين دارفور وليبيا[5].

تعود بداية نشاط الحركة إلى عام 2001 عندما تشكلت أول خلية عسكرية لها، في منطقة "زالنجي" تحت قيادة "عبد الواحد نور" والذي أطلق سراحه في تلك الفترة من الاعتقال التحفظي جراء قيامه بتوزيع منشورات تحريضية باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو إلى إثارة النعرات القبلية والعنصرية، وبعد إنذارات السلطة له ترك مدينة "زالنجي" و توجه إلى "مرتجلو" بجبل "مرة"[6]. وقبل هذه الأحداث يمكن اعتبار النواة الأولى للحركة هي الاجتماع الذي حضره ثمانية من أبناء الفور بقيادة "عبد الله أبكر" و"حسن مانديلا" و"داود طاهر حريفة" في منطقة "قلى كي" غرب دافور في شهر جانفي 2001، حيث تمتلك الحركة ستة معسكرات في الإقليم وجيش قوامه 3 آلاف مقاتل[7].

---

(1) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص276.
(2) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص71.
(3) زكي البحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص127.
(4) محمود ممداني، **مـــــرجع سابق الذكـــر**، ص304.
(5) Jerome Tubiana, **Op.Cit**, p117.
(6) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص156.
(7) ذاكر محـــــــي الدين عبد الله، **مرجع ســـابق الذكـر**، ص276.

في شهر ماي 2004 أعلنت حركة تحرير السودان عن دمج قواتها مع قوات التحالف الفيدرالي السوداني وهي حركة معارضة يقودها السيد "أحمد إبراهيم دريج" وهو من الفور، وأكد الطرفان أن الهدف من دمج هذه القوات هو التنسيق لمتابعة عملية السلام وتوحيد جماعات إقليم دارفور[1].

ترى الحركة كما جاء في إعلانها التأسيسي أن دارفور كانت تمتع بالاستقرار والرخاء وشهدت تعايشا سلميا وحضاريا بين القبائل العربية والإفريقية منذ تأسيس السلطنة، إلا أن الحكومات المتعاقبة سواء المدنية منها أو العسكرية اتبعت نهجا سياسيا قائما على التهميش والتميز العنصري والاستغلال جعل من إقليم دارفور ساحة للنزاعات القبلية المسيسة أدت إلى فقدان الأمن والاستقرار[2].

ترى أن هدفها كحركة وطنية إضافة إلى الحركات الأخرى ذات التوجه السياسي المشترك هو بناء سودان ديمقراطي موحد قائم على المساواة والعدالة، وإعادة توزيع الثروة وممارسة السلطة، و إعادة النظر في مسألة التنمية والتعددية الثقافية والسياسية والرفاهية المعنوية والمادية للسودانيين جميعا. وترى أن نزاعها هو نزاع مع الحكومة وليس مع القبائل العربية، لأن هذه الجماعات حسبها هي جزء أصيل لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي لإقليم دارفور تعاني كغيرها من التهميش والحرمان وفقدان حقها في التنمية والمشاركة السياسية الحقيقية ، كما أن الحركة تعارض سياسة استخدام بعض القبائل والتنظيمات مثل "التحالف العربي" وقريش" كوسيلة للحرب بالوكالة في إقليم دارفور[3]، وتدعوا إلى الفصل بين الدين والدولة والاعتراف بحق تقرير المصير للمواطن في دارفور وقيام نظام حكم لا مركزي يمكن سكان الإقليم من اختيار قادتهم ومن تسيير شؤونهم وضرورة تنمية المناطق المهمشة واحترام حقوق الإنسان[4].

اتبعت حركة جيش تحرير السودان منذ تأسيسها استراتيجية عسكرية موجهة ضد الحكومة بداية من شهر فيفري 2003 بالهجوم على مدينة " قولو" ، إذ يتصور قادة الحركة أن هدفهم لن يتحقق إلا باستخدام السلاح فهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها استرجاع الحقوق المسلوبة والاستفادة من أخطاء الحركات السابقة ، إذ من المتوجب حسب قادة جيش تحرير السودان استخلاص الدروس من حركة "داود بولاد" و على عدم تكرار أخطائه و في إحدى القواعد الإرتيرية انظم عبد الواحد إلى

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص100.
(2) راغب شاهين عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص237.
(3) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص71.
(4) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص101.

مجموعة من الطلاب لتحليل هزيمة "داود بولاد" في عام 1991 واستنتجوا أن نقطة ضعفه الرئيسية هي اتباعه أسلوبا قائما على القيادة الرأسية أي من الأعلى إلى الأسفل أي أنه يعتمد على دعم الزعماء التقليديين (أصدقاء القوى وأعداء الضعيف) وبالتالي فشل في تنظيم وجمع قوة شعبية دارفورية وهذا ما يفسر تمكن الحكومة من عزل "بولاد" والتخلص منه ولهذا عمل "عبد الواحد نور" على تعبئة الجماهير في إقليم دارفور حتى يتمكن من عزل الحكومة ومواجهتها كعدو[1].

بالإضافة إلى استمرارها في الخيار العسكري لم تغفل قيادات الحركة الاستراتيجية السياسية و الدخول في مفاوضات مع الحكومة وتأكد هذا الخيار بعد عقد الحركة مؤتمرها العام الثاني في مدينة حسكنتية ما بين 28 أكتوبر و05 نوفمبر 2005 والذي انتخب فيه "منى أركوي منياوي" قائدا جديدا مع التأكيد على دور الرئيس السابق، وتم التأكيد في هذا المؤتمر على أن : "التفاوض هو الاعتبار الأول للحركة للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم للنزاع في دارفور...".

من هذا المنطلق شاركت الحركة بقيادتها الجديدة في مفاوضات "أبوجا" في جولاتها السبع في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة، وهي المفاوضات التي توجت بتوقيع اتفاقية "أبوجا" في 05 ماي 2006، وبموجبه أيضا برزت الملامح الأساسية لحل المشكلة في الإقليم سياسيا، ورغم مقاطعة "عبد الواحد نور" فإن القائد "منى أركوي منياوي" شارك فيها وبعد هذا الاتفاق أسند إليه منصب سياسي كبير وهو منصب مساعد رئيس الجمهورية[2].

اعتمدت الحركة في إمداداتها من مصادر متعددة ، كانت البداية بالعلاقة القائمة آنذاك مع زعيم الحركة الشعبية في الجنوب "جون غارنغ" وحصل عندها عبد الواحد نور على الأسلحة من الجنوب حتى عام 2004. المصدر الثاني هو وجود السلاح لدى عناصر حركة جيش تحرير السودان كانوا سابقا ضمن الحركة الشعبية في جنوب السودان[3]، بالإضافة إلى عمليات نهب المنشآت الحكومية (مراكز الشرطة، وثكنات الجيش) مثل الأسلحة التي حصلوا عليها بعد هجوم الفاشر والمتمثلة في مدفع هاون بعيار 106ملم و160ملم أربع قاذفات صواريخ من طراز س.ب.ج09 و11 مدفعا مضادا

---

(1) محمود ممداني ، **مرجع سابق الذكر**، ص305.
(2) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص280،279.
(3) أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص07.

للطيران، نظام مضاد للطائرات (الربعي) سوفياتي الصنع مصمم لإسقاط الطائرات خاصة المروحيات و5 مركبات[1].

مصدر آخر لإمدادات السلاح أثار الجدل وهو الدعم الذي كانت تقدمه دولة إريتريا للحركة. إذ اتهمها عمر حسن البشير بدعمها للحركات المتمردة في كل مناطق السودان على غرار ما كان حاصلا أثناء النزاع مع جنوب السودان أين كانت تدعم المتمردين بالسلاح والعتاد[2]، بسبب أن كل من إريتريا والسودان لا تتفقان في الكثير من السياسات في المنطقة وهذا يرجع إلى النهج الإسلامي الذي اتخذته جبهة الإنقاذ لممارساتها الداخلية والخارجية ، ضف إلى ذلك مخلفات الحرب الإرتيرية–الإثيوبية في بداية التسعينيات.

إن أخطر نشاط قام به عبد الواحد نور هو إقامته لعلاقات مع إسرائيل، إذ طالب سنة 2008 بفتح مكتب لحركته في إسرائيل والمطالبة بالسماح لإسرائيل بفتح سفارة لها بالخرطوم، وأشاد بدورها لأنها حسب قوله أنقذت شبابا سودانيين من الإبادة (في إشارة إلى منحها اللجوء لـ 600 شاب دارفوري)، وحسب صحيفة هارتس الإسرائيلية فإن "عبد الواحد نور" قام بزيارة لإسرائيل أوائل شهر فيفري 2009 وحضر مناقشات حول قضية دارفور قام بها فرنسيين ويهود أوربيون، كما شارك في مؤتمر "هرتزليا" والتقى برئيس مكتب الأمن السياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية "عاموسى جلعاد" والذي اعتبر أن هذه الزيارة هي في مصلحة أمن إسرائيل[3].

كما أكد هو شخصيا لقناة الجزيرة أنه بالفعل قام بهذه الزيارة، وأنه لن يتوقف عن زيارتها ما دام هناك 8 آلاف لاجئ سوداني وأن علاقته مع إسرائيل جيدة وليس هناك أي عداوة وهو عازم على التطبيع الكامل معها في حال وصوله إلى السلطة. وأكد نفس الكلام لقناة البي بي سي العربية في حوار بتاريخ 19 ماي 2009 مبررا عزمه على التخلص مما أسماه النظام الإسلامي المتطرف في الخرطوم وإقامة دولة ليبرالية علمانية مشددا على علاقته الوطيدة بدولة إسرائيل، كما أنه يمتلك علاقات متميزة مع فرنسا حيث يقيم في باريس منذ فراره في عام 2007 من إقليم دارفور[4].

---

(1) جولي فلينيت، ما بعد الجنجويد : فـــهم ميلشيات دارفور، **مرجع سابق الذكـــر**، ص17.

(2) Julie Flint and Alex De Waal, **Darfur A New History of A large War**, London : Zed Books 2008, p92.

(3) عبد الواحد نور يزور إسرائيل طالبا دعما ضد الخرطوم، على :
http://www.aljazzera.net/news. 15/07/2016

(4) أحـــــمد محمد وهـــــبان ، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص07.

هنا يمكننا أن نطرح الكثير من الأسئلة حول حقيقة التدخل الأجنبي من طرف قوى إقليمية ودولية للتأثير في مسار النزاع الاثني بإقليم دارفور، إذ أنه لا يخفى على أي مهتم بالشأن السياسي أن العطاء هو بقدر الأخذ وليس مجاني، حيث أن إمدادات السلاح من دولة إسرائيل أو فرنسا عبر الأراضي التشادية أو عبر إريتريا لدعم المتمردين في إقليم دارفور ضد الحكومة المركزية هو من أجل استمرار الحرب في الإقليم والقدرة على فصل جزء آخر من السودان والعالم العربي بعد النجاح في دعم انفصال جنوب السودان.

بالرغم من أن حركة جيش تحرير السودان أثبتت فعاليتها من الناحية العسكرية إلا أن أجندتها السياسية لم ترقى للمستوى، فتأسيس الحركة كان بالأساس قبليا رغم الخطابات الوطنية وازداد هذا التوجه وضوحا بعد وفاة عبد الله أبكر وتسلم "منى أركوي ميناوي" قيادة الحركة وتغيير مركز العمليات من منطقة جبل "مرة" إلى منطقة شمال دارفور واعتبر ميناوي أن مجموعته هي عصب الحركة وأن البقية ليس لهم نفس الدور والمكانة، وهنا تغير منهج الحركة بدخولها في نفق العصبية والقبلية و الصراع الداخلي حول القيادة[1].

أدى وقوع الحركة في مأزق الصراعات الداخلية إلى إضعاف موقفها، حيث أصبحت مقسمة إلى قسمين وتحمل نفس الاسم، حركة جيش تحرير السودان، الجناح التابع لـ "عبد الواحد نور" و"فيصل منى ميناوي" المنشق عن التنظيم بداية من شهر نوفمبر 2005 بمناسبة انعقاد مؤتمر "حسكنتية". ويتألف تقريبا هذا الفصيل من أبناء قبيلة "الزغاوة" وهو الوحيد الذي وافق على توقيع اتفاقية "أبوجا" عام 2006[2] و أدى هذا الانقسام إلى شلل إداري وتنظيمي للحركة.

برزت هذه الانقسامات للسطح مند إعلان العميد "محمد حفار" القائد العام لجيش تحرير السودان في 21 جانفي 2005 بعزل الرئيس السابق للحركة عبد الواحد محمد نور، وتجميد أعمال الأمين العام السابق للحركة والرئيس آنذاك "منى أركوي منياوي "، وجاء هذا العزل بعد اتهامه عدم الالتزام بقواعد التنظيم والانفراد في القرارات وضلوعه في عمليات فساد مالي وجمعه أموال لصالحه

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص159.
(2) توفيـــــق المديني، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص ص89،88.

الخاص وإثارته للنزعة العنصرية داخل جيش الحركة وقيادته العسكرية المتماسكة[1].وجاء هذا الانقسام داخل الحركة إلى جناحين للأسباب التالية :

* تأثير النفوذ القبلي لدى بعض القادة العسكريين والتي فضلت الاتجاه صوب منطقة الشمال.

* توزيع المناصب على أساس الانتماء القبلي مما سبب الخلل في اتخاذ القرارات المصيرية.

* تهميش العنصر العربي في بداية تكوين أجهزة الحركة مما أفقدها الثقة بين العناصر الدارفورية وسمح للحكومة بإيجاد آلية لترسيخ استراتيجية الحرب بالوكالة.

* المجاملات في اختيار قيادات الحركة.

* اعتقاد مجموعة "منى أركوي" بأنها القوة الضاربة على الأرض مما جعلها تتصور قوتها أكثر من الحقيقة على حساب المجموعات ذات الثقل السكاني والشعبي في دارفور[2].

بعد هذه الانقسامات حدثت انقسامات لاحقة داخل كل جناح من الجناحين، وكانت محدودة الأثر في الغالب وهدف القائمون عليها تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية في حال حدوث تسوية بين الحكومة والحركات المتمردة في إقليم دارفور، وأهم هذه التنظيمات مجموعة 19 التي تشكلت بعد انسحاب "عبد الواحد نور" من الجولة السابعة لمفاوضات أبوجا عام 2005 وقرار عزله وتعويضه "بأبكر عبد الله" بهدف إنقاذ المفاوضات[3]، وفيصل أحمد عبد الشافع، وتنظيم الوحدة، والقوى الثورية المتحدة والتنظيم الديمقراطي الوحدوي[4].

تمحورت الانقسامات التي مست حركة جيش تحرير السودان حول القيادة وليس فيما يخص الرؤيا وأعاد بعض قادة جيش تحرير السودان مند عام 2006 إحياء مطالبهم بأن تصبح دارفور منطقة مستقلة تحظى فيها عناصر المجموعات المتمردة بأغلبية المقاعد الإقليمية وليس حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالإضافة إلى المطالبة بالمشاركة في الآليات المتعلقة بنزع سلاح الجنجويد والميليشيات الأخرى

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص102.
(2) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص160.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص103.
(4) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص102.

المسلحة[1].وأكد "منى منياوي" في تصريح له أن: "هناك أسباب موضوعية لدى أبناء دارفور للمطالبة بحق تقرير المصير بعد أن تعذر عليهم العيش بأمان حتى في الخرطوم"[2].

ثانيا – حركة العدالة والمساواة:

ظهرت حركة العدالة والمساواة على غرار حركة جيش تحرير السودان بإقليم دارفور عام 2001 وشكلت جزء من التمرد المسلح الذي بدأ ضد الحكومة في أوائل عام 2003، وإن كانت حركة جيش تحرير السودان هي الأكبر من الناحية العسكرية، فإن حركة العدالة والمساواة هي حركة سياسية بدرجة أكبر ولكن بقدرات عسكرية محدودة[3]. ولا تسيطر على مناطق مهمة ومع ذلك فهي تملك وزنا سياسيا وإعلاميا واضحا في نشاطها والسبب في ذلك يعود إلى حضورها القوي على الحدود التشادية والذي سهل ظهورها في وسائل الإعلام الدولية وعلاقاتها بالعالم الخارجي بصفة عامة[4].

تأسست الحركة إثر اجتماع عقد في العاصمة الخرطوم، حضره مندبوا 18 ولاية سودانية تقرر فيه اختيار "خليل إبراهيم"[*] من قبيلة الزغاوة لرئاسة الحركة والناطق الرسمي لها في نفس الوقت، على أن يكون نشاطه خارج السودان لكي لا يتعرض للاعتقال والمتابعة، وتولى قيادة الجناح العسكري للحركة العميد "التيجاني سالم برو" وتولى "أبو بكر حامد نور عبد الرحمان" منصب المنسق الميداني العام[5]. وتتشكل حركة العدالة والمساواة من تحالف لعدة نخب قبلية من الزغاوة الكوبي والميدوب الغربية، خلافا لحركة حيث تحرير السودان الذي كان ائتلافه يضم بعض الأعضاء العرب، بمن في ذلك "المسيرية" ما يوحي بأن للحركة تشكيلا إيديولوجيا متماسكا[6].

---

(1) مجـــــموعة الأزمات الدولية، دارفـــــور إعادة إحياء عملية السلام، **مرجع سابق الذكر**، ص11.

(2) أميرة الحبر، النظام يسعى إلى فصل دارفور عن السودان، جريدة العرب، على :
http://www.alarab.co.uk,09/08/2016

(3) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكر**، ص73.

(4) Jérôme Tubiana, Le Darfour un conflit identitaire, **Op.Cit**, p180.

(*)**خليل إبراهيم** : مناضل في الحركة الإسلامية، ولد شمال دارفور على الحدود التشادية ينتمي إلى قبيلة الزغاوة التشادية وهو طبيب شغل سلسلة من المناصب في العديد من الحكومات الإقليمية (وزير للتعليم في ولاية دارفور القديمة ووزير للشؤون الصحية في دارفور 1990 ومستشار لحاكم جنوب السودان في جوبا 1998 ثم وزيرا للصحة في حكومة الخرطوم (الإنقاذ) كان قائدا لميلشيات الحكومة المناهضة لجيش تحرير شعب السودان (المراحلين) أولا والمجاهدين لاحقا، وحين حصل الانشقاق في صفوف الإسلاميين بين البشر والترابي ، كان من بين 08 من أبناء الحركة الإسلامية الذين انحازوا للترابي ثم في عام 1999 انفصل عن النظام الحاكم وأصدر كتابه المعنون "بالكتاب الأسود"، قاد حملة التحدي للغزو الأوغندي لمناطق "فرجوك" وتصدى لقوات "يحي بولاد" وقتله. وبعد إعفائه من منصب الوزارة عام 1998 منح مبلغا ماليا للدراسة في بولندا لمدة عام وخلال تواجده هناك، توطدت العلاقة بينه وبين "شريف حرير" وتوافقت آرائها حول العلمانية في السودان.

(5) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص268.

(6) محمود مـــــــمداني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص306.

مع أن الحركة بدأ نشاطها السياسي والعسكري بعد عام 2001، إلا أن قادتها يرجعون فكرة تأسيسها إلى بداية التسعينيات أين وجدت خلايا سرية في منطقة "الفاشر" عام 1993 و كردفان عام 1994 والعاصمة الخرطوم عام 1997 واستندت الحركة منذ نشأتها على الميل الإسلامي والأمل في إصلاح الجبهة القومية الإسلامية من الداخل[1] ، وبعد بداية نشاطها الفعلي في عام 2003 أصبح ينظر إليها على أنها حركة تحظى بتأييد حسن الترابي منذ خروجه من السجن في شهر أكتوبر 2003.

اتجهت الحركة في برنامجها وأهدافها إلى كل أبناء السودان دون تميز عرقي أو ديني فضمت في صفوفها عناصر سودانية ذات أصول عربية وإفريقية، مما جعلها قادرة على استيعاب كل التوجهات والتأقلم مع مجريات الأمور في الإقليم، وعليه فإن خطها العام سياسيا وعسكريا لا يقتصر على المطالبة بحقوق سكان إقليم دارفور لوحده فقط وإنما تتعداها هذه المطالب إلى عموم التراب السوداني حيث تأخذ بعين الاعتبار أولويات إنهاء حالة التهميش والظلم في الأقاليم[2]، ويعتبرها "خليل إبراهيم" بأنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأة والإطار، وطنية الهوية ، قومية التكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن السوداني والتي بلغت دروتها بعد فقدان الثقة في حكومات وطنية تفتقد إلى الرشادة وفي قدرة الأحزاب السياسية في تقديم البديل[3].

دعت حركة العدل والمساواة لخلق وبناء سودان ديمقراطي جديد ونادت بقيام تحالف مكون من أبناء المناطق المهمشة ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، غير أنها لم تدعوا إلى أية محاولة انفصال عن الدولة السودانية خاصة في بداية نشاطها وصرح "خليل إبراهيم" في هذا الصدد قائلا : "حركتنا ليست انفصالية ونطالب بتوزيع عادل للسلطات والثروات، وليست لدينا مشكلة دين فنحن مسلمون، وليست لدينا مشكلة هوية ولا قضية عنصرية. قضيتنا هي قسمة السلطة والثروة بعدالة ومساواة، سنطالب بالانفصال إذا لم نتوصل إلى اتفاق حول حدود دارفور تشمل "أم درمان" و"دنقلا" و"كوستي" والحدود المصرية"[4].

لتحقيق أهدافها المتعلقة باقتسام السلطة والثروة ترى حركة العدالة والمساواة أن أهم وسائل تحقيق هذه الأهداف تكمن في اعتماد النظم الفيدرالي كأساس للحكم يستجيب لطموحات وتطلعات كل

---

(1) **المرجـــع نفـــــسه**، ص305.
(2) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص269.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص102.
(4) أحمد أبو سعـــــــدة، **مرجع سابق الذكـــر**، ص214.

الشعب السوداني، ويمنع احتكار السلطة والثروة ويؤكد على التداول السلمي للسلطة وبموجب هذا النظام يقسم السودان إلى سبعة أقاليم فيدرالية هي الشمال، الجنوب، الشرق، دارفور، كردفان، الوسط، الخرطوم. وتأكيد سيادة القانون واقتسام مناصب رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، رئاسة مجلس الشيوخ، رئاسة البرلمان والقضاء، والمحكمة الدستورية والحقائب الوزارية بين أقاليم السودان، وإتباع أسلوب الانتخاب في اختيار رئيس الجمهورية وولاة الولايات. واعتماد المواطنة أساس للحقوق والواجبات دون تميز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون، في إشارة إلى الخطابات العرقية في دارفور[1].

لإبراز هذا الطرح جاء الجزء الثاني من الكتاب الأسود الذي يعد "إبراهيم خليل" أحد المشاركين فيه متضمنا دراسة لاختلال تقاسم السلطة والثروة في السودان، وتضمن هذا الكتاب حصرا دقيقا لكافة المناصب القيادية في السودان منذ الاستقلال لكي يثبت مقولة هيمنة منطقة وسط وشمال السودان على المناصب السياسية والإدارية العليا وتهميش بقية الأقاليم خاصة الجنوب والغرب[2].

لقد حاولت حركة العدل والمساواة المزاوجة بين الاستراتيجية السياسية والعسكرية مع أفضلية للسياسة وفي هذا ما يبرر للحركة ميلها للعمل السياسي والحل السياسي للأزمة في مراحلها الأولى، في محاولة منها للإطاحة بحكومة الإنقاذ وإعادة تأسيس السلطة في السودان على قواعد جديدة وهذا ما اتضح في سعيها المتكرر لإفشال مفاوضات السلام التي كانت تجري بين الحكومة والمتمردين من أبشي بتشاد في شهر سبتمبر 2003، وما تلاها في مفاوضات إنجامينا 2004 وأبوجا 2004. غير أنها شاركت في الجولات التفاوضية التي استضافتها مدينة "سرت" الليبية عام 2007 بشأن النزاع في دارفور ومفاوضات "أروشا" بتنزانيا، ثم شاركت في مفاوضات الدوحة عام 2009 والتي رفض عبد الواحد نور المشاركة فيها معتبرا إياها مسرحية إسلامية[3].

من الناحية العسكرية بدأت حركة العدل المساواة عملياتها الميدانية في عام 2003 بالموازاة مع الهجمات التي باشرتها حركة جيش تحرير السودان، غير أن عبد الواحد نور رفض فكرة اندماج الحركتين وكان هذا الرفض سببه المرجعية الدينية للحركة حيث اعتبرها الذراع العسكرية للمؤتمر الشعبي وزعيمة "حسن الترابي" وأن سبب مشاكل السودان هو هذا النظام.

---

(1) راغب شاهين عبد العزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص238.
(2) صلاح فضل وصيام الأمين، **مرجع سابق الذكر**، ص68.
(3) أحمد محمد وهبان ، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص09.

الهجوم الآخر الذي نفذته حركة العدل والمساواة كان على "أم درمان" يوم 10 ماي 2008 حيث تشكل هذه المدينة إحدى المدن الثلاثة التي تتكون منها العاصمة، وقد سميت هذه العملية بـ "عملية الذراع الطويلة" وصرحت حينها الحكومة أن هذا الهجوم كان مسلحا بامتياز، إذ كان هناك أكثر من 300 سيارة رباعية الدفع محملة بالمدافع وأجهزة اتصال وكميات من الوقود والمواد اللوجستية وأنها سلمت عبر تشاد لتصل إلى الحركة في السودان.

اعتبرت الحركة هذا الهجوم جاء من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني للسلام والديمقراطية، وأن قواتها دخلت إلى الخرطوم لبعث رسالة واضحة مفادها أن جرائم النظام الحاكم لن تمر دون حساب أو عقاب[1]، وأنها عازمة على تنفيذ هجمات في المستقبل لتحقيق الغرض المطلوب.

يمكننا القول أن حركة العدل والمساواة تتميز بتنظيم سياسي محكم، من عناصر قوتها وجود أجندة سياسية أكثر تفصيلا من الحركات الأخرى، وكذلك طابعها الوطني حيث أن هدفها لم يقتصر على تحقيق مطالب إقليم دارفور فقط بل يتعداها إلى كل أقاليم الدولة السودانية التي تعاني نفس المشاكل الموجودة في إقليم دارفور. غير أن الحركة بجانب ضعفها العسكري تعاني أيضا من مشاكل كثيرة بدءً من اتهامها من طرف الحكومة السودانية بالولاء لإسرائيل هي الأخرى، وتحالفها مع نظام "إدريس ديبي" في تشاد منذ سنة 2004 وذلك بدافع التضامن العرقي (الاعتماد على قبيلة الزغاوة)، بالإضافة إلى الدعم العسكري الذي قدمه "إدريس ديبي" لهم بعد مساندتهم له في صد هجوم للمتمردين ضد نظامه في عام 2006 بالتعاون مع إريتريا[2].

كما عانت حركة العدل والمساواة من حالات الانشقاق مما جعلها تضعف نتيجة الصراعات الداخلية منذ 2004 عندما أعلن العقيد "جبريل عبد الكريم" تأسيس حركة جديدة تحت اسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وحدثت هذه الانقسامات بعد أن دعا القادة العسكريون إلى عقد مؤتمر في "كارو" قرب الحدود التشادية في شمال دارفور يوم 13 جويلية 2004 بهدف مناقشة موضوع مستقبل حركة العدل والمساواة والاختلافات الإيديولوجية بينهم مع القادة السياسيين للحركة[3].

---

(1) هاني رسلان، الهجوم على أم درمان... الأبعاد والدلالات، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008، ص ص194،193.

(2) محـــــــمود مـــمداني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص308.

(3) كمـــــال الدين الجزولي، **مرجـــــع سابق الذكر**، ص74.

بعد سنة 2006 أصبحت حركة العدل والمساواة على حد تعبير أحد قادتها، حالها مثل حال حركة جيش تحرير السودان نتيجة للانقسامات الحاصلة داخلها، حيث كانت بداية الانقسام بخروج تنظيم جديد يقوده "إدريس الأزرق" تحت مسمى جبهة استقلال دارفور وهي مجموعة تطالب بتقرير المصير واستقلال إقليم دارفور عن السودان وعدد مقاتليها غير معلوم، وجاء رد خليل إبراهيم سريعا على هذه الحركة وتوجهاتها مؤكدا على أن حركة العدالة المساواة هي حركة قومية تعني بمشاكل الأمة ككل. بعد هذا الانقسام جاء انقسام آخر في شهر جويلية عام 2007 حيث انشقت مجموعة من القادة عن خليل إبراهيم وتشكيل ما يسمى بالقيادة الشرقية لحركة العدل والمساواة، وقام خليل إبراهيم في نفس الشهر بتنحية القائد التنفيذي للحركة "عبد الله باندا" ليعلن هذا الأخير في شهر أكتوبر عام 2007 بالاشتراك مع القائد "أبو قردة" على إنشاء فصيل جديد تحت مسمى "حركة العدل والمساواة القيادة المشتركة"[1].

كما ساهمت حركة العدل والمساواة في تشكيل اتحاد عسكري سمي جبهة الخلاص الوطني بجانب التحالف الفيدرالي ومجموعة 19 في شهر جوان 2006، وقام هذا الاتحاد ببعض العمليات العسكرية المشتركة إلا أنه لم يحقق أي انسجام سياسي وبعد سنة 2012 تغيرت استراتيجية الحركة وذلك بسبب مقتل خليل إبراهيم في كردفان شهر ديسمبر 2011 وتعين قائدا جديدا للحركة، غير أن هذا التغير لم يؤثر على خطها السياسي بل أبان عن قدرتها التنظيمية التي تتميز بها وسرعة المناورة تجاه الأحداث والتحولات النزاعية في إقليم دارفور.

ثالثا- الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية:

هي حركة صغيرة مقارنة بالحركات الأخرى انشقت عن حركة العدل والمساواة، معظم المنتسبين إليها هم من قبيلة الزغاوة "كوبترا" تأسست بقيادة الأمين العام "نورين منياوي برسم" والعقيد "جبريل عبد الكريم باري" و العقيد "جمال إسماعيل بامبو" ومن بعد ذلك نصب العقيد جبريل عبد الكريم نفسه قائدا عاما لقوات الحركة ورئيسا للمجلس الثوري، وكان هذا التنظيم في بداية نشاطه يحمل اسم ثورة الأقاليم ثورة المهمشين مطلع عام 2004، ثم أصبح يحمل اسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بعدما عقد مؤتمر "وادي هور" الذي عقد بتاريخ 17 أفريل 2004[2].

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص163،162.

(2) ذاكر محـــــي الدين عبد الله، **مرجـــــع ســـابق الذكر**، ص72.

يعتبر قائدها "جبريل عبد الكريم باري" من الموالين للسياسي "حسن الترابي" وكونه ينتمي لقبيلة الزغاوة الكوبي فقد لقي دعما من طرف الرئيس التشادي إدريس ديبي ومن "إسماعيل شعيابو" مدير وكالة الأمن الوطني ومصلحة الاستعلامات التشادية، غير أنها تعتبر ضعيفة سياسيا وإعلاميا رغم المساعدة التي تلقتها من الحكومة التشادية[1].

أعلنت الحركة عن نفسها بأنها فصيل مسلح في إقليم دارفور على الرغم من محدودية عدد أفرادها المسلحين والذين يقدرون بـ 200 عنصر في الغالب، وهي حسب التحليلات تستند في هذا إلى إرث حركة العدل والمساواة وجاء هذا الانشقاق نتيجة لخلاف في الرؤية السياسية فمطالب "جبريل باري" ترتكز على إقليم دارفور في المقام الأول بينما كانت تسعى القيادة في العدل والمساواة إلى العمل على تحقيق أهداف وطنية أشمل. وأكدت في بيان صادر لها بتاريخ 06 جوان 2004 أنها ليست طرفا في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الحكومة وحركتي جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة. وأنها تهدف إلى مواصلة الحرب ضد الحكومة المركزية في الخرطوم بكل الوسائل[2].

وحسب ما أعلنته قيادتها فإنها تقاتل من أجل علمنة الدولة (فصل الدين عن الدولة) شأنها في ذلك شأن جيش تحرير السودان، وأنها ضد النزعة الإسلامية التي تتبناها قيادة حركة العدل والمساواة ومرد هذا الموقف جاء انعكاسا وتعبيرا موضوعيا عن الحالة السياسية المتردية في ظل حكومة إسلامية وسياسة إرهابية حسب اعتقادهم، انقلبت على نظام ديمقراطي شعبي وعمقت من الغبن والبؤس لدى أبناء الشعب السوداني بتهميش أقاليمه المهملة أصلا منذ الاستقلال عام 1956 وأضعف سلطة القانون وهيبة الدولة التي من شأنها فرض الأمن[3]. وتتهمها حركة العدل والمساواة بأنها تحصل على دعم من الخرطوم وهذا بهدف إضعافها ويؤكدون أن الهجوم على جبل "مون" تم تنفيذه انطلاقا من مدينة "الجنينة" أين وفرت الحكومة السيارات والأسلحة للمهاجمين بالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة التشادية لهم[4].

بجانب نشاطها العسكري تؤكد الحركة على النهج التفاوضي حيث أنها لم تتخلى عن المفاوضات مع الحكومة إذ وقعت في 18 ديسمبر 2004 على اتفاق وقف إطلاق النار مع الحكومة

---

(1) Jérôme Tubiana, Le Darfour un conflit identitaire, **Op.cit**, p180.

(2) كمال الدين الجزولي، **مرجـــــــع سابق الذكـــر**، ص74.

(3) ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص73،72.

(4) مجموعة الأزمات الدولية، الفشل في توفير الحماية، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص13.

بوساطة تشاد وهذا لتأكيد ما تم الاتفاق عليه مع جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة، وفي تصورها للمخرج من أزمة الحكم تتبنى الحركة طرح إتباع النظام الفيدرالي كسبل للحكم وهذا بتقسيم السودان إلى سبعة أقاليم هي : الأوسط، الجنوبي، منطقة الخرطوم، إقليم دارفور، الشرقي، الشمالي، كردفان لأن هذه الأقاليم كلها تعاني من التهميش والإقصاء بينما السلطة تستأثر بها نسبة من السكان لا تتعدى 5% ،وبهذا فهي تتقاسم وجهة النظر التي تتبناها الحركات الأخرى حول مطلب الدعوة إلى إعادة النظر في كيفية اقتسام السلطة وتوزيع الثروة داخل السودان كما برزت أيضا لدى الحركة والرغبة في مناقشة مسألة توزيع عوائد النفط السوداني.

رابعا –حركة كرباج:

هي حركة تتكون في الغالب من العنصر العربي ظهرت بعد سنة 2003 تتمركز في منطقة جنوب دارفور، ورغم قلة المعلومات حول هذه الحركة إلا أن هناك طرحين حول الهدف من وجودها في الساحة السياسية الدارفورية ، يتمثل الطرح الأول في أنها حركة من تأسيس الحكومة وأنها مصممة لتنظيم العرب في حركة سياسية لها غطاء مما يزيد من تعقيد الوضع وتقويض مزاعم المتمردين بتمثيل دارفور في المفاوضات في جبهة واحدة.

الطرح الثاني يشير إلى أن هذه الحركة هي جزء من حركة أكبر بكثير مما يداع وهي في طور التشكل وسط القبائل العربية في إقليم دارفور، لتأكيد استقلال تلك القبائل عن الحكومة ومعارضتها لها كما أنه هناك إدراك متزايد بين المجموعات العربية التي انضمت إلى استراتيجية الحكومة لمواجهة الجماعات المتمردة بأنهم قد تم استغلالهم بصورة سيئة وأن استمرار النزاع لن يفيد في شيء، وبذلك تم تكثيف الاتصالات بين القبائل العربية فيما بينها وحتى عناصر من الجنجويد[1]، وأدركت الأطراف العربية أنها هي الضحية الأكبر في هذا النزاع وتحول النزاع بين الحركات المتمردة والميلشيات التابعة للنظام إلى نزاع عربي–عربي، وتؤكد هذا الطرح فلينيت جولي وهي باحثة متخصصة في الشأن السوداني حيث تقول : "أنا مستعدة للمراهنة أن أغلب من ماتو في عام 2007 كانوا من الميلشيات العربية والحكومة، لقد كان القتال الأسود هو الذي جرى بين الجماعات العربية التي سلحتها الحكومة في الماضي وباتت تقاتل الآن بعضها البعض"[2].

[1] مجموعة الأزمات الدولية، دارفور الفشل في توفير الحماية، **مرجع سابق الذكر**، ص14.
[2] أحمد وهبان محمد، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص12.

من خلال هذا الطرح يتبين لنا عمق الأزمة التي وصلت إليها القبائل العربية في علاقتها مع بعضها البعض حيث أصبح النسيج الاجتماعي يفتقد إلى مبدأ الثقة داخل إقليم دارفور، وهنا تبرز مسؤولية الحكومة السودانية التي أصبحت تراهن على الحرب بالوكالة أكثر من عملها على حل المشاكل العالقة منذ عقود من الزمن ، بالإضافة إلى وضوح خطورة انتشار السلاح في الإقليم يضاف إلى ذلك فداحة الخسائر البشرية التي تسببت في ضعف البنية الاقتصادية مستقبلا نتيجة استمرار حالة المأزق الأمني حيث أنه بدل أن توجه هذه الطاقات البشرية لخدمة التنمية تصبح هي المحرك الدائم لهذه النزاعات.

رابعا –حركة شهامة:

تشكلت هذه الحركات من قبيلة المسيرية في غرب كردفان المجاورة وقد برزت هذه الحركة في شهر أكتوبر 2004 مؤسسها "موسى علي حمدين" وهو محسوب على الأتباع السابقين لرئيس المؤتمر الشعبي "حسن الترابي" وأحد القادة السابقين للدفاع الشعبي عرب منطقة كردفان وتهدف الحركة إلى بناء سودان ديمقراطي ومتطور لجميع أقاليم السودان وتطالب هي الأخرى بالعدالة في التنمية وإعادة النظر في اتفاق تقاسم السلطة والثروة الذي وقعته الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان واتفاق الترتيبات الإدارية لمنطقتي جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق[1].

قامت حركة شهامة بتوزيع منشورات معادية للحكومة في أجزاء من غرب كردفان، وصممت على استعمال السلاح ضد تفكيك وتقسيم ولاية كردفان وفق الاتفاق الذي تم بين حكومة الخرطوم و"جون غارنغ" ، وقامت الحركة بشن هجمات ضد مواقع حكومية في مدينتي غبش ومجرور غرب كردفان في أواخر شهر سبتمبر وأوائل أكتوبر عام 2004[2].

خامسا – الحركة السودانية لإزالة التهميش:

كان ظهور هذه الحركة منتصف شهر ديسمبر 2004 ونسب إليها هجوم تم تنفيذه على المنشآت النفطية في منطقة "شارف" بالقرب من الحدود بين جنوب دارفور وغرب كردفان، ليتبين بعد ذلك أن هذا العمل قام به جيش تحرير السودان، وتم الكشف في مقابلات أجريت مع العديد من عناصر

(1) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكر**، ص75.
(2) مجموعة الأزمات الدولية، دارفور الفشل في توفير الحماية، **مرجع سابق الذكر**، ص14.

جيش تحرير السودان أن حركتهم هي التي قامت بتنفيذ هذا الهجوم كرد فعل على الهجوم الذي قامت به الحكومة، إلا أنها سعت إلى إخفاء هويتها لتفادي الإدانة الدولية[1].

سادسا – حركة التحرير والعدالة:

تكونت من مجموعة من الفصائل المنشقة عن حركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، وتوحدت نتيجة لضغوط دولية ومحلية في كل من ليبيا وأديس بابا واكتمل توحدها في الدوحة[2] وهي حركة افتقدت إلى قيادة عسكرية مشتركة، وتعمل تحت قيادة "التيجاني سيبي" وكان للحركة دور مهم في عملية السلام في الدوحة باعتبارها الحركة الوحيدة التي وقعت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور مع الحكومة في 14 جويلية 2011 ولكن بعد توحدها انشق منها فصيل بقيادة "علي كاربينو" وفصيل آخر هو حركة التحرير والعدالة بقيادة "عبد العزيز أبنموشة". كما انشقت منها حركة الديمقراطية والإصلاح بقيادة "محجوب حسين" وحركة تحرير السودان بقيادة "أحمد عبد الشافع" الملقب بأحمد "دوبوا" في شهر جانفي 2012. هذه الانقسامات أضعفت من تحركاتها إلى أنها تحظى بدعم شعبي ضئيل في دارفور رغم تأييدها رسميا من قبل مجلس الشورى للفور (اتحاد قبلي).

وحول عدد مقاتليها أعلنت الحركة خلال مفاوضات الدوحة أنها تمتلك حوالي 6الاف إلى 7الاف مقاتل واقترحت دمجهم في القوات الحكومية للسودان، إلا أن الحكومة السودانية نفسها أعلنت أن الحركة بعد الانشقاقات التي حصلت داخلها مطلع سنة 2011 لا تمتلك أكثر من ألف إلى ألفين مقاتل وتعتقد أن معظمهم أعضاء الجبهة الثورية المتحدة (قبيلة الزغاوة) وجبهة القوى الثورية (القبائل العربية) المتمركزين في جيوب من دار الزغاوة في شمال دارفور وشرق جبل مرة[3].

تعتبر هذه الحركات هي الحركات الأشهر والأكثر نشاطا في الميدان عسكريا وسياسيا بداية من عام2001 حتى عام2003 بعد بداية الصراع في صورته الأخيرة بين مختلف تكوينات المجتمع الدارفوري والحكومة، غير أنه وجدت حركات أخرى سابقة لها من حيث التأسيس بعضها يعود إلى منتصف الستينيات وتتمثل هذه الحركات في :

---

(1) **المرجـــع نفـــــسه**، ص14.

(2) الحركات الدارفورية المسلحة... التكاثر الضار، على :
http://www.assayha.net/play.phl?catsmttba,21/12/2016

(3) كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا، **دارفور المنسية : أساليب قديمة ولاعبون جدد**، جنيف : المعهد الدولي لدراسات التنمية، جويلية 2012، ص73.

*** جبهة نهضة دارفور :**

وهي حركة كان على رأسها القائد "أحمد إبراهيم دريج" و"علي الحاج محمد" تأسست عام 1964 وهي لم تكن حركة عرقية، وإنما تأسست على أساس سياسي تمحورت مطالبها حول التنمية الاقتصادية والسياسية ولم تعمر أكثر من سنة واحدة بعد انضمام "أحمد إبراهيم دريج" إلى حزب الأمة عام 1965 تم انضمام "علي الحاج محمد" إلى صفوف الجبهة الإسلامية بقيادة "حسن الترابي" عام 1981.

*** حركة "يحي داود بولاد" :**

تأسست عام 1990 بقيادة "داود يحي بولاد" المنشق عن الجبهة الإسلامية، وعدت حركة عسكرية في إقليم دارفور وحصل "بولاد" على دعم متمردي الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان) وعلى دعم زعيمها "جون غارنغ" وكان هدفه من ذلك فتح جبهة مسلحة في غرب السودان من أجل الضغط على المركز والجنوب، غير أن حكومة الإنقاذ استطاعت القضاء عليه بمساعدة ميلشيات الدفاع الذاتي وتمت محاكمته وإعدامه.

*** جبهة الخلاص الوطني: (التحالف الفيدرالي الديمقراطي).**

قام بتأسيسها "أحمد إبراهيم دريج" في شهر جانفي 1994 بعدما عاد لممارسة العمل السياسي في إقليم دارفور خارج حزب الأمة ، ثم انظم إليه "شريف حرير" ومجموعة أخرى وتم الاتفاق على أن يكون تنظيمهم سياسيا يقوم على أهداف واضحة لمعالجة القضايا الدستورية الخلافية، ومع اندلاع التمرد قامت قيادة التحالف بتغير التسمية إلى جهة الخلاص الوطني لإعطاء مدلول واسع وشامل لعملها ولفصيلها المسلح[1].

المبحث الثالث : الأسباب الرئيسية المحركة للنزاع الاثني في إقليم دارفور.

يتسم النزاع في إقليم دارفور بتعقد وتشابك الأسباب التي أدت إلى اندلاعه وذلك نتيجة لتداخل متغيرات أسهمت في تشكيل المشهد الحالي، بعضها مرتبط بالفترة الاستعمارية (الاستعمار البريطاني) وما تلاها من سياسات الحكومات الوطنية بعد الاستقلال، فيما البعض الآخر مرتبط بمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية .

[1] ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص58-61.

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية.

تتعدد هي الأخرى لتشمل القضايا المتعلقة بمسائل التنمية والتهميش وإشكالية التركيب الإثني في الإقليم وما رافقه من تسيس، دون إغفال أهمية النزعة القبلية في وعي الأفراد والجماعات في الإقليم.

أولا – التهميش ونقص التنمية الشاملة في إقليم دارفور:

يعتبر التهميش قضية ليست بالجديدة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع السوداني بل وتعود إلى الحقبة الاستعمارية (الاستعمار البريطاني)، ثم السياسات التي اتبعتها مختلف الحكومات التي أدارت الدولة سواء المدنية منها أو العسكرية.

ويشير الباحث "الكيس دي وال" إلى أن السودان يعد من أكثر دول العالم من حيث غياب المساواة والعدالة في التوزيع، إذ تكاد العاصمة الخرطوم تحتكر لوحدها نصف إيرادات وأصول الدولة بالإضافة إلى نحو 75% من العاملين في المجال الصحي. فالعاصمة باعتبارها المركز تسكنها شرائح اجتماعية ذات دخل متوسط في حين تعاني معظم الأقاليم السودانية ارتفاع نسب الفقر وغياب التنمية، وهو الطرح الذي تبنته النخب السودانية ذات الميول اليسارية، منها "شريف حرير" الذي يرى أن النخب التي حكمت دولة السودان منذ الاستقلال وحتى اليوم هي التي دفعت به إلى الضعف والانهيار، فمثلت الخرطوم –كوستي– سنار، هو الذي احتكر السلطة والثروة في السودان وعمل على تغيب الآخرين من أبناء السودان[1].

يعني هذا أن النخب العسكرية والإدارية والتجارية عمدت إلى استغلال باقي أنحاء السودان ولهذا فإن النزاع والحرب في السودان ما هي إلا امتداد طبيعي لعمليات نهب وسلب تاريخية لسكان المناطق الريفية بداية من القرن التاسع عشر.

تاريخيا تمتعت سلطنة دارفور بنهضة اقتصادية منذ تأسيسها بقياس ذلك الزمن وهذا بسبب المناخ الملائم وتمكنها في مسارات الطرق الثلاث الغرب، الجنوب، مصر والبحر الأبيض المتوسط، ثم بدأ عصر التراجع الاقتصادي بسقوط سلطنة دارفور على يد العثمانيين في العام 1874 و رافق ازدهار

[1] حمدي عبد الرحمان، لماذا تتفكك الدول ؟ السودان من الصحف العام إلى التقسيم الجغرافي ،**السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص ص30،29.

تجارة العاج والرقيق في الجنوب من تحول في الطرق التجارية باتجاه وسط البلاد ، وبداية تراجع الأهمية التجارية لإقليم دارفور وأهمية الطرق التجارية التقليدية [1].

لقد كانت السياسة الاستعمارية في الأساس قائمة على تنظيم الإدارة الداخلية في إقليم دارفور وفقا للاتجاهات القبلية، ونصبت رؤساء قبائل للمحافظة على النظام القبلي مقابل امتيازات ضئيلة وأطلق على الهرمية الإدارية لهذه المجموعات الإثنية اسم السلطة الأهلية، و ركزت الإدارة الاستعمارية الجهود التنموية في المنطقة المثلثة الخرطوم، ووادي النيل في الشمال، والأرض الممتدة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض في الجنوب، وحولت دارفور باعتبارها معقل المهدية إلى منطقة معزولة تحكمها الإدارة الاستعمارية ،وأصبحت مجرد مركز للعمالة بعدما كانت مركز اقتصادي مهم[2]. وأبان الحكم الثنائي بداية من عام 1916 عن تفاقم مشكلة التهميش والتخلف التنموي باستغلال التنمية الاقتصادية في السودان لتغطية الاحتياجات البريطانية.

لقد تركزت الاستثمارات خلال هذه الفترة في المشاريع الزراعية الكبرى والمتوسطة من أجل تنمية منطقة الخرطوم، كسلا، كوستي. فمن بين 1170 مشروعا تم تنفيذها بحلول عام 1955 لم يكن بينها مشروع واحد تم تنفيذه في إقليم دارفور، وترتبت على ذلك تبعات بالغة الخطورة على أنماط الأنشطة الاقتصادية في السودان من بينها تركيز التنمية ومشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية في المركز دون المناطق الأخرى[3].

في الشق الاجتماعي المرتبط بالسياسة التعليمية ظهرت جليا سياسة التهميش والإقصاء وهذا طبقا لخدمة أغراض استعمارية بالدرجة الأولى مرتبطة بكيفية الحكم والتعامل مع مختلف فئات المجتمع، إذ تم التركيز على أبناء الشيوخ والزعمات القبلية وإتباع أسلوب المفاضلة بين أبناء المنطقة وهو ما أكده حاكم دارفور آنذاك "فيليب إنغلستون" 1934-1941 كما رفضت الدولة توسيع نظام المدارس العلمانية التي تديرها وبهذا تُرك للمدارس الدينية الخلاوي قرار الاستجابة للطلب الشعبي على التعليم[4].

---

(1) خالد التيجاني النور، اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد : دارفور نموذجا، في : **دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن**، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013، ص162.

(2) محمود ممداني ، **مرجع سابق الذكـر**، ص206.

(3) خالد التيـجاني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص163.

(4) محمود ممداني ، **مرجع سـابق الذكر**، ص207.

في عام 1935 لم يكن في إقليم دارفور سوى مدرستين فقط من المدارس الأولية ومدرسة ابتدائية واحدة، ما يبين حجم الإهمال والتهميش الذي مارسته بريطانيا على أهالي دارفور، ورأت أن هذا الوضع لن ينتج في المستقبل أي تحدي من أبناء المتعلمين الجيدين في السودان إذا اقتصر التعليم على أعضاء الزعماء والقيادات المحلية فقط[1]. ووفقا لتعبير "دبليو كروفورد" : "ميزة التعامل مع أبناء الشيخ وحده عدم وجود خطر من أن يكتسحهم أبناء التجار الأذكياء في الصف".

بالمقارنة مع الشمال في تلك الفترة لم يكن نصيب إقليم دارفور في التعليم إلا بنسبة 01,79% من مجموع الطلاب آنذاك من عدد تلاميذ المدارس الأولية بجميع أنحاء السودان رغم أن عدد سكان الإقليم يبلغ حوالي 20% من سكان الدولة ككل، وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مدرسة واحدة للبنات، وبالتالي لا تلميذة واحدة ضمن 2715 تلميذ في تلك الفترة. وفي الوقت الذي كان هناك حوالي 4347 تلميذ في المدارس الأهلية والمدارس الغير حكومية في مديريات الشمال، لم يكن في دارفور مدرسة أهلية واحدة وبالتالي لا تلميذ واحد، أما فيما يخص البنات فهذا الأمر كان مرفوضا اجتماعيا بحكم أن الخلاوي كانت للرجال فقط. وفي تقرير الحاكم العام للسودان بين 1939-1941 يتضح أن أول مدرسة تم افتتاحها للبنات في مديرية دارفور كانت عام 1939 وكان عدد تلميذاتها حوالي 120 تلميذة[2].

كان لهذه السياسة التعليمية المتمركزة على النخبة أثار مدمرة في المنطقة حيث تواصل استمداد النخبة الحضرية من خارج الولاية، ذلك أن الإقليم لم يعرف التعليم الأوسط إلا في عام 1915 عندما تم إنشاء مدرسة الفاشر الوسطى بتمويل شعبي، ولم تقم الحكومة بإنشاء مدرسة وسطى إلا في عام 1954 أي سنتين قبل الاستقلال وهي مدرسة الفاشر الأميرية.

بعد انتهاء الحكم الثنائي الإنجليزي-المصري لم تأخذ دارفور حقها من التنمية والاهتمام السياسي إنما سار الحكم الوطني بعد الاستقلال على نهج الإدارات السابقة ، ليزداد بذلك الإقليم تهميشا حيث لم يعط اهتمام كبير لإنشاء البنية التحتية إلا بعض المشاريع التي اعتبرت تنموية في بداية فترة الاستقلال عام 1956 مثل مشروع تنمية "جبل مرة" ومشروع "ساق النعام" ومشروع "الغزالة"، وهيئة تنمية "غرب السافانا" ومشاريع تنموية أخرى في "كبكابية" و"كتم" و" أم عجاجة" إلا أن المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاث في حاجة إلى مشاريع تنموية جديدة كما أن الدولة السودانية لم تُنشئ

(1) Julie Flint-Alex de Well, **Op.Cit**, p12.

(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـر**، ص102.

إلا مصنعا واحدا بالمنطقة هو مصنع النسيج "نيالا" الذي توقف عن العمل خلال سنوات النزاع، كما أن الإقليم في حاجة إلى مصانع تتوافق والنمط الفلاحي والزراعي في المنطقة[1].

يرجع الكثيرون من السياسيين والأكاديميين هذا التجاهل الذي يعاني منه إقليم دارفور من طرف المركز بعد الاستقلال إلى تأثيرات النزاع في الجنوب سابقا وما أحدثه من خلل وتأثيرات على برامج وسياسات الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد، حيث أن المخصصات المالية للحرب كان يمكن أن تحول مشاريع تنموية كبيرة بالأقاليم المتأخرة ومنهم من يذهب أبعد من ذلك إلى إلقاء اللوم على المتمردين وقادتهم والحركة الشعبية في الجنوب[2]، ورغم الجهود التي قامت بها الحكومات الأولى إلا أن الوضع الاجتماعي بقى سيئ في دارفور ولم تغير هذه المعطيات واقع التهميش في الإقليم.

لقد سجلت دارفور في منتصف الستينيات معدلات فقر عالية حيث سجلت أدنى نسبة دخل حسب أرقام منظمة العمل الدولية في إقليم دارفور بين جميع ولايات الجزء الشمالي من السودان، وبقيت النسبة ثابتة بين عامي 1982-1983 وفي عامي 1999-2000 كان سكان غرب دارفور من بين الأفقر في شمال السودان حيث بلغت معدلات الفقر 51% من مجموع السكان ولم تتراجع معدلات الفقر في شمال دارفور وجنوبها حيث بلغت 50% و41% على التوالي[3].

استمر نفس الوضع مع مختلف الرؤساء والحكومات رغم الإقدام على رسم بعض السياسات التنموية في محاولة لإزالة الغبن والتهميش والإقصاء، وكانت الحرب الدائرة آنذاك في الجنوب شجرة غطت المشهد المتأزم في غرب السودان وبعض المناطق الأخرى، لكن بعد الصدامات والمواجهات التي حصلت بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية في منتصف الثمانينيات ثم وصول حكومة الإنقاذ إلى الحكم. تصاعد النقاش حول التنمية والقضاء على التهميش بصورة حادة وذلك بسبب الشعارات الإسلامية التي رفعتها حركة الإنقاذ ومن ناحية أدائها على أرض الواقع وهو ما أكده كل الدين الذين انسلخوا عن الحركة الإسلامية أمثال عبد الوهاب الأفندي ،التيجاني عبد القادر، المحبوب عبد السلام[4].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص88.
(2) أحمد أبو سعدة، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص116.
(3) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص208،209.
(4) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص53.

حاولت حكومة الإنقاذ الوطني تدارك الوضع عن طريق خطوات في برامج التنمية. فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من 11 مدرسة في كل إقليم دارفور إلى 195 مدرسة بحلول عام 2003[1]، في محاولة منها لسد الفجوة التي اتسعت في العقود الماضية، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (11): مؤسسات التعليم في إقليم دارفور مقارنة بمناطق السودان 2003-2004.

المؤسسة	كل السودان	ولايات دارفور	النسبة
قبل المدرسي	8	941	%19,2
التعليم الأساسي	13174	2393	%18,17
ثانوي أكاديمي	2024	207	%10,2
ثانوي فني	66	03	%04,55
فصول يافعين	161	18	%11,2
فصول تعليم الكبار ومحو الأمية	4625	189	%04,1
إجمالي المؤسسات	28667	3751	%13,1

المصدر : عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص65.

من خلال الجدول يتضح أن التعليم في المستوى الأول والثاني يتناسب مع عدد السكان في الإقليم بينما في المستوى الثانوي بقي ضعيفا، بالإضافة إلى أن النسبة الإجمالية بقيت ضعيفة في الإجمال مقارنة بعدد السكان الإجمالي والتزايد الديمغرافي المتسارع في الإقليم.

غير أن التقارير الواردة في دارفور تبين أن التعليم في الإقليم ما زال متردي جدا، فعلى سبيل المثال في ولاية جنوب دارفور والتي تعد في مقدمة الولايات الخمس اقتصاديا تشير إلى أن المتوفر من الكتاب المدرسي لمرحلة الأساسي 25% فقط ومرحلة الثانوي 10% ، كما صرح والي جنوب دارفور "عبد الحميد كاشا" عام 2010 أن تدني نسبة النجاح في الولايات الثلاث قبل التقسيم الجديد تعود إلى عدم اهتمام الدولة بالتعليم، والإنفاق الحكومي على التعليم لا يتعدى 02% وأنه هناك عجز في المعلمين بلغ نسبة 35% في مرحلة الأساسي و31% في الثانوي، كما أنه في عام 2009 بلغت نسبة الطلاب الذين يدخلون الثانوية من مرحلة الأساسي نسبة لا تزيد عن 8% فقط أي حوالي 92%يعتبرون خارج الإطار التربوي في دارفور، وفي تقرير آخر صدر عام 2013 كشفت الإحصاءات الرسمية عن عجز مخرجات التعليم التقني تتراوح ما بين 64-99%[2].

---

[1] **المـــرجع نفـــسه**، ص64.

[2] حسين أركوي ميناوي، أزمة التعليم في السودان، دارفور نموذجا على :
http://www.sudan.view.com.16/08/20.

كما أولت الحكومة أهمية للتعليم العالي بداية من التسعينيات من خلال بناء الجامعات في العاصمة وبعض المدن الكبرى وكانت لدارفور حصة ثلاث جامعات أي جامعة لكل ولاية، غير أن هذه الجامعات لم تكن تساير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فيما يتعلق بسوق العمل مما خلق طبقة علمية غير شغيلة، ويرجع هذا الأمر لانشغال الحكومة بحرب الجنوب وبعض المشاريع التنموية[1]، إذ أنه منذ عام 1996 تخرج من الجامعات أكثر من 9 آلاف طالب في دارفور غير أن الذين استطاعوا الحصول على منصب عمل رسمي لم يتجاوزوا 600 خريج[2]. وهو ما دفع الكثير من الشباب إلى التفكير في الهجرة إلى البلدان المجاورة خاصة ليبيا أو بلدان مجاورة أخرى.

في ظل هذا المناخ بدأت الاتهامات والشكوك تحوم حول السياسة التي تنتهجها حكومة الخرطوم في منح فرص التشغيل والعمل إذ وصفت بالمحاباة والتحيز لجماعات على حساب جماعات أخرى، ولذلك أصبح الشباب المهاجر من دارفور إلى الخرطوم يشكل مصدر قلق بالنسبة للحكومة وهذا بسبب أنهم لم يستطيعوا الاندماج في مجتمع المدينة والذي يعتبرونه سبب في حرمانهم من فرص العمل بعد أن رحلوا إليه. فوجدوا أن الملاذ هو الروابط القبلية والإثنية هي التي يمكن أن تحميهم، وفي بداية النزاع في دارفور وجد العديد من هؤلاء الشباب أن التمرد ضد الحكومة يشكل حلا لمعاناتهم الممتدة مع البطالة فكان لهم الدور الفاعل في تنشيط التمرد والنزاع في دارفور[3]، ويؤكد "عبد الغفار محمد أحمد" أن سبب تصاعد النزاعات في إقليم دارفور كان بسبب توفر الأسلحة الخفيفة في المنطقة نتيجة النزاعات التي مرت بها تشاد، هذه الأسلحة وقعت في أيدي شباب معظمهم من العاطلين عن العمل والمحبطين من تجارب هجرة فاشلة إلى ليبيا، من هنا لجأت هذه المجموعات إلى ممارسة السلب والنهب كوسيلة للعيش[4].

بالإضافة إلى التعليم بدأت مشروعات في الخدمات الصحية والتي ظلت لعقود هي الأخرى محل تساؤل عن دور الحكومة في سنوات الاستقلال الأولى، ومن بعد الحكومات المتعاقبة فيما يخص تنمية القطاعات الصحية والخدمات في الإقليم مقارنة ببقية المناطق السودانية، والجدول التالي يبين لنا حجم الخدمات الصحية المتوفرة في دارفور وبقية السودان إلى غاية 2005.

---

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص103.
(2) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص209.
(3) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص147.
(4) حمد عمر حاوي، **الدور الشبابي في أزمة دارفور ومستقبلها**، ورشة عمل بعنوان : نتحد في سلام أم تقاتل من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، الخرطوم، معهد أبحاث السلام 10/09/فيفري 2014، ص03.

الجدول رقم (12): الخدمات الصحية في إقليم دارفور مقارنة بباقي مناطق السودان حتى 2005.

	نقاط الغيار	مراكز صحية	مستشفيات	الأسرة	الأطباء
السودان	762	1043	357	26094	8008
2013	/	2183	428	28489	11443
دارفور	27	51	25	1920	214
النسبة	%3,54	%0,49	%07	%7,35	%2,67

المصدر : عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص66.

* 2013 : السودان في أرقام 2009–2013 **الجهاز المركزي للإحصاء**، ص10

* فيما يخص الأرقام في الجدول فإن الأرقام والإحصاءات الجديدة متوفرة حول السودان لكن حول إقليم دارفور فهي غير متوفرة بالشكل المطلوب.

من خلال الأرقام الواردة في الجدول نلاحظ أن الخدمات الصحية جد متدنية في إقليم دارفور حيث لا يكفي وجود 25 مستشفى مقارنة بعدد السكان الذي تجاوز 07 ملايين نسمة في الإقليم، كما أن عدد الأطباء غير كافي تماما وهي نفس الوضعية بالنسبة للمراكز الصحية، هذه الأرقام تكشف عن حجم المعاناة التي يعيشها السكان في دارفور وخاصة بعد سنة 2003 وهذا راجع إلى أن الحرب خلقت دمارا كبيرا وأنتجت سياسات مدمرة داخل الإقليم، بالإضافة إلى ضعف الخدمات الصحية بصفة عامة نجد أيضا أنه هناك ضعف كبير في وحدات الرعاية الصحية الأولية على مستوى الولايات الثلاث وهو ما يوضحه الجدول التالي :

لجدول رقم (13): جدول يبين عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية بإقليم دارفور (العاملة والمتوقعة).

الولاية	الوحدات العاملة	الوحدات المقفولة	المجموع
شمال دارفور	125	145	297
جنوب دارفور	380	14	394
غرب دارفور	72	170	232
المجموع	604	329	933

المصدر : وزارة الصحة الاتحادية، **التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2010**.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا أيضا تأثير الوضع الأمني ومخلفات الحرب في دارفور على مسألة الرعاية الصحية حيث أن وجود 329 وحدة رعاية صحية أولية خارج الخدمة يزيد من معاناة المواطن في دارفور مما يضطره إلى البحث عن سبل أخرى مثل الهجرة إلى المدينة وخاصة العاصمة مما يزيد من الضغوط الاجتماعية والسياسة على المناطق الحضرية.

من بين المشاكل التي جعلت إقليم دارفور أيضا يتخبط في أزمة التنمية هي عزلة الإقليم وضعف البنية التحتية المتعلقة بشبكة المواصلات، إذ أن الإقليم ظل معزولا عن أقاليم السودان الأخرى نتيجة ضعف شبكة المواصلات، وأصبح أكثر ارتباطا بالدول المجاورة كليبيا وتشاد مقارنة بالدولة السودانية التي هو جزء منها الأمر الذي أحدث تداخلا اجتماعيا وسكانيا بين الدارفوريين وسكان المناطق الحدودية وانعزاله عن مثلث الوسط خاصة ومجمل السودان عامة[1].

وزاد من عزلة الإقليم عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي حدثت في بقية أنحاء السودان عدم وجود طرقات حديثة بين إقليم دارفور ووسط السودان، وعدم توفر وسائل المواصلات الملائمة وهذا راجع تاريخيا إلى فترة الحكم الثنائي إذ لم يكتمّل مشروع خط السكة الحديدية المتجه غربا والذي توقف عند مدينة الأبيض عاصمة ولاية كردفان ولم يصل إلى مدينة الفاشر، وحتى بعد الاستقلال وإدارة الحكومات الوطنية لم يصل هذا الخط إلى مدينة الفاشر، وهكذا بقيت الطريق الوحيدة الموجودة هي طريق نيالا–كاس–زالنجي، وحتى طريق الإنقاذ الغربي ما زال متعثرا حتى اليوم، فمنذ أن بدأت الأعمال فيه سنة 1990 من الفاشر باتجاه كدادة، وكان تمويله من تبرعات المواطنين ومخصصات وزارة الأشغال العامة آنذاك وحتى عام 1995 لم يتم التقدم إلا بنسبة 10% لتتوقف الأشغال عام 1999 نهائيا بسبب المخالفات التي صاحبت الإنجاز في مرحلته الأولى[2].

في مجال الاتصالات أيضا سجل إقليم دارفور نقصا في عدد الخطوط التيلفون والتلغراف التي تربط هذا الإقليم بالعاصمة الخرطوم والأقاليم الأخر والعالم الخارجي بشكل أوسع[3]، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى وسائل الاتصالات الحديثة في ظل الثورة الرقمية، ولهذا فقد أعاقت هذه الظروف أية تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجال التجارة والتسويق والتنمية مما عمق من أسباب الخلاف بين إقليم دارفور والعاصمة الخرطوم.

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص104.
[2] أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص148.
[3] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص105.

يُرجِعُ المهتمون بالشأن السوداني حالة الخلل التنموي في إقليم دارفور إلى سببين رئيسيين :

السبب الأول : هو أن أغلب السياسيين الذين كانوا يمثلون دارفور في البرلمانات الأولى من عرفوا على الساحة السياسيين والمعروفون باسم "النواب المصدرين" ، لم يزوروا دوائرهم الانتخابية إلا مرة واحدة خلال عهدتهم مما يعني عدم إلمامهم بالواقع وبالمشاكل والمطالب الحقيقية لأبناء وشرائح الإقليم أو الدفاع عن مطالبهم.

السبب الثاني : هو أن الأحزاب الكبرى التي كانت تشكل الحكومات في الماضي كانت تضمن الفوز في دوائر انتخابية بعينها عبر كل البرلمانات لذلك سميت "بالدوائر المغلقة" آنذاك، وفي سبيل استقطاب أكبر عدد من النواب يمكنها من تشكيل الحكومة القادمة كانت حكومات الأحزاب الكبرى تميل إلى توجيه خدمات التنمية لمناطق أخرى بعيدة عن هذه الدوائر المضمونة للحزب[1] طمعا في كسب أصوات الناخبين في أماكن أخرى، وهذا ما حرم معظم مناطق إقليم دارفور من التنمية وبرامج التطوير الاقتصادية والاجتماعية على غرار المناطق الأخرى.

ما زاد أيضا من تفاقم الإحساس بالحرمان والفقر والتهميش هو ازدياد معدل النمو السكاني بوتيرة متسارعة في العقدين الآخرين، رافقه ضعف في الإمكانيات المادية التي تكفل مستوى معيشي مقبول لكل هؤلاء السكان خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة والتي أعطت كل قبيلة "حاكورة" محددة لاستغلالها دون مراجعة لهذا النظام بما يتماشى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى هذا استمرار إهمال الحكومات المتتالية لتطوير القطاع الفلاحي في إقليم دارفور إذ ما زال سكانه يعتمدون على أساليب تقليدية وبدائية في الإنتاج الحيواني و الزراعي[2].

في الشق السياسي ظهر الإحساس المجتمعي بالتخلف النسبي للإقليم أول مرة، وبشكل علني عقب انتفاضة أكتوبر 1964 عندما تكونت ما سمي بجبهة نهضة دارفور بقيادة "احمد إبراهيم دريج" وكان له دور بارز فيها بسبب خبرته المهنية حيث كان يعمل بمصلحة الإحصاء ما مكنه من معرفة الأرقام والمعطيات حول توزيع الثروة والخدمات والمشاريع، وازداد هذا الإحساس عقب التشريع لنظام الحكم الإقليمي في شمال السودان عام 1980 والذي أقر بدمج دارفور مع كردفان غير أن هذا القرار قوبل برفض كبير من أبناء الإقليم، ليقرر المركز بعد ذلك التخلي عن هذه الفكرة، ضف إلى ذلك كانت

(1) إياد عبد الكريم مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص54.
(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص88.

فكرة بقاء "الطيب المرضي" على رأس إدارة الإقليم مرفوضة تماما لأنها تجسيد للإقصاء الممارس منذ الحقبة الاستعمارية، ثم أعقب هذا الرفض تعين أحد أبناء الإقليم واليا عليه وهو "أحمد إبراهيم دريج" وتجسدت أيضا روح الانتماء للإقليم في منتصف عقد التسعينات عندما تم ترشيح ثلاثة من أبناء السودان لإدارة ولاية دارفور، وبدون تردد فقد تم انتخاب ابن الإقليم لإدارته، ليأتي مطلب تعيين أحد أبناء إقليم دارفور نائبا لرئيس الجمهورية بعد مؤتمر "نيالا" للأمن عام 1997 ومجلس شعبي، أسوة بما هو معمول به في جنوب السودان آنذاك لكن بعد الرفض من طرف المجتمعين، تواصل المطلب بمراعاة المركز نهج العدالة في توزيع السلطة والثروة بين كل الأقاليم[1].

في ظل هذه الظروف والتحولات زادت حدة الخطابات المناهضة للإقصاء والتهميش ضد المركز من طرف مختلف النخب بكل توجهاتها العرقية والسياسية. ويعتبر الكتاب الأسود الذي ظهر في بداية سنة 2000 تشخيصا شاملا لوضعية الإقليم من حيث التهميش والإقصاء في مختلف المجالات، واختلالات توزيع الثروة حسب مؤلفه، وتضمن الكتاب عرضا وتقييما لشاغلي المناصب القيادية في الدولة، واعتبر هذا الكتاب أن السلطة السياسية والثروة سيطرت عليها نخبة صغيرة من الجعلين (الرئيس عمر حسن البشير) والشايقة (نائب الرئيس عثمان طه محمد) والدناقلة (وزير الدفاع بكري حسن صالح) أما بقية الأقاليم الأخرى فبقيت مهمشة ليس فقط الجنوب بل أيضا الغرب والشرق على حد سواء[2].

شكل التهميش والإقصاء وما زال إلى يومنا هذا معضلة رئيسية في دارفور ومس كل أبناء دارفور على اختلاف انتماءاتهم الإثنية، إذ أن تعاقب الحكومات المدنية والعسكرية لم يغير الكثير في الوقائع على الأرض فالتعليم وقطاع الصحة والشغل والبنية التحتية للمواصلات لم تتطور كما تم الوعد به في الخطابات السياسية والأمن لم يتحقق بل زاد تعقيدا حيث أضحت لغة السلاح هي الوحيدة المسموعة في الإقليم، وأصبح عدد الحركات المسلحة يتزايد بتزايد تفسيرها لحالة العلاقة مع المركز والخطابات التي تتبناها النخبة الحاكمة في المركز. كما أن الاتفاقات والمؤتمرات التي تعقد للسلام لم تغير من واقع الحال شيء ومخرجات اتفاق الدوحة خير دليل على ذلك إذ تعهدت الحكومة بخطة تنموية بمساعدة دولية تبلغ تكلفتها 07 مليار دولار، لكن حتى يومنا هذا لم تتغير الكثير من المعطيات على الأرض.

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص143،142.

(2) Julie Flint-Alex de Well, **Op.Cit**, p16.

ثانيا – إلغاء نظام الإدارة الأهلية:

تسبب قرار إلغاء الإدارة الأهلية في تفاقم مشكلة إقليم دارفور، ويكتسي دور الإدارة الأهلية بعدا تاريخيا إذ ارتبط بفترة الحكم الثنائي حيث طبقت الإدارة الاستعمارية نظام الحكم غير المباشر الذي بموجبه تم الاعتماد على زعماء ومشايخ القبائل في إدارة شؤونها لكن تحت قيادة وأمر رجل من البيض. وتطور هذا النظام إلى ما يسمى بالإدارة الأهلية، وظلت مكانة شيوخ وزعماء القبائل قائمة ولهم دور مهم وأساسي ليس فقط في إدارة الأقاليم والمناطق بل وفي حل المشاكل التي تقع بين القبائل والأفراد عن طريق مجلس "الأجاويد"(*) ، وقد بدأت الدعوة لإلغاء الإدارة الأهلية في أكتوبر 1964 وهي دعوة تبناها بعض المثقفين الذين ليس لهم معرفة جيدة بواقع السودان ومنها دارفور[1].

تبنت إدارة الرئيس "جعفر النميري" هذا الطرح وكانت هذه الاستراتيجية تهدف إلى إضعاف قوة الجماعات السياسية التقليدية التي يمكن أن تشكل تهديدا لحكمه، فقام بإلغاء نظام الإدارة الأهلية واستبدله بمجالس منتخبة سيطرت عليها النخب الإدارية والسياسية وبشكل خاص طبقة التجار والموظفين من المناطق النيلية[2]، وبهذا حرم زعماء وشيوخ القبائل في إقليم دارفور الكثير من السلطات الواسعة التي كانت لهم خاصة في الجانب الإداري، وأدى غياب هذه السلطة التقليدية إلى نزاع أمني كبير نتيجة عدم قدرة الإدارة التي عوضت هذا النظام على فرض هيبة وسلطة الدولة فحل السلاح الشخصي والنزاع القبلي والعنف محل القانون ورأي مجالس الكبار.

سابقا كانت المشاكل الأمنية تدار من طرف رجال الإدارة الأهلية إذ كان لها دور وقائي مهم في درء النزاعات القبلية وكانت الحكومة تستعين بها لما لها من تجربة في المجال، وفي هذا الإطار يقول "بحر الدين سعد عبد الله" (سلطان دار المساليت) أن مهام الإدارة الأهلية هي تقريب وجهات النظر، والحفاظ على الأمن ومحاربة الجريمة والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي. واعتبر أن هذه العناصر تسهم بشكل فعّال في الحد من بروز الصراعات، ومن جهته أكد العمدة "محمد آدم علي عز

(*)**الأجاويد** : وهي من الجودية واحد من المصطلحات القديمة التي عرف بها المجتمع السوداني وهي في معناها البسيط تعني فض الخصومات والمشاكل عن طريق التحاور بين الطرفين المتخاصمين وطرف ثالث محايد دون اللجوء إلى المحاكم وعادة تكون في المجتمعات الريفية ويحضرها كبار السن والذين اقتربوا من سن الرشد حتى يستفيدوا من خبرات وتجارب كبار السن في فض المنازعات.

[1] زكي البحيري، **مرجـــــع سابق الذكـــــر**، ص91.

[2] ليلى سيد مصطفى أرباب، **مرجع سابق الذكر**، ص19.

الدين" عمدة قبيلة البرقو الصليحات أن الإدارة الأهلية لها دور كبير في إقناع الناس بالتعايش السلمي والتآخي ووضع حلول للنزاعات القبلية بصورة سلمية ترضي جميع الأطراف[1].

عقب إلغاء الإدارة الأهلية جاءت فترة الثمانينيات وكانت من أصعب الفترات نتيجة موجة الجفاف والمجاعة التي ضربت الإقليم والمنطقة بصفة عامة، مما أدى إلى زيادة حدة التنافس العرقي وغير العرقي حول الموارد المحدودة في ظل التغيرات المناخية القاسية، وهذه الوضعية كانت تتطلب إمكانيات أمنية ومؤسسات حكومية قوية للتعامل مع المشاكل الناجمة عن هذا التحول البيئي.

بعد تولي حكومة الإنقاذ الحكم بعد عام 1989 تم إتباع سياسية جديدة تجاه قضية الإدارة الأهلية وسلطة زعماء القبائل بحيث استفادت منهم بإدماجهم بصورة مباشرة في الحزب الحاكم وتم تغير مهامهم وحولوا إلى موظفين سياسيين ، وبذلك تراجعت صلاحيتهم التي كانوا يتمتعون بها، أما في الفترة التي تلت النزاع أي بداية من عام2003 وحتى عام 2008 فقد تمّ تسيس زعماء الإدارة الأهلية وهذا باستقطاب قيادات هذه الجماعات بين موالي للحكومة وآخر تابع للحركات المتمردة في إقليم دارفور. إذ نجد أن :

1- قسم يقف بجانب الحكومة ضد الحركات المسلحة المتمردة ومعظم هؤلاء من قبائل البدو من البقارة والأبالة والذين يشكلون جماعة الجنجويد.

2- قسم آخر وقف مؤيدا للحركات المسلحة المتمردة ضد الحكومة ومعظم هؤلاء ينتمون إلى القبائل المستقرة ذات الجذور الإفريقية وأطلقت عليهم تسمية "التورابورا".

وجاء تقويض الدور التاريخي القيادي لقبائل المساليت والفور الذين يشكلون النسبة الكبيرة من السكان في الإقليم عقب إعادة تنظيم دارفور إداريا عام 1994 وهذا بتخصيص عدد من المناصب السياسية للمجموعات العربية في السلطة الجديدة[2].

3- قسم ثالث من هؤلاء رفض سياسة الحكومة وكذلك سياسة الجماعات المتمردة واختار الحياد ولكن هذه المجموعة تم استهدافها من قبل قوات الحكومة ومن جهة المتمردين أيضا وأصبحت عاجزة، وهي بذلك غير مؤثرة في مشهد النزاع الدائر ولم تستطع أن تقوم بدورها وفقدت نفوذها[1].

---

[1] عبد الكريم طه، الإدارة الأهلية بدارفور تلعب دورا مهما في حل النزاعات، على :
http://www.aljazzera.net.news,15/07/2016.

[2] زكي البحيري، **مرجـــــع سابق الذكـــــر**، ص92.

لقد ساهمت الحكومات المتعاقبة في إضعاف وتسيس الإدارة الأهلية، وصرح في هذا الإطار الدكتور "عبده مختار موسى" أثناء ندوة عقدتها السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور بالاشتراك مع مركز السودان للبحوث الاستراتيجية في شهر جوان 2008، أن اللوم كل اللوم يقع على عاتق الحكومات التي ساهمت في حل الإدارة الأهلية وإضعافها والإنقاص من سلطاتها في عهد "جعفر النميري" ثم تسيسها في عهد حكومة الإنقاذ الوطني واتضحت أهميتها في عهد حكم "عمر حسن البشير" من خلال تزايد حدة النزاعات القبلية ، وتتهم الحكومة بأنها تمول وتدعم طرف على حساب طرف آخر بدل حل المشاكل بينها وهنا حسب درجة الولاء، وبالتالي ازدادت النزاعات دون العمل على إيجاد حلول لها وما يبرز أهمية الإدارة هو قيامها ببعض الوساطات من أجل حل النزاعات القبلية، وخير دليل على أهميتها ودورها وحاجة المنطقة لها هو اعتراف والي دارفور "يوسف تبن " بأنها ساهمت مساهمة فاعلة في حل 26 نزاع قبلي في إقليم دارفور[2].

ثالثا –مشكلات الملكية وحيــازة الأرض:

شكلت قضية ملكية الأرض القضية الرئيسية في إقليم دارفور لعقود من الزمن، حيث تتوزع ملكية الأراضي إلى "ديار" يكون لفرادى القبائل فيها حقوق تاريخية، مما جعلها عنصرا حيويا في التصور الذاتي المحلي للسكان، ويرجع هذا النظام إلى بداية القرن العشرين وقد أرسى دعائمه السلطان "علي دينار" آخر سلاطين دارفور ولم يحدد هذا التقسيم "الديار" بطريقة دقيقة بين مختلف القبائل والجماعات مما تسبب في غياب اتفاق حول الملكية[3].

استمر نظام ملكية الأرض وحيازتها في إقليم دارفور يسير حسب التقاليد العرفية فلكل قبيلة منطقة محددة تسمى "دار" وغالبا ما تكون الملكية جماعية على المشاع، وكان هناك نظام للحواكير الذي بموجبه تم منح حقوق الملكية من طرف سلاطين "الفور" لمشايخ ورجال السلطة من مختلف القبائل والمجموعات، وبهذا تمكنوا من الحصول على مساحات شاسعة من الأراضي يتم عبرها تأسيس دار باسم هذه القبائل، كما أن هذا الحق تاريخيا لم يمكن الجماعات الأخرى الوافدة من العيش على هذه الأرض ولم تكن مسألة الملكية مطروحة من طرف الجماعات الوافدة إلى الإقليم، وارتبطت ملكية

---

(1) يوسف تكنة، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع السابق.**

(2) أدم أبكر علي، مستقبل الإدارة الأهلية في دارفور على :

http://www.theniles.org.ar/article,11 /03/2016.

(3) كمال الدين الجزولي، **مرجع سابق الذكر**، ص35.

الأرض في فترة تأسيس الحواكير بالنشاط الممارس فأصحاب الحق التاريخي كانوا معظمهم يمارسون الزراعة ومنه فهم يملكون أراضي، فيما الرحل كانوا يمارسون الرعي وهذا ما جعلهم في حالة تنقل دائمة وغالبا لا يملكون الأراضي مثل قبيلة الرزيقات في شمال دارفور[1].

هذا التقسيم جعل المسألة معقدة فيما يتعلق بالعلاقة بين القبائل ذات "الدور" والقبائل التي لا تملك هذه "الدور" وهو تقسيم بين القبائل المستقرة والرحل. كما يُقسم الرحل في حدّ ذاتهم بين "بقارة" لديهم حقوق حاكورة محدودة و"أبالة" يفتقرون لهذه الحقوق، بالإضافة إلى أن القبائل الكبيرة لها دور أما الصغيرة منها فلم تكن تمتلك الأرض.

باشتداد الجفاف بدأ الجميع في إقليم دارفور يشعرون بالضغط فيما يتعلق بالأرض والماء وهنا برز مطلب إيجاد حل للقبائل التي لا دور لها وترتب عن ذلك أمران، الأول هو طلب بدو "البقارة" الجنوبيون الذين وصلوا للعيش في الأرض نفسها كما دأبوا في الماضي. والأمر الثاني مطالبة النازحون من الشمال والذين ليس لهم دور ولاسيما بدو "الأبالة" بحق متساوي في الحصول على الموارد الطبيعية كغيرهم من المواطنين في تلك الأرض فنتج عن المطلب الأول صراع عرقي بين القبائل العربية نفسها والمتجاورة في الجنوب (قبائل البقارة) ،أما المطلب الثاني فأدى إلى صراع بين الأبالة الذين لا حاكورات لهم والقبائل المحلية المستقرة في الجنوب[2].

تكمن المشكلة الحقيقية في قضية الأرض بإقليم دارفور أن نظام الحواكير أفقد الحكومة المركزية هيبة وسلطة الدولة في بسط سيطرتها وحكمها على تلك المناطق ، وكمثال على ذلك النزاع الذي اندلع بين قبيلة الرزيقات وقبيلة الزغاوة بمحافظة الضعين في عام 1996 حيث قامت قبيلة الرزيقات بتغير لافتة مدينة الضعين بلافتة تحمل اسم مجلس منطقة دار الرزيقات، وفي نفس الوقت أصدرت قبيلة الرزيقات قرارا مكتوبا بحكومة المحافظة يقضي بطرد عدد من مواطني قبيلة الزغاوة من المحافظة ،فكان قرار المحافظة استدعاء المواطنين المطلوبين وأبلغتهم بقرار عدم الرغبة فيهم وطلبت منهم المغادرة أو اللجوء إلى مركز الشرطة[3].

---

(1) Jérome Tubiana, Le Darfour un conflit pour la terre, **Op.Cit**, p116.

(2) محمود ممداني ، **مرجع سابق الذكـــر**، ص290.

(3) إياد عبد الكريم مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص33.

هذه الحادثة تبين أن الحكومة غير قادرة على فرض سلطاتها فيما يتعلق بحل هذه الخلافات وإصدار تشريعات قادرة على الفصل في مسألة ملكية الأرض وكيفية إدارتها وهو ما يضطر الأطراف المتصارعة إلى الاعتماد على ذاتها في حماية ممتلكاتها وما تعتقده بأنه حق تاريخي.

من جانب آخر فإن مؤتمرات الصلح القبلي ومؤتمرات الأمن والتعايش السلمي والمؤتمرات القبلية الخاصة بالقبائل لم تعالج أزمة الحواكير ومفهومها في ظل المتغيرات الكثيرة التي طرأت على الحاكورة، وينشأ النزاع القبلي عادة نتيجة التنافس والاحتكاك الرعوي والزراعي بداخل حدود الحاكورة الواحدة لأنها ضمت حديثا قبائل وأعداد كبيرة من الناس الذين كانوا في السابق لا ينتمون لهذه الحاكورة[1].

بالإضافة إلى هذه الأسباب فإن معظم القبائل التي تمتلك الحواكير ليس لهم مصلحة في إجراء أي تغير في الأوضاع الموروثة حفاظا على ما تستحوذ عليه من أراضي وحواكير لذلك فهي ضد أي محاولة لانتزاع أراضيها بحجة إقامة المشاريع الزراعية ويطالبون بعدم المساس بالتنظيم والأعراف التقليدية[2].

في تحليله لجذور النزاع في إقليم دارفور يقول محمود ممداني : "سنرى أن العنف في دارفور كان مدفوعا بمسألتين واحدة محلية والأخرى وطنية"، فتركزت النقمة المحلية على الأرض وهي ذات خلفية مزدوجة : خلفية عميقة هي الإرث الاستعماري الذي قسم دارفور بين القبائل بحيث أعطى بعضها أراضي وحرم الأخرى[3] ، ونجم عن ذلك إدخال نظام من التميز وفقا لخطوط القبلية بين المقيمين الأعضاء في القبيلة الأصلية وغير الأعضاء فيها، ومنحت القبيلة "المحلية" حقين عرفيين : حق ملكية الأرض والتعين في المناصب الرئيسية في الإدارة القبلية[4]، أما الخلفية المباشرة فهي أربعة عقود من الجفاف والتصحر فاقمت النزاع بين القبائل التي تمتلك الأرض والقبائل التي لا تمتلكها.

كما أن العوامل البيئية الجفاف والتصحر خلقت ضغطا على بعض المناطق نتيجة عدم انحصار المشكل في سكان إقليم دارفور فقط بل شمل أيضا الوافدين من تشاد وليبيا وأصبح خاصة الوافدون العرب من تشاد يطالبون هم الآخرون بالأرض ومعظمهم استعمل وسيلة الانخراط في الحركات

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص89.
(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص91.
(3) توفيق المديني، **مرجع سابق الذكـــر**، ص86.
(4) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص210.

المسلحة في دارفور من أجل الحصول على هذا الحق لتصبح قضية الأرض بين مطرقة العوامل التاريخية وسندان التسيس الذي رافق هذه المسألة[1].

رابعا – التنافس حول الموارد المحدودة (بين المزارعين والرعــاة):

تعتبر حالة النزاع في إقليم دارفور نموذجا مهما لفهم النزاع والتنافس بين الجماعات الإثنية المختلفة على الموارد داخل الدولة الواحدة، ويميل الكثير من الباحثين و الكتاب إلى القول بأن النزاعات في السودان ترجع في جوهرها إلى عوامل اقتصادية (صراع حول الموارد المحدودة) والجماعات في السودان عادة ما يتنافسون فيما بينهم على مناطق الرعي والزراعة وموارد المياه، وتمثل المالتوسية الجديدة نموذجا تفسيريا مهما للحالة السودانية إذ يدفع تزايد السكان مع ندرة المياه إلى التصادم بين أرباب المهن المختلفة في المناطق الحضرية خاصة بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين[2].

لقد كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والمتنقلة، لكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع بداية التغيرات البيئية وموجة الجفاف التي ضربت الساحل ووجدت معظم تلك القبائل نفسها في مواجهة وضع صعب جدا إذ لم تعد المراعي كافية لحيواناتهم وبدأ الرعاة بتغيير مساراتهم وارتياد أماكن جديدة توفر الماء والمراعي للحيوانات[3].

كما أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل الموسمية ولم تعد تهتم بتخطيط مسارات المراحيل قبل وصول القبائل الرعوية إلى المناطق الزراعية في الجزء الجنوبي من الإقليم كما كان يتم في عقود سابقة، وتم هجر المسارات المعتادة في السنوات السابقة لموجة الجفاف وخاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة إلى تخلي الإداريين عن تنظيم هذه المسارات أو تخطيط مراحيل جديدة، مما جعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول إلى الوديان الخصبة بغض النظر عن اكتمال عملية الحصاد مما أدى إلى زيادة التصادم المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين[4].

---

(1) Jérome Tubiana, Le Darfour un conflit identitaire, **Op.Cit**, p189.

(2) حمدي عبد الرحمان، لماذا تفكك الدول ؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، **مرجع سابق الذكر**، ص30.

(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص88.

(4) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص94.

هذا التنافس حول الموارد الطبيعية سببه في الأساس ثبات أو تناقص مستوى الموارد الطبيعية في مقابل ازدياد مضطرد لمستخدمي هذه الموارد، وهو ما يفسر لماذا كان الرعاة غير المستقرين طرفا في 80% من النزاعات، وفي مقدمة العوامل التي أدت إلى انفجار النزاع بين المزارعين والرعاة هو إعاقة مسارات الرعاة الرحل من قبل المزارعين وذلك بإنشاء ما يسمى "زرائب الهواء" من طرف الفور والمساليت والبرتي ، وهي زرائب وهمية يقيمها السكان بقصد إبعاد مواشي الرعاة وحصرها في أضيق نطاق وعند تعدي قطعان الماشية على هذه الزرائب يجب أن يدفع أصحابها تعويضات مالية ضخمة، وأصبح بعض المزارعين يقومون بحرق المراعي لمسافات شاسعة لإبعاد الرحل عن مزارعهم وقراهم مما حرم الرعاة منها[1]، في حالات أخرى يطلب من الرعاة دفع حقوق المرور عبر أراضي المزارعين وهذا يتنافى ومفهوم الدولة الحديث إذ ليس من حق أي جهة أن تتصرف في حق التنقل غير سلطات الدولة الرسمية ، وكذلك المبالغة أحيانا في تقدير الخسائر من طرف المزارعين مما يؤزم الوضع بين الطرفين.

بالإضافة إلى إشكالية المراعي ومساحات الزراعة،نجد أن شحّ المياه لعب دورا كبيرا في دفع أطراف النزاع إلى التصعيد، فسكان الإقليم يعتمدون بدرجة كبيرة على مياه الأمطار في نشاطهم الاقتصادي وتتضاءل هذه النسبة في سنوات الجفاف، ويتزايد الترحال والتنقل نحو المناطق التي تكثر فيها نسبة التساقط مما يؤدي إلى زيادة فرضية الاحتكاك والصدام خاصة في ظل انعدام مشاريع خاصة بالبنية التحتية للتزود بالماء وهو ما يؤثر أيضا على مسارات الرحل أيضا، ويؤكد هذا عدد النزاعات القبلية الدامية التي حصلت أعوام 1983 حتى 1989 بين الزغاوة والسبيعات والزغاوة والمراريت كانت بسبب إغلاق المسارات أو الطرق التي تؤدي إلى مصادر المياه ومناطق تواجد الآبار وفي بعض الأحيان إحاطتها بالأشواك وتسييجها ما يدفع الرعاة إلى إزالتها نظرا لحاجتهم لها مما يجعل المزارعين يردون بطريقة معاكسة وعنيفة[2].

أدت موجة الجفاف التي ضربت الإقليم بداية من عام 1971 و1973 ثم 1985 و1986[*] إلى زيادة الاحتكاكات القبلية، وكانت أكثر القبائل تضررا من موجة الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي توجد شمال الإقليم وغربه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقُمَرْ والرزيقات الشمالية والزيادية، ويمكن تتبع هجرات قبائل الزغاوة والقمر والقبائل العربية من شمال دارفور ودخولها في

---

(1) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص131،130.

(2) إياد عبد الكريم مجيد، **مرجع سابق الذكر**، ص53.

(*)أحصى "دي فال" و"يونغ" 19 موجة جفاف ضربت دارفور على مدار أكثر من قرن خلال الفترة ما بين 1885 حتى 2001 وهي موجات تنوعت في اتساع مداها وتأثيرها.

صدامات قبلية ،فكلما اتجهنا جنوبا زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة ،أما عن الأبالة والرزيقات الشمالية ومجموعات الرحل القبلية بشمال دارفور وهي قبائل عربية فإن أثر التصحر والجفاف قد أفقدهم مراعيهم وأبار موارد مياههم فهاجروا إلى مناطق الفور ومناطق المساليت بغرب دارفور وصولا إلى أقصى الجنوب الغربي لجنوب دارفور وإلى مناطق الداجو[1].

تعتبر هذه التقلبات المناخية وتأثيراتها البيئية لا تخضع للتحكم البشري لكنها ذات تأثير مباشر على سبل كسب العيش في إقليم دارفور وبالتالي على الاستراتيجية النزاعية لكل طرف من أجل البقاء، وهذا ما يؤدي إلى تقاطع المصالح والدعم القبلي المفضي إلى تعزيز الانحياز العرقي وبالتالي النزاعات المسلحة[2]. وعلى الرغم من أن التنافس ليس حديث النشأة في الإقليم فقد وجدت آليات تقليدية للتحكم فيه وتسويته غير أن هذه الوسائل التقليدية تم تدميرها وتجاوزها بفعل عاملين رئيسيين :

1- توجه حكومة الإنقاذ إلى الاعتماد على أهل الثقة في حل المشاكل.

2- انتشار الأسلحة في المنطقة نتيجة عدم الاستقرار الأمني[3].

كما أن محاولات الحكومات السابقة تحديد المسارات والرحل في فترات ما لم تكلل بالنجاح، وهذا راجع إلى اعتقاد المزارعين بأن القوات شبه النظامية التي أنشئت لهذا الغرض تابعة للرعاة وتحميهم وبهذا فهي فاقدة للمصداقية[4]، ولجأت كل القبائل تقريبا لاستخدام نظم عسكرية محلية يتم الاعتماد عليها في حالات الدفاع كما أنها أصبحت وسيلة للإغارة أيضا .

بتتبع النزاعات القبلية في دارفور حول الموارد الطبيعية يتبين لنا أنه كانت بعيدة عن نقاط التماس العرقي وهو التصنيف الشائع لدى الكثير من المراقبين والمحللين بأنه نزاع وطابع عرقي بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية، حيث أن التنافس كان قد بدأ حول الأرض وفقا لنمط العيش الاقتصادي دون الأخذ بالانتماء العرقي في الحسبان معظم القبائل العربية والإفريقية تزاوج بين النشاط الزراعي والرعي. وتؤكد الكثير من النزاعات المتأصلة بين القبائل في دارفور أن العامل العرقي لم يكن هو الأساس، آخر هذه النزاعات والذي دار بين قبيلة الرزيقات والمعاليا بشرقي دارفور وهو نزاع تمتد

---

(1) سمير إبراهيم محمد إبراهيم، **مرجـــــع سابق الذكر، نفس الموقع السابق.**

(2) خالد التيجاني النور، **مرجع سابق الذكر**، ص159.

(3) حمدي عبد الرحمن، لماذا تتفكك الدول ؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، **مرجع سابق الذكر**، ص30.

(4) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص88.

جذوره إلى خمسين سنة مضت تجدد في شهر أوت 2013. وأدى إلى مقتل المئات وكذلك الاقتتال بين الرزيقات وبني حسين للسيطرة على مناجم التعدين في جبل عامر بشمال دارفور[1].

خامسا – انتشار السلاح في الإقليم وتزايد عمليات النهب المسلح:

أهل إقليم دارفور يتميزون بثقافة حمل السلاح فهو ضروري في حياتهم، ويكمن سبب انتشار هذه الظاهرة في الطبيعة القبلية للمجتمع، بالإضافة إلى الخلفية التاريخية للمنطقة المعروفة بالحروب والغارات بين مختلف القبائل وإلى الحملات التأديبية التي كانت تقوم بها جيوش السلاطين في الماضي لإعادة القبائل التي تخرج عن طاعة السلاطين إلى جادة الصواب. كل هذه الظروف القاسية خلقت ما يعرف بثقافة الحرب حيث أصبح حمل السلاح تعبيرا عن الرجولة والشهامة[2].

تعددت التفسيرات والأسئلة حول كيفية انتشار السلاح ودخوله بهذا الشكل إلى إقليم دارفور، التفسير الأول يرى بأن "الصادق المهدي" هو من قام بتسليح القبائل العربية منذ عام 1986 والسبب يعود حسبهم، إلى أنه كان يريد مواجهة تمدد قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان خارج إقليم الجنوب[3].

التفسير الثاني أيضا ارجع دخول السلاح بشكل مكثف وبوتيرة متكررة إلى الصادق المهدي أيضا ، عندما كانت الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضد حكومة "مايو" بزعامة جعفر النميري أين تم تخزين السلاح للقيام بانتفاضة في شهر جويلية 1976 حيث خزن السلاح لهذا الغرض في إقليم دارفور، وبعد الحوار مع النظام تم التخلي عن السلاح لقوات الجيش الوطني السوداني لكن كميات كبيرة منه كانت قد تسربت للقبائل الموجودة في الإقليم، واحتفظت مجموعة مكونة من 700 رجل بسلاحها لتمثل هذه المجموعة بداية نشاط النهب المسلح والسرقات المنظمة في دارفور[4].

كان هذا العامل السبب في الكثير من الانتقامات والنعرات القبلية حيث يتم تتبع الجناة إلى القبيلة الأصل ليتم الرد بنفس الطريقة وهو ما زاد من حدة الصراعات لسنوات طويلة في بعض الأحيان.

---

(1) خالد التيجاني النور، **مرجع سابق الذكر**، ص160.
(2) زكـــي البـــحيري، **مرجـــع سابق الذكر**، ص98.
(3) أحـــمد أبو سعدة، **مرجـــع سابق الذكر**، ص121.
(4) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص130.

كان للحرب في كل من دولة تشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى دور كبير أيضا في انتشار السلاح والسبب يعود إلى احتماء المتحاربين داخل إقليم دارفور في فترات معينة، ثم بعد ذلك قاموا ببيع الأسلحة للسكان المحليين من أجل الحصول على الاحتجاجات الضرورية وبهذا أصبحت تجارة السلاح نشاط رائج بمختلف الأنواع والأحجام في ظل غياب سلطة الدولة و سيطرتها على الوضع، وتزامن هذا الانتشار أيضا مع بداية موجات التصحر والجفاف التي ضربت المنطقة مما أفضى إلى وجود جماعات تبحث عن وسائل جديدة لتحصيل عيشها خاصة في ظل وجود فئات شابة عاطلة عن العمل وغياب مشاريع تنموية يمكن أن تستوعبهم[1].

ما ساعد أيضا على وجود السلاح هو قيام ليبيا في أواخر السبعينيات بتسليح القبائل العربية لتدعيم قواتها في نزاعها مع تشاد حول إقليم "أوزو" الحدودي، بالإضافة إلى عودة الكثير من السودانيين الذين كانوا في إفريقيا الوسطى بعد الانقلابات التي حصلت فيها. هذا الوضع أصبح يُشعر القبائل في دارفور أن نظام المساعدة الذاتية هو الأمثل لحماية أنفسهم وممتلكاتهم من سطوة العصابات المسلحة لأنها تمتلك الأسلحة بمختلف أشكالها حتى أنه أحسن من السلاح الموجود لدى القوات الحكومية والشرطة ، ودفعهم هذا الشعور إلى التسابق من أجل الحصول على السلاح لحماية أنفسهم خاصة وأن الإقليم أصبح سوقا لتجار السلاح الذين يقومون بتهريب أحدث أنواع الأسلحة إليه[2].

بجانب هذه الأسباب ساهمت أيضا حكومة الإنقاذ في انتشار السلاح بإقليم دارفور مما زاد من حدة النزاع بعد عام 2003 وهذا راجع لدعم بعض القبائل من طرف الحكومة على حساب قبائل أخرى وهو ما أطلقت عليه قبيلة المسيرية اسم الحرب غير المتكافئة، حيث أدمج الأبالة في وحدات استخبارات الحدود و البقارة في شرطة الاحتياط المركزي، وهنا تلقت المجموعتان الأسلحة بما في ذلك رشاشات ثقيلة غير أن حرس الحدود الذين يتبعون الجيش بدلا من الشرطة تلقوا مزيدا من الأسلحة من النوع الثقيل، هذا التباين في التسليح أثار الغيرة بين المجموعتين وفاقم من التوترات بينها [3].

تشير الإحصاءات المتوفرة أن عدد قطع السلاح في إقليم دارفور بداية النزاع بلغت نصف مليون قطعة ويقدر "دفع الله الحاج يوسف" رئيس اللجنة السودانية لتقصي الحقائق في دارفور أن عدد قطع السلاح الموجودة في الإقليم إلى غاية سنة 2012 هو مليون قطعة، وقال أن كل قبيلة تمتلك

---

(1) إياد عايد والي البديري، **مرجع سابق الذكر**، ص204.
(2) زكي البحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص100.
(3) جولي فلينيت، الحرب الأخرى : الصراع العربي الداخلي في دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص23.

سلاحا حديثا وبأعداد كبيرة خاصة وأن أغلب أبناء دارفور خدموا ضمن القوات المسلحة السودانية ولديهم خبرة في استعمال السلاح[1]، وحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإنها تشير إلى وجود مليوني قطعة سلاح غير أن أغلب هذه الأرقام غير رسمية وهو ما أكده مدير أمن المجتمع والسيطرة على الأسلحة الخفيفة بمفوضية نزع السلاح "محمود زين العابدين"، وأضاف أن المفوضية لا تعمل على نزع السلاح بل تعمل للسيطرة عليه عبر تسجيل ووسم السلاح وأكد أن عملية التسجيل بدأت بولاية جنوب دارفور عام 2010 ،وتم تسجيل 10 آلاف قطعة وفي الغرب تم إحصاء 500 قطعة سلاح، وهناك مبادرة أخرى لمنع تدفق السلاح من الدول المجاورة التي تعاني من اضطراب أمني دائم، غير أن عدم وجود اتفاقية ملزمة لجميع الدول يحول دون التوصل إلى إيجاد حلول عملية[2].كان لتوفر السلاح وسهولة الحصول عليه تبعات متعددة :

أولا : شجع بعض الأفراد على استخدامه كوسيلة لكسب العيش (النهب المسلح)، وشجع القبائل ولاسيما تلك التي بينها نعرات سابقة على تسوية حساباتها، ومنه فقد شكلت هذه القبائل والعرقيات مليشيات قبلية مسلحة سواء بهدف الإغارة أو الدفاع.

ثانيا : الذين اكتسبوا السلاح أصبحوا خارجون عن الخضوع لأجهزة المجتمع الأهلي، وهذا بسبب نوعية السلاح وقدرتهم على استخدامه جيدا، كما أن بعض منهم قامت الدولة نفسها بمدهم بالسلاح وتدريبهم على استخدامه وذلك عبر برامج الخدمة الوطنية الإلزامية أو الدفاع الشعبي، والخروج عن الضبط الاجتماعي يعبر عنه حملة السلاح بعبارة "بندقيتي هي حكومتي".

سادسا – تنامي الولاءات القبلية وتسيسها:

يظهر الواقع الاجتماعي والثقافي في إقليم دارفور، أن القبيلة تشكل مرجعية داخلية تتصل بالجذور المجتمعية والبنى التحتية متمثلة في التراث الاجتماعي وهي تتصل بالاستقرار الاجتماعي الذي ظل في وجدان عامة الناس لعدة قرون[3]، وكون الإقليم شاسع فإنه ضم تنوع عرقي كبير يزيد عن 50 قبيلة وإذا ما احتسبنا عدد البطون فإننا نكون أمام عدد يتجاوز 145 من أصول مختلفة امتزجت وتعايشت مع بعضها خاصة من الناحية الدينية (مسلمون) ولغويا (العربية).

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص140.

(2) أم بلة النور، انتشار السلاح في دارفور... القنبلة الموقوتة على :
http://www.sudaress.com/alintibha,19/07/2016.

(3) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص94.

لم تظهر الكثير من الاختلافات خاصة قبل الحقبة الاستعمارية. لكن بعد إحداث الاستعمار تفرقة بين من يملك الأرض ومن لا يملك بدأت تبرز تباينات واختلافات مهدت لبداية التنافس والصراع حول السلطة ، وحول الأرض باعتبار الأرض مصدر مهم للعيش ورمز أيضا للسلطة في الإقليم، واستمرت الوضعية على حالها مع تعاقب الحكومات الوطنية التي لم تبدل الكثير من الجهد من اجل استقرار الأوضاع بل سنت قوانين وتشريعات زادت من حدة النزاعات القبلية والانغلاق على القبيلة، أدى الحرمان المتزايد في الإقليم إلى انغلاق الأفراد أكثر في إطار القبيلة كتعبير عن حالة نفسية تعصبية ذهنية تظهر في العلاقات والسلوكيات بين القبائل ،ولم يقف الاندماج والتعايش حائلا دون ذلك وهذا سبب تزايد الحاجة إلى الأمن والعيش وكسب الرزق داخل القبيلة كخيار وحيد مما ترتب عنه عودة الولاءات للرموز القبلية ،وزادت أهمية رؤساء القبائل وأصبحت القبيلة هي المؤسسة الاجتماعية التي يشعر فيها الفرد في إقليم دارفور بوجوده والتعبير عن ذاته، بعد تلاشي الأمل في إمكانية أن تقوم الحكومة المركزية بأدوار مهمة على الصعيدين الاجتماعي والثقافي ومنه جاءت العودة السريعة للنظام القبلي التقليدي، ولهذا نجد جميع الاحتكاكات بين القبائل في إقليم دارفور تتميز بطابع المواجهة المسلحة العنيفة[1].

ما زاد أيضا من تعقيد هذه النزاعات هو عنصر التأثر الذي يعد عاملا مهما لفهم ديناميكية النزاعات القائمة على الولاء القبلي في إقليم دارفور، إذ أن حالات القتل والاعتداء المتكرر تؤدي دائما إلى بقاء الرغبة في الانتقام مستمرة وهذا الانتقام في غالب الأحيان يأخذ الطابع الجماعي بسبب العصبية القبلية، ومنه يقود إلى ترسيخ التوتر الاجتماعي بين المجموعات وتنامي العداء الذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر خاصة فيظل هيمنة الثقافة التقليدية والانغلاق على الذات ضمن القبيلة الواحدة[2].

لم يكن الانتماء القبلي سببا وحيدا بذاته أو تزايد نسبة الحرمان بل لعب التسيس دورا هاما وبارزا ومحوريا في مراحل زمنية مختلفة، وهنا تقع المسؤولية على الحكومات الوطنية التي ساهمت في تسيير الوضع في إقليم دارفور، وهذا منذ عهد حكومة "مايو" التي اتخذت موقفا سلبيا من نظام الإدارة الأهلية، إذ اعتبرتها تجسيدا لدوائر طائفية وأنها معادية للنزعة الاشتراكية التقدمية التي كان يتبناها النظام السياسي آنذاك، ثم عملت بقية الأحزاب الكبرى بخاصة حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي على حث زعماء القبائل لاستقطاب أبناء القبائل للانضمام إليها واتضح هذا الانقسام بعد مناصرة الاتحاد

(1) رعد قاسم صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص58،59.
(2) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص128.

الديمقراطي القبائل ذات الأصول الإفريقية في حين وقف حزب الأمة بجانب القبائل العربية. وانعكس هذا الوضع على الحرب التي وقعت بين قبيلة الفور ونحو ثلاثين قبيلة عربية عام 1987 حيث تردد في ذلك الوقت أن الحزبين يدعمان القبائل بالسلاح.

خلال فترة حكم الإنقاذ الوطني لم تتغير المعادلة كثيرا بل زادت سوءً ، نتيجة التسيس المتبع من قبل حزب المؤتمر الوطني حيث أقحم رجال الإدارة الأهلية في العمل السياسي ولم يترك خيارات لأبناء إقليم دارفور، إذ أصبحوا مطالبين بإثبات ولائهم للمؤتمر الوطني أو مناوئتهم له. وبهذا يصبحون أمام مواجهة العقاب من المركز بالعزل أو بتنصيب الخصم مسؤولا عليهم، وبهذا أجبرت القبائل للتدافع والتنافس من أجل إظهار الولاء لحكومة الإنقاذ والعمل على حضور لقاءات الحزب والعمل على تقديم احتجاجهم أملا في الحصول على مكاسب وهو ما زاد من حدة العنصرية وسط القبائل[1].

وما يلاحظ على حكومة الإنقاذ الوطني أنه تم التركيز منذ بداية التسعينيات على المشروع الحضاري والهوية العربية والإسلامية للسودان ، وكان هذا إحدى جوانب الصراع الهوياتي في السودان أما الشق الآخر والذي يبرز مدى الصراع بين القبائل هو محور الشرق والغرب أي بين الجماعات والقبائل الشمالية التي هيمنت على الحكم في السودان الحديث ، والقبائل والجماعات المهمشة في إقليم دارفور غرب السودان[2].

يتضح من هذا المنطلق مدى الانقسام الحاصل داخل السودان وإبراز قيمة الولاء للقبيلة بدل الانتماء إلى الوطن الموحد، ونتيجة لهذا التسيس المتواصل للكيانات القبلية تلاشت كل سبل التعايش السلمي بين المجموعات المختلفة إثنيا، وأصبح تصنيف القبائل قائم على معيار الموالاة للنظام السياسي القائم.

أصبحت النزاعات القبلية تتسم بالعنصرية وظهرت مجموعات ضغط تسعى كل منها إلى تحقيق مصالح ضيقة على حساب تماسك النسيج الاجتماعي لدارفور، وبرزت كتل قبلية معينة يمكن حصرها في أربع هي : كتلة الفور، كتلة الزغاوة، كتلة العرب، كتلة القبائل الأخرى[3]، وهذا مؤشر كافي لتبيان

(1) آدم محمد أحمد عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص ص35،36.
(2) حمدي عبد الرحمن، لماذا تتفكك الدول ؟ السودان من الضعف العام إلى التقسيم الجغرافي، **مرجع سابق الذكر**، ص29.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص95،96.

مدى الانقسام الحاصل بدارفور قبليا، وعمق الشعور بأن الدولة لا تمثل الإطار الذي يعبر عن آمال وطموحات كل الجماعات الاثنية.

أدى الترابط الجغرافي والتاريخي والسياسي بين إقليم دارفور والمحيط الإقليمي إلى إضعاف إحساس سكان المنطقة بالبعد القومي وغلبة الاتجاهات الجهوية والقبلية، مما يجعلها تلجأ إلى خارج الإقليم عند حدوث مشكل أو في تعاملاتها، وتبرز هنا حالة المساليت والفور والزغاوة في لجوئهم إلى تشاد وإفريقيا الوسطى[1].

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية.

أسهمت مجموعة من العوامل والمعطيات والتي أفرزتها البيئة الإقليمية حيث كانت دول الجوار تمر بتحولات أمنية واقتصادية حرجة، وفي ظل معطيات التأثير والتأثر فإن انعكاساتها جعلت الإقليم يتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة وكان الجانب الأمني وقضية الترابط الإثني على رأس قائمة هذه المسائل. كما أن عوامل البيئة الدولية أيضا ساهمت بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتجلت في مصالح القوى المنافسة من أجل الموارد والمصالح الجيوسياسية وكذلك نشاط الفواعل الإعلامية في تقديم وتغطية ما يحدث في الإقليم وانعكاسات توجهات هذه المؤسسات على مسار الأحداث في دارفور وردود الفعل الدولية الرسمية وغير الرسمية . وتتمثل في:

أولا – انعكاسات الأوضاع الأمنية في دول الجوار:

يعتبر موقع إقليم دارفور حساس واستراتيجي وهذا نتيجة لوقوعه في منطقة نزاعات ومنطقة ذات تنوع إثني ومحل لتنافس القوى الدولية، و تعد مسألة الحدود النقطة الأولى المهمة إذ تقدر حدود الإقليم الإجمالية بـ 2450 كلم مع دول غير مستقرة وهي تشاد وإفريقيا الوسطى اللتان مازالتا تعانيان من نزاعات داخلية حتى يومنا هذا وليبيا التي تعاني من حرب داخلية بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي منذ عام 2011 بين المليشيات القبلية والجماعات المسلحة. ضف إلى ذلك شساعة الحدود الغربية للسودان والتي لا توجد بها حراسة كافية ، دون أن نتجاوز دور الاستعمار في رسم الحدود السياسية بين هذه الدول دون الآخذ في الحسبان التركيب الاجتماعي وتوزيع القبائل بينها بل عمل على تفكيك نسيجها وتوزيعها عشوائيا حتى تبقى هذه المناطق غير مستقرة لعقود من الزمن، وهو ما نلاحظه في دارفور حيث تجد بعض القبائل امتدادها داخل الأراضي التشادية وبهذا لا تتوافق التركيبة الاجتماعية مع

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص101.

الحدود السياسية للدول، ونفس الشيء بالنسبة لقبائل أخرى في الدول المجاورة والتي لها امتداد داخل إقليم دارفور. شكّل الوضع الأمني لدول الجوار أحد أهم المسببات للنزاع الاثني في إقليم دارفور حيث أن الإقليم كان على الدوام عرضة لتأثير مخرجات ونتائج الحروب والنزاعات التي تقع في الدول المجاورة له أو بين هذه الدول ضد بعضها البعض.

شمالا حاولت ليبيا في عهد العقيد القذافي البحث عن حلفاء لها جنوب الصحراء الكبرى خاصة في تشاد ودارفور واستطاعت أن تستميل القبائل الرحل من العرب المحليين، وأدى هذا إلى نشوء إيديولوجية تدعو إلى التفوق العربي والذي هي أحدى العوامل المحركة لمليشيات الجنجويد، وسعى القذافي أيضا إلى دعم "التبو" وهم ليس عربا وإنما بدافع مصلحي بالدرجة الأولى لأن أراضيهم كانت معقل تمرد ضد النظام التشادي[1]. كما قام تسليح قبائل عربية على الحدود السودانية–التشادية خاصة القبائل العربية من تشاد والتي من شأنها زعزعة استقرار نظام إدريس ديبي[2].

تأثرت أيضا المنطقة كثيرا بالنزاع التشادي–الليبي حول شريط "أوزو" الحدودي، وأدى هذا النزاع بالإضافة إلى نزاعات الداخلية في تشاد خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى انتشار السلاح وتزايد عدد الجماعات المسلحة في المنطقة، وهذا ما زاد من انتشار ظاهرة النهب المسلح متزامنة مع ظاهرة الجفاف والتصحر التي راح ضحيتها ما يقرب من 15 ألف شخص[3]. كانت دارفور قاعدة خلفية لمتمردي تشاد لتنفيذ عملياتها ضد الحكومة في "أنجامينا" وكان من نتائج هذا التواجد استفادة الحركات المسلحة في إقليم دارفور من الأساليب القتالية للمتمردين التشاديين واستغلال الحدود الطويلة بين الدولتين[4].

جنوبا تعتبر إفريقيا الوسطى التي يحكمها نظام سياسي ضعيف وهش دولة تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، واعتماد النظام السياسي فيها على الدعم الخارجي خاصة من فرنسا وتشاد وتجلى هذا الدعم منذ عام 2006 إثر تدخل القوات الفرنسية بشكل مباشر لاستعادة بلدة "براو" في الشمال الشرقي من العاصمة بانغي، ودحر المتمردين (تجمع القوات الديمقراطية من أجل الوحدة) وأصبح هذا الإقليم مركزا لعبور جميع المتمردين من دارفور

---

(1) جيرومي توبيانا، **حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفورة تشاد : الأسطورة والحقيقة**، جنيف : معهد الدراسات العليا الدولية، ط1، 2007، ص18.
(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص110.
(3) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجـــــــع سابق الذكـــر**، ص242.
(4) أمين المشاقبة ومرغيني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص184.

وتشاد وجنوب السودان دون أن ننسى أن بعضا من عناصر المجموعات المتمردة في تشاد ضمت في صفوفها متمردين من إفريقيا الوسطى خاصة بعد توقف الاقتتال فيها[1].

يعد عدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية والضعف الإداري سمات دائمة للوضع في إفريقيا الوسطى منذ سنوات الاستقلال الأولى، على الرغم من امتلاكها كميات ضخمة من الموارد الطبيعية كاليورانيوم، النفط، الذهب، الألماس، الأخشاب، غير أن عوائدها لم تنعكس على مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما أدى إلى تصاعد حدة التنافس والنزاع بين الجماعات والعرقيات من أجل السيطرة على الموارد والتجارة (المشروعة وغير المشروعة). ومنذ الاستقلال تعرف إفريقيا الوسطى نزاعا مزمنا حول السلطة بداية بالانقلاب الأول الذي حدث عام 1966 ضد "دافيد داكو" وصولا إلى إسقاط الرئيس "فرونسوا بوزيزيه" في شهر مارس 2013[2]، ثم دخول البلاد في نزاع اثني بين أنصار الرئيس "ميشال جوثوديا" و"فرنسوا بوزيزيه" وأخد هذا النزاع بعدا عرقيا ودينيا بين المسلمين والمسيحيين تحت لواء حركتي (أنتي بلاكا) و(السليكا).

من الجهة الجنوبية توجد دولة جنوب السودان وهي في غاية الهشاشة منذ الإعلان عن استقلالها في استفتاء جرى شهر جويلية 2011 ،إذ تعاني من عدم استقرار ونزاع بين الإثنيات الرئيسية في الدولة أي بين "إثنية الدينكا" و"إثنية النوير"، هذا الوضع الأمني المتدهور أثر بشكل مباشر وغير مباشر في استمرار النزاع الاثني في دارفور، ويتقاطع هذا النزاع مع نزاع دارفور في إشكالية المسببات التي ترتبط بمصادر التصنيف القبلي (النوير يمثلون 40% من المجموعة النيلية والنوير 20%) حيث تتصارع المجتمعات المحلية بقوة حول الموارد وهذا في ظل عدم الثقة في مؤسسات الدولة. بالإضافة إلى التنازع حول ملكية الأرض والمياه وإشكالية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية وعلاقتها بالمواد، ويضاف إلى هذا تزايد انتشار السلاح وتراجع السلطة القبلية لمصلحة الشباب الحائز على الأسلحة[3].

وتاريخيا سبق لمتمردي الجنوب أن سعوا إلى إثارة القلاقل في الغرب أي بإقليم دارفور بهدف توسيع التمرد ناحية الغرب للضغط على الحكومة في الخرطوم، وهو ما نتج عنه تسليح قبائل دارفور

---

(1) جيرومي توبيانا، حرب تشاد – السودان بالوكالة وعملية دارفورة تشاد : الأسطورة والحقيقة، **مرجع سابق الذكر**، ص18.

(2) أميرة محمد عبد الحليم، أبعاد متداخلة : جذور وآفاق الصراع في إفريقيا الوسطى، **السياسة الدولية**، العدد 196، 2014، ص135.

(3) أماني الطويل، القابلية للتصعيد : تعقيدات الصراع في جنوب السودان، **السياسة الدولية**، العدد 197، جويلية 2014، ص134.

لإفشال مخطط متمردي الجنوب آنذاك[1] ، لكن هذه العلاقة مع الحركات السياسية والعسكرية في إقليم دارفور تحت غطاء الوساطات، وبعد الاستقلال حاليا يعتبر الخطر الأمني الذي يمكن أن يؤثر على مسار النزاع في الإقليم هو السيناريو غير المرغوب فيه إذ يشكل نجاح متمردي الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان) في تحقيق الانفصال حافزا لمختلف الحركات المتمردة أن تحذوا حذو هذه الأخيرة وتصعد من موقفها تجاه الحكومة لتحقيق نفس المطلب.

ثانيا – الترابط الإثني والقبلي في المنطقة:

كانت الروابط الإثنية مؤثرة بعمق كبير في العلاقات بين الجماعات المسلحة المتمردة من الجانب التشادي والجانب الدارفوري، فالانتماء الإثني يعتبر بمثابة أيديولوجية انتهازية عادية يدفع ببعض الجماعات والقادة إلى اعتماد ولاءات متعددة[2]، وتعد دارفور قاعدة تاريخية للانقلابات العسكرية في تشاد، وينتمي إدريس ديبي الرئيس التشادي إلى قبيلة الزغاوة التي تسكن شمال شرقي تشاد على الحدود مع دارفور وهي مشتركة بينهما وللزغاوة فروع عديدة منتشرة بين البلدين أهمها زغاوة التوار، الأرتاح، البديات، الكجمر[3].

لقد استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان جزء منهم بإقليم دارفور خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية، والشرقية انطلاقا من جنوب دارفور، وتوجد حوالي 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد وأصبح العنصر التشادي سواء من القبائل الإفريقية مثل الزغاوة[*] أو العربية القاسم المشترك في التدهور الأمني بدارفور على مدار السنوات الماضية[4]، تاريخيا ترجع موجات التنقل هذه إلى سنوات الستينيات والسبعينيات وكانت حركة اللجوء ذات أسباب اقتصادية وسياسية شملت المدنيين والمليشيات على السواء، حيث استقبل الإقليم عام 1973 أكثر من 200الف لاجئ تشادي بسبب الحرب الأهلية وموجة الجفاف ولجأ حوالي 94الف شخص (معظمهم من زغاوة التوبو) إلى مخيمات

---

(1) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص244.

(2) جيرومي توبيانا، **نبذ المتمردين : الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان**، جنيف : المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2011، ص13.

(3) وليد سيد محمد علي بشير، العلاقات السودانية-التشادية بين الاتفاقيات والمغامرات، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي2007-2008**، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار 02،2008، ص117.

(*)**الزغاوة:** شاركت قبيلة زغاوة في الفترة (1986-2001) في 11 نزاعا من أصل 22 نزاعا في الإقليم أي ما نسبته 50% من النزاعات في دارفور.

(4) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص243.

سودانية في شهر نوفمبر 1994 ،وشملت الهجرة قبائل عربية وغير عربية وهذا ما شكل وجود روابط بين دارفور وشرق تشاد[1].

كثيرا ما يأتي الدعم متبادلا بين الطرفين وهذا بدافع التضامن الإثني ، إذ يجد الزغاوة في دارفور السند من الرئيس إدريس ديبي وزغاوة شرق التشاد ،ونفس الدعم يقدمه زغاوة دارفور لدعم جماعتهم في تشاد ضد الجماعات الأخرى، وفي سياق العلاقات بين تشاد والسودان نجد كل من الحكومتين تعتمد على الإثنية التي لها رابط مباشر معها. ويبرز هذا التوجه في دعم "إدريس ديبي" المتواصل لقبيلة الزغاوة بدارفور ضد الحكومة المركزية في الخرطوم كلما ساءت العلاقة بين الدولتين[2]، وهو ما يعكس مدى الاعتماد على الرابط الإثني في تشكيل التحالفات السياسية والعسكرية بين الجماعات وتجلى هذا الأمر بوضوح في فترة 1989-1990 أي بعد وصول إدريس ديبي إلى السلطة.

كما أثرت الروابط الإثنية عبر الحدود أيضا في طريقة التعامل مع أحد الفواعل الرئيسية في دارفور وهي مجموعة "الجنجويد" حيث تنافس كل من السودان وتشاد ومختلف فصائل المعارضة في دارفور خلال الفترة من عام 2006 الى2008 على دعم "محمد حمدان دغلو" المعروف باسم "حميدتي" من فرع أولاد منصور من قبيلة الرزيقات الماهرية، وفي ماي 2006 استخدمت تشاد نفوذها وتأثير وزير دفاعها "بشارة عيسى جاد الله" وهو أيضا من أولاد منصور لإقناع "حميدتي" على توقيع اتفاق عدم الاعتداء في تشاد مع رئيس حركة العدل والمساواة "خليل إبراهيم"[3]، بالإضافة إلى ما سبق نجد أن أغلبية قادة ورجال حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وهما الحركتان البارزتان في مشهد النزاع الاثني في الإقليم هم من قبائل الزغاوة والفور والمساليت. وهي قبائل لها امتداد في الدول المجاورة (تشاد، إفريقيا الوسطى) مما يعني بقاء التضامن الاثني مستمرا في ظل غياب الأمن في هذه الدول و البيئة الإقليمية بصفة عامة.

ثالثا -التنافس العالمي على ثروات المنطقة و الإقليم:

رأينا في الفصول السابقة كيف أن إقليم دارفور من بين أكثر المناطق التي تزخر بثروات معدنية مهمة (الذهب، البترول، الألماس، اليورانيوم، الحديد، الكوبالت، النحاس). وبالرغم من أن هذه المعادن لم تستغل بشكل جيد حتى اليوم و لم تستفاد منها بما يحقق التنمية الشاملة ، إلا أن كل التقديرات

(1) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**،ص266.

(2) Roland Marchal, **Op.cit**, p p138,139.

(3) جيرومي توبيانا، نبذ المتمردين : الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، **مرجع سابق الذكر**، ص14.

والمؤشرات تشير إلى توفرها بكميات اقتصادية معتبرة ، وما زاد من أهمية الإقليم هو الثروة النفطية التي لم تستغل وأيضا مساقط المياه ولاسيما منطقة جبل "مرة"[1]. وحسب الدراسات والبحوث فإن القارة الإفريقية عامة والسودان خاصة من المتوقع أن تصبح من أهم مصدري النفط، إذ تتوفر القارة على 10% من احتياطي النفط العالمي و08% من احتياطات الغاز الطبيعي عالميا، بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم وأكثر من 40% من الماس العالم و20% من الذهب والكوبلات[2]. لكن يبقى الأهم من بين هذه الموارد النفط واليورانيوم خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وقوى الاتحاد الأوروبي والصين.

لقد أدى تعاظم الأطماع الاستعمارية مؤخرا إلى تزايد سبل الاكتشافات المتطورة باستخدام الوسائل العلمية، وشكلت الاحتياطات المعدنية في دارفور محورا ومرتكزا للتنافس الدولي، وأعاد هذا التنافس إلى الأذهان ما حدث من اتفاق بين بريطانيا وفرنسا من اتفاقيات ودية لترتيب الخارطة الاستعمارية في جنوب السودان، إذ تعتبر فرنسا أن دارفور هي البوابة للحفاظ على مصالحها المتراجعة في المنطقة انطلاقا من دولة تشاد حليفها القوي، لمواجهة الطموح الأمريكي الإمبراطوري للسيطرة على موارد العالم ، وعبرت فرنسا عن هذا بإعلانها كامل استعدادها للتدخل عسكريا في إقليم دارفور[3].

تزامن اشتداد التنافس الأمريكي–الصيني على الموارد والمواد الخام في السودان مع تصاعد وتيرة النزاع في إقليم دارفور، فقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على السودان حيث عملت على تدويل ملف انتهاكات وحقوق الإنسان والمطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور، وهذا في محاولة لإخضاع النظام السوداني لمطالب الإدارة الأمريكية بإفساح المجال أمام الشركات الأمريكية وتوفير مساحة للتواجد الأمريكي اقتصاديا، بهدف محاصرة النفوذ الصيني القوي والماليزي أيضا بالسودان، وبتتبع التاريخ الحديث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية أشعلت الكثير من الحروب والنزاعات لغايات اقتصادية بالدرجة الأولى[4]. للولايات المتحدة الأمريكية أهداف بعيدة المدى مرتبطة بالاستثمارات النفطية في تشاد المقدرة بـ 5 مليار دولار وهو ما جعلها تسعى لإنشاء خط أنابيب النفط (دوبا) انطلاقا من (ينبع) السعودية والذي من المبرمج أن يمر بإقليم دارفور. وهذا ما يؤكد أن تدخل

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص256.

(2) لحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف .... الوسائل، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد233، شتاء 2013، ص107.

(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص242.

(4) ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، على :
http://www.maspolitiques.com. 13/08/2016.

الولايات المتحدة الأمريكية كان مدروسا، فالمصلحة الاقتصادية هي التي تحرك السلوك السياسي لصناع القرار فيها خاصة بعد أن خسرت الشركات الأمريكية الفرصة في الحصول على امتيازات التنقيب واستغلال النفط السوادني وهذا بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان، إذن النفط السوداني جعله هدفا للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأن التقديرات تشير إلى وجود احتياطي حجمه يفوق احتياطي كثير من الدول المنتجة له في المنطقة[1].

في الجهة الأخرى نجد الصين إحدى القوى التي سجلت حضورا قويا في ملف دارفور وهذا طبعا يعود إلى طبيعة العلاقات الصينية–السودانية ،وأيضا النهج الذي تتبعه الصين في التعامل مع القضايا السياسية في القارة الإفريقية، وتعتبر الولايات المتحدة أن الصين هي أكبر خطر على مصالحها والمنافس الرئيسي لها في السودان بصفة خاصة والقارة الإفريقية بصفة عامة ويرجع هذا إلى حجم المبادلات الذي يتزايد من سنة إلى أخرى وبالأخص الاستثمارات النفطية في القارة. ضف إلى ذلك وقوف الصين في مجلس الأمن الدولي إلى جانب بعض الدول الإفريقية مثل السودان رافضة فكرة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، وما زاد من تغلغل الصين هو اعتمادها على استخدام القوة الناعمة لمصالحها وهو ما جعلها نموذجا جذابا ومقبولا لدى الأفارقة[2]، مقارنة بالسياسة الأمريكية والأوروبية في القارة والتي أبانت عن استغلال براغماتي لم يراعي مصالح الكثير من الشعوب الإفريقية.

تعود بداية العلاقات الصينية–الإفريقية إلى منتصف التسعينيات بالموازاة مع تزايد الاهتمام بالطاقة والموارد المعدنية، وتوجه بكين إلى الاستثمار في المواد الأولية خارج الصين، وهو ما جعلها تضع القارة الإفريقية في صلب اهتماماتها الخارجية منذ عام 1995 وهو بداية حصول الشركة الصينية للبترول على عقود استغلال واستخراج البترول السوداني ومنذ ذلك التاريخ تطورت العلاقة التجارية والبترولية بصورة متسارعة خاصة منذ عام 2004 إذ وقعت الصين عدة اتفاقيات مع كل من أنغولا، نيجيريا، الغابون لاستغلال حقول نفطية[3].

أما فيما يخص السودان فقد توطدت علاقاته الاقتصادية في حقبة المقاطعة الغربية للسودان، أين قامت الحكومة بتأسيس شركة "نفط النيل الأعظم" وهي تضم مؤسسة النفط الوطنية السودانية

---

(1) خلود محمد خميس، أزمة دارفور والمتغير الأمريكي، **دراسات دولية**، العدد 39، 2009، ص167.

(2) محمد جمال عرفة، الصين والتغير الناعم في إفريقيا، العولمة البديلة، **قراءات إفريقية**، العدد 09، جويلية-سبتمبر 2011، ص66.

(3) Wu Lei, La question du Darfour et la Dilemme Chinois, **Outre terre**, n°03, 2007, p222.

وشركة النفط الوطنية الصينية بنسبة 40% وبتروناس الماليزية بـ 30% ومؤسسة النفط والغاز الطبيعي الهندية بنسبة 25% وبالفعل بدأ التصدير عام 1999[1]، وبلغت استثماراتها في السودان حوالي 6 مليارات دولار جلها مخصص للصناعات البترولية ومشتقاتها كالبتروكيماويات وأنابيب نقل النفط.

في إطار التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحاول كل منهما اللعب على ورقة مختلفة إذ تمسك الصين بالورقة الاقتصادية عبر النفط السوداني، فيما تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بالورقة السياسية لإثبات وجودها على الأرض في المشهد السوداني فهي تعرف جيدا الإمكانات الكبيرة للسودان من الناحية الاقتصادية والغنى بالموارد الطبيعية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية حليفا استراتيجيا لجنوب السودان خاصة بعد المساعدات التي قدمت في سبيل الانفصال، بعكس الصين التي تعتبر حليفا استراتيجيا للشمال، أي أن إيجاد مكان في المنطقة تقوده خارطة التحالفات بالأساس.

ورغم الدور الذي لعبته الصين في مجلس الأمن الدولي بامتناعها عن التصويت فيما يخص القرار الأممي رقم 1556، وتهديدها برفع حق الفيتو لتعطيل أي قرار يصدر ضد السودان، إلا أن هذا لا يخفي حقيقة الأهداف الاقتصادية الصينية في السودان لأن أي تدويل للقضية سوف يكون عائقا أمام استثماراتها في إقليم دارفور خاصة والسودان بصفة عامة[2].

على المستوى الاستراتيجي تعتبر إشكالية استغلال النزاعات الاثنية في القارة الإفريقية نقطة سوداء في السياسة الخارجية الصينية حيث تتبع نهجا براغماتيا خالصا ،وذلك بتوريد السلاح للأطراف المتحاربة وهذا ما جعلها تعتبر دارفور سوقا رائجة للسلاح وإغراء أطراف النزاع بصفقات الأسلحة التي يحتاجها لإدارة نزاعاتها المسلحة وهو ما يزيد من عدم الاستقرار الأمني بالإقليم، وتقدر صادراتها من السلاح إلى مختلف مناطق العالم بحوالي مليار دولار سنويا.

بالإضافة إلى هذه القوى نجد إسرائيل التي تسعى هي الأخرى إلى التواجد على الساحة الإفريقية مند بداية التسعينيات وإن كان الأمر سابقا لهذه الفترة، وتسعى إسرائيل إلى توسيع نفوذها الاقتصادي والعسكري في الجوار السوداني، وبالأخص تكثيف التواجد في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل من

(1) محمد جمال عرفة، **مرجع سابق الذكـــر**، ص68.
(2) ياسر أبو حسن، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع**.

أجل محاصرة مصر والسودان[1]، وهذا لخلق حزام عازل للحد من أي نشاط للبلدان العربية تجاه إفريقيا، ضف إلى ذلك تواجدها في مناطق النزاع خاصة منطقة البحيرات العظمى التي هي برميل بارود متفجر على الدوام (الكونغو الديمقراطية، رواندا، بورندي) ومؤخرا جنوب السودان التي وثقت إسرائيل علاقاتها مع القادة في جنوب السودان وجعلتها ساحة لنفوذها، وأبعد من ذلك محاولة إسرائيل توطيد علاقاتها مع الحركات المتمردة في إقليم دارفور وهو ما تجلى في زيارات قيادة حركة جيش تحرير السودان لإسرائيل.

رابعا – دور الإعلام الغربي في تصعيد النزاع الاثني في دارفور:

أفرد الإعلام الغربي حيزا كبيرا لقضية دارفور ولمجرى الأحداث على الأرض، حيث كان التدفق الإعلامي في الصحف ووكالات الأنباء والإغاثة ومحطات التلفزة العالمية حول الأحداث المتعلقة بالنزاع في الإقليم في مستوى عالي ومحط اهتمام عالمي، ضاهى الاهتمام الإعلامي الدولي بما حدث في الحادي عشر سبتمبر 2001 أو مجريات الغزو الأمريكي للعراق وأفغانستان، وعكفت صحف واشنطن بوست ونيويورك تايمز، ولوس أنجلس تايمز، والغارديان على جعل موضوع النزاع في دارفور مادة إعلامية يومية لها مركزة على سياسات الحكومة السودانية وما تقوم به وأيضا الجماعات الموالية للحكومة خاصة جماعة الجنجويد[2].

كان الإعلام الغربي موجها بصورة واضحة خاصة الأمريكي منه كما له من قوة ونفوذ محاولا التأثير في الصورة الذهنية وبالتالي تشكيل رأي عام عالمي مؤثر في هذه القضية بما يخدم مصالحها بدرجة كبيرة ،ويؤكد الأستاذ "ستيف كروسلين" بأن الولايات المتحدة الأمريكية في منافستها مع الإعلام الصيني اندفعت باستراتيجية تهدف إلى السيطرة على احتياطات البترول الإفريقية مستغلة في ذلك تصاعد النزاعات الإقليمية، وتستخدم التغطية الإعلامية المضللة لتلك المأساة الإنسانية كذريعة لتدخل عسكري سوف يؤدي إلى تفاقم الكارثة وازدياد الاضطراب الأمني في المنطقة ومنع وصول المساعدات الحقيقية اللازمة لتخفيف معاناة السكان[3].

استغلت هذه الأجهزة الحالة الأمنية المتردية في إقليم دارفور نتيجة حالات المواجهات القبلية العنيفة الحاصلة بين الحكومة والجنجويد من جهة والجماعات المتمردة ومن جهة أخرى، مركزة على

---

(1) نجم الدين محمد عبد الله جابر، الوجود الإسرائيلي في إفريقيا ودوافعه وأدواته (نظرة تاريخية) ،**قراءات إفريقية**، العدد 09، جويلية-سبتمبر 2011، ص ص63،62.

(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص142.

(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص279،278.

تقديم ما يحصل بأنه إبادة جماعية مُبالغَة في ذكر عدد القتلى، وجعلت قضية نزاع دارفور تتصدر العناوين في الصحف العالمية وتحميل الحكومة السودانية المسؤولية عن الجرائم الإنسانية التي ترتكب في الإقليم ، وبلغ عدد التقارير والأخبار على مواقع الإنترنيت وياهو ووكالات الأخبار أبرزها الوكالات الفرنسية والاستوشيد براس حوالي 17 مليون مادة إخبارية حتى ما قبل شهر جويلية 2004[1].

لإبراز عدم التوازن الذي مارسه الإعلام الغربي تجاه قضية النزاع في دارفور وهو من ضمن مدخلات تعقيد النزاع يمكننا العودة إلى شهادة صحفي بريطاني هو "روب كريلي" الذي أصدر كتابا عام 2009 تحت عنوان "إنقاذ دارفور الحرب الإفريقية المفضلة للجميع"، والذي أكد فيه على أن النزاع كان ينظر إليه بشكل مبسط ولم يكن العالم يسمع سوى بالمطالبة بتدخلنا فيه ،غير أن النزاع هو أعقد بكثير مما نادت به حركة إنقاذ دارفور والتي كانت مدعومة من طرف الإعلاميين والسينمائيين في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

كان "كريلي" مراسلا لصحيفة التايمز اللندنية كانت مهمته بعد عام 2004 تغطية نزاعات في القارة الإفريقية مثل النزاع في الصومال والكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، غير أنه أصبح مطالبا بتغطية نزاع واحد إذ يقول : "ما إن وصلت إلى المنطقة حتى بدأت أتلقى اتصالات تطلب مني الذهاب إلى دارفور فهناك شيء مختلف يتعلق بدارفور، شيء مثير والناس مهتمة به"[3].

بالموازاة مع هذه الحقائق يذكر أحد الباحثين أنه سأله أحد الهولنديين الذين كانوا يعملون في مجال الإغاثة الدولية عن سبب تعقد قضية دارفور في السودان، فكان رده أن سبب الأزمة والنزاعات المترتبة عنها هو سبب إعلامي في المقام الأول، إذ أن الإعلام الغربي عمل على تضخيم المشكلة وعرضها بصورة تخدم مصالحه قبل الأطراف المعنية، وتبرر تدخلها في ظل غياب الإعلام الوطني وخاصة في المناطق البعيدة مثل إقليم دارفور[4].

وفي نفس السياق يضيف "كريلي" بأن النزاع صور وكأن هناك حكومة قمعية فاشية عازمة على تدمير المتمردين ومؤيديهم ، فأطلقت تلك المليشيات لبث الرعب وهي الجنجويد في حملة إبادة ضد القرويين الذين يدعمون المتمردين، وهكذا بدا الأمر بسيطا أي بمعنى حرب يمكن فهمها وتفسيرها، لكن

---

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــــــر**، ص143.
(2) أماني الطويل، **إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان** ،في كتاب : انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2012، ص249.
(3) **المرجع نفسه**، ص249.
(4) زكي البحيري، **مرجـــــــع سابق الذكر**، ص108.

الحقيقة هي أبعد من ذلك فمع مرور السنوات تبين أن النزاع في إقليم دارفور مأسوي ومعقد وليس إبادة جماعية مباشرة، والحرب لم تعد تقليدية بالمعنى الذي يفهم[1]،أي طرف ضد طرف آخر بل هناك بيئة معقدة وقضايا نزاعية متشابكة وديناميكيات ما زالت تخلق نفس النزاعات القديمة.

قام الإعلام الغربي باستغلال الأحداث والمواجهات في دارفور بشكل محكم حيث قام بتقديم وتسويق قضية دارفور على أنها مسألة ونزاع أصله يكمن في العنصرية والتميز الممارس ضد القبائل والمجموعات ذات الأصول الإفريقية، وهذا راجع إلى الدور الذي قامت به الحكومة في وقوفها إلى جانب القبائل العربية ضد القبائل الأخرى[2]، ولهذا تورد رسائل الإعلام المختلفة نفس الخلفية التي تتحدث عن عدد مبالغ فيه من القتلى والذين هم معرضون للقتل والذين تم تهجيرهم قسرا بعد عمليات التطهير العرقي، والإبادة الجماعية وعمليات حرق القرى والاغتصاب المنظم الذي تمارسه ميليشيات الجنجويد العربية المدعومة من الحكومة ضد المجموعات ذات الأصول الإفريقية في الإقليم.

هذه المعالجة الإعلامية والتغطية الفريدة، تهدف كما هو مخطط لها لمنح الغطاء الشرعي لأي تدخل عسكري في المنطقة، بالإضافة إلى دفع أطراف في المنظومة الدولية ممن يتحججون بالأغراض الإنسانية لممارسة ضغط كبير للتواجد في الإقليم وهو ما بين مدى الفارق بين الأهداف المعلنة وغير المعلنة في سياسة القوى الكبرى والقوى الاستعمارية سابقا.

إلى جانب شهادات هؤلاء الصحفيين حول التحيز في نقل الصورة الحقيقية للنزاع بموضوعية وواقعية، قدم آخرون انتقادات لطريقة تغطية الإعلام الدولي لنزاع دارفور أمثال الصحفي "جوناتان ستيل" الذي عمل بصحيفة الجارديان البريطانية والذي كتب تقارير ومقالات تحت عنوان "هستيريا الغرب تمنعه من رؤية دارفور تقترب من السلام" أكد فيها أن نزاع دارفور يعاني من مسألتين الأولى أنه تم تضخيمه والثانية أنه أحيانا يناقش في أجواء هستيرية (مأساة إنسانية)[3].

خامسا – دور المنظمات الإنسانية والشبكات السياسية العابرة للحدود في نزاع دارفور:

يوجد بإقليم دارفور حتى عام 2012 ما يزيد عن 250 منظمة دولية حكومية وغير حكومية تحاول أن يكون لها موقع مهم في إقليم دارفور، وقد بدأ هذا التدافع منذ عام 2003 وبلغ مداه في نهاية

(1) أماني الطويل، إسرائيل واستراتيجيات تجـــــزئة السودان، **مرجـــــع سابق الذكـــــر**، ص250.
(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص96.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص279.

عام 2005 وهي مستمرة في عملها حتى يومنا هذا في ظل تحذيرات سودانية متواصلة، نتيجة عدم الثقة من طرف الحكومة في دورها ؛ وتواجد أيضا بالإقليم وكالات تابعة للأمم المتحدة بالإقليم (اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأغذية والزراعة)، منشأ هذه المنظمات الإنسانية هو البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى (بريطانيا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا وتركيا) وبعض البلدان الآسيوية (ماليزيا) بالإضافة إلى مساهمة بعض البلدان العربية مثل (السعودية، الأردن، مصر، الإمارات العربية، البحرين).يتركز نشاط هذه المنظمات بصورة كبيرة داخل معسكرات ومخيمات النازحين في دارفور وكذلك مناطق شرق دارفور، ويرجع هذا التواجد المكثف لها إلى حجم إمكانياتها المادية والبشرية الضخمة[1].

تعد المنظمات الأوروبية الأكثر حضورا في الإقليم إذ من مجمل 112 منظمة مسجلة تسجيلا دائما هناك 64 منظمة أوروبية، فالاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر المساهمين في المجال الإنساني في إقليم دارفور سواء عبر مساهمة الاتحاد مباشرة أو الدول الأعضاء فرادى وهذا في مجال توفير الحاجات الأساسية لسكان الإقليم المتضررين من النزاع أو الفارين إلى مخيمات اللجوء[2].

في الغالب عند الحديث عن المنظمات التطوعية يشار إلى الدور الإنساني والتنموي المهم الذي يمكن أن تقوم به في مناطق النزاعات والكوارث. وهذه المنظمات لها تجارب سابقة في القارة الإفريقية بحكم ما تعانيه من نزاعات إثنية وحروب داخلية وكان لها أيضا دور في جنوب السودان خلال النزاع مع الحكومة في الشمال. وسجلت الآن حضورها في إقليم دارفور وأغلب هذه المنظمات العاملة فيه خاصة بتوزيع مواد الإغاثة المقدمة من طرف برنامج الغذاء العالمي ،فمن بين هذه المنظمات توجد 15 منظمة في مجال الصحة و5 منظمات في مجال المياه وحماية البيئة. بعد دخول هذه المنظمات إلى إقليم دارفور توترت العلاقة بين الحكومة السودانية ومجموعة منها على خلفية النشاطات التي تقوم بها بعيدا عن الخط الإنساني الذي من المفروض أن تسير عليه حسب تصريحات الحكومة ليتم بعدها طرد

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص235،236.
(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص164.

حوالي 13 منظمة[*] منها، وقبل هذا كانت الحكومة قد أبعدت 360 عامل أجنبي ضمن هذه المنظمات ثبت تورطهم في أعمال خارج العمل الإنساني[1].

وحسب التقارير التي سلمتها السودان للاتحاد الأوروبي لكل من رئيس وحدة حقوق الإنسان والمدير العام للسياسات الخارجية للبرلمان الأوروبي وكذلك المبعوث الأوروبي الخاص لدى السودان، فإن هذه المنظمات قد تجاوزت التفويض الممنوح لها حيث أصبحت طرفا متعاونا مع محكمة الجنايات الدولية والتي تريد محاكمة الكثير من المسؤولين السودانيين خاصة الرئيس وبضع قادة الحركات الموالية للحكومة في إقليم دارفور. بالإضافة إلى قيامها بإرسال خطابات لجهات أوروبية وأمريكية من أجل الضغط على الخرطوم وتدعيم الحملات الإعلامية على شبكة الإنترنيت بهدف جمع التوقيعات وتقديمها للرئيس الأمريكي مباشرة من أجل استبدال القوات التابعة للاتحاد الإفريقي بقوات أممية قادرة على أداء مهامها، كما شملت أيضا الوثائق التي تم إرسالها تقارير أمنية ومعلومات عسكرية تتهم الحكومة بقيامها بقصف المدنيين في قرى شمال دارفور ورصد لعمليات ميليشيات الجنجويد برعاية حكومية وأيضا تقارير خاصة حول القتل الجماعي للمدنيين في دارفور[2].

أرجع بعض الدارسين تخوف الحكومة السودانية من نشاط هذه المنظمات يعود إلى إمكانياتها المادية و الإعلامية الكبيرة، حيث كشفت الأرقام أنه سنة 2009 بلغت ميزانية هذه المنظمات مليار و880 مليون دولار، وتملك 5,850 جهاز اتصال منها 1,850 HF للاتصال بعيد المدى، و1,352 جهاز متوسط المدى يستخدم للاتصال بين الأقاليم و63 جهاز V.SAT لنقل الصوت والصورة و12 جهاز ربيتر لتقوية الاتصال، كما تملك 764 جهاز ثُريا [3].

---

[*] **المنظمات التي طردت هي** : منظمة الإنقاذ الدولية، منظمة كير العالمية، منظمة إنقاذ الطفولة الأمريكية، مؤسسة التعاون والبناء الأمريكية، منظمة التضامن الفرنسية، منظمة العمل ضد الجوع، منظمة أوكسفام، منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية، منظمة أطباء بلا حدود الهولندية، مجلس اللاجئين النرويجي، ميرسي جروب، منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية، منظمة باتكو الأمريكية.

[1] بدون كاتب، المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة، على :
http://www.qiraatafrican.com/home/new. 30/12/2016.

[2] إبراهيم خالد، طرد المنظمات الإنسانية في دارفور.... الحقيقة والواقع، **جريدة الوسط**، العدد 2380، 2009/03/13، على : **http://www.alwasat news.com/new/41778.html,**30/12/2016.

[3] بدون كاتب، المنظمات الإنسانية في دارفور بين الإنسانية والسياسة، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع السابق**.

الفصل الخامس

الفصل الخامس : انعكاسات مخلفات النزاع الإثني في دارفور و تفاعلاته على استقرار وأمن السودان و السيناريوهات المستقبلية.

خلال مسار النزاع الاثني في إقليم دارفور عرف هذا الأخير تحولات وتطورات هامة بداية بطابع محلي داخلي إلى حدوث تدخلات إقليمية من دول الجوار ، ثم تحول إلى قضية تهم الرأي العام العالمي والقوى الكبرى، بالإضافة إلى التصعيد الذي حدث خلال النزاع من طرف الجماعات المسلحة في الإقليم على اختلاف توجهاتها، والحكومة المركزية مدعومة من طرف ميليشيات الدفاع الذاتي والمجندين، وهو ما أدى إلى طول أمد هذا النزاع رغم محاولات الحل التي تقدمت بها عدة أطراف دولا ومنظمات، وبهذا تحول النزاع الاثني في غرب السودان من أزمة بين قبائل رعوية وقبائل زراعية إلى نزاع اثني مزمن، تسبب في كارثة إنسانية ومشاكل اقتصادية وتردي في مستويات التنمية. ضف إلى ذلك الشرخ الذي أحدثه النزاع الاثني على مستوى النسيج الاجتماعي والثقافي وترسيخ خطاب العنصرية والتمييز العرقي، مما أدى إلى تهديد استقرار السودان وأمنه على جميع المستويات، وفتح باب التدخلات الخارجية من طرف القوى الدولية لأغراض إنسانية مستغلة حالة النزاع ظاهريا من باب الدعم الإنساني، لكن في المخططات السرية كان لأغراض اقتصادية واستغلال ثروات الشعب السوداني، والسعي إلى تفتيت وحدة الدولة على غرار الجنوب.

المبحث الأول : تأثيرات النزاع الاثني في دارفور على المجالات الأمنية السياسية والاقتصادية.

نتناول في هذا المبحث تبيان الانعكاسات التي أحدثها النزاع على المستوى السياسي وحالة عدم الاستقرار الأمني في المركز بين القوى السياسية المعارضة والحكومة حول ما يتعلق بملف النزاع وقضايا المشاركة السياسية، وكذلك حجم الآثار التي تركها النزاع على الاقتصاد المحلي في دارفور، وكذلك على المستوى الوطني خاصة وأن الاقتصاد السوداني اقتصاد هش في أصله، بالإضافة إلى ما أحدثه النزاع الاثني من آثار على المستوى السوسيوثقافي لدولة ذات تعدد اثني كبير ، مما زاد من هشاشة النسيج الاجتماعي بتقسيم السودان طائفيا وعرقيا إلى جماعات متناحرة على أساس جهوي.

المطلب الأول :أثر النزاع الاثني في دارفور على أمن واستقرار السودان سياسيا.

من خلال التطور الدستوري في السودان نجد بأن بنية النظام السياسي قائمة على سيادة الدولة المركزية ، ونظام رئاسي تنفيذي قوي ظل يفرض الوحدة الوطنية والاندماج الاجتماعي بمنطق القوة أكثر

من محاولة تحقيق قبول وفهم التعددية والتنوع بشكل توافقي، وهو ما انعكس أيضا على بقية القطاعات الأخرى خاصة الاقتصادية منها[1].

يعتبر النزاع في إقليم دارفور غرب السودان والذي انفجر في شكله الحالي منذ عام 2003 ومازال مستمرا إلى يومنا هذا جزء من عدم الاستقرار و حالة اللأمن الذي يعاني منها السودان، ليضاف إلى قائمة المشاكل والنزاعات التي عاني منها طوال فترة ما بعد الاستقلال والتي كلفته خسائر مادية وبشرية كبيرة، وبهذا شكلت حالة النزاع الاثني في الإقليم تحدي أمني كبير ومباشر للحكومة السودانية والمجتمع السوداني بصفة عامة ،لتؤكد على مدى فشل جميع نخب المجتمع في خلق ثقافة انسجام اجتماعي وهوية واحدة وترسيخ ثقافة المواطنة والمشاركة السياسية وسيادة القانون وقبول الآخر والمحافظة على وحدة السودان واستقراره الأمني. بالعودة إلى الوضع الحالي بعد أكثر من عقد من الزمن نجد أن الواقع السياسي في السودان بصفة عامة ومنطقة النزاع بصفة خاصة قد عرف تحولات ناتجة عن تأثيرات النزاع الاثني في الإقليم وهو ما يمكن ملاحظته من خلال :

أولا – تزايد حدة الصراع بين القوى السياسية السودانية:

منذ بداية النزاع صرح الرئيس ومستشاريه بأن الحكومة ستستجيب لمطالب الجماعات والعمل على فتح قنوات للحوار خاصة منذ مؤتمر الفاشر الذي اعتبره الجميع بأنه نواة لحل سياسي جدي، لكن بعد هذا المؤتمر عملت الحكومة في المركز على عدم الاعتراف بالجانب السياسي للنزاع، وأبعد من ذلك أصبحت القوى المعارضة تتهم الحكومة بأنها لعبت على جهتين أي أنها وافقت على مقررات المؤتمر وفي الوقت نفسه كانت تعمل على تحريك القوات المسلحة والميليشيا المدعومة من قبلها لضرب الجماعات المتمردة، أي أنها لم تكن تنوي البحث عن حل سياسي توافقي من شأنه إنهاء التمرد في بداياته الأولى، بل كان الدفع بالخيار العسكري هو السيد.

بالإضافة إلى هذا الموقف رأت الحركات السياسية السودانية بأن النزاع في دارفور بفعل الخيار العسكري أوقف مسيرة الانفتاح السياسي التي شهدها السودان بعد توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب، والتي رأى فيها الشعب السوداني أنها بداية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني وإجراء عملية التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، لكن أحداث دارفور أدت إلى زيادة نفوذ حكم الجعلين بقيادة "عمر

[1] محمد عثمان أبو ساق، إشكالية الهوية الوطنية، **مجلة التنوير**، العدد 09، جويلية 2010، ص 40.

حسن البشر" غير الديمقراطي وزيادة نفوذ المؤسسة العسكرية و هو ما زاد من تأزم وتعقيد المشهد السياسي في السودان[1].

عملت الجماعات وقادة التمرد في دارفور مدعومة من أطراف جنوبية على مواجهة الحكومة السودانية بورقة التدخل الأجنبي على شاكلة التجمع الوطني الديمقراطي للمعارضة السودانية، الذي دعا منذ بداية النزاع إلى التدويل ودعوة أطراف دولية وإقليمية للتدخل، ونفس الطرح نجده لدى الأجنحة السياسية للحركة المتمردة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تشتيت الجهود الوطنية في حل النزاع الاثني في دارفور والعمل على فتح باب التدخل الأجنبي و يجعل السودان عرضة لمزيد من التفكيك والتقسيم.

أدى توسع الخلاف بين الحكومة المركزية والقوى السياسية إلى ظهور "الكتاب الأسود" بعد انشقاق الحركة الإسلامية، والذي احتوى على إحصاء للمظالم التي تعرض لها سكان إقليم دارفور على جميع الأصعدة، وما زاد من حدة النزاع هو قيام حكومة الإنقاذ الوطني بفصل المنتسبين إلى المؤتمر الشعبي من الخدمة، ومعظمهم من أبناء دارفور والذين قضوا شبابهم في خدمة الحركة الإسلامية، كما قامت الحكومة بمتابعتهم واعتقالهم، مما اضطرهم إلى الفرار وتكوين حركة العدل والمساواة وتسليحها ضد الحكومة بجانب حركة تحرير السودان[2]. هنا يمكن أن نستشف أن منطق الحوار كان غائبا بين الحكومة والمعارضين لها، حيث تم تفضيل الخيار التعسفي بدل إيجاد بدائل أخرى والتي من شأنها أن تساعد في تهدئة الأوضاع بدل تأجيجها وهو ما تجلى في خيار استعمال السلاح لدى قادة المعارضة المسلحة في دارفور.

لقد أثبت النزاع في دارفور مدى عمق الأزمة الحاصلة بين النظام الحاكم والقوى السياسية، حيث لم تخفي المعارضة بمختلف أطيافها عدم ثقتها في مبادرات النظام رافضة بذلك الدخول في أي حوار حول الدستور أو المشاركة في الانتخابات ما لم يتحقق مطلبها الرئيسي المتمثل في تأسيس وضع انتقالي، وتهيئة المناخ السياسي بالعمل على وقف النزاع والتوصل إلى اتفاق سلام مع المعارضة

---

[1] محمد تركي بني سلامة، **أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذجا**، مركز الرأي للدراسات، 2010، ص ص21،22.

[2] أدم محمد أحمد عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 38.

المسلحة خاصة بعد عام 2015، حيث كان النظام السياسي عازما على إجراء الانتخابات رغم دعوات المعارضة بالإصلاح السياسي والأمني[1].

أدى النزاع في دارفور إلى انتهاج حكومة الخرطوم سياسة إقصائية، مما أفقدها تعاطف الكثير من التيارات السياسية بل وألب عليها نخب المهمشين في إقليم دارفور ودفعهم لتبني خطابا نقديا ضد أطروحات حكومة الإنقاذ و سلوكها السياسي وحتى توجهها الأيديولوجي، حيث رات القيادات السياسية أن حكومة الإنقاذ رفعت شعارات إسلامية لكنه في الحقيقة كان خطابا مفرغا من مضامين المساواة والعدالة، كما أن موقف وخطاب المركز اتجاه الكتلة الإفريقية غير جوهر المشروع الإسلامي إلى مشروع سلطوي ذو طابع جهوي عشائري وهو ما عبر عنه أحد رموز المعارضة الدارفورية "شريف حرير"، بأن حكومة الإنقاذ عبارة عن عنصرية في ثوب إسلامي[2]، هذا الخطاب يعبر عن حالة الانفصام التي سببها النزاع الاثني في دارفور إذ أصبح خطابا قائما على نبذ الآخر والتشكيك في نواياه، مما زاد من تعميق الهوة بين المركز وبقية الأقاليم الأخرى التي أصبحت لا تثق في حكومة الإنقاذ لأنها لا تعبر عن الجميع بل هي حكومة معبرة عن إثنية معينة هدفها ترسيخ الإقصاء السياسي.

بالإضافة إلى حالة الانقسام والصراع بين الطرفين نجد أن كل طرف منقسم على نفسه أيضا، حيث ظهر الانقسام داخل نظام الإنقاذ مبكرا تمثل في انشقاق حزب المؤتمر الوطني، حيث خرجت جماعة الإصلاح على التنظيم بدعوى المناصحة، بالإضافة إلى الانشقاق داخل الجيش في محاولة لقلب نظام الحكم عام 2012، وعلى صعيد المعارضة فنجدها محكومة بمنطق جغرافي جهوي، حيث انقسمت إلى معارضة سلمية ممثلة في الأحزاب السياسية الشمالية، وبين المعارضة المسلحة التي كونت الجبهة الثورية والتي انطوت تحتها الحركات المسلحة من دارفور، ومنذ أن طرحت الجبهة الثورية نفسها بديلا لأحزاب المعارضة السلمية تبنت العمل المسلح وتحولت من معارضة خاملة إلى قوة نشطة تسعى لتطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي، رغم سعي المعارضين لإسقاط النظام إلا أنهما زادا من تعقيد الوضع وازدياد المخاطر السياسية المباشرة، واستغلال وتعريض المدنيين للخطر في منطقة النزاع، كما

---

[1] خالد التيجاني النور، الحوار السياسي في السودان ومالاته الراهنة، **سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات** 11، مارس 2014، ص 07.

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 55.

أن هذه المعارضة تتميز بتعدد مشاريعها والتحول من مشروع إلى مشروع آخر وهو أمر يمكن أن يفقدها مصداقيتها وإيمانها بأهدافها[1].

كما أن هذه النخبة المعارضة على اختلاف توجهاتها وصراعاتها، وجدت دافعا مهما لتسويق قضاياها انطلاقا من استغلال النزاع في إقليم دارفور محاولة كسب تأييد الرأي العام الدولي من خلال توظيف الإعلام والإنترنت، فحكومة الإنقاذ عبر سلوكها السياسي قدمت صورة سلبية حيث أصبحت مقرونة بالقمع ضد المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان وممارسة التهميش والإقصاء ضد أبناء الأقاليم الأخرى، كل هذا ساعد النخب المعارضة التي تنشط أيضا بالخارج على إيجاد مناخ ملائم ليتقبل الرأي العام أطروحاتها ضد الحكومة المركزية، وهو ما حدث مع نخب دارفور في وصولها لدوائر الإعلام ومراكز الدراسات والتأثير ومن أمثلة ظهور تكتلات وتجمعات مثل حركة "انقذوا دارفور"[2].

في ظل هذه التطورات تأسست الجبهة الثورية التي تكونت عام 2012 وضمت الحركة الشعبية قطاع الشمال، والحركات المسلحة الرئيسية في دارفور، حركة العدل والمساواة–حركة تحرير السودان جناح عبد الواحد نور، وحركة تحرير السودان جناح ميناوي أركوي، واتفقت هذه الحركات على التنسيق السياسي والعسكري في مواجهة حكومة الإنقاذ في دارفور، وكردفان والنيل الأزرق بهدف الإطاحة بها، وتعتمد هذه الجبهة على وثيقة الفجر الجديد كبرنامج سياسي يحدد أهدافها وتوجهاتها ووسائل عملها، وتوصلت إلى رؤية مشتركة مع قوى المعارضة الوطنية حول أهم القضايا السياسية في إطار وثيقتي الميثاق ونداء السودان ويعمل الطرفان على التوصل لرؤية مشتركة حول الخيارات المتاحة لإسقاط النظام الشمولي وإزالة مؤسساته القمعية والانتقال لمرحلة الديمقراطية والمحافظة على وحدة البلاد[3].

2- تنامي الحركات الجهوية في أقاليم السودان:

بعد الجنوب ودارفور ظهرت حركات جهوية في كردفان والشمال غير مسلحة لكنها تنشط ومن المحتمل أن تتحول إلى حركات مسلحة ما لم تواجه مطالبها بشكل جذري وعاجل، وهي حركات شكلتها قيادات محلية وضمت داخلها بعض القادة المحليين في أحزاب قومية سودانية انحصرت مطالبها في إقليمها وتتهم الحكومة المركزية بالظلم والتهميش، ففي كردفان وهو أكبر أقاليم السودان مساحة وثروة

---

(1) منى عبد الفتاح، حالة الانقسام السياسي في السودان، **العـــرب**، العدد 9289، 2013/08/14، ص 09.
(2) عبده مختار موسى، العلاقات السودانية-الأمريكية على مفترق الطرق، **المستقبل العربي**، العدد 418، ديسمبر 2013، ص 45.
(3) اللجنة المركزية، **أكثر من عشر سنوات مع الكارثة الإنسانية في دارفور**، مارس 2016، ط2، ص 24.

يشكو الإقليم من نقص التنمية والخدمات وأكثرها تضررا من الاضطرابات الأمنية[1]، وهي تسعى لسلك نفس السلوك للجماعات المتمردة المسلحة في دارفور من أجل لفت الأنظار إلى قضاياها وتحقيق مطالبها، وترى بأن الفرصة سانحة مادامت الأوضاع غير مستقرة في الغرب ولم تتوصل الحركات المتمردة إلى حل للنزاع مع الحكومة وهو ما يضع السودان أمام ضغوطات أمنية وسياسية، ذلك أن انفجار النزاع في مناطق جديدة هو تواصل تفكيك وحدة السودان وزيادة التدخل الإقليمي والدولي ،وضياع فرص التنمية وبناء الوحدة الوطنية، خاصة وأن السودان قدم الكثير ماديا على حساب التنمية الاقتصادية والبنية التحتية لمواجهة التمرد في الجنوب ،ثم منذ 2003 في غرب السودان، لتضاف للقائمة نزاعات جديدة من شأنها تأزيم المشهد السياسي والأمني العام في بلد يتميز بتنوع ثقافي واثني كبير جدا.

3- تزايد الضغوط على الحكومة نتيجة الفشل في إدارة ملف النزاع الاثني في دارفور:

تتحمل الحكومة مسؤولية الاضطراب الأمني في الإقليم، فإلى جانب محدوديتها العسكرية تتحدد مسؤوليتها في عدم قدرتها على السيطرة على القوات والمليشيات المحسوبة عليها، وكذا عصابات السلب والنهب المنتشرة في الإقليم فكان من أبرز نتائج ذلك فشل الحكومة في حل الأزمة في بدايتها عسكريا وتلها فشل سياسي، مما جعل القوى الدولية والإقليمية تسارع لفرض التدخل الدولي عبر إقامة علاقات مع الفصائل المتمردة، لتنقل بذلك النزاع من الدور الداخلي السوداني إلى الدور الخارجي الإقليمي والدولي ، وكانت فصائل التمرد تهدف من وراء ذلك للضغط على الحكومة لكي تحكم سيطرتها على المليشيات المحسوبة عليها من جهة (الجنجويد) وتقدم مزيدا من التنازلات أمام قوى التمرد من جهة أخرى.[2]

كما تزايدت الضغوط على الحكومة المركزية نتيجة طريقة تعامل النظام مع الملف حيث أسندت مسؤولية الإدارة إلى عدد من القيادات المعروفة كالطيب إبراهيم محمد الخير (مفاوضات أنجامينا) ثم مجدوب الخليفة (مفاوضات أبوجا)، ثم على عثمان طه ثم نافع على نافع ثم غازي صلاح الدين وأمين حسن عمر وأخيرا بكري حسن صالح، وكان واضحا منذ البداية تعمد الحكومة عدم إسناد المهمة لأبناء دارفور، مما ولد عدم ثقة وخلق قطيعة مع المركز بسبب شعور أبناء الإقليم بأنهم ليسوا محل ثقة وأنهم

---

[1] عبد المنعم عباس الأحمر، السودان في ظل تنامي الجهويات، جريدة الرأي العام السودانية. على:
http://ww.arkamami.org ,12/09/2017.

[2] ذاكر محي الدين عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 81.

مهمشون وأن المركز يمارس ضدهم سياسية الاستعلاء العرقي، وأبعد من ذلك أن النظام سعى إلى توظيف بعض القيادات في دارفور لصالحه، وسياسات التصفية كما حدث مع يحيى بولاد داود وخليل إبراهيم، كما عملت سلطة الإنقاذ على توظيف أعداد كبيرة في عضويتها من أجل جمع المعلومات ومراقبة الناشطين والمعارضين لها وتقديم المعلومات الضرورية للعمليات العسكرية، وحتى داخل البرلمان كان هناك من هو ضد أبناء دارفور بتوجيه من الحكومة المركزية في الخرطوم[1].

وتبرز السياسة الأخطر على الإطلاق ما قامت به الحكومة من توتير العلاقة بين الإثنيات، وهو ما قام به موسى هلال نيابة عن الحكومة باعتباره من أكبر المساعدين لها في دارفور، وأدى هذا السلوك إلى احتجازه من طرف حاكم ولاية شمال دارفور" إبراهيم سليمان"، وأكد هذا الأخير في تصريح لصحفية نيويورك تايمز أن سياسات الحكومة خاطئة خاصة وأنه من الحزب الحاكم، قائلا: "عندما بدأت المشاكل مع المتمردين في دارفور كان لدينا في الحكومة السودانية عدد من الخيارات، لكننا اعتمدنا خيارا خاطئا، لقد اعتمدنا أسوء الخيارات على الإطلاق، وعوض أن يتم معالجة وإدارة الأزمة فقد منح هذا الشخص صلاحيات واسعة النطاق في تجنيد قوات الميلشيا وقيادتها"[2]. وهذا ما يؤكد سعي الحكومة ومعاونيها أنها سعت منذ البداية إلى تمزيق دارفور عبر سياسات المحاور الاثنية.

4- ترسيخ فكرة طغيان المركز على الأطراف في السودان و اتساع الهوة الأمنية:

بالعودة إلى مسببات النزاع الرئيسية نجد أن أغلب الحركات المسلحة والجماعات السياسية في غرب السودان ومناطق أخرى، كانت ترى بأن أصل المشكلة هو انحصار مشاريع التنمية بكل أشكالها في المركز وإهمال بقية المناطق مما ولد تراكمات لم تستطع الحكومات المتعاقبة دون استثناء إيجاد حلول لها، وبلغت هذه التراكمات ذروتها بداية عام 2003، عندما تم خلق تنظيمات سياسية وعسكرية بدارفور هدفها الرئيسي هو الحصول على حقوق مختلف الجماعات الإثنية باستعمال السلاح ذلك أن الحقوق التي تم هدرها في سنوات ما بعد الاستقلال سببها سياسات المركز التي لم تفي بوعودها اتجاه المنطقة بأكملها، بالعكس بل عملت على ترسيخ حالة اللاعدالة وترك أبناء الإقليم عرضة لمختلف أشكال الإهمال بداية من حرمانهم من الثروة، وعدم وجود بنية تحتية تمكنهم من تحقيق متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى حرمانهم من مؤسسات التعليم اللازمة لعدد السكان المتزايد، كما

(1) اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، **مرجع سابق الذكر** ، ص 19.
(2) هيومن رايت وتش، تعزيز حالة الإفلات من العقاب مسؤولية الحكومة السودانية عن الجرائم الدولية في دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص 52.

أن حقهم في المشاركة السياسية والمساهمة في إدارة شؤون البلاد بقى مطلبا بعيد المنال، تجسد هذا الخطاب من خلال الكتاب الأسود ثم من خلال الخطابات التي استعملتها الحركات المسلحة على اختلاف توجهاتها، ورافقت القضية كل الجولات التفاوضية، وبعد مضي أكثر من عقد على بداية النزاع، أصبحت صفة التهميش ملازمة لحكومة الإنقاذ، وكل أطياف المعارضة ترى بأن سبيل الحوار هو أن تقوم هذه الأخيرة بمشاريع تنموية وفتح المجال أمام أبناء دارفور للمشاركة في الحياة السياسية وتولي المناصب الإدارية والسياسية، وهو ما تنادي به أيضا بقية المناطق في السودان والتي تعرف هي الأخرى حركات احتجاج وتنظيم صفوفها لرفع المظالم مثل كردفان، والنيل الأزرق، والبجا، فهي ترى بأن أزماتها وتردي الأوضاع مرده سياسات المركز ضد الأطراف، وهذا ما يبين شيوع وترسيخ هذا الخطاب مما يفقد والحكومة شرعيتها ويجعلها تحت الضغط وليس مستبعدا أن يكون هذا الأمر سببا لمزيد من التنازلات لمواجهة هذه الأزمات مما يجعل السودان أضعف من مرحلة إلى أخرى، ويجعل من هذه المناطق "جنوبا جديدا" ليس من حيث الجغرافيا فحسب بل ومن حيث الهوية والانتماء (الأفريقانية) والإحساس المشترك بالظلم والغبن والإقصاء والتهميش وبالتالي التحالف مع دولة الجنوب من خلال ما يعرف بـ "الحركة الشعبية قطاع الشمال"[1].

5- تنامي النزعة الانفصالية في أقاليم الشرق ودارفور على غرار الجنوب سابقا:

من الواضح أن انفصال الجنوب ما هو إلا البداية في مخطط التفتيت والتفكيك المخطط له داخل السودان، وهو ما أظهره اتفاق "نيفاشا" الذي تنازلت فيه الحكومة ولعب النزاع في دارفور الدور المحوري في التنازلات التي قدمتها حكومة الإنقاذ الوطني نتيجة التهديد العسكري الذي رافق الانفلات الأمني في دارفور، وتهديد "جون غارنغ" بمحاربة الحكومة في ست جبهات إذا لم توقع اتفاق السلام معه[2]. الآن أصبحت قضية النزاع في دارفور هي المسألة الأكثر حرجا خاصة في ظل تصاعد حدة المواجهات القبلية وزيادة عسكرة المجتمع في دارفور وتخصيص الحكومة إمكانيات عسكرية كبيرة من أجل إنهاء النزاع، لكن في المقابل هناك دعوات دولية وحملات إعلامية قوية من أجل دارفور واصطفاف إقليمي من أجل استغلال دعوات الانفصال التي تنادي بها الحركات المتمردة المسلحة في الإقليم ، إذ ترى بأن الضغط يجب أن يمارس على جميع الجهات على غرار ما حصل في الجنوب سابقا والبحث عن دعم إقليمي ودولي وهو ما تقوم به حركة تحرير السودان، من هنا يتجلى بوضوح

(1) عبده مختار موسى، العلاقات السودانية-الأمريكية على مفترق الطرق، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.
(2) آدم محمد أحمد عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.

مدى خطورة الآثار التي يمكن أن يتركها النزاع في دارفور على وحدة السودان يتزايد الأصوات الداعية إلى الانفصال وتأسيس كيان جديد على غرار جنوب السودان وهو ما يضع الحكومة أمام تحدي المحافظة على وحدة السودان ومنع تفككه من جديد، خاصة وأن باب التمرد مازال مفتوحا في مناطق أخرى منه، و تركة الحرب الأولى والثانية (الجنوب، دارفور) مازالت مستمرة، وإمكانية سيطرة النظام على كل الحركات ليست بالأمر الممكن في ظل العجز الاقتصادي والإفلاس السياسي الذي يعاني منه.

6- تاثير النزاع في دارفور على صورة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية:

لقد تم تشويه صورة السودان في الخارج بسبب الجرائم التي تفننت أجهزة الإعلام الدولية في نقلها للرأي العام العالمي، وأصبحت صورة ملازمة للسودان إذ لا يعرف إلا من خلال جرائم الحرب في دارفور، واتخذت جهات دولية مهتمة بالشأن الدارفوري (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي) موقفا سياسيا من الحكومة السودانية متهمة إياها بانتهاك حقوق الإنسان ،والإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد المواطنين الزنوج من خلال دعم قبائل موالية لها لا سيما الجنجويد[1]، مما انعكس بصورة جلية على النشاط الدبلوماسي السوداني ومن آثاره فشل الرئيس عمر حن البشير مرتين في تولي رئاسة الاتحاد الإفريقي رغم المبالغ التي صرفت على استضافه القمة الأولى في الخرطوم، والوعود التي قدمت له لتولي رئاسة قمة أديس بابا، وقد كان النزاع في دارفور السبب في ذلك بعد الحملة الشرسة التي قادتها بعض منظمات حقوق الإنسان بعدم إسناد رئاسة المنظمة إلى رئيس متهم بجرائم حرب إبادة ضد الإنسانية[2].

وإن كانت الحكومة السودانية قد لاقت دعما عربيا من أجل حل الأزمة في بدايتها ثم حل النزاع في السنوات اللاحقة، فإن هذا لم يحدث على المستوى الإفريقي حيث كان واضحا ميل الدول الإفريقية للعنصر الإفريقي في دارفور وظل الاتحاد الإفريقي يقوم بدور شكلي خالي من أي مضمون، ونفس الشيء بالنسبة لدول الجوار التي أصبحت تتخذ مواقف نابعة من توجهاتها الاستراتيجية والسياسية والعسكرية في القارة[3].

---

(1) أياد عايد والي البديري، **مرجع سابق الذكـر**، ص 208.
(2) آدم محمد أحمد عبد الله، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 43.
(3) أياد عايد والي البديري، **مرجع سابق الذكر**، ص 209.

من خلال المعطيات ومسار النزاع يبرز بشكل جلي مستوى تأثير النزاع في دارفور على الاستقرار السياسي والأمني للسودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة إذ أفضى النزاع إلى مزيد من الانقسام السياسي بين مختلف القوى السياسية الناشطة في البلاد إذ أنه عوض توجيه كل الجهود الوطنية من أجل إيجاد مخرج لأزمات الدولة تعمقت الهوة وزادت حدة الصراعات حول المكاسب السياسية، كما أبانت الحرب عن مدى هشاشة مؤسسات الدولة وفاعليتها، حيث أصبح النظام فاقدا للشرعية خاصة بعد عام 2015، وعدم تحقيق الانفتاح السياسي والإصلاح الذي كان منشودا وبقيت كل القوى السياسية تنادي بإنهاء حالة التسلطية التي عانى منها السودان طيلة عقود ما بعد الاستقلال، واستمرار منطق القبلية والعشائرية على مؤسسات الدولة مما جعل مسألة وحدة الدولة في خطر نتيجة غياب الشعور بالانتماء الوطني ، وهو الطرح الذي تتمسك به القوى السياسية الدارفورية التي مازالت ترى بأن السودان هو ليس لكل السودانيين بل لنخبة تنتمي لقبائل الجعلية والشايقة و الدناقلة. وزاد الشرخ بين الحكومة وسكان دارفور حيث تعمق الإدراك بأن المشكلة الأساسية هي الحكومة، وذلك بغيابها وأن المشكلة ليست قبلية بل الفوضى وبعبارة أخرى يرى سكان دارفور أن الحكومة جلبت أسوء أنواع الحكم في دارفور وهو غياب الحكومة[1].

المطلب الثاني : أثــر النزاع في دارفور على الأمن الاقتصادي والتنمية في السودان،

الحرب في دارفور كانت لها تكلفة[*] عالية على المستوى الاقتصادي إذ أظهرت التقديرات أن حكومة السودان أنفقت على الحرب في دارفور إلى غاية عام 2011، ما يقرب 24.7 بليون دولار، وهو ما يعادل 162% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات النزاع، وتشتمل هذه النفقات على 10.08 بليون دولار، في صورة نفقات عسكرية مباشرة و7.2 بليون دولار في صورة خسائر في الإنتاج فقدها النازحون عن أرضهم داخل دارفور ، و2.6 بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات فقدها القتلى في النزاع، و 4.1 بليون دولار خسائر نتجت عن الأضرار في البنية الأساسية[2].

---

[1] محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص 324.

[*] ثمة أسلوبان لحساب كلفة الحرب، الأول: يحسب كلفة المواد المدمرة ويشتمل هذا الأسلوب على الخسائر المباشرة وغير المباشرة للنزاع بناء على نظرية اقتصادية أو دليل تجريبي، أما الأسلوب الثاني فيحسب كلفة الحرب من خلال نمذجة معروفة باسم التحليل المغاير والذي يبني على تقدير ما كان يتوقع أن يشهده النمو الاقتصادي والرفاهية العامة للدولة في حالة عدم تورط الدولة في النزاع.

[2] حامد التيجاني علي، التكلفة الاقتصادية لحرب دارفور، **سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2011، ص 02.

هناك ثلاث نظريات متباينة تقارن بين نفقات الدفاع ومعدلات النمو الاقتصادي، الأولى تقوم على أن الإنفاق العسكري يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي إذ يمثل الإنفاق عبئا ثقيلا على الدول وهو ما يعطل الاستثمار، الثانية ترى أن الإنفاق العسكري وسيلة للتوسع المالي فهو يزيد من حجم الطلب الكلي ومن ثم يزيد من الوظائف . الثالثة ، فلا ترى وجود أي علاقة سببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي. لقد كان النزاع في دارفور مكلف من ناحية الإنفاق والمخصصات المالية الموجهة إلى القطاع العسكري بفعل تزايد العمليات، وعطل الحياة الاقتصادية والإنتاج الزراعي في دارفور وأحدث خللا في البنية التحتية اللازمة لدفع عملية التنمية الوطنية والمحلية، وأوجد جو غير ملائم لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة النفطية بما يسمح بتقدم الدولة وتحسن المستوى المعيشي لكل أبناء السودان، ويمكن أن نلاحظ التأثير من خلال العناصر التالية:

أولا – نفقـات الدفاع المرتفعة على حسـاب الاقتـصاد:

منذ بدأ العمليات العسكرية عام 2004 في إقليم دارفور أخذ معدل الإنفاق العسكري في الارتفاع ،إذ أنه قبل النزاع كانت الدولة توجه 845 مليون دولار كمعدل سنوي لتغطية النفقات العسكرية، ومن ذلك التاريخ بلغ معدل الإنفاق العسكري أكثر من الضعف، وكانت الزيادة في الإنفاق العسكري خلال السنوات الست التالية (2004 حتى 2009 تقدر بنحو 10 بلايين دولار) وقد وجهت بشكل مباشر للمجهود الحربي في دارفور، وهو ما جعل الحكومة تخصص 13% من العائدات للمجهود الحربي وهو نفس الأمر الذي حصل سابقا خلال النزاع في جنوب السودان في الفترة الممتدة من (1997–2005) وهذا بسبب انتعاش مداخيل الدولة المالية نتيجة استغلال النفط[1].

إن الإنفاق العسكري والأمني لمواجهة النزاع في دارفور أهدر موارد كبيرة وأدى استمرار الحرب في دارفور أكثر من عقد كامل إلى تراجع دورها في دائرة الفعل الاقتصادي لا سيما إسهامها في التجارة الخارجية، مما تسبب في اختلال كبير في تركيبة القطاع الخارجي التي طغى عليها النفط فيما تراجعت صادرات المحاصيل والماشية التي كانت دارفور تسهم فيها نحو الثلث، وما زاد حدة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الاعتماد على النفط انفصال الجنوب وتراجع حصة السودان إلى اقل من النصف[2].

---

[1] صديق الزيلعي، التهميش الاقتصادي وقضايا الحرب والسلام في حرب دارفور، مجلة الحداثة السودانية على:
http://www.alhadatha.sdn.org, 09/09/ 2017 .

[2] خالد التيجاني النور، **اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد: دارفور نموذجا**، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم نتقاتل؟ من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، جامعة الخرطوم معهد أبحاث السلام، 10/09 فيفري 2014، ص 11.

يظهر بصورة غير مباشرة أيضا أثر النزاع في دارفور على الاقتصاد السوداني من خلال تفاقم أزمة الديون الخارجية للسودان وكذلك ارتفاع الديون الداخلية خلال العشر سنوات التالية لبداية النزاع، في دلالة على أن ضغط الإنفاق الحكومي في المجال العسكري والأمني كان كبيرا، وهذا ما توضحه بيانات التقرير السنوي للبنك المركزي السوداني لعام 2012 حيث سجل التقرير بلوغ الدين العام الخارجي 41.09 مليار دولار وهو ما يعادل 70.4% عن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام[1].

بالإضافة إلى ديون أخرى إضافية بلغت 8.7 مليار دولار وهي الفرق بين مجمل القروض منذ الاستقلال البالغة 25.9 مليار دولار والأصول المحددة بـ 17.2 مليار، مما يعني أن حجم الدين الحقيقي يفوق 50 مليار دولار، ضف إلى ذلك حجم الدين الداخلي الذي بلغ 10 مليار دولار، وهو ما يعطي دلالة على حجم الصرف على النزاع في دارفور ومناطق أخرى مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى النفقات السياسية لأغراض شراء الولاءات مما أدى إلى إضعاف الجهاز السياسي والإداري لمؤسسات الحكم، إذ أدى خلق مزيد من هياكل السلطة في دارفور بغرض إرضاء النخب وكسب الولاء السياسي وتأسيس السلطة الانتقالية لاستيعاب الحركات الموقعة على اتفاق الدوحة، إضافة إلى تأسيس ولايتين إضافيتين في الإقليم و منه توظيف المزيد من الموارد المالية وكان هذا على حساب الحاجة الماسة للإنفاق على مشروعات تنموية حقيقية، دون أن ينعكس ذلك لصالح الاستقرار والسلام إذ مازالت دارفور تشهد ترديا في الأوضاع الأمنية[2].

في الواقع لا توجد أرقام دقيقة عن حقيقة الإنفاق على المجهود العسكري، وحسب مؤشرات الإنفاق العسكري للدول الذي يصدره سنويا "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتمد تعريف "الناتو" للإنفاق العسكري القائم على الصرف على كل الوكالات الحكومية المرتبطة بالدفاع. فإن الإنفاق العسكري السوداني تضاعف من نسبة 2.24% عام 2003 بداية النزاع إلى نسبة 5.72% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2004 وظل محافظا على نسبة تتجاوز 4% طوال السنوات التالية، وبحساب متوسط الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 36 مليار دولار إلى أن بلغ 66 مليار دولار خلال سنوات النزاع في دارفور يشير إلى أنه سجل متوسط 51 مليار دولار وباعتماد متوسط انفاق عسكري سنوي بمعدل 4% فإن ذلك يعني أن الحكومة السودانية ظلت

[1] حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 42.
[2] خالد التيجاني النور، **مرجع سابق الذكر**، ص 12.

تصرف 2 مليار دولار سنوي على الإنفاق العسكري، وهو ما يشير إلى أن نحو 20 مليار دولار أنفقت خلال السنوات العشر الماضية وهذا إذا وضعنا في الاعتبار سنوات النزاع في جنوب السودان والفترة الانتقالية لعملية السلام الشامل فإن جزءا مقدر من الإنفاق العسكري خصص لتمويل المجهود الحربي في دارفور. من خلال الجدول التالي يمكننا توضيح حجم الإنفاق العسكري مقارنة بالإنفاق العام في السودان

جدول رقم(14): حجم ونسبة الإنفاق العسكري مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة2000-2013.

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق العسكري	نسبة الإنفاق العسكري للإنفاق العام %
2000	3.522.0	815.1338	23
2001	3,902.0	2,277.0459	58
2002	5,178.0	2,662.8729	51
2003	7,362.0	2,017.3754	27
2004	11,039.0	5,668.8618	51
2005	13,847.0	4,377.6717	31
2006	18,253.0	4,588.3795	23
2007	20,971.2	5,401.2384	25
2008	25,523.0	6,748.134	26
2009	24,523.0	7,276.602	29
2010	28,324.0	5,208.616	18
2011	32,196.0	5,309.2006	16
2012	29,891.0	8,812.7442	29
2013	40,768.0	8,496.143	20

المصدر:والي الدين فضل الله ضواليبت عمر، أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية. دراسة حالة السودان في الفترة من 2000-2013 ، **مجلة الدراسات العليا** ، العدد27، 2017، ص 281.

ثانيا- تراجع النشاط الزراعي والثروة الحيوانية في دارفور:

كانت التأثيرات الأولى للنزاع في دارفور على المشهد الاقتصادي مباشرة وسريعة، حيث كان الاقتصاد المعيشي لأغلبية السكان الضحية الأولى لتلك التطورات، مما أدى لتحولات مهمة في بنية القاعدة الاقتصادية بدخول معطيات جديدة فرضتها تبعات الحرب ليس أقلها تحول نحو ثلث المجتمع الدارفوري من رصيد المنتجين إلى خانة النازحين لتؤدي ليس إلى انهيار قاعدة الإنتاج فحسب بل إلى خلق أكبر نسبة بطالة في أقصر وقت.

تأثرت الثروة الحيوانية في الإقليم وذلك بنزوح المواطنين الأمر الذي أدى إلى التخلص من الثروة الحيوانية ذبحا أو بيعا بأثمان زهيدة ونتيجة للحرب نهبت وسلبت أعداد كبيرة منها، وتعتبر دارفور من أكثر المناطق في السودان إنتاجا وتصديرا لرؤوس الماشية[1]. وحسب اتحاد الغرف التجارية بالخرطوم فإن إقليم دارفور كان يسهم بنسبة 30% من تجارة الثروة الحيوانية قبل النزاع ، وتراجعت إلى اقل من 15% وتقدمت ولايات أخرى لملء الفراغ الذي خلفه خروج دارفور مثل ولاية النيل، كردفان وولايات شرق السودان، وذكر "جيرالد" عام 2011 في تقرير "تجارة المواشي في دارفور" أن معدل تصدير اللحوم من السودان نما نموا سالبا في الفترة ما بين (2002-2008) وهو ما يعزى إلى الآثار الجزئية السلبية للنزاع في دارفور[2].

كان في دارفور أكبر سوق للماشية في السودان والمنطقة بصفة عامة (خور برنقا-سرف عمرة-نيالا-الفاشر-الطينة-مليط) والتي كانت تمد المركز بما يحتاجه من اللحوم والماشية ويصدر الباقي، بعد النزاع دخل المنتجون المعسكرات بعدما تخلصوا مما يملكون من ثروة بسبب النزاع والنهب، والجزء الأعظم من هذه الثروة نزح بها أصحابها إلى دولة تشاد المجاورة وبعضها إلى إفريقيا الوسطى وكنتيجة لذلك صارت أسواق (أبشي بليتن) في تشاد المجاورة أكبر الأسواق في المنطقة وهناك تجار سودانيون يقصدون هذه الأسواق لتأمين مشترياتهم من الابل المصدرة إلى جمهورية مصر من خلال السودان، إذ أن تحول مجموعة كبيرة من السكان المنتجين وبقائهم بأعداد كبيرة في المعسكرات مع الاعتماد على الإعانات يفقد الأجيال الجديدة الثقافة المرتبطة بالأراضي والزرعة والرعي ويتوقف نقل الخبرة إليها، وتكون الكلفة الاقتصادية على الدولة والأفراد في هذه الحالة كبيرة جدا وهو ما كشف عنه بحث قام به (علي أحمد داوود) و(عمر إبراهيم أحمد حامد) من قسم التنسيق الميداني للإنتاج الحيواني، أثر النزاع المباشر على أعداد الثروة في غرب دارفور وهو أيضا يعطي صورة تقريبية عن الأثر المماثل للنزاع في أعداد الثروة الحيوانية في بقية ولايات دارفور لعام 2012، حيث أن أعداد الثروة الحيوانية قبل النزاع كانت في مجموعها مليون ونصف من الأنواع المختلفة (الأبقار 766-الضآن 134-الأغنام 129-الإبل 28)[3].

---

(1) سمير حسني، الآثار الإنسانية لصراع دارفور، **الإنساني**، العدد 29، خريف 2004، ص 11.
(2) مجموعة مؤلفين، دارفور حصـاد الأزمة بعد عقد من الزمن، **مرجـع سابق الذكر**، ص 165.
(3) عبد الحليم عيسى، التداعيات الاقتصادية للحرب، جريدة حريات، 08 نوفمبر 2013، على:
http://www.hurriyatsudan.com ,10/09/2017.

تم تدمير الثروة الحيوانية ونهب آلاف الرؤوس منها وتهريبها إلى دول الجوار حتى تم إفراغ دارفور من ثروتها الحيوانية، وقد حدث هذا بتخطيط من قبل دول الجوار خاصة ليبيا وتشاد، حيث هناك من يعتبر أن الثروة الحيوانية هي في الأصل ثروة تشاديه بعدما نزحت حوالي 27 قبيلة عربية رعوية بكامل ثروتها الحيوانية واستقرت في دارفور، أما ليبيا فهي المستفيدة الأولى تقريبا من الثروة الحيوانية في فترة السلم إذ يصدر إليها ويهرب كثيرا من الثروة الحيوانية لدارفور، ولابد أن تكون هي المستفيد أيضا خلال مرحلة النزاع، خاصة وأن ما كان يهرب هو من إناث الإبل الممنوع رسميا من قبل الحكومة السودانية، كما تم تدمير الثروة الحيوانية، كذلك بمنع القبائل الرعوية من دخول بعض المراعي الخصبة وخاصة حول جبل مرة[1].

أما فيما يتعلق بالنشاط التجاري والزراعي فقد كانت الزراعة التقليدية تشكل مورد رزق رئيسي لأغلب سكان ريف دارفور ومصدر "الاقتصاد المعيشي" الأساسي فضلا عن إسهام المحاصيل النقدية المنتجة في الإقليم للسوق المحلي والتصدير، وإن كانت الثروة الحيوانية تأقلمت إلى حد ما مع اقتصاد الحرب فإن الضرر الذي وقع على المزارعين كان فادحا بسبب طبيعة الزراعة القائمة على الاستقرار الذي نسفته الحرب مما اضطر أغلب المزارعين إلى مغادرة أراضيهم طلبا للأمان، وأدى النزوح إلى تدهور كبير في القطاع الزراعي جراء تقلص المساحات المزروعة في دارفور من 10 مليون فدان إلى اقل من 4 مليون فدان أي بنسبة 60% مع الإشارة إلى أن المساحة المزروعة في الإقليم تمثل 25%من حجم المساحات الزراعية الكلية في سائر السودان البالغة في المتوسط نحو 40 مليون فدان سنويا، وبهذا التراجع تسبب تدهور القطاع الزراعي بصفة أساسية في تراجع الأمن الغذائي حيث تحول الإقليم على مدى سنوات النزاع من مكتف ذاتيا من إنتاج المحاصيل الغذائية إلى وضع أصبح فيه نصف السكان تقريبا يعتمدون على المساعدات الغذائية التي تقدمها المنظمات الدولية للإغاثة[2].

أما فيما يخص أثر النزاع على قطاع التجارة فنجد أن العديد من التجار اضطروا للتخلي عن تجارتهم في بداية النزاع بسبب انعدام الأمن والنزوح، وأن الذين تمكنوا من الاستمرار في تجارتهم وجدوا أنفسهم يرزحون تحت ثقل الضرائب الإضافية المفروضة من طرف الدولة لتعويض الخسائر التي تكبدتها بسبب انحصار النشاط التجاري، هذا إضافة إلى انتشار "اقتصاد الظل" الذي لا يخضع لسيطرة

(1) آدم محمد أحـمد عبد الله، **مرجع سابق الذكـر**، ص 42.
(2) خالد الـتيجاني النور، **مرجـع سابق الذكـــر**، ص 07.

الحكومة وبروز ظاهرة الأنشطة الاقتصادية الطفلية والأعمال الهامشية غير المنتجة، كبديل للذين فقدوا مصدر كسب عيشهم من النشاط الزراعي والرعوي.

ومما أدى إلى نسف الأسواق ممارسات النهب المسلح والصراع القبلي ومن أكبر نتائج النزاع توقف انسياب السلع إلى إفريقيا وقد أدى هذا بدوره إلى ركود في الصناعات السودانية بل الأكثر من ذلك أن نسبة المصانع التي توقفت عن الإنتاج مند بداية النزاع قد تصل إلى 20% بحسب راي بعض أصحاب الصناعات الدين يؤكدون أن النزاع في دارفور يأتي في مقدمة الأسباب التي قادت إلى توقف مصانعهم عن الإنتاج ، ويصعب تماما الحصول على أرقام رسمية مؤكدة عن نسبة الخسارة في التبادل التجاري بين المركز ودارفور والدول المجاورة ولكن تؤكد الكثير من الإحصائيات بأنها تقدر بمئات الملايين من الدولارات وبذلك أصبحت السودان تعتمد على بعض الدول مثل نيجيريا والكاميرون لتلبية الطلب على بعض المواد الضرورية للحياة الاجتماعية و الاقتصادية[1].

كما كان للجماعات المسلحة تأثير على النشاط التجاري حيث عمد المتمردون إلى فرض الضرائب الخاصة بهم، وإجبار التجار على دفع جزية لضمان الوصول الآمن للبضائع داخل دارفور وفي محيطها ، وتسبب ارتفاع الأسعار والبيئة المحيطة في المنطقة إلى تقلص أو ركود الحركة التجارية النشيطة التي كانت تعرفها دارفور، خصوصا في مجال تجارة التبغ والفول السوداني والمواشي والصمغ العربي[*]، غير أن بعض أنواع التجارة تمكنت من مقاومة الظروف لتستمر مثل تجارة الحمضيات التي لا تزال بالرغم من تناقصها بسبب تفاوض التجار على الخطوط الساخنة بمناطق الإنتاج الخاضعة للمتمردين مرورا إلى الأسواق الخاضعة لسيطرة الحكومة[2].

ثالثا– خسائر الرأسمال البشري:

حتى عام 2009 فإن النزاع في دارفور قد أضر بنحو 1.5 مليون نسمة في شمال دارفور و1.9 مليون نسمة جنوب دارفور و1.2 مليون في غرب دارفور، كما تسببت الحرب في نزوح 500 ألف نسمة من شمال دارفور و1.4 مليون من جنوب دارفور و1.2 مليون من غرب دارفور، وتتمثل الكلفة المباشرة للنزاع المسلح في دارفور في فقدان المكاسب المعيشية اليومية للنازحين داخليا.

---

[1] عبد الحليم عيسى، **مرجع سابق الذكر، نفس الموقع السابق.**

[*] تعتبر منطقة دارفور من أكثر المناطق في السودان إنتاجا وتصديرا للصمغ العربي وهي تحتكر 60% من إنتاج العالم منه، وقد تأثرت تجارة الصمغ العربي عالميا منذ بداية أزمة دارفور وهو يشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة.

[2] خالد التيجاني النور، **مرجع سابق الذكر**، ص 08.

تشير الإحصاءات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة بأن السكان المتضررين قد فقدوا مصادر رزقهم ويعيشون كلية على الإعانات الغذائية، وقد بدأت الخسارة السنوية لمصادر الكسب أو فقدان سبل الإنتاج مع بداية النزاع و المواجهات بين المتمردين و الحكومة، وبلغ عدد القرى المدمرة في دارفور 3408 قرية منها 1173 في شمال دارفور و1100 في جنوب دارفور و1135 في غرب دارفور وأشار التقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية حتى سنة 2004 أن 44% من القرى في دارفور قد أحرق ومع تمدد النزاع خلصت العديد من الدراسات إلى التقرير أن عدد القرى المدمرة بلغ 3380 خلال فترة 2003-2004. أما عدد القتلى فتبلغ 328.392 بناء على المعطيات التي تم الحصول عليها من عام 2005 حتى 2009[1]، ومع تزايد حدة العنف سجلت لجنة خبراء الأمم المتحدة تدمير 3324 قرية في الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2013 وصولا إلى أفريل 2014، وأشارت إلى تورط الحكومة والميليشيات المتحالفة معها على وجه خاص حيث قالت: "يبدوا أن استراتيجية الحكومة تتمثل في. أولا: العقاب الجماعي للقرى والتجمعات التي يعتقد أن الجماعات المتمردة المسلحة أتت منها أو تعمل فيها، ثانيا: دفع وإجبار تلك التجمعات على النزوح، ثالثا: الاشتباك المباشر، بما في ذلك القصف الجوي للجماعات عندما يتسنى تحديد موقعها".

كما قدمت اللجنة العديد من الحالات التي توضح العنف الذي ارتكبته جماعات المتمردين ضد السكان المدنيين، كحالة هجوم جيش تحرير السودان جناح (منى ميناوي) على " تاوسيشا" وما حولها، حيث تسبب هذا الهجوم في أضرار بليغة للبنية التحتية ودفع بأكثر من 81الف من السكان إلى النزوح هذا فضلا على أن تلك الجماعات تنشئ نقاط تفتيش غير شرعية تعوق بشدة حركة المدنيين فضلا عن انخراطها في أعمال ابتزاز وغيرها من أشكال اللصوصية[2].

وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى عام 2016 كانت الهجمات على القرى تنفذ ،حسبما يظهر ليس لإرغام السكان على النزوح عن ديارهم فحسب بل ولحرمانهم لاحقا من المأوى والغذاء، وغير ذلك من الموارد ومرافق البنية الأساسية المدنية[3]. هذه السياسات والممارسات تبين مدى وحجم الأثر الذي تركه النزاع في دارفور على رأس المال البشري بفقدان العنصر البشري أو تهجيره مما

---

(1) **المرجـع نفسه**، ص 10.

(2) كونسورتيوم السودان، **مرجع سابق الذكر**، ص 08.

(3) منظمة العفو الدولية، **أرض محروقة وهواء مسموم قوات الحكومة السودانية تدمر جبل مرة في دارفور**، مطبوعات منظمة العفو الدولية، ط1، 2016، ص 23.

يفقده الاستقرار والقدرة على الإنتاج و يؤثر على قدرة وإمكانيات الدولة بصفة عامة سواء اقتصاديا أو مهنيا.

ويتجلى أيضا الأثر الذي تركه النزاع في دارفور على الرأسمال البشري حالة الشباب في دارفور، فكما هو معلوم فإن فئة الشباب هي فئة مهمة لقوة الدولة والمجتمع خاصة إذا ما تم استغلال طاقاتها بشكل جيد، في حالة الشباب الدارفوري نجد أن النزاع خلف واقعا مريرا، إذ خلفت الحرب حالة استقطاب من طرف الجهات الفاعلة في النزاع حيث اضطر الكثير منهم إلى اختيار سواء معسكر الحكومة وميليشياتها أو معسكر الحركات المتمردة أو الهجرة خارج البلاد، وعرفت المدارس تسرب تربوي كبير والذين وصلوا إلى الجامعة أصبحوا بنسبة كبيرة جزء من العنف الطلابي أو ضحايا له، وأصبح شباب المهجر وقودا لصراع الهوية التي غدت النزاع ومازالت هذه الحركات مستمرة حتى يومنا هذا، بينما يعاني الكثيرون أيضا ممن ولدوا بالمعسكرات النزوح والمدن العشوائية من العيش بدون رؤية مستقبلية.

فمن هاجروا معظمهم ذهب إلى إسرائيل وأستراليا وأوروبا وتورد التقارير أن 90% منهم تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 30 سنة، الجزء الأكبر منهم هم جامعيون فشلوا في إيجاد فرصة عمل إذ تم توظيف 7% من خريجي الجامعة في دارفور على مدى عقدين من الزمن، لهذا هاجر جزء كبير منهم وكونوا مجموعات شباب دارفور بالخارج وقد كان هؤلاء وقود الحملات الدولية المناهضة للحكومة السودانية الساعية لإدانتها بانتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وفي استطلاع للرأي أجري عام 2013 تبين أن 50% من الشباب هم جزء من الحركات المقاتلة وينطبق هذا أيضا على الجيش السوداني والميليشيات التي تقاتل إلى جانب الحكومة، خاصة قوات حرس الحدود، كما أدى أيضا الصراع السياسي بين حزب المؤتمر الوطني والمؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي إلى التحاق جزء كبير منهم بالحركات المسلحة المتمردة خاصة وأن معظم القيادات الشابة في الإقليم كانوا من أنصار الترابي، وما زاد من تعقيد الوضع أن من فقد فرصة التعلم من الشباب اكتسبوا ثقافة العنف وهو ما يصعب من إمكانية دمجهم في المجتمع لاحقا، وانتشرت ثقافة العنف وسط الشباب الذين يقيمون في المعسكرات أو من يلتحقون بالميليشيات القبلية والذين تعرضوا للملاحقات الأمنية بالداخل[1].

[1] حمد عمر حاوي، **الدور الشبابي في أزمة دارفور ومستقبلها**، ورشة عمل بعنوان: تتحد في سلام أم نقاتل؟ من أجل فهم الصراع المسلح في دارفور، جامعة الخرطوم: معهد أبحاث السلام، 10/09/ فيفري 2014، ص 04.

رابعا– انهيار البنية التحتية وتراجع التنمية:

من الواضح بأن انفاق الدولة على القطاع العسكري نتيجة خيار حكومة الإنقاذ الوطني لمواجهة الجماعات المتمردة لم يكن إلا على حساب التنمية في الإقليم، حيث أن الأرقام سالفة الذكر كان بالإمكان أن ترسي بنية تحتية مهمة، في المنطقة من شأنها تحسين الأداء الاقتصادي خاصة وأن الإقليم غني بالثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية، فالملاحظ أن أحد أسباب النزاع كان ضعف البنية التحتية في الطرق والمواصلات والمرافق الصحية والتعليمية ومشاريع التصنيع أي أن الاهتمام كان ناقصا منذ البداية، وبفعل النزاع في الإقليم تقلص انشغال الحكومة بمواجهة الجماعات المتمردة وزاد من إهمال الحكومة لمشاريع البنية التحتية، حيث ترى حكومة الإنقاذ أن الأولوية القصوى هي القضاء على الجماعات المسلحة المتمردة، ويتجلى هذا من خلال بقاء الوضع على ما هو عليه إذ أنه رغم شساعة الإقليم فهو لا يحتوي إلا على طريق واحد معبد يربط بين نيالا وكاس–زالنجي، كما أن خط السكة الحديدية الذي يربط جنوب دارفور بباقي السودان يعاني من تذبذب شديد في تشغيله نتيجة المواجهات التي تحدث بين أطراف النزاع، أما مشروع طريق الإنقاذ الغربي الذي علقت عليه أمال من طرف الدارفوريين فإنه خاضع للوضع الأمني أي أن التقدم في الإنجاز متذبذب وأثر هذا الوضع في المواصلات على نقل الكثير من المنتجات إلى العاصمة ومناطق أخرى مما جعل الحكومة تعوضها بمنتجات مستوردة وهو ما يرفع فاتورة الاستيراد رغم توافرها في الإقليم، بالإضافة إلى ضياع الموارد السياحية النادرة في المنطقة والتي من شأنها أن تحسن من الأداء الاقتصادي وتساهم في تنمية الإقليم[1]. هذا الوضع إن دل إنما يدل على الأثر الجسيم الذي تركه النزاع في الإقليم على البنية التحتية حيث زاد الإهمال والتلاعب بالمشاريع من قبل سماسرة الحرب والمفسدين الذين وجدوا في الحرب سببا لمزيد من النهب والسلب، وهو الشيء الذي انعكس على مستوى المعيشة في الإقليم وعلى الأمن الاقتصادي للدولة بصفة عامة.

كما نلاحظ أيضا تأثر المرافق الخدماتية الأخرى فالمؤسسات التعليمية تأثرت بالدمار وشملت المدارس الأساسية والثانوية وانعكس هذا التراجع والتدمير على مستوى الطلاب وأجبر الكثيرين على ترك مقاعد الدراسة، ونتيجة لهذا التدهور حرم الشباب من الصعود في المواقع المهنية الاقتصادية والاجتماعية وهو ما زاد من الشعور بالتهميش والغبن الاجتماعي والمهني وقادهم إلى الانخراط في

(1) آدم محمد أحمد عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 45.

الجماعات المسلحة بالإقليم، ونفس الوضع يعيشه القطاع الصحي والمستشفيات معظمها لا يعمل ولا الوحدات الفلاحية والصيدلانية[1].

خامسا– تضرر الموارد البيئية نتيجة النزاع الاثني في الاقليم:

نتيجة الصراع وتصاعد حدة العنف أصبح سكان دارفور في حاجة ملحة للانتقال من مكان لآخر نتيجة لطبيعة النشاط الاقتصادي خاصة الرعاة، الذين اعتادوا على الانتقال من مكان لآخر حسب مقتضيات الظروف البيئية (توفر المراعي–المياه)، غير أن نتائج النزاع فرضت منطقا جديدا أدى إلى تزايد الضغط على الأرض باعتبارها موردا هاما لاستمرار المجموعات في دارفور فبالإضافة إلى العوامل المناخية التي تجبر السكان على تغير مساراتهم والتنقل بقطعانهم وهنا تحدث حالات الصدام الناتجة عن عدم تقبل السكان المزارعين وصول أعداد كبيرة منهم إذ يؤدي هذا إلى الإضرار بمحاصيلهم وزيادة الضغط على الأرض نتيجة زيادة أعداد السكان، وأدت هذه الموجات إلى استقرار الكثيرين بعد موجات النزوح كحالة نزوح قبائل الابالة إلى مناطق جبل مرة بحكم افتقار الابالة إلى مدخل للأقسام الشمالية لمراحيلهم التي قطعتها الحركات المسلحة المتمردة ومنه فقد تركزوا في جنوب جبل مرة ولا سيما المناطق المحيطة بزالنجي ونيالا جنوب دارفور[2]. لتوفرها على المراعي والمياه طول السنة غير أنها مملوكة تاريخيا لقبيلة الفور (الحاكورة). ولم يقتصر الأمر على الابالة إذ أن قبائل رزيقات الشمال أيضا نزحت نحو جبل مرة وغرب الجنينة مما جعل العلاقات متوترة مع المساليت، ويحدث هذا أيضا مع القبائل الزراعية كحالة الزغاوة الذين يمتهنون الزراعة.

نتيجة لهذا الضغط تطورت أشكال النزاعات بين الرعاة والمزارعين وذلك بقيام المجموعتين بالتعدي على الغابات والمحميات البرية بسبب ندرة الأراضي والمراعي مثل حديقة "دندر" الوطنية أكبر محميات السودان وفي هذه الحالات فإن النزاع غالبا ما يتحول إلى مواجهات عنيفة تقع بين الرعاة والمزارعين من جهة والمسؤولين الحكوميين من جهة أخرى، ويؤدي الإفراط في الرعي وتزايد أعداد الماشية إلى استنزاف المراعي (خاصة أوقات الجفاف)، وتوسع رقعة الزراعة التقليدية إلى الأراضي الهامشية والتي غالبا ما تكون تعديا على ممرات هجرة المواشي (المراحيل) و إلى زوال مفرط للنبات والغابات، وبهذا تتدهور قاعدة الموارد الطبيعية وتتضاءل ويتزايد الطلب على المراعي والمياه التي تزداد

(1) ماجدة خلف الله العبيد، **الفضائيات الإخبارية العربية والصراع في دارفور**، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2014، ص 138.

(2) جولي فيلينت، الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص 16.

ندرتها بسبب معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة واتباع الميليشيات المسلحة وجماعات الجنجويد سياسة الأرض المحروقة التي أفضت إلى مزيد من التدمير البيئي واستحالة عودة بعض القبائل إلى أراضيها السابقة[1]. وهو ما حدث بين قبيلة رزيقات والمعاليا في السنوات الخمس الأخيرة حول الأرض والمياه، وبالأخص حول الأراضي واستعملت فيه أسلحة ثقيلة، وتمت مهاجمة القرى وإحراقها[2]، وهو ما يؤكد خطورة الوضع نتيجة محاولة الوصول إلى الموارد اللازمة لاستمرار هذه المجموعات، خاصة في ظل غياب حلول عملية وجذرية للنزاع، وغياب السلطة المركزية أمنيا، وتفشي سلطة الميليشيات والسلطة التقليدية، وهو ما يحدث انعكاسات خطيرة على الموارد والبيئة، ويزيد من تعقيد الوضع مستقبلا.

المطلب الثالث : انعكاسات النزاع الإثني في دارفور على أمن و استقرار السودان اجتماعيا وإنسانيا.

إلى جانب التأثيرات السياسية والاقتصادية التي أحدثها النزاع في إقليم دارفور على أمن واستقرار السودان، نجد أيضا التأثيرات الاجتماعية والإنسانية، إذ بطول فترة النزاع وخاصة من حيث الأسباب والجدال الذي يدور حول الأسباب الإثنية له، يمكن أن نستشف التعقيدات التي خلفها النزاع على مستوى النسيج الاجتماعي والقبلي كون المنطقة تحتوي على فسيفساء اجتماعية وتزايد النقاش حول إشكالية الاندماج الوطني وقضايا الهوية وما رافقها من تسيس، بالإضافة إلى تغير أشكال العلاقات الاجتماعية، بين أفراد المجتمع الدارفوري أين أصبحت طرق الكسب مختلفة وشاع السلب والنهب وتغليب لغة السلاح على الحوار، وهو ما يعتبر تحديا للسلطة المركزية ويزيد من الأعباء عليها، سواء من حيث مراقبة الوضع أو التحكم فيه أو حتى السعي إلى إيجاد حلول لمخلفات اكثر من عقد من النزاعات، كما لا يمكن إغفال الوضع الإنساني الذي أصبح يميز المنطقة بفعل حالة النزوح ونتائج العنف الممارس من مختلف فواعل النزاع، والذي أفضى إلى إيجاد واقع متأزم ومكلف للحكومة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ويمكن إجمال هذه التأثيرات في:

أولا- تزايد حدة النزاعات القبلية وانتشارها:

لعبت القبلية في المجتمع السوداني قديما وحديثا دورا مميزا في الحياة الاجتماعية والسياسية ويتميز المجتمع السوداني المعاصر بحفاظه على البنية القبلية بشكل أو بآخر إلى درجة تجعل من

(1) حســـــــن برتو، الأثار البيئية للحروب والنزاعات، **مجـــــلة البيئة والتـــنمية**، العدد 131، فيفري 2009.
(2) صراعات قبائل دارفور تنذر بتصاعد العنف في السودان، **جريدة العرب**، العدد 9287، 2013/08/12، ص 02.

الهياكل القبلية هياكل متداخلة مع الهياكل السياسية التي تتخذ من القبائل دعامة لنفوذها السياسي والعسكري وكل قبيلة لها تراثها أو تقاليدها[1].

في دارفور منطقة النزاع تسمية المناطق منذ القدم تأخذ تسمية قبلية وليست تسمية وطنية، مثل دار الزغاوة، دار الرزيقات، ودار الفور، وبفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية زاد انغلاق الأفراد أكثر في إطار القبلية، وهذا بسبب تنامي الحاجة إلى الأمن والعيش داخل القبيلة كخيار وحيد وترتب عن هذا تنامي الولاءات القبلية في ظل ظروف إقليمية ودولية مساعدة[2]، ورغم هذا التقسيم القبلي فالعلاقات كانت ودية بين مختلف القبائل إلى غاية بداية ظهور التكتلات القبلية في نهاية الثمانينيات وسياسة التحالفات بين القبائل على أساس انتمائها، وتعمق هذا الشرخ بعد عام2003 عندما اندلع النزاع في دارفور أين اكتسبت القبيلة صفة مهمة لكل طرف وبدأت النزاعات تعوض التعايش وهي إحدى النتائج الأكثر سلبية من الناحية الاجتماعية في دارفور خاصة والسودان بصفة عامة لأنها تضر بالنسيج الاجتماعي مباشرة وتؤثر على وحدة الدولة، حيث ترسخ وتزايد مستوى الانقسام والانغلاق على الهوية القبلية بدل العمل على تنمية الشعور الوطني القومي بالانتماء إلى دولة وطنية واحدة.

يؤكد الباحث "أحمد نور علي إمام" أن آثار النزاع القبلي خلفت انقسامات حادة بين مكونات المجتمع وغيرت طبيعة التعايش السلمي بين القبائل والإثنيات إلى عداء وعدم تجانس، وتجسد ذلك بشكل واضح في مصطلحات "نحن" و"هم"، وفي نفس السياق يلاحظ انهيار العلاقات التاريخية وعلاقات الثقة بين القبائل خاصة بين بيوت الإدارة الأهلية، وذلك كنتيجة مباشرة للنزاعات التي أثرت على تبادل المنافع والمصالح ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت تحدث بين الرعاة المتجولين والمزارعين المستقرين[3]. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته حكومة الإنقاذ في تردي الوضع من حيث العلاقات بين القبائل وهذا من خلال تسليح القبائل تسليحا انتقائيا نتج عنه واقع اجتماعي لم يكن معروفا سابقا، هذا التجييش القبلي جعل مكونات المجتمع تلتف حول مسمياتها القبلية على أوسع نطاق داخل دارفور وخارج دارفور[4]. وهذا ما انعكس على السودان ككل في المناطق الأخرى التي تشهد توترا كالنيل الأبيض وكردفان، إذ تعمد القبائل إلى البحث عن تدعيم سلطاتها في مواجهة أي تهديد محتمل

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 19.

(2) رعد قاسم صالح، **مرجع سابق الذكر**، ص 58.

(3) تأثر النسيج الاجتماعي بدارفور بالحرب والاقتتال القبلي، صحيفة الراكوبة، على: **http://www.alrakoba.net/news-actions,**14/09/2017.

(4) مريم عبد الرحمان تكس، فرص السلام الاجتماعي في دارفور، **المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي**، العدد 08، أوت 2008، ص 04.

اعتمادا على ما هو حادث في دارفور، خاصة في ظل عجز الحكومة عن إيجاد حلول لمشاكل متشابهة ومطالب قديمة ومشتركة بين كل الأقاليم.

ثانيا– ترسيخ الانقسام القبلي وتسيسه:

في بداية النزاع حاول النظام احتواء النزاع سياسيا وعسكريا، لكن غياب رؤية شاملة وواضحة جعلت الخيارات المتبعة غير مجدية وهذا الفشل انعكس على استراتيجية الحكومة في حل المشكل وهذا بدوره أدى إلى انعكاسات اجتماعية خطيرة تجلت نتائجها بعد أكثر من عقد من الزمن في نزاع دارفور، حيث عمل النظام السياسي ومختلف الحركات السياسية والأحزاب على ترسيخ الانقسامات وهو ما سيعقد من الوقع في السودان مستقبلا.

أتبع النظام السياسي السوداني سياسة إدخال الاثنية (أثننة) للسياسية وعمل على إحلال القبلية محل الأحزاب السياسية، فقد ترسخت القبلية خلال النظام الفيدرالي الذي يعده المسؤولون في السودان من أهم الإنجازات السياسية، لكن توزيع وتفويض السلطة للأقاليم كان في حقيقته تقسيما جديدا لسلطة القبائل النافذة الكبرى، وتمثل حكومة الأقاليم المختارة أو المنتخبة القبائل والعشائر وهذا وضع متوقع مع غياب المؤسسات الحزبية التي يمكن أن تتنافس على السلطة عبر برامج وطنية حسب الأسس السياسية[1].

وعوض أن يكون هذا التقسيم سياسة إيجابية لتحقيق التوازن بين المركز والأقاليم كان عاملا لترسيخ التقسيم القبلي ومنحه صفة رسمية عوض الوضعية العرفية التقليدية، وكان هذا بداية لتمزيق النسيج الاجتماعي السوداني وظهور الحركات الإقليمية المسلحة وأصبحت دارفور مسرحا للنزاعات القبلية على اختلاف انتمائها.

والملاحظ أن هذه السياسة كانت من أجل كسب الولاءات لا غير، لكن نتائجها كانت عكسية لأن هذه الإدارات القبلية خرجت عن سيطرة الحكومة وأصبحت تنافس الحكومة في تبني الخيارات والمساومات، وهذا بدوره أدى إلى التفاف أفراد القبيلة حول زعامة أو زعامتين حسب الطلب وبذلك استشرى التنافس داخل القبيلة الواحدة من أجل المكاسب السياسية مما زاد من التوتر حتى بين أفراد

[1] حيدر إبراهيم علي، **مرجع سابق الذكر**، ص 40.

القبيلة الواحدة[1]. حتى أن الرئيس السوداني نفسه لم يخفي القصد من وراء هذا التقسيم المبني على أساس قبلي مصرحا عقب العملية عام 2012 إذ قال إن الخطة جاءت لإرضاء قبائل بعينها وأكد وقتها أنه إذا كان التقسيم سيحقق السلام فهو بالتأكيد أفضل من الحرب[2].

غير أن هذا التقسيم والتدخل الذي كان بناء على معيار القبيلة والإثنية له نتائج سلبية بعيدة المدى في مجتمع دارفور، وهذا من خلال إحياء الانتماء القبلي المتعصب وإضفاء الشرعية عليه، وتمهيد لمزيد من التمزق في النسيج الاجتماعي بين الكيانات القبلية المختلفة عن طريق هذه الوحدات الإدارية، وتفكيك التحالفات القبلية السابقة والرجوع إلى خانة الانتماء العرقي الضيق، وبدلا من برامج التنمية وتحسين الأداء في الخدمات أصبحت معظم الموارد تسخر للتعبئة العامة لمواجهة النزاع أو الصراعات القبلية حول حدود المحليات وتكوين الميليشيات العسكرية القبلية وتزويدها بالسلاح والصرف عليها خلال النزاعات[3].

وهكذا يزداد إنهاك المجتمع المحلي في القضايا النزاعية بعيدا عن أي تقدم في مستويات التنمية والبنية التحتية وأبعد من ذلك تنامي الولاءات الضيقة بعيدا عن الدولة الوطنية. كما كان لهذا الانقسام أثر على عرقلة جهود الحل الوطنية والإقليمية للنزاع، حيث أدت العصبية القبلية السياسية إلى التمسك بحركة الوقائع على الأرض بدارفور إلى إفشال جميع الحلول حيث شهد بداية عام2011، تباعدا وتنافرا بين جميع القوى السياسية ذات النظم القبلية في دارفور وبلغ التصعيد ذروته ما بين حركة العدل والمساواة والقبائل المنضوية تحتها، وما بين الحكومة المركزية والقبائل الموالية لها من جهة أخرى، وصراعات حزب الأمة وحزب المؤتمر الشعبي، كل هذه الأحزاب السياسية في ظاهرها والقبلية في محتواها لعبت دورا رئيسيا مع القبائل المسلحة في إفشال جميع المحاولات من أجل الحل[4].

ثالثا– انتشار ثقافة العنف واستعمال السلاح في المجتمع السوداني:

ما ميز النزاع في دارفور منذ بدايته هو انتشار السلاح في الإقليم بوتيرة متسارعة، وحصول جميع فئات المجتمع على السلاح ،وأصبح وسيلة ضرورية للحماية خاصة بعد تشكل العديد من الميليشيات المسلحة المتمردة منها والمدعومة من قبل المركز أيضا التي نشأت في دارفور.

---

(1) مريم عبد الرحمـان تكس، **مرجـع سابق الذكـر**، ص 04.

(2) علوية مختار، تزايد النزاعات القبلية في دارفور...تهديد الإقليم والأمن السودانيين، العربي الجديد، على: **http://www.alaraby.co.uk./politics,.** 13/03/2017.

(3) يوسف تكنة، **دارفور: التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي**، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم نتقاتل؟ من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام، 10/09 فيفري 2014، ص 11.

(4) رعـد قاسـم صالح، **مرجـع سابق الذكـر**، ص 61.

فحسب خبراء أمنيين وعسكريين سابقين فإن أكبر الإفرازات السالبة لعدم الاستقرار بدارفور بل ومن أكبر التهديدات لعدم الاستقرار والأمن هو انتشار السلاح، ويرون أن طول الشريط الحدودي لدارفور مع الدول المجاورة الذي يبلغ طوله 1300 كلم، أسهم في دخول كميات كبيرة من السلاح من دول الجوار والدول الأخرى، وتقدر كمية السلاح المنتشرة في الإقليم بأكثر من مليون قطعة سلاح من النوع المتطور، وتوجه قبائل في دارفور أصابع الاتهام إلى الحكومة أيضا لكونها تسببت في جعل السلاح متاح للجميع وتسليحها لقبائل على حساب قبائل أخرى وإتباع نهج الحرب بالوكالة، وراجت تجارة السلاح بصورة غير مسبوقة في تاريخ الإقليم، ويرى سكان الإقليم بأن الحصول على السلاح هو أسهل من الحصول على الماء، وهذا الأمر جعل الكثير من العاطلين عن العمل والمتأثرين من النزاع يفضلون استعمال السلاح من أجل الكسب وهو ما تبينه أعداد الجماعات والمنظمات المسلحة في دارفور[1]. وأصبح نهج تسوية الكثير من الخلافات بين القبائل يعتمد على استعمال السلاح خاصة في ظل مخلفات النزاع إذ هناك إرث من الأحقاد بين القبائل في ظل هيمنة الثقافة العشائرية على حياة السكان مما يجعل البحث عن السلاح مستمرا حتى بعد وقف إطلاق النار.

بالإضافة إلى هذا فإن أثر انتشار السلاح على المجتمع في دارفور والسودان بصفة عامة يتجلى من خلال كون أن حاملي السلاح خرجوا عن الخضوع لأجهزة المجتمع الأهلي والحكومي، لأن لديهم أسلحة متطورة وقدرات تدريبية تمكنهم من استخدامها، فبعض هؤلاء الجماعات كما سبقت الإشارة حصلوا على السلاح من الحكومة وتلقوا التدريب خلال برامج الخدمة الوطنية الإلزامية أو الدفاع الشعبي[2]، وأمام عجز الحكومة في مواجهة هذه الظاهرة وتغاضيها تارة أخرى عن السلاح فإن الآثار الحالية وخيمة على النسيج الاجتماعي من حيث انتشار الجريمة وتراجع الثقة بين مختلف فئات المجتمع وخلق جيل من الشباب يعتمد على الجريمة المنظمة أكثر من التركيز على البرامج الاقتصادية والتنموية، ضف إلى ذلك أن بقاء السلاح وانتشار ثقافة العنف سوف يمتد إلى مناطق أخرى من السودان وهي المناطق المرشحة لتشهد نزاعات على غرار دارفور، كما أن أي مبادرة للحل تتضمن نزع للسلاح وهو ما سيكلف مجهودا إضافيا وخسائر ماديا نتيجة الأعباء التي يتطلبها هذا العمل.

رابعا– تنامي خطاب الهويات الضيقة وزرع ثقافة الكراهية والعنصرية بين القبائل:

حتى وإن بدأ النزاع البدايات الأولى ذو طبيعة اقتصادية أي مواجهات المزارعين ضد الرعاة، دون الالتفات إلى إشكالية الهوية أو ثنائية إفريقي–عربي، فإن بداية النزاع في شكله الاثني عام 2003

(1) تأثر النسيج الاجتماعي بدارفور بالحرب والاقتتال القبلي، **مرجع سابق الذكر**،
(2) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 141.

خلق عاملا جديدا تمثل في إشكالية هوية الدولة وكيف ينظر المركز الذي تمثله مجموعة من القبائل في الشمال إلى بقية مكونات الدولة، إذ ترسخ ادراك لدى التشكيلات القبلية في دارفور أن الحكومة تتعامل مع القبائل معاملة تفضيلية، بمعنى آخر أن القبائل العربية لها أفضلية على بقية القبائل الأخرى الزنجية، وهذا ما انعكس على الخطاب الذي تبنته نخب الغرب –دارفور– من القبائل الزنجية، حيث كان واضحا مدى التعاطف الجمعي من قبل أبناء دارفور مع حركة التمرد ومن خلال التأييد الجمعي لما ورد في الكتاب الأسود، وأصبح ينظر إلى الحكومة على أساس أنها عدو للقبائل الإفريقية بسبب سياستها العنصرية الواضحة من خلال دعمها للعنصر العربي في كل مراحل النزاع، تهميشا واحتقارا في الخدمات العامة والوظائف وهو ما أدى إلى زرع الكراهية المتبادلة التي لم تكن موجودة في المجتمع الدارفوري[1].

يبرز خطر هذا الوضع من خلال الاتهامات التي توجه إلى الحكومة المركزية أولا بفشلها في إدارة التنوع والاختلاف الذي يميز السودان وعدم قدرتها منذ الاستقلال على صياغة دستور جامع لكل أطياف المجتمع السوداني فبعدما كان النقاش الهوياتي منحصرا أثناء النزاع بين الشمال والجنوب دينيا مسيحي–مسلم، تحول اليوم ليصبح عرقيا، بين عرب–أفارقة وهو ما يطرح إشكالية الاستعلائية التي تفضي إلى الانقسام بدل الوحدة. ثانيا: اتفاق دارفور والمناطق الأخرى كجبال النوبة، والنيل الأزرق على أنهم حتى خارج أقاليمهم هم عرضة للمضايقات الأمنية والملاحقات لاتهامهم بأنهم هم التهديد الأمني للنظام السياسي خاصة النشطاء منهم وهو ما يجعلهم يطرحون الأسئلة حول طبيعة المواطنة والدولة الوطنية[2].

أكد النزاع في دارفور أن هناك تزايد في الوعي بالهويات الإقليمية والعرقية في الأطراف بسبب السياسات الإقصائية وفوارق التنمية، ووجدت العديد من المجموعات في السودان أنها في أزمة حيث أن الدولة تبنت عن قصد أو غير قصد هوية وطنية واحدة لا تعكس الواقع الاجتماعي والعرقي والديني للبلاد[3]. وتبين معطيات النزاع الحالي أن تصنيف السكان في دارفور تغير وأصبح يعمل كإيديولوجية لها الأثر في تشكيل التحالفات بين المجموعات الإثنية، عربي (رعاة)–إفريقي (مزارع)[4]. وهو ما يؤثر

(1) آدم محمد أحمد عبد الله، **مرجع سابق الذكر**، ص 43.
(2) حيدر إبراهيم علي، إدارة التنوع الثقافي في شمال السودان الأبعاد الدينية والإثنية، **مرجع سابق الذكر**، ص 05.
(3) **المرجع نفسه**، ص 05.
(4) نصر الدين عبد الباري، **مرجع سابق الذكر**، ص 64.

على إدراكات الجيل الذي عانى النزاع وحتى على ثقافة الأجيال القادمة التي قد تعمل على ترسيخ هذا الخطاب بدل القضاء عليه مما يؤزم من أوضاع السودان اجتماعيا وسياسيا.

خامسا– تزايد وتيرة الاحتجاجات الشعبية ضد سياسات الحكومة:

أدى النزاع في دارفور إلى إنهاك مادي للحكومة السودانية وهو ما انعكس على مستويات التنمية والخدمات ومشاريع البنية التحتية في الإقليم، بالإضافة إلى وعي نخب وخريجي الجامعات في دارفور والمناطق الأخرى بحقوقهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فالسودان يعاني أصلا من أزمة مالية، ويذهب ثلثي نفقات الموازنة العامة لأغراض أمنية وعسكرية وكان النزاع في دارفور إحدى الجبهات التي عمقت من التدهور الاقتصادي بسبب تصاعد حدة العنف والاضطرار إلى مزيد من النفقات العسكرية، وهو ما جعل الشارع السوداني بعد عامي 2012 و2016 يتحرك باتجاه الاحتجاج والخروج للشارع للتعبير عن حالة الإحباط التي يعيشها نتيجة لخيبة الأمل التي يعاني منها بسبب نتائج انفصال الجنوب والفشل الأمني في مواجهة التمرد في الغرب بدارفور وظهور حركات جديدة وبؤر من شأنها أن تزيد الضغط الاقتصادي ومزيد من التفكك[1].

أدت هذه الاحتجاجات إلى زيادة حدة المواجهة بين الحكومة والمعارضة وضعف الثقة في الحوار الوطني خاصة وأن من قادوا الدعوة إلى الاحتجاج والعصيان هم فئة الشباب الراغبة في التغير، ودفعت سياسة القمع والتجاهل تحالف مكونا من 22 جهة سياسية (أحزاب ومنظمات ومؤسسات مجتمع مدني وشخصيات وطنية معروفة) التوجه إلى القصر الجمهوري لتسليم مذكرة تطالب الرئيس بالتنحي عن السلطة في محاولة لوضع مؤسسة الرئاسة أمام مسؤوليتها والتنبيه للأوضاع الخطيرة التي تمر بها البلاد[2].

وهي إشارة سياسية لوصول الوضع إلى مرحلة خطيرة بسبب الأوضاع الاقتصادية المزرية نهاية عام2016 كما تسبب هذا الحراك في فرض المزيد من الضغوط الدولية على حركة الإنقاذ التي تعاني من هذه الضغوط منذ بداية النزاع وتطور الأوضاع في دارفور، والعلاقات المتوترة مع جنوب السودان وصدور انتقادات عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة منددة باستخدام

---

(1) محمد الحسن عبد الرحمان، الأوضاع الداخلية في السودان (2011-2012)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2011-2012**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الإصدار 08-2012، ص 112.

(2) مستقبل الحركة الاحتجاجية في السودان: دراسة حالة العصيان المدني، نوفمبر 2016، على: **http://www.almezmaah.com,** 14/09/2017.

القوة لمواجهة المحتجين[1]. وهو ما لا يخدم مصالح السودان في ظل الدعوات المطالبة بتقديم الرئيس وشخصيات سياسية للمحاكمة أمام محكمة الجنايات الدولية وهو ما يضعف مواقف السودان التفاوضية ومنه حماية مصالحها.

سادسا– اختلال التركيبة السكانية نتيجة النزوح و الانتقال الداخلي:

أدى النزاع في دارفور إلى نزوح وانتقال السكان من دور قبائل إلى قبائل أخرى ومن مناطق غير آمنة إلى مناطق آمنة بعدما أضحت الفوضى هي الميزة الرئيسية للوضع في دارفور، إذ أن الإحصاءات تشير إلى وصول نسبة السكان النازحين إلى 25% من سكان دارفور. وهذه النسبة هي أكبر بكثير مقارنة مع النزاع في جنوب السودان سابقا والتي وصلت إلى 17% وهذا الحراك السكاني له دلالات ديمغرافية بعيدة المدى وهناك اتجاه للاستقرار في المناطق الحضرية، هذا الاتجاه يلقي بضلاله على قطاع الإنتاج التقليدي خاصة في ظل استمرار الأزمة وغياب الأمن بها لا يمكن للراغبين العودة إلى مناطقهم الأصلية ومزاولة أنشطتهم الاقتصادية كما كانت قبل النزاع[2].وكون طبيعة المجتمع السوداني قبلي وعشائري فإن كل طرف يتخوف من الطرف الآخر لأن البقاء لمدة طويلة يفترض استقرار هذه الجماعات بجانب الجماعات الأصلية مما يولد ضغوطا جديدة على الموارد ويخلق شكلا جديدا لنمط الحياة نتيجة اختلاف القبائل عن بعضها في العادات والتقاليد وتظهر مشاكل مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية وفقدان السمة الرئيسية لقبائل محددة، وقضايا الملكية التي هي عنصر مهم في النزاعات القبلية في دارفور.

كما أن الميل للتكيف مع الأوضاع الجديدة قد يجعل النازحين يفكرون البقاء في أماكنهم الحالية، وعدم العودة ،وهو ما حصل بغرب دارفور جويلية 2015 حيث رفض النازحون مشروع العودة الطوعية للنازحين الذي أعدته السلطة الإقليمية في دارفور ، وأكد هذا منسق معسكرات وسط دارفور حيث صرح أن الناس يرفضون العودة الطوعية التي تقترحها السلطة معتبرا أن العودة غير ممكنة قبل توفير الجو الآمن الذي يمكن من مباشرة الحياة بشكل طبيعي فالحاجة إلى البقاء على قيد الحياة أولا

---

[1] محمد الحسن عبد الرحمان، **مرجع سابق الذكر**، ص 114.

[2] منزول عبد الله منزول عسل، الوضع الإنساني في دارفور ومستقبل النازحين واللاجئين، في كتاب: **دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن**، تحرير: عبد الوهاب الأفندي –سيد أحمد ولد أحمد السالم، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013، ص ص 202،203.

قبل حصولنا على المؤسسات والمباني[1]. فبعد طول مدة النزوح يصبح الخيار الأمثل لهم البقاء، لا سيما وأن الخدمات التي تقدم لهم على محدوديتها قد تكون أفضل من تلك التي كانوا يحصلون عليها قبل النزوح[2].

ومنه طول المدة والأعداد الكبيرة من النازحين شكل في الأمد الطويل تحديات ديمغرافية بزيادة الضغوط على مناطق معينة، وفي شق آخر سوف تزيد من خلخلة النسيج الاجتماعي الذي تعرض بعد الحرب إلى تخريب، إذ ليس من السهل في ظل عدم الثقة التي تسود بين القبائل تقبل العيش بجانب الآخرين خاصة من إثنيات أخرى مما يؤثر على السياسات الاجتماعية وقضايا المشاركة السياسية التي تخضع لمعيار القبلية والعشائرية أكثر من الانتماء للدولة الواحدة.

سابعا- النزوح وتدهور الوضع الإنساني لسكان الإقليم:

ظل التهجير والنزوح سلاح من أسلحة المواجهات الدائرة في إقليم دارفور، فمنذ اندلاع النزاع عام 2003 تم تهجير ما يقارب ثلاثة ملايين ساكن وهو نصف السكان تقريبا كثيرون منهم هجروا لأكثر من مرة، وهربوا إما إلى دول الجوار والمناطق الحضرية في دارفور، أو إلى مناطق حضرية في أجزاء أخرى من البلاد، إذ نجد أنه هناك بعض الدور هاجر كل سكانها 100% كبلدة الطينة من دار الزغاوة ولجؤا لدولة تشاد وقدر عددهم بـ 40 ألف شخص، كما هاجر ما نسبته 90% من سكان بلدة كرنوي لدولة تشاد أي حوالي 40 ألف شخص وتم إيوائهم على بعد 70 كلم من الحدود السودانية[3]. بحلول عام 2008 بلغ عدد الأشخاص الذين تم تهجيرهم إلى ما يقارب 500الف نازح جديد ليصبح العدد يقرب 2 مليون نازح في مخيمات النزوح الداخلي، هذه الحركة كانت نتاج سياسات الأطراف النزاعية (الحكومة-الميليشيات المسلحة المتمردة). ونتيجة للنزاعات المحلية في إقليم دارفور[4]. أما في معسكرات شرق تشاد فكان هناك حوالي 22 ألف نازح ليعرف الإقليم بعدها هدوء نسبيا، ثم عاد ليشهد بعدها موجة نزوح جديدة بين عامي 2013-2014 أدت إلى فرار ما يزيد عن 400 ألف ساكن نحو المناطق الحدودية والمناطق الحضرية الآمنة[5].

---

(1) إريك ريفز، تغيير التركيبة السكانية في دارفور: انتزاع الأراضي الزراعية بعنف وتدميرها. على: **http://www.sudanfreeres.org,** 18/09/2017.

(2) منزول عبد الله منزول عسل، **مرجع سابق الذكر**، ص 203.

(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 161.

(4) Fabrice Weissman, **op.Cit**, p 02.

(5) لوسي هوفل، استمرار الصراع في دارفور والاختلافات حول العودة، **المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين**، جويلية 2014، ص 15.

في تقرير برنامج الغذاء العالمي حتى عام 2008 فإن حوالي 200 ألف مدني في دارفور قد قضوا حيث أن 80% منهم ماتوا بسبب الجوع والمرض و20% جراء العنف المباشر و غير المباشر وكان انعكاس هذا الأمر مزدوج على السودان حيث تم تصنيف المنطقة ضمن المناطق المنكوبة وفي الشق الآخر أصبحت هذه الأرقام المادة الخام التي تنطلق منها الولايات المتحدة الأمريكية لما تسميه حدوث إبادة جماعية في الإقليم وتوظيفها سياسيا ضد السودان[1]. وعلى الرغم من تحسن إنتاج المحاصيل الزراعية في كل أنحاء السودان فقد سجلت الوكالات العاملة في مخيمات النزوح حتى عام 2015 ضغطا جراء انعدام الأمن الغذائي خاصة أن نسبة 60% من النازحين هم الأطفال والنساء أي الفئات الهشة في النزاعات. ويمكننا معرفة مدى خطورة الوضع الإنساني خلال عامي 2014 و2015 من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): دول يوضح أعداد النازحين في إقليم دارفور ما بين (2003-2015).

السنة	أعداد النازحين	السنة	أعداد النازحين
2003	989.920	2009	175.000
2004	853.000	2010	268.000
2005	لا توجد بيانات	2011	80.000
2006	270.000	2012	114.000
2007	300.000	2013	380.000
2008	317.000	2014	316.000
		2015	41.000

المصدر: كونسورتيوم السودان، **مرجع سابق الذكر**، ص 08.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أعداد النازحين عرفت ارتفاعا رهيب في السنتين الأولى والثانية لتصل إلى أعلى مستوياتها في عام 2014، وهو ما يؤكد حالة التصعيد التي يعرفها النزاع وتدهور الوضع الإنساني في مناطق النزاع والتي تتطلب جهدا إنمائيا كبيرا نتيجة لجوء معظم الدارفورين إلى المجتمعات القريبة من العاصمة أو على الحدود مع تشاد.

تأثر السودان داخليا بفعل هذه الوضعية من عدة نواحي سياسية واقتصادية واجتماعية حيث نلاحظ اجتماعيا أن حالة النزوح أوجدت نوع من عدم الثقة بين مكونات النظام السياسي وجزء من المواطنين، وعدم ثقة بين مكونات المجتمع في دارفور بمختلف قبائله، وتآكل مقدرة الإدارة الأهلية وتزايد

[1] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 159.

النزاعات داخل معسكرات النازحين وفشل آليات حل الخلافات التي كانت تتبع سابقا (الجودية)، كما أثر النزوح على الروابط الأسرية فمعظم الأسر فقدت أبنائها في النزاع وهو ما ترك أيضا أثرا نفسيا لدى هؤلاء الأفراد مما يصعب مستقبلا من تقبلهم فكرة العودة إلى المناطق الأصلية التي عاشوا فيها نتيجة هده الصدمات النفسية التي تعرضوا لها، وهذا الوضع يشكل عبئا جديدا على السودان إذ أن الحكومة مجبرة على إيجاد حلول لهذه المشكلة إذا سعت لحل النزاع فعليا حتى لا تضاف للتراكمات السابقة خاصة مسألة إصلاح النسيج الاجتماعي الذي هو أحد المعضلات الرئيسية لفترة ما بعد النزاع الإثني .

أما من الناحية الاقتصادية فالمجتمع السوداني والدارفوري قد خسر رأس مال بشري هام نتيجة ترك السكان لممتلكاتهم ونشاطهم التقليدي مما جعلهم عالة على المنظمات الإنسانية وهو ما أثر حتى على القيمة الاجتماعية للفرد السوداني في إقليم دارفور[1]. وفقدان جزء كبير من البنية التحتية التي كان من الممكن أن تشكل قاعدة انطلاقة للتنمية وليس بداية لمشكل جديد للحكومة السودانية المنهكة أصلا، ويبرز هذا التأثير في المجال الزراعي خاصة حيث تراجع إسهام هذا القطاع من خلال المساهمة في الناتج المحلي في العام 2004 إلى 44.5%بعدما كان عام 2003 يسهم بـ 45.6% لتصل النسبة عام 2007 إلى 35.8% وهو ما بين حجم التراجع في إحدى النشاطات الاقتصادية المهمة في الإقليم[2].

من الناحية الأمنية والسياسية نجد أن مسألة النزوح والوضع الإنساني خلقت ضغوطا للحكومة المركزية إذ أصبحت معسكرات النزوح مجالا أيضا لمواجهات القبائل والميليشيات وحتى قواعد لتجنيد الشباب والأطفال نتيجة حالة الاستقطاب التي يعاني منها الإقليم[3]. وزيادة احتمال تدخل أطراف خارجية بفعل الحملات الإعلامية التي شنتها بعض الدول والمنظمات العاملة في الإقليم بتوجيه الاتهام بشكل كبير للحكومة والجماعات الموالية لها لما يحدث في الإقليم من انتهاكات لحقوق الإنسان مما يجعل الرأي العام العالمي متعاطف مع فكرة المحاكمات ضد المطلوبين من طرف محكمة الجنايات الدولية والتدخل من أجل أغراض إنسانية.

ثامنا – تراجع دور المنظمات الإنسانية الإغاثية في الإقليم:

يعتمد في الوقت الراهن حوالي الثلث من السكان في إقليم دارفور على مساعدات الطوارئ الدولية، وتدير هذه الوكالات المعسكرات الكائنة في دارفور خاصة المتواجدة حول المناطق الحضرية

---

(1) منزول عبد الله منزول عسل، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 205،204.

(2) محمد بدري محمد وعبد العظيم سليمان المهل، الآثار الاقتصادية للنزوح في السودان، دراسة حالة ولاية الخرطوم (1998-2007)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 02، 2014، ص 41.

(3) كليا كاهن، **مرجع سابق الذكـــر**، ص 36.

وهي المنظمات التي سمحت لها الحكومة بالعمل بشروط، ورغم الدور الذي تقوم به هذه المنظمات إلا أنها مهددة من جميع الأطراف المتنازعة وهو ما أكده تقرير بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام خلال عام 2014 بتعرضها لهجمات مسلحة ، مما أدى إلى إعاقة عملها في المناطق المعنية بتقديم المساعدات[1].

كما اصطدمت هذه المنظمات بسياسات الحكومة والمليشيات كونها متناقضة وتفتقد للإرادة حيث صرحت الحكومة منذ عام 2010 أنه على المنظمات العاملة أن تعيد توجيه نشاطها الإنساني في دارفور نحو توطين المتأثرين بالنزاع وتوفير الأمن لهم في مواطنهم الأصلية ومدهم بالمساعدة الكافية لتمكينهم من الاعتماد على الذات، و من ناحية أخرى ظلت الجماعات المتمردة تثبط العودة عكس الحكومة فهي تتحجج بالوضع الأمني، ويبدوا أنها تحاول الاحتفاظ بالمعسكرات كدليل على حجم المعاناة الإنسانية و الاجتماعية في دارفور، والعمل من أجل ضمان أن العودة تكون في سياق اتفاقية مدعومة من طرفها[2].هذا الوضع يمثل معضلة للجهات الإنسانية الدولية التي تكافح من أجل نقل أصوات النازحين ورغباتهم في ظل هذا الوضع الحرج والمسيس أيضا، فهم أمام مشكلة عدم الرغبة في أن ينظر إليهم كمؤدين للعودة غير الدائمة وسابقة لأوانها ورفضهم ترك السكان العائدين وهم في حاجة للمساعدة الدولية.

بالإضافة إلى هذا أصبحت مخيمات اللاجئين ساحة للنزاع بين مختلف القبائل بسبب التنافس حول المعونات المقدمة وحتى المليشيات تطالب بحصتها، ومثال على ذلك ما حدث في جنوب دارفور حيث طالب مفوض المجال الإنساني لجيش تحرير السودان جناح "مني أركوي ميناوي" توزيع الطعام على جنوده حتى يتمكن من السيطرة عليهم وتحقيق الأمن، كما يتعرض أفراد هذه المنظمات لعمليات السرقة والخطف و الاغتصاب ، وهو ما يؤكد انعدام الحماية للأطراف العاملة في المجال الإنساني أو عدم الاستعداد لتقديم حماية فعالة من أجل وصول المساعدات الإنسانية للمخيمات[3].

كما أنه منذ عام 2009 يدور جدل كبير داخل السودان بعد طرد السودان لمئات المنظمات الإنسانية، بفعل نشاطها المزدوج حسب تصريحات الحكومة السودانية، وذلك من خلال التقارير التي تقدمها الأطراف الخارجية واستعمالها كورقة ضغط في المحكمة الجنائية. وهو ما أثر فيما بعد على

(1) لوسي هوفل، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.
(2) **المرجـــع نفـــــسه**، ص 16.
(3) كليا كاهن، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 39.

نشاطها وتشديد الرقابة عليها، وهذا انعكس على نشاطها مباشرة حيث أصبحت تتخوف من قيام الحكومة والميليشيات المسلحة باستغلال هذه المسألة ضدها على الأرض وفي نفس الوقت تراجعها هو ترك ملايين النازحين تحت رحمة الجوع والأمراض وتفاقم الكارثة الإنسانية.

المبحث الثاني :انعكاسات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من النزاع الإثني في دارفور على أمن و استقرار السودان.

بعد تسارع الأحداث في إقليم دارفور أصبح النزاع في مقدمة اهتمامات القوى الدولية والإقليمية، وهذا لما يتميز به هذا النزاع من تعقيدات إثنية واقتصادية وسياسية ، وتميزت هذه المواقف بالاختلاف وهذا حسب مصالح وموقع كل طرف. وأخذت بعض المواقف مظهر التصعيد كحالة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض المواقف صفة اللامبالاة بالوضع الإنساني حالة الصين، ومواقف أخرى مصلحية تتحين الفرصة للحصول على مكاسب اقتصادية على شاكلة فرنسا وبريطانيا، وبعضها لدوافع استراتيجية مثل إسرائيل ودولة تشاد المجاورة، وفي ظل هذا التعقيد يعتبر أمن واستقرار السودان هو القضية الأهم لدور الأطراف الإقليمية والدولية في تفتيت وحدة السودان، سنحاول في هذا المبحث التطرق لمختلف المواقف التي لها تأثير وانعكاساتها على أمن السودان و استقراره بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول : من حيث القرب الجغرافي، مواقف دول الجوار: جمهورية تشاد، إرتيريا ، جنوب السودان.

تعتبر الدول المجاورة للسودان من بين أكثر المهتمين بالنزاع في دارفور، ويأتي هذا الاهتمام بالأساس من الأهمية الجيوسياسية للإقليم و هو ما اثر على مواقف دول الجوار و جعلها تبحث عن موطئ قدم في دارفور خاصة وأن معظمها له علاقات متوترة مع السودان، ولذلك فإقليم دارفور سيكون منفذا بالنسبة لها للتأثير على استقرار السودان وميزان الصراع بينها، وتأتي في مقدمة هذه الدول تشاد وإرتيريا وحديثا جنوب السودان.

أولا – جمهورية تشاد:

لتشاد دور كبير ومباشر في نزاع دارفور، حيث أن ما حدث وما يحدث في دارفور له تأثيراته السلبية على الأمن في تشاد، نتيجة تجاوز الإقليم ووجود قبائل مشتركة بينهما وانتماء الرئيس التشادي إلى الزغاوة أكبر القبائل المشتركة بين الدولتين. والتي ينتمي إليها في نفس الوقت عدد كبير من أعضاء

الجماعات المتمردة في دارفور، كما أثر النزاع على تشاد منذ بدايته من ناحيتين ، أولا: كانت هناك تكلفة استضافة مئات الآلاف من اللاجئين، وخطر انتشار النزاع الاثني في المنطقة بعد هجمات الجنجويد عبر الحدود ليحدث مشاكل مماثلة بين العرب والأفارقة وزاد من ذلك الخطر أن قبضة "دبِبَى" المتشددة على السلطة أثارت معارضة قوية للحكومة ومؤيديها الزغاوة، ثانيا: الصراع الذي تتواجه فيه قبيلة الزغاوة أصل الرئيس "دِبَي" مع الحكومة السودانية التي دبرت وصوله للسلطة[1].

تعتبر الحدود التشادية السودانية المفتوحة والممتدة على طول 600 كلم هي السبب والأساس في انتشار النزاع من دارفور، وتعيش عدة مجموعات إثنية على كل من الجانبين وهو ما يعد بالنسبة لهما أكثر من خط صوري على الخارطة وينطبق هذا بصفة خاصة على "البري" المعروفين باسميهما العربيين الزغاوة و البديات الذين لعبوا دورا مركزيا في كلا البلدين، إذ ينتسب إدريس ديبي إلى هذه المجموعة الإثنية وكذلك الأمر مع بعض قادة التمرد في دارفور، ودأب الرئيس "ديبي" لفترة من الزمن يحاول المحافظة على علاقات مستقرة مع الحكومة السودانية لكنه لم يستطع أن يحول دون دعم المتمردين في دارفور، وقد شرح أحد السياسيين من الزغاوة الأمر قائلا: يعتقد السودانيون طالما بقينا نحن الزغاوة في السلطة بتشاد فلن يستطيعوا إنهاء التمرد فالذي يريدونه هو تغير النظام في أنجامينا[2].

في بداية التمرد كان النظام السوداني يتصور أن المتمردين يستفيدون من دعم الزغاوة عبر الحدود خاصة أبناء قبيلة الزغاوة في الأجهزة العسكرية والأمنية التشادية، وضغط على الرئيس ديبي ليمنع الدعم الرسمي للمتمردين وإيقاف تدفق السلاح اليهم، وهو ما قام به وزير الداخلية السوداني عام 2003 عبد الرحيم محمد حسين حيث زار "أنجامينا" من أجل حث المسؤولين التشاديين على إغلاق الحدود أمام المتمردين ، ثم أعقبها الرئيس التشادي بزيارة الخرطوم في أفريل 2003، ليقرر إرسال 800 جندي للقتال بجانب الجيش السوداني، وهي الخطوة التي أدت إلى امتعاض الجنود التشاديين المنتمين إلى قبيلة الزغاوة وتهديدهم للرئيس وتحدي بعض الضباط للرئيس ودعمهم للمتمردين في دارفور، لتأتي محاولة الانقلاب في 16 ماي 2004، من قبل المتمردين التشاديين والتي تعتقد حكومة تشاد أنها كانت مدعومة من الخرطوم مما دفع بعض عناصر الجيش التشادي لدعم المتمردين في حركتي جيش تحرير السودان والعدل والمساواة لوجيستيا وتسليحيا، وربما حتى المشاركة معهم في المعارك[3].

---

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 185.
(2) جيروم توبيانا، حرب تشاد-السودان بالوكالة وعملية دارفور تشاد، **مرجع سابق الذكر**، ص 14.
(3) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 186 ،187.

وعلى الرغم من التوتر الناجم عن دعم تشاد لحركة التمرد في دارفور، ظلت العلاقات قائمة بين البلدين حتى بداية عام 2005، لكن بعد منتصف عام2005 غيرت السودان توجهاتها وبدأت ترحب بسائر المعارضين التشاديين سواء كانوا المسلحين أو القادمين من تشاد أو من منفاهم، وجاءت نقطة التحول الحقيقية في العلاقات الثنائية بين البلدين في ديسمبر 2005 عندما قامت قوة من المتمردين التشاديين القادمين من غرب دارفور والمدعومين بالكامل من قبل الحكومة السودانية بهجوم على بلدة أدري "الحدودية" وردا على ذلك عزز "ديبي" دعمه للمتمردين في دارفور وجعل من ذلك سياسة انتهجها شخصيا[1].

لكن بحلول ماي 2009 كان استعداد كلا النظامين لمواصلة النزاع يشوبه الإحباط والإنهاك وكانت الحرب بالوكالة غالبا ما تفشل في تحقيق أهدافها وذلك بسبب فشل كل من النظامين في توحيد جماعات المعارضة المتجاورة ضمن تحالفات فعالة، في نفس الوقت كانت بعدها مناسبات سياسية مهمة هي الاستفتاء في الجنوب جويلية 2011، والانتخابات الرئاسية في تشاد عام 2011 أيضا، هذه العوامل وعوامل أخرى دفعت بالخرطوم وانجامينا نحو التقارب من جديد إذ بدأت الخرطوم بنقل قوات المعارضة التشادية بعيدا عن الحدود وبادلتها تشاد الموقف بالمطالبة بانسحاب بعثة الأمم المتحدة من جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد من أراضيها والضغط بقوة على حركة العدل والمساواة في دارفور للتوقيع على اتفاق السلام قبل طرد رئيسها خليل إبراهيم في ماي 2010، وأعقبتها السودان بأمر أربعة من قادة المعارضة في تشاد بمغادرة أراضيها وأرسلتهم إلى قطر، والاتفاق مع حوالي 600 من المتمردين التشاديين الباقين في دارفور على الخضوع لنزع السلاح من جانب الحكومة السودانية[2].

تعددت المواقف والخطابات التي يبديها الرئيس التشادي اتجاه السودان من قيامه برعاية اتفاقات السلام منذ عام 2004 ،وخطابه الحماسي في الفاشر التي كانت مركز عملياته قبل الاستيلاء على السلطة حيث أكد في كلمته أن دارفور والمنطقة تتعرض "لمؤامرة قاتلة" مدمرة للمنطقة وتأكيده على ضرورة تكاتف الجهود لإيقاف العمل المسلح لا سيما على الحدود بين البلدين، لأن القضية الأمنية هي هاجس مشترك بين البلدين بالنظر إلى خارطة التداخل السكاني وبدون حل للقضية في دارفور لن تعرف التنمية طريقها، وباستمرار التخلف يظل المناخ مهيأ لبروز حركات تمرد مسلحة في المنطقة [3]. غير

---

[1] جيروم توبيانا، نبذ المتمردين: الأبعاد العملية والإقليمية للتقارب بين التشاد والسودان، **مرجع سابق الذكر**، ص 15.
[2] **المرجع نفسه**، ص 06.
[3] محمد علي كلياني، عيوب الأمن في الحدود التشادية السودانية...وماهي الهواجس الخفية فيها. على:
http://www.est.side.chad.over.blog.com/article, 17/09/2017.

أن هذه المواقف لم تثني السودانيين من النظر إلى تشاد بأنها تبقي مصدرا للخطر والتهديد وهذا انطلاقا من معطيات متعددة منها:

1- تعتبر دارفور قاعدة تشاد الخلفية وتشكل الإقليم نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرانكفوني (تشاد، النيجر، إفريقيا الوسطى الكاميرون) وهو ما يسهل فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في الإقليم[1]. وبما أن تشاد حليف موثوق بالنسبة لفرنسا، فإن أي استراتيجية فرنسية ستكون بتحالف مع تشاد من أجل المعلومات والتحركات وهو ما سيكون على حساب السودان، لأن تشاد ستقيم مكاسبها بناء على ما تقدمه فرنسا وليس ما سيكون عليه السودان.

2- استغلال "ديبي" حالة النبذ التي واجهتها دولة السودان بغية كسب الدعم الدولي وذلك بتصويره المتمردين على أنهم مرتزقة، يعملون لصالح أجندة تعريب وأسلمة تشاد، مما جعل المجتمع الدولي الذي تقبل مبالغته التركيز على دارفور[2]، والضغط بشكل كبير على النظام السوداني والعمل على تسويات لن تكون في صالح أمن السودان.

3 - يعتبر الترابط الإثني ورقة تشاد للضغط على السودان في الملفات الأمنية خاصة إذا تعلق الأمر بدارفور، أين يصبح الدعم ممكنا للحركات المتمردة ضد حكومة الخرطوم وهو ما تخشاه السودان مما يجعل كل الجهود التي قامت بها من خلال المفاوضات ونزع السلاح مجهودات لإضاعة الوقت، حيث ستلعب تشاد دور خفي أو معلن في دعم متمردي دارفور لخلق حالة من توازن القوى بين المتمردين وحكومة السودان[3]، أي أن التوازن بين البلدين يصبح مرهونا بما يحدث في الإقليم وهو ما يعرض السودان لاضطرابات أمنية جديدة بحكم وجود عدة جبهات للمواجهة داخليا .

4- تعتبر ورقة النازحين أيضا ورقة مهمة في يد تشاد، حيث تستقبل أو يوجد على حدودها مباشرة عدد كبيرا جدا وهم من ضحايا النظام السوداني وميليشياته العسكرية فكون هؤلاء النازحين مشكل بالنسبة للبلدين لا يخفي إمكانية استغلال هذه المخيمات من طرف تشاد مستقبلا خاصة في حالة العداء تجاه الجيش السوادني وميليشيات الجنجويد وهو ما يمثل عامل ضغط على الحكومة السودانية .

---

(1) عـــبد العزيز راغب شاهين، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص 243.
(2) جيروم توبيانا، نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، **مرجع سابق الذكر**، ص 18.
(3) أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 187.

ثانيا – جمهورية إريتريا:

تتهم الحكومة السودانية إريتريا بشكل أساسي بأنها تدعم المتمردين في دارفور في الوقت الذي تنفى فيه حكومة إرتيريا هذه الاتهامات، غير أن جميع المؤشرات تدل على الدور الذي يلعبه النظام الإرتيري في تصعيد النزاع في إقليم دارفور، في محاولة للخروج من حالة العزلة التي يوجد فيها. وهذا بتوفير الدعم المادي و السياسي لبعض الحركات المتمردة في دارفور[1].

ورغم أن إرتيريا لا تمتلك حدود مع غرب السودان وإنما تجاوره من ناحية الشرق، إلا أن عدوات اسمرا مع حكومة الإنقاذ في السنوات السابقة ساهمت في لعب أدوار فاعلة ومضادة لجهود حل النزاع في دارفور حيث اهتمت بدعم حركات التمرد[2]، وتحاول إريتريا من خلال هذا السلوك تحقيق عدة أهداف منها:

- تخفيف الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء (اليمن –إثيوبيا–السودان).
- تخفيف القيود التي تفرضها القوات الحكومية السودانية في منطقة الشرق، وذلك من أجل تحويلها إلى ساحة لتصفية الحسابات مع المعارضة الإرتيرية المدعومة من طرف الخرطوم.
- هناك أطماع إرتيرية بالأراضي الزراعية في منطقة البجا شرق السودان[3].

تسعى إريتريا إلى استغلال الظرف الأمني الحرج في دارفور ومنه الضغط على السودان، والخروج من حالة العزلة الإقليمية والدولية خاصة مع إثيوبيا، بالإضافة إلى كون معظم لاجئيها يتواجدون في السودان، والمقدر عددهم حتى عام2011 بـ 162الف لاجئ موزعين على 12 معسكر[4]. وهو ما قد تستغله السودان كرد فعل على ما تقوم به حكومة إريتريا وهو ما لوح به وزير الخارجية السوداني قائلا : "هناك نصف مليون مواطن إرتيري في السودان لو أراد السودان تدريب وتسليح 10 آلاف منهم ضد إرتيريا لتمكنوا من الاستيلاء على أسمرة".

من هنا فهي تسعى لنسج علاقات مع الحركات المسلحة في دارفور كمخرج لها من عزلتها السياسية والدبلوماسية، فضلا عن دورها مع حركات المعارضة في شرق السودان، وهو ما يشكل خطرا

---

(1) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص 244.
(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 149.
(3) كمال حداد، الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية. على:
http://www.lebarmy.gov/b/ar/content. Le 24/09/2017.
(4) Alexandra Ceiser, Érythrée : en lavements au Soudan, **Renseignement de l'analyse**, organisation suisse d'aide Aux refugies, Berne, le 03 mai 2011, p 02.

على السودان أي أن استمرار النزاعات الداخلية سوف يتواصل على كل الجبهات مما يؤدي إلى مزيد من التفكك والإنهاك الاقتصادي على حساب التنمية الاجتماعية.

وتؤكد حكومة الخرطوم على أن إريتريا تدعم متمردي دارفور بالسلاح والمال الذي يأتي من إسرائيل بطرق سرية وفي أسمرة وقعت حركة تحرير السودان في دارفور مع مؤتمر البجا وحركة الأسود السمر بشرق البلاد اتفاقا يقضي بتنسيق العمل ضد الحكومة السودانية، ومن ورائها أعضاء من الكونغرس الأمريكي وأطراف من إسرائيل[1]. من خلال هذه المعطيات يتبين لنا حجم التهديد الأمني الذي يمكن أن تتعرض له السودان من خلال دعم إرتيريا للمتمردين بدارفور، مما يجعل جهود السودان مشتتة بين الاضطرابات في الشرق وتراكمات النزاع في دارفور، ومنه مزيد من التنازلات في المفاوضات مع المتمردين في مختلف المناطق، وتريد إرتيريا أن تظل ذات أهمية في تقرير مستقبل جارتها السياسي وتطمح إلى رؤية التغير في السلطة بالخرطوم يتسلمها حلفاؤها في التجمع الوطني الديمقراطي وسقوط خصمها المؤتمر الوطني، ومن مصلحتها أن تستمر في دعم حركات التمرد في دارفور وشرق السودان حتى لا يمكن التوصل إلى حل سياسي شامل من شأنه تحقيق الاستقرار والأمن في السودان لأن ذلك يعني تعزيز الحكومة لوجودها في الشرق و هو ما لا تريده إريتريا .

ثالثا – انعكاسات موقف دولة جنوب السودان من النزاع الاثني في دارفور على أمن السودان:

يعتبر قيام دولة جنوب السودان عاملا مؤثرا على مقومات كيان دولة السودان وقوته وبخاصة الدور الحضاري والموقع الاستراتيجي والثروات التي يحتويها، وهو ما استدعى إعادة النظر في جميع العناصر المهمة التي تتمثل في الجغرافيا والموارد الطبيعية والسكان ومستوى النمو الاقتصادي، والصناعي ودرجة التطور التقني والقدرات العسكرية وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية والأمنية، واتضحت الآثار السلبية لتداعيات انفصال الجنوب قبل الإعلان وبعده على كل الجوانب وزادت من تعقيدها القضايا العالقة بين الطرفين والتي أصبحت مصدر من مصادر التهديد المتبادل.

سعى المتمردون في الجنوب لإثارة القلاقل في الغرب بهدف توسيع التمرد جهة الغرب للضغط على المركز منذ سنوات النزاع في الجنوب سابقا ، مما اضطر حكومة المهدي في ذلك الحين لتسليح

[1] زكي البـــحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص 244.

قبائل دارفور لمواجهة المتمردين ومع فشل التمرد في الغرب فشلت خطة "جون غارنغ" ولكن عادت الحركة الأن عبر توثيق تحالفهم مع الحركات السياسية و العسكرية في الغرب تحت غطاء الوساطة ، و هو ما قد يشكل ضغطا على الحكومة[1].

شكل جنوب السودان مصدر تهديد دائم لشمال السودان بفعل العلاقات التي كانت قائمة بين الحركة الشعبية وبعض الأطراف الدولية الداعمة لها، حيث ظل جنوب السودان محورا رئيسيا في السياسة الاستعمارية وفيما أعقبها من فترات، وشكل في ظل الوحدة عاملا محددا للترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومصدر اضطراب خلال الحرب الأهلية التي قادتها الحركة الشعبية وأدت إلى انفصال الجنوب ومن القضايا التي استغلتها الحركة النزاع في إقليم دارفور، إذا كانت تأوي قادة الحركات المتمردة في دارفور وفتحت معسكرات تدريب لتلك الحركات بغرض زعزعة استقرار الشمال بعد الانفصال[2].

استغلت دولة جنوب السودان قبل الانفصال حالة التوافق الحاصل مع حركة العدل والمساواة وتقديم الدعم لها، وهو ما تم تأكيده من خلال اللقاء الذي حصل بين "سلفاكير" و"خليل إبراهيم" بالقاهرة حيث تم الاتفاق على ضرب الخرطوم، وتدعمت هذه العلاقات بعد الانفصال خاصة وأن حركة العدل والمساواة كانت لها مساهمة فعالة ودعم "لسلفاكير ميريديت" ضد خصمه " رياك مشار" في عامي 2013 و2014. وتواصل دعمها للحركات المتمردة أيضا ماليا حيث قدرت بمبلغ 150 ألف دولار، بالإضافة إلى استعمالها معسكرات اللاجئين بمنطقة "قوق مشار" لتجنيد المزيد من الشباب للمساهمة في تدعيم قوات المتمردين[3]. هذا الدعم المادي واللوجستي للجماعات المتمردة يؤكد مدى الخطر والتهديد الأمني الذي يمكن أن تسببه السياسات المتبعة من طرف جنوب السودان وهذا يتجلى من خلال ما يلي:

1- تسعى جنوب السودان لاستغلال الحركات المتمردة المسلحة بجعلها امتداد استراتيجي لها في الشمال، واستعمالها كورقة ضغط ضد الشمال من أجل استكمال تطبيق اتفاق السلام الشامل. وهو

---

(1) عبد العزيز راغب شاهين، **مرجع سابق الذكر**، ص 244.

(2) وقيع الله حمودة شطة، التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان، **قـــراءات إفريقية**، العدد 08، جوان 2011، ص 69.

(3) جيروم توبيانا، نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، **مرجع سابق الذكر**، ص 52.

ما يلقى قبولا لدى الحركات المتمردة لأن المنطق واحد حسبها وهو إسماع صوت المهمشين وهنا لا فرق بين الجنوب والغرب.

2- توجيه أنظار النظام السياسي إلى قضايا صراعية جديدة وحساسة ومنه فقدان السيطرة على الملف الدارفوري، وهنا تبرز قضية منطقة "أبيي"(*) والتي هي من بين أخطر أدوات التهديد لأمن السودان لأن حساسية المنطقة تكمن في كونها منطقة تمازج بين القبائل العربية والإفريقية ومنطقة ثروة نفطية. إذن فالورقة القبلية تبقى الخيار الأمثل والمناسب لإشعال مزيد من النزاعات الاثنية في المنطقة تتقاطع فيها مع إقليم دارفور من حيث صفة الاختلاف بين القبائل ومزيد من التفكيك[1].

3- تغلغل دولة جنوب السودان في دارفور بحثا عن دعم الحركات المتمردة عن طريق تحالفات لمواجهة "رياك مشار" وهناك استفاد "سلفا كير" من مشاركة هذه الحركات بفعالية في النزاع لترجيح ميزان القوة لصالحه، ضف إلى ذلك المكاسب المادية التي تسعى قيادات الجنوب الحصول عليها من طرف الدول والمنظمات المناوئة للخرطوم باعتبارها الداعمة لهذه الحركات وأنها الوسيط الذي يمكن من خلاله دعمها وإضعاف حكومة الخرطوم وزيادة فعالية واستمرارية الحركات وإطالة عمر النزاع[2].

4- التقاء مصالح كل من جنوب السودان وإسرائيل في المنطقة والموقف المشترك اتجاه حكومة الخرطوم ومسار الأحداث في دارفور، وهو ما يدعم قيام تحالف بينهما من خلال سياسات أمنية واستراتيجية هدفها تفتيت وحده السودان، وإضعافه أمنيا من خلال سياسات ومواقف دولة جنوب السودان تجاه الأحداث في دارفور و التمكن للخطاب الانفصالي مرة أخرى ، تكون نواته دعوات الإنصاف من بعض الأطراف التي طالت أزمتها جراء سياسات التهميش الاقتصادي و الاجتماعي، فإن لم يجد النزاع في دارفور طريقه للحل فإن تغيرات جوهرية ستحدث في أجندة بعض هذه الحركات وحلفائهم في الخارج، وقد يواصلون الضغط السياسي والعسكري لتفتيت السودان وإضعافه بتكرار سيناريو اتفاقية

(*) تقع منطقة "أبي" الغنية بالنفط على خط التماس بين الشمال والجنوب في الجزء الواقع بين بحر الغزال وجنوب كردفان، وتعد "أبي" موطنا لقبائل "الدينكا أنقوك" التي تمثل الهوية الجنوبية أما قبائل المسيرية العربية فإنها مارست حق الرعي في المنطقة في ظل علاقة تحكمها مبادئ التعايش السلمي بينهم وبين الدينكا، وهي تمثل صورة مصغرة للواقع السوداني العام بما يتشمل عليه من صراع الهويات بدرجات مختلفة، فعلى الرغم من العلاقات التاريخية بين المسيرية والدينكا أنقوك، إلا أنها لم تفضي إلى اندماج ثقافي واجتماعي حيث حافظ كل طرف على علاقاته وتقاليده.

(1) محمد المختار محمد أحمد، أبيبي: نموذج التعايش والتمازج يرفضه المتآمرون، **قراءات إفريقية**، العدد 08، جوان 2011، ص 60.

(2) التفاصيل الكاملة لدعم دولة جنوب السودان لحركة العدل والمساواة، تقرير خاص، على:
http://www.alintibaha.net/index.php ,17/09/2017.

السلام الشامل[1].وتتبع هواجس استنساخ تجربة "الجنوب القديم" المصادم للشمال من استمرار النزاع في الولايات المتاخمة لجنوب السودان (دارفور–كردفان–النيل الأزرق) لتوافر العناصر والظروف الملائمة لقيام مشروع تفكيكي على طول الحزام الحدودي، الذي يتميز بخصوصيته الاقتصادية بالنسبة للسودان، كونه يشتمل على كامل مناطق الإنتاج النفطي للبلاد إضافة إلى ثروة حيوانية تفوق 15 مليون رأس من الماشية في منطقة المسيرية وحدها، و إنتاج زراعي مطري وفير وثروات غابية كبيرة[2].

المطلب الثاني : من حيث النفوذ والتأثير الدولي، مواقف :الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا.

تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبريطانيا الدول الأكثر اهتماما بقضية دارفور وتطورات النزاع فيه، وتختلف دوافع وأهداف كل واحدة من هذه الدول فالولايات المتحدة الأمريكية وبحكم مكانتها الدولية وتأثيرها في الساحة الدولية تريد أن يكون لها مكان في خارطة المنطقة باعتبارها تسعى إلى الهيمنة في كل المناطق الحيوية، وبحكم علاقتها المتذبذبة مع السودان بهذا وجدت الفرصة سانحة للعب دورا فعالا في هذا النزاع. أما كل من فرنسا وبريطانيا نجد أنهما ينطلقان من مصالح لها أساس تاريخي في المنطقة بحكم الماضي الاستعماري في هذه الدول والعلاقات مع الأنظمة السياسية في المنطقة حيث تتقاطع الحدود والمصالح بين الدول الفرنكوفونية، والأنجلوفونية، أما القاسم المشترك بينهما فهو نفوذ هذه الدول على الساحة العالمية، ومدى تأثيرها على القرارات الدولية في مختلف المؤسسات الدولية، قضائيا وسياسيا واقتصاديا ، و هو ما سيؤثر حتما على مسار النزاع الإثني في دارفور وأمن السودان.

أولا – موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع الإثني في دارفور انعكاساته الأمنية على السودان:

تحتل دولة السودان مكانة هامة في السياسات العالمية الأمريكية انطلاقا من مجموعة العوامل الاقتصادية والاستراتيجية، في مقدمتها الموقع الاستراتيجي للقارة الإفريقية، بداية من الموقع الجغرافي إلى الغنى بالموارد الاقتصادية المتمثلة أساسا في مخزون النفط والمساحات الزراعية والشاسعة وتنوع

[1] مضوي الترابي، تداعيات الانفصال على الأمن الوطني في السودان، في كتاب: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، **مرجع سابق الذكر**، ص 282.
[2] عبد الرحمان خضر حسن، **الأبعاد الدينية والسياسية لقيام دولة جنوب السودان**، لندن: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية المستقبلية، دار الدراسات العلمية، د ط، 2012، ص 210.

الموارد المائية، من هنا يمكننا فهم المصالح بعيدة المدى للولايات المتحدة في السودان وكذلك يجب أن يقرأ الاهتمام الأمريكي بالنزاع في دارفور ضمن هذا السياق، إذ أن غرب السودان يتميز بكل هذه الميزات التي ذكرناها وهو ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية أن وضع اليد على ثروات طاقوية ومعدنية وزراعية مهمة، وتشديد الخناق على الدول الأخرى التي تسعى إلى نفس الهدف فرنسا، الصين، بريطانيا، الهند.

بعد انتهاء الحرب الباردة شهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين تبلور ملامح اهتمام دولي بإفريقيا تحولت معه القارة الإفريقية إلى ساحة صراع تجلي في السياسات الدولية المختلفة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم لاعب على الساحة الإفريقية منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الأوروبي التقليدي في إفريقيا خصوصا الفرنسي[1]، وتتمثل مرتكزات سياستها الإفريقية في التالي:

1- الحصول على النفط حيث تستهدف أمريكا الحصول على 25% من استهلاكها اليومي من البترول البالغ 20 مليون برميل يوميا من إفريقيا مع حلول 2020 كبديل ربما عن بترول الشرق الأوسط الذي أصبحت تكلفته الأمنية باهظة.

2-الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001 إذ أن إفريقيا تعد الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي مع سهولة اختراق الحدود وحالة الفشل أو الهشاشة التي تعاني منها الدولة الوطنية ووفرة الموارد الطبيعية خصوصا مع وجود تجارة غير مشروعة للماس و موارد أخرى اقتصادية في مناطق البحيرات العظمى و حوض نهر مانو. من هذا المنطلق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التواجد في إفريقيا بقوة. وهو ما يؤكده التقرير الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك بعنوان "تجاوز البعد الإنساني: مدخل أمريكي استراتيجي تجاه إفريقيا" في عام 2006، أين أكد على أهمية القارة في تزويد الولايات المتحدة الأمريكية بالطاقة وإلى إشكالية الإرهاب[2].

وأشارت العديد من الدراسات والبحوث الاستراتيجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى في إطار إعادة ترتيب المسائل المرتبطة بإفريقيا إلى إعادة تقسيم القارة الإفريقية إلى خمس مناطق رئيسية، تجعل لكل منطقة دولة محورية مسؤولة أمام الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن إفريقيا خزان مهم لاحتياطات البترول والموارد الهامة وكان هذا التقسيم على الشكل التالي:

---

[1] عبده مختار موسى، دارفور أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص ،260259.
[2] حسن الحاج علي أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص 20.

المنطقة الأولى: هي غرب إفريقيا وتصبح نيجيريا هي الدولة المحورية فيها، وذلك بسبب عدد سكانها وثرائها النسبي وغناها بالموارد والخامات وتشمل المنطقة من السنغال غربا إلى تشاد شرقا.

المنطقة الثانية: هي جنوب ووسط إفريقيا وتضم الكونغو برازافيل وأنغولا وإفريقيا الوسطى والغابون والكونغو الديمقراطية وهي الدولة المحورية لهذه المجموعة.

المنطقة الثالثة: وهي منطقة البحيرات الكبرى وتضم أوغندا ورواندا، وبورندي وكينيا وتنزانيا وأوغندا هي الدولة المحورية للمجموعة.

المنطقة الرابعة: هي جنوب إفريقيا وتضم اتحاد جنوب إفريقيا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا، وزمبابوي، ملاوي وناميبيا، الدولة المحورية هي جنوب إفريقيا.

المنطقة الخامسة: هي منطقة القرن الإفريقي، وتضم السودان، إثيوبيا، إرتيريا، والصومال وجيبوتي الدولة المحورية هي إثيوبيا[1].

لم تكن العلاقات السودانية الأمريكية على مر السنوات ثابتة ومستقرة ، إذ أنها عرفت اضطرابا وتدهورا وأيضا فترات من الاستقرار منذ استقلال السودان إلى غاية يومنا هذا، فبعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن وراثة النفوذ الغربي في إفريقيا وآسيا، من خلال المعونات والعلاقات مع النخب السياسية الإفريقية، ولم تكن السودان بعيدة عن هذا التوجه منذ منتصف الخمسينيات، وكان الاختبار الأول للولايات المتحدة الأمريكية في السودان رفض مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط عام 1957، والذي رفض عام 1958 من جميع فئات المجتمع، وكان الاختبار الثاني مشروع المعونات الأمريكية للسودان والذي قوبل أيضا بالرفض وكاد أن يطيح وقتها بائتلاف الحزبين الحاكمين الأمة والشعب الديمقراطي، وذلك في مطلع عام 1958 قبل انقلاب "إبراهيم عبود" بعدة أشهر[2].

خلال عهد الفريق إبراهيم عبود في الفترة 1958-1964 بدأ الاهتمام الأمريكي يتعاظم تجاه السودان وكانت السياسة الأمريكية في ذلك الوقت تقوم على مبدأ الاعتماد على الأنظمة العسكرية ولهذا تعددت مشاريع المعونة الأمريكية أثناء فترة حكم الفريق عبود، وفي عهد الديمقراطية الثانية التي ترأسها "الصادق المهدي" في الفترة الممتدة من 1964-1969 قام السودان بقطع علاقاته الدبلوماسية ومع

(1) عبده مختار موسى، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 261، 262.
(2) سمير إبراهيم محمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه السودان، **شؤون عربية**، العدد 160، شتاء 2014، ص 185.

الولايات المتحدة الأمريكية في جوان 1967 وذلك عقب الحرب العربية الإسرائيلية. ثم عاد الاهتمام مجددا خلال عهد الرئيس"جعفر النميري" بعد ماي 1969 أين عززت الولايات المتحدة وجودها السياسي والأمني والاقتصادي وذلك من خلال دعمها لاتفاقية أديس أبابا عام 1973 بين الحكومة و الحركة الشعبية في جنوب السودان والسماح لشركة شيفرون الأمريكية بالاستثمار في مجال البترول[1].

في الفترة 1981-1985 زادت المعونات الأمريكية للسودان مع تجدد الحرب في الجنوب، وهذا بسبب التوجهات اليسارية لجون غارنغ واكتشاف النفط غرب السودان بالإضافة إلى دعم جعفر النميري لعملية نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل وهي العملية التي عرفت (بعملية موسى) لتشهد فترة سوار الذهب 1985-1986 توترا في العلاقات البينية اعتبرت فيه الإدارة الأمريكية السودان منطقة غير آمنة.

خلال عهد الديمقراطية الثالثة في الفترة من 1986-1989 رحبت الولايات المتحدة بعودة الديمقراطية للسودان غير أنها كانت غير راضية عن ملفات الحرب الأهلية، المعاناة الإنسانية، حقوق الإنسان، الرق، الأداء الاقتصادي معتبرة هذه القضايا سبب التدهور في العلاقات بين البلدين، ومنذ وصول نظام الإنقاذ إلى السلطة عام 1989 حرصت واشنطن على نهج سياسة الاحتواء والمواجهة وأصدرت إدانات متكررة للحكومة السودانية باعتبارها غير منتخبة وجاءت عن طريق انقلاب عسكري، وقامت بإيقاف المساعدات الاقتصادية لها بعد 30 جوان 1989، وأصبح السودان في ظل الحركة الإسلامية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مركزا للأصولية الإسلامية والإسلام السياسي لذلك صنفت وزارة الخارجية الأمريكية السودان عام 1993 في قائمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب ثم توالت العقوبات عليها وعزلت إقليميا ودوليا[2].

ثم استصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراري مجلس الأمن (1044) و(1054) في 01/21/ و1996/04/26 و أتبعها الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" بقرار آخر في 1996/11/22 يقضي بمنع أعضاء الحكومة السودانية وأفراد من القوات المسلحة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية، وفي فيفري 1996 أغلقت الحكومة الأمريكية سفارتها في الخرطوم بدعوى وجود مجموعات إسلامية أصولية تنشط في الخرطوم مثل حركتي الجهاد والجماعة الإسلامية، وحزب الله، وحركة الجهاد الإسلامي وحماس[3].

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 190.
(2) عبده مختار موسى، العلاقات السودانية-الأمريكية على مفترق الطرق، **مرجع سابق الذكر**، ص 44.
(3) **المرجع نفسه**، ص 43.

بعد وصول جورج بوش الابن إلى الرئاسة تمت مراجعة السياسة الأمريكية وتم الإقرار بفشل سياسة الحصار وعزل حكومة الإنقاذ، وقام المبعوث الأمريكي "هارس جونسون" في فيفري 2000 بزيارة إلى الخرطوم قدم من خلالها مبادرته بشأن تحقيق السلام في السودان، عبر شروط تتعلق بالتخلص من التنظيمات الإرهابية ووقف السياسات العنصرية حسبها، واقترحت إجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية وهو ما رفضته الحكومة السودانية آنذاك، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الشركات الأجنبية للانسحاب من السودان، أو تعليق نشاطاتها حتى يرضخ السودان ثم قامت بعد ذلك حملات واسعة تقودها جماعات ضغط يمينية وكنيسية وشخصيات سياسية في الكونغرس لدفع الإدارة الأمريكية إلى تبني سياسة جديدة تتسم بالمواجهة مع حكومة الإنقاذ.

بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 أدركت الولايات المتحدة أن سياسة المواجهة غير مجدية خاصة في ظل حملتها على الإرهاب، إذ أنه لا يمكن القيام بها دون مساعدة الآخرين من هنا جاءت جهود "جون دانفورث" لإنهاء الحرب الأهلية في السودان والانتقال من سياسة المواجهة إلى الحوار، وبناء على رؤيته تم التوقيع على "بروتوكول ماشاكوس" في كينيا بتاريخ 2002/07/20 الذي يعد البداية الحقيقية لمفاوضات حل النزاع في جنوب السودان، وفي سعيها للحصول على نفط السودان لجأت إلى احتواء حركة متمردي الجنوب ومساندتها في مطالبها، وتجسد هذا الاهتمام من خلال المفاوضات التي جرت بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان حتى تم توقيع اتفاق السلام الشامل "مشاكوس" في 09 جانفي 2005[1].

ومنذ مجيء الإدارة الديمقراطية بقيادة "باراك أوباما" في جانفي 2009 طرأت تطورات هامة في العلاقات بين الطرفين رغم الإعلان عن استراتيجية جديدة، تجاه السودان في 19 أكتوبر 2009 والتي ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

1- السعي لإنهاء النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإبادة في دارفور.

2- تطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب من أجل خلق سلام دائم.

3- العمل على ضمان عدم توفير السودان ملاذ للإرهابيين الدوليين.[2]

---

[1] سمير إبراهيم أحمد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 192، 193.
[2] **المرجع نفسه**، ص 195.

رغم أهمية السودان في خارطة المصالح الأمريكية في شرق إفريقيا، نجد أنها لم تحظى بالكثير من التركيز في إدارة ترامب، حتى أنها لم تعين أي مبعوث للشؤون الإفريقية، كما أنها رفضت حضور الرئيس السوداني عمر البشير القمة الإسلامية الأمريكية في الرياض شهر ماي 2017، وأدرجت السودان ضمن الدول الست المحظور حصول رعاياها على تأشيرات للولايات المتحدة الأمريكية، ومازالت قضية دارفور ومسألة العقوبات مطروحة على أجندة الإدارة الأمريكية. حيث تضغط جماعات الضغط ولوبيات اليمين المسيحي ومنظمات حقوقية بتأجيل رفع العقوبات لمدة 12 شهر وهذا منذ جوان 2017 وهي ما تضمنته مذكرة موقعة من طرف خمسين عضوا من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الكونغرس الأمريكي[1].

من خلال الخطاب الأمريكي سياسيا وموقف الإدارات الأمريكية من السودان نجد بأن للولايات المتحدة الأمريكية أهداف بعيدة تحمل أبعادا جيبولوتكية تتمثل أولا: في الاحتكام بالجغرافيا السياسية الحيوية في العالم والتي تمثل السودان جزء منها لاحتوائها على كميات هائلة من النفط قدرت عام2010 حوالي 7.8 مليار برميل. وثانيا: الأهمية الجيوستراتيجية للسودان في استراتيجية الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منطقة القرن الإفريقي حيث توجد واحدة من أكبر القواعد العسكرية. وثالثا: إضعاف وتفتيت الدولة السودانية من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والتدخل الأممي، وتجلى هذا الطرح بعد إعلان انفصال دولة جنوب السودان، وإبعاد الصين من المنافسة على النفط السوداني لأن المناطق الغنية تقع في الجنوب، أخيرا التخطيط لربط نفط دارفور مع خط تشاد–كاميرون الذي يتم تصديره عبر ميناء كريبي على المحيط الأطلسي والذي يشكل بديلا عن النفط في الشرق الأوسط عند الأزمات وتتولى شركة إكسون موبل هذا المشروع[2].

أما فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور، فقد اتخذت الإدارة الأمريكية موقفا عدائيا واضحا من الخرطوم رغم أن اهتمامها بالقضية جاء متأخرا، إذ لم تكن دارفور من أولويات السياسة الأمريكية تجاه السودان، لكن بعد توقيع اتفاقية نيفاشا، سرعان ما استحوذت مشكلة دارفور والبعد الإنساني لها على اهتمام المنظمات الإنسانية الأمريكية المهتمة بحقوق الإنسان إضافة إلى اللوبي القوي

[1] لماذا أرجأت واشنطن رفع العقوبات جزئيا عن الخرطوم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على: **http://www.rawabetcenter.com/archives,** 29/09/2017.

[2] إبراهيم قاسم درويش البالاني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 72، 73.

لأعضاء الكونغرس من السود الأمريكيين الذين تحالف معهم لأغراض انتهازية أعضاء اللوبي الصهيوني[1].

بدأ التدخل الأمريكي بممارسة الضغوط على الحكومة السودانية لمنع ميليشيات الجنجويد حسب كوندوليزا رايس من ارتكاب جرائم في دارفور، وصعد كوفي عنان من لهجته بعد هذا التصريح ضد الحكومة السودانية، واعتبر أن ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية تسببت فيها الحكومة بمعية ميليشياتها من الجنجويد، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في دارفور أول الأمر من خلال المساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية، واتهمت مرة أخرى على لسان "ريشارد باوتشر" المتحدث الرسمي للخارجية الأمريكية الخرطوم بإعاقة وصول المساعدات لأهالي دارفور المشردين، وأكدت رايس أن المواد الغذائية والمساعدات سوف تمر عبر طريق ليبيا إلى دارفور، وبتأزم الوقت قامت بإرسال "كولن باول" وزير الخارجية إلى الإقليم والخرطوم في منتصف عام 2004 لبحث الأوضاع والمشكلة في الإقليم، وصرح باول بعد هذه الزيارة بأن الناس يموتون في إقليم دارفور وأن معدل الوفيات قد شهد ارتفاعا كبيرا، إلا أنه لم يقر في ذلك الوقت بوجود إبادة جماعية[2].

في جويلية 2004 مرر الكونغرس الأمريكي توصية نصت صراحة على اعتبار ما يجري في دارفور إبادة جماعية، وهو ذات المصطلح الذي درج على استخدامه فيما بعد كل من "باول" و"بوش الابن" و"رايس" وأصبح هذا المصطلح هو المعتمد في كافة التصريحات الرسمية الصادرة عن سائر المسؤولين الأمريكيين وفي كل وسائل الإعلام والتحليلات السياسية[3].

في اتجاه آخر وبضغط أمريكي أصدر مجلس الأمن الدولي عقوبات على صناعة النفط السوداني في حال لم تتمكن الحكومة السودانية من إحلال الأمن في غرب السودان، وذلك عن طريق القرار 1556 بتاريخ 30 جويلية 2004 وهو ما وصفته الحكومة السودانية بالقرار المتعجل تحت ضغوط لإرضاء الكونغرس الأمريكي[4]، وتم تجديد هذه العقوبات مرة أخرى عام 2005، وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها مقتنعة بأن حكومة الخرطوم تمارس إبادة جماعية في دارفور وهو ما

---

(1) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص 73.
(2) زكي البحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــر**،ص241.
(3) أحمد وهبان، السياسة الأمريكية اتجاه مشكلة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص 22.
(4) خلود محمد خميس، **مرجع سابق الذكر**، ص 166.

يتضارب مع التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة وطالبت بإنشاء محكمة خاصة لمجرمي الحرب في دارفور[1].

في بداية عام 2007 صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية أمام اجتماع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب بأن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت من حل مشكلة دارفور عن طريق التفاوض أولوية لها، إذ أنه لا يوجد تأييد كبير لاتباع حلول عسكرية مثل فرض حظر جوي فوق دافور أو حصار بحري على بورت سودان وهو أمر تدركه الحكومة السودانية التي تحاول عدم قطع العلاقات مع الإدارة الأمريكية واستقبال مبعوثيها، وتمسكها بموقفها الرافض لقبول القوات الدولية[2]. وقبل هذا كانت الإدارة الأمريكية قد اتخذت إجراءات انفرادية عام 2006 لمحاصرة السودان اقتصاديا إذ وقع الرئيس "بوش" على قانون "سلام دارفور" ومحاسبة السودان إذ بموجبه تم تشديد العقوبات الاقتصادية على حكومة السودان وتجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسؤوليها والشركات التابعة لها أو التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان، ومن ثم ركزت الولايات المتحدة على ما أسمته الخطة (ب B) للضغط على حكومة السودان.

ولم يكن "باراك أوباما" استثناء أيضا إذ سار على نهج سابقيه في مواصلة فرض العقوبات وهو ما أعلنه في خطابه أمام الكونغرس في 27 أكتوبر 2009 ثم أعلن في نوفمبر 2016 تجديد العقوبات المفروضة على السودان لمدة عام آخر خاصة في المجالين التجاري والاستثماري، ثم أعلن خلال عهدته الثانية تمديد العمل بقانون الطوارئ المفروض على السودان منذ 1997، وأشار في رسالته إلى الكونغرس أن هذا التمديد يشمل "توسعة" نطاق القانون المعني ليشمل تجميد ممتلكات بعض المسؤولين السودانيين المتورطين في النزاع بدارفور، وأوضح أن الوضع في دارفور يشكل تهديدا غير عادي و استثنائيا للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية مشددا على أن تمديد العمل بهذا القانون يأتي على خلفية تصرفات وسياسات الحكومة السودانية[3].

يمكن تحديد الأسباب والدوافع الأساسية التي حركت الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في النزاع بدارفور وتصعيده بالشكل الذي ظهر عليه ما يلي:

---

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص 243.
[2] صـــــداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 76.
[3] سمير إبراهيم أحمد، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص ص 196، 197.

1- إقامة إمبراطورية عولمية بدء من قلب العالم القديم.

2- السيطرة على مصادر الطاقة وفي مقدمتها البترول واليورانيوم.

3- إيجاد حكم جديد في السودان ورسم خريطة جديدة للمنطقة.

4- كسب المعارك الانتخابية خاصة ما قام به بوش الابن.[1]

من الواضح أن السودان يحتل مكانة هامة في الاستراتيجيات الأمريكية على اختلاف الإدارات سواء الديمقراطية أو الجمهورية حيث أن المكاسب واحدة، وهو ما تبينه المواقف من النزاع في دارفور حيث اتخذت الإدارات الأمريكية القضايا الإنسانية ذريعة للتدخل وإصدار قرارات أممية ضد السودان لكن الحقيقة غير هذه فمصالح الولايات المتحدة الأمريكية أبعد من النزاع الإثني والقضايا الإنسانية، فهي مصالح بعيدة المدى، وهو ما أثر وما يؤثر مستقبلا على أمن واستقرار السودان، ويمكننا ملاحظة هذا التأثير من خلال مجموعة من المؤشرات والمعطيات.

1- حجم التأثير الذي تركته نشاطات ومطالب منظمات المجتمع المدني إذ تحالفت ما يزيد عن 175 منظمة مدنية وقام مؤسسوها بإطلاق تحالف ما يسمى "أنقذوا دارفور" متهمين الرئيس السوداني عمر البشير بالمسؤولية وأن حكومته تنتهج سياسة الإبادة الجماعية ضد من ينتمون لأصول إفريقية. وهذا الائتلاف تنطوي تحته العديد من منظمات اليمين المسيحي ومنظمات يهودية وما يسمى بالمحافظين الجدد، وترأسه "جيري فاولر Jerry Fowler" المعروف بصهيونيته، وقد نجح هذا الائتلاف في تحقيق انتشار واسع في الأوساط الجامعية ونظم جملة حملات دعائية داخل الجمعات الأمريكية.

ويتجلى تأثير هذه المنظمات من خلال التظاهرات في المدن الأمريكية في إطار برنامج تحريضي ضد الحكومة السودانية شارك فيها سياسيون وأكاديميون وإعلاميون أمثال "بورانس روسين" و"ميد ميدلتون" و"إيرك ريفيز" ودعا هذا الأخير إلى التدخل العسكري في دارفور وكلهم يستعملون الإبادة الجماعية كمرجعية لأي نشاط ضد الحكومة السودانية.

وكان لهذا الائتلاف دور بالغ في التأثير على الرأي العام الغربي فيما يتصل بالأحداث في دارفور وظهور منظمات جديدة مثل المنظمات التي أسست في كندا أيضا وكلها تسوق فكرة الإبادة الجماعية ضد أبناء القبائل الإفريقية الزنجية[2]، كما أصدرت أيضا الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين

(1) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجـــع سابق الذكر**، ص ص 209، 210.
(2) أحمد وهبان، السياسة الأمريكية اتجاه مشكلة دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص 19.

في الولايات المتحدة الأمريكية قرارا طارئا أعلنت فيه أن القتال الدائر في دارفور هو إبادة جماعية للسود، وطالبت بالتدخل العسكري الفوري لإيقاف الإبادة العرقية وأن على الولايات المتحدة المبادرة بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها للإقليم لحماية السكان من العناصر الإفريقية، وهو ما استجاب له الكونغرس فيما اعتبره إبادة جماعية ومطالبة مجلس الأمن باستخدام قوة متعددة الجنسيات، من أجل إنقاذ المدنيين المشردين في دارفور[1]. بالإضافة إلى هذا أصبح لقادة الائتلاف مكان في الكونغرس الأمريكي من خلال الإدلاء بشهادات وتقديم وثائق خاصة أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ والمثال على ذلك الشهادات التي صرح بها "روسين لورانسي" في 2007/04/11. والتي أكد فيها على أن النظام يقوم بحملة بمساعدة ميليشيا الجنجويد في الإقليم هدفها الإبادة الجماعية[(2)]. وهدفه طبعا هو جلب مزيد من العداء للحكومة السودانية.

2- الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية بحكم موقعها في مجلس الأمن وفي السياسة العالمية بصفة عامة، إذ قادت حملة واسعة لإصدار القرارات المتتالية من أجل محاصرة السودان وتأليب الرأي العام ضدها، وتشير تداعيات النزاع في دارفور، إلى أن الإدارة الأمريكية عملت على تأليب المجتمع الدولي ضد السودان مستغلة إمكانياتها الإعلامية والدبلوماسية [(3)].

كون الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت بعد الحرب الباردة القوة الرئيسية المؤثرة على الأمم المتحدة فقد كان طابع قراراتها بشأن نزاع دارفور كما في غيرها من القضايا هو الطابع الأمريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور وتدعوا للوقف الفوري لأعمال العنف و الإبادة وتسريح ميليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم المساعدات والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين، حيث أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن عشرين قرار في هذا الصدد، أهمها القرار الأممي رقم 1706 القاضي بإرسال قوات دولية لدارفور تحت نص الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة رفضته السودان جملة وتفصيلا، رغم الضغوط التي مورست عليها، ثم القرار المتعلق

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 236، 237.
(2) أحـــمد وهبـــان، **مـــــرجع سابق الذكـــــــر**، ص 20.
(3) إياد عايد والـــي البدري، **مرجع سابق الذكر**، ص 207.

بإرسال قوات هجين بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والذي حظي بموافقة الخرطوم ووضع موضع تنفيذ[1].

زاد من ضغط المجتمع الدولي على السودان ، الصور التي يقدمها المسؤولون الأمريكيون حول ما يحدث في دارفور حيث يشبهون ما يحدث في دارفور هو ما حدث في رواندا من عمليات إبادة عرقية وساهم في انتشار هذه التصريحات مطالبة بعض الحركات المتمردة في غرب السودان يتدخل الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة لإقامة منطقة حظر للطيران العسكري وإجراء محاكمات جرائم الحرب لعناصر ميليشيا الجنجويد[2]، وأعرب دكتور غازي صلاح الدين الوزير السوداني السابق عن رؤيته لقرارات مجلس الأمن بقوله: " إن أخطر ما فيه أنه يصور الأزمة على أنها بين العرب والأفارقة والواقع أن الهدف من القرار ظاهره إنساني مرتبط بالحالة المعيشية لسكان الإقليم وباطنه استعماري استغلالي مرتبط بمنح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري لتحقيق أهدافها ومصالحها المادية خاصة السيطرة على موارد السودان من الطاقة البترولية واليورانيوم وتكرار سيناريو غزوها للعراق"[3].

3- انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع بدارفور هو بغرض تحكمها وسيطرتها على موارد السودان الغير مستغلة والتي ينظر إليها كأحد أهم الخزانات العالمية: نفطية، معدنية، زراعية، مائية، ولهذا تأسست الاستراتيجية الأمريكية والأوروبية على فصل الإقليم عن السودان بتأسيس كيان مستقل مع العمل على بناء أنبوب لنقل البترول من الإقليم بعد ربطه بالأنبوب التشادي[4]، وهو ما يظهر الوجه الخفي لممارسة السياسة الاستغلالية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن استمرار النزاع هو استمرار لتحقيق مصالح اقتصادية ولو على حساب التنمية في الإقليم أو الوضع الإنساني وهو ما ينعكس سلبا على الحكومة السودانية التي ستجد نفسها مضطرة لمزيد من النفقات العسكرية.

4- رغم أن الولايات المتحدة شاركت في كل مراحل المفاوضات بقوة سواء في أبوجا أو نيروبي و تشاد إلا أنها أنشأت علاقات مع حركات التمرد في دارفور وحسب تقارير إعلامية فإن هذه الجماعات حصلت على دعم مادي وعسكري من واشنطن، وسمحت لقادة هذه الحركات بزيارات متعددة لواشنطن للدعاية لمطالبهم وعين الرئيس بوش السفير "زوليك" ممثلا له في مفاوضات دارفور، وقد استخدم كل

(1) عبده مختار موسى، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 288.
(2) خلود محـــمد خميس، **مرجـع سابق الذكر**، ص 166.
(3) زكـــــي البـــحيري، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 239.
(4) أمين المشاقبة ومير غني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 214، 215.

أساليب التهديد والوعيد والإغراء حتى تم توقيع الاتفاق، وكان الوفد الأمريكي يضم خبراء عسكريين لبحث الجوانب الأمنية إلى جانب خبراء في مواضيع تقاسم الثروة والسلطة، وهذا يؤكد أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى ما هو أبعد من اتفاق السلام أي التفكير في إيجاد علاقات مع هذه الحركات قد تكون هي المناسبة لقيادة الإقليم في مرحلة قادمة ومنه ضمان مصالحها[1].والمثال على ذلك الضغط باتجاه انفصال جنوب السودان منذ بروتوكول ماشاكوس.

5- من خلال التواجد في نزاع دارفور يمكن للولايات المتحدة تحقيق هدفها بتغيير النظام في السودان لأنه لا يتماشى مع أهدافها، ومن ثم تغليب العنصر الإفريقي على حساب الوجه العربي وخلق وضع يمكنها من استغلال السودان اقتصاديا بواسطة الشركات الأمريكية وتجزئته من الداخل إلى كيانات متعددة تربطها علاقات هشة، وربط السودان بالقرن الإفريقي بدلا من الشمال العربي خاصة مصر[2].

6- من خلال الاهتمام الأمريكي بمشكلة دارفور وجدت لوبيات المسيحيين اليمينيين الفرصة للتأثير واستغلال النزاع الإثني في الإقليم، لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقراطية على ما سواها من قيم ومحاولة محو الصور السيئة عن إبادة الملونين في الولايات المتحدة الأمريكية (الهنود الحمر)، ومثلما استغل قضية الجنوب سار على نفس النهج اليمين المسيحي إذ عمل على تدويل القضية إعلاميا وترويج فكرة الإبادة الجماعية[3]. والهدف من ذلك تعميق الهوة بين مكونات المجتمع السوداني حتى لا يتسنى تحقيق أي مصالحة أو بناء للسلام.

7- زعزعة الأمن الإقليمي العربي، انطلاقا من أهدافها الرئيسية وهو محاربة حركات الإسلام السياسي في دول المنطقة وهنا تعتبر دارفور أيضا مدخلا مهما، وقد ظهر ذلك بجلاء من خلال تجربة اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال حيث أن الإدارة الأمريكية تحذر دائما عودة نموذج طالبان في القرن الإفريقي، وبتدخلها في القضايا السودانية تحاول أن تقصي التوجهات العروبية الإسلامية في مقابل طرح توجهات علمانية غير عربية[4].

---

(1) أحمد حجاج، المواقف الدولية من أزمة دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 168، أفريل 2007، ص 195.
(2) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 209، 210.
(3) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 252.
(4) حمدة عبد الرحمان، التدخل الدولي في السودان، **في: العالم الإسلامي**، د.ع، ص 266.

ثانيا – الموقف البريطاني من النزاع الإثني في دارفور و انعكاساته الأمنية على السودان:

تأتي بريطانيا في مقدمة الدول الأوربية الأكثر اهتماما بقضايا السودان من منطلق أنها كانت صاحبة أوسع المستعمرات في إفريقيا كلها، ولأنها كانت الدولة المستعمرة للسودان والمطلعة على جميع شؤونه، وهي التي استغلت إمكاناته عن طريق نظام حكم اتبعته تحت اسم الحكم الثنائي لم يكن لمصرفيه سوى الاسم كما أن بريطانيا ليست على علم بكافة المشاكل وحسب إنما هي الموجدة لها أيضا[1]. وتنطلق بريطانيا في سياساتها تجاه السودان من الأهداف العامة التي تسعى إلى حمايتها وتحقيقها في القارة الإفريقية وهي:

1- مواجهة النفوذ الأمريكي والفرنسي المتزايد في القارة.
2- الاستفادة من السوق الإفريقية الضخمة قرابة مليار نسمة مما يعني رواج لمنتجاتها.
3- الاستفادة من المواد الخام الموجودة في بعض الدول وحماية مصالح الشركات البريطانية العاملة هناك (البترول نيجيريا، ألماس في سيراليون)[2].

جاء رد الفعل البريطاني تجاه أحداث النزاع دارفور قريب من الموقف الأمريكي تميز بالشدة واللهجة العنيفة، فقد ذكر "هلاري بن" وزير التنمية الدولية آنذاك أن ما يحدث في دارفور هو أسوء كارثة إنسانية يشهدها العالم، غير أن جريدة الغارديانااعترفت آنذاك أن "بلير" يستخدم الضرورة الأخلاقية كذريعة لشن أي حرب، في إشارة إلى مشاركة بريطانيا في غزو العراق وأفغانستان دون موافقة من الشعب[3].

كما دعت بريطانيا إلى التعامل بحزم مع الحكومة السودانية واللجوء إلى وسائل الضغط كافة حتى لا تشكك بحزم المجتمع الدولي تجاهها، ومع تطور الأحداث في إقليم دارفور أعلن رئيس أركان الجيش البريطاني "مايكل جاكسون" عن استعداد بلاده لإرسال خمسة آلاف جندي إلى دارفور للمساعدة في معالجة ما تصفه بأسوأ أزمة إنسانية في العالم، وقد عينت بريطانيا ممثلا لها لمتابعة أوضاع دارفور، وشاركت بوفد كبير في كل مراحل المفاوضات وكان يضم خبراء في موضوعات تقاسم السلطة والثروة والأمن وقد ساندت بريطانيا الولايات المتحدة في كل القرارات الصادرة داخل مجلس الأمن

(1) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص
(2) جميل مـصعب محـمود، **مرجـع سابق الذكـر**، ص 115.
(3) أمين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 222.

بخصوص النزاع في دارفور واستخدمت بريطانيا نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي آنذاك ليقوم بدور نشيط في نزاع دارفور[1].

في موقف آخر صرح الوزير البريطاني المكلف بالشؤون الإفريقية "اللورد تراسمان" أن العالم لا يمكنه الوقوف صامتا حيال ما يجري من انتهاكات إنسانية في إقليم دارفور، ولا يمكن السماح بتكرار وقوع أحداث شبيهة لمجازر رواندا عندما عجز المجتمع الدولي عن التدخل لوقف عمليات الإبادة، كما رفض استبعاد التدخل العسكري المباشر ضد الخرطوم بشرط أن يكون بموافقة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي[2].

مع تأزم الأوضاع وبلوغ النزاع مرحلة تصعيد كبيرة كانت بريطانيا على استعداد لإرسال قوات عسكرية إلى دارفور مؤيدة موقف الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد عام 2004، لدوافع إنسانية تتعلق بوصول المساعدات إلى النازحين في شرق تشاد حسبهما، غير أن هذا الطرح جوبه برفض سوداني مزدوج أي على المستويين الرسمي والشعبي وأعلنت الحكومة السودانية أنها ستواجه هذه السياسة بالقوة، وأضافت مصر صوتها إلى صوت الحكومة السودانية، معتبرة أي تدخل في السودان هو تدخل في مصر لأن البلدين عمقا استراتيجيا لبعضهما[3].

بعد أن وجدت بريطانيا أن خيار التدخل العسكري غير مقبول من طرف السودان والجوار الإقليمي لها، ضف إلى ذلك عدم استمرار الولايات المتحدة في موقفها المتشدد مثلما كان عند بداية النزاع، قام المبعوث البريطاني للسلام في السودانَ " ألآن جولتي " بلقاء النائب الأول رئيس جمهورية السودان لبحث الأوضاع في دارفور مؤكدا على ضرورة تحقيق السلام في دارفور رغم انتهاكات المتمردين المتكررة لوقف إطلاق النار، وأثنى على تعاون الحكومة مع هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[4]، وأظهرت بريطانيا موقفا لم يكن معهودا في سياساتها تجاه السودان إذ أنها كانت معارَضة لفرض عقوبات وحصار اقتصادي على السودان في حالة فشلها في تهدئة العنف في إقليم دارفور، وإن كان هذا الموقف مخالف تماما لحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية فهو يعبر عن رغبة بريطانيا في عدم تكرار سيناريو حرب العراق التي لم تكن بتأييد دولي أو موافقة من مجلس الأمن[5]. وفي زيارته للسودان

(1) صداح حباشنة ومخلد مبيض، **مرجع سابق الذكر**، ص 76.
(2) أحـــمد حجاج، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص 196.
(3) زكي البحيري، **مرجـــع سابق الذكر**، ص 260.
(4) أمـــين المشاقبة وميرغني أبكر الطيب، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص 223.
(5) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكـــر**، ص 261.

صرح آنذاك "جاك سترو" وزير الخارجية البريطاني أن حكومة السودان تسعى للالتزام بقرارات الأمم المتحدة لإنهاء النزاع وأنها أحرزت تقدما فيما يتعلق بالإغاثة الإنسانية وتوفير الأمن وأن المعسكرات أصبحت آمنة وهو ما يجعل بريطانيا لا تفكر في إرسال قوات مسلحة للإقليم ونفس الطرح أكده "توني بلير" خلال زيارته للسودان أي الالتزام بالحل التفاوضي السلمي للنزاع في دارفور[1].

ولإنجاح مسعى المفاوضات أعلن "جاك سترو" في العاصمة النيجيرية أبوجا بتاريخ 14فيفري2007 أن الحكومة البريطانية قدمت للاتحاد الإفريقي بمبلغ مليون جنيه إسترليني من أجل إنجاح مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة المتمردة في دارفور، وفي شهر جويلية من نفس السنة دعا وزير الخارجية البريطاني "دافيد ميلتباند" والفرنسي "برنارد كوشنير" في إعلان مشترك توجها به للحكومة السودانية ومتمردي دارفور إلى الالتزام بوقف إطلاق النار لإظهار تمسكهم بالعملية السياسية لحل النزاع في الإقليم وشدد الوزيرين على أهمية مشاركة الأطراف جميعها المعنية في اجتماع "أروشا" بتنزانيا الذي دعا الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى عقده خلال الأسبوع الأول من أوت 2007[2]. وبعد استقرار الأوضاع بعض الشيء جدد السفير البريطاني بالخرطوم "بيتر تيبر" خلال لقائه يوم 26 نوفمبر 2012 برئيس السلطة الإقليمية لدارفور" التيجاني السيسي" دعم بريطانيا لمؤتمر المانحين الذي عقد في جانفي 2013 بالدوحة، وتعهد بالمساعدة في الإعمار والتنمية في دارفور.

ويتضح أيضا مدى الاهتمام الذي توليه بريطانيا للملف سعيها للعب دور في اقتناع جميع الحركات المشاركة في الحوار الوطني وهذا من خلال قيام السفير الحالي "مايكل آرون" بزيارة لمقر مؤتمر الحوار، ليؤكد استعداد بريطانيا للقيام بجهود من أجل إقناع الحركات المسلحة المتمردة بضرورة الانضمام إلى عملية الحوار حتى يتوصل السودان إلى تحقيق السلام والاستقرار[3]، لكن هذا الطرح المثالي ما هو إلا محاولة لكسب الجانب السوداني من أجل مصالح اقتصادية في ظل التنافس الدولي الحاصل في المنطقة.

---

(1) أمين المشاقبة ومير غني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 223،224.
(2) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 76.
(3) بريطانيا تعرض التوسط لإلحاق الحركات المسلحة بالحوار في السودان، **جريدة العرب**، العدد 10111، 2015/11/28،ص 02.

من خلال هذه المواقف يمكن أن نستشف مدى الاهتمام البالغ الذي توليه بريطانيا للأحداث في دارفور بصفة خاصة والسودان بصفة عامة، وهذا طبعا يعود في أساسه إلى الدور التاريخي أي باعتبارها مستعمر سابق للمنطقة أي أنها على دراية بخارطة الأحداث ومساراتها ضف إلى ذلك الأهمية الاقتصادية للمنطقة في استراتيجية بريطانيا باعتبارها دولة كبرى وصناعية أي عدم ترك الفرصة لأطراف أخرى للسيطرة على المنطقة لأن فقدانها يعتبر فقدان مورد هام، وهذا الطرح أثبتته الأحداث في التنافس الحاصل مع الصين في إفريقيا بصفة عامة والسودان بصفة خاصة، ورغم المواقف البريطانية المتسمة بالتوازن في غالبها والمتوافقة مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن رغبة بريطانيا في لعب دور في النزاع والإمساك بخيوطه من شأنه أن يؤثر على مصالح السودان على المديين القصير والطويل وهذا من خلال ما يلي:

1-لا يمكن فصل الاستراتيجيات البريطانية عن بقية دول القارة الأوروبية خاصة فرنسا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الموثوق لها، ومنه فبريطانيا تتقاسم نفس المخاوف معها وهي العمل على محاصرة الحركات الإسلامية المتطرفة وما تسميه بالإسلام السياسي، ومنه فبريطانيا لن تكون سياستها مختلفة مع حلفائها الكبار وهو ما ينعكس سلبا على استقرار السودان.

2-تسعى بريطانيا إلى تكريس حالة الانقسام السياسي والاثني الحاصل في السودان وهذا حتى يتسنى لها بمواصلة السيطرة على السودان والقرن الإفريقي بصفة عامة ، وهو ما توضحه التجربة التاريخية حيث شجعت الحكومة الاستعمارية نظام الإدارة الأهلية أو الحكم غير المباشر الذي يفوض بعض السلطات لشيوخ واعيان القبائل المحلية ،ورغم الشكل الظاهري لنظام لامركزي فإن الهدف الحقيقي وضح حواجز إدارية تصعب الاندماج القومي[1]، وهو نفس الشيء يحدث اليوم فبريطانيا تشجع على المفاوضات والحوار مع المتمردين لكن كل هذا يخفي رغبتها في استمرار النزاع لاستنزاف إمكانات السودان وإضعاف موقفها التفاوضي وربما الدفع بالمفاوضات باتجاه خيار الانفصال كما حدث في نزاع الجنوب.

3-السياسة البريطانية قائمة على مصلحة دائمة وليس على صداقة دائمة إذ هي الأخرى عينها على ثروات الإقليم خاصة النفطية منها والمعدنية، وطالما أن الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من المنطقة ونفس الشيء بالنسبة لفرنسا، فبريطانيا تسعى لاستعمال ورقة الحق التاريخي للحصول على هذا

[1] حيدر إبراهيم علي، **مرجـــــع سابق الذكر**، ص 38.

المكسب ضف إلى ذلك عدم ترك الفرصة للصين للتوسع أكثر والحصول على جميع الامتيازات النفطية في السودان.

4- كون السياسة البريطانية أيضا خاضعة في الداخل لضغط الجماعات الاقتصادية والمركب الصناعي العسكري، فإن فرضية استغلال النزاع في دارفور و نزاعات مستقبلية لهذا الغرض تبقى قائمة حتى تستمر تجارة السلاح في المنطقة و نشاط الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الأمنية الخاصة.

ثالثا- الموقف الفرنسي من النزاع الإثني في دارفور و انعكاساته الأمنية على السودان :

درجت فرنسا على التعامل مع القارة الإفريقية باعتبارها مجال حيوي وركيزة مهمة للتأثير في التوازن الدولي، معتمدة في ذلك على إرث الحقبة الاستعمارية الطويلة بحكم العلاقات المتشعبة والمتنوعة سياسيا واقتصاديا عسكريا وثقافيا[1]، حيث قامت هذه الروابط على علاقات شخصية بين رؤساء فرنسا والنخب الإفريقية الحاكمة، حيث تعلمت معظم هذه النخب في فرنسا واستوعبتهم في نموذجها الثقافي، أما على المستوى المؤسسي شكلت المنظمة الفرنكوفونية والقمم الإفريقية الفرنسية منابر جمعت رؤساء فرنسا بالقادة الأفارقة بشكل دوري لتوطيد التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلى المستوى الاقتصادي اتخذت هذه العلاقات شكل شبكات مصالح، ربطت النخب الإفريقية بالشركات الفرنسية التي مارست دورا في تأجيج النزاعات في بعض الدول الإفريقية، كما استمر الوجود العسكري الفرنسي عن طريق الاحتفاظ بعدد من القواعد العسكرية بموجب الاتفاقات التي وقعت مع الدول الإفريقية في الستينيات والسبعينيات[2].

يعتبر وجود فرنسا في مجلس الأمن بصفة عضو دائم وحيازتها الأسلحة النووية من أهم العوامل لتوطيد النفوذ الفرنسي في القارة الإفريقية وتدعيم موقفها على المستوى الدولي، ففي عام 1957 قال الرئيس الفرنسي " دافيد ميتران" في إحدى كتبه موضحا أهمية إفريقيا قائلا:" بدون إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن العشرين"[3]، وكتبت مجلة فرنسية بهذا الصدد أيضا "أن فرنسا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد تقريبا على تأثير حوالي عشرين دولة إفريقية لمبادرتها في الأمم المتحدة مما

---

(1) جميل مصعب محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص 95.

(2) راوية توفيق، السياسة الفرنسية في إفريقيا. الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، **قراءات إفريقية**، العدد 20، أفريل-جوان 2014، ص 24.

(3)Philippe Hugon, La politique Africaine de France, la revue géopolitique, 18/03/2016. Sur : **http://www.aipoweb.com/lapolitique.africainne** , 04/10/2017.

يضمن لها البقاء بصورة الدولة العظمى"[1]، غير أن هذه السياسة عرفت بعض التغيير بداية من التسعينيات حيث خفضت فرنسا وجودها العسكري في القارة وأصبحت أكثر ميلا للتدخل في إطار جماعي أوروبي خاصة بعد انتخاب "نيكولا ساركوزي" عام 2007، ثم "فرانسوا هولاند" عام 2012 وتحت ضغط منافسة القوى الدولية الأخرى تراجعت الاستثمارات الفرنسية في إفريقيا، خلال العقدين الماضيين، ويلاحظ أن الاستراتيجية الفرنسية قائمة على مجالين هامين الأول عسكري ويتجلى هذا من خلال القواعد العسكرية الفرنسية في جيبوتي شرق القارة وهو موقع مهم وهي أكبر قاعدة عسكرية خارج حدودها، وقاعدة "داكار" وتعد الأكبر في غرب إفريقيا وقاعدة "ليبرفيل" في الغابون ثم قاعدة "انجامينا" في التشاد وقاعدة "بوربون" في ساحل العاج، أما اقتصاديا فهدف فرنسا واضح فيما يتعلق بالوصول إلى أهم الموارد الطاقوية و المعدنية، خاصة النفط واليورانيوم[2].

بدأ الاهتمام الفرنسي بالسودان بصورة واضحة بحادثة "فاشودة" وذلك أثناء التنافس الأوروبي الذي تلى مؤتمر برلين 1884-1885. وذلك لاعتبارات كثيرة منها أنه محاذي لدول ناطقة باللغة الفرنسية ويشغل أكبر مساحة وأنه بداية لنقل الثقافة العربية الإسلامية لمستعمراتها في القارة الأفريقية، إلى جانب المقدرات والاحتياطات المعدنية المعتبرة، وتنوعت محددات وتوجهات سياستها الخارجية اتجاه البلاد من البحث عن الموارد الأولية والتسابق الأوروبي على التوسع في المستعمرات خلال القرنين الماضيين، إلى قضايا جديدة الآن فقد تغيرت التوجهات وتوسعت حيث أثرت فيها عوامل كثيرة منها توسع وتشابك المصالح العالمية التي شملت العديد من القضايا مثل الحرب والسلام في الجنوب، الإرهاب، العمل الإنساني وحقوق الإنسان[3].

ينطلق الموقف الفرنسي من نزاع دارفور من زاوية تاريخية أي أن فرنسا كانت تحتل دولتي تشاد وإفريقيا الوسطى المجاورتين للإقليم محل النزاع، وهذا الاهتمام بالطبع سببه مصالحها الاقتصادية في تشاد[4]، وعلى هذا الأساس فإن تدهور الأوضاع في المنطقة المجاورة لنفوذها يؤثر في مصالحها، كما أن فرنسا تنظر إلى إقليم دارفور بحرص كونه جغرافيا نقطة تماس مع ما يعرف بالحزام الفرانكفوني

---

(1) جميل مصعب محمود، **مرجع سابق الذكر**، ص 96.

(2) إسراء محمد فوزي، السياسة الفرنسية اتجاه الصراعات العرقية في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، على: **http://www.democraticac.de,** 04/10/2017.

(3) عبد مختار موسى، دارفور من أزمة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 238.

(4) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 263.

(تشاد، النيجر، إفريقيا الوسطى، الكاميرون) وهي الدول التي كانت امتداد للنفوذ الفرنسي خلال الفترة الاستعمارية، لذلك من السهل فهم الاهتمام الفرنسي بما يجري في إقليم دارفور[1].

رغم أن فرنسا كانت من الداعمين لمشروع القرار 1556 لمجلس الأمن في جويلية 2004 والذي طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح ميلشيات الجنجويد وهدد بفرض عقوبات ضد السودان. إلا أن الموقف الفرنسي كان يعتبر الأكثر اعتدالا بالنسبة للدول الأوروبية[2]. ولتأكيد هذه الرؤية المعتدلة قام وزير الخارجية الفرنسي آنذاك "ميشال بارنيه" بزيارة إلى دارفور التقى خلالها بوالي شمال دارفور "عثمان يوسف بكر" بحث معه أوضاع الإقليم وأزمة اللاجئين وعمليات الإغاثة الإنسانية ثم التقى في الخرطوم الرئيس "عمر حسن البشير" وأجرى معه مباحثات حول الأوضاع في إقليم دارفور واكد على عملية التفاوض التي كانت تجري بين الحكومة والمتمردين دون تدخل قوة خارجية، ويقصد هنا الوزير الفرنسي استبعاد أي دور للولايات المتحدة الأمريكية[3].

رغم هذه الخطابات المعلنة تجاه التسوية السلمية نجد أن فرنسا لم تخفي سعيها الدائم في المحافظة على نفوذها أمام الوجود الأمريكي في المنطقة واتضح هذا الموقف في بداية النزاع عام 2003، من خلال إعطاء الرئيس السابق "جاك شيراك" أمرا بنشر قوات من الجيش الفرنسي على الحدود بين السودان وتشاد لأغراض إنسانية، لكن على أرض الواقع فإن المهمة تبدوا غير ذلك، حيث أن الهدف كان التواجد على الحدود مباشرة تأهبا لأي طارئ أمني خاصة في ظل الدعوة لتواجد عسكري أمني في المنطقة وهو ما جعلها تفكر في استباق هذا التواجد على الحدود السودانية التشادية، كما أن الحكومة الفرنسية أيضا كانت قد عينت مبعوثا خاصا بقضية دارفور وشاركت كذلك في جميع الجولات التفاوضية بين مختلف الفصائل المتمردة والحكومة، وعملت على تشديد زيادة الضغوط على الحكومة السودانية من خلال فرض عقوبات من قبل مجلس الأمن، وفرنسا هي التي اقترحت مشروع القرار 1593 الذي تم استصداره في مارس 2005 واتهم السودان بارتكاب جرائم إبادة جماعية في دارفور[4]. وهو القرار الذي كان يقضي بإحالة مرتكبي الجرائم حسبها وأعمال العنف إلى الحكمة الجنائية الدولية، وغرض هذا القرار هو إيجاد ذريعة أخرى للتواجد بثقل في محل النزاع انطلاقا من وزنها الدولي في

---

(1) صـــداح حبـاشنة ومخلد مبيضين، **مـــرجع سابق الذكـر**، ص 77.
(2) عبد مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 243.
(3) أمين المشاقبة ومير غني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 225.
(4) صداح حـــباشنة ومخلد مبيضين، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص 78.

المؤسسات والمحاكم الدولية، وليس كما تروج له بلد الديمقراطيات وحقوق الإنسان ولنا في النموذج الرواندي أحسن مثال على ديمقراطية واستثنائية السياسة الفرنسية المزعومة في إفريقيا.

في موقف آخر انتقد الوفد الفرنسي في جنيف منع الحكومة السودانية زيارة وفد حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إلى دارفور، وقد جعل الرئيس "جاك شيراك" من دارفور القضية الرئيسية في قمة فرنسا–إفريقيا، التي انعقدت في "كان" شهر فيفري 2007، وطالب خلالها دولة السودان بقبول القوة الدولية، وقام بعقد قمة ثلاثية آنذاك بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى، حضرها أيضا الرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك" و"رئيس غانا" باعتباره رئيس الاتحاد الإفريقي في تلك الفترة، وصدر بيان عن هذه القمة، نص على تعهد كل دولة بعدم السماح للمعارضين في أي منها بالعمل من أراضيها وتعهد كل دولة أيضا بعدم السماح بمرور أسلحة إلى المتمردين في أي دولة من الدول الثلاث كما دعا الرئيس الفرنسي أيضا إلى القبول بالقوة المختلطة[1].

وفي عهد الرئيس "ساركوزي" استمرت فرنسا في تقديم مبادرات وفق رؤيتها للقضية حيث زار وزير الخارجية الخرطوم للاجتماع بالرئيس "عمر البشير" وعرض عليه قبول قوات دولية في دارفور والتعاون مع محكمة الجنايات الدولية لكن السودان رفض هذه المبادرة، وقد دافع كوشنير عن مبادرة بلاده قائلا: "ليس لدينا أي أجندة سياسية سوى تحقيق الأمن والسلام والاستقرار ووحدة السودان"، أما فيما يتعلق بالشق الإنساني فقد طرحت باريس فكرة "ممر إنساني" يساعد على إيصال المساعدات الإنسانية إلى أي مكان بدارفور بترتيبات أوروبية في شرق تشاد[2].

رغم المواقف المتوازنة التي أبدتها فرنسا مقارنة بالدول الأخرى الأوروبية، إلا أن فرنسا لها أجندة خفية متعلقة بأولويات مصالحها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والتي قد تجد الفرصة من خلال نزاع دافور لتحقيقها وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا للسودان ومصالحه ويمكن الوقوف على ذلك من خلال النقاط التالية:

1–تعتبر فرنسا أن إقليم دارفور يقع ضمن مناطق نفوذها التقليدية وذلك لقربه من تشاد التي تعتبر مستعمرة فرنسية سابقة ولازالت فرنسا تملك قوات عسكرية داخل الأراضي التشادية المجاورة لإقليم دارفور وتلعب هذه القوات دور في رسم الأحداث السياسية في هذا البلد، والدليل على ذلك التدخل

(1) أحـــمد حجـــاج، **مرجـــــع سابق الذكـــــــر**، ص 197.
(2) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 79.

عسكريا للقضاء على الانقلاب العسكري ضد الرئيس "إدريس ديبي"، حيث اعتبرت أن هذا الانقلاب مدعوما من الحكومة السودانية، وهو ما يبين أن فرنسا في حالة حدوث أي تصعيد في النزاع وتعرض مصالحها للخطر في تشاد فإنها لن تتردد في توجيه هجوم ضدها أو خيار المحاصرة أو الضغط دوليا عليها[1].

2-لازالت الدول الغربية تشكك في توجيهات حكومة السودان وترى أن حكومة الإنقاذ خطر على مصالحها في المنطقة، من هنا تتخوف فرنسا من النظام السوداني أن يكرر نموذج "أحمد سيكو توري" في غينيا ويقوم بتحريض دول المنطقة وبمساعدة أمريكا أو الصين للعمل ضد مصالحها التي بدأت بمحاولة تغيير نظام الحكم في تشاد، من هنا يأتي التدخل الفرنسي في تشاد ودعمها للمعارضة المسلحة في دارفور ووصفها بأن الوضع في دارفور سيء[2]. إذن من الواضح أن فرنسا لن تتوانى عن دعم أي محاولة لإحلال نظام جديد محل نظام الإنقاذ الحالي ومزيد من التعقيد في المشهد السياسي السوداني بما يمكن من تفكيك وحدة السودان دون مقاومة، والبحث عن نظام شبيه بالنظام التشادي قادر على خدمة المصالح الفرنسية في كل الأوقات.

3-الإدارة الفرنسية تبحث عن مصالحها النفطية والمعدنية في المنطقة عبر بوابة دارفور، حيث تتحرك فرنسا تحت لواء التحالف الفرنسي الألماني وتحت علم الاتحاد الأوروبي انطلاقا من تشاد، لمواجهة الطموح الأمريكي الإمبراطوري للسيطرة على موارد العالم[3]. حيث أدركت فرنسا أنه لم يتبقى لها سوى المجال الإفريقي لأن نفط الشرق الأوسط مسيطر عليه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الآسيوية، إذن لسد الحاجات المتزايدة من النفط واليورانيوم فهي تسعى لقطع الطريق واستعادة المناطق الغنية التي فقدتها في مراحل سابقة، وهذا قد يتحقق بمدى صلابة العلاقة مع السودان وكذلك مستوى تغلغلها في التفاعلات الحاصلة في النزاع بالإقليم، لكن من جانب آخر هذه الصراعات الدولية تنعكس سلبا على السودان لأنه يتحول إلى ساحة تنافس ومنه تضييع الفرص في التنمية والبناء.

4- بعد فشل فرنسا في استغلال ورقة المحكمة الجنائية الدولية للضغط على السودان، لجأت للتخطيط بمعية إسرائيل لاستدراج السودان لحرب مع تشاد لكي تتمكن من استخدام نفوذها، في مجلس الأمن واتفاقية الدفاع المشترك مع تشاد للانقضاض على السودان عسكريا ودبلوماسيا كما فعلت أمريكا

---

(1) حـــسن الحاج علي أحمد، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص 17.
(2) عبد مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 241.
(3) **المرجع نفسه**، ص 242.

مع العراق أو كما فعلت هي نفسها عندما أججت الحرب بين ليبيا وتشاد، في أواخر القرن الماضي أعطاها الحق في وجود مستمر على الأراضي التشادية بحجة حماية تشاد من الخطر الليبي، وعندما فشلت في هذا المخطط أيضا لجأت إلى التخطيط مع إسرائيل لدعم النظام التشادي[1]، ودعم أيضا المتمردين في دارفور عسكريا وماليا، فلجيش تحرير السودان جريدة فرنسية ولهم أسلحة أفضل من أسلحة الجيش السوداني، وتشير تقارير إعلامية أن هذه الذخائر تصل عن طريق الجو[2]. كل هذا الدعم هو من أجل زعزعة استقرار السودان و أمنه، ورسم خط جديدة تمكنها من السيطرة على المنطقة من موقع قوة و بما يضمن استمرار مصالحها مستقبلا.

المطلب الثالث : من حيث المصالح والأهداف الاستراتيجية ، مواقف :الصين ،إسرائيل.

تعتبر الصين وإسرائيل من الدول التي تهتم بالقارة الإفريقية، حيث أن كل منهما لها مصالح استراتيجية مرتبطة بمكانتهما الصين عالميا، إسرائيل إقليميا، من هذا المنطلق أيضا كان لهما اهتمام بالوضع في إقليم دارفور لما لهذا النزاع من انعكاسات قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مصالحهما، فسعت كل واحدة إلى العمل على حماية مصالحها بالتأثير على صناعة القرار والتحالف مع السلطة في الخرطوم وهنا نرى الدور الصيني، أو التحالف مع قوى غربية إقليمية والضغط على الخرطوم وهو ما سعت إليه إسرائيل من خلال مخططاتها وهو ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

أولا- موقف الصين من النزاع الإثني في دارفور وانعكاساته الأمنية على السودان:

كان الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية منصب على اعتبار أن دول إفريقيا تصارع من أجل الاستقلال وأن جمهورية الصين تدعم حركات التحرير لتصفية الاستعمار الأوروبي، وظهر ذلك من خلال مؤتمر باندونج عام 1955 على اعتبار أنها دولة نامية تسعى لمساعدة الدول النامية في العالم وغيرها من مقولات عدم الانحياز وتمسكها بالمبادئ الخمسة وهي: الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة بين الدول والمنفعة المتبادلة، كما قدمت نفسها على أنها دولة تنتمي إلى العالم النامي ومنه فهي تقدم مساعداتها في مختلف المجالات التسليحية والتقنية والفنية للدول الإفريقية التي تحررت من الاستعمار الأوروبي على أساس أيضا أنها ضد الإمبريالية، ومن جانب آخر كانت

(1) أبعاد الصراع الفرنسي السوداني في تشاد على: **http://www.asph.org/threads ,** 05/10/2017.
(2) ماهر شعبان، دور فرنسا والولايات المتحدة في العلاقات التشادية السودانية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 20122011**، الإصدار 08، 2012، ص 373.

هذه المساعدات تعزيزا للعلاقات الدبلوماسية معها في سبيل تحقيق الاعتراف لها بأنها الممثل الشرعي لجمهورية الصين الشعبية ضد تايوان[1].

للصين مصالح اقتصادية في القارة الإفريقية تتعلق بالمواد الخام، والموارد النفطية حيث تسعى الصين النفطية إلى اختراق خليج غينيا الغني بالنفط ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، ونجحت في الحصول على استثمارات في أنغولا ونيجيريا والغابون، وغينيا الاستوائية والسودان[2]، وأصبحت الشريك الثالث لإفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فطبقا لمؤشرات التجارة الصينية الإفريقية فإن إجمالي قيمة تجارة الصين مع إفريقيا، عرفت منحى تصاعدي منذ عام 1999 حيث بلغ 2 مليار دولار ثم ارتفع عام 2004 إلى نحو 29.6 مليار دولار وبنهاية عام 2005 وصل إلى 39.7 مليار دولار، وعملت الإدارة الصينية على الوصول إلى تعاملات تبلغ 100 مليار دولار منذ 2010[3].

تعتبر الصين شريك مهم للسودان وكانت العلاقات بين البلدين قد بدأت عام 1959 أي باعتراف السودان بجمهورية الصين ، ثم تلتها زيارة "الرئيس عبود" للصين وتعززت بشكل أكبر عهد جعفر النميري، وبعد عام 1989 أصبح هناك تميز في العلاقات بحكم عاملين رئيسيين، الأول هو الحصار المفروض على السودان دوليا وإدراجه في قائمة الدول الراعية للإرهاب، أما العامل الثاني فهو سعي الصين لبلوغ أهدافها الاستراتيجية بداية من هذه الفترة. من هنا أصبحت الصين تمثل المخرج للسودان وبالفعل تجسد هذا الأمر عبر الاتفاقيات التي تم إبرامها بين الطرفين بداية من عام 1994 وحتى 1997 في قطاعات الصحة، الكهرباء، الري الطاقة، وقد تعززت العلاقات الصينية السودانية بعد عام 1999 عندما بدأت السودان تصدر النفط وتحولت فيه الصين إلى ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وأصبحت تحصل على 15% من نفطها من السودان، حتى أصبح السودان عام 2004 أكبر شريك للصين في إفريقيا، إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي 96.6% من جملة الصادرات السودانية[4].وأصبحت هذه العلاقات مقلقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في ظل امتلاك الصين سيطرة على كل الحقول النفطية السودانية ومنها حقول دارفور (الجنوب).

---

(1) هادي برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، عمان: زهران للنشر، د ط، 2010، ص ص 95، 96.

(2) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 80.

(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 248.

(4) **المرجع نفسه**، ص ص 250، 251.

من خلال هذه الاستراتيجيات يمكننا ملاحظة أهمية القارة الإفريقية بالنسبة للصين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وسعيها إلى الوصول إلى القمة العالمية، ومن خلال السياسات الصينية المعلنة الواضح أنها سياسات تبادلية وشراكات من خلال المؤشرات الاقتصادية والمساعدات التي تمنحها الصين للدول الإفريقية لكن في المقابل ما هي الأهداف الحقيقية التي يمكن أن تفسر لنا التوجه الاستراتيجي الصيني في القارة الإفريقية ؟من وجهة النظر الصينية يمكن إجمالها في العناصر الثلاث التالية:

1- رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون بين دول الجنوب ولاشك في أن القارة الإفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق.
2- زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد، ولا يخفى أن إفريقيا غنية بمواردها وأسواق مفتوحة وهو ما يمثل حافزا للشركات الصينية للاستثمار في الدول الإفريقية.
3- سعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال وقد ظهر واضحا نجاح الدبلوماسية الصينية في أبعاد تايوان عن إفريقيا ففي عام 2006 كانت تشاد آخر دولة تسحب اعترافها بتايوان[1].

أما فيما يخص نزاع دارفور فإن الصين أسست موقفها بناء على مصالحها الاقتصادية في السودان، حيث أن شركاتها البترولية تعمل هناك لذلك كانت الصين تؤيد فكرة حل مشكلة دارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية منفذا للتغلغل في دارفور والسودان عامة[2].

بعد توصل الحكومة والفصائل المتمردة في دارفور إلى إبرام اتفاق سلام دافور أعلنت الصين دعمها له واعتبرته الخطوة المحورية لحل النزاع الدائر في دارفور بالوسائل السلمية، وحرصت على متابعة الأوضاع في دارفور عبر إرسال مبعوثيها وتقديم مبالغ مالية خاصة ببرامج الإغاثة الإنسانية وصلت إلى عشرة ملايين دولار لإقليم دارفور، وإرسال فريق من سلاح المهندسين (275 فرد) إضافة إلى البرامج الخاصة بالبيئة ومشاريع البنية التحتية للمياه[3]. واستمرت أيضا في دعم السودان رغم استمرار الحرب حيث قدمت مساعدات بلغت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار برنامج إعادة

---

[1] حميدي عبد الرحمان، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، **السياسة الدولية**، العدد 197، جويلية 2014، ص 16.
[2] ميرغني أبكر الطيب وأمين المشاقبة، **مرجع سابق الذكر**، ص 230.
[3] صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجـــــــع سابق الذكر**، ص 80.

إعمار ما دمرته الحرب في بداية النزاع واستمرت في منع أي عقوبات ضد السودان لأن هذه العقوبات تؤدي إلى عدم تشجيع حكومة السودان لحل النزاع والتعاون مع الأطراف الدولية[1].

كما أبدت الصين في مجلس الأمن رفضها لفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان، إذ أنها أصرت على حل النزاع في دارفور انطلاقا من المبادئ الأربع التي اقترحها "هوجينتاو" وهي أولا: الحفاظ على سيادة السودان ووحدة أراضيه. ثانيا: حل القضية بالوسائل الدبلوماسية والالتزام بالحوار والتنسيق على أساس المساواة. ثالثا: يتعين على الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة القيام بأدوار بناءة في مهمة حفظ السلام في دارفور. رابعا: ضرورة تحسين الوضع الإنساني و الاجتماعي في دارفور وأحوال السكان، وأشار الرئيس الصيني أن ضعف التنمية هو أصل مشكلات دارفور جميعها وأنه يجب على المجموعة الدولية أن يكون لديها مخطط طويل المدى يعمل على وضع استراتيجية تنموية وتحديثية لإقليم دارفور بالتشاور مع حكومة السودان[2].

أدت مواقف الصين تجاه نزاع دارفور إلى استياء الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد قضية إرسال القوات الأممية إلى دارفور حيث عارضت كل من الصين وروسيا مشروع القرار الأمريكي-البريطاني، حيث طالبت الصين ودول أخرى التريث من أجل الحصول على موافقة الحكومة السودانية لأن دون موافقتها لن يكون هناك جدوى لهذا القرار، لأنه يعني نشر القوات الدولية في بيئة معادية، واتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بأنها عطلت التصويت على مشروع القرار في حين كان يمكن أن تكون هي المفتاح نظرا لعلاقتها بحكومة السودان[3].

بالمقابل نجد أن بكين بعد عام2007 حثت الخرطوم على مزيد من التعاون مع الأمم المتحدة، حيث رأت الصين أنه لا يمكنها أن تبقى منعزلة داخل مجلس الأمن وهذا يعبر عن سياسة تبرئة الذمة أمام المجتمع الدولي، لأنه من الواضح عدم انخراط الصين في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد الخرطوم، وهو ما حرك وزارة الخارجية الأمريكية التي علقت على هذا الموقف بأن

(1) عبد ه مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 253.
(2) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 80.
(3) أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 166، أكتوبر 2006 ، ص 191.

الصين ترسل إشارات متناقضة حول استعدادها للضغط على السودان، بالعكس لقد دعم علاقاته الاقتصادية مع السودان وخفض الرسوم الجمركية على وارداته وقدم له قروض ومنح مالية[1].

في موقف آخر أعلنت الصين في 11 أوت 2008 أنها على استعداد للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي ، لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية لتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير المتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور، وأكدت دعمها لموقف الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية وقالت أن هذه المذكرة هي عائق أمام العملية السلمية لحل النزاع في دارفور[2].

نفس الموقف أبداه الرئيس "هو جينتاو" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 18-21 جانفي 2011، حيث أكد الطرفان على دعم العملية السياسية كخيار لحل النزاع في الإقليم، وهو نفس الطرح أيضا الذي أكدته الصين خلال أعمال الدورة 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة بدعمها للتسوية السياسية للنزاع وضرورة التفعيل الكامل لدور الآلية الثلاثية التي تشمل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمفاوضات السياسية بشكل متوازن، وفي الوقت نفسه يجب مساعدة السودان على تحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة[3].

رغم هذه المواقف الرافضة للتدخل وفرض عقوبات على السودان وكذلك الدعم المالي الممنوح للسودان للإغاثة في دارفور ، ومشاريع البنية التحتية وكذلك تدعيم مشاريعها الاستثمارية في السودان في قطاع الطاقة خاصة، لا يمنع من أن يكون للموقف الصيني أثر وانعكاسات سلبية على أمن واستقرار السودان في ظل استمرار النزاع في إقليم دارفور ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ما يلي:

1-زيادة تغلغل الصين في الشأن السوداني عن طريق سياسة مسك العصا من الوسط باتباع استراتيجية القوة الناعمة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية وحماية سيادتها و التركيز على السياسات الاقتصادية، ويتضح هذا التغلغل من تحول الصين إلى لاعب سياسي رئيسي في خريطة السودان العسكرية و الاقتصادية ، فدولة السودان هي الشريك الثاني في القارة والمستفيد الرئيسي من النفط السوداني، بالإضافة إلى كونها المصدر الأول للأسلحة إلى السودان وتوفر الصين

---

(1) أحمد حجاج، **مرجع سابق الذكر**، ص 196.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 253.

(3) أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا 1991-2015، المركز الديمقراطي العربي على: **http://www.democraticac.de,**17/10/2017.

غطاء سياسي في مجلس الأمن للسودان[1]. غير أن هذه السياسية قد تبقي السودان في حالة وضع ستاتيكي فلا هي حلت مشاكلها الداخلية ولا استطاعت أن تحافظ على ثرواتها الاقتصادية للاستفادة منها في تحقيق التنمية، ولا يمكنها أن تكون شريكا بالمعنى الحقيقي حتى تستطيع أن ترفض بعض السياسات الصينية التي قد تضر بمصلحة السودان.

2-أصبحت السودان ساحة للتنافس الدولي خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤدي إلى بقاء الثروة السودانية (النفط والمعادن) محل أطماع الدول الصناعية الكبرى في العالم وشركاتها الاقتصادية الخاصة، وسببا لتجاذبات سياسية في الهيئات الدولية وسببا لمزيد من الضغط على حكومة السودان، خاصة قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور، ودعاوى جرائم الحرب ضد الحكومة المركزية، لتبقى القضايا الرئيسية هامشية أي تغيب قضايا التنمية وتقدم السودان وتحقيق إصلاحات حقيقية من شانها أن تسهم في حل النزاع و بناء السلام.

3-مهما تعاملت الصين مع السودان بتوازن إلا أن مكانتها الدولية تبقى أولى من السودان، ونلاحظ هذا من خلال تصريحات المسؤولين الصينيين حيال تردي الأوضاع الإنسانية في دارفور والمطالبة بمحاسبة الجماعات الرافضة للتفاوض، وأرسلت مبعوثيها عدة مرات لتشعر الحكومة السودانية بخطورة الموقف إذا لم يحدث تقدم في ملف النزاع بدارفور، وهنا تريد الصين بعث رسالة للمسؤولين السودانيين أنها لا يمكن أن تقف دائما ضد إرادة المجتمع الدولي، الذي يجزم بوقوع جرائم حرب ارتكبت في دارفور، ويمكن التدليل على ذلك بامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1593 في 31 مارس 2005 والقاضي بإحالة المشتبه بهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور إلى المحكمة الدولية وعدم استخدامها حق النقض الذي ظلت تهدد به طيلة أسابيع، وهو ما وصفته الحكومة السودانية بالموقف الضعيف والمتخاذل[2].

وهي رسالة واضحة من الصين أن مصالحها مع الغرب ليست متشابهة مع السودان، لأن هذا القرار لا يمس مصالحها بشكل مباشر (وحدة أراضيها مثلا)، أي أن التضحية بالسودان لتلميع صورتها أمام مجلس الأمن تبقى واردة لو توفرت بدائل في القارة الإفريقية، يمكن أن تعوض بها احتياجاتها

(1) أحمد أبو سعدة، **مرجع سابق الذكر**، ص 268.
(2) أمين المشاقبة ميرغني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 234.

الطاقوية، كجمهورية الكونغو الديمقراطية، الغابون، تشاد، النيجر، خاصة بعد توقيع اتفاقات استخراج النفط في هذه الدول وبناء مصافي للبترول منذ أكتوبر 2008[1].

4-باستمرار النزاع في دارفور تستمر إمدادات السلاح الصيني للسودان، أي أنه من مصلحة الصين بطريقة غير مباشرة عدم التوصل إلى حل للنزاع، فما تصرح به الصين غير ما هو مرغوب فيه، مع أن الصين تنفي كل مرة أنها لا توفر الأسلحة بطريقة مباشرة، إلا أن التقارير الأممية من دارفور ضبطت كميات كبيرة من السلاح لدى حركة العدل والمساواة ما بين عامي 2007-2008، ونفس الشيء حصل في منطقة كردفان عامي 2011 و2012 حين صرحت لجنة الخبراء عام 2011 باستمرار عمليات توريد السلاح من جميع الأصناف ذات الصنع الصيني[2]. وهو ما يثبت أن لوبيات السلاح الصيني سواء بعلم الحكومة أو دون علمها أو باستعمال طريق ثالث (دول مجاورة)، يستثمر في النزاع وهو ما يؤدي إلى تفاقم الوضع الأمني السيء ويزيد من اشتعال مناطق أخرى في السودان، وبهذا تصبح حاجة السودان إلى السلاح أكثر من ذي قبل وهذا لن يكون إلا على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان بارتفاع نفقات الدفاع و التسلح.

ثانيا- موقف إسرائيل ودورها في تصعيد النزاع الاثني في دارفور:

اكتسبت إفريقيا أهمية ومكانة كبيرة في السياسية الإسرائيلية على المستوى الخارجي سعيا منها لتحقيق شرعية دولية انطلاقا من استراتيجيتها الصراعية مع الدول العربية التي هي مستهدفة من طرفها، ويكفي هنا الإشارة إلى تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي "دافيد بن غوريون" في الكنيست الإسرائيلي عام 1960 لتتضح لنا تلك الأهمية، حيث قال: "الصداقة الإسرائيلية الإفريقية تهدف في حدها الأول إلى تحيد إفريقيا عن الصراع العربي الإسرائيلي، كما تهدف في أقصى حالاتها إلى ضمان مساندة إفريقية للمواقف الإسرائيلية[3]. وفي نفس الصدد أيضا يقول: "آبا إيبان" وزير خارجية إسرائيل خلال فترة الستينات: "إن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية القوية لا تخرج إسرائيل من عزلتها فقط وإنما تعزل العرب عن إفريقيا وتضطرها في النهاية إما إلى الانعزال والبقاء في العزلة وإما التعاون مع إسرائيل"[4].

---

(1) حسن الحاج علي أحمد، **مرجـــع سابق الذكـــــــر**، ص 20.
(2) كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا، **مرجـع سابق الذكر**، ص 39.
(3) نجم الدين محمد عبد الله جابر، الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته (نظرة تاريخية)، **قرارات إفريقية**، العدد 09، جويلية-سبتمبر 2011، ص 58.
(4) جميل مصعب محمود، **مرجـــع سابق الذكـــر**، ص 138.

ويمكن إجمال أهم الدوافع التي جعلت الاهتمام الإسرائيل بإفريقيا يصبح جزء من استراتيجياتها البعيدة المدى في مختلف المجالات فيما يلي:

1- تمثل إفريقيا البداية فمن خلالها يستطيعون إقامة دولة إسرائيل الكبرى، وذلك بوجود منابع النيل فيها الذي يمثل طموحا إسرائيليا لا متناهي.

2- حاجة إسرائيل للاعتراف بها دولة من قبل الدول الإفريقية لكسب الشرعية السياسية والقانونية وهذا ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق "آبا إيبان".

3- عزل الدول العربية وتطويقها، إذ ترى إسرائيل أنها قد طوقتها بإيران وتركيا من جهة وعبر الدول الإفريقية سيتم عزلها من الجهة الأخرى.

4- الحيلولة دون قيام تكتل عربي-إفريقي ضد إسرائيل، وهذا ما أكده "شكومو أفنيري" مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية عام 1975 قائلا: "إن الأهداف التي كنا نتوخاها من وراء توطيد العلاقات مع الدول الإفريقية هي كسب صداقة هذه الدول من أجل الخروج من العزلة السياسية والحيلولة دون قيام معسكر إفريقي معاد يقف إلى جانب العرب في نضالهم السياسي ضد إسرائيل"[1].

وقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا دور كبير في تغلغل إسرائيل في القارة الإفريقية، حيث سمحت لها بريطانيا بإقامة قنصليات فخرية في مستعمراتها السابقة ثم تحولت فيما بعد إلى سفارات وقنصليات بعد استقلالها، أما فرنسا فقد منحتها حرية استعمال الموانئ كجيبوتي، والسنيغال وعلاقات متميزة مع كوت ديفوار وعملت دول غربية أخرى على تقديم صورة إسرائيل على أنها دولة مثلها مثل الأفارقة تعاني التميز العنصري والظلم.

تبدوا محددات السياسة الإسرائيلية في العناصر المرتبطة بقابلية الدولة الإسرائيلية للاستمرار والاستقرار عبر تلبية الاحتياجات المختلفة لسكانها من اليهود ، والقدرة على حفظ متطلبات الأمن الإسرائيلي في محيط معاد بالضرورة ،وذلك ارتباطا بحقيقة قيام دولة إسرائيل على أسس اغتصاب الأرض وطبقا لهذه الوضعية فقد احتلت المياه مرتبة أساسية في نظرية الأمن الإسرائيلي، كما سعي نحو تحجيم عنصر القوة للمحيط العربي، وهي العناصر المرتبطة بعمليات التنمية والتحديث والاهتمام أيضا بترتيب منظومة علاقات استراتيجية مع دول التخوم للوطن العربي، مثل الصومال وإثيوبيا وتشاد إفريقيا الوسطى، وذلك بما يسمح برفع قدرة هذه الدول لتكون مهددا للأمن القومي العربي أو على الأقل

[1] نجم الدين محمد عبد الله جابر، **مرجع سابق الذكر**، ص 59.

تحيدها، انطلاقا من هذه المنظومة يمكننا رصد محددات السياسات الإسرائيلية في السودان من خلال ما يلي:

1- المياه ودورها المركزي في نظرية الأمن الإسرائيلي، إذ تحتل هذه القضية محور اهتمام السياسة الإسرائيلي منذ تأسيس كيانهم الاستيطاني الإحلالي حيث لا يمكن استمرار نموه بدون ماء، وربط الماء حتى بالطرح الأيديولوجي عبر مقولات من شكل "حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل"، وما يؤكد أيضا جدية وحساسية الموقف الإسرائيلي حول المياه، ما صرح به "إسحاق شامير" عام 1991 بأنه على استعداد لتوقيع معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل وقبول التفتيش على المنشآت الإسرائيلية النووية بشرط اشتراك إسرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة، ويشكل النيل إحدى أهم هذه الموارد وركائز السياسات الإسرائيلية وكون مصر والسودان فاعلتين في المسألة فإسرائيل تريد أن تستعمل ورقة الضغط عليهما من أجل الحصول على الماء بطريق مباشر أو غير مباشر.

2- تطبيق مبدأ شد الأطراف مع السودان، ويعد هذا المبدأ سياسة بريطانية طبقت مع المستعمرات، وهو يعني في جوهره خلق حالة شلل في الأطراف لأي كيان مصنف إسرائيليا في مراتب التهديد الاستراتيجي، أو العداء لها مما يؤدي إلى خلق مصالح متمايزة بين مركز الخصم وأطرافه وتؤدي هذه الحالة إلى ترسيخ التناقضات الداخلية للخصم فتتحول من تناقضات ثانوية إلى رئيسية في النهاية النتيجة هي قدرة القوى الخارجية على اجتذاب الطرف بعيدا عن الجسد الأصلي.

في الحالة السودانية حقق هذا المبدأ نجاحا بانفصال جنوب السودان وتأسيس دولته في جويلية 2011 وقد طبقت هذه الاستراتيجية على أربعة مراحل الأولى كانت بداية الخمسينات أثناء الحكم الثنائي والثانية كانت مرحلة التفاعل مع القوى السودانية المناوئة لمصر في السودان أما الثالثة فكانت التفاعل الإيجابي مع الحركات الانفصالية في جنوب السودان وبدأت منتصف الستينات تقريبا، أخيرا المرحلة الرابعة في إطار محدد الإحاطة والعزلة في السياسات الإسرائيلية وهو المحدد الذي يجري تطبيقه في إطار النزاع في دارفور[1].

3- مبدأ الإحاطة والعزلة، يسعى هذا المبدأ إلى خلق كيانات قومية متباعدة من حيث مدركاتها الفكرية والأيديولوجية مثل الدائرة العربية و الدائرة الإفريقية حيث تشكل الحالة السودانية نموذجا واضحا لتطبيق هذا المبدأ أيضا فقد جرى احتواء السودان وعزله من خلال استغلال انقساماته الداخلية ومحاولة تفجيره

[1] أماني الطويل، إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 227-232.

من الداخل وتصوير نزاعاته في دارفور باعتبارها صراع هويات ما بين العرب والأفارقة، وهو ما أوضحه "ديختر" وزير الأمن الإسرائيلي عام 2008 عندما صرح بأن استهداف السودان هدفه إضعافه ومنعه من بناء دولة قوية موحدة واستغلال التعددية الإثنية والطائفية التي يتصف بها لإثارة المشكلات والوصول بالبلاد للتقسيم، لأن هذا المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي ضرورة من ضرورات تدعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي[1].

بدأ الاهتمام الإسرائيلي بنزاع دارفور منذ بداياته عام 2003، ففي البداية لعبت إسرائيل واليهود دورا كبيرا في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في دارفور وعقدت 53 منظمة يهودية ندوة برئاسة (ياناي برس) حول (دارفور دروس وعبر الإبادة الجماعية)، بالتنسيق مع المتحف التذكاري الأمريكي للإبادة، وصور المجتمعون أن ما يحدث في دارفور هو من أكبر مظاهر الإبادة الجماعية في العالم، وبادر المركز اليهودي للإصلاحات الدينية إلى تنظيم مظاهرة احتجاجية أمام السفارة السودانية في العاصمة الأمريكية كان هدفها تسليط الضوء على عمليات العنف والإبادة الجماعية في دارفور، كما قامت أيضا مجموعة إئتلاف اليهود بإنشاء مكتب خاص مهمته جمع التبرعات لدعم اللاجئين السودانيين في تشاد بسبب ما أسمته العنف المنظم ضدهم، وفي تقرير لوكالة "جويش تيليغراف" في 8 جويلية 2004 تحت عنوان (السودان يصبح موضوعا يهوديا) كتب "بيتر إيغروس" أن الجماعات اليهودية ضاعفت جهودها خلال الأسابيع الأخيرة لإيقاف قتل عشرات الآلاف من المسلمين السود في دارفور على حد قوله[2].

بعد تصاعد حدة النزاع عمدت إسرائيل مباشرة إلى ربط علاقاتها بالمتمردين في دارفور سعيا منها لتطبيق الاستراتيجية الأولى التي انتهجتها مع متمردي الحركة الشعبية في الجنوب، وقد اتهمت الحكومة السودانية في أكثر من مناسبة إسرائيل رسميا بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه ففي عام 2006 اتهم مستشار الرئيس السوداني للشؤون الخارجية "مصطفى عثمان إسماعيل" إسرائيل بالتدخل في نزاع دارفور وصرح بأنه يمتلك وثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل في إقليم دارفور، وقال أن إسرائيل دربت العديد

---

[1] هيفاء أحمد محمد، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على المستويين: الأمني-العسكري والاقتصادي، **بحوث ودراسات**، العدد 16، ديسمبر 2012، ص 74.

[2] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 272.

من القيادات المتمردة وأنه تم اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي الذين يوردون السلاح للمتمردين في دارفور[1].

ولم تخفي إسرائيل دعمها لبعض حركات التمرد المسلحة إذ أنه في فيفري 2008 افتتحت حركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد الواحد نور مكتبا لها في إسرائيل، و استقبل بعدها في تل أبيب في زيارة معلنة و جاءت هده الزيارة بعد استقبال إسرائيل عدد من اللاجئين الدارفوريين القادمين إليها عبر التهريب من الحدود المصرية، والتي قدرت عددهم بـ 5 آلاف لاجئ، وتعتبر هذه الخطوة من طرف عبد الواحد نور إدراكا منه أن البوابة الإسرائيلية مهمة وأساسية للاعتراف به لاعبا أساسيا في نزاع دارفور متجاهلا كل المواقف المحلية التي عارضت هذه الخطوة خصوصا عقب الإعلان في مطلب حق تقرير المصير، ورغم هذا الرفض سارت حركة العدالة والمساواة على نفس النهج عقب تلويحها بمطلب الانفصال عام 2011، وتقرير المصير[2]. ليصبح مطلبا متفقا عليه من طرف زعماء الحركات الكبرى المتمردة في الإقليم وبدون شك وجدت إسرائيل الفرصة لتغذيته عبر وسائل متعددة.

بسبب الاهتمام الإسرائيلي بمشكلة دارفور قامت الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا بتوزيع منشورات على أعضائها مدعية بأن قضية دارفور تعتبر قضية يهودية إسرائيلية وقام والي شمال دارفور "عثمان كبر" باتهام إسرائيل بوقوفها وراء الحملات العسكرية والإعلامية والسياسية الموجهة ضد السودان وقال أن الأحداث المأساوية الجارية في دارفور وغيرها من المناطق الأخرى تتم بتمويل مباشر من إسرائيل بالتعاون مع بعض الدول الإفريقية بهدف تمزيق وحدة السودان[3].

كما وظف اللوبي الصهيوني نفوذه في وسائل الإعلام العالمية عبر إطلاق حملة كثيفة في وسائل الإعلام الغربي ثم إعطاء إشارة البدء لها من متحف الهولوكوست في نيويورك وكانت هي التي وقفت وراء إنشاء تحالف "أنقذوا دارفور" الذي كان المساهم الفاعل في الضغط على الكونغرس الأمريكي لاستصدار عديد القرارات في مجلس الأمن وخلق أزمات ثانوية مع الحكومة السودانية، وتسويق صورة

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 291.
(2) أماني الطويل، إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص ص 250، 251.
(3) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 274.

الإبادة الجماعية في دارفور رغم أن لجان التحقيق الدولية لم تؤكد الإبادة الجماعية في الإقليم كما تصفها وسائل الإعلام الغربية[1].

لم تخفي إسرائيل بحثها عن إعطاء بعد إقليمي للنزاع في دارفور عبر تحالفات مع الدول المناوئة للسودان، والبحث عن بناء استراتيجيات مع شركائها التقليديين الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأوروبية، انطلاقا من هذه المعطيات و المعطيات السابقة ومجريات الأحداث يمكن أن نستشف الانعكاسات الأمنية للاستراتيجية الإسرائيلية المتبعة ضد السودان على المدين البعيد والقريب، وتتمثل هذه الانعكاسات في:

1- تغذية ودعم النزاعات القائمة في مناطق متفرقة في السودان خصوصا النيل الأزرق وجنوب كردفان وهو ما يعتبر استكمالا للاستراتيجية الإسرائيلية المعروفة "بشد الأطراف ثم بترها" خصوصا وأن جنوب السودان أصبح ملاذ ومركز للعديد من قيادات حركات التمرد بدارفور خاصة "العدل والمساواة"، وهو ما يسهل عملية الدعم والاتصال وبنفس الآليات التي اتبعتها مع جنوب السودان سابقا، وتعمل إسرائيل على نشر الفوضى الخلاقة لفصل دارفور ثم جبال النوبة في الشرق وهذا عبر استغلال ضعف الاقتصاد السوداني وهو ما يشغل الجبهة الاجتماعية ويزيد من وتيرة التمرد والتصعيد الجبال النوبة والنيل الأزرق في ظل استمرار النزاع في دارفور[2].

2- وجود إسرائيل في دارفور يهدف إلى تأسيس دولة جديدة تكون موالية لها على غرار ما حدث في الجنوب، واستغلت في ذلك علاقاتها مع الجوار السوداني خاصة حالة العداء مع إريتريا وجعلت منها معبر لتمرير الأسلحة والمركز لجمع قيادات التمرد، وهو ما يعني عزم إسرائيل على إغراق دارفور بالسلاح ودعم القدرات العسكرية لحركات التمرد وهو ما يجعل دارفور على صفيح ساخن[3]. أي أن النزاعات الاجتماعية الخامدة ولو مؤقتا يمكن أن تشتعل متى توفرت مجموعة من العوامل وهذا يعتبر خطرا على أمن السودان من ناحيتين الإقليمية استمرار حالة العداء وثانيا عدم الوصول إلى أي حل للنزاع في دافور لتتحول مع مرور الزمن إلى نزاع اجتماعي مزمن.

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 292.
(2) علي عبدي فتوني، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 300، 301.
(3) مأمون كيوان، السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا، أدواتها وغاياتها، **شؤون الأوسط**، العدد 135، ربيع 2010، ص ص 142-146.

3-تدخل إسرائيل في النزاع وتصعيدها نزاعات أخرى هو الرغبة في جعل السودان سوق للسلاح وقد أثبت النزاع في دارفور أن شبكات تهريب السلاح إلى إسرائيل كانت نشطة ويوجد على رأسها حتى عسكريون إسرائيليون أو مقربون منهم وهنا يمكن ذكر حالتي "داني بانوم" الأبن الأصغر لمدير سابق كان عمله متصل بالمخابرات الإسرائيلية، وكذلك تورط "شيمون ناور" وهو صاحب شركة استيراد وتصدير إسرائيلية في تهريب أسلحة إلى إقليم دارفور وذكرت أجهزة استخبارات عربية أن صاحب الأسلحة هو "أموس جولان" وهو يدير مصنعا للأسلحة في تل أبيب[1].

4-هناك توزيع للأدوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يخدم مصالحهما المشتركة في القارة الإفريقية وهو ما صرح به "مئير يوحى" أحد المسؤولين في شعبة إفريقيا في الخارجية الإسرائيلية حيث أشار إلى أن إسرائيل تفضل أن تقصر نشاطها على بعض المناطق الحيوية في إفريقيا، لأن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على تغطية كل مساحة القارة الإفريقية بفاعليتها العسكرية والأمنية والاقتصادية[2].

وتتقاطع مصالح كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في السودان وهو ما جعلهما على اتفاق تام تجاه ما يحدث وحتى أن الخطاب السياسي هو ذو طابع واحد، وقد سعت إسرائيل منذ البداية عام 2003 إلى وضع خطة تحت جناح الولايات المتحدة الأمريكية لإنجاح التدخل وهو ما صرح به "آفي ديختر" وزير الأمن الداخلي لإسرائيل قائلا: "كنا سنواجه مصاعب في الوصول إلى دارفور لممارسة أدوارنا المتعددة بمنأى عن الدعم الأمريكي والأوربي" ، وأشار الوزير أن السودان بمساحته الشاسعة وموارده الغنية كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية منافسة لمصر والسعودية والعراق لولا الأزمات الداخلية والبنيوية والحروب الأهلية[3]. وفي ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل والجهات ذات العلاقة والاختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على مفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يصبح حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد[4].

5-استمرار النزاع وتصعيده من طرف إسرائيل إعلاميا يكشف عن الرغبة في تدويل النزاع منذ 2003 والغرض من ذلك هو احتياطاته من اليورانيوم والنفط وبحيرات المياه الجوفية، وهذا التدويل

(1) أمين المشاقبة ومير غني أبكر الطيب، **مرجع سابق الذكر**، ص 221.
(2) حسين حمودة مصـطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، بيروت: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2011، ص 92.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 293.
(4) محمد حسب الرسول عبد النور، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، العدد 411، 2013، ص 79.

سيجعل من التدخل الدولي واقعا ، وفي سبيل الوصول إلى هذه الثروات قامت إسرائيل بتسيس اللجوء حيث سمحت للعديد من الدارفوريين بالهروب إلى إسرائيل ليقوم بعد ذلك رئيس الوزراء أيهود أولمرت بخطة حل المشاكل للمقيمين غير الشرعيين بقصد جلب المزيد منهم ليصبحوا وسيلة ضغط على الحكومة ، وتعزيز العلاقة مع سكان دارفور من أجل أن يكون السبق في استغلال ثروات الإقليم وتنفيذ مخطط تقسيم السودان بإرادة سودانية، وتفقد جزء كبيرا من ثروتها كما حدث في الجنوب إذ أصبحت إسرائيل المستفيد الأكبر من نفط الجنوب.

6-أصبح الخطر الإسرائيلي حقيقة ماثلة للجميع و ليس نقاشا أو فرضيات بعد استقلال جنوب السودان أين رأت إسرائيل في الدولة الجديدة المجال الاستراتيجي لإيجاد قاعدة لمواجهة حليف إيران الرئيس عمر حسن البشير ومنه تماشيا مع رغبتها في تعزيز دفاعها وأمنها القومي سيكون محاصرة السودان وتدمير القوافل التي تدعم حركة حماس انطلاقا من السودان سهلا كما فعلت من قبل عام 2011، وهكذا فإن التحالف الاستراتيجي مع جنوب السودان والذي يسمح لإسرائيل بامتلاك قاعدة ونقطة ارتكاز تقنية للطائرات المقاتلة الإسرائيلية كي لا تكون مجبرة على القيام بمهمات بعيدة عن إسرائيل، وتقر إسرائيل بأن جنوب السودان هو مكسب للاستراتيجية الإسرائيلية في السودان لأنها استطاعت تغيير مجرى الأوضاع في السودان نحو التأزم والانقسام وأصبح من المتعذر الحديث عن تحول السودان إلى دولة إقليمية كبرى وقوة داعمة للدول العربية التي يطلق عليها "دول المواجهة"[1].

المبحث الثالث : قرارات مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية وأثرها على أمن السودان و حل النزاع الإثني في دارفور.

بعد تصاعد حدة النزاع في دارفور بداية عام 2003، لم تبقى الأحداث في طابعها المحلي بل انتقلت إلى خارج السودان لتصبح قضية الرأي العام العالمي، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية لإدخالها لأروقة هيئة الأمم المتحدة من أجل تدويل القضية واستصدار قرارات أممية من داخل مجلس الأمن و بعد ذلك نقلها إلى محكمة الجنايات الدولية ، سعيا منها حسب تصريحات المسؤولين معاقبة ومحاسبة المتسببين في جرائم الحرب التي وقعت في الإقليم من طرف النظام وميليشياته وحركات مسلحة أخرى، وكانت الاستجابة سريعة من طرف مجلس الأمن لما للولايات المتحدة الأمريكية وقوى

[1] عبد الحميد الموساوي، العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 44، 2013، ص 07.

غربية أخرى من أثر على قراراته، وهو ما أفضى إلى صدور قرارات كثيرة مطالبة بفرض عقوبات على السودان ومحاكمة الرئيس عمر حسن البشير أمام محكمة الجنايات الدولية، وهي القرارات التي تخفي ورائها هذه الدول مصالح غير معلنة لا يمكن تحقيقها إلا بتدخل يصدر قراره من هيئة الأمم المتحدة التي من شأنها إضفاء الشرعية على هذه السياسات حتى وإن كانت ضد سيادة الدولة المتدخل فيها.

المطلب الأول :قرارات مجلس الأمن وطرح تدويل النزاع الإثني في دارفور.

أثرت القضية في الرأي العام العالمي ولاقت اهتماما دوليا كبيرا وأصبحت على الأجندة الرئيسية لمجلس الأمن الدولي، ومما يدل على أهمية قضية دارفور صدور حوالي 40 قرارا ما بين جوان 2004 إلى أوائل عام 2012.

بدأت قضية دارفور تعرف طريقها إلى مجلس الأمن بتاريخ 12 جوان 2004 عندما عقد مجلس الأمن بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية جلسة تحت رقم 4988 وأصدر القرار 1547، حيث أشاد المجلس بالطرفين من حيث الالتزام بوقف إطلاق النار المبرم في أنجمينا (تشاد) في 08افريل2004[1].

وقبل هذا القرار أصدر مجلس الأمن بيانا بتاريخ 27 ماي 2004 دعا فيه الخرطوم إلى تحمل مسؤولياتها في نزع أسلحة الجماعات المسلحة، ولم يخفي المجلس قلقه مما أسماه انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي والاستهداف العشوائي للمدنيين والانتهاكات العرقية التي أجبرت الكثيرين على النزوح[2].

وفي 30 جويلية 2004 أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1556 أدان من خلاله جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من جميع الأطراف وبخاصة الجنجويد وطالب الحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، ورحب بالتزام الحكومة بالتحقيق في الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، وأكد أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وأعرب المجلس عن اعتزامه اتخاذ مزيد من الإجراءات ضد السودان في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير الواردة في المادة 41 من الميثاق، بالإضافة إلى إيفاد مراقبين دوليين إلى دارفور تحت قيادة الاتحاد الإفريقي وأيضا وجه تحذيرا للحكومة السودانية، وطلب منها إنهاء العنف في الإقليم خلال مهلة 30 يوم وإلا ستواجه الحكومة بعقوبات

[1] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 200.
[2] صداح حباشنة، مخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 83.

اقتصادية ودبلوماسية إذا لم تف بالتزاماتها وعقب صدور القرار هددت الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في دارفور وجددت ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السوداني[1].

بعد شهر من صدور هذا القرار تلاه قرار آخر تحت رقم 1564 بتاريخ 18سبتمبر2004 وحمل هذا القرار الحكومة السودانية مسؤولية حفظ النظام في إقليم دارفور، وأكد أن الوضع في السودان مازال يهدد الأمن والسلم الدوليين، وأخطر ما تضمنه هذا القرار هو الفقرة 14 التي نصت على "أن يعلن المجلس حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالا كاملا للقرار 1556 وهو ما سيؤدي إلى اتخاذ تدابير تنص عليها المادة (41) من الميثاق كاتخاذ تدابير تؤثر على القطاع النفطي في السودان أو أفراد من أعضاء الحكومة من أجل تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام[2]. هذه الفقرة أشارت بوضوح إلى الحصار الاقتصادي ويؤكد ذلك مدى تسيس قرارات مجلس الأمن الدولي، وتنفيذا للمادة 02 من قرار مجلس الأمن رقم 1564 شكل الأمين العام للأمم المتحدة لجنة دولية مؤلفة من 5 أعضاء، حيث بدأت اللجنة عملها في 25 أكتوبر 2004، وكانت مهمتها تنحصر في أربعة نقاط وذلك على النحو التالي:

التحقيق في التقارير المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تحديد ما إذا كانت جريمة الإبادة الجماعية قد ارتكبت في الإقليم أم لا، تحديد مرتكبي الانتهاكات الخطيرة في الإقليم، واقتراح الوسائل الكفيلة لمحاسبة المسؤولين.

تواصل دور الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بإصدار القرار رقم 1574 في 19 نوفمبر 2004 طالب فيه المجلس أطراف النزاع بوقف أعمال العنف، وربط القرار بين التقدم في تسوية النزاع في دارفور وبين تهيئة الظروف المناسبة المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية وحركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، وفي03 ديسمبر2004 قدم الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن حول تنفيذ القرارات 1556، 1564، 1574 مؤكدا على عدم نزع سلاح الميليشيا المسلحة منهم الجنجويد، واستمرار حالة الإفلات من العقاب وتدهور الأحوال الإنسانية في دارفور، كما تضمن التقرير نقد الاتحاد الإفريقي لجميع الأطراف واستمرار العملية السياسية في أبوجا[3].

---

(1) غادة كمال محمود سيد، **الموقف الإفريقي من قرارات المحكمة الجنائية الدولية اتجاه إفريقيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016، ص 170.

(2) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 201.

(3) غادة كمال عمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 171.

في عام 2005 تصاعد اهتمام مجلس الأمن بنزاع دارفور، فقد أصدر المجلس سبعة قرارات فالقرار رقم 1590 الصادر في 24 من مارس 2005 تضمن أن الحالة الامنية في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان وأكد استحالة الحل العسكري في دارفور ودعا الأطراف إلى استئناف المفاوضات[1].

في 29 من مارس 2005 أصدر المجلس القرار رقم 1591 أعرب فيه عن قلقه من الآثار المترتبة على استمرار النزاع بالنسبة للمدنيين في منطقة دارفور، لا سيما تزايد أعداد اللاجئين والمشردين داخليا، وأدان الانتهاكات المستمرة لاتفاقية انجامينا لوقف إطلاق النار المبرمة في 08 أفريل 2004 ولبروتوكول أبوجا 9 نوفمبر 2004 من قبل جميع الأطراف، وكذلك تدهور الحالة الأمنية وتداعياتها السلبية على جهود المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى إدانته انتهاكات حقوق الإنسان لا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وأكد على استحالة الحل العسكري في دارفور ودعا إلى استئناف مفاوضات أبوجا بين الحكومة والحركات المسلحة (حركة تحرير السودان والعدل والمساواة)[2].

كذلك من القرارات الخطيرة التي تم استصدارها القرار 1593 بتاريخ 31 مارس 2005 الذي يلزم الحكومة السودانية بتسهيل انسياب مواد الإغاثة واحترام حقوق الإنسان وقضايا العنف ضد المرأة وكبح نشاط ميليشيات الجنجويد والمطالبة بالتعاون مع المحكمة الجنائية واحترام نصوص القرار 1591 الخاص بإدخال القوات والسلاح إلى دارفور بتصريح، وعدم عرقلة الحل السلمي.

واعتبر هذا القرار أنه من أخطر القرارات ضد السودان لأنه أحال الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام بمشروع القرار للمحكمة الجنائية الدولية[3]، وبناء على الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم، فقد تقدمت بريطانيا وفرنسا بمشروع القرار وتم إقراره بعد موافقة 11 عضو وامتناع اربع دول هي الصين، الجزائر، البرازيل، الولايات المتحدة الأمريكية التي فسرت موقفها بأنها امتنعت بدلا من الاعتراض بعد أن قبلت فرنسا استثناء الجنود الأمريكيين في السودان من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية[4]. وكان هذا القرار يعادل إعلان السودان دولة فاشلة.

---

(1) الأمم المتـــــــــحدة، مجلس الأمـن، **القـــرار 1590 (2005)**، 24 مارس 2005، ص ص 1-6.
(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القـــرار رقم 1591 (2005)**، 29 مارس 2005، ص ص 01،03.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجـع سابق الذكر**، 202.
(4) عبد الله الأشعل، **السودان والمحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2009، دط، ص 20.

وفي عام 2006 أصدر مجلس الأمن سبعة قرارات أهمها القرار رقم 1706 الصادر في 31أوت2006 والقاضي بإرسال قوات دولية إلى إقليم دارفور، وذلك من أجل حماية المدنيين من الهجمات التي تشن عليهم من أطراف النزاع وتضمن زيادة أفراد بعثة الأمم المتحدة بعدد يصل إلى 17300 من الأفراد العسكريين، وبعنصر مدني يشمل عدد يصل إلى 3300 من أفراد الشرطة المدنية وعدد يصل إلى 16 من وحدات الشرطة ، ويكون هذا من خلال التشاور بالاشتراك مع الاتحاد الإفريقي ومع أطراف اتفاق دارفور للسلام بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الإفريقي إلى عملية الأمم المتحدة في دارفور[1].

وجاء الرد على هذا القرار من الرئيس السوداني مؤكدا رفضه المطلق التدخل الخارجي في دارفور، وهدد بالانسحاب من الاتحاد الإفريقي، إذا وافق على تحويل مهمة قواته في إقليم دارفور إلى سلطة الأمم المتحدة، ودعا البشير المجموعة الدولية إلى أن تدرك الحاجة إلى احترام سيادة الشعوب مشيرا إلى أن حكومته دعمت قوة الاتحاد الإفريقي منذ وصولها إلى السودان[2].وجاء رفض السودان لفكرة نشر قوات دولية من عاملين أساسين:

الأول: نشر قوات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية في دارفور وتقويض النجاح السياسي الذي تحقق بتوقيع اتفاق دارفور للسلام، كما نجحت في إنهاء بؤرة توتر أخرى من خلال المصالحة التاريخية بين السودان وتشاد وترى الخرطوم أن قرار مجلس الأمن الذي وقفت وراءه الولايات المتحدة وبريطانيا من شأنه إفشال هذه التطورات الإيجابية وإعادة التوتر وعدم الاستقرار إلى الإقليم.

ثانيا: إن هذا القرار يعطي القوات الدولية صلاحيات واختصاصات باستعمال كافة أشكال القوة العسكرية مما يجعلها قوات احتلال بالمعنى الحرفي للكلمة، ويجعل من مسألة القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور وخطوة نحو تقسيم السودان[3].

كما تعهدت السودان بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأي محاولة لنشر قوات دولية في دارفور من دون موافقتها، وطلبت من الاتحاد الإفريقي سحب قواته من الإقليم قبل حلول الموعد الأصلي لإنهاء عمل البعثة نهاية سبتمبر 2006، لأنها رأت بأن الاتحاد الإفريقي وضع حدا لدوره بموافقته نقل

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم 1706 (2006)**، 31 أوت 2006، ص ص 04،03.
(2) ماجدة خلف الله العبيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 160.
(3) عبده مختار موسى ،دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 205.

مهمته للقوات الدولية، والجانب الآخر قطع الطريق على إمكانية اعتبار قوات الاتحاد الإفريقي نواة للقوات الدولية المزمع إرسالها[1].

بعد الموافقة المبدئية لتحويل مهمة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى مهمة تابعة للأمم المتحدة، جاء القرار الأممي رقم 1769 الصادر بتاريخ 31 جويلية 2007، والذي تضمن موافقة السودان على نشر العملية المختلطة في دارفور بناء على المشاورات التي أجريت في أديس أبابا جوان 2007 وأشار إلى أن العملية المختلطة ينبغي أن تكون ذات طابع إفريقي وأن يكون تشكلها من الجنود الأفارقة[2]، وقد استلمت القوات الأممية مهمتها رسميا في الفاشر يوم 30 أكتوبر 2007 وتم إعلان بناء المقار الرئيسية والقدرات التشغيلية للبعثة في ولايات دارفور الثلاث في 31 ديسمبر 2007.

وكغيره من القرارات التي أصدرها المجلس بخصوص دارفور أكد القرار على أنه لا يمكن استعمال الخيار العسكري من أجل حل النزاع الدائر في دارفور وشدد على أهمية اتفاق سلام دارفور كأساس للتوصل إلى حل سياسي دائم وأساس لاستمرار الأمن في هذا الإقليم، بل إنه عبر عن استيائه من عدم تنفيذ الاتفاق على نحو تام من قبل الأطراف الموقعة، وعدم توقيعه من قبل جميع أطراف النزاع في دارفور، ودعا إلى وقف إطلاق النار بما في ذلك عدم قيام الحكومة بعمليات قصف جوي، غير أنه يحمل تناقضات، إذ أنه يرمي إلى تعزيز وقف أطلاق نار لا وجود له، وقد حدد موعدا ثابتا لنقل السلطة إلى بعثة الأمم المتحدة في دارفور لكنه لا يقترح آلية أو موعدا نهائيا للتوصل إلى وقف إطلاق النار أو اتفاق سياسي بين الأطراف المتحاربة، لأن القوة الخارجية تستطيع مراقبة وقف إطلاق النار على أن يكون هذا الاتفاق قائما، وكان انهيار وقف إطلاق النار دليلا حاسما على عدم وجود مثل هذا الاتفاق[3].

وبرز مصطلح "العملية الهجين" بدلا عن القوات المشتركة كصيغة تخفيفية تعني في الواقع وجود عدد كبير من القوات الأجنبية في إقليم مضطرب أممية كانت أو إفريقية، ويرى البعض أنه من الناحية القانونية عدم وجود تشريعات تنظم عملها وتحدد فترة وجودها مع استثناء هو وجود اتفاقية "سوفا" (SOFA, Status of Forces Agreement) التي تحدد وضع البعثة وأفرادها ومعداتها وأصولها

(1) ماجدة خلف الله العبيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 160.
(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم (1769)**، 31 جويلية 2007، ص ص 02،03.
(3) محمود ممداني، **مرجع سابق الذكر**، ص 66.

والحصانات والامتيازات التي تتمتع بها البعثة وكيفية معالجة النزاعات القانونية التي وقعت في الخرطوم بتاريخ 09 فيفري 2008. وقد شملت العملية الهجين المكونات التالية:

1- المكون الأول: العملية السياسية لتنشيط الحل السلمي عبر التفاوض.

2- المكون الثاني: الجانب الأمني، تعزيز الأمن لحماية المدنيين في الإقليم ودعم جهود اتفاقية سلام دارفور في تطبيق الترتيبات الأمنية ونزع السلاح وإعادة الدمج وإزالة الألغام وبناء قدرات الشرطة في دارفور.

3- المكون الثالث: حكم القانون وحقوق الإنسان، بتعزيز الإصلاح القضائي، نظام السجون، حماية الأطفال، الجندرة، وتقديم الاستشارات حول حقوق الإنسان.

4- المكون الرابع: الجانب الإنساني وهو مخصص لضمان وصول الإغاثة للمحتاجين بكفاءة في كل المناطق.

5- المكون الخامس: الدعم في الجانب الإداري يعنى بأداء الوحدة الإدارية للعملية وسير السلوك والانضباط ووحدة مكافحة الإيدز وتوفير مناخ جيد لعمل كل المكونات الأخرى[1].وقد قدرت تكاليف عمليات الأمم المتحدة في السودان بحوالي 2.5 مليار دولار سنويا.

وبتاريخ 04 سبتمبر 2007 تم تعيين "أشرف قاضي" مبعوثا خاصا للأمم المتحدة في السودان ثم بعد ذلك زار الأمين العام للأمم المتحدة في 05 سبتمبر شمال إقليم دارفور للاطلاع على الترتيبات والاستعدادات لنشر القوات الدولية تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم 1767 وأعلن حينها عن محادثات السلام في 27 أكتوبر2007 بليبيا بين الحكومة السودانية والفصائل المتمردة في دارفور، وتمت المحادثات في "سيرت" شمال ليبيا بحضور مندوب الاتحاد الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الدول العربية، وأعلنت بعدها ليبيا عن فشل المحادثات لعدم حضور ممثلي الجماعات الدارفورية كافة[2].

بعد عام 2008 تم إصدار العديد من التقارير، بداية بالقرار 1828 الذي جاء بتاريخ 31 جويلية 2008 والذي تضمن تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور على النحو المنصوص عليه في القرار 1769 لعام 2007 لفترة 12 شهرا أخرى حتى

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 208.
(2) صداح حباشنة ومخلد مبيضين، **مرجع سابق الذكر**، ص 87.

31جويلية2009[1]. ونفس الشيء تضمنه القرار رقم 1881 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2009،الذي أقر تمديد ولاية العملية المختلطة بصيغتها المحددة في القرار 1769 لعام 2007 لفترة كذلك 12 شهرا انتهى في 31 جويلية 2010، مؤكدا على ضرورة حماية المدنيين في جميع أنحاء دارفور، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق وسلامة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وأمنهم وحماية قوافل الإنسانية[2].

وبتاريخ 13 أكتوبر 2009 صدر القرار رقم 1891 والذي قرر بأن الحالة الأمنية في السودان مازالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة ومنه بموجب الفصل السابع، يمدد المجلس حتى 15 أكتوبر 2010، ولاية فريق الخبراء المعين بالقرار 1591 عام 2005، وطلب منه تقديم تقريره النهائي حول التدابير اللازمة للحد من الانتهاكات المرتكبة من طرف جميع المتحاربين والعراقيل التي تواجه العملية السياسية والتهديدات التي تعترض تحقيق الاستقرار في الإقليم[3].

ما بين عامي 2010 و2015 صدرت العديد من التقارير تضمن كلها تمديد ولاية البعثة المختلطة وفريق الخبراء الأمنيين في الإقليم، أهمها:

- القرار رقم 1935 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2010 خاص بتمديد عمل البعثة لسنة واحدة.
- القرار رقم 2003 الصادر بتاريخ 29 جويلية 2011 خاص بتمديد عمل البعثة سنة أخرى.
- القرار رقم 2035 الصادر بتاريخ 17 فيفري 2012 خاص بتمديد عمل فريق الخبراء.
- القرار رقم 2063 الصادر بتاريخ 31 جويلية 2012 خاص بتمديد البعثة وإعادة تشكيل البعثة وتركيز موظفيها في أماكن ومناطق التهديد.
- القرار رقم 2091 الصادر بتاريخ 14 فيفري 2013 خاص بتمديد عمل فريق الخبراء.
- القرار رقم 2113 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2013 والخاص بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لفترة 13 شهر حتى أوت 2014، وأشار إلى إعادة تشكيل الأفراد النظاميين التابعين للعملية، بما يصل عددهم إلى 16200 من

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار (رقم (1828)**، 31 جويلية 2008، ص 03.
(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القـرار (رقم 1881)**، 30 جويلية 2009، ص 02.
(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القـرار (رقم 1891)**، 13 أكتوبر 2009، ص 03.

العسكريين و2310 من الشرطة و17 من وحدات الشرطة المشكلة التي يصل قوامها إلى 140 فرد[1].

- القرار رقم 2138 الصادر بتاريخ 13 فيفري 2014 خاص بتمديد عمل فريق الخبراء 13 شهر.
- القرار رقم 2148 الصادر بتاريخ 03 أفريل 2014، والخاص بتقرير الأمين العام بشأن البعثة ومراجعة أولوياتها.
- القرار رقم 2173 الصادر بتاريخ 27 أوت 2014 والخاص بتمديد عمل البعثة المختلطة في دارفور على النحو المنصوص عليه في القرار 1769 لفترة 10 أشهر تنتهي في 30 جوان 2015 من أجل موائمة دورة التجديد مع مقرر مجلس السلم والأمن الإفريقي الصادر في 09 جويلية 2014 ويعيد تأكيده للأوليات الاستراتيجية المتبعة للعملية المختلطة. طبقا للفقرة 4 من القرار 2147 لعام 2014[2].
- القرار رقم 2228 الصادر بتاريخ 29 جوان 2015، والخاص أيضا بتمديد ولاية البعثة المختلطة المبينة في القرار 1769 حتى 30 جوان 2016، ونص أيضا على أن تتألف هذه العملية من عدد يصل إلى 15845 من العسكريين و1583 من أفراد الشرطة و13 من وحدات الشرطة المشكلة التي يصل قوام كل منها إلى 140 فرد، كما أشار أيضا إلى تردي الوضعية الأمنية في الإقليم مركزا على حماية المدنيين وإيصال المساعدات وتدعيم الوساطة على أساس وثيقة الدوحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة الغير موقعة، ودعم الوساطة في نزاع المجتمعات المحلية[3].

واصل المجلس بعد عام 2015 في إصدار التقارير الخاصة بتمديد عمل العملية المختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة وفريق الخبراء، إذ صدر القرار رقم 2265 بتاريخ 10 فيفري 2016 والذي قرر تمديد ولاية فريق الخبراء، الذي عين في بادئ الأمر عملا بالقرار 1591(2005)، ومددت ولايته سابقا بموجب القرارات 1651، 1713، 1779، 1841، 1891، 1945، 1982، 2035، 2091، 2200. حتى 12 مارس 2017، وعزمه على تمديدها مرة أخرى حتى أجل أقصاه 13 فيفري 2017، وتضمن هذا القرار أيضا نقطة مهمة وهي العمل على التصدي لنقل الأسلحة الصغيرة

(1) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار (رقم 2113)**، 30 جويلية 2013، ص 06.
(2) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القـرار رقم (2173)**، 27 أوت 2014، ص 05.
(3) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم (2228)**، 29 جوان 2015، ص 05.

والأسلحة الخفيفة غير المشروع وتكديسها في دارفور وهو عامل لعدم الاستقرار[1]. وتم إصدار في نفس السنة القرار رقم 2296 بتاريخ 29 جوان 2016، متضمنا تمديد عمل العملية المختلطة المبينة في القرار 1769 لعام 2017 حتى 20 جوان 2017 وأبقى على نفس عدد العاملين فيها[2]. وفي عام 2017 نجد أن القرار 2340 جدد تمديد لجنة العقوبات المفروضة على السودان بشأن دارفور لمدة عام تنتهي في 18 مارس 2018 . يلاحظ من خلال هذه القرارات أنها:

1-كانت تصدر في مهلة قصيرة وعاجلة مثل القراران رقم 1663 في 24 مارس والرقم 1665 في 29 مارس 2006، وهو نفس الشيء الذي حدث عام 2005، وهو أمر يشير إلى نوع من سياسات الإخضاع للحكومة السودانية والسعي لتقويض سيادة الدولة وشل قدراتها، والتسبب في تصدع كيانها السياسي، من خلال القيام بدور حاسم في تغيير هيكلة الحكومة السودانية عن طريق الابتزاز والملاحقة ويبدوا من سلوك الدول الفاعلة في المجلس أنها تستغله لتصفية حسابات وتحقيق مصالح.

حاول مجلس الأمن عبر قراراته بخصوص دارفور وخاصة القرار رقم 1706 سنة 2006 أن يصنف السودان بأنها دولة خارجة عن القانون وتهدد السلم والأمن الدوليين، وإقناع المجتمع الدولي بذلك وهو ما يمكن من اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وفي هذه الحالة لن يكون السودان قادرا على تحمل أعباء المجابهة على هذا النحو لا سيما في ظل الوضع الداخلي المتأزم.

في الوقت التي تصدر فيه القرارات عن مجلس الأمن بضرورة استئناف المفاوضات مع الجماعات المتمردة في إقليم دارفور لا سيما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان يبدوا أن الدافع من وراء ذلك أنها يستهدف تقويض قدرات الدولة وإضعاف رصيدها السياسي وحتى العسكري بغرض تحقيق مصالح سياسية من خلال الأمم المتحدة لمصلحة بعض الدول الأعضاء لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وهي الدول التي ترى أنها معنية أكثر من غيرها بقضية النزاع في دارفور.

2-هذه القرارات تجعل من السودان بلد خاضع لوصاية دولية وأنه منقوص السيادة، ليس نظريا وإنما واقعيا في الميدان، حيث أن هذه القرارات تحد من ممارسة السلطة القائمة في ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، في ظل وجود دائم لعقد من الزمن للقوات الأجنبية تقارب 20 ألف جندي كقوة

[1] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم (2265)**، 10 فيفري 2016، ص 05.
[2] الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **القرار رقم (2296)**، 29 جوان 2016، ص 06.

لحفظ السلام، ويحاسب الحكومة على مدى التزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة. وتقيد حتى حرية تحرك الرئيس نفسه بموجب مذكرة التوقيف الصادرة على المحكمة الجنائية الدولية[1].

3-أدى النقاش المكثف الذي استمر سنتين بين المجتمع الدولي والحكومة السودانية حول العملية المختلطة وإبدال قوات الاتحاد الإفريقي بقبعات الأمم المتحدة الزرقاء، إلى إهمال استراتيجيات حل وتسوية النزاعات التي طالب بها السكان في دارفور والمعنيين بالنزاع، وهو ما انعكس على الوضع الإنساني بصفة عامة وعلى عمال الإغاثة والمجال الإنساني، حيث أصبحت مستهدفة من قبل أطراف النزاع بسبب الاتهامات التي وجهت لها بخدمة أطراف خارجية[2].

4-أصبحت قوات حفظ السلام الأممية (الهجين) عبئا على الكثيرين في السودان، حيث اعتبرت بأنها انتهاك لسيادة الدولة واعتبرت وزارة الداخلية السودانية أن أفرادها غير منضبطين ولا يمكن محاسبتهم لأنهم مشمولون بحصانة من الأمم المتحدة وثم تسجيل عدة مخالفات ضدهم في الإقليم[3]. وهو ما يجعل من صورة هذه القوات سلبية في الداخل مما يعيق نشاطها وجعلها هدفا لهجومات الرافضين لها وهو ما يطيل عمر النزاع بدل إنهائه.

المطلب الثاني : دور محكمة الجنايات الدولية في نزاع دارفور وأثر قراراتها على أمن السودان.

دخل النزاع في دارفور مرحلة جديدة بعد صدور قرار محكمة الدول الدولية بتوقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير وإحالته على المحاكمة بسبب الجرائم التي حدثت في الإقليم إذ وجهت التهم مباشرة إلى الحكومة والميليشيات المسلحة التي تعمل معها في الإقليم، وبدخول قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية أصبح السودان في مواجهة المجتمع الدولي والإعلام الغربي وأمام تحديات داخلية مرتبطة بحماية أمنه وسيادته وكيفية إنهاء النزاعات القائمة والعمل على الوقاية من نزاعات جديدة، بالإضافة إلى مواجهته للنوايا الخفية للقوى التي تقف وراء هذه القرارات، والتي غالبا ما هي أداة لتنفيذ أجندات وتحقيق مصالح خاصة. سنحاول في هذا المطلب الوقوف عند وظيفة المحكمة وكيف أثرت قراراتها على السودان بعد صدور قرار الإحالة من مجلس الأمن وقرارات توقيف الرئيس وشخصيات سياسية أخرى على صلة بالأحداث في دارفور.

---

[1] خالد التيجاني النور، قراءة في قرار مجلس الأمن الدولي 2340 حول إقليم دارفور، على:
http://www.alsudanalyoum.com. 10/10/2017.

[2] جولي فلينت، الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور، **مرجع سابق الذكر**، ص 23.

[3] عبده مختارا موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 209.

أولا- تأسيس المحكمة واختصاصها:

استمرت الجهود الدولية الساعية لإنشاء قضاء دولي جنائي دائم متواصلة منذ عام 1924 إلا أن الخطة الفعلية لإنشاء مثل هذا القضاء تمثلت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 95 لسنة 1946 التي أقرت بموجبه بمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في أحكام النظامين الأساسيين لكل من محكمة نورنبرغ وطوكيو(*)، وفي عام 1947 بادرت الجمعية العامة إلى تكليف لجنة القانون الدولي لإعداد صياغة للانتهاكات الموجهة ضد الأمن والسلم الدوليين مع تكليف مقرر خاص إعداد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، والذي أعد أول تقاريره في عام 1950، ومواصلة لهذه الجهود شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950 لجنة خاصة تكونت من ممثلي 17 دولة عضوا أوكلت لها مهمة صياغة اتفاق دولي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وقد انتهت اللجنة من أعمالها عام 1953 وأحيل المشروع إلى الجمعية العامة ، حيث تضمن أربعة نصوص مهمة، وهي مسؤولية الأشخاص الطبيعيين، ورفض مسؤولية الدول باعتبارها أشخاص معنوية ولكن هذا المشروع لم يتضمن أي إجراء جزائي بحق من تثبت إدانته لذلك أفرغ المشروع من محتواه و أهميته ، وقد واجه هذا المشروع في بدايته عقبتين رئيسيتين الأولى معارضة بعض الدول الكبرى معتبرة أنه غير مقبول سياسيا العقبة الثانية تعذر التوصل إلى اتفاق في إطار الأمم المتحدة بشأن تقنين الانتهاكات التي ستكون محل اختصاص المحكمة وخاصة فيما يتعلق بتعريف العدوان(1).

وبتاريخ 17 جويلية 1998 عبرت 120 دولة عن تأييدها المطلق لنظام أساسي ينشئ محكمة جنايات دولية دائمة ومستقلة، وبعد مرور أربعة سنوات أي في 11 أفريل 2002 بالتحديد دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ (2).

(*)**نورنبرغ وطوكيو:** تُعد محاكمات نورنبرغ من أشهر المحاكمات التي شهدها التاريخ المعاصر، وتناولت المحاكمات في فترتها الأولى، مجرمي حرب القيادة النازية بعد سقوط الرايخ الثالث، وفي الفترة الثانية، تمّت محاكمة الأطباء الذين أجروا التجارب الطبية على البشر. وعُقدت أول جلسة في 20 نوفمبر1945 واستمرّت الجلسات حتّى 1 أكتوبر .1946 عقد الحلفاء جلسات المحاكمات العسكرية في قصر العدل لدى نورمبرغ، ولعل من أهم أسباب عقد الجلسات في القصر المذكور الدّمار الشامل الذي آلت إليه دُور المحاكم الألمانية جرّاء قصف الحلفاء الكثيف إبّان الحرب العالمية الثانية . تناولت المحاكمات بشكل عام مجرمي الحرب الذين ارتكبوا فظائع بحق الإنسانية في أوروبا، ومن بين الفظائع المرتكبة إنشاء معسكرات الاعتقال للمدنيين الأوروبيين والزج بالمدنيين في تلك المعتقلات التي اتسمت بأسوأ الظروف المعيشية. فلم يعبأ النازيون بسلامة المعتقلين ولا بتوفير أدنى سبل الراحة فى تلك المعتقلات.
محكمة طوكيو: هي محكمة أنشئت بقرار من القائد العام للقوات الحليفة عام 1946. وهي تتألف من أحد عشر قاضياً، يمثلون إحدى عشرة دولة حاربت اليابان .وقد دافع المتهمون عن أنفسهم بأنه لا تجوز محاكمتهم عن أفعال لم تكن معاقبة بنص قانوني يوم ارتكابها، وقد رفضت المحكمة هذا الدفاع، على خلاف في الرأي بين أعضائها، وقضت بإعدام عدد من كبار المسؤولين، بتهمة ارتكابهم جرائم بحق السلام، وجرائم حرب غير مسوّغة.

(1) عادل حمزة عثمان، المحكمة الجنائية الدولية بين الشرعية الدولية والهيمنة الأمريكية، **مجلة الكوفة**، العدد 07، 2010، ص 67.

(2) المحكمة الجنائية الدولية، تقرير المحكمة الجنائية الدولية والسودان: الوصول للعدالة وحقوق المجني عليهم، **مائدة مستديرة**، الخرطوم 2-3 أكتوبر 2005، ص 07.

مركز المحكمة الدائم هو "لاهي" في هولندا وهي لها اختصاص بصورة حصرية بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتتناول الاتفاقية تعريفا ووصفا تفصيليا للأعمال التي تشكل كلا من الجرائم المذكورة وللمحكمة اختصاص فيما يتعلق بجريمة العدوان بعد أن يجري تعريفها بدقة بموجب تعديل كما تنص عليه الاتفاقية، وتحرك الدعوى أمام محكمة الجنايات الدولية بطرق ثلاث حسب المادة 13 من ميثاق روما:

الطريقة الأولى: أن تحيل دولة عضو، أي موقعة على اتفاقية روما إلى مدعي عام المحكمة حادثة ترى بأنها من الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة مطالبة بإجراء تحقيق فيها.

الطريقة الثانية: أن يحيل مجلس الأمن الدولي إلى المدعي العام لدى المحكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق حالة يمكن أن يكون قد ارتكب فيها واحدة أو أكثر من الجرائم المذكورة آنفا.

الطريقة الثالثة: أن يتحرك مدعي عام المحكمة بصورة تلقائية وبناء على معلومات حصل عليها بالنسبة إلى وقوع جريمة هي من اختصاص المحكمة[1].

يتألف النظام الأساسي للمحكمة من ديباجة وثلاث عشر باب موزعة على 128 مادة، وتمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بأي من الجرائم المشار إليها وفقا للمادة 11 وتتمثل هذه الاختصاصات في:

1- الاختصاص الزمني: أشار النظام الأساسي للمحكمة أنه لا يكون للمحكمة اختصاص جنائي إلا بالنسبة للجرائم التي ترتكب بعد بدء سريان نظامها الأساسي كما أنه بالنسبة للدول التي تصبح طرفا في النظام الأساسي للمحكمة بعد سريان نفاده، فلا يكون للمحكمة اختصاص بالنسبة للجرائم التي ترتكب على إقليم هذه الدولة، أو على متن سفن أو طائرات مسجلة بها أو الجرائم المتهم بارتكابها أحد رعاياها إلا بعد سريان هذا النظام بالنسبة لهذه الدولة[2].

2- الاختصاص المكاني: إن الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية من حيث الأصل لا يمتد إلى جميع دول العالم، إنما يقتصر على الجرائم الواقعة في أقاليم الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة أو الدول التي قبلت بممارسة المحكمة اختصاصها بشأن الجرائم الواقعة على

---

[1] داود خير الله، المحاكم الجنائية الدولية وتجاوزات مجلس الأمن الدولي، **المستقبل العربي**، العدد 367، سبتمبر 2009، ص ص 33،32.

[2] عادل عبد الله المسدي، **المحكمة الجنائية الدولية (الاختصاص وقواعد الإحالة)**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2002، ص 209.

أراضيها، وهي القاعدة الأساسية غير أن هناك استثناء أورده النظام الأساسي للمحكمة فعند إحالة مجلس الأمن لحالة معينة إلى المحكمة وفقا للباب السابع من الميثاق، فإن المحكمة لا تحتاج إلى التقيد بالشروط المذكورة في الفقرة 02 من المادة 12 وهي ارتكاب الجريمة بمعرفة أحد مواطني دولة أو طرف على إقليم تلك الدولة ولكن يجب أن تتضمن تلك الحالة تهديدا للسلم والأمن[1].

3- الاختصاص النوعي: بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد انعقد لها لواء الاختصاص بجرائم أربع[2] هي:

أ- الإبادة الجماعية: وتعني بالتحديد فعل من الأفعال المحددة في نظام روما الأساسي مثل القتل، التسبب بأذى شديد يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية، أو إثنية أو دينية لعقيدتها كليا أو جزئيا.

ب-الجرائم ضد الإنسانية: وتتضمن حسب نظام روما الأساسي القتل العمدي، الإبادة، الاغتصاب، العبودية الجنسية، الإبعاد أو النقل القسري للسكان، جريمة التفرقة العنصرية أو الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية جميعها يكون مرتكبيها عرضة للعقاب وقت السلم والحرب.

ج- جرائم الحرب: تعني الجرائم والخروقات الخطيرة لاتفاقيات جنيف 1949 والانتهاكات الخطيرة الأخرى (كالتعذيب، الاغتصاب، والتعقيم القسري، والعنف الجنسي)، متى ارتكبت على نطاق واسع في إطار نزاع مسلح دولي أو داخلي.

د- جرائم العدوان: تمارس المحكمة اختصاصها على هذه الجريمة حينما يتم إقرار تعريف العدوان والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لهذا الاختصاص.

4- الاختصاص الشخصي: يعني الاختصاص الشخصي من هم الأشخاص الذي يخضعون للمحكمة أوضحت المحكمة الجنائية من خلال النظام الأساسي لها في المادة 25 منه في فقرتها الأولى والثانية أن الاختصاص الشخصي للمحكمة يقتصر على محاكمة الأشخاص الطبيعيين، الذين يكونوا مسؤولين بصفتهم الفردية عن ارتكاب أي جريمة من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة[3].

---

(1) وجيه حميد زيدان،**مرجـــع سابق الذكر**، ص ص 169،170.

(2) عادل عبد الله المسدي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص 70، 71.

(3) **المرجع نفسه**، ص 192.

وتختلف المحكمة الجنائية عن المحاكم الوطنية في استبعادها لمبدأ الحصانة بشكل تام، وبالتالي فليس لأحد أن يتذرع بالحصانة للتخلص من المساءلة عن ارتكاب جريمة دولية حتى وإن كان يتولى أعلى المناصب السياسية في الدولة[1].إذن يمكن القول أن المحكمة الجنائية الدولية قائمة على خمس مبادئ أساسية وهي:

1- أنها نظام قضائي دولي تنشأ باتفاق الدول.
2- اختصاصها لا يسري إلا بالنسبة للمستقبل ولا يمكن إرجاعه إلى الماضي بأثر رجعي.
3- اختصاص المحكمة مكمل للاختصاص القضائي الوطني.
4- اختصاصها مقصور على أربعة جرائم فقط (الإبادة، ضد الإنسانية، الحرب، العدوان).
5- أنها تقيم المسؤولية على أساس المسؤولية الجنائية الفردية[2].

ثانيا : إحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية.

في 31 مارس 2005 اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1593 والذي ينص على إحالة الوضع في دارفور منذ 01 جويلية 2002 إلى المدعي العام في المحكمة، وكانت المرة الأولى التي يحيل فيها مجلس الأمن الدولي أحد الأوضاع إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما أنها المرة الأولى التي تمنح فيها المحكمة الولاية القضائية على جرائم ارتكبت في دولة لم تصدق على نظام روما الأساسي[3].

لقد استند هذا القرار على تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان في دارفور التي أنشأها الأمين العام كوفي عنان في 01 أكتوبر 2004 للتحقيق في الأوضاع داخل دارفور، لمعرفة ما إذا تم ارتكاب أعمال إبادة جماعية أم لا وتحديد هوية المسؤولين عن هذه الانتهاكات، ومن ثم اقتراح آليات مساءلتهم، وانتهت اللجنة إلى أن الحكومة السودانية ومليشيات الجنجويد، والمتمردين مسؤولون عن انتهاكات للقانون الدولي وحقوق الإنسان بارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور[4]، وأشارت اللجنة في تقريرها أن التطهير العرقي لم يتبع من طرف الحكومة، رغم توفر عناصر الجريمة إلا أن العنصر الحاسم فيها غير موجود وهو غياب نية من طرف

---

(1) وجيه حميد زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص 172.
(2) طلعت جياد لجي الحديدي، العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 01، 2009، ص 248.
(3) محمد عاشور، المحكمة الجنائية وإفريقيا بين الشرعية والمشروعية، **قراءات إفريقية**، العدد 09 جويلية-سبتمبر 2011، ص 43.
(4) غادة كمال محمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 173.

الحكومة في ممارسة التطهير العرقي ضد السكان في دارفور، لأن العنف كان سببه محاولة الحكومة إيقاف الجماعات المتمردة ومنعهم من التحصن والهروب وسط السكان المحليين[1].

في 06 من جوان 2005 قرر المدعي العام "مورينو أوكامبو" فتح تحقيق حول الوضع في دارفور وفي 29 جوان قدم تقريرا بأن هناك جرائم خطيرة ارتكبت في إقليم دارفور منذ نهاية 2002، وعليه أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بالقبض على مسؤولين سودانيين، حيث أصدر في 27 أفريل أوامر بالقبض على "أحمد محمد هارون" كوزير للداخلية، ومسؤول عن الأمن في دارفور و"علي كوشيب" أحد كبار قادة ميليشيا الجنجويد، وفي 14 جويلية 2008 أصدر "أوكامبو" مذكرة يطالب فيها الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية أوامر بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بالاتهامات ذاتها، وقد استند المدعي العام في طلبه هذا إلى معطيين أساسيين هما:

1- قرار مجلس الأمن بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية طبقا لنص المادة 13 من النظام الأساسي لهذه المحكمة التي تجيز لمجلس الأمن التصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
2- تقارير دولية حصل عليها تشير إلى تعرض قبائل معينة من سكان دارفور لعمليات قتل جماعي من طرف الحكومة وميليشيات الجنجويد، حملات تهجير وتشريد داخل وخارج الإقليم، انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان شملت جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية، حصار وتجويع أدت إلى تدهور حاد في الظروف المعيشية لمئات الآلاف من المواطنين[2].

وفي بيان صادر عن المحكمة قال "مورينو أوكامبو" أنه قدم للمحكمة دليلا على تورط الرئيس عمر حسن البشير في ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب بتدبير وتنفيذ خطة للقضاء على أعداد كبيرة من أفراد قبائل الفور والمساليت والزغاوة بسبب عرقهم وهذا لأسباب سياسية، وأضاف أن لديه دليل على أن الرئيس حشد كل أجهزة الدولة لتصفية مليونين و450 ألف شخص يعيشون في المخيمات، بعد ذلك أصدرت الدائرة التمهدية في 4 مارس 2009 برئاسة القاضة "أكوا كوينيهيا" والقاضية "أنيتا أوشاكا" و"سيلفيا شتاينر"، أمرا بالقبض على الرئيس عمر حسن البشير

---

[1] Vincent Chetail, La banalité du mal Dachau au Darfour : réflexion sur l'évolution du concept de génocide depuis 1945, **Relations internationales**, n 131, 2007, p 68.

[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 211.

لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب منذ الهجوم على مطار الفاشر في أفريل 2003 واستمرت حتى 14 من جويلية 2008 تحت ذريعة مكافحة التمرد، بعد هذا القرار صدر قرار ثاني، إذ أنه ورغم عدم اقتناع الدائرة التمهيدية بارتكاب الرئيس جرائم إبادة جماعية إلا أن "أوكامبو" أصر على ذلك، وأستأنف أمر القبض الأول في 03 فيفري 2010، وعليه ألغت دائرة الاستئناف بموجبه من القرار الأول ما يتعلق بقرار الدائرة عدم إصدار أمر بالقبض على عمر حسين البشير برئاسة القاضية "سيلفيا شتاينر" و"سانجي مماسينونو موناجينغ" والقاضي "كونوا تارفوسير" وتضمن أمر القبض الثاني ثلاثة اتهامات تتعلق بالإبادة الجماعية هي: الإبادة الجماعية كالقتل، الإبادة الجماعية بإلحاق الأذى الإبادة الجماعية بفرض أحوال معيشية القصد منها إهلاك مادي[1].

وبعد الانتقادات التي طالت هيئة أوكامبو بأنه يستهدف النظام السوداني قام بتقديم طلب للدائرة التمهيدية ضد ثلاثة من المتمردين وهم:

1- أمر القبض ضد "بحر إدريس أبو قردة" في 20 نوفمبر 2008، لاتهامه مع اثنين لم يتم الإفصاح عن أسمائهم بالمسؤولية عن هجوم شنه على بعثة السلام التابعة للاتحاد الإفريقي ببلدة حسكنتية بشمال دارفور في سبتمبر 2007، وفي 08 فيفري 2010 رفضت الدائرة التمهيدية تأكيد التهم الموجهة له، وهو ما يؤكد أن مثوله في 18 ماي 2009 لم يكن إلا صفقة للضغط على الحكومة السودانية.
2- أمر القبض ضد "عبد الله بندا أبكر نورين" و"صالح محمد جربو"، (الأول القائد العام لحركة العدل والمساواة والثاني رئيس الأركان السابق لحركة جيش تحرير السودان)، وبالفعل قام المتهمين بالمثول أمام المحكمة الجنائية في 17 من جوان 2010، وتم إقرار التهم في 7 مارس 2011، إلا أنهم لم يتعرضوا إلى أي عقاب وهو دليل آخر على هذه الصفقة.

ولم تكتف المحكمة الجنائية الدولية بهذه الأسماء فقط، بل تواصل إصدار أوامر القبض ضد مسؤولين سودانيين إذ قامت الدائرة التمهيدية في 01 مارس 2012، بإصدار أمر بالقبض ضد "عبد الرحيم محمد حسين" وزير الدفاع السوداني بناء على طلب المدعي العام في 02 ديسمبر 2011، وذلك

[1] غادة كمال محمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 190.

لارتكابه جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب عامي 2003-2004 على بلدات بنديسي، وكدوم، وأرولا، ومكجر[1].

خلفت هذه القرارات ردود فعل متباينة على المستويين الدوليين والمحلي، منذ صدور قرار الإحالة إلى محكمة الجنايات الدولية حول أحقيتها في معالجة هذا الملف، وأيضا حول المغزى والهدف من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على متابعة الملف إلى اليوم.

فمن الناحية القانونية وما يتعلق باختصاص المحكمة والإجراءات المتبعة أثيرت عدة نقاط حول أحقيتها ومجلس الأمن في إحالة الرئيس السوداني إلى محكمة الجنايات الدولية وشخصيات أخرى أو الملف بصفة عامة للأسباب التالية:

1- اعتمد القرار معايير مزدوجة بين الفقرتين الأولى والسادسة فقد أحال إلى المحكمة الجنائية الدولية حالة قائمة في دولة موقعة على النظام الأساسي للمحكمة.
2- خرجت المحكمة عن نطاق اختصاصها بشأن إعلان المسؤولية الدولية لدولة ذات سيادة وهو الأمر الذي يدخل في نطاق اختصاص محكمة العدل الدولية، باعتبارها الأقدر على التعامل مع الموضوعات ذات الصلة بتفسير قواعد القانون الدولي في الوقت نفسه يخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية المقتصر على محاكمة الأفراد جنائيا، ويناقض نص المادة 25 من النظام التي تنص على المسؤولية الجنائية الفردية للمتهم[2].
3- المحكمة الجنائية محكمة تكميلية بمعنى أنها لا تعمل إلا إذا فشل القضاء الدولي في عقد المحاكمات للخارجين عن القانون ومرتكبي جرائم الحرب، وقد كانت هناك لجنة لتقصي الحقائق يقودها الشيخ دفع الله الحاج يوسف وعقدت عدة محاكمات، غير أنه من العرف الدولي أن المحاكمات تتم نهاية الحرب حتى لا تؤدي إلى استمرارها[3]، وهو ما ينص عليه مبدأ التكامل الذي يقضي بأن الاختصاص في نظر الجرائم التي جاءت بها المادة 05 من النظام الأساسي للمحكمة ينعقد أولا للقضاء الوطني فإن ثبت عدم

---

[1] غادة كمال محمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 194.
[2] محمد صلاح الدين الشريف، العدالة الجنائية الدولية في دارفور. التعقيدات القانونية، **السياسة الدولية**،العدد176،افريل 2009،ص242.
[3] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 285.

قدرة القضاء الوطني أو عدم رغبته في ممارسة اختصاصاته القضائية ففي هذه الحالة سوف ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية[1].

4- الولايات المتحدة الأمريكية ليس لها علاقة من قريب أو بعيد بالمحكمة، ذلك أنها لم تصادق على نظامها الأساسي وبالتالي لا يحق أن يكون لها أي دور أو صوت في مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه القضية إيجابا أو سلبا، إذ كيف لدولة ليست طرفا فيها أن يكون لها دور في إحالة أشخاص ينتمون إلى دولة موقعة على نظامها الأساسي[2]، وهو ما يعاكس ويناقض تماما المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة والتي تنص في فقرتها الأولى، على أن يطبق النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون تمييز بين الصفة الرسمية الشخص سواء كان رئيسي لدولة أو حكومة أو عضو في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا، لا تعفيه باي حال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي كما أنها لا تشكل في حد ذاتها سببا لتحقيق العقوبة[3].

5- اختصاص المحكمة الجنائية في دارفور يتداخل بشكل متشابك ومعقد مع قواعد القانون الدولي العام، إذ أنه من حق الدولة استخدام القوة لقمع التمرد إذا كان ذلك فعلا مخلا بالنظام، وهنا كان لزاما على المحكمة التحري بشكل عميق أنها أمام نزاع داخلي أم أنه نزاع دولي، خاصة وأن شكل النزاعات اليوم هي غير دولية بل داخلية أطرافها قوات مسلحة نظامية، وجماعات مسلحة، وهنا على المحكمة تعريف أطراف النزاع جيدا حتى تتمكن من تحديد المسؤوليات، وهو ما يفتقد لدى المحكمة[4].

6- ارتكب "أوكامبو" خطأ قانونيا، في عملية التحقيق فالأصل القانوني أن يحقق في الوقائع منذ بدأ ظهورها وهو الأمر الذي تخفيه، حيث أن النزاع بدأ عن طريق حركة تحرير دارفور بهجومها على الفاشر في أفريل 2003، وهو ما استتبع رد الحكومة السودانية عليه، وهو ما يطرح السؤال لماذا يصر "أوكامبو" على جعل قضية دارفور قضية محاكمة الرئيس عمر البشير أمام محكمة الجنايات الدولية[5].

---

(1) طلعت جياد لجـــي الحديدي،**مرجـــع سابق الذكـر**، ص 260.
(2) غادة كـمال محـــمود سيد، **مرجع ســـابق الذكـر**، ص 200.
(3) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 جويلية 1998، 183/9، A/LOWF، ص 23.
(4) محمد صلاح الدين الشريف، **مرجع سابق الذكـر**، ص 242.
(5) غادة كمال محمود ســـيد، **مرجـــع سابق الذكر** ، ص 202.

7- هناك غموض يسود الأدلة والأسانيد في قضايا الجرائم وعدم الشفافية في توجيه الاتهامات وهو راجع إلى عدم التحقق بشكل كبير وكافي من جميع الوقائع التي تقدم وغالبا ما يتم التدرع بالوضع الأمني في الإقليم وهو ما يجعل مبدأ الشفافية وعرض الأدلة أمام المساءلة، لأن وظيفة المحكمة إرساء الحق والعدالة بناء على وقائع صحيحة وليس مسيسة[1].

أما فيما يتعلق بالمواقف المحلية والإقليمية فقد عبرت الحكومة السودانية منذ صدور القرار 1593 بأنه جائر وصرح فيها وزير الخارجية "مصطفى عثمان إسماعيل" بأن الحكومة السودانية سوف تسعى للتوفيق بين رغباتها في التعاون مع مجلس الأمن وبين ما تعتبره الخط الأحمر الشعبي الرافض لمحاكمة سودانيين خارج البلاد، وأكد على أن جهود التسوية يجب أن تكون في إطار إفريقي، ومحاكمة مرتكبي الجرائم في دارفور في إطار النظم القانونية والقضائية الدولية[2].

وحول مذكرة "أوكامبو موريس" قال نائب الرئيس السوداني أنها جاءت مستهدفة لقيادة الدولة ورمز السيادة وهو مسعى من شأنه تعطيل مسيرة السلام، تحت دوافع ليست لها علاقة بالعدالة وتحقيق السلام والاستقرار في دارفور، وطالب مجلس الأمن بتصحيح الأوضاع الناجمة عن تحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية وعدد الجهات التي تقف مع السودان في هذا المنحى (الاتحاد الإفريقي-جامعة الدول العربية-ومنظمة المؤتمر الإسلامي)[3].

كما أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية "علي أحمد كرتي" رفض السودان التام لقرار المحكمة الجنائية الدولية لأن السودان ليس عضوا فيها وليست للمحكمة ولاية على السودان، ونفس الطرح أكده وزير العدل السوداني عبد الباسط سدرات أن السودان لا تتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية معتبرا قرارها سياسيا، كما صرح بأنه لن يتم تسليم "أحمد هارون" و"علي كوشيب"، وقبل كل هذه المواقف فقد عبر الرئيس نفسه عن هذا القرار أمام مؤيديه بأن هذه المذكرة هي حيلة من الدول الغربية التي ترغب في الاستيلاء على نفط البلاد، كما قام بطرد ثلاثة عشر وكالة إغاثة أجنبية من دارفور[4]. متهما إياها بأنها هي المصدر الرئيسي للتقارير التي بنيت عليها مذكرات التوقيف. أما على المستوى غير الرسمي فقد تباينت مواقف القوى السياسية من قرار محكمة الجنايات الدولية، بين رافض ومؤيد لمحاكمة دولية.

---

(1) محمد صلاح الدين الشريف، **مرجع سابق الذكر**، ص 242.
(2) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 283.
(3) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 224.
(4) وجيه حميد زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص 177.

حيث عبر حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي عن رفضه لتسليم الرئيس البشير أو أي سوداني آخر للمحاكمة لأن في ذلك مساس باستقرار السودان وأمنه وأنه سيؤدي إلى انهيار دستوري في السودان[1].

نفس الموقف عبر عنه الحزب الاتحادي الديمقراطي، حيث رفض التدخل الأجنبي وقرارات المحكمة الجنائية الدولية تجاه السودان، وشكل الحزب لجنة سياسية قانونية لتقديم الرأي والمشورة للرئيس البشير، وطالب بتوظيف العدالة بالداخل ولم يقبل بمحاكمة أي سوداني خارج البلاد[2].

أما السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم فصرح بضرورة التفاعل مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار قمة الاتحاد الإفريقي رقم 11 والقاضي بعدم تسليم أي رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده[3].

أما فيما يخص الحركة الشعبية فقد أصدرت بيانا أعلنت فيه استعدادها للعمل على تجنب الرئيس أية محاكمة تضر بعملية السلام في السودان، لأن غيابه خطر على إتمام عملية السلام ودعت فيه السودان للوقوف بجانب الرئيس ورفضت قرار توقيفه ودعت إلى التعامل مع المحكمة بالطرق القانونية والسياسية والتركيز على التداعيات التي ستترتب على القرار بدلا من التركيز على القرار نفسه مع تأكيدها الاستمرار في العمل مع المؤتمر الوطني[4].

في الجهة الثانية نجد الأطراف السياسية الوطنية المؤيدة لقرارات المحكمة وعلى رأسها حزب المؤتمر الشعبي حيث طالب زعيمة "حسن الترابي" بتسليم الرئيس إلى المحكمة الجنائية الدولية لتحقيق العدالة منتقدا موقف إدارة الرئيس تجاه المحكمة، لأنها ستؤدي إلى إخفاق مما يكرر سيناريو العراق في السودان، ورأى أن المحكمة ليست سياسية لأنها مشكلة من قضاة ورجال قانون.

على صعيد الحركات المتمردة في دارفور فقد أيدت حركة العدل والمساواة مسعى محكمة الجنايات الدولية بتسليم الرئيس لمحكمة الجنايات الدولية دون تحفظ بل واعتبرته نقطة تحول تاريخية وقال خليل إبراهيم خلال محادثات الدوحة أنه لن يتوانى عن القيام بهذه المهمة بنفسه في محاولة

---

(1) غادة كمال محمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 209.
(2) وجيه حميد زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص 178.
(3) زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 300.
(4) وجيه حميد زيدان، **مرجع سابق الذكر**، ص 178.

لإجبار الحكومة على تقديم أقصى التنازلات[1]. كما رحب زعيم حركة تحرير السودان "عبد الواحد نور" بقرار اعتقال البشير وأعتبره نصرا تاريخيا للسودان.

على المستوى الإقليمي نجد أن الاتحاد الإفريقي والدول الإفريقية، قابلت هذا القرار بمزيد من التماسك ، حيث طلب مجلس الأمن و السلم الإفريقي من المفوضية إرسال وفد رفيع المستوى إلى نيويورك لبحث سبل تسوية الوضع في مجلس الأمن كما طالب منها التعاون مع جامعة الدول العربية لحشد أكبر تأييد دولي لموقف الاتحاد بشأن طلبه من الأمم المتحدة تعليق قرار اعتقال الرئيس، وأسس مجلس السلم والأمن مع المفوضية فريق رفيع المستوى برئاسة "تابو مبيكي" كلفة بزيارة دارفور لبحث سبل تسوية النزاع وزار هذا الفريق دارفور ثلاث مرات التقى فيها بمختلف فعاليات المجتمع المدني وأعضاء وقيادات الحركات المسلحة[2].

ودعا رئيس دولة جنوب إفريقيا "مبيكي" المحكمة الجنائية الدولية لعدم محاكمة الرئيس البشير خوفا من فشل عملية السلام في دارفور قائلا إن استمرار وجود الرئيس مطلوبا يعد خطرا على أمن السودان بعد انتهاء الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب[3].

كما عبر "جان بينج" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لموقع سودان تريبون :"نعتقد أن هناك مشكلة مع المحكمة الجنائية الدولية التي لا تحاكم ولا تستهدف سوى الأفارقة كما لو كانت إفريقيا مكانا لتجريب أفكارهم"، كما أعلن أيضا "علي عبد السلام التريكي" آنذاك وزير الشؤون الإفريقية الليبي ومبعوث الاتحاد الإفريقي في السودان أن هناك 37 دولة إفريقية موقعة على ميثاق روما الخاص بالمحكمة، تمثل ثلث أعضاء المحكمة الجنائية ستنسحب من المحكمة في ظل تواصل سياساته التعسفية ضد البشير[4].

أما موقف جامعة الدول العربية فقد أكد على رفض القرار عقب صدوره بحق الرئيس البشير وعبروا عن دعمهم الكامل للشرعية في السودان واعتماد الحل السلمي للمشكلة ورفضهم بكافة القرارات والإجراءات التي تعرقل استكمال جهود المصالحة وتحقيق السلام[5]. وانسجاما مع هذا الموقف العربي

---

(1) محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، **السياسة الدولية**، العدد 176 أفريل 2009، ص 238.
(2) وجيه حميد زيدان، **مرجـــــع سابق الذكـر**، ص 181.
(3) مجدي جلال صالح، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015، ص ص 131، 132.
(4) زكي البحيري، **مرجـــع سابق الذكـــــر**، ص 314.
(5) وجيه حميد زيدان، **مرجع سابق الذكـــــر**، ص 182.

جاء موقف جامعة الدول العربية الداعم للسودان بالبيان الصادر في ختام اجتماع مجلس وزراء خارجية العرب في دورته رقم 131 في مارس 2009 بأن المجلس يؤكد تضامنه مع السودان لمواجهة كل ما يستهدف النيل من سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه وكل ما يهدد جهود السلام، ووصف البيان بأن مسألة اعتقال الرئيس محاولة تبيين مبادئ العدالة الدولية[1]. وأعلن البرلمان العربي أن قرار التوقيف هو وصمة عار في حق المدعي العام، وقرارات المحكمة هي تكريس لإرهاب الدول الصغيرة وفرض هيمنة الدول الكبرى عليها.

من خلال قرارات المحكمة الجنائية الدولية، يتبين لنا مدى الازدواجية في قراراتها من خلال التعامل مع الحالات النزاعية أو القضايا المخلة للسلم والأمن أو مدى التسيس الذي تعرضت له المحكمة الجنائية في تعاملها مع ملف نزاع دارفور ومذكرة توقيف الرئيس عمر حسن البشير، وهو ما سينعكس سلبا على أمن واستقرار السودان وهذا من خلال:

1- تحقيق رغبة مجموعة من الدول الغربية على رأسها بريطانيا ،فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ، في إيجاد وسيلة لاختراق السودان وتجزئته وفرض السيطرة السياسية عليه، وفصله عن الكيان العربي وإيجاد الوسائل الكفيلة باستغلال ثرواته.
2- قرارات محكمة الجنايات الدولية، ومن ورائها السياسة الأمريكية جعلت السودان حلبة تنافس فيما بينها، إذ أنه هناك رغبة قوية من طرف الدول الكبرى للسيطرة على الموارد وخاصة النفط، ومن هنا يتم تعطيل التقدم الصيني وإبعاده من السودان[2].خاصة بعد أن دخلت الصين في مجالات إنتاجية عديدة مثل استخراج النفط والتنمية الزراعية، وبناء السدود.
3- صدور قرارات المحكمة الجنائية الدولية بشكل متتالي من شأنه خلق جو من الاضطراب السياسي في السودان، وهو ما يمكن من تنفيذ إسرائيل لمخططاتها في السودان في ظل الحماية الأمريكية، وهذا لن يكون إلا عن طريق النعرات القبلية والتفرقة العنصرية العرقية حتى تتمكن من تحقيق أجندتها، سعيا للسيطرة على مياه النيل حسب الاستراتيجية التي صاغها شيمون بيراز عام 1955.

---

[1] غادة كمال محمود سيد، **مرجع سابق الذكر**، ص 216.
[2] عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، **مرجع سابق الذكر**، ص 223.

4- قرارات المحكمة الجنائية الدولية، محاولة لتعطيل المشاريع الاقتصادية ومشاريع استثمارية قد تأتي من الدول العربية أو دول أخرى، حيث تعمل الآلة الدعائية الإعلامية على تضخيم المشهد الأمني وهو ما من شأنه أن يكون صورة سلبية لدى المستثمرين عن الوضع ، ومنه الإحجام عن الذهاب إلى السودان وهو ما سيفقدها مكاسب اقتصادية قد تسهم في حل الكثير من المشاكل العالقة خاصة في البنية التحتية والسياسات الاجتماعية والاستثمارات الاقتصادية[1].

5- قرارات المحكمة الجنائية الدولية من شانها تقويض كل المبادرات التي قدمت للحل، وذلك لما يمكن أن تحدثه من مواقف داخلية وإقليمية إذ تصبح عمليات الوساطة والتفاوض القائمة بين أطراف النزاع محل تساؤل وما الجدوى منها في ظل تواصل القتال بين الحكومة والمتمردين في دارفور، وعجز قوات الهجين على حماية وإيقاف الانتهاكات ضد المدنيين في إقليم دارفور، سواء من القبائل العربية أو الإفريقية على السواء.

6- قرارات المحكمة الجنائية الدولية في ظل سياساتها الانتقائية تهدف إلى زيادة الشرخ الاجتماعي بين مكونات إقليم دارفور الإثنية، وليس الحل أو العدالة الدولية، وهذا عبر ترسيخ الأحقاد والإدراكات السلبية لدى كل طرف تجاه الآخر، وهو ما يؤدي إلى استمرار النزاع بدل توقفه، وهي الرغبة التي تقف ورائها الدول الكبرى بالأساس.

7- قرارات محكمة الجنايات الدولية، من شأنه ترسيخ الصورة السيئة عن طبيعة النظام السياسي في السودان ونخبه، وصورة الدولة بصفة عامة لدى الرأي العام، وذلك من خلال التركيز الدائم من طرف وسائل الإعلام الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات الإغاثة على جرائم الحرب، وعمليات الإبادة، والتطهير العرقي، وهو ما ينعكس سلبا على مواقف الأطراف الراغبة في تحقيق تقدم سلمي بشأن حل النزاع في الإقليم، ويعطل أيضا من دور القوات الهجين إذ تصبح الدول المشكلة لها تشكك في جهودها وما يقوم به.

8- من خلال محكمة الجنايات الدولية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عزل السودان إفريقيا وعربيا ، وهذا عن طريق حث بعض الدول التي لها علاقات متميزة معها على

[1] زكي البحيري، **مرجع سابق الذكر**، ص 293.

إبداء مواقف سلبية اتجاه نظام الإنقاذ في السودان، وهو ما بينته التجربة مع جنوب إفريقيا التي لم تتجاوب مع هذا الطرح ورفضه تسليم الرئيس عمر حسن البشير رغم الضغوط التي تعرضت لها في السنة الماضية.

9- قرارات محكمة الجنايات الدولية تجاه السودان تعبر عن مدى الرفض الغربي لنظام الإنقاذ في السودان ومنه السعي إلى التخلص منه بأي وسيلة، كما أنها رسالة إلى الدول الأخرى التي تسعى إلى الانعتاق من الهيمنة الغربية، المفروضة على معظم بلدان القارة الإفريقية.

المبحث الرابع: آفاق ومستقبل الاستقرار الأمني للسودان في ظل معطيات النزاع الإثني في دارفور والبيئة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم السيناريو المستقبلي وأنواعه.

أولا: مفهوم السيناريو.

يرجع استخدام مصطلح السيناريو إلى بدايات الاهتمام بالمستقبل في التفكير الإنساني، إذ جرى توظيفه بوصفه منهجا، وتعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الدراسة العلمية للمستقبل هي مجال معرفي أوسع من العلم يستند إلى أربعة عناصر رئيسية هي:

1- أنها الدراسات التي تركز على استخدام الطرق العلمية في دراسة الظواهر الخفية.

2- أنها أوسع من حدود العلم فهي تتضمن المساهمات الفلسفية جنيا إلى جنب مع الجهود العلمية.

3- أنها تتعامل مع جملة واسعة من البدائل والخيارات الممكنة وليس مع إسقاط مفردة محددة على المستقبل[1].

4- أنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و50 سنة.

في كتابة تفكير جديد لألفية جديدة (1996) يعترف سلوتر (R.Slaughter) بأن إطلاق صفة متعدد التخصصات على الدراسات المستقبلية وصف دقيق، ومجال جديد من الدراسات الاجتماعية، هدفه الدراسة المنظمة للمستقبل، ويحدد هارولد شان (Harold Shan)، الفرض من هذا التخصص

---

[1] محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية: ماهيتها وأهمية توظيفها عربيا، **المستقبل العربي**، العدد 416، السنة 2013، ص 37.

العلمي الجديد في مساعدة متخذي القرارات وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين، وبالتالي فإن الدراسات المستقبلية لا تتضمن حفظ دراسة معلومات الماضي والحاضر والاهتمام بها، ولكنها تستشرف المستقبلات البديلة الممكنة والمحتملة واختيار ما هو مرغوب منها[1].

إن أول من توصل إلى اصطلاح دراسة المستقبل هو المؤرخ الألماني "أوسيب فلختهايم" عام 1930، تحت اسم Futurology وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي Prospective للعالم "جاستون بريجي" الذي وضع المصطلح في مقال العلوم الإنسانية والتوقع بتأكيده أنه حتى ذلك الحين كانت الإجراءات المتخذة تعتمد على القياس أو تقوم على الاستنباط إلا أن هذه الطرق كانت جزء من موقف يرجع إلى الوراء لا يمكن تبريره سوى خلال فترة من الاستمرارية والاستقرار، وأكد أنه في المقابل وعلى اعتبار أننا ندخل فترة من التغيرات والتصدعات، فينبغي علينا إنشاء أبحاث استشرافية ، وإلى جانب "غاستون بريجي" نجد "برتران دي جوفنيل" الذي صاغ مفهوم مستقبل ممكن Futuribles، وهو أيضا مؤلف كتاب تأسيسي بعنوان **فن الافتراض** والذي رأى بأن لا يبقى التفكير الاستراتيجي حكرا على الدولة فقط[2]، والسيناريوهات هي أحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات المستقبلية.

السناريو لغة يعني كتابة مفصلة لسير الأحداث والسيناريو المستقبلي هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو مرغوب فيه، وتوضيح خصائص المسار أو المسارات التي تؤدي إليه بدء من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض[3].

من الناحية الاصطلاحية فهو يعبر عن الاحتمالات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل أو الحالات التي يمكن أن تحدث لكنها لم تحدث، كما ينظر إليه على أنه مجموعة من الإجراءات المحتملة والبدائل الممكنة من أجل مواجهة موقف طارئ، وهو أداة للتفكير التخيلي لمواجهة الأزمات المتوقعة مع التغلب على عنصر المفاجأة.

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 38.

(2) هوغ دوجوفنيل، الاستشراف والسياسية، **أوراق**، الكتاب الأول، 2016، ص 11.

(3) جورج وجيه عزيز، علم دراسة المستقبل واستبصار مفهوم التصميم المستقبلي، **التصميم الدولية**، العدد 3، جويلية 2014.

ينظر للسيناريو على أنه عبارة عن أداة فعالة لترتيب وتنظيم مدارك المنظمة بطريقة منهجية حول البيئة المستقبلية، كبدائل يمكن اعتمادها في اتخاذ قرارات وتنفيذ القرار المختار بأفضل الصيغ.

كما يمكن تعريفه على أنه طريقة نظامية ومرتبة لتصور الوقائع المستقبلية الممكنة، والتي يمكن للمنظمة أن تتخذ قرارات في إطارها بشكل أفضل، والسيناريو والجيد هو الذي يعتمد على درجة عالية من الإدراك وسعة الخيال وعمق الخبرات، والإحاطة بجميع العناصر والعوامل والتفاصيل التي يتوقع وجودها، كما يحدد السيناريو على أنه مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالموقف في مجال محدد يقوم فيه النظام بتحليله ودراسته مما يساعد على وضع تصورات للوضع وإيجاد بدائل عديدة للحلول، ولهذا فطريقة السيناريو تقوم على تصميم ما يمكن أن يحدث مستقبلا واستكشاف المسارات المؤدية إليه[1].

وتقوم الفكرة المركزية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية "إذا. فان" بمعنى إذا حدث (س) فإن النتيجة ستكون "ص" أما إذا حدث "أ" فإن النتيجة تتكون "ب"، ذلك يعني أن الباحث لا يسعى إلى التنبؤ بما سيحدث تحديدا، بل يسعى في السيناريو إلى استعراض كل الاحتمالات القائمة على السيناريو إلى استعراض كل الاحتمالات والتنبؤ بما سيترتب على كل احتمال دون أن يكون بالضرورة معني بالترجيح بين مختلف الاحتمالات، وعلى هذا الأساس فإن بناء السيناريو يتم عبر الخطوات التالية:

أولا: تحديد الظاهرة التي يراد دراستها.

ثانيا: تحديد السيناريوهات حيث يبدأ بعرض كل سيناريو على حدة.

ثالثا: عند بناء كل سيناريو تقوم بالخطوات التالية:

أ- تحديد الأطراف المعنية بالسيناريو وأوضاعها الراهنة وتبدأ بوضع الاحتمالات كل طرف.

ب-التداعيات وتعني النتائج التفصيلية المفترض أنها ستترتب عن كل خطوة من الخطوات.

ج- ربط التداعيات المختلفة ببعضها البعض، حيث أن كل تداعي سيترك آثاره على غيره، وهنا لابد من إدراك تأثير التداعيات على بعضها في القطاعات المختلفة[2].

---

[1] عفيف هناء، دور السناريو في ترقب الأزمات المالية، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 17، 2016، ص 21.

[2] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العربي للدراسات السياسية، ط1، 2002، ص 120.

ثانيا :أنواع السيناريوهات.

يجمع الدارسون في ميدان الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

1- **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:** وهو السيناريو الذي يفترض الاستمرار في الوضع القائم على سيرورة الظاهرة كل البحث في المستقبل وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.
2- **الاتجاه الإصلاحي:** وهو سيناريو ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، ويركز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق شيء في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف.
3- **السيناريو التحولي أو الراديكالي:** يتم الاعتماد في هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث قطيعة مع المسارات و الاتجاهات السابقة للظاهرة ويقوم على التطورات والانتقالات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة تغييرا جذريا[1].

بالإضافة إلى هذا التقسيم العام نجد من تقسيم أنواع السيناريوهات إلى سيناريوهات استطلاعية وسيناريوهات تنبؤية:

أ- **السيناريوات الاستطلاعية:** يمثل فيها الوضع المستقبلي محل الاهتمام وصفا مستقبليا ممكنا أو محتمل الحدوث، ويستند مخطط السيناريو إلى الاتجاهات والمعطيات العامة القائمة في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تسفر عنه الأحداث والتصرفات المحتملة أو الممكنة من تطورات في المستقبل، ولهذا يمكن وصف السيناريو بأنه "تنبؤ مشروط" ينبثق

[1] حسين بوقارة، الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية، **العلوم الإنسانية**، عدد 21، جوان 2004، ص ص 194، 195.

منه عدد كبير من الاحتمالات الناجمة عن استخدام الخيال الواسع كما يطلق عليه في أحيان أخرى السيناريو المتوجه إلى الأمام "Forward scenarios".

ب-**السيناريوهات الاستهدافية:** وهي السيناريوهات التي تشمل في البدء مجموعة أهداف ينبغي تحقيقها مستقبلا وتتخذ صورا مستقبلية متناسقة، ويعتمد مخطط السيناريو الأوضاع الحاضرة لكي يكتشف المسارات الممكنة، لتحقيق الأهداف المرجوة مستقبلا محددا النقاط الحرجة التي تتطلب اتخاذ قرارات أو تصرفات مهمة ويطلق على هذه العملة "التصور العكسي"[1].

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للوضع الأمني واستقرار السودان في ظل النزاع الإثني في إقليم دارفور:

انطلاقا من الوضع السائد على مدار 14 سنة والتطورات الأخيرة في النزاع الإثني بدارفور بصفة خاصة و أوضاع السودان بصفة عامة، يمكننا أن نضع تصورا لما يمكن أن يكون عليه النزاع مستقبلا والوضع الأمني في السودان نتيجة ديناميكيات هذا النزاع والقضايا المطروحة بين أطراف النزاع الرئيسية داخليا وإقليميا، وهي ليست بالعملية السهلة بل فيها من التعقيد ما يجعل هذا التحليل نسبي لما للظاهرة الاجتماعية والإنسانية من حركية، ولذلك فالتصور المستقبلي يمكن أن يكون في ظل هذه السيناريوهات الثلاث:

أولا: استمرار النزاع والتمسك بأقصى الأهداف: مؤشرات هذا الطرح نجدها في المعطيات التالية:

1- سياسات الحكومة التي لم تتغير بشكل فعلي أين نجد الاكتفاء بالخطابات فقط بدل العمل.
2- تزايد نشاط الحركات المتمردة في الإقليم وبحثها الدائم عن السلاح والتمويل وحتى العمل جماعيا.
3- استمرار حالة الاستقطاب القبلي وتزايد الهوة الاجتماعية بين مكونات المجتمع في دارفور.
4- ظهور توترات جديدة في مناطق مختلفة من السودان (كردفان، النيل الأزرق).
5- انتشار ثقافة العنف والانكفاء على القبيلة من أجل الحماية و الشعور بالانتماء و الأمن.

[1] سينا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 38-39، السنة 2009، ص ص 357، 358.

6- التوترات الإقليمية التي من شأنها زيادة حدة التدخل في النزاع خاصة من الغرب (تشاد)، ومن الشمال انهيار الدولة في ليبيا وتدفق السلاح إلى إقليم دارفور.

7- عدم وجود أي بوادر لتغير النظام السياسي القائم منذ عقود، والذي يشكل بالنسبة لنخب الهامش مشكلة مزمنة.

8- استمرار ضغط أطراف دولية من اجل معاقبة عمر حسن البشير عن جرائمه مما يزيد من تعميق الاختلافات داخل السودان بسبب تضارب المواقف.

9- الاحتجاجات الاجتماعية التي تعم السودان نتيجة تدني المستوى المعيشي في السنوات الأخيرة.

10-رفض معظم الحركات المسلحة مبادرات الحل السابقة مما أدى إلى مزيد من الانقسام داخل السودان.

ثانيا: الانفراج والقبول بمبدأ الحوار لحل الخلافات القائمة: ويؤشر على إمكانية هذا السيناريو:

1- الحوار الوطني الذي قبلت به عدة أطراف سودانية من مختلف مناطق السودان.

2- توفر الارادة الحقيقية في جمع السلاح داخل إقليم دارفور بعيدا عن الحسابات القبلية.

3- وضع الوعود الأخيرة أثناء زيارة عمر حسن البشير إلى الإقليم موضع تنفيذ حتى لا تبقى مجرد خطابات.

4- رفع العقوبات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على السودان مما يمكن من تحسين الوضع الاقتصادي.

5- تحسن العلاقات مع تشاد إلى حد نسبي مما يساهم في ضمان عدم تدخل تشادي مثل العقود الماضية.

6- محاولة رد الاعتبار للإدارة الأهلية ومؤسسة الجودية كآليات لحل الخلافات القبلية.

7- إعلان عمر حسن البشير نيته في التخلي عن الحكم بعد 2020.

8- عودة بعض النازحين إلى مناطقهم مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي في الإقليم بعد سنوات الحرب التي دمرت جزء كبير منه.

ثالثا: نجاح جهود التسوية والمفاوضات: وتكمن إمكانية حدوث هذا السيناريو في:

1- الدور الذي تقوم به قطر من أجل حل النزاع في الإقليم.

2- جهود الاتحاد الإفريقي المستمرة منذ بداية النزاع.

3- الانفراج في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. مما قد يمكن من القيام بمبادرات من طرف الدول الفاعلة في عمليات حل النزاع.

4- الإعلان عن تخفيض عدد قوات حفظ السلام المشتركة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة وهو مؤشر إيجابي على تحسن نسبي في الأوضاع الأمنية.

خلال الفترة السابقة التي مر بها النزاع لأكثر من 14 سنة وتأكيد الحكومة على الخيار الأمني، نجد أن الحكومة السودانية قد فشلت في حسم النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار وإعادة بناء الثقة التي فقدت بين مكونات الإقليم الاجتماعية والقبلية، على الجهة الأخرى لم تستطع الحركات المتمردة على اختلاف انتماءاتها خاصة الكبيرة منها –حركة العدل والمساواة– وحركة تحرير السودان من حسم النزاع لصالحها أو تحقيق نتائج يمكن من خلالها رسم معالم الإقليم سياسيا حسب رؤيتها والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، بل على العكس من ذلك بقيت هذه الحركات رهينة الانقسامات القبلية والعشائرية وانقسمت على نفسها مما أضعف موقفها وهو ما زاد من تعقيد الوضع والإنذار بأن الاستقرار في الإقليم لن يكون قريبا، وأن الوصول إلى حل سلمي لن يتحقق في ظل السياسة المنتهجة من طرف الحكومة والحركات المتمردة على حد سواء.

كما أن بقاء مسألة المشاركة السياسية وتغيير الحكم دون مستوى تطلعات النخب و الشعب خاصة بقاء الرئيس عمر حسن البشير لفترة طويلة في الحكم بعدما جاء بانقلاب، يعتبر حرمان للبقية من المشاركة السياسية إذ أن المعارضة السياسية ترى فيه تجسيد للقبلية، وحكم القبيلة انطلاقا من سيطرة قبيلته الجعلية على الحكم، وترى فيه القوى السياسية أنه السبب في ترسيخ وخلق شبكة الولاءات القبلية بدل العمل على خلق البيئة المناسبة لتجسيد ثقافة الانسجام الاجتماعي، ولم تسلم مؤسسة الجيش من هذه الممارسة بخلق تكتلات وأيضا العمل على اختراق وتشتيت الأحزاب السياسية المعارضة وأيضا الجماعات المسلحة التي أعلنت التمرد ضد الحكومة منذ عام 2003 [1].

بالإضافة إلى اعتبار المعارضة السياسية والمسلحة أن بقاء الرئيس في الحكم هو معضلة وبسببه يتم محاصرة السودان خاصة بعد صدور مذكرة الاعتقال بحقه من طرف محكمة الجنايات الدولية منذ 2009 بسبب تهمة الإبادة الجماعية في دارفور، وبعد مضي تقريبا تسع سنوات لم يتم تسليمه بل مازال مستمرا في حكمه بقبضة من حديد، ومن هنا فالمعارضة ترى بأنه لا سبيل لإيقاف

[1] الواثق كمير، تفكك الدولة السودانية، السيناريو الأكثر ترجيحا، على
http://www.sudantribune.net.25/12/2017.

النزاع خاصة من طرف نخب دارفور وقيادات الحركات المسلحة بل يجب مواصلة العمل بالسلاح حتى إسقاطه وتحقيق التوازن السياسي والاقتصادي المطلوب، والذي أصبح مزمنا بسبب سياسة المركز على رأسها عمر البشير، رغم تأكيده على أنه سيتخلى عن الحكم عام 2020 بعد تحقق السلام في دارفور والنيل الأزرق.

كما يبرز هذا التشدد في الموقف من طرف الحركات المتمردة المسلحة وخاصة الكبيرة منها في التقارير التي تصدرها، إذ أنه من خلال التقرير الأخير الذي أصدرته حركة تحرير السودان والذي غطى الفترة الممتدة من 15 ديسمبر 2016 حتى15 مارس 2017، والمعنون بالوضع الأمني وعملية السلام في دارفور، نلاحظ أنه حمل كامل المسؤولية لنظام الإنقاذ في الخرطوم وأبعد من ذلك وهو ما سيعقد الوضع مستقبلا اتهامه للجيش باستعمال السلاح الكيميائي المحرم دوليا، وانتقاده فيما يخص القضايا الإنسانية والتضيق على المنظمات الدولية العاملة في الإقليم والاعتداء على بعثة اليوناميد واستمراره في تسيس ودعم القبائل العربية وهو ما يمثل مؤشرا على أن السلام المنشود في دارفور بعيد المنال.

وركزت الحركة في تقريرها على المؤشرات التي هي سبب لتعزيز حالة الانفلات الأمني. وإن أمكن القول معززات بقاء النزاع واستمراره في ظل السياسات القائمة بتقوية ميليشيات الجنجويد والدعم السريع، بالإضافة إلى استمرار حالة الطوارئ وغياب القانون، وغياب المسائلة والإفلات من العقاب والتي تظل من أكبر العوامل التي تساهم في تفاقم الأوضاع الإنسانية في دارفور[1].

من المؤشرات أيضا التي تدل على أن هذا السيناريو متوقع بشدة هو استمرار حالة التهميش والتردي الاقتصادي في الإقليم واتهام مكان ونخب دارفور لحكومة المركز بأن هذا التراجع الرئيسي في التنمية سببه سياسات حكومة الإنقاذ والعسكرة التي مارستها، وخاصة بيع المؤسسات والخصخصة، و انهيار مشروع جبل مرة، بعد أن عصفت به الخصخصة، وتوقف مصنع النسيج في نيالا، وتوقفت مشاريع مرتبطة بالقطاع الفلاحي خاصة الماشية، وأما فيما يخص الفقر و الحرمان فالانتقاد موجه إلى الحكومة وميليشياتها التي حولت دارفور إلى ساحة حرب دمرت فيها القوى البشرية والمادية نتيجة استهداف النسيج القبلي بإذكاء النعرات القبلية فيها وإفراغ الأرض من سكانها، وأما المخصصات المالية فوجه أغلبها للعمل العسكري وتغطية مصاريف الجهاز السياسي والإداري المتضخم، وهو ما سيفتح الباب أما العديد من الفئات لطرح الأسئلة القديمة إلى متى ستبقى هذه السياسات مستمرة، وهنا سيبرز

---

[1] منى أركو مناوي، **تقرير: الوضع الأمني وعملية السلام في دارفور، في الفترة من 15 ديسمبر 2016–15 مارس 2017**، حركة/جيش تحرير دارفور.

دور قيادات الحركات المتمردة المسلحة أو في بروز حركات جديدة ستغلب لغة السلاح والعنف على الحوار مما سيؤدي في النهاية إلى استمرار النزاع الاثني في الإقليم، خاصة مع تردي مستويات المعيشة وتفشي غلاء الأسعار في مختلف مناطق الإقليم والسودان بصفة عامة.

من جهة أخرى حدث تطور مهم في الأشهر الأخيرة من عام 2017 هو اعتقال "موسى هلال" زعيم قبائل المحاميد، وقائد ميليشيات الجنجويد بدارفور من قبل قوات الدعم السريع التابعة للجيش السوداني، هذا الاعتقال يحمل طابعا قبليا في أساسه وهوما سيؤدي إلى إحداث اضطراب في الإقليم لما للرجل من مكانه في دارفور وحتى الدول المجاورة، ويؤكد هذا ما حدث في منطقة مستريحة من مواجهات عسكرية والتي من الممكن جدا أن تشعل حربا جديدة نتيجة الاستقطاب الإثني والقبلي، وهو من أبرز التحديات الأمنية، خاصة وأن منى أركوي ميناوي زعيم حركة تحرير السودان المتمردة انتقد بشدة اعتقال موسى هلال، ويبرر هذا الاعتقال بمحاولة حكومة الخرطوم إخفاء موسى هلال حتى لا يقدم أي شهادة أمام محكمة الجنايات الدولية، و اعتبرها جريمة ضد الإنسانية وطالب بتدخل بعثة اليوناميد لإطلاق سراحه.

المؤشر الآخر والذي مرتبط بالشعور القبلي وتكمن الخطورة هنا في نمو "الهويات دون الوطنية" على حساب الهوية الوطنية الجامعة في دولة كالسودان، وربما تتحول القبلية إلى كيان أقوى من الدولة كما هو الحال في بعض البلدان العربية مثل اليمن وليبيا، تتجلى هذه الخطورة من خلال إعادة بعث القبلية على المستوى القومي وممارسة الاستقطاب الجهوي والعرقي، وفي هذا السياق يستعمل خطاب جديد هو انعكاس لهذا التفكير باستعمال مفاهيم مثل "أولاد البحر" (الجَّلابة)، مقابل أولاد الغرب والزرقة "مما خلق فجوة عميقة في نسيج المجتمع السوداني ككل وأثر المجتمع النيلي ونخبته التي تسيطر على الدائرة الداخلية لصنع القرار، وزاد من تعزيز هذا التصور لدى قبائل مناطق الهامش الأخرى (جنوب النيل الأزرق، وجنوب كردفان، جبال النوبة)، أن المناصب والثروة تمنح على هذا الأساس[1]. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بدون البدء في عملية إصلاح النزاع عن طريق القضاء على الاختلالات البنيوية والهيكلية التي ترسخت فإن النزاع سيصبح مزمنا أكثر ويستظهر أجيال جديدة مندفعة نحو العنف أكثر من خيار السلم، وهو ما يؤدي إلى بقاء النزاعات مستمرة في الإقليم بين القبائل ضد بعضها، أو بين الحكومة والقبائل المهمشة، خاصة في ظل ندرة الموارد.

---

[1] عبده مختار موسى، أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، **المستقبل العربي**، العدد 463، سبتمبر 2017، ص 91.

كما أن الحملة التي أطلقتها الحكومة السودانية لجمع السلاح ابتداء من 15 أكتوبر 2017 ترى فيها الأطراف الفاعلة في السودان والإقليم أنها ستزيد من احتمالات المواجهة، حيث برمجت الحكومة جمع السلاح عبر لجنة مشتركة تم تكوينها بقرار جمهوري لتنظم الجيش وجهاز الأمن وميلشيا قوات الدعم السريع وهو الأمر الذي واجهته فصائل مختلفة من المكونات الدارفورية بالتشكيك واعتبرته محاولة لإعادة توزيع السلاح واحتكاره ضمن فئات معينة أكثر قربا وولاء للنظام خصوصا في ظل تصعيد النزاع بشكل مكشوف بين ميلشيا حرس الحدود (قبل إلقاء القبض على موسى هلال)، وميليشيا قوات الدعم السريع الذي تزايد اعتماد الحكومة عليها، وعملت على تقنين وجودها بشكل كبير في الفترة الماضية.

في ظل هذا المشهد تصبح حملة جمع السلاح في دارفور أحد مهددات الاستقرار بدل حل المشكلة وإحدى القنابل الموقوتة خاصة في ظل عدم سكوت القبائل الموالية لموسى هلال ومعارضتها لسجنه ،وهو معطى آخر لاستمرار النزاعات القبلية المسيسة أصلا ويتضح هذا الموقف منذ المؤتمر الذي عقده مجلس الصحوة الثوري الذي انتهى بالرفض القاطع لحملة جمع السلاح ، والدعوة إلى انسحاب القبائل العربية من قوات الدعم السريع[1]، وهذا مؤشر من مؤشرات الانقسام في الإقليم، وإنذار باستمرار المواجهات نتيجة ضعف الحكومة في السيطرة على المشهد الأمني منذ بدايات النزاع.

بالإضافة إلى هذه المعطيات يمكن أيضا الإشارة إلى التهديد البالغ على المدنيين في ظل تطورات الوضع الحالي، حيث أن دارفور لا تزال تعاني من آثار الحملة العسكرية الطويلة التي شنتها الحكومة السودانية في جبل مرة العام 2016 والتي تسببت في موجة كبيرة من النازحين في ولايات دارفور المختلفة، وفي أوقات سابقة ثم الهجوم على المدنيين كوسيلة للضغط ومعاقبة الطرف الآخر في الحرب، وهنا ستحدث هذه السياسات ردة فعل سلبية لدى النازحين أي عدم قبول فكرة العودة إلى المناطق الأصلية وإبقاء كل طرف على ورقة المدنيين كآلية للضغط في حالة حدوث مفاوضات أو توظيفها أثناء النزاع إذا حدث تصعيد من طرف الحكومة أو الجماعات المتمردة مما يخلق ضغوط اقتصادية واجتماعية جديدة في ظل ارتفاع معدلات الشباب في أوساط النازحين والمخيمات وهو دليل آخر على أن السبيل المتبقي هو استعمال السلاح والقبول بفكرة الانضمام إلى الحركات المسلحة مما يطيل عمر النزاع في دارفور أكثر في ظل غياب بدائل جدية من كل الأطراف الفاعلة في المشهد السوداني.

---

[1] المجموعة السودانية للديمقراطية أولا، **سلاح أمراء الحرب في دارفور: زراعة الريح وحصاد العاصفة السياق الحقيقي لحملة جمع السلاح في دارفور**، نوفمبر 2017، ص 19.

من جهة أخرى سيكون المشهد معقدا أكثر إذا نجحت الجبهة الثورية التي تكونت عام 2012 التي ضمت الحركة الشعبية قطاع الشمال، والحركات المسلحة الرئيسية في دارفور، واتفقت هذه الحركات على التنسيق السياسي والعسكري في مواجهة حكومة الإنقاذ في دارفور، وكردفان والنيل الأزرق بهدف الإطاحة بها، وأخطر من هذا أن تتحول هذه الحركات إلى العمل على دعم المتمردين بهدف الانفصال وهو ما يهدد وحدة السودان بعد تجربة الانفصال في الجنوب، وهذا يعد من أسوأ السيناريوهات المتوقعة في المستقبل إذا لم تتعامل الأطراف الرئيسية في النزاع مع الوضع بشكل عقلاني وجدي.

وفيما يتعلق بالبيئة الإقليمية فإننا نجد أنها تدفع باتجاه استمرار النزاع نتيجة للأوضاع المتأزمة في هذه البلدان وهو ما يدفع بحركات التمرد في إقليم دارفور إلى استغلال انشغال الحكومة بمخرجات أثر النزاع الداخلي في جنوب السودان على حدودها الجنوبية، والتركيز على مسألة تقاسم عائدات النفط والوضع القانوني لمنطقة "أبيي" إحدى المناطق الغنية بالنفط، ضف إلى ذلك العلاقة بين حركات التمرد في الإقليم والحركة الشعبية في الجنوب، ويبقى الحذر النسبي من جهة الغرب قائما إذ أن دعم حكومة تشاد للمتمردين في الغرب، إن لم يكن علنيا فهو ورقة تبقى قابلة للاستخدام من طرف حكومة إدريس ديبي في أي وقت، ومن جهة الشمال شجع الوضع المنهار في ليبيا المتمردين في دارفور على استغلال هذا الفراغ الأمني، وهو ما جعلهم يحصلون على أسلحة جديدة سعيا إلى تحقيق مكاسب على الأرض ما يجعل سيناريو التصعيد واستمرار النزاع الأقرب إلى الحدوث وهذا في ظل انشغال السودان بحالة التوتر في الشرق مع إريتريا نتيجة حشد الأخيرة قوات مسلحة ردت عليه السودان بالمثل وهو السيناريو الأسوأ بالنسبة للوضع الأمني في السودان إذ أن حربا جديدة هو بداية لمزيد من الانقسام الداخلي.

أما بالنسبة لحالة الانفراج في العلاقات الولايات المتحدة الأمريكية. فهي كذلك مسألة غير موثوقة في ظل وجود إدارة أمريكية يقودها "ترامب" تميزها حالة عدم الثقة إذ أنه قد يغير من سياساته اتجاه السودان في أي لحظة مما يعيد الأمور إلى نقطة الصفر، خاصة وأن النزاع في إقليم دارفور واستمراره بشتى الطرق وضع يخدم الدول الأوروبية والآسيوية، في تنافسها من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية في المنطقة وهنا تكلم بالدرجة الأولى على النفط، وصفقات السلاح.

انطلاقا من هذه المؤشرات تبدوا جهود الوساطة التي تسعى للقيام بها أطراف عربية وإفريقية وحتى منظمات دولية، محاولات قد تنجح في أي لحظة بشرط تغيير معطيات البيئة الداخلية أي اقتناع أطراف النزاع الرئيسية بخيار الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبداية التفكير في بناء مستقبل جديد،

قائم على فكرة التعايش وقبول مبدأ التعددية وإشراك جميع الفواعل المجتمعة في تحقيق السلام بداية من المصالحة ووصولا إلى تحويل النزاع مرورا بناء السلام، وهي العمليات التي تطرح تساؤلا كبيرا فيما يتعلق بقدرة السودانيين بجميع أطيافهم على حل النزاع، وبناء سلام دائم وتحويل المدركات السلبية إلى مدركات إيجابية تتحول في إطارها العلاقات النزاعية إلى علاقات تعاونية.

الخاتمـــة

الخـاتـمـــــة:

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل وفهم إشكالية أثر النزاع الإثني في إقليم دارفور على أمن واستقرار السودان، وهي الإشكالية التي جاءت على النحو التالي: كيف أثر النزاع في إقليم دارفور على أمن واستقرار السودان في ظل التعقيدات المحلية والإقليمية وغياب حل للنزاع في الوقت الراهن؟ وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

أولا: تشكل النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية تحديا أمنيا كبيرا للبلدان الإفريقية على اختلاف مستويات تقدمها السياسي والاقتصادي ومدى تماسكها الاجتماعي والثقافي، حيث تأثرت بمخلفات النزاعات الاثنية خاصة المزمنة منها، أين كانت الدول محل تهديد بسبب ضعف نظامها السياسي بفعل الأزمات المتكررة، وعدم قدرة النظام السياسي على إدارة الاختلافات الحاصلة بين مختلف المجموعات الاثنية المشكلة للدولة، ويزداد هذا الضعف عندما يصبح النزاع هو الوسيلة لدى هذه الجماعات لحل مشاكلها ومحاولتها تلبية مطالبها، وهو ما يفقد النظام السياسي شرعيته ويضعف من قدرة مؤسساته القائمة خاصة إذا كانت المؤسسات هي تعبير عن هيمنة جماعة إثنية ما على الجماعات الأخرى.

من الناحية الاقتصادية نجد أن الدول الإفريقية مازالت تعاني بسبب إهدار الإمكانيات المادية في الإنفاق العسكري خلال هذه النزاعات ما سبب تخلفا في التنمية والبنية التحتية ووقوعها تحت هيمنة الدول الكبرى . وإذا لم يتم القضاء على المسببات الاقتصادية لها، وإعادة النظر في السياسات التوزيعية المنتهجة، أي معالجة كل الاختلالات البنيوية والهيكلية فإن هذه النزاعات ستبقى مستمرة وسببا لإهدار الموارد الاقتصادية و لفقدان أمنها الاقتصادي .

من الناحية الاجتماعية ازدادت المخاطر الأمنية في الدول الإفريقية بسبب الخلل الذي يحصل في النسيج الاجتماعي بعد هذه النزاعات إذ تفقد الجماعات الاثنية الرغبة في العيش المشترك وتميل إلى تفضيل الانتماء المحلي أي القبلي أو الإثني الضيق، وهو ما يؤدي إلى غياب التكامل الاجتماعي وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، وهنا تزداد أعباء الدولة في مواجهة هذا الوضع لأنه من الصعب إعادة علاقات التعايش بينها إلى سابق عهده إلا في إطار عمليات بناء السلام وتحويل النزاعات وهي عمليات تتطلب جهدا وطنيا، ودوليا، وتقتضي العمل على المدى الطويل و أعباء مادية مكلفة جدا.

من جهة أخرى أصبحت الدول الإفريقية في خضم هذه النزاعات أو بعدها مسرحا للتنافس والصراع الدولي، بفعل ترابطات الحرب وحالة الزبونية التي تعيشها الأنظمة السياسية الإفريقية وأدت التدخلات الإقليمية والدولية إلى جعلها دولا مخترقة وثرواتها مرهونة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الخاضعة في أغلبها للقوى الكبرى الرأسمالية، وهو شكل من أشكال الاستغلال الحديث، وأخطر من ذلك أن هذه المؤسسات والقوى تعمل على إعادة تنشيط هذه النزاعات بتحريك مسبباتها السابقة، خاصة القضايا المبدئية، كالهوية و الدين و اللغة، حتى تستطيع التحكم في هذه الدول وإحكام سيطرتها على مواردها، ويصبح أمن الدولة في خطر عندما تصبح هذه النزاعات تدار من طرف لوردات الحرب و هي كلها عوامل تؤدي غالبا إلى انهيار الدولة وفشلها.

ثانيا: كان للنزاع في إقليم في دارفور أثر كبير على أمن واستقرار السودان، من مختلف الجوانب، وهذا راجع لأسباب وطبيعة النزاع وقضاياه الرئيسية وديناميكياته ، حيث لعبت العوامل السياسية دورا محوريا في تصعيده وهذا عبر سياسة المحاور القبلية، وتحويله من نزاع حول الموارد بين قبائل رعوية عربية، وقبائل المزارعين الإفريقية إلى نزاع عرقي عنيف قائم على الانتماء الإثني وقامت النخب بتغذيته عن طريق خطابات الكراهية ونبذ الآخر مستغلة بذلك وضعها السياسي (الحكومة) والعسكري (حركة العدل والمساواة وتحرير السودان)، في مزيد من التصعيد أفضى إلى كارثة إنسانية في الإقليم قد تحتاج السودان إلى عقود لإيجاد مخرج لها خاصة في ظل التردي الاقتصادي وحالة التخلف التي يعاني منها السودان، وضعف أداء مؤسساته بعدما أصبح يتخبط في ضغوط ناتجة عن فشله أولا في دارفور وفقدانه للجنوب سابقا، وعجزه اليوم عن إيجاد مخرج للكثير من المطالب التنموية في مناطق الشرق والوسط، وهو ما ينبأ بأن عجز النظام السياسي السوداني قد يؤدي إلى مزيد من التفكك.

ثالثا: يكتسي إقليم دارفور بأقاليمه الخمسة أهمية جيوسياسية كبيرة وهذا راجع إلى الإمكانات الزراعية والرعوية التي يحتويها، ضف إلى ذلك قيمة الثروة الحيوانية التي تزيد من 30 مليون رأس تساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد القومي للسودان، كما يوفر الإقليم بثروة معدنية هائلة يأتي في مقدمتها البترول الذي يتواجد بكميات اقتصادية في مختلف المناطق المشكلة للإقليم، وتوجد به معادن مهمة جدا على رأسها اليورانيوم بمنطقة حفرة النحاس، وإلى جانبه يوجد النحاس والذهب وشمال الإقليم نجد الحديد والزنك، وهي مؤشرات تدل على مدى أهمية الإقليم في استراتيجية النظام السوداني والإصرار على عدم تكرار سيناريو الجنوب، وأهميته في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة في القارة الإفريقية.

رابعا: انعكس التقسيم القبلي في الإقليم على شكل النزاع وآلياته ومساره، حيث أن سكان الإقليم ينقسمون إلى قسمين كبيرين هما القبائل ذات الأصول العربية، والقبائل الإفريقية، وتوافق هذا التقسيم مع شكل الجماعات المتمردة في الإقليم، فحركتي العدل والمساواة وحركة تحرير السودان تنتمي قيادتها ومسلحيها إلى قبائل الزغاوة والفور، بينما تتكون ميليشيات الجنجويد من العنصر العربي.

خامسا: تأثر الإقليم بتقسم النشاط الاقتصادي إلى قسمين قبائل تمارس الرعي وقبائل تمارس الزراعة، فغالبا ما كانت تحصل الصدمات بسبب تنقل الرعاة من البقارة إلى أماكن الرعي التي توجد بأراضي المزارعين وهو ما كان يتطلب تصاريح للعبور أو دفع أموال للأجاويد، لكنها أصبحت بعد سنوات حروبا قبلية أخذت طابعا عرقيا، يسعى من خلالها كل طرف للقضاء على الطرف الآخر وأصبح معيار التقسيم هو العرب ضد الأفارقة وعلى كل مجموعة تحديد معسكرها، هل إلى جانب الحركات المتمردة المسلحة أم ميليشيات الجنجويد والحكومة.

سادسا: كان قادة الأحزاب السياسية وقادة حركات التمرد في إقليم دارفور دور كبير في تصعيد النزاع، وهذا أولا من خلال توظيف الانتماء القبلي كورقة للاستقطاب السياسي في ظل السعي الحثيث للسلطة، وحولت النزاعات المحلية القائمة بين الجماعات حول الموارد حسب نشاط كل جماعة إلى صراعات ذات مضامين عرقية وسياسية، وهو ما أعاد دارفور إلى نقطة الصفر أي عودة القبلية كعامل محدد للمشاركة في السلطة والثروة، وزاد التمسك بها لأنها السبيل الوحيد بالنسبة للقادة السياسيين المحليين للوصول إلى المناصب السياسية العليا، ثانيا أصبح بعض قادة التمرد وعلى رأسها حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان يبحثون عن الدعم الخارجي من دول الجوار أو من دول أخرى كإسرائيل وفرنسا، دون أي اعتبارات أخلاقية وهو ما شكل خطرا حقيقيا على أمن السودان و استقراره.

سابعا: كان للتقاطعات الإثنية في دول الجوار دور كبير في تصعيد النزاع في دارفور، ونخص بالذكر هنا قبيلة الزغاوة والمساليت وهي القبائل المشتركة بين تشاد والسودان في الغرب، حيث تلقت القبائل الدعم من بعضها البعض، وأصبحت وسيلة من وسائل الحرب بالوكالة بين النظام السوداني والنظام التشادي، خاصة وأن الرئيس التشادي ينتمي لقبيلة الزغاوة كبرى القبائل في المنطقة، حيث جعل متمردوا تشاد دارفور قاعدتهم الخلفية سابقا وتلقوا الدعم من قبائل دارفور، وهو ما حدث بعد بداية النزاع في دارفور بعد عام 2003 أين تلقى متمردوا حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان دعما ماديا

وبشريا من الزغاوة في تشاد ضد الحكومة وميليشيات الجنجويد، وأبعد من ذلك أصبح هذا التقاطع الإثني عاملا محددا في سياسة البلدين اتجاه بعضهما البعض.

ثامنا: كانت البدايات الأولى للاحتجاج قائمة على رفض تقاعس الحكومة المركزية عن توفير الأمن وحماية ممتلكات المزارعين خاصة ثم تطورت هذه الاحتجاجات لتصبح نزاعا بين الهامش والمركز بسبب إحساس سكان دارفور بأنهم مهمشون من طرف المركز ولم يحصلوا على نصيبهم من الثروة والسلطة خاصة بعد إصدار الكتاب الأسود، الذي عرض وضع السودان من حيث الثورة وتوزيعها وكيفية إسناد المناصب السياسية وألقى بالمسؤولية الكاملة على نخب الشمال التي صنعت هذا الواقع، وجعلت الدولة مختصرة في الجعلين والشايقة فقط.

تاسعا: لم تكن العوامل الإثنية والبيئية وحدها السبب الرئيسي للنزاعات في الإقليم وظهور عدة حركات مسلحة، بل كان لعامل غياب التنمية والمرافق العامة وعزلة الإقليم عن بقية الأقاليم الأخرى من الأسباب الرئيسية لاستمرار النزاع وتوظيفه سياسيا من طرف النخب المحلية، وهذه العزلة فرضت على إقليم دارفور أن يكون مرتبطا بأقاليم كردفان وبحر الغزال ودول مجاورة كليبيا وتشاد أكثر من الخرطوم، وترسخت فكرة أن مشاكل السودان سببها الأحزاب السياسية التقليدية الشمالية، التي لم تنتج إلا الأزمات عبر هيمنتها على السلطة التنفيذية في المركز وحرمانها لبقية السودانيين خاصة في الشرق والغرب من المشاركة فيها.

عاشرا: أبانت الحكومة السودانية عن عجز في معالجة مشكل دارفور منذ بداياته الأولى، إذ أنها بقيت منشغلة بحل مشكلة الجنوب والمفاوضات بشأن إنهاء النزاع، وأهملت حل المشاكل العالقة بين القبائل الرعوية والمزارعين المتعلقة بالأراضي والمياه ونتائج مرحلة الجفاف التي مرت بها المنطقة، وبذلك تفاقمت الاختلافات حول المراحيل الموسمية، وهو ما أدى في النهاية لوقوع صدمات عنيفة عام 2003، أسفرت عن مقتل الآلاف وحرق مئات القرى ليأخذ الصراع منحى آخر بين المتمردين من جهة وقبائل البدو الرحل من جانب آخر بالعنف المسلح.

إحدى عشر: لم تفكر الحكومة في خيار آخر غير استخدام السلاح منذ الوهلة الأولى لبداية التمرد، الذي كانت بدايته الأولى هجوم المتمردين في شهر أفريل 2003 على مطار الفاشر والذي خلف خسائر مادية رهيبة، فجاء رد الحكومة سريعا بضرب المتمردين في دارفور مستخدمة شتى أنواع

الأسلحة وهو ما أشاع الفوضى وخلق دمارا كبيرا في دارفور، لتصبح بذلك الحكومة طرفا في النزاع، ومتهمة أيضا بتسليح القبائل العربية ودعمها في ممارسة التطهير العرقي وممارسة سياسة العقاب ضد القبائل غير العربية دون التمييز بين المدنيين والمسلحين وأيضا اعتبارها السبب الرئيسي لتهجير السكان حسب قادة الحركات المسلحة.

إثني عشر: اتبعت الحكومة مجموعة من الإجراءات أدت إلى تعقيد النزاع بدل إدارته بطريقة عقلانية وسلمية وهو ما أدى إلى اختلالات كبيرة على المستوى الأمني والاجتماعي، من هذه الإجراءات ربط الممارسة السياسية و المناصب بالقبلية ، كذلك أدى إلغاء الإدارة الأهلية إلى فقدان دور الأعيان وشيوخ القبائل لسلطاتها فيما يخص حفظ الأمن وحل النزاعات المحلية خاصة وأن المنطقة كانت في أمس الحاجة إليهم، لأن الحكومة كانت عاجزة عن التحكم في الوضع وضعفت مؤسساتها ولم تجد البديل لهذه السلطة المحلية.

ثلاثة عشر: وجود ميليشيا محسوبة على الحكومة السودانية والقبائل العربية –الجنجويد– وتغاضي الحكومة عن انتشار السلاح أدى إلى تفاقم وترسيخ ثقافة العنف بين سكان الإقليم وأصبحت لغة السلاح هي الوسيلة لحل خلافاتهم، خاصة في ظل حالة العداء التي استشرت بعد سنوات الحرب الطويلة، ولم تصبح للزعمات القبلية أي سلطة مما أفقد الحكومة السيطرة على الوضع الأمني في الإقليم وزاد من حدة الاتهامات الموجهة لمليشيا الجنجويد بأنها المسؤولة عن مهاجمة القبائل الإفريقية سعيا لإخراجها نهائيا من الإقليم وجعله تحت سيطرة القبائل العربية كليا.

أربعة عشر: أدى النزاع في إقليم دارفور إلى تعقيد الوضع السياسي للسودان حيث أصبحت السودان أمام معضلة أمنية حقيقية وتحديات وطنية، فالإضافة إلى الصراعات السياسية الحاصلة زادت حدة الانقسامات السياسية بين مختلف القوى الوطنية وتبادل التهم حول المسؤولية عن أحداث دارفور، والنيل الأزرق التي تطالب بالتنمية والعدالة وتصحيح الاختلالات البنيوية الحاصلة قبل أن تسلك هذه الحركات نفس النهج الذي سلكته الحركة الشعبية في الجنوب وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان في دارفور، كما أصبحت مؤسسات الدولة أمام ضغوطات كبيرة بسبب فشلها في إيجاد مخرج للنزاع الاثني في دافور واستمرارها في تجاهل أبناء الإقليم من خلال استبعادهم في تسيير ملفات الإقليم خاصة الأمنية منها، وفشلها أيضا في إثبات العكس حول إشكالية العلاقة بين الهامش والمركز، إذ أنها ترسخت بدل أن تتغير.

خمسة عشر: يعد مطلب الانفصال أخطر ما تخشاه حكومة السودان في الوقت الحاضر، إذ أن الحركات المسلحة نادت في وقت سابق بهذا المطلب وإذا لم تنجح الحكومة في حل المشاكل العالقة في الأقاليم التي تشعر بالحرمان والتهميش الاقتصادي، فليس من المستبعد أن تبرز مرة أخرى هذه المطالب للسطح وهو ما سيشتت جهود الحكومة ويزيد من أعبائها ومن خطر تفكك وحدتها الوطنية، على المستوى الخارجي أصبحت صورة السودان الدولية مقترنة بما يحدث في إقليم دارفور كما صورتها آلة الإعلام بطريقة غير صحيحة ،و النتيجة أن السودان أصبح اسم مرادف للتطهير العرقي والإبادة الجماعية على أساس عرقي، وهو ما أدى إلى تشويه صورة الدولة لدى الرأي العام العالمي.

ستة عشر: أدى النزاع في دارفور إلى إنهاك السودان اقتصاديا وتوجيه ثرواته نحو التسلح والأمن، وتزايد ديونه الخارجية وفوائدها، وفقد السودان أيضا جزء كبيرا من الثروة الحيوانية والزراعية في إقليم دارفور والتي كانت تساهم بنسبة معتبرة أكثر من 11% في الناتج القومي، وتحول معظم سكان دارفور إلى قوة عاطلة عن العمل نتيجة تخليهم عن أنشطتهم بفعل النزاع في الإقليم وانعدام الأمن وهو ما أدى إلى فقدان قيمة العمل لدى هذه الأخيرة وتحولهم إلى عالة على المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة، وقبل ذلك هي خسارة للرأسمال البشري بسبب ترك النشاط أو بسبب القتل، وكذلك بسبب التهجير الذي طال جزء كبير منهم، بالإضافة إلى هذه الخسائر تسبب النزاع في دارفور في انهيار كبير للبنية التحتية من مدارس، ومصحات ومستشفيات وتوقفت مشاريع المواصلات والطرق والسكك الحديدية، وهو ما زاد من تكريس التخلف والتأخر الذي يعيشه سكان الإقليم منذ عقود من الزمن، وأصبحت موارد وثروات السودان مورد للحرب بدل أن تكون منافع لبناء اقتصاد الدولة ومشاريع تنموية للإقليم وعلى رأسها إهدار الثروة النفطية بعد أن تقلصت بفعل استقلال الجنوب.

سبعة عشر: ترك النزاع حتى الوقت الراهن آثار وخيمة على البنية والنسيج الاجتماعي في دارفور وفي السودان بصفة عامة، حيث تغيرت أشكال العلاقات بين مختلف القبائل إذ أصبح يطغى عليها الصراع بدل التعايش والتعاون والتكامل كما كانت على مر العصور، وأدى النزاع الاثني في دارفور إلى ترسيخ التكتلات القبلية وجعلها أساسا الممارسة السياسية، وهو ما رسخته ممارسات النظام السياسي والأحزاب السياسية على حد سواء، كما أصبحت هذه العلاقات خاضعة لعسكرة القبائل ونتج هذا عن انتشار السلاح وشيوع ثقافة العنف كوسيلة للحماية في ظل غياب سلطة حقيقية للدولة في

الإقليم، وهذا زاد من أعباء الحكومة نتيجة ظهور جيل كامل يفضل استعمال السلاح على الحوار، ومنه تفشت الجريمة واقتصاد الحرب القائم على السلب والنهب.

ثمانية عشر: تنامي وترسيخ خطاب العنصرية والكراهية بين مختلف مكونات المجتمع في السودان، وهذا راجع إلى مخلفات النزاع في دارفور، فبعدما كان نزاعا حول الموارد تم تسيسه ليصبح نزاعا عرقيا بين العرب و الزرقة، لتطغى النظرة الاستعلائية ومعضلة الهوية والانتماء، وزاد من حدته توظيف النخب للانتماء القبلي سعيا منها لتحقيق مطلبها في الوصول إلى السلطة والثروة، غير أن الأخطر من هذا هو مستقبل الدولة بعد أن يصبح القاعدة لدى كل السودانيين.

تسعة عشر: أفضى النزاع في دارفور إلى أزمة إنسانية خطيرة، إذ نتجت عنه موجات نزوح وتهجير كبيرتين مما أدى إلى إفراغ بعض المناطق كليا من السكان، وأدى إلى خلق مخيمات ومعسكرات اللجوء وهي مناطق غير آمنة بسبب تراكمات الحرب أين أصبحت وسيلة ضغط على السودان من طرف المجتمع الدولي وابتزازه سياسيا، كما أنها تحولت محليا أيضا إلى مسرح لصراعات الجماعات المتمردة من أجل تجنيد الشباب وبذلك أصبحت الحكومة أمام تحدي إعادة هذه الأعداد الكبيرة إلى مناطقها الأصلية وإعادة الاعتبار للنسيج الاجتماعي ومعالجة المصدومين نفسيا نتيجة المعاناة التي تعرضوا لها جراء فقدان أسرهم و إلى حالة الإحباط التي رافقت وجودهم داخل هذه المخيمات لسنوات.

عشرون: كان لدول الجوار دور كبير في تصعيد النزاع خاصة تشاد، إريتريا، جنوب السودان من خلال دعمها لحركات التمرد في الإقليم والدفع بها لمواصلة النزاع بما يساهم في تحقيق أهدافها، فدولة تشاد يسعى نظامها السياسي للمحافظة على بقائه وصد أي محاولة انقلابية قد تدعمها السودان بمواصلة دعمه لقبائل الزغاوة والمساليت في إقليم دارفور، أما جنوب السودان فيسعى إلى إضعاف السودان وإجباره على تقديم تنازلات في المفاوضات حول القضايا العالقة بينهما وهو ما يقتضي دعم الحركات تسليحا وإيواء، أما إريتريا فدعمها لها نابع من عدائها المستمر للنظام السوداني وتخوفها من دعم السودان لأي حركة تمرد قد تنشأ في المخيمات الإرتيرية شرق السودان.

واحد وعشرون: سعت القوى الكبرى للتدخل في النزاع بإقليم دارفور بشتى الوسائل سعيا منها لتحقيق أجندتها السياسية والاقتصادية وهذا حسب إمكاناتها ومكانتها الدولية وعلاقتها التاريخية، وتركزت

مصالح جميع القوى حول مسألة واحدة وهي السعي للحصول على ثروات الإقليم وثروات السودان وتتمثل هذه القوى في:

الولايات المتحدة الأمريكية: سعت إلى التدخل في الإقليم ودعم مواقف الحركات المتمردة سعيا لتحقيق مشروعها الدولي والهيمنة على القارة الإفريقية واستعملت في ذلك عدة وسائل إعلامية وسياسية وعقوبات اقتصادية، على النظام السوداني، وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسي هو إزاحة الصين التي سيطرت على استثمارات النفط وحصولها على عقود الاستغلال حتى تتمكن من تحقيق مشروع أنابيب البحر الأحمر تشاد، الكاميرون، على المحيط الأطلسي، وبذلك فإنها تعمل بكل الوسائل على استمرار النزاع في دارفور حتى يتم إخضاع السودان ومنه تقديم تنازلات تخدم مخططاتها في المنطقة.

بريطانيا وفرنسا: تمثل القوى التاريخية الاستعمارية في المنطقة، وتسعى كل منهما إلى المحافظة على مناطق نفوذها التاريخية وتشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها المتواصل إلى الحصول هي الأخرى على ثروات الإقليم، ودعم حلفائها في المنطقة، ولم تخفي فرنسا استعدادها للتدخل العسكري المسلح إذا اقتضت الضرورة ذلك، وبذلك تستمر في الضغط على السودان ودعم الحركات المتمردة المسلحة وإمدادها بالسلاح والدعم السياسي.

الصين: تمسك الصين العصا من الوسط فهي لا تظهر موقفا واضحا تجاه النزاع بل تسعى إلى المحافظة على نفوذها الاقتصادي وعلاقاتها المتميزة مع السودان في المجال النفطي باعتبارها أكبر المستثمرين، وتعتبر أن النزاع في الإقليم هو شأن داخلي سوداني، لكن هذا الموقف يمكن إرجاعه إلى حالة الصين الداخلية فهي لا تريد أن تثير هذه القضايا حتى لا تثار قضاياها فيما يخص الحركات الانفصالية والقضايا الإنسانية، وبذلك فالصين أن خدمت مصالحها الاقتصادية وعلى رأسها حاجاتها إلى النفط فلا يهمها حل النزاع أو استمراره بالعكس فهي تستمر في توريد السلاح للسودان.

إسرائيل: وجدت إسرائيل الفرصة في نزاع دارفور لاستعمال مخططاتها في المنطقة سعيا منها لتحقيق أهدافها بعيدة المدى والتي بدأت منذ عام 1948، ولم تخفي دعمها للحركات المتمردة في إقليم دارفور سعيا منها لإنجاح مخطط التفكيك الذي بدأ بانفصال الجنوب وإنجاحه إن أمكن في الغرب،

وبذلك تكون قد نجحت في محاصرة وعزل السودان، ووضع يدها على مياه النيل وجزء من ثروات الإقليم وهو ما يمثل بالنسبة لها تحقيق أمنها القومي.

اثنان وعشرون: لم تكن قرارات مجلس الأمن حول دارفور تعبر عن سعي المجتمع الدولي لخدمة السلم والأمن الدوليين بقدر ما كانت تعبيرا عن رغبة القوى الفاعلة في المجلس صناعة قرارات تتماشى وسياساتها بعيدة المدى في القارة الإفريقية والسودان بصفة خاصة، وعلى رأس هذه القوى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، و هذا الأمر جلي من خلال خيار التدويل وإرسال قوات دولية إلى الإقليم بإصدار القرار رقم (1706) ، كانت وظيفتها منح الشرعية للتواجد الأجنبي أكثر منها القيام بحفظ السلم والأمن الدوليين وحماية المدنيين، وهو ما أثبتته التجربة والوقائع إذ أن هذه القوات لم تكن قادرة على حماية نفسها فكيف بحماية المدنيين وإعادة الاستقرار الأمني إلى الإقليم.

ثلاثة وعشرون: كانت قرارات محكمة الجنايات الدولية عاملا مساهما في تعقيد الوضع في إقليم دارفور بدلا من أن تكون عاملا مساعدا على الوصول إلى حل إذ أن القرار رقم 1593 لم يكن إلا دليلا قاطعا على عدم حيادية هذه المحكمة بل جعل منها أداة في يد قوى كبرى تحركها لصالحها متى تشاء وبازدواجية معهودة إذا تعلق الأمر بالأنظمة التي تبدي معارضة لسياستها، وهنا تمثل الحالة السودانية نموذجا فرغم سعيها لإثبات جرائم حرب الإقليم لم تكلل بالنجاح إلا أن مدعيها العام أصر على إصدار مذكرات توقيف بحق الرئيس البشير وشخصيات أخرى، من وزرائه وحتى من قيادات المتمردين لكن حقيقة القرارات لم تكن الوضع الإنساني يقدر ما كانت مصالح خفية وراء هذا الضغط والتدويل، وهنا يطرح السؤال هل بالإمكان أن تنظر المحكمة في قضايا حقوق الإنسان في العراق وأفغانستان، وفلسطين والصومال بعد التواجد الأمريكي؟

التوصيات:

1- على النظام السياسي في السودان الاعتراف بحقيقة الخلل التنموي والتهميش الذي مس إقليم دارفور عبر فترات مختلفة منذ الحقبة الاستعمارية حتى حقبة حكم حركة الإنقاذ في السودان، ومباشرة عمليات التنمية في هذه الأقاليم وتشييد البنية التحتية عمليا وليس عبر خطابات جوفاء.
2- على النظام السياسي السوداني إجراء إصلاح سياسي حقيقي بما يتيح المشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل فئات وإثنيات المجتمع، بما يضمن الإحساس بحق المواطنة الكاملة ضمن الدولة الواحدة، ويؤسس لمبدأ الثقة والاعتراف بالآخر بعيدا عن سياسة

الاستعلاء الثقافي والعرقي التي أصبحت عاملا هداما في مناطق كثيرة من السودان، وتطبيق ديمقراطية سليمة غير مشوهة، من شأنها القضاء على حالة الإحباط التي تسببت في العنف والنزاعات وتأسيس دستور حقيقي يحمي حقوق الجميع ويعبر عن تعددية المجتمع السوداني، بعيدا عن التعصب والعرق واللون.

3- تغيير الخطاب السائد لدى النخب في الشمال والشرق والغرب، بتنقيته من مفردات العنصرية وغرس قيم التسامح واحترام التعدد الثقافي والديني بما يضمن انسجام وتلاحم المجتمع السوداني، بدل تغذية هذه الثغرات سياسيا، وإعلاميا وأكاديميا.

4- العمل على إشراك المجتمع المحلي في إدارة مشاكل الدولة، بدل تهميشها لأنها تساهم في فهم متطلبات أفراد المجتمع المحلي وهذا يتطلب إعادة تفعيل عمل الإدارة الأهلية بمنطق عصري ومدني وتدعيم مؤسسة الأجاويد التي كانت الحل الدائم لخلافات القبائل التي تعايشت لقرون من الزمن في الإقليم.

5- على الحركات المتمردة فهم حقيقة الدعم الذي تلقاه من القوى الغربية والإقليمية، وتوجيه جهودها لحل النزاع بدل تصعيده، بما لا يتيح الفرصة للنظام السياسي أن يجعلها المسؤولة عن التدخل الخارجي أو عما يقترف من جرائم ضد الإنسانية، وبهذا لن تكن مستفيدة من الوضع القائم بل ستؤدي في النهاية إلى المساهمة في مزيد من التخلف عبر تحطيمها للبنية التحتية وتفكيك النسيج الاجتماعي وإحياء القبلية والخطابات العنصرية، وبهذا لن يتحقق لها أي مطلب غير مصالح أنية تنتهي بنهاية رغبة القوى المؤيدة لها.

6- على الحكومة أن تثبت عمليا قدرتها على حماية جميع مواطنها في الإقليم دون تمييز بين المكون العربي أو الإفريقي وإثبات حقيقة ما يسمى بمليشيا الجنجويد حتى تستطيع تحقيق نداءات المصالحة والحوار الجارية بشأن إيجاد حل نهائي للنزاع في دارفور.

7- العمل على قطع الطريق أمام من يسعى من القوى الكبرى لاستغلال الوضع في السودان، ونهب ثرواته وهذا غير القضاء على مسببات النزاع في السودان وتأكيد الخطابات عمليا وليس على الورق، وبهذا تختفي مبررات التدخل وتفعل المؤسسة القضائية من الداخل وليس من الخارج وبهذا تباشر العدالة دورها في معاقبة من هو متسبب في مآسي نزاع دارفور بعيدا عن السياسة والحسابات الضيقة والإيمان بأن الحل لن يكون خارجيا إلا بمقابل وقد يكون هذا المقابل وحده السودان.

8- وضع الاتفاقات المتوصل إليها سابقا وحاليا موضع التنفيذ بما يتيح إنهاء النزاع ومباشرة عمليات بناء السلام عبر المؤسسات الدينية والتربوية والاقتصادية والإعلامية ومنه الوصول إلى

المرحلة الأخيرة وهي تحويل النزاع وتغير الإدراكات السلبية إلى إدراكات إيجابية قائمة على قبول الآخر والتعايش معه حتى تتحقق الدولة المدنية القائمة على المواطنة الكاملة لجميع مواطنيها وترسيخ ثقافة السلام لدى الأجيال القادمة بدلا من ثقافة العنف ونبذ الآخر.

9- على الدول العربية والإفريقية التي هي فاعلة أن تسهم في دعم السودان ماديا وسياسيا حتى تتمكن من تجسيد مشاريع سياسية وتنموية تؤدي إلى الخروج من هذه الوضعية وهذا إدراكا منها أن تفكيك السودان ليس إلا بداية لتفكيك الدول الأخرى وبذلك يصبح النظام العربي جزء من التاريخ.

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

قائمة الجداول:

الجدول رقم (1) : جدول يبين مستويات التحليل في الظاهرة النزاعية 31

الجدول رقم (2) : جدول يوضح صور الليبيرالية بتياراتها الثلاث الدولية والتجارية والأمن الجماعي 71

الجدول رقم (3) : جدول يبين توزيع الأديان في بعض الدول الإفريقية جنوب الصحراء 128

الجدول رقم (4) : جدول يبين الحروب التي تغذيها الموارد الطبيعية و المعدنية..... 146

الجدول رقم (5) : جدول يبين عدد اللاجئين الأفارقة بسبب النزاعات الاثنية في بعض البلدان لعام 2006 176

الجدول رقم (6) : جدول يبين أعداد النازحين داخليا في عدد من الدول الإفريقية لعام 2010 . 177

الجدول رقم (7):جدول يبين تقسيم المجموعات العرقية الرئيسية حسب نسبها في السودان قبل التقسيم 192

الجدول رقم (8): جدول يوضح توزيع المناصب الوزارية والإدارية العليا على أقاليم السودان منذ 1956 حتى 2005..... 201

الجدول رقم (9): جدول يوضح عدد السكان في إقليم دارفور في الفترة الممتدة من 1956-2007 212

الجدول رقم (10):جدول يبين النزاعات القبلية التي تستهدف الإقليم منذ 1932 حتى 2015 . 249

الجدول رقم (11): مؤسسات التعليم في إقليم دارفور مقارنة بمناطق السودان 2003-2004 308

الجدول رقم (12): الخدمات الصحية في إقليم دارفور مقارنة بباقي مناطق السودان حتى 2005 310

لجدول رقم (13): جدول يبين عدد وحدات الرعاية الصحية الأولية بإقليم دارفور (العاملة والمتوقعة) 310

جدول رقم (14): حجم ونسبة الإنفاق العسكري مقارنة بالإنفاق العام خلال الفترة 2000-2013.....354

الجدول رقم (15): دول يوضح أعداد النازحين في إقليم دارفور ما بين (2003-2015) 371

قائمة الأشكال:

الشكل رقم :(1) شكل توضيحي لمثلث النزاع عند يوهان غالتونغ 3

الشكل رقم :(2) مخطط توضيحي لعناصر مفهوم النزاع..... 7

الشكل رقم : (3) مخطط توضيحي لمضمون المقاربة النشوئية 48

الشكل رقم : (4) مخطط توضيحي للعناصر التحليلية للمقاربة الوسائلية 52

الشكل رقم : (5) مخطط توضيحي لتفسير النظرية البنائية للنزاعات الإثنية 56

الشكل رقم : (6) شكل يوضح العلاقة بين المعضلة الأمنية والحرب..... 87

الشكل رقم : (7) شكل يبين ترتيب الحاجات حسب "أبراهام ماسلو" 94

الشكل رقم : (8) إشباع الحاجات والثورة حسب "جيمس ديفز"..... 97

قائمة الخرائط:

الخريطةرقم : (1) خريطة الموقع الجغرافي لجمهورية السودان والدول المجاورة لها..... 186

الخريطةرقم : (2) خريطة الموقع الجغرافي والفلكي لإقليم دارفور(غرب السودان) 210

الخريطةرقم : (3) خريطة توزيع القبائل العربية والإفريقية في دارفورحسب المناطق..... 241

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الوثائق الرسمية:

1- الأمم المتحدة، مجـلس الأمـن، **القرار رقم (1828)**، 31 جويلية 2008.
2- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (1881)**، 30 جويلية 2009.
3- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (1891)**، 13 أكتوبر 2009.
4- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (2113)**، 30 جويلية 2013.
5- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (1590)**، 24 مارس 2005.
6- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (1769)**، 31 جويلية 2007.
7- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقـم (2173)**، 27 أوت 2014.
8- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقـم (2228)**، 29 جوان 2015.
9- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقم (2265)**، 10 فيفري 2016.
10- ـــــــــــــــــــــ، **الـقرار رقم (2296)**، 29 جوان 2016.
11- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقـم 1591**، 29 مارس 2005.
12- ـــــــــــــــــــــ، **القرار رقـم 1706**، 31 أوت 2006.
13- اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، **أكثر من عشر سنوات مع الكارثة الإنسانية في دارفور**، مارس 2016.
14- **نظام روما الأساسي للمحـــــكمة الجنائية الدولية**، 17 جويلية 1998، 183/9، A/LOWF.

2- الكـتـب:

1- إبراهـــيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القـوى**، بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 1999.
2- أحمد إبراهيم محمود، **الحروب الأهلية في إفريقيا**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط1، 2001.
3- أحمد أبو سعدة، **دارفور العاصـــــــمة السوداء**، القـاهرة: مكـــــتبة مدبولي، ط1، 2010.
4- آدم بمبا، **النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**، تايلاند: إدارة الثقافة والنشر، د.س، دط.
5- أشرف محمد عبد الحميد، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي مند عام 2003**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
6- ألكسندر وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة: عبد الله صالح العتيبي، السعودية: النشر العلمي والمطابع، د ط، 2005.
7- أليس لاندو، **السياسة الدولية: النظرية والتطبيق**، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ط1، 2008.
8- أماني الطويل، **إسرائيل واستراتيجيات تجزئة السودان**، في كتاب: انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط1، 2012.

9- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي، الصراع والمستقبل**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.
10- أنور فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، كردستان: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، د ط، 2007.
11- ـــــــــ، **نظرية الواقعية الحرب الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء التنظيمات المعاصرة**، السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2007.
12- أيمن السيد شبانة، **التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية الكونغو الديمقراطية نموذجا**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ط1، 2006.
13- الباقر العفيف، **ما وراء دارفور – الهوية والحروب الأهلية في السودان**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006.
14- باير فان ديرلين وزيتا أنبزوف، عمليات السلام في إفريقيا في كتاب: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ستوكهولم، معهد دراسات السلام، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
15- بهاء الدين مكاوي، محمد قبلي، **تسوية النزاعات في السودان: نقاشا نموذجا**، مركز الراصد للدراسات، د ط، 2006.
16- بول ويلكنسون، **العلاقات الدولية**، ترجمة: لبنى عماد تركي، مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013.
17- بيتر فالنشتين، **مدخل إلى فهم تسوية صراعات الحرب والسلام والنظام العالمي**، ترجمة: سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2005.
18- توفيق المدني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط1، 2012.
19- توماس هايلاند إريكسن، **العرقية والقومية وجهات نظر أنتربولوجية**، ترجمة: لاهاي عبد الحسين، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ط1، 2012.
20- ثامر كامل محمد الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار محمد مجدلاوي، ط1، 2009.
21- جلال عبد المعز، **الولايات المتحدة وبترول القارة الإفريـــقية**، القـاهرة: دون دار النشر، ط1، 2005.
22- جـــهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، القاهرة: دار الهـــدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
23- جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصبي، جدة: مطبوعات تهامة، ط1، 1984.
24- جولي فلينيت، **الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور**، جنيف، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2010.
25- ـــــــــــ، **ما بعد الجنجويد: فهم ميلشيات دارفور**، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2009.
26- جون بيلس و ستيف سميث، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
27- جون جوزيف، **اللغة والهوية**، ترجمة: عبد النور خرافي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2007.

28- جيرومي توبيانا، **حرب تشاد – السـودان بالوكالة وعمـلية دارفورة تشـاد: الأسطورة والحقيقة**، جنيف: معهد الدراسات العليا الدولية، ط1، 2007.
29- ـــــــــــــ، **نبذ المتمردين: الأبـعاد المحلية والإقليمية للتـقارب بين تشاد والسـودان**، جنيف: المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ط1، 2011.
30- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 1985.
31- حـسين حمودة مصطفى، **إسرائيل فـي إفريقيا**، بيروت: مكتبة الشـــــروق الدولـية، ط1، 2011.
32- حسين قادري، **النزاعات الدولية – دراسة وتحـليل**، الجزائر: منشورات خـــير جليس، ط1، 2007.
33- حمدي عبد الرحمن حـسن، **دراسات في النظم السياسية الإفـريقية**، القاهرة: جامعة القاهرة، ط1، 2001.
34- خالد التيجاني النور، اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد: دارفور نموذجا، في:**دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013.
35- خـــليل إسماعيل محمد، **البـــــــعد السياسي لمشكلات القومية**، أربيل: مطبعة وزارة الثقافة، ط1، 2009.
36- خليل حسين، **العلاقات الدولية النظيرة والواقع-الأشخاص والقضايا**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2011.
37- دافيد فيشر، **الأخلاقيات والحرب. هل يمكن أن تكون الحرب عادلة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: عماد عواد، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، ط1، 2014.
38- زكي البحيري، **مشكلة دارفور، أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2010.
39- سامر مخيمر وخالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة الـــعربية**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د ط، 1996.
40- سامي السيد أحمد، **السياسة الأمريكية تجاه صراعات القرن الإفريقي بعد الحرب الباردة**، مركز الإنماء للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2010.
41- ستيفن دي تاني، **علم السياسة الأسس**، ترجمة: رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012.
42- سعد حـــــقي توفيق، **مـــــبادئ العـــلاقات الدولية**، عمـــــان: دار وائل للنـشر، ط1، 2000.
43- سيد أحمد علي عثمان العقيد، **دارفور..... والحق المر. الماضي. الحاضر. المستقبل**، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2007.
44- سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية – مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014.
45- صلاح فضل وهيام الأبسى، **مشكلة دارفور والسلام في السودان**، القاهرة: شركة الإعلانات الشرقية، د ط ، 2004.
46- صالح جواد الكاظم وغالب العـــــاني، **الأنظمة السياسية**، بغداد: دار الحـــكمة، ط1، 1997.
47- صامويل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993.

48- ـــــــــــــــــــــ، **صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي**، ترجمة: الشايب طلعت، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط2، 1997.
49-صلاح الدين أحمد حمدي، **دراسات في القانون الدولي العام**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
50- عادل عبد الله المسدي، **المحكمة الجنائية الدولية (الاختصاص وقواعد الإحالة)**، القاهرة، دار النهضة العربية، ط1، 2002.
51- عادل فتحي عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: دراسة للنماذج النظريات التي قدمت لفهم وتحليل علم السياسة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجدية، ط1، 1997.
52- عبد الحكيم العبد، **الفكر السياسي الغربي والقومية المحافظة في الشرق**، سلســـــلة كتب عربية، د ط، 2006.
53- عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 1989.
54- عبد الرحمان خضر حسن، **الأبعاد الدينية والسياسية لقيام دولة جنوب السودان**، لندن: مركز العصر للدراسات الاستراتيجية المستقبلية، دار الدراسات العلمية، د ط ، 2012.
55- عبد السلام إبراهيم البغدادي، **البعد الإيجابي في العلاقات العربية-الإفريقية والتعددية الإثنية كرابط ثقافي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2013.
56- ـــــــــــــــــــــ، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
57- عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حـــوض النيل**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2011.
58- عبد الله الأشعل، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، القاهرة: دار النهـــضة العربية، دط ،2009.
59- عبد المجيد صادق، **أمـــــــن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجـــــي**، القـــاهرة: جامعة القاهـــــرة، 1976.
60- عبد المنعم مصطفي المقمر، **الانفجار السكاني والاحتباس الحراري**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط1، 2012.
61-عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري-الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005.
62- عبد الودود ولد الشيخ، **القبلية والدولة في إفـــريقيا**، ترجمة: محمد بابا ولد اشفع، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013.
63- عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009.
64- عدنان الـــــسيد حسين، **نظـــرية العلاقات الدولية**، بيروت: منـــشورات الجامعة اللبنـــانية، ط1، 1998.
65-علي بن بهلول الرويلي، **الأزمات: تعريفها، أبعادها، أسبابها**، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2011.
66- علي عـــبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الـــــجديد**، بيروت، دار الـــفاربي، ط1، 2014.

67- عمر عبد الحفيظ شنان، **نزاعات الدول الداخلية، الأسباب والتداعيات**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ط1، 2015.
68- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي في: **الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ط1، 1996.
69- غادة كمال محمود سيد، **الموقف الإفريقي من قرارات المحكمة الجنائية الدولية اتجاه إفريقيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.
70- غاستون بوتول، **الحرب والمجتمع: تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية**، ترجمة: عباس الشربيني، بيروت: دار النهضة العربية، ط1، 1983.
71- كارين منغست وإيفان أريغوين، **مبادئ العلاقات الدولية**، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دارالفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2013.
72- كاظم شبيب، **المسالة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ،2011.
73- كاظم هاشم نعمة، **نظـرية العلاقات الدوليـــة**، طرابلس: دار الشـــط للأعمال الفنية، ط1، 1999.
74- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
75- كلاوديو عراميزي وجيروم توبيانا، **دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد**، جنيف: المعهد الدولي لدراسات التنمية، جويلية 2012.
76- كلود ليفي شتراوس، **العرق والتاريخ**، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 1997.
77- كليا كاهن، **صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميكيات مخيمات المشردين داخليا في دارفور**، جنيف: المعهد العالي للدراسة الدولية والتنموية، ط1، 2008.
78- كمال الدين الجزولي، **دارفور الحقيقة الغائبة**، الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، دط، 2004.
79- كينث والتز، **الإنسان والدولة والحرب – تحليل نظري**، ترجمة: عمر سليم التل، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ط1، 2013.
80- لـخميسي شـيبي، **الأمـن الـدولي**، مصر: المكـتبة المصرية للنشر والتوزيـــع، ط1، 2010.
81- ماجدة خلف الله العبيد، **الفضائيات الإخبارية العربية والصراع في دارفور**، عمان: دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، 2014.
82- مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2002.
83- مارتن فان كريفلد، **حرب المستقبل**، ترجمة: السيد عطاء، القاهرة: الهيئة المعربة العامة للكتاب، ط1، 1995.
84- مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستـــقبل العربي، ط1، 1986.
85- مـــبروك غضبان، **المـــدخل للعـلاقات الـدولية**، الـــجزائر: دار العـــــلوم، ط1، 2007.
86- مجدي جلال صالح، **دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2015.

87- مجموعة مؤلفين، **علم الصراع**، ترجمة: إبراهيم إستنبولي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، 2013.
88- محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنـــــمية**، الرياض: جامعة نائي العربية للعلـــوم الأمنية، ط1، 2011.
89- محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، ج1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003.
90- محمد تركي بني سلامة، **أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذجا**، مركز الرأي للدراسات، 2010.
91- محمد جمال مظلوم، **الأمـن التقلـــيدي**، الرياض: جامعة نايف العربية للـــعلوم الأمنية، ط1، 2012.
92- محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.
93- محـــمد شلبي، **المنهجـية في التـــحليل الســـــياسي**، الـــجزائر: دار هـــــومة، ط4، 2002.
94- محمد عاشور مهدي، **التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002.
95- محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 1980.
96- محمد نصر مهنا، **علوم السياسة، دراسة في الأصول والنظريات**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د ط، 2005.
97- محمود أبو العينين، **إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا**، ليبيا: الدار الجامعية للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2008.
98- محـــمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الـــــدولية**، عمان: دار زهران للـــنشر، دط،1997.
99- محمود ممداني، **دارفور منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب** ،ترجمة: منى جهمي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دط 2010.
100- منزول عبد الله منزول عسل، الوضع الإنساني في دارفور ومستقبل النازحين واللاجئين، في كتاب: **دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمن**، تحرير: عبد الوهاب الأفندي –سيد أحمد ولد أحمد السالم، الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2013.
101- ميكائيل أركون وآخرون، تعريفات معطيات الصراع ومصادرها والمنهجيات الخاصة بها، في كتاب: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.
102- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسين، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2002.
103- نيل ميلفين وروبين كوينغ، الموارد والصراع المسلح في: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
104- نصار الربيعي، **جور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2013.
105- نيفين مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مكـــــتبة النهـضة، ط1، 1988.

106- هادي برهم، **التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**، عمان: زهران للنشر، دط، 2010.
107- وريك موراي، **جغرافيا العولمة قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية**، ترجمة: سعيد منشاق، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط1، 2013.
108- وليام توردوف، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة: هاشم نعمة كاظم، بيروت: أكاديمية الدراســـات العليا، ط1، 2004.
109- ياغو سالمون، **ثورة المنظمات شبه العسكرية، قوات الدفاع الشعبي**، جنيف: معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية، ط1، 2007.
110- يوسف ناصف حتي، **النظـــرية في العلاقـات الدولية**، بيـروت: دار الكتاب الغربي، ط1، 1985.
111- زياد الصمادي، **حل النزاعات، نسخة منقحة للمنظور الأردني**، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010.

3- الدوريات:

1- إبراهيم قاسم درويش البالاني، الأبعاد الجغرافية والسياسية للصراع البيئي دارفور، **مجلة ديالي**، العدد65 ،2015.
2- أحلام أحمد عيسى، منظور الجغرافيا السياسية في التأصيل التاريخي لانفصال الجنوب عن السودان، **مجلة آداب المستنصرية**، العدد 57، 2012.
3- أحمد إبراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 166، أكتوبر 2006.
4- أحـــمد حجاج، المـواقف الدولية من أزمــة دارفور، **السيـــاسة الدولية**، العدد 168، أفريل 2007.
5- أحمد علي سالم، القوة الثقافية وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولة شيئا من الماضي، **المجلة العربية للعلوم الســياسية**، العدد 20، خريف 2008.
6- أحمد محمد أبو زيد، كينيث والتز، خمسون عاما مع العلاقات الدولية (1959-2009) دراسة استكشافية، **المجلة العربية للعلــوم السياسية**، العدد 10، 2010.
7- ـــــــــــــــ، مفصلة الأمن، اليمني الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمالات، **المستقبل العربي**، العدد 414، 2013.
8- أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة ودعاوي الأخلاقية، **سلسلة كراسات معاصرة**، مركز دراسات الإعلام والعالم المعاصر، العدد 02، جوان 2011.
9- إدريس لكريني، إدارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، **المستقبل العربي**، العدد 287، 2003.
10- آدم محمد أحمد عبد الله، قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 22، ربيع 2009.
11- إسحاق يعقوب إبراهيم، التغيرات المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي في الولاية شمال دارفور، **آداب البصرة**، العدد 67، 2013.
12- أسود محمد الأمين، الأمن الدولي بين المفهومين الثابت والمتغير، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 1، 2014.
13- إكزافيه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: قاسم مقداد، **الفكر السياسي**، العدد 11-12، 2003.

14- أماني الطويل، القابلية للتصعيد: تعقيدات الصراع في جنوب السودان، **السياسة الدولية**، العدد 197، جويلية 2014.
15- أميرة محمد عبد الحليم، أبعاد متداخلة: جذور وآفاق الصراع في إفريقيا الوسطى، **السياسة الدولية**، العدد 196، 2014.
16- أنور سيد كمال، التكوين الإثني في السودان ودوره في تقسيم الدولة: دراسة في الجغرافيا السياسية، **دراسات شرق أوسطية**، العدد 63، 2013.
17- إياد عايد والي البديري، مشكلة دارفور: أسبابها ونتائجها، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، العدد 11، 2009.
18- إياد عبد الكريم مجيد، الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور، **بحوث ودراسات**، العدد 16، جانفي 2012.
19- ايمانويل باغندا، ولوسي هوفيل، اللاجئون السودانيون في شمال أوغندا: من الصراع إلى الصراع، **نشرة الهجرة القسرية**، العدد 16، افريل 2003.
20- أيمن أحمد رجب، الاقتراب من حالة عدم اليقين، **اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية**، العدد 185، جويلية 2011.
21- أيمن السيد شبانة، الصراعات الإثنية في إفريقيا، الخصائص...التداعيات...سبيل المواجهة، **قراءات إفريقية**، العدد 06، سبتمبر 2010.
22- بشير الجيلي أحمد، التنمية الاقتصادية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 181، جويلية 2010.
23- بهاء الدين مكاوي، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009.
24- بير حاكيمو، أسباب عدم الاستقرار في شرق الكونغو، **نشرة الهجرة القسرية**، العدد 36، فيفري، 2011.
25- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، **المستقبل العربي**، العدد 422، أفريل 2014.
26- حسن برتو، الأثار البيئية للحروب والنزاعات، **مجلة البيئة والتنمية**، العدد 131، فيفري 2009.
27- حسن مكي، التنوع والحكم الراشد في السودان، **مجلة التنوير**، العدد 03، أفريل 2007.
28- حمدي عبد الرحمن حسن، النزاعات الإثنية في إفريقيا: الأنماط وأفاق المستقبل، **قراءات إفريقية**، العدد 01، أكتوبر 2004.
29- ـــــــــــــــ، لماذا تتفكك الدول؟ السودان من الصحف العام إلى التقسيم الجغرافي، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.
30- ـــــــــــــــ، السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة، **السياسة الدولية**، العدد 144، 2001.
31- حميدي عبد الرحمان، صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا، **السياسة الدولية**، العدد 197، جويلية 2014.
32- حيدر إبراهيم علي، السودان إلى أين؟، **المستقبل العربي**، العدد 423، ماي 2014.
33- خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م30، العدد 02، 2014.
34- خلود محمد خميس، أزمة دارفور والمتغير الأمريكي، **دراسات دولية**، العدد 39، 2009.

35- خيري عبد الرزاق جاسم، علي دريول محمد، بناء الدولة في إفريقيا دراسة في التحديات، **دراسات دولية**، العدد 61، 2015.
36- داود خير الله، المحاكم الجنائية الدولية وتجاوزات مجلس الأمن الدولي، **المستقبل العربي**، العدد 367، سبتمبر 2009.
37- ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، الهامش والمركز: جدلية الصراع والسلام في السودان، **دراسات إقليمية**، العدد 30، 2012.
38- ـــــــــــــــــــ، الجماعات المسلحة والسياسية في دارفور، دراسة في الخلفية التاريخية ومنطلقاتها الفكرية، **آداب الرافدين**، العدد 60، 2011.
39- راوية توفيـــــــــق، السياسة الفرنسية في إفريقيا...الإدارة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوي المهمة الحضارية، **قراءات إفريقية**، العدد 20، أفريل-جوان 2014.
40- ـــــــــــــــــــ، اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد، الملامح، وسبل المواجهة، **قراءات إفريقية**، العدد1، أكتوبر 2004.
41- رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة دارفور 2003-2010، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 20، 2012.
42- سداد مولود سبع، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أبيي نموذجا)،**دراسات دولية**، العدد 47، 2011.
43- سريل اوبي ،العولمة والصراع البيئي في إفريقيا، ترجمة: مجدي عبد الكريم، في: **مجلة إفريقيا**، العدد 02، مارس 2000.
44- سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008.
45- سمير إبراهيم محمد، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه السودان، **شؤون عربية**، العدد 160، شتاء 2014.
46- ســمير حسني، الآثار الإنســـانية لـــصراع دارفور، **الإنســـــاني**، العـــدد 29، خريف 2004.
47- سناء حمد العـوض، الخريطة الديمغرافية لإقليم دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 168، أفريل 2007.
48- السيد أبو فرحة، تشوهات الواقع الإفريقي: تداعيات استيراد الدولة واستمرار القبيلة، **قراءات إفريقية**، العدد 20، 2014.
49- ـــــــــــــــــــ، مستقبل الدولة الإفريقية بين السيطرة العسكرية وجدوى الديمقراطية، **قراءات إفريقية**، العدد 03، سبتمبر 2012.
50- السيد عـــــوض عثمان، دارفور مأساة إنسانية مـــــعقدة، **مجلة الإنســـــــان**، العدد 29، 2004.
51- الشيماء على عبد العزيز، العنف السياسي في إفريقيا بعد الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 130، أكتوبر 1997.
52- صبري محمد خليل، الهوية السودانية وجدلية الوحدة والتعدد، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، 2007.
53- طلعت جياد لجي الحديدي، العلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 01، 2009.
54- عادل حمزة عثمان، المحكمة الجنائية الدولية بين الشرعية الدولية والهيمنة الأمريكية، **مجلة الكوفة**، العدد 07، السنة 2010.

55- عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعة، خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 01، سبتمبر 2011.
56- عبد الحميد الموساوي، العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل ودولة جنوب السودان وانعكاساتها على مصر والسودان، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 44، 2013.
57- عبد الحميد إلياس سليمان، واقع التمويل المصري للقطاع الزراعي في السودان، **مجلة المصرفي**، العدد 69، سبتمبر 2013.
58- عبده مختار موسى، التهميش والاستقرار في السودان: حالة دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 182، أكتوبر 2010.
59- ـــــــــــــــ، العلاقات السودانية-الأمريكية على مفترق الطرق، **المستقبل العربي**، العدد 418، ديسمبر 2013.
60- عوض أحمد سلمان، دور النخب السياسية في ظل منطق السلطة السياسية السائدة (محاولة للفهم)، **مجلة التشوير**، العدد 09، 2010.
61- كلود دربار، أزمة الهويات، **مجلة إضافات**، العدد 07، 2009.
62- كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع ثورة ضد نظام بن علي في تونس، **السياسة الدولية**، العدد 184، افريل2011.
63- كمال حماد، إدارة الأزمات: الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للأزمات نموذجا، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 57، 2006.
64- كينيث والتز، الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، مجلد07، العدد 101، 2003.
65- لحسن الحسناوي، التنافس الدولي في إفريقيا الأهداف ..الوسائل،في: **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، شتاء2011.
66- ليلى سيد مصطفى أرباب، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، نوفمبر 2012.
67- مأمون كيوان، السياسة الإسرائيلية اتجاه إفريقيا، أدواتها وغاياتها، **شؤون الأوسط**، العدد 135، ربيع 2010.
68- مالك عوني، رهان الثورات.... تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، **ملحق تحولات استراتيجية**، أكتوبر 2011.
69- محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، **السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009.
70- محمد العقيد، الأحزاب السياسية في إفريقيا: النشأة، التـــــكوين، الواقع، والمستقبل، **قراءات إفريقية**، العدد 04، سبتمبر 2009.
71- محمد المختار محمد أحمد، أبيبي: نموذج التعايش والتمازج برفضه المتآمرون، **قراءات إفريقية**، العدد 08، جوان 2011.
72- محمد بدري محمد وعبد العظيم سليمان المهل، الآثار الاقتصادية للنزوح في السودان، دراسة حالة ولاية الخرطوم (1998-2007)، **مجلة العلوم الاقتصادية**، العدد 02، 2014.
73- محمد جمال عرفة، الصين والتغيرالناعم في إفريقيا، العولمة البديلة، **قراءات إفريقية**، العدد 09، جويلية-سبتمبر 2011.

74- محمد حسب الرسول عبد النور، دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي، **المستقبل العربي**، العدد 411، 2013.
75- محمد صلاح الدين الشريف، العدالة الجنائية الدولية في دارفور، التعقيدات القانونية، **السياسة الدولية**، العدد 176، أفريل 2009.
76- محمد عاشور، المحكمة الجنائية وإفريقيا بين الشرعية والمشروعية، **قراءات إفريقية**، العدد 09 جويلية-سبتمبر 2011.
77- محمد عثمان أبو ساق، إشكالية الهوية الوطنـــــية، **مجلـــــة التنوير**، العدد 09، جويلية 2010.
78- محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا، **نشرة خاصة محكمة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية جامعة القاهرة، العدد 59، 2000.
79- مرابط رابح، المأزق الأمـــــني المتعدد الأبعـــــــاد، **دراسات استراتيجية**، العدد 10، السنة 2011.
80- مريم عبد الرحمان تكس، فرص السلام الاجتماعي في دارفور، **المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي**، العدد 08، أوت 2008.
81- نازك عبد الحميد هلال، التنوع الإثني في السودان.... أبيي نموذجا، **التنوير المعرفي**، العدد 09، جويلية 2010.
82- نجم الدين محمد عبد الله جابر، الوجود الإسرائيلي في إفريقيا دوافعه وأدواته (نظرة تاريخية)، **قرارات إفريقية**، العدد 09، جويلية-سبتمبر 2011.
83- نصر الدين عبد الباري، تعددية الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة، **دورية مبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا**، 2013.
84- نغم محمد صالح، التطورات السياسية في إفريقيا جنوب الصحراء بعد الحرب الباردة، **مجلة العلوم السياسية**، العدد، 35، 2007.
85- نوار جليل هاشم، البعد الجيوبوليتكي للصراع على النفط في منطقة أبيي السودانية، **المستقبل العربي**، العدد 398، السنة 2012.
86- نوار عبد القادر حسن، التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003.
87- هاشم نعمة فياض، نظرة التحول الديمقراطي: المفهوم والتطبيق، **عالم الفكر**، العدد 41، سبتمبر 2012.
88- هاني رسلان، الهجوم على أم درمان... الأبعاد والدلالات، **السياسة الدولية**، العدد 173، جويلية 2008.
89- هويدا صلاح الدين عتباني، الهوية والتعدد الإثني دراسة مفاهيمية مع إشارة إلى النموذج السوداني، **مجلة التنوير**، العدد 09، جويلية 2010.
90- هيفاء أحمد محمد، العلاقات الإسرائيلية الإفريقية على المستويين: الأمني-العسكري والاقتصادي، **بحوث ودراسات**، العدد 16، ديسمبر 2012.
91- هيثم عبد الرحمان علي ومرتضي بها قيل رضوان، الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا (1990، 2012) في: **التقرير**، 02 نوفمبر 2013.
92- وجيه حميد زيدان، التداعيات السياسية لقرار المحكمة الجنائية إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني، دراسة مستقبلية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 04، 2009.

93- وقيع الله حمودة شطة، التوجهات الداخلية والخارجية المحتملة لدولة جنوب السودان، **قراءات إفريقية**، العدد 08، جوان 2011.
94- ولاء علي البحيري، إشكالية النظرية والتطبيق...الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، العدد 191، جانفي 2013.

4- التقارير:

1- أميرة محمد عبد الحليم، الأزمة الصومالية بين الانتخابات والتدخلات الإقليمية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2011-2012)**، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، الإصدار 08، 2012.
2- ايمن السيد شبانة، جماعة بوكو حرام والعنف المسلح في شمال نيجيريا، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي(2012،2011)**، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، الإصدار 08. 2012.
3- بدون كاتب، التغلب على الهشاشة في إفريقيا: صياغة نهج أوروبي جديد، **التقرير الأوروبي حول التنمية بالتعاون مع مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي في سان دومينيكو دي فيسولي**، 2009.
4- بوحنية قوى، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أدرع عسكرية للعولمة، **سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، 2015/04/12.
5- صندوق النقد العربي،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010**، القاهرة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
6- جمهورية السودان، **الجهاز المركزي للإحصاء**، السودان في أرقام 2008-2012، الخرطوم، 2014.
7- جيمر أرون أرون وآخرون، **ترسيخ حالة الإفلات من العقاب، مسؤولية الحكومة من الجرائم الدولية في دارفور** هيومن رايت وتش، التقرير رقم 17، ديسمبر 2005.
8- حامد التيجاني على، التكلفة الاقتصادية لحرب دارفور، **سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، أوت 2011.
9- خالد التيجاني النور، الحوار السياسي في السودان ومآلاته الراهنة الدوحة: **سلسة تقارير الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2014.
10- لوسي هوفل، استمرار الصراع في دارفور والاختلافات حول العودة، **المبادرة الدولية لحقوق اللاجئين**، جويلية 2014.
11- ليز فنيست، جذور راسخة تجارة المحاصيل النقدية في دارفور، **تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، نوفمبر 2013.
12- ماهر شعبان، دور فرنسا والولايات المتحدة في العلاقات التشادية السودانية، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2011-2012**، الإصدار 08، 2012.
13- مجموعة الأزمات الدولية، السودان: الآن في دارفور أولا أبدا، **تقرير رقم 80**، ماي 2004.
14- ــــــــــــــــ، ثورة دارفور: أزمة السودان الجديدة، بروكسل: **تقرير مجموعة الأزمات الدولية عن إفريقيا**، الرقم 76، مارس 2005.
15- ــــــــــــــــ، دارفور: إحياء عملية السلام، **تقرير رقم 125حول إفريقيا**، 30 أفريل 2007.
16- ــــــــــــــــ، دارفور، الفشل في توفير الحماية، **التقرير رقم 89**، بروكسل، مارس 2006.
17- ــــــــــــــــ، واقع دارفور الأمني الجديد، **تقرير رقم 134 حول إفريقيا**، نوفمبر 2007.

18- مجموعة مؤلفين، النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات لعام 2010، جنيف:**تقرير مركز النزوح الداخلي**، مجلس النازحين النرويجي، مارس 2010.
19- محمد الحسن عبد الرحمان، الأوضاع الداخلية في السودان (2011-2012)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2011-2012)**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الإصدار 08-،2012.
20- محمد منير حامد، جيش الرب المقاومة والصراع في أوغندا، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007**، القاهرة: معهد البحوث الأفريقية، الاصدار2 ،2007.
21- منظمة حقوق الإنسان، دارفور المدمرة تطهير عرقي ترتكبه الحكومة وقوات الميليشيا غرب السودان، مجلد 16، **تقرير رقم 06**، ماي 2014.
22- وليد سيد محمد علي بشير، العلاقات السودانية-التشادية بين الاتفاقيات والمغامرات، في: **التقرير الاستراتيجي الإفريقي (2007-2008)**، القاهرة، مركز البحوث الإفريقية.
23- منظمة العفو الدولية، أرض محروقة وهواء مسموم قوات الحكومة السودانية تدمر جبل مرة في دارفور، **مطبوعات منظمة العفو الدولية**، ط1، 2016.

5- الموسوعات والمعاجم:

1- ابن منظور، **قاموس لسان العرب**، ج1، بيروت: دار صادر، دس.
2- عبد الوهاب الكيالي وآخـــرون، **الموسوعة السياسية**، الجزء 01، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1 ،1979.
3- ـــــــــــــ، **موسوعة السياسة**، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1997.
4- ـــــــــــــ، **الموسوعة السياسية**، ج4، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1، 1989.
5- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم الســـياسة**، عمان: مركز الدراسات العربية، ط1، 2004.

6- الملتقيات والندوات:

1- أحمد إبراهيم محمود، دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور، **ورقة مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 13-14 ديسمبر 2004.
2- المحكمة الجنائية الدولية، **تقرير المحكمة الجنائية الدولية والسودان: الوصول للعدالة وحقوق المجني عليهم**، مائدة مستديرة، الخرطوم 2-3 أكتوبر 2005.
3- حمد عمر حاوي، **الدور الشبابي في أزمة دارفور ومستقبلها**، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم تقاتل من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، الخرطوم، معهد أبحاث السلام 10/09/فيفري 2014.
4- خالد التيجاني النور، **اقتصاد الحرب وحروب الاقتصاد: دارفور نموذجا**، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم نتقاتل؟ من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، جامعة الخرطوم معهد أبحاث السلام، 10/09 فيفري 2014.
5- عطا البطحاني، **تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي**، المنتدى الدولي حول: التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، بيروت، نوفمبر 2011.
6- كانون كلمنت جاندا، **ورقة حول مشكلة دارفور**، ملتقى لجنة السلام وفض النزاعات بوجمبورا بورندي، 02 مارس 2009.

7- يوسف تكنة، **دارفور: التقسيمات الإدارية والنزاع القبلي**، ورشة عمل بعنوان: نتحد في سلام أم نتقاتل؟ من أجل فهم الصراع القبلي المسلح في دارفور، جامعة الخرطوم، معهد أبحاث السلام، 10/09 فيفري 2014.

7- الجرائد:

1- رندة فودة، دور الشركات الأمن الخاصة في الصراعات الداخلية في إفريقيا، **جريدة الحياة الجديدة**، العدد 5709، 2011/09/25.
2- منـــــــى عبد الفتاح، حالة الانقسام الســـــياسي في السودان، **العرب**، العدد 9289، 2013/08/14.
3- صراعات قبائل دارفور تنذر بتصاعد العنف في السودان، **جريدة العرب**، العدد 9287، 2013/08/12.
4- بريطانيا تعرض التوسط لإلحاق الحركات المسلحة بالحوار في السودان، **جريدة العرب**، العدد 10111، 2015/11/28.
5- حملة إبادة تستهدف الأقليات المسلمة، **العربي**، الأحد 2014/02/23.

8- مواقع الإنترنت:

1- إبراهيـــــم خالد، طرد المنظمات الإنســانية في دارفــور.... الحقـــيقة والواقع، جريدة الوسط، العدد 13، 2009/03/2380، على:
http://www.alwasatnews.com/new/41778html, 30/12/2016.
2- أسامة زين العابدين، دارفور الخلفية التاريخية للأزمة وأســـــــــــباب تطورها، على:
http://www.ashooroq.net,07/07/2016
3- أسامة علي زيد العابدين، إقليم دارفور الجغرافيا والسكان، على:
http://www.ashorooq.net/index.php.option.com.17/11/2016
4- أسامة محمد عثمان، التنمية المستدامة في السودان في ظل الأزمة العالمية على:
http :// www.iefpedia.com,arab/uploads, 11/07/2016
5- إسراء محمد فوزي، السياسة الفرنسية اتجاه الصراعات العرقية في إفريقيا، المركز الديمقراطي العربي، على : **http://www.democraticac.de,** 04/10/2017.
6- أسماء حسين محمد، أسواق العنف: الاقتصاد السياسي للحرب، مجلة دراسات إفريقية، على:
http : //www.pubication.iua.edu.sd africani.studies, 1107/2015.
7- أكلشايا كومار وعمر قمر الدين، الجنجويد يعودون للسطح بصورة أخرى، على:
http://www.dabagasudan,org/article, 20/08/2016
8- أم بلة النور، انتشار السلاح في دارفور... القنبلة الموقوتة على :
http://www.sudaress.com/alintibha, 19/07/2016
9- أميرة الحبر، النظام يسعى إلى فصل دارفور عن السودان، جريدة العرب، على:
http://www.alarab.co.uk.09/08/2016
10-أمينة محسن عمر أحمد الزيات، السياسة الخارجية الصينية اتجاه إفريقيا 1991-2015، المركز الديمقراطي العربي على: **http://www.democraticac.de,** 17/10/2017.

11-بدر حسن شافعي، لعنة الثروات: الحسابات الإقليمية والدولية للصراع في شرق الكونغو الديمقراطية على: **http://www.siyasa.org.eg.ahram**, 13/01/2013 .
بدون كتاب، المنظمات الإنسانية الأجنبية في دارفور بين الإنسانية والسياسة، على :
http://www.qiraatafrican.com/home/new,30/12/2016.
12-بيار كونيسا، مرتزقة الأمن الجدد، على:
http:// www.mondiplomar.com.ap, 11/12/2015.
13-تأثر النسيج الاجتماعي بدارفور بالحرب والاقتتال القبلي، صحيفة الراكوبة، على:
http://www.alrakoba.net/news-actions, 14/09/2017.
14-التفاصيل الكاملة لدعم دولة جنوب السودان لحركة العدل والمساواة، تقرير خاص، على:
http://www.alintibaha.net/index.php, 17/09/2017.
15-الثروة الحيوانية بولاية جنوب دارفور، المعوقات ومقترحات الحلول، على :
http://dmcm.cu.edu.eg/egysaw/wpcontent/uploads/Pdf ,03/05/2016 .
16-جغرافيا السودان، موقع موسوعة السودان الرقمية على:
http://www.soudanway.sd/geography.htm,16/10/2016 .
17-جيفري بوتول، ميشال كلـــــــير، شن حرب من نوع جديد بلوى الأسلحة الصغيرة، مجلة الـــــــعلوم، على: **http:// www.oloom.magazina.com**, 17/01/2016.
18-الحركات الدارفورية المسلحة... التكاثر الضار، على:
http://www.assayha.net/play.phl?catsmttba, 21/12/2016.
19-حسين أدم أحمد، دارفور تسبح في بحيرة بترول باحتياطي يصل إلى 15 مليار برميل. على:
http://www.dabangasoudan.org/ar/all-new/articles,19/11/2016.
20-حسين أركوي منياوي، أزمة التعليم في السودان، دارفور نموذجا على:
http://www.sudan.view.com,16/08/2016.
21-حمدة عبد الرحمان، التدخل الدولي في السودان، العالم الإسلامي ،على:
http://www.albayan.co.uk/fileslib/articleimages/takrir, 22/12/2015.
22-خالد التيجاني النور، قراءة في قرار مجلس الأمن الدولي 2340 حول إقليم دارفور، على:
http://www.alsudanalyoum.com, 10/10/2017 .
23-الدولة الهشة والتحول الديمقراطي في إفريقيا، على:
http://www.democracy.ahram.org.eg,20/09/2015 .
24-ديدار فوزي، روسانو، السودان..... إلى أين ؟ ترجمة : مراد خلاف، على:
http://www.kotobarabia.com
25-دينا إبراهيم، تأثير الصراعات الدينية على الشرعية السياسية للنظام السياسي المنتخب في نيجيريا، المركز الديمقراطي العربي، على: **http ://www.democraticac.de./worldpress,** 17/09/2016
26-رحاب عثمان، الاقتصاد السياسي للصراعات والحروب الأهلية في القارة الإفريقية على:
http://www.news.si.gov.eg/arstory .2012/11/12.
27-رضوي عمار، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية على:

http// :www.Rawabet.centre.com.areli ,17/11/2014.

28-ستيفن والت، العلاقات الدولية، عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، على: **http://www.geocites.com.**le 20/01/2011 .

29-صديق الزيلعي، التهميش الاقتصادي وقضايا الحرب والسلام في حرب دارفور، مجلة الحداثة السودانية على: . **http://www.alhadatha.sdn.org,** 09/09/2017

30- صورية توفيق مجاهد، إفريقيا قارة الإسلام: انتشار الإسلام في القارة الإفريقية في القرن العشرين، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص44، على:

http :// www.hadaracenter.com, 14/07/2016 .

31- عبد الحليم عيسى، التداعيات الاقتصادية للحرب، جريدة حريات، 08 نوفمبر 2013، على:

http://www.hurriyatsudan.com , 10/09/2017 .

32- عبد الكريم طه، الإدارة الأهلية بدارفور تلعب دورا مهما في حل النزاعات، على:

http://www.aljazzera.net.news, 15/07/201**6**

33- عبد المنعم ضيفي عثمان، إقليم دارفور كما رآه التونسي. **www.kotobarabia.com**

34- عبد المنعم عباس الأحمر، السودان في ظل تنامي الجهويات، جريدة الرأي العام السودانية. على:

http://ww.arkamami.org ,12/09/2017.

35- عبد الواحد نور يزور إسرائيل طالبا دعما ضد الخرطوم، على:

http://www.aljazzera.net/news, 15/07/2016 **.**

36- علوية مختار، تزايد النزاعات القبلية في دارفور...تهديد الإقليم والأمن السودانيين، العربي الجديد، على: **http://www.alaraby.co.uk./Politics,** 13/03/2017 .

37- الفونسولوغو، انتشار الأسلحة في إفريقيا جنوب الصحراء، تدابير الخلاص، على:

http://www.turkarib.net ,28/01/2016 .

38- كمال حداد، الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية. على:

http://www.lebarmy.gov/b/ar/content, 24/09/2017 .

39- لماذا أرجأت واشنطن رفع العقوبات جزئيا عن الخرطوم، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية على:

http://www.rawabetcenter.com/archives, 29/09/2017 .

40- محمد علي كلياني، عيوب الأمن في الحدود التشادية السودانية...وماهي الهواجس الخفية فيها. على:

http://www.est.side.chad.over.blog.com/article,17/09/2017.

41- محمد كباشي عبد الله، الهوية السودانية من منظور جغرافي، على:

http//: www.khartoumspace.uofk,edu-handle,13/02/2016.

42- مستقبل الحركة الاحتجاجية في السودان: دراسة حالة العصيان المدني، نوفمبر 2016، على:

http://www.almezmaah.com , 14/09/2017.

43- مفوضية الامم المتحدة، النزوح القسري يصل إلى مستويات قياسية عام 2015 على:

http://www.unhcr.org.ar.newslastest ,2016/06/10.

44- هيثم الاشقر، إفريقيا من صراع الماس إلى حروب النفط، على:

http://www.Raya.com, 10/11/2015.

45- ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،على:
http://www.maspolitiques.com,13/08/2016 .

46- يزيد صايغ، المعضلة: مستقبل العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، على:
http ://www.siyasa.org.eg/news/,19/03/2013. .

47- يوسف شلي، دارفور .... إبادة جماعية وحرب على النفط، مجلة العصر على:
http://www.alzsr.me/articles/view.9002,19/11/2016 .

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: باللغة الإنجليزية:

1- Books :

1- Amir Idris, **Conflict and Politics of Identity in Sudan**, New York: Palgrave Macmillan, 1ère edition, 2005.

2- Arson Cynthia.J. and William Zartman, **Rethinking the Economics of war : the intersection of need Greed and greed**, Washington: Woodrow Wilson center press,2005.

3- Barry Buzan, **People state and fear : An Agenda for international security studies in the post cold war**, ECPR Press Publishers, 1991.

4- Celia Cook Huffman, The role of identity conflict, in: **Conflict analysis and resolution**, by: Dennis J. Sandole and others, New York: Rutledge . 1ested, 2009.

5- Crawford. young ,The heritage of colonialism in : **Africa in world politics reforming political order** by : john w.harbeson and Donald Rothchild , westview press,4the ed,2009.

6- Cynthia Weber, **International relations theory A critical introduction**, London: Rutledge Taylor et Francis group, 2end ed., 2005.

7- David keen, **the economic function of violence in civil wars**, oxford university press, 1est, 1998.

8- Hans J. Morgenthau, Six principals of political Realism. In: **International politics enduring Concepts and contemporary Issus**. By Robert J. Art and Robert Jervis, New York: Pearson Education, 8thed, 2007.

9- Ho. Won Jeong, **Understanding conflict and conflict analysis**, London: Cromwell press, 1est ed., 2008.

10- Johan Galtung, **Theory of conflict**, (definition, dimension, negation, formations), Jondal an afaz, 2009.

11- John Bailys and Steve Smith, international security in the post-cold war era, in: The **globalization of world politics an introduction to international relations**, Oxford university press, 2003.

12- John Burton, **deviance. Terrorism and war**, Oxford : Martin Robertson Company, 1979

13- John Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, NewYork: Norton and company, 2001.

14- Joshua S. Goldstein and John C. Pevehouse, **International relations,** Palgrave, 10ed, 2014.
15- Julie Flint and Alex De Waal, **Darfur A New History of A long War**, London: Zed Books 2008.
16- Martin Griffiths, **International Relations Theory for the Twenty First Century,** New York: Rutledge, 1ested, 2007.
17- Michel Nicholson, **Conflict Analysis**, London: The English University. Press, 1970.
18- Richard Barltrop, **Darfur and International Community, the challenges conflict resolution in Soudan**, New York: B. Touris and Coltd, 2011.
19- Richard Ned Lebow, **Why Nations Fight Past and Future Motives For war**, UK: Cambridge University Press, 2010.
20- Robert .O.Collins, Disaster in Darfur : Historical over view, in : **Genocide in Darfur, Investigating the atracites in the Sudan**, by Saluel Tolten and Eric Markusen, New York, Rutledge Taylor et Francis group, 2006.
21- Sara Monson and Michael Lovioux, Pericles, Realism and the normative conditions of deliberate action, in **: Classical theory in Internationals relations** ,Cambridge university press, 2006.
22- Stephen Ryan, Nationalism and ethnic conflict, in**: Issus in world politics**, Palzgrave Macmillan, 2ed, 2001.
23- Stuart J. Kaufman, Ethnic conflict, in: **Security studies an introduction by**: Paul Williams, New York: Rutledge, 1ested, 2005.
24- Thomas.M.Gallachy, Africa and the World Political Economy: Still Caught Between a Rock and a Hard Place? **In Africa in World Politics: Reforming Political Order**, 4th edition, eds. John W. Harbeson and Donald Rothchild Boulder: Westview Press, 2009.

2- Periodicals :

1- Barry R. Posen, The security Dilemma and Ethnic Conflict, **Survival,** vol 35, n°01 spring 1993.
2- Blom bery.s.brock and Gregory.D.Hess, The temporal Links between conflicts and Economic activity, **Journal of conflict resolution**, vol46, n°101, 2002.
3- Daniel J. Christie, Reducing direct and structural violence: The human needs theory, Journal **of peace psychology**, n°4, 1997, p318.

4- Frederik Barth, Ethnics groups and Boundaries, **Journal of archaeology Research**, Vol5, n°04, 1997.
5- I.salehyan and K.S.Gleditch, Refugees and the spared of civil war, **international organization**, vol 60, n°02, avril 2006.
6- John M. Cotter, Cultural security dilemma and ethnic conflict in Georgia, **the Journal of conflict studies**, n°21, spring 1999.
7- Marina Ottaway and Mai El Sadany, **Soudan: from conflict to conflict**, The CARNEGIE, (Middle East), endowment for international Peace, May 2012.
8- Robert Jervis, was cold war: A security dilemma? **Journal of cold war studies**, n°04. Winter 2001.
9- Shiping Tang, The security Dilemma and Ethnic Conflict: Toward a dynamic and integrative theory of ethnic conflict, Review **of international studies**, n°37, 2011.
10- Shola omatola, explaining electoral violence in African's new democracies, **African Journal of conflict resolution**, vol 10, n° 03, 2010.
11- Werner Bergman and Robert D Crutchfield, Racial and ethnic conflict and violence**, International Journal of conflict and violence**, n°03, 2009.

3- Reports :

1- Stefan Wolf, **The regional and international regulation of ethnic conflict Roundtable** on « Minority conflicts, Towards an ASEM Framework for conflict management, London. Day 10-12-June 2009.

4- Internet sites

1- Alan Collins, State induced security dilemma: maintaining the tragedy journal of the Nordic in studies association, vol39, 1-2004, **http://www.coc.segepub.com/cagi/content/refe**, 12/08/2017.
2- Cordula Riemann, All you needs love… and what about Gender, center for conflict resolution, university of BRADFORD, January 2002, **http:// www.bard.ac.uk./acod/confers/paper.htm.htm,** 15/08/2014.
3- Gert Danielson, Meeting Human needs, preventing violence: applying human needs theory to the conflict in Sirilinka, **http://www.flebox.vt,edu/users/tcarouso,**11/03/2017.
4- Heinz Jürgen and Another's, Conflict , Litterateur review ,Duisburg sur : **www.europanization,de.pdf**, 12/08/2015

5- Huit. W, Maslow's, Hierarchy of needs. educational psychology alternative, **http://www.chiron,voldosta, edu/whuit/col/reg.sys,** 11/02/2017.
6- Richard E. Robertson, Basic human needs the nest in theory, journal of peace studies, **http://www.gnu,edu/academi Jibs,** 23/08/2016.
7- Sandra Marker, Unmet human needs, sur : **http://www.beyand intractability org/essay/human needs,** 19/08/2016.
8- Stephen G. Brocks, Dulling Realism in International relations: internationals organizations .Vol151, 10, 03, Summer 1997, **http:// www.itholyoke, edu/acd/bade, 16**/10/2013.
9- Thomas J. Christensen, The contemporary security dilemma, world politics, vol03, January 1978, **http://www.people.Fas.haward.edu/obu/,**12/08/2017**.**

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Livres :

1- Ernest Marie Mbanda, **La justice ethnique confondement de la paix dans la société pluriethnique, le cas de l'Afrique**, Québec : L'harmattan et les Presses de l'Université Laval, 2003.
2- Hubert Deschamps**, Les institutions politiques de l'Afrique Noire**, paris : presse universitaires de France, 2ed, 1965.
3- Jean-Jacques Roche, **Théories des relations internationales**, Paris : Éditions Montchrestien, 5ed, 2004.
4- Philippe Hugon, **Géopolitique De L'Afrique,** Paris : Armand Colin, 3ed, 2013.
5- Zytgmunt L.Ostrowski, **Soudan, conflits autour des richesses**, Paris : l'Harmattan, 1ed, 2010.

2- Périodiques :

1- Alex Macleod, Isabell Marron, et David Morin, Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales, **études internationales**, n°01, Mars 2004.
2- Anges Lainé, Identités biologique, identités social et conflits ethniques en Afrique subsaharienne, **journal des anthropologues**, n° 88, 89, 2002.
3- Anne Marie Lamp, Des populations marginalisées, **Enjeux Internationales**, n° 04, 2001.

4- Antoine denis et Ndimina Mougala, les conflits africains aux XXème siècle, essai de typologie**, Guerres mondial et conflit contemporaine**, n° 225, 2007.
5- Aron Raymond, **Études politiques**, Paris : Edition Gallimard, 1972.
6- Audie Klotz et Cecelia Lynch, Le constructivisme dans la théorie des Relation internationales, **Critique internationale**, n°02, hiver 1999.
7- Christophe Réveillard, Les conflits de type infra-étatique en Afrique, **géostratégique**, n° 25, octobre 2009.
8- David Frantz, « Ethnique ? Vous avez dit ethnique ? Comme c'est…. Bizarre » critique de la référence ethnique. **ESO** CEAN Université de CAEN basic Nomade UNR, n° 29, Mars 2010.
9- Etienne Rusamira, la dynamique de conflits ethnique au nord_ Kivu une réflexion prospective, **Afrique contemporaine**, n° 207, 2003 .
10- Flip Reynt Jeus, La deuxième guerre du Congo plus qu'une perdition, **africain affaires ,**n° 02, 1999.
11- Heather J Sharkey, Le Soudan un pays indivisible dual ou pluriel ? Chronique post-rupture, **Afrique Contemporaine**, n° 246, 2/2013.
12- Jean- Dominique Geslin ,La démocratie dans la rue, **Jeune Afrique**, 11 décembre 2008.
13- Jean Olivier Roy, Primordiales et construction nationale chez les nations autochtones contemporaines, **Philosophiques**,vol.32, n°02, Automne 2012.
14- Jean luis Dufour, La guerre survivre – t- elle au XX Siècle , **politique étrangère**, n° 01, 1997 .
15- Jérôme Tubiana, Le Darfour un conflit identitaire, **Afrique contemporaine**, n°214, Mars, 2005.
16- _____ , Le Darfour un conflit pour la terre, **politique africaine**, n°101, Mars, Avril 2006.
17- _____ , Misère et terreur au Soudan, à l'origine des affrontements dans le Darfour, **Afrique Contemporaine**, n°214, 2005
18- Joseph Grahama, Les couses des violences ethniques contemporaines dan l'Afrique des grands lacs : une analyse historique et sociopolitique**, afrika zamani**, n°13, 14,2005.2006.
19- Kasswa kolemagah, pluralité ethnique, source de conflits en Afrique subsaharienne, **Tribune** ,n° 235, 2010.
20- Marc Fontrier, Des armées africaines : comment et pourquoi faire, **Outre terre ,**n° 11, 2005.

21- Mathurin .Houngnik Po, Armes Africaines chainon manquant des transitions démocratique**, Bulletin de la sécurité Africaine,** n° 17, janvier 2012.
22- Pascal Venaison, Le dilemme de la sécurité : anciens et nouveaux usage, **Espaces Temps**, n°71, 72, 73, 1999.
23- Philipe Hugon, L'économie des conflits en Afrique, **International et stratégique**, n° 43, 2001.
24- Pierre Hassner, Le rôle des idées dans les relations internationales, **Politique étrangère**, n°3-4, 2000, 2008.
25- Richard banégas, Mobilisation social, crises identitaires et citoyenneté en Afrique, **Alternative sud**, vol 17, 2010.
26- Roland Marchal, Le conflits au Darfour point aveugle des négociations Nord-Sud au Soudan, **politique africaine**, n°95, Octobre 2004.
27- Roland Marchal, Tchad - Darfour : vers un système de conflits, **politique africaine**, n°102, Juin 2006.
28- Sabine Cessou ,Nord Kivu kalachnikovs et coltine, **Afrique Magazine**, n°39,40 Décembre 2013, Janvier 2014.
29- Sophie Pontzoele, Le schème de la guerre ethnique dans la médiatisation des crises africains : Burundi 1972 et Rwanda 1994, **les cahiers du journalisme**, n° 18, printemps 2008.
30- Tukumbi Lumumba Kasa et Patrice Bigombe Logo, État et Transformation du politique en Afrique Subsaharienne : quel monde de régulation**, Africaine de Relations internationales,** Vol 12,n° 01.02 .2009.
31- Valerie Thorin, Center Afrique, Nettoyage Confessionnel, **Afrique Asie**, n° 100, Mars 2014.
32- Vincent Chetail, La banalité du mal Dachau au Darfour : réflexion sur l'évolution du concept de génocide depuis 1945, **Relation international**, n° 131, 2007.
33- Wu Lei, La question du Darfour et la Dilemme Chinois, in : **Autre terre**, n°03, 2007.

3- Rapportes :

1- La collection union africaine**,** Les conflits et la violence politique résultant des élections**, Rapport du groupe des sagas de l'UA**, décembre, 2012.
2- Allassoum bedoum, Les conflits en Afrique centrale : un défi pour le PNUO, **Centre d'Oslo sur la Gouvernance**, décembre 2003.
3- William Pierre Bouziges, Le Soudan, cœur géostratégique de l'Afrique subsaharienne, **IRIS**, Décembre 2010.

4- Alexandra Ceiser, Érythrée : en lavements au Soudan, **Renseignement de l'analyse**, organisation suisse d'aide Aux refugies, Berne, le 03 mai 2011.
5- Olivier Lanotte, Guerres sans frontières, **Rapport de CRIP,** Bruxelles, 2003.
6- Pamphile Sebahara, En jeux et impact sur la paix et le développement en RDC, **Rapport de GRIP**, Bruxelles, n° 02, 2006.
7- Yann Bedzigu, Les conflits en Afrique, Résolution improbable, **Annuaire Français de relation Internationales**, vol2, 2008 **.**

4- Sites d'internet :

1- Christian Geiser, approches théoriques sur les conflits ethniques et les refuges, sur : **https://www.paixbalkans.org/contributions/geiser-parant_bosnie.pdf**, 12/12/2015.
2- Christian Rinaudo, La construction sociale de l'ethnicité en milieu urbain, Université de Nice .sur :**https://www tel.archives-ouvertes.fr/tel-00080447**/, 11/12/2015.
3- Cyril Musila, L'enclave angolaise de Cabinda : un conflits ancien au parfum de pétrole, sur **:http ://www.irenees.net.bdf.ficle-analyse.1045.html,** 11/10/2015.
4- Elodie Riche, Darfour : Que gestion des crises africaines ? **Sur : http ://www.diplomatie.gouv.fr.pdf,** 11 /12/2015 P841.
5- Ousmane Diallo, Instrumentalisation des identités ethniques et régimes politiques : le cas de la Guinée post colonialisme, sur**: http://www.ruor.uottawa.ca/bitstream/10393/24109.pdf**, 21/11/2015.
6- La Banque mondial, La pauvreté et les inégalités en Afrique : état des lieux, dernier numéro, mars 2016, sur : http **://** **www.banquenational.org/fr.reginafr/publication**,13/09/2016.
7- Michel Luntumbue, Comprendre La Dynamique des Conflits Une Lecture Syntactique Des Factures Des Conflits en Afrique de l'Oust, note dé analyse, sur : **http:// www.grip.org.fr.nod**, 14/01/2014.
8- N.Myers, Environmental Refugees: an Emergent Security, paper present, at: the 13 organization security and co-operation in Europe, Prague, 22may 2005. Sur: **http:// www.axe.org.eea** , 20/10/2015 .
9- Philippe Hugon, La politique Africaine de France, la revue géopolitique, 18/03/2016. Sur : **http://www.aipoweb.com/la politique.africainne ,** 04/10/2017.

10- Jean Batiste Mbonabucy, Ethnicité et conflit ethnique : Approche Théorique, sur :
http://www.repositories.lib.utexas.edu/bitstream/handle/2152/5203/2508.pdf ,21/11/2015.

الملخص:

تناول هذه الأطروحة موضوع اثر النزاعات الاثنية على امن و استقرار الدول الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة .و هدا بدراسة حالة النزاع في إقليم دارفور بدولة السودان ،احد النزاعات المعقدة و المستمرة في القارة الإفريقية مند سنة 2003 ،وهذا انطلاقا من إشكالية اثر انعكاسات هذا النزاع على امن و استقرار السودان سياسيا، اقتصاديا اجتماعيا و إنسانيا.

إذ يعتبر النزاع في إقليم دارفور النزاع الثاني في السودان منذ الاستقلال ،حيث سبقه النزاع في الجنوب و الذي انتهى بانفصاله و تأسيس دولة جديدة بعد 2011.ليبقى النزاع في إقليم دارفور مستمرا بين الحكومة و الميليشيات التابعة لها ضد الحركات المسلحة في الإقليم على راسها حركة العدل و المساواة و حركة جيش تحرير السودان ،حاولنا في هده الدراسة تتبع مسار النزاع و فهم الأسباب التي أدت إلى انفجاره .من الأسباب البيئية المرتبطة بحالة الجفاف و نقص الموارد غدت النزاع بين المزارعين و الرعاة و مسببات اقتصادية ارتبطت بضعف مستويات التنمية و الافتقار إلى البنية التحتية مما زاد من معاناة سكانه و شعورهم بالتهميش و الحرمان .يضاف لهده الأخيرة الأسباب الاجتماعية و الاثنية المرتبطة بالانتماء القبلي و العرقي ،التي غدتها الممارسات السياسية لنخب المركز و الإقليم على حد سواء لتوفير السلاح و الدفع باتجاه العنف لتصبح قضايا الهوية و الانتماء القبلي و الثروة مسيسة عقدت من النزاع .و زاد من تأزيم الوضع حالة التدخلات التي شهدها النزاع من قبل اطراف إقليمية كتشاد و إريتريا و جنوب السودان .واطراف دولية لها مطامع اقتصادية و استراتيجية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وبريطانيا ،الصين و إسرائيل و هو ما جعل من مسالة إنهاء النزاع تبدوا صعبة التحقيق.

في ظل هذه الديناميكيات كان للنزاع انعكاسات كبيرة على امن و استقرار السودان ،في المجال السياسي الأمن الاقتصادي ، المجتمعي و الإنساني .أين اصبح السودان ساحة للصراعات و التجاذبات السياسية و الاستقطاب القبلي أدت إلى مزيد من التفكك و الانعزال و عدم الثقة بين المركز و الهامش ،و تزايدت حدة الانقسامات بين الأحزاب السياسية و الحركات لتعطي صورة سلبية عن مستقبل و حدة الدولة و الحكم في السودان و سبب لمزيد من الضغوط و التدخلات الإقليمية والدولية .و كذلك الأثار الاقتصادية التي تركها النزاع على امن و استقرار السودان و الإقليم اد أهدرت الأموال و الثروة بتوجيهها للعسكرة و السلاح بدل التنمية و البناء ،لتزداد بدلك الوضعية الاقتصادية في الإقليم و السودان سوء و تراجعت التنمية إلى مستوى متدني جدا .و تسبب في فقدان القوة البشرية و الزراعية على مدار سنوات النزاع في الإقليم .من الناحية الاجتماعية و الإنسانية كانت الأثار وخيمة هي الأخرى حيث فقد النسيج الاجتماعي و الديمغرافي تماسكه و أصبحت العلاقة مع الأخر قائمة على النبذ ،وزاد التعصب القبلي الضيق بدل الانتماء الوطني الواحد .ويبرز الأثر الإنساني من خلال حالة النزوح و أعداد القتلى و اليأس النفسي الذي يعاني منه قطاع كبير من آهالي دارفور نتيجة ممارسات الحكومة و الميليشيات الموالية لها و عناصر الحركات المتمردة .كما انه أصبحت الورقة الإنسانية سبب للتدخل الدولي و سبب لنشاط المحكمة الجنائية الدولية و مجلس الأمن و هو ما يجعل امن السودان على المحك حتى الأن.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :

خـــــطة الأطروحة:

تمهيد: .....أ

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للنزاعات الإثنية و الأمن. 1

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي للنزاع 1

المطلب الأول : مفهوم النزاع 1

المطلب الثاني: المفاهيم المتقاربة مع النزاع. 7

المطلب الثالث : مستويات التحليل في النزاعات 13

المبحث الثاني : مفهوم النزاع الاثني والمقاربات النظرية المفسرة له. 31

المطلب الأول : مفهوم الإثنية والمفاهيم المتقاربة معها. 32

المطلب الثاني : مفهوم النزاع الإثني والمقاربات المفسرة له. 42

المبحث الثالث :الأمن والنزاعات الاثنية : مفاهيما و نظريا.....57

المطلب الأول : ماهية الأمن وتطور مفهومه في العلاقات الدولية. 57

المطلب الثاني : مقاربة المعضلة الأمنية والنزاعات الإثنية..... 84

المطلب الثالث : مقاربة الاحتياجات الإنسانية والنزاعات الإثنية..... 92

الفصل الثاني: النزاعات الإثنية و الأمن في دول القارة الإفريقية في ظل البنى السياسية والاجتماعية القائمة 101

المبحث الأول: الخصائص السياسية والسوسيوثقافية و امن المجتمعات والدول في إفريقيا. 101

المطلب الأول: إشكالية بناء الدول في إفريقيا وخصائصها. 102

المطلب الثاني: بنية المؤسسات والأنظمة السياسية في دول القارة الإفريقية. 108

المطلب الثالث: التركيبة السوسيوثقافية والتنوع الاثني في الدول الإفريقية. 119

المبحث الثاني: الأسباب الرئيسية المؤدية إلى انفجار النزاعات الإثنية في إفريقيا و اللاستقرار الامني: 130

المطلب الأول: الأسباب والعوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية:.....130

المبحث الثاني: الأسباب والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية:.....149

المطلب الثالث: طبيعة التدخلات الخارجية ودورها في النزاعات الاثنية بالقارة الإفريقية:.....155

المطلب الثاني: أشكال النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية.....159

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النزاعات الإثنية في إفريقيا:.....167

الفصل الثالث: الدراسة الجيوسياسية لدولة السودان وإقليم دارفور.....182

المبحث الأول : دولة السودان : دراسة جيوسياسية. 182
المطلب الأول : المقومات الطبيعية والاقتصادية لدولة السودان. 183
المطلب الثاني : التركيبة السكانية والتقسيم الاثني: 189
المطلب الثالث : التهميش و النزاعات في السودان .جدلية الصراع بين المركز – والهامش. 195
المبحث الثاني : إقليم دارفور:تاريخيا وسوسيولوجيا. 208
المطلب الأول : المحددات الجغرافية والبشرية لإقليم دارفور 209
المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية لإقليم دارفور. 215
المطلب الثالث : تاريخ إقليم دارفور حتى مرحلة الاستقلال عام 1956 221
المبحث الثالث : التركيبة الإثنية والاجتماعية لإقليم دارفور. 231
المطلب الأول : القبائل الإفريقية في اقليم دارفور. 231
المطلب الثاني : القبائل العربية في اقليم دارفور 236
المطلب الثالث : قبائل دارفور من التعايش تاريخيا إلى النزاع الاثني 241
الفصل الرابع : ديناميكيات النزاع الاثني في إقليم دارفور وتحولاته. 251
المبحث الأول : الخلفية التاريخية للنزاع الاثني قي دارفور وتطوره. 251
المطلب الأول : المرحلة الأولى للنزاع الاثني في دارفور من بداية فترة الثمانينيات حتى عام 2003. 252
المطلب الثاني : المرحلة الثانية للنزاع الاثني في دارفور، التمردالمسلح بعد عام 2003 265
المبحث الثاني : الأطراف الرئيسية للنزاع الاثني في دارفور واستراتيجياتها النزاعية. 276
المطلب الأول : الحكومة السودانية والجماعات الموالية لها. 276
المطلب الثاني : الحركات المتمردة المسلحة في إقليم دارفور. 287
المبحث الثالث : الأسباب الرئيسية المحركة للنزاع الاثني في إقليم دارفور. 303
المطلب الأول : الأسباب المتعلقة بالبيئة الداخلية 304
المطلب الثاني : الأسباب المتعلقة بالبيئة الإقليمية والدولية. 327
الفصل الخامس : انعكاسات مخلفات النزاع الاثني في دارفور و تفاعلاته على استقرار وأمن السودان و السيناريوهات المستقبلية. 342
المبحث الأول : تأثيرات النزاع الاثني في دارفورعلى المجالات الامنية السياسية والاقتصادية. 342
المطلب الأول :أثر النزاع الاثني في دارفور على امن واستقرار السودان سياسيا. 342
المطلب الثاني : أثر النزاع في دارفور على الامن الاقتصادي والتنمية في السودان، 351

المطلب الثالث : انعكاسات النزاع الاثني في دارفور على امن و استقرار السودان اجتماعيا وإنسانيا. 362
المبحث الثاني :انعكاسات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية من النزاع الاثني في دارفور على أمن و استقرار السودان. 374
المطلب الأول : من حيث القرب الجغرافي ، مواقف :جمهورية تشاد، إرتيريا ، جنوب السودان. 374
المطلب الثاني : من حيث النفوذ والتأثير الدولي، مواقف :الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا. 382
المطلب الثالث : من حيث المصالح والأهداف الاستراتيجية ، مواقف :الصين–إسرائيل.....403
المبحث الثالث : قرارات مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية وأثرها على امن السودان و حل النزاع الاثني في دارفور. ... 416
المطلب الأول :قرارات مجلس الأمن وطرح تدويل النزاع الاثني في دارفور. 417
المطلب الثاني : دور محكمة الجنايات الدولية واثر قراراتها على امن السودان. 426
المبحث الرابع: آفاق ومستقبل الاستقرار الأمني للسودان في ظل معطيات النزاع الاثني في دارفور والبيئة الإقليمية والدولية. 440
المطلب الأول: مفهوم السيناريو المستقبلي وأنواعه. 440
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للوضع الأمني واستقرار السودان في ظل النزاع الاثني في إقليم دارفور: 444
الخـاتـمـــــة: 441
قائمة الجداول: 453
قائمة الأشكال: 454
قائمة الخرائط: 454
قائمة المصادر والمراجع: 456
الملخص: 456